

هذا الكتاب

المسمى بنجاة العباد في يوم الحساب
من مصنفنا أعلام العلماء العالمين والقدرة
الفقه الكاملين حجة الإسلام والمسلمين أعني
الشيخ محمد حسن الصفدي قدس سره الله نفسه وطيب مسيرته وأفاض
على روحه الرحمة المطابق مع خواشده بقاوى خست
المستطاب لأعلام الأئمة علماء العظام فيها
الفقهاء الكرام جامع المعقول والمنقول حاشى الفروع
والأصول ابتداء في العالمين جمال الملة والدين
حجة الإسلام والمسلمين مرفج احكامهم بيد المرسلين
السيد السند السيد محمد كاظم الطباطبائي الحارثي الله
تعالى برأيه جلالة اليتروا يامرافاضايد في فوق الله
مقلد به مطالعته والعمل به يتصحح جنات المتطلب
العالم الفاضل الكامل الفقيه في المفاخر الشيخ
محمد باقر بن محمد الأصل سير جاني المسكين في امر فضله تعالى
طبع في مطبع الاحمد الواقع في النسي على ايادي المسلمين
من غير ما خلا احد من الكفار والمشرئين
بجون الله رب العالمين جلست اسماؤه
وعظمت الانوار

لعمري

هذا الكتاب
المستطاب الموصوف
بجاءة العبد في
نوا المعالي

بسم الله الرحمن الرحيم
لا بأس بالعلم بهذه الرأى
الشريفة مع ما خلقت عليها
من الحوائش أو مضيت من
الحاشيتين للشيخ الحق
وسيدنا الاستاذ طاب
تراها صرنا لله محرم كالحرم
عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين الحمد للمجد العالم بما بغض لأرحام وما تزيده صلى الله على
محمد أفضل أنبيائه وسيد رسله المبعوث رحمة للعالمين ونجاة للناس أجمعين والحمد
الطيبين الطاهرين خزان علمه ووزرات وجهه أما بعد فيقول العبد العائز محمد
حسن ابن المرحوم الشيخ باقر انه قد التمسنى بعض أهل الدين من الناس على كتابه رسالة في
في أحكام الحيض والاستحاضة والنفسا فاستخرجت الله سبحانه واجبتهم على ذلك مستعينا
راجيا منه الجزاء في دار البقاء فانه خير المسئولين وخير العطين وربهما على مطالب ثلثة
الأول في الحيض الذي هو دم معتاد للنساء خلق فيهن بحكم كثيرة كغومة الفرج و
تغذية الولد اذا حملت فاذا وضعت زال الله عنه صورة الله وكساء صورة اللبن ليتغذى
به الطفل مدة رضاعه فاذا خلت من الحمل والرضاع بقي الدم لا مصرف له فيستقر في مكان
ثم يخرج غالباً في كل شهر ستة ايام او سبعة اقل او اكثر على حسب حال مزاج المزجراً
وبرودة وهو معروف عند النساء لاحفاء فيه بل لا يجبس عنهن الا العارض من العوارض
كما ان خروج غيره منهن لذلك ايضا وربما الخلط بغيره فجعل الشارع له علامات تميز
بها عنه فانه غالباً يكون احم فاعلم ان غليظ عبيط حار يخرج بحرقه ولذع في اوقات

تجلبط دم عبيط طري لها
ما عطفه مقى

حكم من الحيض

معلومة بعد المعلوم ولا ينقص بدأ عن ثلثة ولا يزيد على عشرة عكس دم الاستحاضة
 التي يخرج من عرق يقال له العاذل في أقصى الرحم فانه في الغالب صفر بارد صاف
 يخرج من غير رائحة وحرارة وربما جاء كل منهما بصفات اخرى كما سنعرف ان شاء الله تعالى
 ذلك كله وفيه فصول الاقل هو مع خروج من المنة من المخرج المعتاد اصلاً او
 عارضاً ولو بقطنة حدث يترتب عليه حكم ويكفي استدراكه في الباطن بقائه حديثه
 بل لا حوط جريان حكمه عليه مع انصبابه من محله وان بقى في فضاء الفرج بحيث يمكن
 اخراجه بالاصبع ونحوه ولو شئت في صل الخروج حكم بعد ما انزلت في ان الخارج
 دماً وغيره من الفضلات حكم بالطهارة من الحدث والنجس ولو علم الدم وشئت في الخروج
 من الرحم وغيره حكم بالطهارة من الحدث ومنه التسكوك في انه رجل وامرأة ولو اقتص
 البكر فسال دمه كثير لم ينقطع فثبته من العدة او من الحيض ومنهما اختياراً اذا خال فثبته
 وتركها ملتبساً اخراجها اخرجاً رقيقاً فان كانت مطوقة بالدم فهو من العدة وان
 كان بصفات الحيض وان كانت مستتقة فهو من الحيض من غير فرق في ذلك بين كونها
 قد طمت سابقاً ولم تطفث كما لا فرق بين طمر والبيك وبين ابتداءه بل ولا بين كونها
 طاهرة حال الاقتصاض وحاصلاً بل الاقوى اعتبار ذلك في التميز حتى مع السك في
 البكارة او الاقتصاض ان كان الاقوى عدم وجوب الاختيار بخلاف ما لو علم الا
 قضاؤه انه يجب بل اظاهر اعتبارها في صحة علمها وان صادف الواقع الا ان يقع
 وجه تعدد فيه كسبان ونحوه ولو تعدد الاختيار فالاقوى الاستمرار بمجالها السابق
 على معنى السناء على الطهارة ان كان السك في عروض الحيض ان كان بالعكس
 مع عدم العلم بمجال سابق فالاولى مراعاة الاحتياط ولا يتعد من حكم البكارة الى
 الجرح المحيط الذي هو مثلها ولو كان في جوف المنة فوجه لم يعلم مكانها اخبر
 بادخالها الوسطى من الا بعد الاستلقاء على القفا ورفع الرجلين فان خرج من
 الامن فليس بحيض وان خرج من الايسر فهو حيض على الاقوى بل لو كان الاستبنا
 في صل وجود القرحة جرى هذا التميز ايضا وان كان لا يجب الاختيار بخلاف ما

فقد قال في المستصحب ان من انصبابه من محله وان بقى في فضاء الفرج بحيث يمكن اخراجه بالاصبع ونحوه ولو شئت في صل الخروج حكم بعد ما انزلت في ان الخارج دماً وغيره من الفضلات حكم بالطهارة من الحدث والنجس ولو علم الدم وشئت في الخروج من الرحم وغيره حكم بالطهارة من الحدث ومنه التسكوك في انه رجل وامرأة ولو اقتص البكر فسال دمه كثير لم ينقطع فثبته من العدة او من الحيض ومنهما اختياراً اذا خال فثبته وتركها ملتبساً اخراجها اخرجاً رقيقاً فان كانت مطوقة بالدم فهو من العدة وان كان بصفات الحيض وان كانت مستتقة فهو من الحيض من غير فرق في ذلك بين كونها قد طمت سابقاً ولم تطفث كما لا فرق بين طمر والبيك وبين ابتداءه بل ولا بين كونها طاهرة حال الاقتصاض وحاصلاً بل الاقوى اعتبار ذلك في التميز حتى مع السك في البكارة او الاقتصاض ان كان الاقوى عدم وجوب الاختيار بخلاف ما لو علم الا قضاؤه انه يجب بل اظاهر اعتبارها في صحة علمها وان صادف الواقع الا ان يقع وجه تعدد فيه كسبان ونحوه ولو تعدد الاختيار فالاقوى الاستمرار بمجالها السابق على معنى السناء على الطهارة ان كان السك في عروض الحيض ان كان بالعكس مع عدم العلم بمجال سابق فالاولى مراعاة الاحتياط ولا يتعد من حكم البكارة الى الجرح المحيط الذي هو مثلها ولو كان في جوف المنة فوجه لم يعلم مكانها اخبر بادخالها الوسطى من الا بعد الاستلقاء على القفا ورفع الرجلين فان خرج من الامن فليس بحيض وان خرج من الايسر فهو حيض على الاقوى بل لو كان الاستبنا في صل وجود القرحة جرى هذا التميز ايضا وان كان لا يجب الاختيار بخلاف ما

بالجم بين وطابع الطاهر والنجس
 زوائد اعراض طهرها دمها
 الطهر الدم ومنه التسكوك في انه رجل وامرأة ولو اقتص البكر فسال دمه كثير لم ينقطع فثبته من العدة او من الحيض ومنهما اختياراً اذا خال فثبته وتركها ملتبساً اخراجها اخرجاً رقيقاً فان كانت مطوقة بالدم فهو من العدة وان كان بصفات الحيض وان كانت مستتقة فهو من الحيض من غير فرق في ذلك بين كونها قد طمت سابقاً ولم تطفث كما لا فرق بين طمر والبيك وبين ابتداءه بل ولا بين كونها طاهرة حال الاقتصاض وحاصلاً بل الاقوى اعتبار ذلك في التميز حتى مع السك في البكارة او الاقتصاض ان كان الاقوى عدم وجوب الاختيار بخلاف ما

في أحكام الحيض

لوعلم وجودها فانه يجب بل الظاهر اعتباره في صحة العمل وان صادفنا الواقع الا ان يقع على وجه تعدد فيه كسبنا ونحوه نعم ليس هو مميزا لغير القرحة بل ولا طامع فرض العلم بانها في الايسر او في الجانبين ولو تعدد الاختبار عملت على حالها السابق ان كان والا فالاولى مراعاة الاحتياط الثاني كل دم تراه الصبيرة قبل بلوغها تسع سنين ولو لم تحظ به ليس بحيض وان كان جامعاً للصفات نعم هو استحضار مع عدم العلم بغيرها ويجب عليها الغسل منه بعد البلوغ ان كان موجياً لذلك وجهولة التاريخ لو علمت كونه حبساً ولو جمعه للصفات تحيض به وتعلم سبق بلوغها التسع به وكل دم تراه المرتحلة او امة بعد العلم بيأسها ولو بالقرائن المفيدة لذلك مع جهل تاريخ ولادتها ليس بحيض ايضاً وان جمع الصفات واتما هو استحضار مع عدم العلم بغيرها ويترتب عليه حكمها والاقوى حصول اليأس ببلوغ خمسين سنة من حين الولادة في غير القرشية والنبطية وفيهما بستان وان لم يعرف الا ان من الاولى الهاشمية نعم يقوى الحاق القبيلة المشيخة الا يقربش واما النبط فقوى انهم سكان البطائح بين الكوفة والبصرة والمشكوك في انها قرشية تلحق بالغالب ان كان الاولى الاحتياط كما ان الاولى الاحتياط لذات النسب اليهم بالزنا والاقوى جماعة الحيض للحمل ولو بعد استبانته وناخه عن العادة ولو بعشرين يوماً على الاصح والله العالم الثالث اقل الحيض ثلاثة ايام منوالية مستمرة انما الدم ولو في باطن الرحم وليلة اليوان الذي رآه فيه عند طلوع فجره كليلة اليوم الرابع خارجة نعم يعتبر استمراره في الليلتين المتوسطين ولا يجزى في صدق الثلثة وجوده في بعض اليوم الاول في الاقوى نعم في اجزاء التلقين قوة لكن بالجائس على معنى اذا رآه مثلاً عند الظهر من يوم الخميس واستمر الى ذلك الوقت من يوم الاحد وانقطع كفى وكانت الليالي الثلثة داخلية والاحوط ملاحظة حكم الاستحاضة في الفرض وغيره الامع تمام يوم الاحد والاقوى اعتبار الثلثة المذكورة في ذل الحيض فلا يكفي في تحيض اليوم واليومين مثلاً لو حصلت بعدهما في ضمن العشرة كما لا يكفي وجود الثلثة مفترقة في ضمنها

قد عرفت ان المناط

قصد القرية لا المعد

ظرياً دام بقا

لا يترك على ما في الناحية

السابقة ظرياً دام

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

في غير ذلك في غير ذلك

لا يترك الاحتياط بين الثلثة في صورة عدم منع في البناء بالحضنة ظرياً
بالوظفين في صورة عدم منع في البناء بالحضنة ظرياً
بالوظفين في صورة عدم منع في البناء بالحضنة ظرياً

في أحكام الحيض

ولا وجود الدم فيها غير متوالٍ وأكثر الحيض عشرة كآقل الطهر وحيث دم تراه
للمرأة ناقصاً عن الأقل وزياداً على الأكثر وفي أقل الطهر فهو ليس بحيض نعم كل دم
تراه المرأة بعد الثلثة المحكوم بكونها حيضاً إلى العشرة إذا انقطع عليه ما حيض به كل
تراه المرأة البالغة غير اليائسة ثلاثة أيام متواليات مثلاً ولم يكن مسبوقاً بما يمنع
حيضته ولا فيه ما ينافيها أيضاً ولو اجتمع صفات الاستحاضة في غير أيام الدم
مثلاً هو حيض أيضاً الرابع يتجوز ذات العادة وقابروية الصفرة ونحوها فضلاً
عن الجامع قبل العادة وبعد ها بيوم أو يومين مثلاً فضلاً عما تراه فيها قبل انتظار
ثلاثة أيام فترك العادة بمجرد الرؤية بل تعامل معاملة الحيض في جميع الأحكام وإن
كان يجب عليه ما قضاء الصلوة مثلاً لو بان أنه ليس بحيض أو ما غيرها فلا يتحقق على
الأقوى حتى تمضي ثلاثة أيام أو يكون الدم جامعاً للصفات بل هي كذلك لو زانه
في غير وقت العادة فيما لا يعتاد التقدم والتأخر فيها وتصير المرأة ذات عادة شرعاً
بتكرار الحيض مرتين متواليتين أي غير مفصول بينهما بحضة مخالفة متفقتين في
الزمان أو العدة أو فيهما وإن كانت الأولى وقتية خاصة والثانية عدلية كذلك
والثالثة وقتية وعدلية وهي لا نفع والمدار في الزمان الذي ثبت به العادة
الوقتية على الشهر الهلالي لا الحيضي وهو ثلثة عشر يوماً نعم هو كاف في العادة العدة
كما أن ما ذكرنا من التكرار المذكور كاف في إثبات العادة شرعاً في الحيض دون الطهر
وإن تكرر متناً ويا مرتين على الأصح ولا يعتبر في تحقق الوقتية تكرار الطهر من المتساقطين
على الأقوى ولا يثبت الأقل المتكرر في العدة المخالف عادة فيه على الأقوى بل وكذا
الزمان والأقوى ثبوت العادة مستمرة الدم بالتمييز والبياض المحكوم بحيضته
لا يحسب من العادة في الحيض فمن زات ثلثة دماً ويومين يابضاً ويوماً ما
ثم زات مثله مرة ثانية كانت عادتها أربعة أيام وإن كان محكوماً بحيضته الستة
الخامس لو زات الدم المحكوم بحيضته معتادة أو غير معتادة ثلاثة ثم
انقطع وعاد في اليوم العاشر وقبله ثم انقطع كان كل من الدمين والنقاء حيضاً

بحيث يصدق عليه
تجمل الوقت أو تأخره
ظرياً دام بقاؤه
إذا لم يكن جامعاً فالأصل
الجمع قبل مضي الثلثة
وكذا في الفرضين الآخرين
ظرياً دام ظله
قد ثبت بالشهر الحيفي
أيضاً إذا استقرت
عادة الطهر من رده
ظرياً دام بقاؤه
إذا ثبت بالشهر الهلالي
رضي الله عنه ظرياً دام
بأنه لا يثبت في الشهرين
الذين هما من الشهرين
الذين هما من الشهرين
الذين هما من الشهرين
لا يترك الاحتياط في
النقاء المتخلل بالجمع بين
أحكام الطاهر والحيض
في المقام وغيره ظرياً
دام ظله العالي

وإذا تكرر في نرى الله
أيضاً في الشهرين
الذين هما من الشهرين

هذا كان حيثيته الأولى
 حكم العادة المتعارفة
 دون الصفات والعادة
 الحاصلة منها والآثار
 كون الجامع جذاً في
 الفاقه طربادام بقا
 اذا كان واجداً للصفات
 اولى ايام العادة والآثار
 اشكال طربادام بقا
 قد عرفت ان المدار
 حصول قصد القربة
 طربادام بقا
 ولو اريدت الاحباط
 التام فلتغسل في كل وقت
 لا يمكن احتمال هذا التقاء ميراث
 طربادام ظل
 ونقاط بقضاء الصواب
 طربادام بقا
 هذا الاحتمال لا يترك حق مع
 القطع بالعود طربادام ظل
 الا فكون الاستصحاب
 محيرة بين اليوم واليومين
 والثلثة والى العشرة
 طربادام بقا
 لا يترك هذا الاحتمال
 طربادام ظل

حكم الحيض

ولورات الثاني قبل فصل قل الطهر ولم يمكن حيثيته ما وما بينه ما كان الثاني استحقاقه
 وان كان جامعاً والاول جذاً وان كان فاقداً كما اذا فرض حصول الثاني في العاشر و
 الحاد عشر والثاني عشر ونحوه غيره لو رآته بعد فصل قل الطهر كان جذاً مستقلاً
 النساء لو انقطع ظهور دم الحيض لدون عشرة مع احتمال بقائه في داخل الرحم
 وجب الاستبراء بايدخال القطن والاولى لها في كيفية ادخالها القيام لا صفة بطونها
 بما يط مثلاً واقعة رجائها اليمنى واليسرى ثم ندخلها بل الظاهر توقف صحة الغسل
 على الاستبراء مع التنبه نعم لو فرض في قوعه على غير رقبته كسنيان ونحوه وصادف برائة
 الرحم صح ولو لم يتمكن منه لمعي مع فقد المرشد مثلاً فالاحوط لها الغسل ثم العبادة
 حتى تقطع بحصول النقاء فبعد الغسل وعلى كل حال فان خرجت القطن نقيته حتى من
 الصفرة اغتسلت ولا استظفارها هنا حتى مع ظن العود على الاقوى الامع اعياد
 تحلل النقاء على وجه تطمين النفس بعوده مع ان الاحوط لها ايض الغسل والصلوة وان
 خرجت متلخعة ولو باليسير من الصفرة على الاصح فضلاً عن التي صبرت البسدة ومن
 لم تستقر لها عادة حتى تنقضي عشرة ايام وكذا ذات العادة عدداً وقتية كانت ولا
 اذا كانت عادتها عشرة استظهرت وجوباً بترك العبادة اليها ايضاً على الاقوى مالم
 يحصل النقاء قبلها فان انقطع كان الكل جذاً في الجميع وان تجاوز العشرة ولو قليلاً
 رجعت الاولى والثانية الى اعتبار الدم فتحيض بما شا به الحيض بشرطين الاول ان لا
 ينقص عن ثلثة ولا يزيد على عشرة والا كانت فاقدة التميز وان كان الاحوط لها وضع
 ما تحيض به من عادة النساء والروايات فيما تشكل الناقص حينئذ من الفاقدة تنقص
 من الزايد ما يوافق ذلك والثاني ان لا يكون الدم الفاقدة المتخلل بين الدمين الجامعين
 اقل من عشرة فلورات مثلاً ثلثة اسود وثلثة اصفر وثلثة اواربعة اسود ثم اصفر
 واستمر كانت فاقدة التميز وكذا لورات ثلثة بصفة الحيض وثلثة بصفة الاستحاضة
 ثم رأت بصفة الحيض واستمر الى ستة عشر بل وكذا لو تخلل في الرابع والخامس مثلاً
 من العشرة السود مثلاً ساعة او ساعتان بصفة الاستحاضة نعم لو كان المتخلل لفا

وان كان في العادة اقل من ثلثة

الغالب على ما عرفت
 لا يبعد التحصيل
 والفاقدة المتخلل
 هناك ما يقع بين نودك
 والجمع بين نودك
 والجمع بين نودك
 والجمع بين نودك

في تميز الحيض

عشرة مثلاً جعلت كلاً منهما حيضاً مستقلاً فحقاً اجتمع لهما في شهر واحد ثلثة حيضات
ولورات ثلثة اسود مثلاً أصفر إلى التاسع فترات اسود يوماً أو يومين ثم عاد إلى الاسود
كان حيضها الثلاثة الاولى وما عداها استفاضت حتى اليوم واليومين ولا يقدر تخلل
الفاقد هنا لعد كونها بين الجامعين لنقصان الثاني عن الثلاثة ولورات الاسود ثلثاً
ثم الاحمر ثلثاً ثم الاصفر مستمر إذا كان حيضها الستة لكونها مشاهدين لدم الحيض ثم لو
أبدل الاحمر بالاصفر ^{في الفرض المنزهر} لا كان الحيض الثلاثة الاولى خاصة ولا تفاوت في صفات الحيض
ولا بين الاسود والاسود سواد والاحمر والاحمر اشداً احمر اذ انهم لو غلب الظن من اجتماع الصفات
ومحوه على وجه يحصل الاطمينان بكونه حيضاً عمل عليه ثم لا فرق في تميزها بالوصف بين
كونه في عشرة او غيرها من بقية الشهر فلورات بصفة الاستفاضة عشر ثم بعدها
اسود الى العشرين ثم صار اصفر كان حيضها العشرة الثانية ولا يقدر جلوسها الاول
بوزن الحيض بعد ظهور خلافه وعلى كل حال فان لم يكن لها تميز بان كان الدم لوناً واحداً
او مختلفاً ولم يحصل شرط التميز تجبضت بعادة نساها وقتاً وعدداً ان كان ولا فداً
ولا عبرة بالوقت خاصة مع الاختلاف في العدد وان كان الاولى مراعاته مع الامكان
كما لا عبرة بالاتفاق على القدر المشترك بينهما من العدد ولا يجب الاستقصاء بل يكفي الغالب
مع الاختلاف بل يكفي اتفاق جملة منهن مع عدد العلم بحال الباقي سيما اذا كن من الطبقة
الاولى ولا يعتبر اتحاد البلدان فقد ن او كن مختلفات ولم يتمكن من العلم بهن تجبضت
بثلثة في شهر وعشرة في اخر او ستة او سبعة في كل شهر على الاصح والاحوط لهما مراعاة
عادة اسناها مع ذلك والاقوى عدم التزامها بمجرد اختيارها قبل العمل بمقتضاه كما ان
الاقوى عدم التزامها بالست والسبع في جميع الادوار بمجرد اختيارها ولا في دور مثلاً
عليها ان تعدل ح في غير الى الثالث والعشر ثم ان اختارت الثلاثة في شهر لزمها
العشر في اخر واذا اختارت السبع والست في شهر لزمها ذلك في الشهر الاخر فاذا تم الشهر
ان تحيرت بين الست والسبع وبين الثلاثة والعشر الاولى لها اختيار الست في
شهر والسبع في اخر كي يوافق الفرض الاخر وهو الثلاث في شهر والعشر في اخر وان كان

الحكم مع انقطاع الاسود
على العشرة كما تقدم
ظرياً دام بقاً

• في كفاية الغالب اذا
لم يكن غير الغالب شأناً
جداً اشكال ميرزاة
ظرياً دام ظله
الاقوى التحيز بين الثلاثة
والست والسبع في
جميع الاشهر حتى في الشهر
الاول بالنسبة الى الثلاثة
اذ علمت من الاول بقاها
الدم وان كان الحكم بحسب
الاخذ بكل ما ظنه من لا
عداد بحسب لهما في قوة
الزاج وضعفه ونحو ذلك
من الثلاثة الى العشرة لا يخلو
قوة وعلى ما ذكرنا بسقط جمل
الفرع المذكورة في المتن
وكذا الحال في المضطربة الشهر
بالتحيز ظرياً دام بقاً
الظاهر زيادة لفظ ولا
في قوله ولا في دور ظرياً

دام ظله

في الحيض

الاقوى عند وجوب ذلك وان لم يستمر الدم شهرا ولكن تجاوز العشرة تحببت ايضا
 بين الثلث والسبع والبشر وان كان خيرا لا مورد وسطها كما ان الاحوط تقديم العشرة
 في الاول والاول على الثلثة مع اختيارها هذا الفرد واحوط منه اختيار السبع في كل
 دور واحوط الاقوى في وضع العد في اول الدم ما لم يحصل مخرج لغيره كما ان الاقوى
 مبادتها للعلل التخيير الزبور ويجوز تجاوز الدم العشرة من غير انتظار لتمام الثلثين وان كان
 لو حصل لها تميز بعد ذلك في ضمن كل شهر مع استمرار الدم عملت عليه وتداركت ما مضى
 واما ذات العادة وقفا وعددا فحيضها ايام عادتها فان اجتمع لها مع العادة تميز وكان
 معارضا بحيث يستلزم حقيقتة كل منهما نفى الآخر كان العمل على العادة على الاصح وان
 كان حصول عادتها من التميز اتماما مع عدم المعارضة بان امكن حقيقتة الجميع لعدم التجاوز
 عن العشرة لفصل اقل الظهر فالاقوى التحيض بالكل واما المضطربة بالسماة بالتميزة وهي
 الناسية للعادة وقفا وعددا على وجه لم تحفظ منها شيئا اصلا ولو جملها فحكمها التميز
 على الوجه الزبور فان لم يكن فالتميز المذكور واحوط اختيارها السبع في كل شهر لسابع
 في مسائل متعددة الاولى اذا كانت عادتها مستقرة عددا وقفا فترات ذلك العدة
 متقدمة ما على ذلك الوقت وماترا تحبست به الفة الوقت من غير فرق بين ما كان
 بصفة الحيض او لم يكن كما لا فرق في التقدمة بين اليوم واليومين وغيرها نعم قد سمعت
 ان الاحوط بل الاقوى عند تحبستها بجمدة الزويرة اذا كان التقدمة بما لا يسامح فيه العادة
 بخلاف نحو اليوم واليومين وكان الدم غير جامع بل تنتظر مراعاة الحكم الاستحاضة حتى
 يستمر الدم ثلثة ايام الثانية اذا زادت دما قبل العادة واستمرت تمام العادة ولم يتجاوز
 العشرة كان الكل جضا بل وكذا لو تداخل بياض بعد احراز اقل الحيض في الاول اما لو كان يوم
 او يومان ثم فصل بياض لم يحكم بالحيض وان كان في العادة فضلا عن غيرها لا شرا
 سبق اقل الحيض في الحكم بحيضته ذلك وكذا الكلام لوزات وقت العادة وبعدها بل و
 كذا لوزات قبل العادة وفيها وبعدها ولم يتجاوز المجموع العشرة اتماما مع التجاوز في الحيض
 العادة والظرفان استخاضة الثالثة لو كانت عادتها في كل شهر مرة واحدة عدا متبنا

في كونه اقوى تامل
 ظريفا دام بقا

في تقديم العادة الحاصلة
 من التميز اشكال ولا يبعد
 العكس في تقديم التميز على
 العادة الحاصلة من لفظ
 لم يدل الحكم في صورة عدم
 المعارضة ايضا كذلك
 فيقتصر على العادة اذا
 كانت حاصلة من غير
 التميز ويعمل بالتميز في
 مطروحاتها سليمة
 منه فيحكم مع كبحضته
 الذين في صورتين
 كما في المتن مع كونهما طائفة
 للضفا وبحقيقتة الواحد
 منهما مع الاختلاف ولكن
 الاحوط في جميع هذه الصور
 الجمع بين نزول الحائض
 واعمال الاستحاضة على اختلاف
 مراتب في السدة والضفة
 طريفا مد ظله
 مما يسهل في تبيين الو
 تميز حكم الفاء المتأمل
 والناشئة المتفرقة ظريفا
 دام نهاره

في مسائل متعددة

نعين الوقت مع ذلك اولاً فترات في شهرتين بعد ايام العادة اوازيد ولم يتجأ
 العسر وقد فصل اقل الظاهر كان ذلك حياً مستأنفاً ولو تجأ وزال الدم العسر تجت
 بقا عادتها وكان الباقي يستحاضة الرابعة لوزات ذات العادة الوقتية العدة
 بعض العدة في بعض الوقت وكان دم سابق عليه مثلاً اكتمت منه وكذا لو كان لاحقاً
 فلو كانت عادتها اول الشهر عشرة مثلاً فترات الدم سابقاً على الشهر تجت وانقطع في
 اليوم الخامس من الشهر اكتمت بالنجسة الاولى وكذا لو تأخر حيضها عن الخامس من الشهر
 تكمل من الدم اللاحق ان كان ولو فرض عدم قابلية السابق واللاحق لتلفيق ما في العا
 اقصر عليها مع فرض قابلية ولو كانت العادة بياضاً والدم سابق ولاحق ولا يمكن
 حضية الجميع ولكن كل منهما صالح لوضع علة العادة فيه من غير ترجيح فالأحوط ان
 اقوى اختيار السابق نعم لو كان بعض ايام العادة في اللاحق دون السابق رجح
 عليه لوجوب مراعاة الوقت عليها مهما امكن ولا اقصررت على العدة كما عرفت ولو
 تعارض اخذ تمام العدة وملاحظة الوقت بمعنى عدم امكان التلفيق كما لو غفلت
 فالاقوى اختيار السابق منهما ولو كانت ذات عادة علة خاصة تجت بالعدة
 المربوطة في اول الشهر او وسطه او اخره فلوا ستم بها الدم وضعت في الجامع للتمييز مع
 موافقة لتام العدة بل الاولى ذلك مع عدمها ايضا فتكمل من غيره مع نقصان
 وتنقص مع الزيادة فان لم يكن اقوى وضعها له في السابق لوزاته زائدة على العدة ولكنه
 انقطع على العشر كان الكل حياً ولو كانت وقتية خاصة فلا ريب في تجتضها بادى الحضر
 لو انقطع عليه بل وكذا لو انقطع على العشرة بل الظاهر تقديم العادة في الوقت على
 التميز مع المعارضة اما اذا زاد ولم تكن لها عادة نساء فتجتضها بالعشرة ما لم انتفاء
 بعضها والا فبالمكن منها لا يخفى عن قوة والأحوط لها الجمع بين عمل الاستحاضة و
 انقطاع الحيض فقد يجمع عليها حيث يجمع كثرة الدم وعلة الشداخل مما يبرأ غسال
 لكن ينبغي لها تقديم غسل الحيض لوجوب المبادرة الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة
 الخامسة الاقوى عدم ثبوت العادة الشرعية في المركب وان تكررت فترات في

اذا كان واجداً للنفث
 والافقية اشكالاً كافر
 طربادام بقا

ترجع الوقت لا يخلو
 طربادام ظله
 بل الاحوط طربادام
 دام عمة

بالشرط المتقدم
 طربادام بقا
 لها تميز فالأحوط ان
 لم يكن يميز

الحكم بالتحية على جها
 تقدم في السند نزهو
 الاقوى لكن الاحوط
 هنا اختيار السبع
 ما لم تعلم النقصان
 عنها او الزيادة عليها
 طربادام ظله

في المضطربة

اول الشهر واخره ثم رأت كذلك في الشهر الثاني لم يحكم لها بعبادة مركبة فتكون ح
 يحكم من لم تستقر لها عادة وكذا بالنسبة الى العدا فلوزات مرة اربعة واخرى خمسة
 وثلاثة اربعة واخرى خمسة لم يحكم لها بعبادة مركبة واولى من ذلك عند التركيب
 من عاداتين مثلاً كالوزات خمسة كذلك ثم تكرر ذلك مرتين بل يكون كل واحد
 ناسخة لما قبلها والعمل على المتأخرة عند الاحتياج وكذا لا تثبت عادة مركبة اذا
 حصل الاختلاف في العادة من جهة المكان أو من جهة الزمان وان تكرر ذلك
 مرتين نعم قد تحصل عادة عرفية بالتكرار للتحلف مراراً متعددة على وجه تصدق
 عليها معرفة ايام اقرانها بالباس بالعمل بها وهي في غير العادة الشرعية وح فاذا اعتنا
 بمقادير مختلفة منسقة على النظم كان ترى ثلاثة في شهر واربعة في اخر وخمسة في ثالث
 ثم تكرر ذلك مراراً متعددة على وجه كان ذلك خلقا لها علمت عليه عند الحاجة فاذا
 استحيضت رجعت الى نوبة ذلك الشهر بل وكذا الحال ان لم يحكم على النظم المزبور كما اذا رأت
 ثلثة في شهر وخمسة في اخر وثمانية في ثالث وتكرر ذلك مراراً متعددة على الوجه المذكور
 نسبت النوبة وتوردت بين جميع تلك الاعداد وبعضها واستحيضت تحيضت بالاقل
 فالأقل وجمعت في الزايد عليه الى أقصى بين على الحيض والاستحياض والغسل للاستحياض
 ولا انقطاع الحيض بل لا حوط بعد الغسل وان كان الأقوى الاجزاء بغسل واحد لهما
 المسئلة الشاسطة المضطربة الفاقد للتمييز لو ذكرت احداً تاماً ونسبت الوقت وكان
 ضالاً في تمام الشهر تحيضت بمقداره من الشهر والاحوط ان لم يكن أقوى وضعه في اول
 الشهر وليس للتزوج والسيد منها منه على الاصح والاحوط منه العمل في الزمان كله فالتعلم
 المستحاضة فتأتي بالعبادات وتجنب ما يحرم على الحيض ولا يطمها زوجها ولا تطلق
 تغسل في كل وقت تخمل انقطاع دم الحيض فيه لكن بعبادة مشروطة به الى ان تطهر وينقضي
 الشهر وتقضي بعد ذلك صوم عادتها خاصة وكذا لو كان ضالاً في عدد لا يزيد ذلك المدة
 على نصف ما وقع الضلال فيه بل هو اما يساوياً او يقصر عنه كالحضة او الاربعة في
 ضمن العشرة فجعل في الفرض ايامها في تلك العشرة مثلاً والاحوط وضعها ايامها في ايامها

بشوات العادة الشرعية
 في جميع اقسام المركب
 التي ثبت فيها العادة الشرعية
 كما هو المشهور قوی و
 الاحتياط مطلوب
 جداً شيخ رحمه الله
 طابا دام بقاءه

اربعة في شهر
 ثم رأت
 ثم رأت

الأقوى التحية ويحمل
 قوتها عليها بالنظر لو
 فلا ينبغي ترك الاحتياط
 ومع عدمه فيما في المتن
 وعلى ما ذكرنا من التحية
 عليها اطاعة الزوج
 او السيد عند منعهما
 اذا كان ذلك قبل
 تحيضها وشروعها في
 العمل بمقتضاها
 طمطبا دام ظلها
 العالي

في المضطربة

وأحوط منه العمل ما عرفت ما إذا كان زائداً فهو مثل الأول بالنسبة إلى الاحتياط و
 عدمه نعم فيه يقين حيض بعض الأيام وهو ما يزداد به على النصف وضعفه بخلاف الأول
 فلما ضلت ستة في عشرة كان لها الخامس والسادس يقين حيض وسبعة في خمسينها
 كان لها الرابع والخامس والسادس من السابع يقين حيض بل لو كان الزائد كسراً كان الحكم
 كذلك كالحض في التسعة فإن الخامسة يقين حيض ونحوه لو قالت حيض عشرة
 والثاني عشر حيض فإن ما وقع فيه الضلال من الشهر جفت تسعة عشر للقطع بطهر
 اليومين الأولين والشيعة الأخيرة منه والعشرة زائدة على التسعة بنصف يوم الحيض
 يوم كامل يقين وهو الثاني عشر وهكذا فتحيض جفت بما هو يقين حيض من أيامها
 وتكمل من غيرها والأحوط الأقوى كمالها من السابق مع الأماكن والله العالم
 المسئلة السابعة لو ذكرت الوقت ونسيت العدة فإن ذكرت أولها كملت ثلثة وعملت
 في الباقي عمل الاستحاضة والأحوط أن لم يكن أقوى تحيضها بالعشرة في كل شهر ما لم تعلم
 انتفاء بعضها والأقوى الممكن منها وأحوط منه الجمع بين عمل الاستحاضة وانقطاع
 الحيض مع احتمال فقد يجتمع عليها في اليوم والليلة مع علة الشداخل ثمانية اغسال
 ولتقدم غسل الحيض لوجوب المبادرة إلى الصلوة بعد غسل الاستحاضة وتقفه
 صوم عشرة أيام مع فرض احتمال الحيض فيها وإن ذكرت آخره جعلته نفاية الثلاثة و
 عملت عمل الاستحاضة في اللاحق قطعا بل والسابق وإن كان الأحوط أن لم يكن أقوى
 التحيض بالعشرة ما لم تعلم انتفاء البعض والأقوى الممكن وأحوط منه الجمع المزبور إلا أنه
 ليس هنا غسل نقطع الحيض لأن الفرض معلومية أخرى نعم هو كذلك بالنسبة إلى
 اليوم الآخر إذا لم تعلم وقت الانقطاع فيه بالخصوص وإن علمت اليوم الذي هو وسط
 الحيض بمعنى كونه محفوفاً بمتساويين فهو مع سابقه ولا حقه يقين حيض والأحوط
 أن لم يكن أقوى التحيض مما أمكن من العشرة مراعية لحال الوسط وإن استلزم كسراً
 لا ينافي المحفوفية وأحوط منه الجمع المزبور ولو علمت أن يومين وسط كان الأربعة
 لها يقين حيض بمعنى أنه في ثلثاء الحيض تجبقت به وبما علمت من سابقه ولا حقه

في العبادة تشويش العقول
 ان العشرة زائدة على نصف
 التسعة عشر بنصف يوم
 شجرة طربا دام بقا
 وجوب الكمال من اللأ
 مع وفاته واخذ البقية
 من السابق مع علة الوفا
 في جميع صور اليقين لا
 يخلو عن قوة عملاً بالا
 استحباب طربا دام
 ظله العالي
 الأقوى هنا أيضاً التحيز
 على نحو ما قلنا في ذات
 الوقت فقط والأحوط
 الاقتصار على تقدير
 المعلوم والجمع في الزائد
 عنه إلى العشرة بين ترك
 الحايض وإعمال المستحاضة
 وعمل نقطع الحيض
 من الاغسال وكذا الحال
 في سائر ما يذكر من الاحتياط
 حياط بالحيض بالغير
 طربا دام بقا

والباقي ما عرفت ولو
 علمت أنه وسط حيض
 في ثلثاء الحيض
 شجرة طربا دام بقا
 في الاحتياط التلخيص
 لا حوط قطعا أحد عشر

في أحكام الحيض

بالأحاديث والروايات... ان قلنا ان كل يوم... كان بعد التكميل كل يوم... لا يجوز له ان يصوم...

وجرى في الزايد ح ما عرفت ولو علمت انه يوم حيض من غير معرفة لشي من الاولية والآخر... والوسطية جعلته خاصة حصا وجرى في الباقي ما عرفت واما المناسبة وقتا وعدا... تفصيلا واجالا فقد عرفت تحيضها بالروايات وان الاحوط اختيارها السبع في كل شهر... منها ولو ذكرت المناسبة العادية بعد جلوسها في غيرها رجعت اليها بعد واستدركت... ما تقدم فلو كانت عادتها ثلثة في اخر الشهر مثلا فجلست السبعة السابقة ثم ذكرت... قضت ما نزلت من الصلوة والصيام في السبعة وقضت ما صامت من الفرض في الثلثة... المسئلة النامنة الاحوط رد المناسبة للوقت والعدا الى اسوء الاحتمالات فيمتنع... الزوج والسيد عن وطئها وان كان لو فعل لا كفارة الا اذا كثر الوطئ في كل يوم مثلا... فيلزمه ثلاث كفارات وتمنع من المساجد وقرائة الغزائم وتوطئ بالصلوة والغسل... عند كل صلوة وصوم جميع رمضان وقضاء احد عشر لاحمال الكسروان لم تعلم انها... لا تجزى من الشهر الا مرة وان كان الاحوط طهاح قضاء واحد وعشرين يوما ولو اراد... قضاء يوم مثلا عنها وهي في هذا الحال كزرت الصوم في يومين لا يمكن ان يكونا معا... جزا كاول يوم من دمها مع الحاد بعشرة وكذا الطلاق ونقض عدها بثلاثة اشهر... ولا تكلف الا انتظار الى سن الياس واستقامة الحيض لا يراجها زوجها الا قبل ستة... وعشرين يوما والله العالم الفصل الثامن في احكام الحيض وهي امور منها... حرمة كل عبادة مشروطة بالطهارة عليها كالصلوة والصوم والطواف والاعتكاف... بل جميع ما يحرم على المحب من مثل اسم الله تعالى شأنه ولو بغير العربية بل وبافى اسما... سيم المخصص به منها بل الاحوط الحاق ما جعل جزء اسم كعبدا لله وان كان الاقوى خلا... بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق سماء الانبياء والائمة بذلك مع فرض قصد التثنية... بل الاولى اجتناب مثل اسماء الاعلام المستمين باسمائهم للشرف وان كان الاقوى... خلافة ومثل كتابة القرآن وقرائة شيء من سور الغزائم واللبث في المساجد ووضع... فيها والاجتناب في المسجد بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق الشاهد حتى الرواق... منها بالمسجدين في الاجتناب فضلا عن غيرها بل الاحوط والاقوى وجوب التيم عليها

قراءة القرآن... ان قلنا ان كل يوم... كان بعد التكميل كل يوم... لا يجوز له ان يصوم... الاحوط ان كان... الاقوى ان كان... مقتضى الاجتناب... دام غيره

بالاقوى اجتناب... دون الرواق منها... راي الساجد... انما اذا كان... لا يجوز له ان يصوم...

في أحكام الحيض

المخرج منها لو فاجها الحيض فيها كالمسجدين نعم لا يحرم عليها سجد الشكر ولا سجود
التلاوة بل يجب عليها الأخير عند فرائض الغزمية واستماعها بل وسماها في الاحوط
وان كان الاقوى خلافا كما لا يحرم عليها الاجتناب فيما عدا المسجدين وان كان مكرو
حتى لو كانت نقيته وامنت التلوين ولو لم تامن حرم عليها الاجتناب في الاحوط وان
كان الاقوى خلافا ما لم يعلم فخرج هو بل والاجتناب للعلوم ترتب التلوين عليه
وكذا الكلام في غيرها من المسائل ^{التي لا يتحقق} واستحاضة والحيض وغيرهم ومنها حرمة الوطئ
قبلا على الرجل والمرأة مع العلم بالحيض مما يتحقق به مستمارة لو بادخال بعض الحنفية على
الاحوط فلو فعل عز بما يقتضيه نظر الحاكم والاولى تغيره بخمسة وعشرين سوطا ونع
هذا الزاني ان كان في اول الحيض في اخره باثني عشر سوطا ونصف سوطا ثم حدثا
اذا لم تكن مصلحة تقتضي خلاف ذلك ولا ريب في اثمه وفسقه بذلك بل لو استحل
كفر وقبل خبرها في الحيض الطهارة منه ويجوز الاستمتاع بها في غير الوطئ بالقبل من غير
فرق بين ما تحت السرة الى هادون الزينة وبين ما فوقه بل يجوز وطئها في الذبر على كراهة
شديدة كما يكره الاستمتاع ما تحت الميز من السرة الى الزينة بل الاحوط له تركها ولو اعتد
الدم من غير الفرج فالاحوط اجتناب الوطئ في الفرج الخالي من الدم وفي موضع الدم ومنها
الكهارة فلو وطئ الزوج زوجته الحرة والامة او البتة الدائمة او المنقطعة في محل
الحيض عالما بالحيض عامدا ككفره وذنبا وان كانت مطاوعة بدينار وجوبا على الاصح
في اول الحيض ونصفه في وسطه وربعه في اخره فيقسم حينئذ ايام حيض الموطوءة فيه
لا العشرة ولا السبعة حقت وكثرت حصل فيها كسرا ولا اثلا فالثاني مثالا من الاول
لذات الستة ووسط لذات الثلاثة وهكذا مع الكسر وغيره ولا فرق في ذلك بين
الثابت والمضطرب سبق وغيرهما نعم لا شيء على الساهي الناسي والصبى المجنون والجان
بالموضوع وفي الجاهل بالحكم وجهان احوطهما التكفير وقواهما العدا اما الجاهل بخصوص
التكفير فالظاهر ترتب الحكم عليه ولو زنى بجائز او وطئها شبهة فلا كفارة في الاقوى
وان كان هو الاحوط وكذا لو وطئها في الفرج وكان خروج حيضها معتادا في غيره ولو

بل الاحوط لا يخلو عن قوتها
شيخ زده ظمبا دام بقائه
مع العلم بحجته شيخ زده
ظمبا دام ظله
فيه شكال شيخ زده
ظمبا دام عمره
بل الاقوى فيه وجوب
الاجتناب كما ان الاقوى
في موضع الدم عدمه
نعم في خصوص الذبر
الاشكال المتقدم
ظمبا دام بقائه
الميز
في غير الميز الا انه لم ينفذ
في كتب الفقه يذكرون الميز
مقابلة زار ويريدون به غيره
وج لا بعد في الاستساراك و
يعرف المراد بالفتنة به
مجمع آ
بل وجوبها هو الاقوى
وكذا في الفرض للامتناع
ظمبا دام بقائه
في غير الميز الا انه لم ينفذ
في كتب الفقه يذكرون الميز
مقابلة زار ويريدون به غيره
وج لا بعد في الاستساراك و
يعرف المراد بالفتنة به
مجمع آ

طباطبائی

لا يخالو عن قوّة ضربه

ظہیرؔ جیادام جا

ظلم

[illegible]

100

۱۰۰

منزلة التفسير

۱۰۰

نام

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

100

100

100

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

14

۱۱۱

والله اعلم
بما كنا نقول

—

من ذلك وطى الخنثى المشكل في الفرج الذي فيه الدم بل اظاهر عند الكفارة في وطى الزوجة الميتة الحايض وان كان هو الاحوط والمدار على صدق الوطى وان لم ينزل وتحتو بادخال تمام الحشفة بل وبعضها في الاحوط كما ان الاحوط دفع الدنيا لنفسه وان كان الاقوى الاجتزاء بالقيمة سيما اذا كانت من الذهب فضلا عن النصف والربع ثم لا يبعد اعتبار القيمة السابقة وهي عشرة دراهم جاهد فلا عبرة بالزيادة والنقصان في غيرها وان كان الاحتياط بمراعاة اكثر الامرين لا ينبغي تركه في صرفها على عشرة مساكين او سبعة لكل واحد منهم قوت يومه وان كان الاقوى عند وجوب شيء من ذلك فيجب اعطاؤها اجمع لمساكين واحد ولو وطى منه في الحيض ولو اخره نقدا وجوبا بثلاثة امداد من طعام على ثلاثة مساكين في الاحوط ان لم يكن اقوى سواء كانت قنة او مدبرة او ام ولد بل ومكاتبه مشروطة او مطلقة لم يحرر منها شيء نعم لو كانت من زوجة مساكين بثوت ذلك بوطئها اشكال احوط ذلك كالاشكل في بثونه بوطى امته غيره او امنه المشتركة او البقعة او الامنة المحللة ولعل الاقوى في الجميع العدة ان كان الاحتياط لا ينبغي تركه حتى بالنسبة الى احتمال التكفير بالتباعد مراعاة التبعض وغيرها لا يتربط العلم بالزوجية مثلاً في ترتب الحكم كما لا يشترط العلم بالمرتبة في ترتب حكمها فلو ظن الموطوءة امته فبان زوجة ثبت حكم الزوجية وبالعكس لو ظن انها في اخر الحيض فبان اقله ترتب عليه حكمه ويتبع التكفير بالحكم بالحيضية شرعاً ولو من جهة اخبار المرتبة بل وتقيها مع عدم انكشاف خلافه لا تحريم الوطى فلو حرّم الوطى لاحتمال الحيضية لم يلحقه حكم التكفير فكذلك الوحرر للقطع بالحيضية فبان خلافه ويلزم تصديق المرتبة في اخبارها بالخير ما لم تكن رتبة في خبرها كما لو اخبرت بالحيض ثلاث مرات في شهر واحد وبعد مول خبرها يجري عليه جميع احكامه بل الاحوط ان لم يكن اقوى ذلك وان اقمها ولا فرق في اصل التكفير من الابتداء والاستدانة فمن تعمد البقاء بعد حصول الحيض لحكمه وان كان ابتداء وطئه قبله ولو وطى في اخر الثالث الاول واستمر حتى دخل الثالث الثاني لم يثبت عليه الا حكم الثالث الاول وكذا لو استدام من اول الحيض الى اخره

في أحكام الحيض

ولو تكرّر الوطى في الثالث الأول مثلاً تكررت الكفارة في الاحوط ان لم يكن قوياً
بل هو الاقوى لو سبق التكفير بل لا اشكال فيه لو وطئها في الثالث الثاني والثالث
فيجب عليه الدنيار ونصفه وربعه ولو فرض اشتراك تحقق متى الوطى في آخر الاول
واقول الثاني وجب الكفالتان والعاجز عن التكفير ينظر اليسار والاولى له مع ذلك
الاستغفار حين العجز بدلا عنه والنفساء كالحائض في الحكم المزبور ولو استوعب الوطى
زمانا اقله فالكفارة دينار على الاصح والاحوط ذلك مع نصفه وربعه ومنها عند
صحته طلاقها وظهارها اذا كانت مدخولا بها ولو دبراً وزوجها حاضر معها او في
حكمه وحائلاً الاحكام لا ولو طلقها على انها حائض فبانت طاهرة صح وكونها عكس فسد
اختلاف الاجتهاد والتقليد بحق كل حكم ولو اختلفت التخيض في زمان الطلاق حيث
يكون لها ذلك فسد في وجه قوياً ولو ماتت قبل الاختيار او حصل لها مانع من
جنون ونحوه فوجها احوط مما ان لم يكن اقوى بما عدا الصحة ومنها وجوب الغسل عند انقطاع
الحيض لكل شرط بالطهارة من الحدث الاكبر من الواجبات واستحبابه لنفسه ولكل من
بها من المستحبين وشرط في الشروط بها ما عداها فمهور واجب لغيره مستحب لنفسه وغيره
كغسل الجنابة بالنسبة الى ذلك وبالنسبة الى الكيفية في الارتماس والترتيب نعم هو لا يحرم
عن الوضوء على الاصح كغيره من الاغسال الواجبة والمستحبة عدا غسل الجنابة لكن لا يتو
رفع الاكبر عليه فله ح استحبابه كل غاية مشروطة برفع الاكبر خاصة به نعم لو توقفت على رفع
الاصغر وجب الوضوء له فقهه سابقاً ولا حقا او مقارناً وان كان الاول افضل ولو تعد
الوضوء يتم بدلا عنه كما انه لو تعد الغسل يتم بدلا عنه وتوضأ على الاصح وينوي بكل
منهما الرفع من جهة والاولى الاقتصار على نية القرية في الوضوء لو قد مر او كان في الامتاء
ولا يتوقف جواز الوطى على الغسل على الاصح وان كره نعم يستحب غسل فرجها بل هو الاحوط
بل الظم خفة الكراهة به وهل الماء او ثمنه لو اخرج اليه عليها او على الزوج وجهان وان
كان يقوى ان ماء الغسل عن حدث الحيض عليها الا ان الاحوط للزوج دفعه لها كما
للتفقة والامة اشتد احتياطا ومنها وجوب قضاء ما فاتها من الصوم في رمضان بل وغيره

ولو قدر على البعض فيه
وانظر الباقي فطرطبا
دام بقائه
فيه اشكال بل عدم
الاحتياق لا يخلو عن قوة
ظطرطبا دام عمره
هذا كحرمه الوطى وتبوت
الكفارة مختص بحال الحيض
واما سابغ الاحكام فهي
باقية فالغسل وان
ظهرت من الحيض فطرطبا
ادام الله ايام اقامتنا
العالى
بل هو الاقوى فيه
في السيد وكذا في الماء
لغسل الجنابة فطرطبا
دام بقائه

في أحكام الحيض

١٦

كالنذر والمعتن في الاحوط ان لم يكن اقوى ولو انكسر الحيض في عشرة الحيض وجب عليها
صوم أحد عشر على الأصح كما لو زادت الدم في ظهر الخمس مثلاً وانقطع في ظهر يوم الاحد
الصلوة فلا يجب عليها قضاء ما فات في الحيض مطلقاً الا ركعتي الطواف بل والمنذور
في الاحوط ان لم يكن اقوى نعم لو حاضت بعد ان مضى من الوقت مقدار اداء اقل افراد
ما عليها من الصلوة من الاتمام والقصر ولو في موضع التخيير والسرعة والبطء والقصر
والمرض ونحو ذلك ومقدار ما هي مكلفة به من الشرايط من وضوء وغسل وتيمم و
غير ذلك من باقي الشرايط ولم تكن قد حصلت وجب عليها القضاء وفي مواضع
التخيير بين القصر والتمام يعتبر سعة الوقت للقصر وان كان اقل من ذلك لم يجب
على الأصح وان كان احوط خصوصاً بالنسبة الى غير الطهارة من الشرايط وخصوصاً
اذا كان قد مضى قد لاكثر من الصلوة بل الاحوط القضاء بمجرد حصول الحيض بعد الزوا
ولو طهرت قبل اخر الوقت بمقدار الطهارة وسائر الشرايط المفقودة واداء ركعة جئت
الصلوة وتمام الركعة يحصل برفع الرأس عن التسمية الأخيرة على الأصح فان اخلت
اما لو طهرت باقل من ذلك لم يكن عليها شيء على الأصح وان كان الاحوط القضاء
مع عدم سعة الوقت لغير الطهارة من الشرايط بل الاحوط لها قضاء الصبح اذا طهرت
قبل طلوع الشمس مطراً بل لا يبعد استحباب القضاء لها مطلقاً اذا تمكنت من الطهارة
خاصة والشرع في الصلوة وعلى كل حال فلو طهرت وقبل بقي من الوقت مقدار اداء
الظهر وركعة من العصر وجباً معاً وكذا المغرب والعشاء نعم ان لم يبق من وقت العشاءين
الا مقدار اربع ركعات خصر العشاء بها ولو كانت مسافرة وبقي من وقت العشاء
مقدار اربع ركعات وجباً معاً ولو زعمت عدم سعة الوقت فبان خلافه وجب القضاء
ولو كان الشرط من المقدمة التي ينقطع عن الضيق لم تعتبر سعة الوقت بالنسبة اليه
فلو كانت متخيرة في القبلة مثلاً او كانت مكلفة بصلوتين في ثوبين ونحو ذلك و
كان الوقت ضيقاً الا عن صلوة واحدة وجب الاداء فان اخلت به وجب القضاء
ولو ظنت سعة الوقت للفرضين ولو بادراك ركعة للاخر فصلت الاولى ثم بان الضيق

اختصاص السقوط بالوقت
لا يخلو عن قوة معاته
احوط ظمربطاً
دام بقائه

باتمام الذكر في التسمية
الأخيرة لا يخلو عن قوة
ضربه ظمربطاً
دام ظله العالی

في أحكام الحيض

قضت حصة الوقت وبطلت الأولى على الأقوى ولا يتعين قضاءها فوراً لو بقي من الوقت أقل من الركعة وإن كان هو الأحوط ولو طئت الضيق فصلت الثانية ثم بنين ستة الوقت تحت الثانية وصلت الأولى بعدها في وقت الثانية أداء على الأصح ولو شكت في سعة أول الوقت فالأحوط أن لم يكن أقوى وجوب الأداء والقضاء عليها ما لم ينكشف الضيق ولو شكت في ضيق الوقت في الآخر فالأحوط أن لم يكن أقوى لزوم الأداء والقضاء أيضاً ما لم ينكشف ومنها عدم صحة الطهارة لها من الحدث الأصغر والأكبر حال الحيض ثم يستحب لها الغسل المندب كغسل الأحرار وغيره ومنها استحباب التيمم والوضوء لها في وقت كل صلاة واجبة يومية بل وغيرها من الصلوات الواجبة الموقنة على الأحوط في تحصيل التذلل بالجلوس في مكان طاهر والأولى مصلاتها أن كان بمقدار زمان صلواتها بحسب حالها مستقبلة ذاكرة لله تعالى ومسيحة ومهاللة وخامدة والأولى اختيار التيمم الأربع الجارية للصلوة مع إضافة الاستغفار والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والربك في بعض الأخبار تلاوة القرآن ولا بأس وإن كان مكرهاً في غير هذا الحال والأولى انتقاضه بالنواقض المعهودة ومشروعية التيمم يدره حال عدم الماء أو تعدد استعماله كما أن الأولى تعقيب الذكر ولو حصلت فاصلة بعدتها أعادته بل الأحوط طهارة عند ترك الكيفية المحضو ولا يبعد قيام القبا والأضطجاع والمشي مقام الجلوس عند التعذر بل لا يبعد قيام غير القبلة مقامها مع إضاً ومنها كراهة حملها القرآن ولو بغلافه وليس لها مشروطين سطور بل الأحوط لها اجتناب منه وليس لها مشروطين ومنها كراهة قراة القرآن لها على معنى قلتر النوا من غير فرق بين السبع والتبعين بل الأحوط لها ذلك سيما ما زاد منها على سبع ومنها كراهة الخضاب لها سيما بالخناوسيتا في اليد والرجل والله العالم بالمطلب الثاني في دم الاستحاضة وفيه فصول الأول هو في الغالب دم فاسد أصفر بارد صاف رقيق يخرج بغور من غير لذع وحرقه عكس دم الحيض وإن كان ربما جاء بصفات كالعكس ولا حد لقليله ولا لكثيره ولا يعتبر فيه فصل قل الظهر

من الحيض

ترك التعرض
وان كان الأحوط ترك
التعرض للأداء والفضاء
ظرياً دام بقائه
الحكم بصحة غسل الجنائ
منها بل وكذا غسل غيرها
من الأحداث وأنها
لا تجلو عن قوة ظرياً
دام بقائه

لا يبعد الكراهة المطلقة
حيث أن الفرائض ليس
من العبادات بالمعنى
الأخص طمراً
دام طهره
يمكن القطع بعدم أحرمته
لها فالأحوط ممنوعة
ظرياً دام بقائه

في أحكام الاستحاضة

بين أفرادهم ولا يندرون بين غيرهم وهو أصل في دم النساء بعد العلم بانتفاء الحيض ولو
 شرعا والتفاس مع علم العلم يخرج أو قرح بل ومعه لو فرض الشك فيه على الاحوط
 ان لم يكن أقوى سيما اذا كان بالصفات ولا يتحقق فيحقق حينئذ قبل البلوغ و
 بعد اليأس وان تخرج حكم الوجوب في الاول للمشرط به الى ما بعد البلوغ كالخجاجة
 ولكن يجري عليه حكم النجس وعدم العفو عن قليله الثاني هو مجموع اقسامه مع خروج
 عن المعتاد أصلا أو عارضا ولو يقطنه حدثا وان كفى استدما متد في الباطن في بقاء
 حدثه بل لا حوط جريان حكم الحد يثيرة عليه مع انصبا به من عرقه المستمى بالعاذل و
 وان بقي في فضاء الفرج بحيث يمكن خروجه بالصبغ ونحوه ولا يختلف حكمه بكثره أيام
 واختلاف وصف واعتياد ونحو ذلك وإنما يختلف باختلاف كمية الدم قلته وكم
 وكثرة فالاول يحصل بمجصول مستمارة والثاني بغسل القطنه مثلا بل ولو من احد جوانبها
 والثالث بالتسليان منها والمرجع في كمية القطنه الى المعتاد المختلف باختلاف الفرج
 نعم ينبغي ان لا تكون ملبسة تمنع من نفوذ الدم كما ان يلبس في ادخالها في المحل المتعارف
 والصبر عليها في المدة المتعارفة والاولى لها بقاءها محشية وتعرف حالها اوقات
 الصلوة ويجب عليها الاختبار ولكن لو غفلت مثلاً وجاءت بما كان عليها في الواقع
 فتح عليها على الاصح ولو تعدت رجليها ذلك وجب عليها التيقن والاحوط ندباً مراعاة
 اسوء الاحتمالات ولو اخبرت حالها قبل الوقت فالاحوط والا قوى بتجديده حال
 الصلوة الثالث تشترك الاقسام الثلاثة في وجوب تغيير القطنه الملوثة بالدم ولو
 قليلاً عند كل صلوة او تطهيرها مثلاً فضلاً عن الخرقه لو فرض اتفاق اصحابها و
 عن ظاهر الفرج اى الذى يبذ منه عند الجلوس على القدمين ثم الوضوء لكل
 صلوة بومئذ او غيرها مستحبة او واجبة فتوضأ لكل ركعتين من النافلة مع تغير
 القطنه مع فرض سائر الدم نعم تصلح كميات الاخطا بذلك الوضوء مع ان
 الاولى لها استيناف الصلوة اما الاجزاء المنسية فلا اشكال في الايتان بها بد
 الوضوء كجود السهم مع اتصال فعله بالصلوة وان كان الاولى بتجديده الوضوء له

العاذل
 بالعين والدم والدم الى العجز بعد الا
 ثم الدم اخبر العرق الذي يلبس
 دم الاستحاضة والعاقبة بالراء
 في الغرة بغيره كما قاله
 الملبسة
 بعد شئ من اب ثقب
 بمعنى لصق بغيره في بغيره
 فوق كبدت بشئ ليدل على
 نزقت بغيره بعض
 حتى ساركا اليه
 ابي

اذا لم يكن لها حاله شقة
 معلومة ظهر طناً
 دام نفاته

بعد الايتان بالركعتين
 بوضوء جديد ايضاً
 ظهر طناً دام ظله

في أحكام الاستحسان

أما إعادة الصلوة احتياطاً أو للجماعة فلا بد من تجديد الوضوء بل وتغيير القطعة
على حسب ما سمعته سابقاً ويختص القسم الثاني بغسل للعادة مقدماً على الوضوء
لها أو مؤخراً وإن كان الأحوط الأول كما أن الأحوط لها الإغسال ثلاثاً
التي يختص بها القسم الثالث مع تغيير الخرق الملوثة بخروج الدم من القطعة كالثاني
إذا فرض كذلك وهي غسل للعادة وغسل للظهر والعصر تجمع بينهما وغسل
للمغرب والعشاء كذلك ويستحب في الجمع أن يؤخر الأولى إلى آخر وقت فضيلتها
تعمل الأخرى في أول وقت فضيلتها ولا يجوز لها الجمع بين أن يبدل من صلوتين كل ذلك
مع استمرار الدم إليهما ولو حصل بعد غسل الصبح وجب للظهر ولو حصل بعد
غسله كذلك وجب للعصر وهكذا المغرب والعشاء إذا يكفي في وجوب الغسل خصوص
الموجب لو قبل الوقت على الأصح وإن انقطع عنها بعد ذلك لبره فضلاً عن غيره
ولو انقطع عنها بعد فعل الصلوة فلا إعادة عليها على الأقوى وإن كان لبره بل لا
يجب عليها غسل على الأصح للضوم الذي هو نابع للصلوة ولو انقطع للبر بعد فعل
الطهارة قبل فعل الصلوة فالأقوى عادة موجب ولو كان للفترة فلا شيء مع فرض
عدم ستمها للطهارة والصلوة أما إذا وسعت وعلمت ذلك ولو باجتماع عارفت
إعادة الطهارة وصلت ولو لم تعلم حال الانقطاع أنه لبره أو فترة وصلت على الأقوى
وكذا لو علمت أنه لفترة ولم تعلم حال ستمها نعم لو انكشف بعد ذلك أنه لبره أعادت
بخلاف ما لو انكشف أنه لفترة تسع الطهارة والصلوة وإن كان هو الأحوط ولو
انقطع في أثناء الصلوة لبره أعادت الطهارة والصلوة الأحوط لها الإتمام ثم
استبناهما وكذا لو كان لفترة تسعها ولو لم تعلم ستمها استمرت على صلواتها
واجترت بها وإن بان بعد ذلك التسعة ولو لم تعلم أنه لبره أو فترة استمرت
أيضاً نعم لو بان بعد ذلك أنه لبره أعادت وكذا الكلام في الانقطاع في أثناء الطهارة
ولو علمت أن طهارة تسع الطهارة والصلوة انتظرها مع عدم المشقة التي يسقط
التكليف معها ولو لم تزل تكبري لا قبل العصر ^{للعصر} وجب لغسلها وكذا لو لم تزل

فيه تأنيلاً بل يحمل التحريم
العكس ظريفاً إذا دام الله
أيافاً صلاته
الحق

الأحوط لإعادة إذا
كان الوقت واسعاً
ظريفاً دام بقاءه

لا يترك ظريفاً
دام ظله
عمره

الاحوط الغسل الواحد
اذا حدثت الوسطى بعد
ملاوة الصبح للظهور
واذا حدثت بعد ما فلان
بل لا يخلو عن قول
طهري ادام بقاءه

این کتاب در بیان
 احوال و سیرت ائمه
 علیهم السلام است
 و در بیان احوال
 و سیرت ائمه
 علیهم السلام است
 و در بیان احوال
 و سیرت ائمه
 علیهم السلام است

من حبس الشروع في الموت
الى ذلك الوقت ظهر لها

[illegible][illegible]

في أحكام الأضحية

ذلك ونحوه مع فرض توقف منع خروج الدم عليه ولا فضل بل لا حوط كون لا ستظها
بعد الغسل بالمحافظه عليه بقدر الامكان تمام النهار للصوم الكليل لو حدثت
الوسطى على الصغرى قبل فعل صلوۃ الغداة ولو في ثنائها بطلت صلوحتها واعتلت
لها وتوضأت وصليت بل لو كان ذلك مع ضيق الوقت عن المائتة والصلاة فعلته
بالتيتم والوضوء ولو مع ادراك الركعة نعم لو كان الحدث في ضيق الوقت عن ذلك كله
استمرت على ما هي عليه والاولى قضاء وكذا الكلام في حدوث الكبرى عليها وان جيب
بها غسل الظهرين مع استمراره اليهما اوجد وثمة عند كل منهما اما اذا انقطع فعليه غسل
للظهر ولو انقطع فترة مع فرض وقوع العصر منهما من دون حدوث دم وكذا الكلام في
العساكين ولو حدثت الكبرى في انشاء الوسطى في الحكم كما عرفت ايضا وان انقضت معها
الا توهم لا يحتاج الى بعد غسل بل لا حوط ان لم يكن اقوى ذلك ايضا في عروض الوسطى
على الصغرى بالنسبة الى صلوۃ الظهر مثلا وان قلنا انها لا توجب الا وضوء منه نعم لو
انقلبت الكبرى الى الوسطى والصغرى الى الوسطى الى الصغرى لم يتغير حكمها بالنسبة الى
تلك الصلوۃ وما ذكرنا ظهر لك انه لو حصلت الكثرة ليلا تم انتقلت الى المتوسطه اكف
بغسل اليهم ما لو انتقلت قبل المغرب والعشاء مثلا اغتسلت للكثرة التي لم تطع فاعتد
للغير المتوسطه وكذا ظهر لك ايضا انه لو انتقلت المتوسطه الى الكثرة اكف بالغسل للغدا
عنهما والله العالم السابع اذا فعلت المستحاضه ما ذكرناه من الاحكام كان حكم الظاهر
في صحة الصلوۃ التي ذكرنا الافعال لها ولا يقدح استدلالنا من حدتها وان اخلت بتيمن
ذلك ولو تغيرت القطنه بطلت صلوحتها اما وطبها ولبثها في المساجد حتى يسجد بين بل
والكعبه ووضع شئ فيها وقرأتها الغريم فالاقوى جواز من غير توقف على غسل فضلا
عن الوضوء وتغير القطنه ونحو ذلك بل لو اخلت بما يجب عليها للصلوۃ جاز لها الا
حكام المذكورة وان كان الاحوط في ذات الغسل ايجادها بعد الغسل لها مستقلا ولا
يكفي بالمحافظه عليه للصلوۃ بل الاحوط لها عدم دخول الكعبه معها كما ان الاولى
الوضوء مع الغسل للوطي فضلا عن غسل العرج وتوقف صحة الصوم على الغسل اليها

بل لا حوط ظم طبا
دام بقائه

بل لا يجرى فيه
خلاف

فيه اشكال فلا شك
الا حوط خصوصاً في
الوطي طم طبا دام بقائه
على الاحوط ظم طبا
دام بقائه

في أحكام الاستحاضة

للصلوة متى احتلت به بطل صومها ولا يجب على الوسطى تقديمه على الفجر بل لا يجوز لها ذلك للصوم مع عدم المقارنة العرفية الصلوة الصبح وليس لها من كثرة القرآن في الاحوط الاقوى مع استمرار الحديث ولو كانت حافظة على افعال الصلوة بل لا يجوزها تلك الافعال لانها مخصوصة بالصلوة والطواف الذي هو كالصلوة نعم لا يعد جواز القضاء لها اذا جاءت به على نحو الاداء والاولى تجد يد الافعال عند كل صلوة واولى منها ترك القضاء لها مادامت مستحاضة وتصلى الاية بعد ان تفعلها كما فعلت للفريضة ولا يجمع بينهما بغسل وان اتفقا في الوقت ما التوافق فينبغي تجد يد الافعال لكل صلوة منها ثم وردت رخصته في الجمع بين صلوة الليل والفجر بغسل وبين صلوة الغداة ونافلهما به ايضا ولا بأس به كما لا بأس بالجمع بين الطواف وركعتيه به ايضا والله العالم التام من قد تجتمع على الكبرى خمسة اغسال كما اذا رأت دمها قبل صلوة الغداة ثم انقطع ثم رأت صلوة الظهر مثلا ثم انقطع ثم رأت عند العصر ثم انقطع ثم رأت عند المغرب ثم انقطع ثم رأت عند العشاء ثم انقطع ولا يتصور ذلك في المتوسطة على المختار فاتها لا توجب غسلا الا في الغداة ويقوم التيمم مقام كل من الوضوء والغسل للصغرى حيثما خمس تيممات وللوسطى ست تيممات وللكبيرة ثمانية ولو تمكنت من الماء في فرض دون اخر تبع كل حكمه كما تبع لو تمكنت من الماء للغسل دون الوضوء وبالعكس والله العالم بخفاياق اسكانه المطلب

الثالث في النفاس فيه فصول ايضا الاول هو الدم الذي يقذفه الرحم بسبب الولادة مقارنا لخروج اول جزء من الولد وفي الاشياء او بعد التمام ونحوه يوضع المولود تاما او ناقصا ولو سقطا بل المضغة والعلقة ونحوهما مما يعلم ولو شربا ان نشو ادمى ولو شك في الولادة فلا نفاس لا يجب الاستعلام ولو تمكن منه اجمع تحققها وخروج الدم كما تقدم فهو نفاس لا حيض ولا استحاضة بل ولا جرح او فرج او غيرهما فالعلم كونه منها حتى لو علم اصل وجودها وشك في خروج الدم منها بل وان علم خروج دم منها قبل الولادة بل وبعدها ولكن لم يعلم نسبت جميع ما تعقب الولادة اليها على الاحوط ان لم يكن اقوى وليس لقليله حد فيجوز ان يكون لحظة بل لو ولدت ولم ترد ما لم يكن لها

مشكل بل الاجزاء لا تخلو عن قوة لكن عليهما ان تكرر الغسل والوضوء مع ارادة تكرار السجود الا حوط الترك مطلقا ظم طباطباه العالي

وعلى ما احتسنا يتصور فيها ايضا ظم طباطباه دام بقاءه

المضغة هي الدم الذي يخرج من الرحم في وقت الولادة وهو من دمها
العلقة هي الدم الذي يعلق على الرحم في وقت الولادة وهو من دمها
نحوه ما يصفه بعض الحكماء
مصفى من باب قادم مع
فائدة جمع الجوز
منه مطهر
العلقة هي
أي قطعة الحامدة من الدم
بعد ان كانت بحال العدة
او بعد ان لم يكن
مصفى مجمع
البحر

في تميز النفاس

وكذا لو رأت دمًا قبل بروز ثبتي من الولد بل هو ليس بحيض أيضًا مع عدم التوالف لثلاثة
أيام منه أو معه ولكن المتخلل بينه وبين النفاس أقل من عشرة أيام حتى لو كان في العادة
بل وإن أمكن الجمع بين حيضته ونفاسيته ما بعدة كما لو رأت دمًا ثلثة أيام متوالية
قبل الولادة ثم ولدت ورات النفاس وانقطع في اليوم الخامس فإنه ليس بحيض على الأقوى
وكذا لو تحقق دم النفاس ولم يتخلل بينهما أقل الظهر ثم لو تخلل بينه وبين النفاس أقل
الظهر وكان ممكن الحيضته حكم بحيضته على الأصح من جماعته الحيض للحمل وكذا لو رآته
بعد النفاس كذلك ولو حصل الفصل بأقل من بعضه دون بعض مع اتصاله وكان
ذلك المفصول بشرائط الحيض فالأقوى الحكم بحيضته سببًا إذا كان ذلك البعض موافقًا
للعادة والأوصاف والله العالم الثاني أكثر النفاس عشرة على الأصح وإن كان الأول
مراعاة الاحتياط إلى الثمانية عشر يومًا والمراد يكون أكثره عشرة أنه لا يكون أكثر من ذلك
والأوقات العادة العدة في الحيض ترجع في النفاس إلى أيام عادتها مع فرض استمرار
الدم فيها إلى زيد من العشرة نعم وانقطع عليها كانت العشرة بينهما نفاسًا كما هي
ولا عبرة بعادتها في النفاس لو كانت ولا بعادة نسائها ولا بالتميز وكذا المبتدئ والمختبر
إذا انقطع عليها أما إذا استمر فيها كانت العشرة منه نفاسًا على الأصح دون ما زاد
ولو كانت حاملاً باثنين مثلاً وتاخرت ولادة أحدهما عن الآخر كان كل منهما نفاسًا
وإن دخل ما بقي من عدد الأول في الثاني إن لم يتخلل بينهما عشرة أيام والأكبر عدل
كل منهما تامًا مستقلاً من غير تدخل فقد يكون حجلوسها عشرين يومًا بل لو كان الثاني
قد يكون ثلاثين يومًا وهكذا ولا يعتبر أن يكون بينهما أقل الظهر ولو كان بين منهن
عدل الأول ومبتدئ الثاني بياض يومين أو ثلاثه كان ذلك ظهرًا ودم الولادة الثانية
نفاسًا نعم لو رأت بياضًا مكشفاً بين دمي نفاس الولادة الأولى كان ذلك أيضًا نفاسًا
بل لو رأت بياضًا حين ولادة الثاني ثم رأت بعد ذلك دمًا يمكن أن يكون من
ولادة الأول لعدائتهما كان ذلك بياض نفاسًا على الأصح وكيف كان
فالظاهر أن مبدئ حساب الأكثر بعد تمام الولادة فلو خرج بعض الولد وبقيت لك

مشكل خصوصًا إذا كان
في العادة وخصوصًا
إذا اتصل بد النفاس
ولم يزد المجموع على العشرة
بل القول بعدم اعتبار
فصل أقل الظهر بين دم
النفاس والحيض السابق
لا ينحصر عن قوة ظمنا
دام بقائه

بعض بين الولادتين
ظمنا دام عمره
الغالي
أو الولادة الثانية ظمنا
دام بقائه
لا يترك الاحتياط في
البياض المتخلل بين تولد
النفاس وأعمال الظاهر
ظمنا دام عمره
الغالي

في أحكام النفاس

استمر الدم مستمرا حتى تجاوز العشرة حكم بفاسية الجميع لما عرفت من ان مبداء العشرة
انتهاء المخرج الذي يرافقه السبب لا ابتداءه فالزمان قبل تمام الولد وان طال لا يحسب
من العشرة وان كان ذلك الدم نفاسا بل لو قطع الولد بفترات كان مبداء العشرة بعد
تمامه وان حكم بالنفاسية بمجرد خروج جزء منه ورجح قد تجاوز المجموع العشرة بل العشرين
والاحوط ملاحظة حكم التوأم في المقطع ايضا والله العالم الثالث حكم النفاس في الا
ستظهار كالحائض وقد عرفت انه الى العشرة فيها فكذا هنا ولو لم تزدات العادة الا يوما منها
حتى انتهى اكثر النفاس كان ذلك اليوم خاصة نفاسا والباقي طهرا وكذا غير ذات العادة لو لم
تزد من العشرة المتصلة بالولادة التي هي اكثر النفاس الا اليوم العاشر منه سواء انقطع عليه
او استمر ولو تزدات العادة الا فيما زاد على عاداتها واستمر حتى تجاوز اكثر النفاس لم يكن
طهرا نفاسا على الاقوى كما لو فرض ان عادتها في الحيض سبعة مثلا ولم تزد في النفاس دما
الا الثامن واستمر الدم حتى تجاوز الاكثر والاحوط الحكم بنفاسية مع التاسع والعاشر
ولو زادت رابع الولادة وسابعها واستمر الى ان تجاوز العشرة اكملت مقدار عادتها في
الباقية من العشرة وجعلته نفاسا وما زاد على العشرة طهرا بل لو لم تزد الا السابع من العادة ثم
تجاوز جعلته مع ما بقي من العشرة نفاسا دون ما زاد وان لم يف بتمام العادة على الاقوى
ولو زادت يوم الولادة مثلا وانقطع ثم رأت السابع واستمرت حتى تجاوز العشرة كان نفاسها
الاول والسابع وما بينهما مما من البياض ولو لم تزد الا في الثامن الذي هو بعد العادة و
تجاوز كان نفاسها الاول خاصة الرابع النفاس كالحائض في لزوم الاستحباب بالانقطاع
الصوري وفي وجوب الغسل للانقطاع الحقيقي وفي وجوب القضاء والاداء بعد
الغسل وفي حرمة الوطئ عليها وعلى وجهها مع وجود الدم وعدم جواز الطلاق وحرمة
الصلوة والصوم والتمس وقرائة الغرائم والمكث والاجتناب وفي كراهة الوطئ بعد

بجمل خروج كل قطرة نفاسا
مستقلا ليكون النقاء
المحتمل في البين طهرا لكن
المسئلة محل اشكال فلا
يترك مراعات الاحتياط
بالجمع بين الوظيفتين
في النقاء المحتمل هنا وان
لم يقل بذلك في النقاء
المحتمل في نفاس الواحد
ظنه با دام بقا
بل الاحوط اجمع اراد
الاحتياط ظنه طهرا
دام بقائه
في البياض ما عرفت
من الاحتياط ظنه طهرا
دام غزاه

الانقطاع قبل الغسل والمباشرة من الشرة فاذ لا
والخضاب وقرائة الفرائض واستحباب الوضوء
والجلوس وذكر الله عز وجل ونحو ذلك
من الاحكام والله العالم

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيه محمد سيد الاولين والاخيرين وآله الغر الميامين
اما بعد فيقول العبد القاصر محمد حسن بن الشيخ باقر الله قد التفتني جماعة من تلاميذه
من المؤمنين واهل الرغبة في الدين ان اكتب لهم رسالة تشمل على معظم ما يحتاجون اليه
من مسائل الطهارة والصلوة على وجهيهما ولما لم يكن في يد من اجابهم الى ذلك
فاستمرت لله واستعنت به وتوكلت عليه واجتهدت لما دعوني اليه وسئمت ما نجاها العباد
في يوم المعاد واسئل الله ان يجعلها وسيلة الى الجنة وذريعة الى رحمة **كتاب الطهارة**
وفيه مقدمة وثلاثة مقاصد وخاتمة **اما المقدمة** ففيها فصلان **الفصل**
الاول في المياه وفيه مباحث المبحث الاول الماء المطلق هو الذي تفضل الله
سبحانه على الناس يجعله بجميع افراده طاهرا مطهرا للحد والخبث وانه لا يتنجس شيئا مما
لاقاه من نجس العين الا ما غير لونه او طعمه او رائحته بغير احتساب او كان راكدا دون
الكرامة فينجس بحملاته لونه سواء وردت النجاسة عليه او وردت هو عليها على الاصح نعم
العالم منه المتصل بالوارد من الماء على النجاسة مع سبيلانه طاهرا قطعاً ولا عبرة بالتغير
باوصاف المتنجس اذ لم يكن الوصف بما زجرت عن النجاسة على وجه يستند بالتغير في الماء
الى ملاقاتها والاتنجس كذا لا عبرة بالتغير التقديري لسلب الصفات وغيره بخلاف
ما لو منع من ظهور التغير مانع كواقعة النجاسة للماء في اللون مثلاً لخلقة او لغارض
ولا بالتغير بغير الملاقة كالمجاورة وبخوها ولا بغير الاوصاف الثلاثة كالغلاظ ونحوه بل التغير
كون التغير مستنداً الى وصف النجاسة فلا يجزى مطلقه وان كان هو الاحوط والمراد بالزوايا
غير النابع جارياً كان التابع او غير جار كالبئر على الاصح وان استحب لها نزع المقدار وعين
بل والخارج رشها كالنزل والتمدد ما لم يكن بحيث لا يدخل تحت اسم التابع الذي له مادة
ولا تغبر الكربة في عدة افعال الجارية وما في حكمه بالملاقة على الاصح وماء الغيث نزول
بحكم الجارية في عدم نجاسته بالملاقة وان قل الا بالتغير باحد الاوصاف الثلاثة اما اذا
انقطع وكان قلباً لافاته فينجس بالملاقة لانه من الراكد جنة والمراد بالكر ما بلغ الفوا

او ملاقات الملاقاة لها
على الاصح ضرورة طهارة
دام بقائه
الموافقة مانعة عن تحقق
التغير لا عن ظهوره في
الحسن نعم لو فرض حصول
العلم بالتغير واقعا وان
كان لا يظهر للحسن نجس
لكنه بعيد اذا كان لون
النجاسة ازيد من لون
الماء ومعه يظهر للحسن
طهارة دام بقائه
بل هو الاقوى طهارة
دام ظله

في الماء المستعمل

ماتى رطل العراق ورنّا او ثلاثة واربعين شبراً الاثنى عشر مساحته ولو بالتكثير
والرطل العراق مائة وثلاثون درهماً ثلثا المدين والدّرهم نصف مثقال شرعي وخمسة
فكل عشرة دراهم جئت سبعة مناقيل والثلثال الشرعي ثلثة ارباع الصيرفي وهو شيخ
مثقال وثلث شرعي ولا فرق بين الحال ولا بين الاشكال ولا بين استواء السطح و
اختلافها ويظهر التابع بزوال التغير ولو من قبل نفسه لان له مادة وغره مع عدم تغيره
بالنجاسة بالقاء الكر عليه دفعة ليمتزج به ولو بالتدريج حتى يستوعبه لو كان كثيراً والعكس
بما زجه له بوصل ولو فرض نقطاعه كفى توجع مقدار كرت مخرج من المطهر والمطهر في تطهير
الباقى لو كان حتى يستوعبه وبوقوع ماء المطر عليه ولو من ثقب ونحوه وباتصال الجارى
به على وجه يتجدد معه وكذا مع التغير اذا فرض زواله بذلك على وجه لا يتغير المطهر ويبقى
معتصماً ببعضه ببعض ولا يظهر بزوال التغير لنفسه بعد المادة ولا بالانتهاء كرا لو كان قليلاً
على الاصح المبحث الثاني في الماء المستعمل في رفع الحدث الاصغر طاهر ومطهر من الحدث
والحدث وفي رفع الحدث الاكبر طاهر قطعاً ومطهر منه على الاصح والمستعمل في رفع الحدث
على وجه يفيد تطهيره من حيث استعماله في ذلك غير مطهر من الحدث قطعاً اما تطهيره من
الحدث فغير قولان مبنيان على طهارته ونجاسته واولهما اقوى لكان الاحتياط وعدم
على التجنب ولو تغير المستعمل في التطهير باستعماله كان نجساً ولم يفد المحل طهارة اما اذا
اجزاء ولم يتغير ولم يبق في المحل من عين النجاسة ففى كونه كذلك وان لا يخرجها ويبقى المحل
طهارة ح وجهان اقواهما الثاني كما الاستبراء وان لم يتغير في طهارته زوال العين عن المحل
المبحث الثالث الماء الطاهر المشبه بالنجس مع الانحصار لا يرفع حدثاً ولا يزيل
نجساً ولكن اذا اصاب طاهر لا ينجس بل لو تقابلا على رفع الحدث لم يرتفع ولو بان توضع
من احدهما ثم غسل الثاني ثم توضعاً منه مع التثنية بل الا حوط ذلك ايضا في رفع الحدث
وان كان هو الاقوى فيجب تطهير الثوب لبدن به للصلاة مع الانحصار ولو كان الاشتباه
في الاطلاق والاضافة جاز رفع الحدث والنجس به مع تكرير العمل بكل منهما اما بين النصب
وغیره فلا يجرى التكرار في الوضوء والغسل لا يجوز استعمال احدهما في إزالة النجس لكن لو كان

الاقوى كفاية بغيره لا
تصال وكذا في الجارى
والمطر طهراً
دام بقائه

وان الا حوط على استعماله
في رفع الحدث في حاله
خيار طهراً دام
ظلاله

لا يترك هذا الاحتياط
بل الحكم بنجاسة ماء الغسل
المنزلة للعين لا يخلو
قوة طهراً دام بقائه

بل الاقوى الاول وان
لا يفيد في طهارة المحل
طهراً دام بغيره
اذ كانت الحالة السابقة
فيها النجاسة كما اذا كانا
نجسين فظهر واحد غير
معين منهما فالاقوى
نجاسة الملاقى طهراً
دام بقائه

حصول لا ارتفاع بهذا الوجه

لا يخلو عن قوة وان كان
الاقوى جازان ماء النجس
تكرار مع الجمع بين النجس
مع الجمع بين النجس

في أحكام الخلوة

تحصل الطهارة بالماء المضاف كماء الورد ونحوه ينحس القليل والكثير منه بالملاقاة إلا العالي المتصل بالوارد على النجس حال التدافع ولا يزال حدثا ولا خبثا ويطهره كطهر الماء المطلق بعد ان يخرج عن الاضافة الى الاطلاق وحكم المايه غير المضاف حكم المضاف فيما عرفت ولا نجاسة في شيء من الاستار إلا الكافر واخويه الكلب والخنزير فم يكره سوى غير ما كوله اللحم **عدا المؤمن الفصل الثاني** في أحكام الخلوة وفيه **مباحث المباحث الأولى** في كيفية الخلوة يجب فيه كفيه من الاحوال ستر بشرة العورة وهي القبل والدبر والبيضان دون الجم ودون الالبتين ودون الشعر الثابت حول العورة عن كل ناظر محرم دون غيره كالزوج والزوجة وما شا بهما وان لم يكن مسلما ولا مكلفا كالمجنون والصبي المميز بما يحصل به مستاء من غير فرق بين التستر باليد وغيره كما انه يحرم النظر على كل مكلف لعورة غيره عدا ما عرفت وان لم يكن مكلفا بالتستر بمحو ونحوه بل الاحوط والاقوى ذلك ايضا في الصبي المميز فيحرم على كل مكلف النظر الى عورته ايضا بخلاف غير المميز ويحرم على المحل استقبال القبلة واستدبارها في حال تخلية دون الاستنجاء بل والاستبراء من غير فرق بين الصغاري والابنية في ذلك ولو اضطر الى احد هما فالاحوط اختيار الاستقبال في الاجتناب لكونه اعظم كما انه لو اضطر الى محال مراعاة القبلة والتستر ودار الامر بينهما فقدم مراعاة التستر لكونه اهم ولو اشبهت عليه القبلة وجب عليه تعريضها ولو حصرتها في جهة وجب عليه اجتناب تلك الجهة ولا يبعد قيام الاجتهاد مقام اليقين في ذلك كالصلوة ويجب الانحراف في موضع قد بنى للمحل على القبلة ويستحب ستر الشخص نفسه عند ارادة البول والغائط ولو بان يبعد بحيث لا يراه احد **المبحث الثاني** في الاستنجاء يجب غسل موضع البول بالماء خاصة ولا يجرى غيره في الطهارة وتجزي المرة اذا لم يتجاوز المحل عادة لكن الاحوط مراعاة عدد نقصان ماؤها عن مثلي ما على الحشفة بل الاحوط الغسل مرتين بل الاولى الثالث والظاهر عدل الفرق في ذلك بين الذكر والانثى والخنثى وغيرها مما يخرج من ثقب ونحوه اصلها كان او عارضا معتادا بل لا يبعد جريان الحكم على الاغلف وان تمكن من اخراج حشفته

كما انه لو توضأ أو اغتسل باحد هاهنا جهلا او نسيانا مع ظمربا دام ظله العالي
الا الحائض المتميز بل مطلق المتهم ظمربا دام بقائه

وان كان الاحوط فيهما الاتحاق ظمربا دام عزه
وان كان الاقوى التحية ظمربا دام بقا مشكل ظمربا دام بقائه

بل الاقوى ظمربا دام ظله

في الاستبراء

اجزاء لكنه لا ينزل حدثا أما الخبث والغسل المندوب وضوء الحائض فالأقوى جوازها
 به نعم يشترط في طهارته أن لا يتجاوز النجاسة محل المعتاد وأن لا يتغير احدا وصافيه
 بالنجاسة وأن لا تصيبه نجاسة من خارج ولو من المتعدي دون الدخلة كاللحاج
 مع الغايط والمتنجس الذي يخرج معه على الأقوى ولا يعتبر فيه سبق الماء البدل لو
 تحسنت به بارادة الغسل ثم اعرض عنه فعاد اليه لم يبعد للحوق بماء الاستبراء
المبحث الثاني من عرف استبراء الاستبراء من البول وكيفيته ان يمسح من المقعدة
 الى اصل الفصيب ثلاثا ثم منه الى راس الخشفة ثلاثا ثم ينثرها ثلاثا والظاهر الاجتزاء في
 الثلثة الوسطى بالعصر والغمر كما انه يقوى اجزاء بالسح من عند المقعدة الى الاثنين
 ثلاثا ثم ينثر ذكره ثلاثا بان يضع مبيحته مثلا تحت الفصيب واجهانه فوقه مثلا ويمسح
 باعتماد قوي من الاصل الى الراس نازلا في هذا الحال وان كان الاحوط مراعاة التسع
 منفصلة غير مفصول بين احادها وفائدة الحكم بعد حدثية البطلان المستبينة اذا خرج
 بعده وعند خبثيته بخلاف ما لو خرج مع عدم الاستبراء فانه محكوم بان يبول وقد يلحق
 بالاستبراء بالنسبة الى الحكم المزبور طول المدة وكثرة الحركة بحيث يقطع بعد بقاء شيء
 والظاهر عند سقوطه يقطع الخشفة بل ولا تلتئثر التمسك لو كان مقطوعا من اصله اجزاء
 ثلثة المقعدة كما ان الظاهر عدم اشراط المباشرة فيه ولو خرج البطلان من غير المستبرئ و
 كان مجنونا او كان نائما لا يعلم به وعلم به الغير فالأقرب نجاسته وكذا لو خرج بطلان ممن
 لم يستبرئ ولم يتمكن من احتباره اما الظلة او غير ذلك ولا استبراء للنساء بحيث يدور
 عليه الحكم المزبور في الرجل وان كان ينبغي لهن الصبر في الجملة بعد البول والتخفيف وعصر
 الفرج عرضا وعلى كل حال فالبلل المستبينة الخارج منه من طاهر والله العالم **واما المقاصد**
 فاولها في الوضوء وفيه مباحث **المبحث الاول** في اجزائه وهي غسلتان ومسحتان
 فالغسلتان للوجه واليدين واليختان للرأس والقدمين أما الوجه فهو ما بين
 القصاص طرف الذقن طولا اشتملت عليه الاجام والوسطى عرضا فالداخل في
 ذلك من الوجه كما ان الخارج عنه ليس منه من غير فرق بين الصدغ والعارض والعا

الأقوى عدم صحة الغسل
 والوضوء المندوبين
 مطلقا مرة ظمربا
 دام بقاءه
 في مثل دم البواسير
 بما لا يبعد جزء من الغائط
 اشكال ظمربا دام
 عمره الطاهر
 من حينه ظمربا
 دام بقاءه
 الشتر
 عذب التي بقرة ومنه
 سر الذكرك في الاستبراء
 الج
الذقن
 قوله تعالى يحزون الاذقان جمع
 قلبي من كسب حساب جمع الكسب
 الذقن كما يدور اسود والذقن
 جميع الجبين كما في جميع الجبين
 مطلق الجبين
العارض
 عذراء الجبهة جبهة العارضة
 بالصدغ والصدغ بالعارض
 من عذراء الذقن وهو العارضة
 من الجاهم وجمع عذراء للكتاب
 وكسب جميع
العارض
 من الجبهة ما بين الجبين
 والحي فون الذقن وفي الجبين
 معاذة بغير خفة حارضة
 اراد بجملة العارضة خفة
 الوجه قال في النهاية وما اراد
 من سواد قيد عارضا لا سواد
 صفحا قديا وحظه كناية
 عن كثرة الذكر وعمرها
 جميع الجبين

هذا هو الوجه
 في الاستبراء
 من الجبهة ما بين الجبين
 والحي فون الذقن وفي الجبين
 معاذة بغير خفة حارضة
 اراد بجملة العارضة خفة
 الوجه قال في النهاية وما اراد
 من سواد قيد عارضا لا سواد
 صفحا قديا وحظه كناية
 عن كثرة الذكر وعمرها
 جميع الجبين

[illegible]

لكن كفاية غسل الظاهر
من الشعر لا يخلو عن قوة
وكذا في السارِبِ الغتقة
ظلم جادام بها

بمعنی وایظهر منہا بعد
الانطباق ظہر طبا
دام بقاؤد

اقبال
 نظم الہامیہ سکون الہاں
 وضمین است من بحر علی
 اشعار آدنی احمدیت کان
 ادب الاشعار ای
 طریقہ الی احسن
 فتح

في اجزاء الوضوء

زيادتها وان الاصلية غيرها لم يجب غسلها والاوجب بل اظاهر اجزاء حكم الاصلية
على كل منهما فيجزي المسح باحدهما وان كان الاحوط المسح بهما والاحوط ان لم يكن الاقوى
وجوب غسل الشعر هنا مع البشرة والوضوء تحت الاظفار لا يجب زالتها الا اذا تجاوز
المعتاد ولو ظهر بعد التقليم وجب زالتها وغسل ما تحته ولا يجوز ترك شيء من الوجه
او اليدين بلا غسل ولو مقدار مكان شعرة ويلزم رفع ما يمنع وصول الماء اليه
او تحريكه ولو شك في حجب وجب الايضال الى ما تحته ايضا ولو شك في اصل الحائض
لم يجب البحث وان كان هو الاحوط ^{بشيء} واما الميشتان فاقطعها مسح الرأس فيجب مسح شيء
من مقدم الرأس ولو من كوسا على الاصح والاحوط عند الاجتزاء بمادون عرض اصبع
والاحوط منه مسح مقدار عرض ثلثة اصابع مضمومة بل الاولى كون المسح بالثلثة
ايضا والمرتبة كالرجل في ذلك الا انه قد تنكذ لها في خصوص الوضوء لصلوة الصبح
ازالت خمارها ومسح موضع المسح ودون ذلك تأكد لصلوة المغرب ما باقى
الصلوات فلا يتأكد لها ذلك بل يحزها اذ خال اصبعها من تحت قاعها وتمسح به
والمراد بمقدم الرأس الربع المتقدم منه فلا يجزى المسح على غيره نعم لا يجب المسح على
بشرته بل يكفي المسح على شعره المختص به المسامات له خلقة غير متجاوز عنه ولا مجموعا
عليه بعد ان كان يخرج بمدة عن حده بل الاحوط عند المسح على الجمرة وهي مجمع شعر
الناصية عند عقصه والاولى بل الاحوط ان يكون المسح على الناصية من المقد
ويجب ان يكون المسح بباطن الكف والاحوط الايمن بل الاولى الاصابع منه وان
يكون بما بقي في يده من نداوة الوضوء فلا يجوز استيناف ماء جديد عندنا ولو
نعدت والباطن لمرض ونحوه اجزاء المسح بغيره والاولى المسح بظاهر الكف وان تعذر
فالدراع ويجب جفاف المسوح على وجهه لا تنقل منه اجزاء الماسح فيقع المسح بها
وبما في اليد نعم لا بأس بنداوة المسوح لعل الوجه المزبور ولا يضركثرة ما في
الماسح وان حصل منه جريان بعد ان كان القصد المسح او لم يكن من قصد
الفصل ولو كان غسل يده بالادخال في الماء والمكث ثم اخرجها فان كانت اليدين

هذا اذا علم كون كل منهما
اصليا واما اذا علم اصلية
احدهما وزيادة الآخر
او احتمل ذلك فيجب المسح
بهما من باب المقتضى
نظم طيادام بقا
س
الاحوط ازالة الوسخ
الكائن على موضع يجب
غسله من باطن الاظفار
ضمرة طيادام بقا
بل لا يغلو عن قوة الا
مع غلبة الظن بالعد
ضمرة طيادام بقا
س
وان كان الاحوط عند
نظم طيادام طله
فولان
عند عقصه حفص نمر
جمعه وجعله في وسط الرأس
وشده بمجمع الجوز
ومسح اليدين
س
بل الاحوط ميزارة
نظم طيادام اقام
اقاضاته

في اجزاء الوضوء

لم يجز له المسح بها وان كانت اليمنى فان استعمالها في غسل اليسرى جاز ولا فلا يجزى لقطا
غسلها بالاحراج نعم لا بأس بالمسح بما بقي في يده بعد تمام الغسل وان كرر امر اريد على
العضو استظهار ابل الاقوى انه لا بأس باختلاط ما بقي في يده مع شئ مما بقي على اعضاء
الوضوء من مائه اختيارا وان كان الاحوط احتياطا شديدا الاقتصار في المسح على
ما بقي في يده بعد تمام الغسل نعم لو جف ما في يده قبل المسح لنسيان او غيره من الاعذار
جاز له الاخذ مما على اعضاء الوضوء والمسح به والاحوط تقديم ما على اللحية والحنجرة
ونحوهما مما هو من الوجه فان لم يبق شئ من ندوة الوضوء استأنف ولو فرض عدم
امكان حفظ ندوة الوضوء لشد حر او غيره مسح بدونها والاحوط المسح بعد ذلك
بماء جديد ثم التيمم وثانيهما مسح القدمين والواجب مسح ظاهرهما ومقدار
الطول من اطراف الاصابع الى الكعبين وهما قبضا القدمين وداخلان في
المسوح كالمرفقين في المغسول ولا تقديرا للعرض فمما يستيعاب الطول من العرض
ما يتحقق به اسم المسح ويجوز مقبلا ومدبرا وان كان الاولى الاول ولا ترتب بينهما
كما لا يختص احدهما باسم وان كان الاحوط مسح اليمنى باليمنى ثم اليسرى باليسرى و
اذا قطع بعض موضع المسح مسح على ما بقي ولو قطع جميعه سقط المسح كما سمعته في اليد
بل لا يخفى عليك جريان ما تقدم فيها وفي مسح الرأس من حكم الزائد والمسح بالبلية
وتجفيف المسوح ونحو ذلك نعم الاحوط هنا عدم الاجترار بمسح الشعر عن البشرة
وان كان الاجترار لا يخلو عن قوة واحوط من ذلك جمعها في المسح اما غير الشعر كالحف
ونحوه فلا يجزى المسح عليه قطعا من غير فرق بين شرآك النعل العربي وغيره الا انقى
فيجوز حينئذ على الحف وغيره كما تجوز المخالفة في باقي افعال الوضوء لها ايضا بل
الاقوى جواز المسح المزبور لها وان امكن تاديبها بالغسل لكن الاحوط تعيين الغسل
حينئذ كما ان الاحوط اعتبار عدم المندوحة في التفتة مطلقا خصوصا في المسح
على الخفين وشرب المسكر ومتعة الخمر وان كان الاقوى خلافا في التلثة وغيرها
خصوصا في ما كن سطوهم وسلطنتهم بل لظاهر استحبنا التحجب اليهم فيها بالتفتة

الاقوى كفاية المسح
بالماء الجديد والاحوط
الجمع بين التلثة

دام بقائه
الاحوط المسح الى الفصل
ظلمة دام ظله
فيجوز مسحهما معا لكن
لا يجوز تقديم اليسرى
على اليمنى على الاحوط
بل لا يخلو عن قوة ظركما

دام بقائه
لا يترك الاحتياط في
كون اليمنى باليمنى و
اليسرى باليسرى

دام ظله
لا يترك هذا الاحتياطا
ظلمة دام ظله

سواء الذي على ظهر
القدم مسحا والبر الذي
لقد مضى عليه مسحا
شد فليس في ذلك

سبحان
الاقوى اعتبار عدم
المندوحة في مكان
التفتة بان يخرج الى
مكان لا تفتة فيه او
يبدل ما لا يلبس من

الخوف ضرها
ظلمة دام ظله
وتجيب بان في

لا يجزى التفتة في موضع التفتة

في وضوء المضطر

ويجب ان يعامل الخف وغيره معاملة البثرة فيسحق بنداً ووضوء مستوعباً
 له بالطول الى كعب غوما سمعت في بثرة القدر ولا يجب تخفيف ماء على القدم لو كان
 متعدداً وان كان هو الاحوط والضرورة غير التقيّة كضيق وقت وخوف علة
 او غيرهما من افراد الضرورة كالتيقة في تجويز المسح على الخانبل والراس كالقدم بالنسبة
 الى ذلك كله واذا زال السبب المسوغ لذلك تقيّة كان او ضرورة لم يجب عليه تجديد
 الطهارة المزبورة وان كان الاحوط له ذلك خصوصاً اذا زال وامكن المسح على
 البثرة بنداً و اليد وكذا لو زال في الاثناء بل الاحتياط فيه اشد بل لا يبعد الاعتناء
 فيما لو استلزم ما وقع للضرورة او التقيّة المنافي بعد زوالها كما لو اخذ ماء جديداً
 للمسح فارتفعت التقيّة مثلاً قبل الفعل او غسل الخانبل في كف مثلاً بدلاً عن البثرة لظهور
 فارتفعت قبل المسح به فانه لا يخرجه جسد المسح بها على الاقوى **المبحث الثاني** في
 وضوء المضطر فذكرت وضوء الاقطع وما كان لتقيّة او ضرورة منه اما الجباير
 فمن كان على بعض اعضاء وضوءه جبهة وتمكن من غسل ما تحتمل بنزعها وبغسلها
 في اثناء مثلاً على وجه يحصل به الغسل للبثرة وجب وان لم يتمكن من الغسل خوفاً للضرر
 او لعدم مكان ازالة التماسه او غير ذلك مسح عليها بالماء وان لم يحصل معه اقل
 مستحق الغسل بل وان تمكن من مسح البثرة الا ان الاحوط له مع ذلك الجمع بين المحين
 كما ان الاحوط له مسحها على وجه يحصل معه اقل مستحق الغسل ولا يخرى غسل الجبهة
 بالغمر ونحوه عن مسحها فضلاً عن غسل ما عداها نعم الظاهر عدم وجوب قصد
 كونه مسحاً لو مسح بالماء على وجه يحصل معه اقل مستحق الغسل بخلاف مسح الرأس و
 القدمين كما ان الظاهر عدم وجوب كونه هنا بالكف فضلاً عن باطنه ولا بد من
 استيعابها بالمسح بالماء ولا تكفي الرطوبة والندوة في اليد نعم الظاهر عدم وجوب
 مسح ما يتعدى رأتبتة بما بين الخيوط والجروح والقروح المعصية كالجبهة وان لم
 تكن معصية فالاقوى غسل ما حوطها والمسح عليها نفسها فان تعدت مسحها وضع
 خرقة عليها ومسحها ولا يضمن معها شيئاً من الصحيح ولو تعدت رأتبتة بغسل ما حوطها

الاحوط في ضيق الوقت
 ضم التمسك الى الوضوء
 ضرورة طهرتها
 دام بقاها
 بل الاقوى المسح على البثرة
 في هذه الصورة كما
 ان الاقوى لتجديد
 اذا زال في الاثناء
 فليطهها مثلاً

لا يخرى غسل الجبهة
 بالتمسك الى الوضوء
 على الاحوط لكن الاقوى
 الاجزاء طهرتها
 دام بقاها

فِي شَرَايِطِ الْوُضُوءِ

٣٤

والأولى الجمع بين ذلك والتيمم كما أن الأحوط الجمع بينهما في مطلق المكشوف نعم
بتعين التيمم مع تعدد ما سمعته في الجبيرة وحكم اللطوخ ونحوها حكم الجبيرة في المسح
عليهما مع الضرورة بل الظاهر ذلك في كل حاجب للبشرة وقد تعدد رأي وتفسير ذلك
والجبيرة السنوعبة لجميع العضو كغيرها والأحوط الجمع بين ذلك والتيمم سيما في بعض
الأفراد والفصل كالوضوء في حكم الجبيرة ولو كانت الجبيرة على الماسح وجب اعتباره
المسح ببلته كاليشرة ولا يجري حكم الجبيرة على الرمذ بل يتعين التيمم وإن كان الأحوط
جمعهما وكذلك وجع الأعضاء بالضليل ونحوه ولو كانت الجبيرة بخسة وضع خرقة
أخرى ظاهرة عليها ولا يعتبر في مسحها كوفها بما تصح الصلوة فيها فلا بأس حينئذ
بالمسح على جبيرة الحبر والذهب وغيرهما نعم لو كانت مغصوبة لم يجز له المسح عليها بل لو
وضع عليها خرقة محللت لم يجزه المسح عليها أيضا ولا يعيد الصلوة بوضوء الجباير بعد
قطعها بل ولا الطهارة للمتجدد من صلاته وإن كان هو الأحوط بل الأقوى ذلك لو كان في
الأثناء فضلا عما بعد الفراغ كما عرفت سابقا في الضرورة التي منها ما هنا فيجزي ح فيه
ما تقدم المبحث الثالث في الشرايط وهي أمور منها طهارة الماء وإطلاقه وأما
وعد استعماله في تطهير الخبث وطهر المحل ورفع الحاجب عنه وإباحة المكان الذي
هو معنى الفضاء الذي يقع فيه الفصل والمسح ما غيره كالصبت والأولى في رفع الخبث
الاستعمال فيه يبطل الوضوء ومع عدمه يقوى الصحة والأحوط التجنب وكذلك
الحال في الماء في أنية الذهب والفضة مع عدم إمكان الإفراغ منها بل البطلان
فيها مع عدم الانحصار لا يخلو عن وجه موافق للاحتياط إلا أن الأقوى خلافه وكذا
يعتبر فيه عدم المانع من استعمال الماء من مرض وعطش على نفسه ونفس مؤمنه و
نحو ذلك مما يجب معه التيمم فلو توفضا والحال هذه بطل ما إذا كان المانع من
استعماله ضيق الوقت فالصحة لو خالف قوته والأحوط له اشتيناف ومنها
الترتيب في الأعضاء دون أجزائها عدا الأعلى في المغسول منها فيفقد تمام الوجه على
اليدين اليمنى وهي على اليسرى وهي على الرأس وهو على مسح الرجلين ولا ترتيب بينهما

يعني مع تعدد مطو
نوضع خرقة ظاهرة عليها
ومسحها لكن الأحوط الجمع
حين التيمم وبين ما
تيسر من الوضوء فطرطبا
دام ظله الطاهر
هذا إذا لم يمكن غسل
الوجه أصلا وأما إذا
أمكن غسل ما عدا العين
منه ووضع خرقة عليها
ومسحها فالأحوط الجمع
طس طس دام بقاء
الأقوى في الأثناء إلا
عادة كما تقدم فطرطبا
مد ظله
بل الأقوى البطلان إذا
عدا الوضوء عرفا تصرفا
في المصبت وفي الأواني
كما لا يبعد وكذا في أنية
الذهب والفضة حيث
يعدا الوضوء منها استعمال
لها طس طس دام بقاء
الأقوى البطلان إذا
قصد بوضوءه إباحة ما
ضاق وقت وضوءه فطرطبا
دام عمره
فالأعلى عرفا بالنية في
ما يباح منه فطرطبا
دام بقاءه

في شرائط الوضوء

وان كان هو الاحوط كما عرفت فيما تقدم ولو اخل بالترتيب حيث يجب لا على قصد التشريع عادلي ما يحصل به اذا لم يلزم فوات الموالاة وكذا لو نسي جزء من السابق عادلياً ثم أعاد اللاحق وصح الوضوء اذا لم تفت الموالاة ولا فرق في خوا الترتيب بين تقديم المؤخر وتأخير التقديم وبين الأتيان بهما معاً فيجب عليه حينئذ تحصيل كل منهما والظاهر حصوله فيما لو غسل الوجه واليمنى دفعة باعادة غسل اليمنى كما لو غسلها أولاً ثم غسل الوجه مع فرض حصول النية عنده وكذا يحصل فيما لو غسل اليدين دفعة واحدة اليسرى على اليمنى باعادة اليسرى ولو غسل الوجه واليدين دفعة لم يحصل له الا الوجه فلو أعاد ثانياً حصل اليمنى فلو أعاد ثالثاً حصل اليسرى كما ان لو عكس الوضوء من آخره الى أوله لم يحصل له الا غسل الوجه فلو أعاد ثانياً حصل اليمنى وهكذا والاولى له في الجمع اعادة الاخر أيضاً ولو كان في جدار وتعاقب الجريبات عليه قوى الترتيب بتعاقبها صح أيضاً بل في الكفاءة بذلك في الواقف وماء المطر فيكون الترتيب حكماً وجب ولكن الاحوط بل الاقوى خلا مع عدم تعاقب زمته النية وعدم حصول التبريك الذي يحصل به مستحق الغسل كل ذلك مع المحافظة على كون المسح بماء الوضوء والابطال ومنها الموالاة بين الا لاعمق المتابعة وعدم الفصل بما يعتد به وان كان ذلك حوط بل بمعنى ان لا يؤثر الشرع في غسل اللاحق بحيث يحصل منه بسبب ذلك جفاف جميع ما تقدم حتى يستحيل التجهيز على الاقوى في الزمان المعتدل في صنفه ولو كان شتاء فتكون حينئذ تقديراً ما يتأمل مراعاة بلل حتى فلا فرق حينئذ بين الازمنة والاحوال وح فلا يقدح التجفيف اختياراً مع عدم مضي الزمان المزبور وان كان الاحوط ذلك كما ان الاحوط استيناف الوضوء مع جفاف المتلو قبل الشروع في التالي وان بقي البلل على السابق بل الاحوط ان لم يكن الاقوى استينافه أيضاً لوقفي البلل بعلاج اول الافراط في برودة الهواء على وجه تناهي الاعتدال المزبور وان لم يلا ذلك لمحت ما اذا جفت للافراط في حرارة الهواء كذلك وفي بدن المتوضي وان لم يلا ذلك

فيه اشكال والاحوط
عدم الاعتناء به
فقط بآدام بقاءه

الاقوى كون المدار
في صورة التأخير وعدم
المتابعة العرفية على
بقاء البلل حسناً للتفكير
المذكور فمطاباً دام
عمره العالي

ان كان ذلك مع فرض
عدم تحقق المتابعة
العرفية اعادة فمطاباً
دام بقاءه
هذا الاحتمال لا يترك
فقط بآدام بقاءه
العالي

في شرائط الوضوء

لم يجب فلا يستيناف وان كان هو الاحوط ولو نذر الموالاة بمعنى المتابعة في وضوء مخصوص مثلاً فلم يفعل مع وضوئه على الاقوى وان اثم بعد الوفاء بالنذر وكذا لو نذر الوضوء المتتابع لعبادة مخصوصة مثلاً فلم يفعل ومنها النية وهي القصد الى الفعل ويعبر فيها ان يكون ذلك بعنوان الامثال لله اما لانه اهل او لعظمته او جزاء لنعته او طلباً للرضاء او فراراً من سخطه من حيث انها كذلك او طلباً للثواب والنجاة من العقاب ديناً ودينين او اخر او دينين اذا كان الاخلاص سبيلاً الى حصولها او لما تركب منها وكذا يعتبر فيها الاخلاص في ضم اليها ما ينافيه بطل خصوصاً الرياء فانه اذا دخل في النية على ان حال يكون افسد والاحوط الحاق العجب لمكان العمل به الا ان الاقوى خلافه اما غير الرياء من الضمان فان كانت راجحة فلا منافاة للاخلاص فيها بل هي مؤكدة له وان كانت مباحة غير راجحة كالشبهة فان دخلت على جهة التبعية لما هو المقصود الاصل فلا بأس ايضاً وان دخلت على جهة الشبهة بمعنى تركب الداعي منها على ان يكون كل منهما جزءاً فالاقوى البطلان ايضاً لعدم الاخلاص بل الاحوط ان لم يكن اقوى ذلك ايضاً فيما اذا كان كل منهما باعناً مستقلاً ولا يعتبر في نية غيره ذلك وغير التعيين اذا احتيج اليه باعتبار فرض بعد ذلك كلف ولو نذر ونحوه فلا يجب نية الوجوب والتدب وصفاً ولا غاية وان كان احوط ولا غيرهما من الصفات والغايات كرفع الحث والاستباحة بل الاقوى الصحة فيما لو نوى الوجوب مثلاً في مقام التدب وبالعكس اذا لم يكن على وجه يتحل الى ارادة عدم الامثال ولو تشرعاً وكذا لو نوى التجديد وهو محدث غفلة او بالعكس فان الجميع يصح معه الوضوء والاولى بل الاحوط مقارنة النية لا قول غسل الوجه وان كان الاقوى جواز تفديدها عند المضمضة والاستنشاق دون غسل اليدين على الاصح ولا بد من نية الوضوء جملة فلو نوى كل جزء على انفراد لم يصح على الاقوى نعم لو لحظ الجزئية التي هي ارجع الى قصد الكل صح بل الاقوى الصحة فيما لو فرق النية على الاجزاء مع عدم ملاحظة الاستقلال والجزئية وان كان الاحوط خلافه ولا بد

مع تحقق المتابعة الفورية
ظرياً دام بقاً

الاقوى الصحة في هذه
الصورة ظرياً
مد ظله العالى

في شرائط الوضوء

من استدامه حكم النية الى حين الفراغ فلو تردد داوئياً لعد واتم الوضوء على هذا الحال لم يصح نعم لو عاد الى حكم النية الاولى ولم يكن قد حصل مفسد من فوات مولا ونحوها اتم وضوئه من حين التردد وصح ويكفي وضوء واحد عن الاستبابة المختلفة وان لم يلحظها في النية بل وقصد رفع حدث بعينه صح وارتفع الجميع وان قصد رفع غيره وان كان الاحوط اعادة الوضوء مع بل الاولى عادة مع قصد المعين والفرض وجود غيره ولو اجتمعت سببا للحدث الاكبر ونوى رفعها بغسل واحد صح ولا يحتاج الى وضوء اذا كان فيها جنابة وكذا لو نوى رفع طبعه الحدث المخل الى نية رفعها جميعها اما لو نوى واحداً معيناً اختص الرفع به الا ان يكون جنابة فانه يجزى ح عن الجميع ولا حاجة الى الوضوء لكن الاحوط التعدد ولو نوى القرية من غير تعرض للجميع والبعض الاقوى بطلان الغسل وكذا يجزى الغسل الواحد عن الاغسال المتعددة مع نيتها في المندوبات ايضاً بل الاقوى ذلك ايضاً في المختلفة والله اعلم ومنها المباشرة للغسل والمصح على جبر يستند الفعل اليه فتى لم يكن كذلك بطل مع الاختيار امام مع الاضطرار فلا بأس ولكن يتولى هو النية المبحث الرابع في احكام المخل من يتقن الحدث وشك في الطهارة نظهر وكذا لو ظن ادا لم يكن مستنداً الى دليل شرعي كخبر العدل على الاقوى لو كان شك بعد الفراغ من العمل المشروط بالطهارة بني على صحة العمل السابق ونظهر جديداً للعمل اللاحق ولو علم تقديماً ما خذ الشك على جبر لو كان متبهماً كان سابقاً استأنف العمل على الاحوط ولو كان في اثناء العمل قطعة نظهر والاحوط انما مرتم استينافه بطهارة جديده ولو كان متيقناً زال عنه اليقين او بالعكس فالعمل على المتأخر الا ان الظاهر عند وجوب عادة ما فعله باليقين الاول ولو كان متيقناً للطهارة وشك في الحدث لم يلتفت ولو علم ما ولم يعلم السابق واللاحق ولا علم تاريخ احدهما نظهر اما اذا علم التاريخ فالاحوط له ذلك ايضاً بل هو الاقوى لو يتقن ترك غسل عضو او مخرجاً به وما بعده مع عدم تخلل مفسد من فوات مولاة ونحوها والا استأنف ولو شك في فصل ثني من افاض الوضوء قبل الفراغ منه اتي بما شك فيه

هذا الاحتياط لا يترك
ظمربا دام بقاءه

اجزاء غير الجنابة ايضاً
عن الجميع لا يخلو عن
قوة ظمربا دام
ظله
الاقوى الصحة ظمربا
دام بقاءه

في كفاية العدل الواحد
نظر من مارة طمربا
دام عمره

مالم يتيقن مخالفة للواحد
ظمربا دام
عمره

في أحكام الخلل

مراعياً للترتيب والموالاة وغيرهما مما يعتبر في الوضوء ولا فرق بين الشرط والشطور
في ذلك والظن كالشك هنا ما لم يكن من دليل شرعي وكثير الشك لا عبرة بشكركا انه
لا عبرة بالشك مطلقاً بعد الفراغ سواء تعلق بشرط او شرط نعم يقوى في مثل تطهير ماء
الوضوء ومحل من التجاسة لو حصل الشك فيهما بعد الفراغ انه يتطهر من التجاسة
خاصة اذا اراد الدخول في المشروط بذلك ويتحقق الفراغ بروية المكلف نفسه مشغولاً
بغيره بعد ان كان مشغولاً به ويسبق يقين الفراغ قبل حدوث الشك اما اذا لم يكن
كذلك فلا فراغ ولا فرق بين الجزء الأخير وغيره فيما ذكرنا وان كان الاحوط تلافياً
مع الشك فيه اذا لم ينتقل عن محل الوضوء ولم يطل فصل بطول الجلوس فكذلك لا عبرة
بالشك في اصل وجود الحاجب عن وصول الماء الى البصرة وان كان الاحوط البحث
عنه حتى يطمئن خصوصاً اذا كان الاحتمال معتداً به ولم تكن مشقة نعم لو كان الشك
في جبهه بعد العلم بوجوده وجب تحصيل اليقين بوصول الماء الى البصرة كالمعلوم جبهه
فلو نسي مراعاته ولم يذكر الا بعد الفراغ فالاحوط الاعادة ولو كان الشك بعد الفراغ
في اتصال الماء تحته وعدمه لم يلزم بل المتجه ذلك ايضا في المعلوم جبهه اذا كان كذلك
فضلاً عنه وكذا الحال في الحاجب الذي شك بعد الفراغ في سيقه على الوضوء وتلقوه
الا اذا علم تأرجحه وشك في تأرجح الوضوء فان الاحوط اعادته كما ان الاحوط ذلك
فيما لو شك بعد الفراغ ايضا في صفة الحج وعدها بحيث لو كان متبهما قبل الوضوء
كان شاكاً والله اعلم المتجه الخامس فيما يجب الوضوء خاصة منه وما يستحب
يجب بخروج البول وما في حكمه كالبلل المشبهة قبل الاستبراء وخروج مستمى الغائط
ولو بمصاحبة دوداً وحصى من الموضع المعتاد اصلاً وان لم يكن في الموضع المعتاد
لغالب الناس بل وان لم يعتد الخروج منه على شكل قواه ذلك وصار معتاداً
عارضاً ولو جرحاً السد الطبيعي ولا وان كان الاحوط الوضوء بخروجه من غير السد
ايضاً اذا كان تحت المعدة بل مطلقاً خصوصاً اذا كان قد خرج على حسب الخرج
المعتاد وخصوصاً اذا كان من نفخ الاحليل ومحت الاتيين يخرج ذلك وكذا يجب

في كفايته مجزئ سبق
اليقين بالفراغ في الجزء
الاخير اشكال فلا يترك
الاحياط الامع الانتفا
عن محله والاستغفار
بفعل اخر او طولاً لمجلى
ظرفاً دام بقاء
قد ذكرنا
ان وجوب الفحص لا يخلو
عن قوة الامع غلبته
الظن بالعدم مائة
ظرفاً دام
ظلم
بل هو الاقوى من
ظرفاً دام بقاء
اذا علم عنك القاتحين
الوضوء الى وجود الحاجب
وعده فالاحوط الاعادة
وكذا في الصورتين اللتين
حقتين ظرفاً دام
بقائه
بل هو الاقوى في هذه
الصورة ظرفاً دام
ظلم

في موجبات الوضوء

الظاهر

بمخرج الریح من الموضع المعتاد المزبور على حسب ما عرفت الا انه يعتبر مع ذلك صدق اسم الفسوة والضرر طرعا عليها فلا عبرة بالريح الخارجة من القبل وان اعتيدت نعم لا يعتبر فيها سماع الصوت ولا شم الریح كما انه لا عبرة بما يجد بعض الناس مما ينفخ الشيطان في دبره حتى يخيل له انه قد خرج منه ريح ومع الشك لا يلتفت وكذا يجب بالنوم التماس على العقل ويعرف ذلك بغلبته على حاسة السمع التي يلزمها الغلبة على حاسة البصر ولعل حاله على الوجدان اولى من ذلك فمن وجد طعم النوم قاعدا او قائما توضأ والا فلا ومع الشك لا يلتفت وكما ان النوم في النقض كذا ازال العقل من جنون او غم أو سكر أو غير ذلك ببعض افراد الادوار ونحوه مما هو كالأغماء ويجب ايضا بالاستئذان القليلة التي لا تقبل الكرشف ولا تنقبه بل وبالوسطى لغير صلاة الغداة اقامتها فيجب هو مع وبالكثرة لصلاة العصر والعشاء الاخيرة اقاما الصبح والظهر والمغرب فتوجيه مع الفصل كما سنبين تفصيله فيما كتبناه في الذمماء والمسكوس والمبطون ان كانت لها فترة تسع الطهارة والصلوة انتظرها والا فان تمكنا من الصلوة بتكرار الطهارة والبناء من غير عسر وخرج تطهر او بينا والا ولى لها فصل ذلك بعد تمام صلواتها بالوضوء الاول بل هو الاحوط خصوصا في المسكوس وان لم يتم كما كذلك لتوالي جدتها توضحا عند كل صلوة ولا يؤخرها عنه والا ولى ملاحظة زمان الحقة وكذا الحال في غيرهما من مسكوس الریح والنوم على الاقوى ويجب على المسكوس الاستظهار بمنع تعدد التماسه بان يصنع خريطة او كيسا او غيرها وان كان الا و الاحوط الكيس والظاهر عدم وجوب تغييره لكل صلوة وان كان هو الاحوط ويقوى في النظر ان المسكوس الذي يتوالى تقطير بوله بحكم المنطرة بالنسبة الى غير الصلوة كمن كان به القران وصلوة التوافل فلا ينتقض وضوئه مما يخرج بدل سلسه نعم ينتقض ببوله الخارج على مقتضى الطبيعة ويمكن الحاق غيره به في ذلك لكن الاحتياط باجتناب مثل الكتابة مثلا وتجديد الطهارة عند كل ركعتين من الشافعية لا ينبغي تركه وعلى كل حال فلا ينقض الوضوء غير ما عرفت وما عرفت

لغسل الغداة في الوضوء
والاغسال للثنية في الوضوء
مدخل في جميع صلواتها
ولما يجب على حاجته
الوسطى ان تغسل
لولا تغسل للصبح وكذا
لولا يبقى من الوقت الا
مقدار الاغتسال والصلوة
الاخيرة اغتسلت و
والتفصيل في الذمماء
ميرزا قاضي طبرستان
دام بقاءه
لا ينبغي ترك هذا الا
حياط في المسكوس
مد طهر
هذا اذا امكن الايمان
ببعض الصلوة مع الطهارة
والاكفى وضوء واحد
ولا ينتقض الا بجمي الحث
على الوجه المتعارف
طهرها دام بقاءه
بل هو الاقوى لكن مع
الشرط المتقدم في الحاشية
السابقة بل الاحوط في
المسكوس الكتابة مطلقا
الا اذا كان واجبا طهرها

دام عمره

الان ان كان في الوضوء
لما لا يجوز

في ما يجب الوضوء ويستحب

من الحدث الأكبر دون المذي على الأصح والودي بالمملة والمجعة وتقليم الظفر وحلق
الشعر وغير ذلك مما هو ناقض عند غيرنا فم لا بأس باستنجاب تجد يد الوضوء
بالأولين وبالقنات في الصلوة والكذب والظلم والآثار من الشعر الباطل
بالرعاف والقي والتخليل المسيل للدم ومتى باطن الذبر والآحليل ونسب الاستنجا
قبل الوضوء والتقبيل بشهوة ومتى الفرج والقضيب **لمنح السائس** فيما يجب
الوضوء له ويستحب ستر الوضوء لا يجب لنفسه بل يجب للصلوة الواجبة و
استدامته لأجزائها المنسية والركعات الاحتياطية ويجب استحو السهو والطواف
الواجب ولولا أنه جزء من سجدة وبأ وعمره كذلك وبالنذر وشبهه والواجب
بيمين ونحوه من كتابة اسم الله وصفاته الخاصة على الأصح وكتابة القرآن حتى المذ
والنشد يد من غير فرق بين اسم فرعون وقارون وغيرهما وأما أسماء الأنبياء والآو
والملائكة فله مستها ما لم ندخل في القرآن وإن كان الأولى بل الأحوط في الأولين تركه
مع قصد المسمى والفاظ المشتركة يعتبر فيها قصد الكاتب دون اللامس مع الاست
فلا بأس بالأولى الأجانب لا فرق في الكتابة بين أن تكون بمبدأ أو بحرف أو بتطريز أو
بغيرها بل المدار على اسم القرآنية واسم الله كيف ما تكون الكتابة ومن أي كاتب
تكون حتى الرمح ونحوها فيما لم يتجصد صدقها إلى قصد كما أنه لا فرق بعد صدق اسم الس
بين أن يكون بمافيه روح كاليد وغيره كالظفر نعم الظاهر عدم تحققه بمس الشعر ويجب
للصلوة والطواف المند وبين وطلب الحاجة وحمل المصحف في ضال الحج عند الطواف
والصلوة واصلوة الجنائز وزيارة قبور المؤمنين وتلاوة القرآن ونوم الجنب وجماع
المحلم وجماع غاسل الميت ولما يغتسل ولربيد غسل الميت وهو جنب وذكر الحائض
والجند يد وللكون على الطهارة وللتأهب للفرض على الأقوى وجماع الحامل واكل
الجنب وشربه ودخول المساجد خصوصاً مع ارادة الجلوس فيها ويلحق بها المشاهد
المشرفة والنوم وجماع المجمع مرة أخرى وكتابة القرآن والقعود من سفر والزوجين
لبستر الزفاف وجلوس القاضي في مجلس القضاء وأكل الميت في القبر وتكفينه إذا اراد

على الأحوط ظمراً
دام بقائه
بما في ذلك من
عند الحاجة ويحرم
فإن كانت الصلاة
أو في تركها مع
ويعرب في صلاة
والجهرى بل إن
والله أعلم بالصواب
على ما في ذلك من
في حق الوضوء
والله أعلم بالصواب

الخط من
بكره على الوضوء
وطهارة الظاهر
في الظاهر

غسل الجنابة

من غتله وقبل الاغسال المسنونة وقبل الأكل وبعد وأما سُنن فوضع الأتاء
 الصالح لأن يغترف منه على اليدين وإن كان اعس وأغترف باحترق غسلها وتيمم
 على الوضوء والدعاء بالماء أو عند لها وغسل اليدين من الزندين على الأظهر قبل ادعائها
 الأتاء الذي يغترف منه من الحدث منى النوم والبول مرة ومن الغائط مرتين المضمضة
 والاستنشاق وتيمم التثليث فمهما وتقدم المضمضة والدعاء بالماء أو عند لها
 وعند غسل الوجه واليدين وغتله مع الرأس والرجلين وتثنية الغسالات وأن يبدئ
 الرجل بظاهره رابعة في الغسلة الأولى وفي الثانية يباطنها والمرئ بالعرض ويكره
 الاعانة فيه بالصبي اليد وعلى العضو ونحو ذلك من المقدمات القريبة والأفضل
 له ابقاء البلاء على اعضائه بل المعروف كراهة التمدل بل قيل مطلق مع البلاء ولا من
 سهل المقصد الثاني في الغسل وهو واجب مندوب واجب ثلثة من الجنابة
 والدعاء الثلثة ومتى الاموات أما غسل الاموات والدعاء وبقيته احكامها
 انشاء الله تعالى في كتاب مستقل وأما غسل الجنابة فغير مبني على الجنابة
 في سبيلها وهو امر ان احل لها خروج المني وما في حكمه من البلاء المشبه قبل الاستبراء
 كما تصرفه انشاء الله تعالى فيما باتى من الموضع المعتاد اصلا او عارضا والاحوط تحققها
 بخروجه مطلقا خصوصا اذا كان دون القلب من ثقب في الاحليل وتحت الانثيين
 ونحوهما ولا فرق بين الذكر والانثى اما الخنثى المشكل فتحقق جنابته بالخروج من الفرج
 او من احد هما مع الاعتياد والاحوط تحققها بخروجه مطلقا والبنى ان علم فلا اشكال
 والارجح الصحيح معرفته الى اجتماع الدفق والشهوة وقور الجسد وتمازيد الرائحة
 والا قوى خلافة والمرضى والنساء في الاقوى الى الاخيرين وان لم يحصل بذلك العلم
 نعم لا يكفي الواحد منها حتى الدفق في الاول ومن وجد على جسده او ثوبه المختص به منيا
 وعلم بذلك انه منه بجنابته لم ينسل منها وجب الغسل قطعا ويصح كل صلوة لا يجمل
 سبقها على الجنابة المزورة والاحوط اعادة جميع ما احتل سبق الجنابة عليها وان لم
 يعلم بذلك الجنابة المزورة لم يجب عليه الغسل وان كان الاحوط له مع ظنه انه منه

من غتله وقبل الاغسال المسنونة وقبل الأكل وبعد وأما سُنن فوضع الأتاء
 الصالح لأن يغترف منه على اليدين وإن كان اعس وأغترف باحترق غسلها وتيمم
 على الوضوء والدعاء بالماء أو عند لها وغسل اليدين من الزندين على الأظهر قبل ادعائها
 الأتاء الذي يغترف منه من الحدث منى النوم والبول مرة ومن الغائط مرتين المضمضة
 والاستنشاق وتيمم التثليث فمهما وتقدم المضمضة والدعاء بالماء أو عند لها
 وعند غسل الوجه واليدين وغتله مع الرأس والرجلين وتثنية الغسالات وأن يبدئ
 الرجل بظاهره رابعة في الغسلة الأولى وفي الثانية يباطنها والمرئ بالعرض ويكره
 الاعانة فيه بالصبي اليد وعلى العضو ونحو ذلك من المقدمات القريبة والأفضل
 له ابقاء البلاء على اعضائه بل المعروف كراهة التمدل بل قيل مطلق مع البلاء ولا من
 سهل المقصد الثاني في الغسل وهو واجب مندوب واجب ثلثة من الجنابة
 والدعاء الثلثة ومتى الاموات أما غسل الاموات والدعاء وبقيته احكامها
 انشاء الله تعالى في كتاب مستقل وأما غسل الجنابة فغير مبني على الجنابة
 في سبيلها وهو امر ان احل لها خروج المني وما في حكمه من البلاء المشبه قبل الاستبراء
 كما تصرفه انشاء الله تعالى فيما باتى من الموضع المعتاد اصلا او عارضا والاحوط تحققها
 بخروجه مطلقا خصوصا اذا كان دون القلب من ثقب في الاحليل وتحت الانثيين
 ونحوهما ولا فرق بين الذكر والانثى اما الخنثى المشكل فتحقق جنابته بالخروج من الفرج
 او من احد هما مع الاعتياد والاحوط تحققها بخروجه مطلقا والبنى ان علم فلا اشكال
 والارجح الصحيح معرفته الى اجتماع الدفق والشهوة وقور الجسد وتمازيد الرائحة
 والا قوى خلافة والمرضى والنساء في الاقوى الى الاخيرين وان لم يحصل بذلك العلم
 نعم لا يكفي الواحد منها حتى الدفق في الاول ومن وجد على جسده او ثوبه المختص به منيا
 وعلم بذلك انه منه بجنابته لم ينسل منها وجب الغسل قطعا ويصح كل صلوة لا يجمل
 سبقها على الجنابة المزورة والاحوط اعادة جميع ما احتل سبق الجنابة عليها وان لم
 يعلم بذلك الجنابة المزورة لم يجب عليه الغسل وان كان الاحوط له مع ظنه انه منه

من غتله وقبل الاغسال المسنونة وقبل الأكل وبعد وأما سُنن فوضع الأتاء
 الصالح لأن يغترف منه على اليدين وإن كان اعس وأغترف باحترق غسلها وتيمم
 على الوضوء والدعاء بالماء أو عند لها وغسل اليدين من الزندين على الأظهر قبل ادعائها
 الأتاء الذي يغترف منه من الحدث منى النوم والبول مرة ومن الغائط مرتين المضمضة
 والاستنشاق وتيمم التثليث فمهما وتقدم المضمضة والدعاء بالماء أو عند لها
 وعند غسل الوجه واليدين وغتله مع الرأس والرجلين وتثنية الغسالات وأن يبدئ
 الرجل بظاهره رابعة في الغسلة الأولى وفي الثانية يباطنها والمرئ بالعرض ويكره
 الاعانة فيه بالصبي اليد وعلى العضو ونحو ذلك من المقدمات القريبة والأفضل
 له ابقاء البلاء على اعضائه بل المعروف كراهة التمدل بل قيل مطلق مع البلاء ولا من
 سهل المقصد الثاني في الغسل وهو واجب مندوب واجب ثلثة من الجنابة
 والدعاء الثلثة ومتى الاموات أما غسل الاموات والدعاء وبقيته احكامها
 انشاء الله تعالى في كتاب مستقل وأما غسل الجنابة فغير مبني على الجنابة
 في سبيلها وهو امر ان احل لها خروج المني وما في حكمه من البلاء المشبه قبل الاستبراء
 كما تصرفه انشاء الله تعالى فيما باتى من الموضع المعتاد اصلا او عارضا والاحوط تحققها
 بخروجه مطلقا خصوصا اذا كان دون القلب من ثقب في الاحليل وتحت الانثيين
 ونحوهما ولا فرق بين الذكر والانثى اما الخنثى المشكل فتحقق جنابته بالخروج من الفرج
 او من احد هما مع الاعتياد والاحوط تحققها بخروجه مطلقا والبنى ان علم فلا اشكال
 والارجح الصحيح معرفته الى اجتماع الدفق والشهوة وقور الجسد وتمازيد الرائحة
 والا قوى خلافة والمرضى والنساء في الاقوى الى الاخيرين وان لم يحصل بذلك العلم
 نعم لا يكفي الواحد منها حتى الدفق في الاول ومن وجد على جسده او ثوبه المختص به منيا
 وعلم بذلك انه منه بجنابته لم ينسل منها وجب الغسل قطعا ويصح كل صلوة لا يجمل
 سبقها على الجنابة المزورة والاحوط اعادة جميع ما احتل سبق الجنابة عليها وان لم
 يعلم بذلك الجنابة المزورة لم يجب عليه الغسل وان كان الاحوط له مع ظنه انه منه

في غسل الجنابة

بل احتمال الغسل بل قد بنا كذا احتياط في العلم انه منه ولكن لم يثبت ان الجنابة تجديده
 او سابقة قد اغتسل منها وبذلك ظهرت لك عند الفرق بين الثوب المختص وغيره بعد ان
 كان المدار على العلم ولو دارت الجنابة بين شخصين على وجه يعلم كل منهما انهما من احدهما
 لم يجب الغسل عليهما وجرى على كل منهما حكم الطاهر بالنسبة الى تكليف نفسه بل وغيره فيما
 لم يعلم الفساضة كالايتام ما حدهما بل هما في فرضين بل في الفرض الواحد اما اذا علم الفساضة
 ولو توقف صحة الفعل على صحة فعل الاخر بطل التوقف كايام احدهما بالآخر فان كان
 التوقف من الجانبين ككسب العتق لهما في الجمعة بطل الجميع ثانياً لهما الجماع وان لم ينزل
 ويتحقق في الذكر والانثى بغيبوبة الحشفة او مقدارها في القبل الذي يفيض من وصف
 الجنابة لكل منهما من غير فرق بين الصغير والمجنون وغيرهما وان وجب الغسل بعد
 حصول شرط التكليف بل الاقوى تحقق الجنابة على الحي بالوطى لليت والموطوءة لم
 اما وطي الهيمه فالاقوى عدم وجوب الغسل واولى من ذلك الموطوءة طهارتها لكن الاحتياط
 لا ينبغي تركه خصوصاً الاول وتحقيق جنابة الحنى بوطى الذكر في دبرها او قبلها
 مع وطئها هي للانثى ولو توالج الخشبان فلا جنابة على احدهما المتبقي الثاني فيما يثبت
 على غسل الجنابة وهو عدة امور اولها الطواف الواجب والصلاة واجبة كانت او
 مندوبة ماعد صلاة الجنازة وكذا اجزائها المنيعة والركعات الاحتياطية وسجود
 التهويما تسجد الشكر والتلاوة فلا يشترط فيهما الطهارة ثانياً الصوم الواجب بجميع
 اقسامه لكن بمعنى انه لو بعد الجنابة حتى طلع الفجر بطل صومه اما اذا لم يكن عن عمد بل
 اسقط بعد الفجر جنبا فان علم ان جنابة كانت في النهار صح صومه كالحتم فيه
 والاولى له البدار الى الغسل وكذا اذا لم يعلم اما اذا علم بكونها في الليل فان كان الصوم
 مضيقاً او متابعاً فيه ووقع في الاثناء صح وباد الى الغسل مستنجباً وان كان متتابعاً
 فان كان قضاء شهر رمضان بطل والاحوط المحاق غيره به في ذلك وان كان الا
 خلافة وكذا المندوب بل قد بقوى الجواز فيه مع تعمد الاصاب جنبا نالهها مثل الله
 اذا قصد منه معناه اما اذا جعل جزء اسم كعبدا لله علماً فالاقوى عدم حرمة مشه

الاحوط مع العلم
 الاجمالي بجنابة واحد
 من جواز الايتام بوطى
 منهما فضلاً عن كليهما
 والمناط علم المامو
 اجمالا لا علمها الجا
 طهراً دام بقاءه
 بل لا يترك طهراً
 دام عتقه

وان كان جزء من سجود
 عمة مندوبين واما
 الطواف المندوب فلا
 يعتبر فيه الطهارة وان كان
 يحرم على المجنب الدخول
 في المسجد فلو نسي وطأ
 منع وان توقفت صلوة
 على الطهارة طهراً
 دام بقاءه

وكذا اولى الغسل ككل
 يات في مقامه لكن الا
 خصائص مبطلية
 رمضان وقضائه وثلاث
 برميضان دون قضاء
 وروى سائر الصيام
 طهراً مطلقاً

بلا يخلو عن قوة من
 ظمها دام بقا
 هذا هو الأقوى قوة
 ظمها مد ظله
 على الإحوط ظمها
 دام بقا
 أن كان الأقوى عند
 ظمها دام عمره
 في حرمه قرأته بعض النسخ
 ما عدا آية السجدة نال
 من العمد لا يخ عن قوة
 ظمها مد ظله
 مع كون المقصود بالو
 رفع الحد من رده ظمها
 دام بقا
 يمكن دعوى المنقطع
 الحرة ظمها دام
 عزة العالي

في واجبات الغسل

في اجزاء الغسل بالثلاث غسلا ظاهر البشرة على وجه يتحقق به مستاء فلا يجزى مع غسل
غيرها عنه في غير الجيرة وما في حكمها من غير فرق بين الشعر وغيره فيجب حينئذ عليه
رفع الحاجب وتحليل ما لا يصل الماء اليه من البشرة الا بتخليله ولا يجب عليه غسل
الشعر وان كان هو الا حوط فيما كان هو من تواجب الجسد مثلاً بل وجوبه لا يخلو عن قوة
والاحوط ايضا غسل ما شك فيه ان من الظاهر او من الباطن رابعها الترتيب غير
الارتياح منه بان يغسل تمام الرأس من العنق على الاصح مدخلا لبعض الجسد معه
مقدمة ثم تمام النصف الايمن من البدن مدخلا ايضا لبعض الايسر معه مقدمة ثم
تمام النصف الايسر كك والاقوى دخول العورة والشرة في التصفية المذكورة الا ان
الاولى غسلها مع الجانبين او غسلها تماما بعد الفراغ من الجانب الايمن مع غسل
نصفها مع الجانب الايسر واللازم استيعاب الاعضاء الثلاثة بالغسل لا اعتبارا لثبوتها
واحدة كانت ومتعددة ولا بالفرك والدلك ولا ترتيب بين اجزاء العضو وان كان
الاولى لبدن ثلث باعلى العضو فالاعلى كما ان لا كيفية مخصوصة للغسل المراد هنا بل يكفي
تحقق مستاء فيجزى حينئذ ومن الرأس بالماء او لا ثم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر
ورس البعض الصب على ارجل وارتماسات ناويا بكل واحدة غسل
عضو مع بل الظاهر تحقيق معنى الغسل بفرك العضو الماكث في الماء على وجه يجزى الماء
عليه فلا يحتاج الى اخرج منه ثم غسسه فيه على الاصح وهذه كلها من الترتيب الذي
هو افضل من الارتياح الا ان هو ايضا كيفية اخرى للغسل يجزى عن الترتيب وهو عبثا
عن تعطية البدن بالماء قبل غسلي حينئذ مقارنة النية للتعطية المزبورة ويكفي فيها استمرار
القصد لا يعتبر فيه اشتغال الماء على جميع بدن بان واحد حكمي على الاقوى كما لا تكفي فيه
الدصرة العرفية نعم يكفي في انفس جميع البدن في تلك التعطية ولو على المتعاقبات فيها
اطلاق الماء وطهارته وابعثه وابعثه المكان والمصب والايته والباشرة اختيارا و
عند المنع من استعمال الماء لمصر منحوه على ماء معتق في الوضوء في ذلك كله وكذا طهرا
الحل الذي يريد اجزاء ماء الغسل عليه فلو فرض نجاست طهره او لا ثم أجرى الماء عليه

اذا ابتدئ في غسله
الفراغ من الايمن النصف
الايمن لا حاجة الى غسل
نصفها مع الايسر فربما
دام بقائه

الفرك
فانما لا يوجب فركا
ولا يوجب فركا
بالفرك اليد جارية والوجه
على فركه

في سائر النسل والاداء

للغسل وفي الاجزاء بغسل واحد لها وجه قوي خصوصاً في الارتماس بآء كثير لكن لا
حوط خلافة واحوط من ذلك زالة التماسية قبل الشروع في الغسل وقد تقدم في
الوضوء حكم الجيرة والحائل وغيرهما من افراد الضرورة تقيته كانتا وغيرها وحكم
الثك والشيان وغيرهما فان الغسل كالوضوء في ذلك كله ثم يفرق عنه خصوصاً
مسئلة الثك قبل الفراغ في شيء من اجزائه وقد دخل في اخر فالتك قد عرفت وجوب
التدارك عليه في الوضوء ما لم يفرغ بخلافه هنا فانه لا يلتفت الى شيء مما شك فيه بعد
الدخول في اخر على الاصح فلا يلتفت الى الرأس بعد الدخول في الجانب الايمن ولا الى الايمن
بعد الدخول في الايسر والاحوط المساواة وفي خصوص مسئلة الموالاة فاتها بجميع معانيها
غير واجبة في الغسل نعم قد تجب بالتدبر وضيق الوقت ونحو ذلك مما لا مدخلية
له في صحة الغسل لكن الاولى مراعاتها بمعنى المتابعة المتيقن الخ مسوغ سننه مضافاً
الى ما عرفت في شأنه ما تقدم يستحب غسل السدين امامه من المرفقين ثلاثاً ويجوز تفعله
النية عند لكن الاحوط تجديدهما مع ذلك عند غسل اول جزء من الرأس ثم
المضمضة والاستنشاق ثلثاً واما اليد على ثلث من الجسد خصوصاً في الترتيب
بل ينبغي الاستطفا في ذلك وتحليل ما عليه يحتاج اليه ونزع ما هو كذلك ايضاً
من الخاتم ونحوه وايصال الماء الى العكن ونحوها مما ينزل الماء عنها والاستبراء بالبول
قبل الغسل وليس هو شرطاً في صحة الغسل نعم اذا تركه واعتسل فخرج منه ببلل
اعاد الغسل لكونه محكوماً عليه بانه متى سواء استبرأ بالخطات لتعدد البول عليه
اولاً على الاصح الا اذا علم بذلك وبطول الماء او غيرها عدم بقاء شيء في المخرج بل لا
يكون ح مشبهاً بين المنى وغيره اما اذا لم يخرج منه ببلل عشت لكثرة بال بعد الغسل
ففي وجوب عادته وعدم وجهان اقويهما العدة الا اذا علم بقاء اجزاء في المجرى
خرجت مع البول وتو دار الامر في المشتبهين البول والماء والاحوط والا قوى وجوب
الغسل والوضوء مطلقاً وان كان الذي يقوى لا كفاء به لا ولا اذا كان الخارج قبل
الاستبراء بالبول وبالتالي اذا كان بعد قبل الاستبراء بالخطات ويجزى غسل الجنابة

بل هو الا قوى لان
يقصد تحقيق الغسل
في الاك التاخر عن
اول الارتماس حتى
ظم طساد ام بقا
نم

العكن يكون
كسر جمع على العكن
لما في العكن كذا في الجمع
العكن العكن في البطن
الجمع فكن وشبهه في وقت
الجمع فكن وشبهه في وقت
الجمع فكن وشبهه في وقت

الاكفاء والغسل مع عده
البول بعد الجنابة او
فيه وبالوضوء معبر مع
عده الخطات بعد او
الثك فيها لا يخلو عن
قوة نعم مع فرض البول
والخطات بعد يجب
الجمع كما انه كذلك في
البدوى من غير سبق
جنابة ظم طساد ام
ايام اغاضا

في الاغتسال المندوب

خاصة من بين الاغتسال عن الوضوء لكل ما اشترط به نعم لو تحلل حدثا صغيرا اشاء
الغسل فالاقوى الا تمام والوضوء بعده للدخول في صلوته ونحوها والاحوط استينافا
بعده الا تمام وانما غسل المشرقة فبقيته ترتيبا وانما ساكنا غسل الجنابة وسببه مشرقة
الانسان ولو كان بعد ترويه جميعه قبل الغسل وقبل تمامه دون ميت غير الانسان
ودون الانسان قبل ترويه او بعد غسله ولا يلحق بالغسل التيمم بالنسبة الى ذلك
فيجب حينئذ الغسل بمس المتيقن فضلا عن غسل اليد اذا كانت رطبة بل ولا غسل الكفا
الذي امره المسلم به اتفاقا فالاغتسال بالخلطين فالاقوى الحاقه بالغسل والاحوط عدمه والشبهة
كالغسل ايضا وكذا من امره بتقديم غسله وهو حي ليقول ولا فرق بعد صدق اسم المس
بين كون الماس والممسوس مما يحلها الحيوة او لا فيتحقق حينئذ بمس طهر الميت ولو
بالطهر فم اذا لم يجد في اسم المس معه كالشعر ما ساء او ممسوسا لم يجب الغسل والقطعة
ذات العظم من الميت والمحي بحكم الميت في وجوب الغسل بمسها دون القطعة المجردة من
العظم ودون العظم المرتد ولو كان لثنته على الاقوى وان كان الاحوط الغسل بمسها
واقاما ينوقف عليه فالاقوى انه كالوضوء في ذلك كما ان الاقوى انتقاض الوضوء
والله اعلم واقاما لغسل المندوب فافراد مكثرة وربما اظننت الى مائة الا ان المعروف
منها للزمان غسل يوم الجمعة ووقته ما بين طلوع الفجر الى الزوال وبعده الى اخر يوم
السبت يكون قضاء ولوليلة السبت ولا يقضى غيره من الاغتسال ويجوز تعجيله يوم الخميس
لمن خاف عوازل الماء ويلحق به ليلة الجمعة في الاقوى لكن اذا تمكن منه يوم الجمعة قبل الزوال
اعاده فان لم يعده قضاء في مدة القضاء اما اذا لم يتمكن الا من القضاء لم يعده وغسل
يومى العيدين ويومى الترويه ويوم الغدير ويوم المياهلة وهو الرابع و
العشرون من ذي الحجة على الاقوى ويوم البعث وهو اليوم السابع والعشرون من
رجب ويوم المولد وهو اليوم السابع عشر في ربيع الاول على المشهور ويوم نيرور
الفريز المعروف بانه يوم انتقال الشمس الى برج الحمل واول يوم من رجب وآخر يوم
منه ويوم النصف منه وليلته بل وليلته الاولين ايضا وليلته النصف من شعبان

يكفى الاستيناف والوضوء
بعده في حصول الاحتياط
طهرا دام بقاء

الاقوى الاحتياط فلا يجب
الغسل فضلا عن الغسل
وان كان ما في المتن احوط
طهرا دام بقاء
الاقوى فيه ايضا الاحتياط
وان كان الاحوط العدم
طهرا دام بقاء

هذا الاحتياط لا يترك
طهرا دام بقاء

الاولى عدم التعرض
للاداء والقضاء فيما
بعد الزوال الى الليل
طهرا دام بقاء
فصل في غسل الجنابة
في كل وقت من كل يوم
فصل في غسل الجنابة
في كل وقت من كل يوم

في الاغتسال المكنة

وليلة الفطر وليالي الافراد من شهر رمضان واول يوم منه ويتأكد في ليالي القدر وليلة النصف منه وليلة سبعة عشر والخمس وعشرين والسبع وعشرين والتسع وعشرين من ليالي الظاهر استحباب الغسل في جميع ليالي العشر الاخر كما ان الظاهر استحباب غسل ثلث ليالي القدر والاخير اذا كان قد اغتسل الاول من اول الليل وجميع هذه الاغتسالات الزمانية لا ينقضها شيء من الحدث الا صغره والكبر كما ان لا يتعين لها وقت خاص من الزمان الذي نددت فيه وان كان الاول لا يبان به من اول الزمان وللمكان للكل مكة والمدينه ومسجديهما وحرمهما والبيت والفعل للاحرام والطواف والوقوف بعرفات والمشعر والتمر والذبح والحلق والزيارات للنبي والائمة عليهم السلام واذا اراد ان يرى الامام في منامه لمعرفة مقامه وللتوبة من المصغرة على الاقوى وللحاجة وللإستحارة والاستسقاء والمظلوم اذا اراد الطلب بمظلمته فانه يغتسل ويصلي كعتين في موضع لا يجبر عن السماء ثم يقول اللهم ان فلان بن فلان قد ظلمني وليس لي احد اصول به عليه غيرك فاستوف لي ظلامي الساعة الساعة يا اسم الذي اسئلك به المضطر اجبه فكشفت ما به من ضرر ومكنت له في الارض وجعلته خليفتك على خلقك فاسئلك ان تصلي على محمد وآل محمد وان تستوفي ظلامي الساعة الساعة وللخوف من الظالم فانه يغتسل ويصلي ثم يكشف ركبته بعد ذلك ويجعلها مائلا الى الصلوة ثم يقول مائة مرة يا حي يا قنوم يا حي يا لا اله الا انت برحمتك استغيث فصل على محمد وآل محمد واغني الساعة فاذا فرغ من ذلك فليقل سئلك ان تصلي على محمد وآل محمد وان تلطف بي وان تغلب بي وان تمكر بي وان تخدع بي وان تكيد لي وان تكفيني مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة وعلوة الشكر ولاخذ الثمرة الحسينية من محلها واللباهلة مع المظلوم وللنوحى الى السفر وخصوصا السفر لزيادة الحسين وعمل الاستفاح وكشف النازلة وهو صوم ثلث عشر والرابع عشر والخامس عشر فيغسل في اليوم الخامس عشر عند الزوال ولقضاء المفطر في صلوة الكسوفين مع احراق القرص ومن قتل الوزغ ومن الميت بعد غيبته وبالسيف

لا مانع ترك الاحتياط
بإتيان هذا الغسل
الاوقات بنوي به الغرض
المطلقة لقوة احوال
نفسية بالسبب المذكور
فقط بادام بقائه

في مسوغات التيميم

الى رؤيته المصلوب بحق في زمان وجوب نزاله وهو بعد المثلثة اما اذا كان غير
 حق فالظاهر استحباب الغسل مطلقا من غير فرق بين الثلثة وغيرها ووقت من حصول
 السبب الى الموت كغيره مما هو نحوه بخلاف ما كان للفعل فان الاقوى اجزاء غسل
 اول النهار ليومه واول الليل ليلته بل لا يغسل الفول باجزاء بغسل الليل للمهار وبالعكس
 من قوة وان كان دون الاول في الفضل ولا ينقض بالتوم بينه وبين الفعل على
 الاصح وان كان هو الاحوط ولو احدث فيما بينه وبين الفعل بالاصغر غير التوم
 انتقض وجه قوئنا ان الاقوى استحباب عادة الغسل لا النقض وان كان هو الا
 هو ط ومن الاعمال المندوبة غسل المولود على الاصح فيعتبر فيه ما يضر في غيره من
 الترتيب والارتماس والنية ونحوها والاحوط صلح حين الولادة لا تأخير ولو اُل
 التابع والله اعلم المقصد الثالث في التيميم وفيه مباحث المبحث الاول
 في مسوغاته ويجمعها العجز عن الماء عقلا او شرعا وان حصل ذلك بامور منها علة
 وجدان ما يكفي للمهارته غسلا كانت ووضو على وجه يصدق عليه ذلك لكن
 يعتبر فيه حيث ان لو كان في فلاة فلا يحمل الماء في احد جوانبها الضرب مع امكانه
 في الارض التهمة غلوة سهمين في كل جهة من الجهات الاربع وفي الخربة غلوة سهم
 بنفسه وبناء على الاقوى كما انه يقوى سقوطه بشهادة العدلين بل العدل
 الواحد على عدم الماء فيها فلو اخل بالضرب المزبور ويتم بطل مع سعة الوقت
 وان صادف عدم الماء وصح مع ضعفه وان اتم بالترك ومنها الخوف ولو جبا
 من اللص او السبع او الضباع او نحو ذلك مما يحصل معه خوف الضرر على النفس
 او العرض والمال المعتد به لو اراد الوصول اليه ومنها خربت الضرر والممانع من
 استعمال الارض او رمدا وورما وجرح او قرح او نحو ذلك مما يتضرر معه باستعمال
 الماء على وجه لا يلحق بالجيرة او ما في حكمها كما عرفت في انقضاء من غير فرق بين الخوف
 من حصوله والخوف من زيادته او بطوئه وبيان شدة الالم باستعماله على وجه لا
 يتحمل البعدا وغيره بل لو خاف الشين الذي يعسر تحمله عادة نيميم والمراد به ما عاين البشر

الاقوى تنقاضه به
 كتاب الاحداث
 فخر جادام بقا

الخبرين
 غلط من الارض
 غلط في الشهد
 مجمع

الغلو
 في المسوغات
 سهم مجمع

في العدل الواحد الاحوط
 عدم السقوط بل الاول
 في العدلين ايضا ذلك
 فخر جادام بقا
 الاقوى مع مصادفة
 عدم الماء الصفة مطلقا
 اذا حصل منه قصد
 القربة فخر جادام بقا
 العالي

الفضل
 من النص من بيان
 بالبرهان والبيان
 في المسوغات
 في المسوغات
 في المسوغات
 في المسوغات

بسرط که یها لا یفجل عاده
ضه نظر جلد ادم بها

والأحوط صرف الماء
أو لا تم التيمم طمئنا
دُم فائدة

بل عند الحول لا يخلو عن قوة
لكل هذا في حال التمكن من
التراب محوه واقامع عند
ملاحوط الجمع بين النيم
بواحد منها وبين المرتبة
المناصرة من الغصار والطين
بل وكذا في رماذ الارض
واقامع فرض الانحصار
فلا حوط الجمع بينهما
بين الاعادة والافضاء
فطربا دام بقائه

جمع مدود و علی الذی یزید فی المدود قطع نہیں
الذی لہ کاظم و مدود و الزبیدی و غیرہ

فيما يلي تبيين

يعتد به من باطن الكف بحيث ينافي الصديق عرفاً وحكم المشبه هنا بالمغصوب بالخص و
 المتخرج حكم الماء ويعبر بأحد مكان التيم أيضاً كالوضوء والغسل بل لو كان التراب
 في ناء مغصوب لم يصح الضرب عليه وإن لم ينصرف فيه بخلاف الماء كما عرفت ومع
 فقد التصيد الذي يصح التيم به يقيم بغبار أو بذر أو لبد سرجة وعرف دابة أو غيرها
 مما هو مستعمل على غبار الأرض ضارباً على ذي الغبار إذا لم يتمكن من نقضه وجعلتم
 التيم به والأوجب مع فقد ذلك يقيم بالوحل ولو تمكن من تخفيفه ثم التيم به وجب
 ولا يصح التيم بالثلج فمن لم يجد غيره مما ذكرنا ولم يتمكن من حصول مسمى الغسل به كان قاطعاً
 للظهورين يسقط الفرض عنه ثم يقضى بعد ذلك إذا تمكن على الأقوى ان كان الاحوط
 له ذلك مع فعل الصلوة في الوقت ويكره التيم بالرمل والبتحة بل ربما امتنع كافي
 أفرادها الخارج عن اسم الأرض يستحب له نقض أيدين بعد الضرب وإن يكون
 ما يقيم به من ربي الأرض وعواليها بذكره أيضاً أن يكون من مائها بطها والله أعلم
المبحث الثالث في كيفية وهي مع الاختيار ضرب الأرض بباطن الكفين معاً
 دفعة ثم مسح الجبهة والجبينين بهما معاً مستوعباً لهما من قضاها من الشعر إلى طرف
 الأنف الأعلى إلى الحاجبين والاحوط المسح عليهما ثم مسح تمام ظاهر الكف اليمنى
 من الزند إلى أطراف الأصابع بباطن الكف اليسرى ثم مسح تمام ظاهر الكف اليسرى
 بباطن الكف اليمنى وليس ما بين الأصابع من الظاهر الزند المراد به ما تستظهره
 الماسح بل الظاهر عند اعتبار التدقيق والتعميق فمروءة يخرج من الوضوء من دون مسحه
 الضرب ولا الضرب باحدهما بل ولا بهما على التقاقب لا بالضرب بظاهرهما ولا
 ببعض الباطن بحيث لا يصح عليه الضرب بتمام الكف عرفاً ولا المسح باحدهما
 ولاهما على التقاقب ولا بهما على وجه لا يصح عليه المسح بتمامهما ثم لا يجب المسح بكلي
 منهما التمام المسوح فيجزى التوزيع عليهما ولو تعدد الضرب المسح بالباطن أو عمل
 إلى الظاهر وليس نجاسة الباطن مع تعدد الأزالة وعد التعمدي من العذر وإن
 استوعبت بل يضرب بهما ويمسح وإن كانت النجاسة حائلة مستوعبة إذا لم يمتد كبر

في المشبه بالخص مع
 الاختصار يقيم بهما
 كالمخرج وإن لم نقل به
 في المائتين طرياً دام
 قد عرفت الاشكال
 فيه أيضاً طرياً

دام بقائه

عرفاً لا بد
 بشعره ما بين في تحجب وقت
 صباح

مع التمسح بالثلج على
 أعضاء الوضوء أو التيم
 به ولو وجد طرياً

دام ظله

بالفسخ واحدة صباح
 وهي أصابع اليد اليمنى
 كذا في الجمع

في النقض
 في الخديت ثم نقض
 بها وجهه من تحت الزند
 ونحوه العصبه أيضاً أو حريمه
 ينقضها بالعلم أو يحفظ
 النقض لنقض نقضها من باب
 أو من زول عنه لغار
 كبره

التمسح
 المكان الذي كان عليه الرأس في
 الأكره للفتح له من غير الكبر
 لغة سميت رداءاً هارب
 عن وجهه ويهرب
 مصباح

في أحكام التيمم

والأحوط في هذه الصورة
الجمع بين الضرب باليمنى
والضرب بالظاهر من
ظن طهارة يمينه

من التطهير والأزالة وكذا لو كانت على الأجزاء المسموحة أتماع التعمد إلى الصعيد مثلاً
ولم يمكن التجفيف فالإشغال إلى الظاهر مخرج البحث الرابع فيما يعتبر فيه قلزم فيه
النية على نحو ما سمعته في الوضوء مقارناً بها الضرب الذي هو أول أفعالها ولا يجب
فيها مع اتحاد ما في الذمة منه نية البدلية عن الطهارة بالماء بل مع التعمد أيضاً
وان وجب التخييص حينئذ بها أو بغيرها سواء قلنا باختلاف الكيفية واتحادها
عن الغسل والوضوء ولا يترتب الاستباحة أما الرفع فلا وجه لنيته فيه ضرورة
كونه مبيحاً غير رافع لكن لو نوى جهلاً أو نسياناً لم يبعد الصحة وكذا تلزم فيه المباشرة
والمواالة ولو كان عن غسل بمعنى عدم الفصل المنافي لهيئته وصورته والترتيب
على حسب ما وصفناه والبدئية بالأعلى وعدم النكس ورفع الحاجب عن الماسح ^{الحول} والوضوء
والطهارة فيهما أتماع الاصطراف فيقط المعسور ولكن لا يقط به الميسور على
حسب ما عرفت وغيره في الوضوء بالنسبة للاقطع ودوى الجيرة والحائل والعاجز عن
المباشرة وحكم اللزوم الزائد واليد الزائدة والأصلية وغير ذلك مما لا يخفى عليك
جزاً منه في المقام بآدنى التفات نعم لا يجب استيطان الشعر في التيمم ولو كان بدلاً
عن الغسل حتى في مثل الأتم على الأقوى يكفي فيما هو بديل عن الوضوء ضرورة واحدة
للوجه واليدين بخلاف الغسل فبذلك من ضربين واحدة للوجه والأخرى لليد
والأحوط التعمد لهما واحوط منه تكرير التيمم وحكم النسيان ومخالفة الترتيب على
حسب ما سمعته في الوضوء من العود على ما يحصل به ذلك مراعيًا للمواالة بل يقوى
اتحاده مع الوضوء أيضاً بالنسبة إلى الشك فيرقل أنصراف حتى لو كان بدلاً
عن الغسل على أشكال خصوصاً في الأخير إلا أن الاحتياط لا ينبغي تركه والعاجز تيممه
غيره لكن الظاهر أنه يضرب الأرض بيد العاجز ثم يمسح بها نعم مع فرض العجز عن ذلك
يتجرح ضرب المنوى بيد به والمسح بها ولو توقف وجوده على إجرة وجب بذلها وإن
كانت ضعاف بمن المثل ما لم يضرب بالحال **البحث الخامس** في أحكامه لا يصح التيمم
للرفضة قبل دخول الوقت ما بعده فيصح وإن لم يتضيق مع الرجاء وعدمه لأحوط

والسمع من الأعلى إلى
الأسفل بحيث يصدق
ذلك عليه عرفاً مبرهاً
ظن طهارة يمينه
بما لا يخفى من
أنه لا يترتب عليه
الغسل ولا يترتب
عليه التيمم بل
يترتب عليه
الوضوء فقط
بما لا يخفى من
أنه لا يترتب عليه
الغسل ولا يترتب
عليه التيمم بل
يترتب عليه
الوضوء فقط

الأقوى كهاية خضبه
واحدة للوجه واليد
مطلقاً حتى في بديل الغسل
ظن طهارة يمينه

الأقوى عند الاتحاد
مطلقاً الرجال سناً
العبادات ظن طهارة
دام بقاءه

[illegible]

الاقوى عند
 انفاض ما هو يدل عن
 الغسل بالاصغر فلا يجب
 الا الوضوء والتيمم
 عنه الى ان يجد الماء
 غروفي بين غسل الجنا
 وعبرها وكذا مع طرد
 الحدث الاصغر في استاة
 ولكن مراعات الاحياء
 اولى ظهر جادام بقائه
 العالي

الاقوى عند الفرق
بينهما وبين الفريضة
فما ذكره طه عبد الله
ابن افاضاته
العالى

فالتجاسات

ولو بالعارض كالجلال والموطوء اذا كان له نفس سائلة بخلاف الماكول وغيره
النفس السائلة فافهما منها طاهران من غير فرق في ذلك بين الطهر وغيره
وبين الخشاف وغيره والتجاج وغيره والرضيع ^{عنه} والمجمل والبغال والحمر وغيرها
على الاصح الثالث المني من كل حيوان ذي نفس حل اكله وخرم دون غيره
النفس فان ميتة طاهر الرابع مينة ما تحل الحيوة من ذي النفس من الحيوان وما
يقطع من جسد حيا من الاجزاء التي تحلها الحيوة عما ينفصل من بدن الانسان
من الاجزاء الصغار كالشور والذبال وما يعلو التفتة والقروح ونحوها عند البرء
وقصور الجرب ونحوه المتصل بما ينفصل من شعره في ايام الصبف وما ينفصل بال
ونحوه من بعض الابدان ونحو ذلك وفادة المسك المفصلة من الخبيث المحي على الاقوى
اما المبت فقير اشكال احوط الاجتناب ولكن ما فيها من المسك طاهر وان اصاب
الرضونة بعد الانفصال اما ما لا تحل الحيوة كالعظم والقرن والاسن والمنتقار ^{الطير}
والظلف والخافر والشعر والصوف والوبر والرفق ^{منه} انه طاهر وكذا البيض الذي فدا كثر
الفسر الا على من ما لول اللحم بل وغيره على الاصح ولا تفتة وهي على الاقوى كرش الحمل
والجدى مل الاكل نعم بسلان مما لا فاهما من رطوبات الميتة وكذا اللبن طاهر ايضا
ولا ينحس بجاره ولا يحمل خر وجبر بل الظاهر عند الفرق ^{بين} ان يكون من مأكول اللحم
غيره وان كان الاحوط اجتناب لا خيره هذا كله في ظاهر العين من الحيوان حال
الحيوة اما محس العين كالكار وخابر الكلب والخنزير فلا يستثنى منه حيا وميتا
سوى من عرفه بين ما تحل الحيوة وما لا تحل الحامس دم ذي النفس وان لم يكن من
عرف بخلاف دم غيره ذي النفس كالسبك والبق والفيل والبراريغيت والخلوف ايت لم يوشى
عمران وفي كبريلا ونحوها مما لم يكن من دم ذي النفس في المسك في انه من اثمها محكوم
بطهارة والعاقبة اى الدم الميسحل من النطفة النجس نجسه ولو كانت في بضع
والاحوط احتناؤه اذا كان فيها دم وان لم يكن علقه اذا فرض كما ان الاحوط اجتناب
كل ما شك في ان من اظهره والنجس فاجتناب جمع افراد الدم الا دم الحيوان

10

طهارة بول الطير وخثرته

مضئما وان كان من غير

الماکوت حتی بول المکتا

وان كان الاحتياط

فراستد ظم طما

وَأَمَّا قُلُوبُهُمْ

— ۱۸۰ —

الحمد لله رب العالمين

میں نے یہ سب کچھ دیکھا

يُولُودُ

مختصر مردوں میں آید

لقد انكر الله
١٣١٨

والا فافرحه
في احد من الامس بقدره

في هذه المسألة اي هو، فتح
محله الجواب في القاموس قوله

ما في ملك ولا في ملك الله

سمرقند علیا علی تہسنتہ العمارہ

الألف

یہی خرچ میں جس بھی ہے
بعض فی صوفیہ میں اللہ

يعاظمه كما يحسن خضعه
ويعلمه سر

فما أسكرا إلا انما

من المسلم لا انكسار

في طهارة ربه ضرورة طهارة

دام ظلہ

الانسان معياح ملبر

وَأَنَّ الْأَحْوَاطَ الْأَعْيُنِيَّةَ

خطبات امام عباس
مستطاب

لَا تَنْتَفِ عَنْكُمْ فَمَنْ جَاءَكُمْ فَمَا تَسْأَلُونَ

طه بام هاشم

[illegible]

الأحوط الخفاف عنه
ضرة ظم طبادام
بقائه

الاقوى المحكم بكتابنا

عن أبي جابر وأبي سلمة
رضي الله عنهما

ظ. قیادام بقائه

وان كان الاحوط الا

جَنَابِ عَشْرِ ظُفَرِيَّاتٍ
دَامَ نَقَائِدُ

الاولى عند بخاسة

للغصير العنبي مطلقا

نعم لا اشكال في حرمته

وَأَقَامَ هَالِ الزَّيْبِي وَالْمَرْيُ

فِيهَا قُدْرَةُ الْمَلِكِ الْوَلِيِّ

كالنجاسة في العنبى و

الاحياء طاولى طربيا
وام قلة العجا

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب دیوبند

...

في المخذ من غير السعير باطل
حرمة وخماسة وان اسهي

وَمَا أَتَىٰ الْأَٰذَانَ مَكْرٌ
لَّيْسَ بِأَدْعَاةٍ

مجلس

واضعف منه اخيالكما
اجتنابا القى فيه زيب
او من الماء المتنجس من
نقيهما على

في كيفية التجسس

والذمي والخارجي والغالي الناصبي وغيرهم والاصح حصر النجاسات فيما عرفت
وليس منها التعليل لا ريب والفرارة والوزع والعقرب ولا المسوخات ولا ابن الزنا
ولا الخالفون ولا عرق المجنب من حرام وان كان الاحوط اجتناب الجميع اما الحديد
فهو طاهر قطعاً وان استحب المسح بالماء منه عقيب التعليل والخلق المبحث الثاني
في كيفية التجسس بها لا ينجز الملاقاة مع اليوسة في كل منها سواء في ذلك
الميتة وغيرها على الاصح وكذا لا ينجز ايضا مع النداءة التي لم تنقل منها اجزاء
بالملاقاة نعم ينجز الملاقاة مع البلة في أحدهما على وجه متصل منه الى الآخر وحكم
المتجسس بها ولو بوساطة حكمها في التجسس على الاصح وينجز ملاقاها على الوجه المروي
كل جسم لاقى شيئاً منها سواء كان جامداً او مائعاً عدا التابع والكر وماء الغيث
وتسرى النجاسة في المايع الى غير العالي المتصل بالملاقاة اذا كان سائلاً كما قد مضى
سابقاً بخلاف الجامد فان النجاسة تختص بالملاقاة وان كان ندثاً الا ان النجاسة
فيه لا تسرى من الجزء الذي لاقاها الى الجزء الآخر وان كان متصلاً به الا انه قبل
ان ينجز بخلاف ما يتصل به بعد النجاسة فانه ينجز حينئذ مع الرطوبة بل الظاهر
ذلك ايضا في الاجسام ذات البلة المتخللة في اجزائها المتصلة بعضها مع بعض كالطين
والخيار ونحوهما فان الاصح عدم السراية في ذلك ايضا وكذا اليد ونحوها اذا كانت
عليها بلل من عرق او غيره متصل ببعضه مع بعض على وجه لا تنقل اجزاء من مكان
الى اخر فان الظاهر عدم السراية فيه ايضا بل الاقوى عدمها في كل ما لم يعلم متعانه
على وجه تسرى النجاسة فيه فالمشكوك فيه لا يحكم بالسراية فيه ثم ان لا يحكم بتجاسس
الشيء الا باليقين او باخبار ذي اليد وشهادة العدلين او العدل الواحد على
الاقوى ولا تثبت بالظن حتى في الجمع من غسالة الحمام وبالشك لا يفما عرفت
سابقاً من الخارج قبل الاستبراء ولا فرق فيما ذكرناه بين الاشتباه في الاصناف
وبين الاشتباه في النجاسة والله اعلم المبحث الثالث في حكمها مضافاً
الى ما تقدم في انما المباحث السابقة وهي امور منها ان لا يترتب في صحة الصلوة

نجاسة عرق المجنب من
حرام لا يخلو عن قوة
وكذا عرق الابل التحلل
بل مطلق الحيوان التحلل
على الاحوط ظمناً
دام بقاءه

على الاحوط مبراهة
ظمناً دام بقاءه
الاختصاص ينبغي ان لا
يرك مبراهة رحمة الله
ظمناً دام ظله
الغالي

في أحكام النجاسة

وتوابعها طهارة ظاهرية بدن المصلي وشعره وظفره وغيرهما مما هو من توابع
جسده من النجاسات وما حكمها من منجنجها وقليتها ولو مثل رؤس الأبرك كثيرها
وكذا طهارته لبنا سر حال الصلوة من فرق بين الساتر منه وغيره عما استعرفه
ان شاء الله وفي الحاق الغطاء للصلي ايماء وما تحته باللباس مطلقا وفيما اذا كان
مسترا به اشكال الحوطه ذلك والصوف واجبه ومنه وبه كالصلوة بالنسبة الى
الاستراط المزبور ولا فرق بين العالم بالحكم التكيفي والوضعي والجاهل بهما في ذلك
فمن تعد وصلي بطلت صلواته ووجب اعادتها من غير فرق بين بقاء الوقت وخروجه
بل لا يخفى ان الناسي الذي لم يذكر حتى فرغ او في الاشياء كذلك ايضا نعم لا بعيد الجاهل
بالنجاسة ولو كانت من غير ما كول اللحم على الاصح حتى اذا فرغ في الوقت فضلا عن جاز
وان كان هو الاحوط خصوصا اذا كانت من غير ما كول اللحم بل لا بعيد اذا علم بها في
اشياء الصلوة وامكنه اذا التها بترج او غيره على وجه لا ينافي الصلوة وبقاء الشتراما
اذا لم يمكنه ذلك استأنفها من راس بعد الازالة اذا كان الوقت واسعا والاسقط
اعتبارها وصلي بها ما لم تكن في ساتر مثلا يمكن نزعها فانه يزعج ويصلي عاريا و
كذلك الكلام فيما لو عرضت له النجاسة في الاشياء او لم يعلم بسبقها ولو انحصر سائر
في حدوثين مثلا قد اشتبه طاهرهما بنجسهما كذا الصلوة فيهما مع سعة الوقت
لذلك مما مع ضيقه على وجه لا يمكن الا من فعل صلوة واحدة صلاها عاريا كما اذا
لم يمكن الا النجس فانه يصلي عاريا على الاصح اذا امكنه نزعها وان لم يمكنه ليردا وغيره صلي
فيه ولا اعادة عليه بعد ذلك ومنها طهارة ما يراد اكله وشربه وطهارة الاواني
اذا اريد وضع ما اشترط طهارته فيها من المأكول والمشروب مع تعدد النجاسة
اليها وماء الغسل والوضوء ونحو ذلك مما عرفت شراط الطهارة فمنها طهارة
محل السجود دون غيره من مكان المصلي الا مع تعدد النجاسة الى الثوب والبدن
والا قوى الا كقاء بطهارة ما يحصل به سماء فيجزي ح وان اشترك مع النجس في السجود
على الا قوى والاحوط طهارة الجميع المحصور كالنجس بخلاف غير المحصور والاحوط الاعادة

كصلوة الاحتياط واجزا
المستبر بل وسجود
النهي على الاحوط
ظريبا دام بقاءه
نظر في النجاسة
لكن لا قوى عند الاحتياط
وصورة عند الشتر
ظريبا دام بقاءه
اذا كان المفروض ما
اذا علم بسبقها كما هو
الظاهر وجب الاستيناف
مع سعة الوقت مطلقا
ظريبا دام بقاءه
بل يصلي فيه ظريبا
دام بقاءه
بل يصلي في احدهما
كما ان مع الانحصار
في النجس يصلي فيه و
ان كان الاحوط التكرار
مع الاسكان ظريبا
دام بقاءه

في أحكام النجاسة

مع الجهل والنسيان هنا بل والقضاء بل لعله الأقوى لو لم يجد إلا النجس يجد عليه
 في الأقوى ومنها طهارة المساجد وما في حكمها من المشاهد المشرفة والقرايع العظيمة
 بل كل ما علم من الشرع وجوب تطهيره على وجه ينافيه التنجيس من التربة الحسينية و
 المصنف الكريم وغيرها مما اتخذ على جملة التعظيم بل لظاهره الفرق في ذلك بين النجاسة
 المعتدية وغيرها بعد فرض اشتراكها بآثارها كالحرمية كوضع العذات والليسات والنحر
 ونحوها في المسجد مثلاً نعم قد يقوى التفصيل في غير ذلك بين المعتدى وغيره مع أن
 الاحوط اجتناب الجميع وفرض المسجد فضائلاً كما روى المسجد فيما عرفت نعم لا يتصور
 التلويث للفضاء ومنها أنه لا يجوز الانتفاع بأعيان النجاسات وما في حكمها من
 المتنجس الذي لا يقبل التطهير من غير فرق بين الميتة وغيرها إلا الدهن النجس
 به وينبغي أن يكون تحت السماء وما جرت لسيرة القطعية به من التسميد ببعض
 النجسة ونحوه **المبحث الرابع** فيما يعفى عنه منها في الصلوة وهو أن الأول
 العفوع عن دم الجروح والقروح في البدن واللباس حتى يبرأ من غير فرق بين
 الأزالة وامكان تبديل الثوب وعدمه ما بل الظاهر العفوع عنه مع التعدي
 إلى غير محله لكن لا يعتمد ذلك بل لا يبعد تبعيته العرق ونحوه مما يعبر انفكاكه
 عنه في خصوص بعض الأزمته والأحوال والاحوط في دم البواسير الغسل وإن
 كان الأقوى أنه من القروح والجروح إذا فرق بين كونهما في الظاهر والباطن إذا
 سأل منها إلى الظاهر لكن الاحتياط لا ينبغي تركه الثاني الدم في البدن أو
 اللباس إذا كان سعة أقل من سعة الدرهم البغلي ولم يكن من الدماء الثلاثة
 الحيض والاستحاضة والتفاس ما إذا كان درهماً فما فوق أو كان من الدماء
 الثلاثة فلا يعفى عنه ولا مدخلية للوزن والتخانة على الأقوى والمراد بالبغلي
 الوافي الذي هو أوسع من الدرهم المعروف قطعاً بل قيل أنه أوسع من الدينار
 وأنه يقرب من سعة إحصاء الراحة وهو أقوى لكن الاحوط اجتناب ما زاد على
 الدرهم المعروف ولا فرق في الدم العفوع عنه بين أن يكون دم مأكول اللحم وغيره

بل الأقوى أنه وجوب
 إعادة فضله على الفضلة
 طمناً دام بها

الأقوى جواز الانتفاع
 المحلة بالنجاسة فضلاً
 المتنجس نعم يحرم المغاورة
 عليها بمثل السبع والصلح
 ونحوها على تفصيل
 مذكور في محله طمناً
 حذ طمناً

النهار وزان سلام ما يعفى
 الزرع من زراب وبرطين
 سمين الأرض من سمين
 أصغرهما استواء
 من خارج

الاحوط اعتناء بالثقة
 التوعية في الأزالة
 التبديل طمناً
 دام بقائه
 شرط كونه تماماً يتعارف
 التعدي إليه ويختلف
 بضرب محل ربه و
 كبر الحرج وصغرهما من

طمناً دام طمناً
 وفي الدرهم المتقال عدله كالماء
 الفروزي يادى فهو الوافي
 قوله إحصاء الزمة إحصاء القدم
 طمناً الذي لا يعيب الأرض
 من حصص القدم من باب
 نصب ارتفعت عن الأرض
 سنة ١٢١٨

النجس والاستحاضة والتفاس

في أحكام النجاسة

بل لا فرق بين ان يكون من طاهر العين وغيره حتى الميتة على الاصح وان كان الاحوط
اجتنابا به وجوب بقوى لحوق ما تنجس به في العفو اذا كان اقل من الدرهم لكن الاحوط
اجتنابا به ايضا وتوتقش الدم من احد جانبي الثوب الى الاخر فهو دم واحد من غير فرق
بين الصفيق وغيره ولو كان الدم متفرقا في الثياب والبدن لو خط التقدير على من
اجتماعه فسد والعفو مداره على الاصح ولو اشتبه الدم بين المعفوع عنه وغيره
حكم بالعفو عنه متى يعلم انه من الثلاثة ولو بان بعد ذلك انه منها فهو من الجاهل
بالنجاسة في وجه قوت كما لو زعم انه دون الدرهم فبان الخلاف الا ان الاحتياط
لا ينبغي تركه ولو لم يعلم كونه دون الدرهم او زيد ولم يمكن اخباره او انه تركه
فوجب ان احوط بما الاعادة والله اعلم الثالث يعني عن حمل المتنجس في الصلوة و
ان كان مما يتم به الصلوة بل والنجاسة غير الميتة اما هي في شكل احوطه الاجتناب
واقواه العمد ويلحق بالحمول الدم النجس اذا دخل تحت جلده وانخط النجس اذا خاطبه
جلده والخمر الذي شربه والميتة التي اكلها ونحو ذلك مما صار من البواطن والتوابع له
وان تمكن من ازالته الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه الرابع يعني العفو عن كل ما لا يتم
به الصلوة منفردا من اللباس كالخف والجورب ونحوها اذا كان متنجسا ولو بنجاسة
من غير ما كول اللحم نعم لو كان اللباس المزبور متنجسا من النجس كجزء ميتة او شعر كلب
او خنزير او كافر لا تقوى المنع الخامس يعني العفو عن البول في ثوب المربية للولود
اما كانت او غيرها ذكر اكان او انثى او خشي متنجسا او متعديا اذا غسلته في اليوم
والليلة مرة ولم يكن عندها غيره وان كانت متمكنة من الشراء والاستنجاس
والعارية ولا يتعدى من البول الى غيره ولا من الثوب الى البدن ولا من المربية
الى المربي ولا من ذات الثوب الى ذات الثياب المتعددة مع عدم الحاجة الى البهتان
جميعا والا كانت كذات الثوب الواحد يقوى الاجتزاء بالصبي اذا كان المربي صبيا
لم يتعد بالطعام وان كان الاحوط المماثلة على الغسل في المقام وان قلنا بالاكراه
بالصبي وغيره والا تقوى عند اعتبار وقت خاص في الغسل المزبور وان كان جعله

بل هو الاقوى وكذا
في نجس العين بل في غير
الناكول ايضا لا يخلو
عن رجحان ظمنا
دام بقائه
بل الاقوى نسخ ربه
ظمنا مد ظله
بشرط وحدة الثوب
لا مثل الظهارة والبطانة
والمنفوف من طبقات
مد بدنه ونحو ذلك ظم
ظمنا دام عمره
في كونه اصح تاما وان
كان احوط خصوصا
مع التفاحش ظمنا
دام بقائه
الاحوط اجتناب الحمول
النجس خصوصا الميتة
وخمره المستحاضة و
كذا الممسح الذي يتم
فيه الصلوة ظمنا
دام افاضاته
الاحوط اعتبار الشقة
من ظمنا دام بقا
على الاحوط ظمنا
دام ظله

في المطهرات

بعد دخول الوقت إلى بل الأولى جعله في آخر النهار أمام صلاة الظهر ليقع الأثر
والأقوى أيضاً سريان العفو إلى غير الفريضة من القضاء عن النقص والغبر والتوافل و
نحوها كما أن الأقوى العفو عما يتعدى من ثوبها إلى بدنها من عرفها وبعض الرطوبة
الآن ينبغي غسل بدنها في كل يوم مرة كالنوب ولا يلحق بها في الحكم المزبور والخص
المؤثر بوله فضلاً عن غيره والله العالم **المبحث الخامس** في المطهرات وكيفيتها
الطهر وما يطهرها **أولها** الماء وهو مطهر لكل متنجس يمكن تخلل الماء بجزائه إلا
المضاف الذي لا يطهره إلا بخروجه عن الأضائة إلى الإطلاق فيطهر جثثه به على
حسب ما تقدم في تطهير المطلق بل قد يطهر بالماء بعض النجاسات كيتة اللسان فإنه
يطهر بتمام غسله بل قد عرفت فيما تقدم أنه يطهر نفسه أيضاً إذا تنحس وإن كان
يعتبر في مطهره جثثه كونه مما لا يفعل بالنجاسة كالكر ونحوه بخلاف غيره من
المتنجسات فإنها تطهر بعد زوال العين بالقليل والكثير والأقوى عند اعتبار العصر
والورود والعدا في التطهير الثاني من غير فرق بين الجاري منه وغيره وإنما
الأحوط العصر والعدا فيما يعتبران فيه وخصوصاً في الكثير الرأكد وخصوصاً في
الولوغ أما التطهير بالقليل فيعتبر فيه انفصال ماء الغسل عنه أيضاً في الجملة فلا
يجزى صب الماء عليه على وجه لا يفصل منه شيء كما أنه لا يجب انفصاله أجمع بحيث
لم يبق منه شيء ولا كونه بالعصر بل قد يحصل باكتثار الماء عليه وتوازنه وكذا يعتبر
فيه الورد فلا يجزى وضع المتنجس فيه نعم لورد الماء عليه ولا يفتح إذا رتب بعد
ذلك على أجزاء المغسول والأحوط العصر بل تعدده في متعدد الغسل فيدفع كل
غسلة بعصرة وإن كان الأقوى عدمه من أصله بعد فرض زوال عين النجاسة
بالماء أو غيره بالعصر والتغير أو التثقل والجفاف وغيرها ولم يبق إلا الغسل
للتطهير فكفي فيه رجس ماءه والفصل المزبور نعم الأحق اعتبار تعدد الغسل مرتين
في المتنجس ببول غير الصبي الذي قد عرفت في باب الاستنجاء بالأجزاء
تطهيره مع عدم تعدد الغسل مرة ولا فرق في اعتبار العدة المزبور بين بول

في الشربان إلى القضاء
عن الغير سكال طهراً
دام بقاءه

أشبهت
شرباً غير طاهر
والكويد من الماء
اللولوغ
شرب الماء من الزمان
بما لا يطهره وأكثر ما يكون
في الشرب بجمع البون
ومطهر البون

لا يترك هذا الأحكام
في الولوغ طهراً
مد ظله
الغالب

مد تقدم أن الأقوى
فيه أيضاً التعدد
من رة طهراً
دام بقاءه

في الطهارة كيفية التطهير

الإنسان وغيره مما لا يؤكل لحمه وبين الجاف وغيره وبين البلاء والثوب وغيرها حتى لا يثبته على الأصح وأن كان الاحوط التثنية في الأخير ولا يعتبر فيما كونهما غير غسلة الازالة وان كان هو الاحوط بل يكفيان في التطهير وان حصلت الازالة باحدهما أو بهما بل لا بد فيهما من الورد الذي يعتبر في التطهير بالقليل كما أنه لا بد فيهما من التعدد حتى فلا يخرج في اتصال جريان الماء من مائها على الأقوى مما المتجسس بغير البول ولم يكن ائنة فالأقوى الاجتزاء فيه بالمرة وان حصلت بها الازالة أيضا ما لم يتغير الماء قبل تحقق الغسل به والاعسلة مرة أخرى كما ومأنا اليه ساقا في الماء المستعمل والاحوط التعدد مطلقا وأما الأئنة فان تجسست بولوغ الكلب فيما فيها من ماء أو غيره مما يتحقق معه اسم البولوغ غسلت ثلاثا وطقن بالتراب بل لا بد لك في مطلق المباشرة بالفم كاللطف ونحوه والشرب بلا ولوغ لقطع لسانه ونحوه بل القول بغير مطلق المباشرة ولو بقي في أعضائه لا يخلو عن قوة مع موافقته للاحتياط وان كان الأقوى خلافه نعم لا يخرج من الحكم المزبور الى مباشرة لعابه من غير ولوغ فضلا عن غيره وسائر طوبى مع ان الاحتياط يقضيه ايضا كما أنه يقتضي تعدية الحكم الى غير الأثناء بل لعلة الأقوى مع صدق اسم البولوغ بل الاحتياط يقتضي تعدية الحكم ايضا الى الأثناء المتجسس بماء أفاء البولوغ بل له وجه قوي الا ان الأقوى خلافه ولا فرق بين اتحاد البولوغ وتعدده واتحاد الكلب وتعدده في الاجتزاء بما عرفت بل لو تجسست الأثناء بغير ذلك مما يجب له الغسل مرة او مرتين يكفي بالغسل المزبور عنه ولا بد من تقديم غسلة التراب فلو جعلها آخر او وسطا لم يخرج على الأصح ولا يقوم غير التراب مقامه ولو عند الاضطرار والاولى في الغسل بالتراب والاحوط مسح بالتراب الخالص او لا ثم غسله بوضع ماء عليه بحيث لا يخرج عن اسم التراب ثم بوضع ماء عليه بحيث لا يخرج التراب عن اسم الاطلاق ويمكن فعل ذلك جميعه بتراب واحد ويعتبر في التراب الطهارة على الأصح ولو كانت لا ئنة مما يتعدى رفعها بالتراب لضيق راس أو غيره فهي بقاءها على النجاسة حتى أو سقوطه وجهان ولعل الأقوى

بل هو الأقوى من غير فرق بين البول وغيره
فكفي بقاء دم بها
الأقوى اعتبار غسلة
أخرى بعد الازالة
ولو باستمرار اجزاء الماء
بعد هذا فطربا
مد ظله
لا يكفي حصول الازالة
بهما من رة فطربا
دام بقاء
الأقوى عند كفاية الغسل
المزيلة ولا التي بتغيرها
الماء وان كان التغير
بعد تحقق الغسل به قبل
انقضائه فطربا
دام عنه
الطهارة
الغسل بغير الماء
الطهارة اي تحت
جميع البهائم
التعظيم
ذلك الماء بالتراب
فقد الغسل بالماء
جميع البهائم
وضع ماء عليه لكن
على وجه لا يخرج عن
اسم التراب مع

تغصيرها بما يمكن من ادخال التراب فيها وتحريكه وتوفير الشد واصلاً لم يبعث
على النجاسة حينئذ ولا يسقط التغصير بالغسل بالماء الكثير بل الاحوط ان لم يكن نحو
عند سقوط العدة ايضاً وان كان في الجارى ولا يلحق غير الكلب به في الحكم المزبور حتى
التا صلب الذي هو شر منه نعم ينبغي غسل الاناء سيعاً للشرب بالخنزير بل ولو تعلق الفأر
او الجوز فيه او شرب التبيذ او الخمر او السكر فيه او مباشرة الكلب له ولكن الاقوى
الوجوب مطلقاً حتى الخنزير وان كان الاحتياط فيه شديداً وانما يغسل الاناء منها
كما يغسل من غيرها من النجاسات عدا البول مرة وان كان بالقليل حصلت الازالة
للنجاسة بها وقبلها وان الاحتياط فعلها بعد الازالة والاحوط الثالث بل الاحتياط
شديداً اذا كان الغسل بالماء القليل ودون الراكد الكثير ودونها الجارى ولا يرب
في شدة استحقاق الاستظهار في زوال النجاسة بذلك ونحوه لما لا يعبر خصوصاً
بالنسبة الى بعض النجاسات والمنجسات لكن لا يجب شئ منها في التطهير على الاصح كما
ان الاقوى طهارة التردك معه بتعامع فرض حصول الغسل بالماء طهراً ويكفي الصب
لبول الصبي الذي لم يتغذى بالطعام في مدة الرضاع في التطهير منه من غير حاجة الى
علاج وذلك وعصر ونحو ذلك بل اظاهر عند اعتبار التعدد فيه وان كان هو
الاحوط بل قد يقال بعد اعتبار انفصال ماء الغسل منه في كفي صب الماء عليه
على وجه يستولى على محال البول من غير فرق بين ما يرسب فيه ماء الغسل وغيره
ولكنه لا يخلو عن اشكال فالاحتياط لا ينبغي تركه نعم ينبغي الاقتصار فيه على
غير المتغذى بل بن خنزيرة او كافرة وعلى غير المتنجس معه نجاسة اخرى وان قلب
نعم قد يقوى انتقال حكمه الى ما يتنجس به ايضاً بل لا يبعد ذلك في كل متنجس نجاسة
فان الظاهر اعطاه حكمها الا الولوغ مع انك قد عرفت الحال فيه ولو كان
المتنجس مما يرسب فيه الماء وقد تنجس بنجاسة نفدت في اعماقه بحيث لا يمكن غسل
الماء اليها باقياً على اطلاقه مع بقاء المتنجس على حاله او كان مانعاً كالدهن النجس
الذهب المانع والعجين بالماء النجس ونحوها لم يطهر بالكثير فضلاً عن القليل نعم

الحسين
والذي من الطير ان يكون في
الغلات وهو اعظم من اليربوع
القدر في ذنبه سواد
جميع البحر

١٢١٤
وجوب السبع في موت
المجرد وشرب الخمر
لا يغلو عن قوة بل لا
حوط في الثاني التقدير
قبل السبع وان كان لا
قوى عدم وجوب
فخرها دام ثباتها
بل هو الأقوى في الفصل
بالقليل فخرها
مد ظله

بل الاقتصار على غير
المتنج بنجاسته اخرى
لا يخلو عن قوة ظريفا
دام عسرة

هذه الكلية محل نظر
 بل عند جريان حكم
 التعدد في المتجنس با
 المتجنس بالبول والاكتفاء
 فيه بالمرة لا يخلو عن
 قوه
 وان كان الجريان هو
 الاحوط ظاهر جانا
 دام تقيا

في أحكام المطهرات

لو فرض حصول جموده بعد ذلك بحيث يمكن غسل الظاهر منه خاصة ظهر ظاهره
 بها كما أنه لو خبز العجين مثلاً وجفف على وجهه ينعد فيه الماء طهر أيضاً بهما وتطهير
 الثوب المصبوع بنجس أو متنجس كطهير غيره من المتنجس به غير المصبوع يحصل بزوال
 ما عليه من النجاسة مع الغسل بالماء قليلاً كان أو كثيراً نعم يعتبر عدم العلم بخروج
 ما يطهره من الماء عن الإطلاق قبل تحقق الغسل به لو كان الغسل في ظلمة ونحوها أما
 إذا علم انفصاله متغيراً بعضه ونحوه فلا ريب في بقاء الجزء المقارن صدق غسله لنفصله
 متغيراً على النجاسة بل لا أقوى ذلك أيضاً في غيره من الأجزاء التي لم يعلم سبق
 غسلها إلى التغير الحاصل بتخلل الماء أجزاء الغسول نعم الظاهر طهارة الأجزاء الضعفا
 المحسوس من الألوان تبعاً للغسول وإن انفصل بعضها في ماء الغسل كما أن بعض الأجزاء
 الداهية على البدن والأعضاء التي لا تمنع من التطهير بل تتبع هي الغسول في الطهارة و
 تحصل طهارة لب الرقي والبطيخ والخيار وغيرها بالكثرة قطعاً بل وبالقليل على الأقوى
 إذا افترض عليها على وجه يفصل مع بعض تلك الأجزاء ويستهلك الباقي ولا يقدح
 تخلف بعضها ولا بعض ماء الغسل كما تقدح في المحسوس ونحوه وكذلك الكلام في الضعفا
 المتنجس بالجوبات والفواكه الطبوخة والجبن والتمر والقرطاس والطين ونحوها
 مما يرسب فيها الماء ولا يعصر إذا تجتبت بنجاسته لم تنفذ في أعماقها أما إذا كان
 كذلك فلا ريب في طهارتها بالكثير مع فرض كونها بحال ينعد فيها الماء كتحفيف
 نحوه على وجه يستوعب باطنها المتنجس وإن لم يفصل عنه بل يقوى ذلك أيضاً لو
 حصل بالقليل على الوجه المزبور وإن كان الأحوط خلافه ومن ذلك العجين النجس
 إذا خبز وجفف صار كما ذكرنا والطين النجس إذا سوي غير ذلك أما إذا لم يكن
 بالحال المزبور لم يطهر منها إلا ما يصل إليه الماء من أجزائها من غير فرق فيه أيضاً
 بين القليل والكثير على الأقوى وإن كان الاحتياط السابق لا ينبغي تركه وتطهير
 الأواني الصغيرة والكبيرة ضيقة الرأس وسعة بالكثير واضح بان توضع فيه مثلاً
 حتى يستولى عليها الماء أما بالقليل فبايراد الماء عليها وإدارته فيها على وجه يستوعب

يعتبر في
 المصبوع بنجس العين
 كالدم عدم خروج الماء
 متغيراً فإن خرج متغيراً
 كان الثوب باقياً على النجاسة
 من النجاسة وكذا لو
 انفصل بعض الأجزاء
 الضعفا في الماء
 فهو طاهر دائماً
 المحسوس
 طاهر الرقي وغيره
 بشي وبما يجعل فيها
 خواصها كما قال الغزالي
 وقال القوم حشوت الرصاص
 وعبراً بالظن أحسن
 خواصه غير محسوس

في أنواع المطهرات

جميع اجزائها بالاجراء الذي يحققه الغسل ثم يراق منها والاحوط الفورية في اتباع
الادارة الايراد واتباع الافراج الادارة وان كان الاقوى خلاف ذلك كله
خصوصا في الاواني الكبار المثبتة والحياض ونحوها فانه لا ادارة للماء في تطهيرها
بل تستوعب باجراء الماء عليها ثم يخرج حينئذ ماء الغسالة الجتمع في وسطها فانه
ينزع ونحوه من غير اعتبار للفورية المزبورة بل الاقوى عند اعتبار نظهير آلة الترح
اذا اريد عودها له ولا تدا لتنازع كما انه لا بأس بما يتقاطر حال الترح وان كان الاحوط
ذلك كله والله اعلم ثانياً ينبغي الأرض فاتها تطهير مضافاً الى محل الاستنجاء ما يماسها
من القدم وما يوقى بها كالتعل والتحف والقباب ونحوها بالمشي عليها او بالمسح بها
او بغير ذلك مما يزيل معه عن النجاسة وكوفرض زواياها قبل ذلك كفي في التطهير
حينئذ المماشرة ولا فرق في الارض بين التراب الحجري وغيرها مما يمتد ارضاً في الحكم
المزبور نعم الاقوى شراط طهارتها والجفاف بمعنى ان لا تكون رطبة وطوبى عند
الى القدم مثلاً فلا بأس بالتدنية التي لم تكن كذلك والاقوى الحاق ظاهر القدم اذا
كان المشي عليه وكذا ما يوقى به بل قد يقوى الحاق الركبتين واليدين اذا كان المشي
عليهما وكذا ما يوقى به بل قد يلحق ايضا نعل الدابة وكذا اسفل حشب الا قطع
الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه اما كعب عصاة الاعمى عكاز الترح ونحوهما فالاحوط
والاقوى عند الحاقهما نعم لا يبعد الحاق حواشي القدم القريبة من اسفله التي هي
من الظاهر بالقدم في التطهير بالارض والواجب زالة العين اما الاثر الذي هو بمنزلة
الاجزاء الصغار فالاقوى عند وجوب زالتها كما لا يستجاء وان كان هو الاحوط بان
لا يبعد طهاردة الاجزاء الصغار الارضية النجسة الناقية في القدم والنعل بعد المسح
والمشي والله اعلم ثالثاً الشمس فاتها تطهير الارض وكل ما لا ينقل من الابنية وما
اتصل بها من الاخشاب الابواب الاعتياب والاولاد والاشجار والنبات والثمار
والخضروات وان حان قطفها وغير ذلك حتى الاواني المثبتة ونحوها والمحصرو
البواري مما ينقل من كل نجاسة بعد زوال عينها على وجه تحفظها بتجفيفها يستند

يفعل ذلك بها تلتاظر
ظرياً دام بقاءه

الاحوط قصر الحكم بالمشي
على ما اذا حصلت النجاسة
من المشي على الارض
النجسة ظريفاً
دام ظله

المدار صدق الجفاف
عرفاً ظريفاً دام
عمره العالي
فيه قائل وكذا في الحاق
نعل الدابة ونجسته
الاتطعم فلا يترك الاضياط
ظريفاً دام عمره

العتبة
محركة بسكفة الباب
العتبة متحركة ولا تسكف
حشية الباب التي يوقى عليها
فان سكت

لا لاسراق عليها

في المطهرات

الى اشراقها فلا بأس بمشاركة الغير من بيع او غيرها بعد فرض الاستناد الى اشراقها
والاحوط اعتبار اليبس كون الارض مثلاً رطبة وطوية تعلق باليد بل العلة الاقوى
والاعتبار بما يبيس بجمرة الشمس بواسطة كالغيم او وسائط بل لا بد من اشراقها
على المتخصص الا ان يكون باطن شئ واحد قد اشرفت الشمس على ظاهره فانها تظهرها
معاً حينئذ ولا تظهر غير المنقول اذا صار منقولاً الا ان كان على شكل احوطه ذلك ايضاً
بل هو الاقوى اذا كانت قد نظلت فعلاً كالترية الحسينية والاجار المتخذة في الخوايم
ونحوها اما اذا كانت باقية فيها غير منقولة كالخصى والاجار ونحوها مما لم ينقل وان
كانت قابلة له فاقوى طهارتها بالاشراق والله اعلم وايضا الاستحالة الى جسم اخر
محكوم بطهارته فظهر النار مما احالت وما اذا اودخاها او نجاراً سواء كان نجساً على
الاصح وكذا الاستحالة نجاراً بغيرها وفيما احالت نجاراً او نجاراً او نجاراً او نجاراً
قولان اجودهما واحوطهما هو البقاء على النجاسة ثم يطهر الدم والنقطة المستحالة
حيواناً طاهراً وكذا كل حيوان تكون من نجس ومتنجس كدود العذرة والميتة ونحوها
والماء النجس اذا صار بولاً لحيوان ما كولا للجماع او عرقاً او لعناً لحيوان طاهر العين او
جزء من الخضروات والحبوب والاشجار والثمار والغذاء النجس اذا صار لبناً او دماً
لما كولا للجماع او جزء له او طاهر العين وغير ذلك من انقلاب الكلب ملجاً وغيره
ويطهر النجس باستحالة خلا بنفسه وبمعالج كطرح جسم فيه ونحوه سواء استهلك
الجسم وصار خلا قبل صيرورة النجس او بعد او معه ولم يستهلك بل كان باقياً
على حاله نعم لو وقعت قطرة سحر في خل فاستهلكته فله واستحالت لم تطهر على الاصح
وكان نجساً كما انه نجس النجس نجاسة خارجة بيول ونحوه ثم انقلبت خلا لم تطهر ايضاً
ولو تخلل بعض النجس المجتمعات لم يطهر الباقى قطعاً بل الاقوى نجاسة المتخلل به مطلقاً سواء
كان اعلى ولا وكذا يطهر العصير المغلى بصيرة خلا على حسب ما سمعته في النجس
خامسها ذهاب الثلثين في العصير بالنار ويقوى الحاق الشمس بها دون
غيرها من الهواء وغيره على الاقوى والمدار على صدق ذهاب الثلثين من غير

الاقوى لطهارة اذا
علم الاستحالة وان
كان الاحوط الاجتناب
ظرياً دام بقاءه
العالى

الانوي بناء على النجاسة
كهاية ذهاب الثلثين
مطلقاً كما هو كذلك
في محلته ظاهراً
مد ظلالها

في ثمار الحكماء المطهرات

بين الوزن والكيل والمساحة وان كان الاحوط الاولين بل الاول ولا يظهر العصور
 بغير ذلك والتحليل على الاصح ولو صار دينا سادسها الانتقال على وجه ايضا
 الى المنتقل اليه كالنقل الى النفس الى غير ذى النفس وكذا غير الدم وغير الحيوان
 من النبات ونحوه نعم لو علم عدم الاضافة المزبورة او لم يعلم لعدم استقراره بل
 الحيوان مثلا على وجه يستند اليه كالدم الذي يمتصه العلق بقي على النجاسة
 سادسها الاسلام فانه مطهر للكافر بجميع اقسامه الا الرجل المرتد عن فطرته على
 الاصح دون الامرتة بل والنخس المشكل والمسوح نعم قد يقوى قول توبته باطنيا
 بالنسبة اليه نفسه كما انه يقوى على جريان حكم الفطري على منكرى بعض الضميمة
 لسبق بعض الشبهات فمن هو داخل في اسم المسلمين كطوائف الجبرية والمفوضة والقوة
 ولا يتبع الكافر في الطهارة ما باشره سابقا حتى يثابره على اشكال نعم يتبعه فضلاته
 المتصلة به من شعره وظفره وبصاقه ونخامته وفتحة ونحو ذلك بل الاقوى طهارة
 بدنه بالاسلام وان كان متنجسا سابقا بنجاسته لم يبق عنها ثابرها النجاسة
 فان الكافر اذا سلم يتبعه ولده في الطهارة ابا كان او جدًا او أمًا كنجاسة الطفل المتكا
 المسلم اذا لم يكن معه احد بائر وتبقى حواشي البر والة النزع كالجمل والنارح وغيرها
 للبشر في الطهارة مطلقا ولو حال التشبه او اني الخمر والعصير والاجسام المطروحة فيها
 والعامل المتشاكل اذها بالثلثين بل وثيابه تتبعها في الطهارة وكذا آلات قبيل
 الميت من السدة والخزقة الموضوعة عليه وثيابه التي غسل فيها ويد الغاسل وفي
 باقى بدنه وثيابه اشكال احوطه العدم وعرق الابل الحلاله يتبعها في الطهارة بالاستبراء
 وغير ذلك مما قامت عليه السيرة القطعية تاسعها زوال عين النجاسة بالنسبة
 الى الصناعات من الحيوان وبواطن الانسان عاشرها الغيبة فانها مطهرة للا
 وثيابه وفرشه واوانيه وغيرها من توابعه مع علمه بالنجاسة واحتمال التطهير من
 غير فرق بين المتساح في دينه وعدمه بل الاقوى الكفاة معها باحتمال الطهارة
 وان لم يكن عالما بالنجاسة او غير مكلف بازالها بخون ونحوه ولتقليده من لا يرى

العلق
 شئ من ريشه اذا
 وكون بالما اذا شربه القدر
 تغلق بجوفها الرعدة علقه
 قصب وقصبة تسلم

الاقوى الطهارة في

الرجل ايضا اذا علم قوته

فضلا عن الخنثى والمتر

ظلمها دام بقائه

البصاق

كغراب يربس في الرق

ما انما اذا خرج منه

الخنثى والنجاسة

بالنفس النجاسة تارسس النجاسة

بالنفس يخرج من الانسان من

خلفه من يخرج الحمار الجوزاء

ابعض من يخرج من الخنزير

عنه الشئ كغراب

الاقوى في صورة التغير

على جريان حكم النجاسة

ضرة ظم طبا

دام بقائه

بل الاولى الاحتياط

معدا يد الغاسل طمها

دام بقائه

الاحوط الاقوى عتبا

علمه بالنجاسة بل تكليفه

بازالتها ايضا واشتغال

يكون اعادة على الطهارة

بحسب حال نوع المسلم

ضرة ظم طبا دام

بقائه

الاولى الاحتياط
 ضرة ظم طبا دام
 بقائه

الاقوى الاتحاق في المنة
 مع علمه بالنجاسة وبتعاله
 فيما يشترط فيه الطهارة
 ظهرا بآدام بقاء
 الاحوط مع زوال اسم
 الجلال استبراء الحيوان
 في المنة المنصوصة للحيوان
 فمن مرة ظهر بآدام
 غير العا
 على الاحوط لكن الاقوى
 كونه كالغسل ظهرا
 دام بقاء

[illegible]

فَلْيَجْزِ الْبَدَلُ أَشْكَالَ
ظَهَرَ جِبَادُكُمْ بِنَفْسِهِ
الْعَالِي

في اخبار العدل اشكال
 فلا ينرك مراعات الاخيار
 ظم هيا د ا م بقا
 ترجع البنية على قول
 اليد لا يخلو عن قوة
 ظم هيا م ظله

لم يتفخ على كونه معني الا
 نيره مطلق الوفاء وفي
 صدقها على كثير من الملوك
 كودات تاقل بالحكم بعده
 الحرمة فيها قوتى وان
 كان حسن الاحتياط في
 عهده لم يطب بادام

[illegible]

۱۳۱۸
 التمس بئز
 جوس سزبت لبش
 بالتقدم او طلبة او فضا
 او بهب و كندك
 سخاس او صدي
 مجمع البحر

كتاب الصلوة

اضعافا نعم بكرة استعمال الاناء المفضض والاحوط عزلا لعم عن موضع الفضة عند الاستعمال بل الوجوب لا يخلو عن قوة والاحوط اجتناب الاناء الملبس جميعه واكثر من المفضض على وجه يكون الكاسي لو ترع اناء مستقلا كالمكتون غير فرق بين تلبس الظاهر والباطن لكن الاقوى خلافة مع لصوقه واتحاده معه ولا بأس بكسوة البعض التي لم تصل الى الحد المزبور كما انه لا بأس بالثوبه ولو بجميع الاناء ولا بالاناء الممتزج من ادها وغيره اما الممتزج منها خاصة فالاقوى والاحوط الاجتناب لا يلحق بآرائ الذهاب في حرمة الاستعمال او اني المشركين لان الاصح جواز استعمالها مع عدم العلم بالنجاسة كما وان المسلمين ولا او اني المخرب بعد تطهيرها وان كانت خشبا او قرعا او خروفا غير مدهون نعم هو مكروه في التي ينفذ فيها اجزاء الخمر بخلاف الصليب الذي لا ينفذ فيه والله اعلم

كتاب الصلوة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر وعمود الدين ان قبلت قبل ما سواها وان ردت رد ما سواها ومنه مقاصد المقصد الاول في المقدمات وهي

المقدمة الاولى في اعداد الفرائض ومواقين اليومية منها ونوافلها وجملة من احكامها وفيها مباحث البحث الاول في الصلوة واجبة ومندوبة والواجبة لان خمسة اليومية وتدخل فيها الجمعة والايات والطواف الواجب وما الترفيد وواجبا او غيرها وصلوة الاموات واليومية خمس فرائض صبح ركعتان ومغرب ثلثة ظهر وعصر وعشاء كل منها اربع ركعات للحاضر الامن والمسافر والمخائف ركعتان كما ان من صلى الجمعة ركعتين اجزئته عن الظهر والوسطى منها التي امرنا بالمحافظة عليها الظهر على الاصح واما المندوبة فمفي اكثر من ان تحصى منها للرواتب اليومية التي هي في غير يوم الجمعة اربع وثلثون ركعة ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر واربع بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد العشاء ثمان ركعة تنمي بالوترية وركعتا الفجر واثنتي عشرة صلوة الليل ثمان ركعات ثم ركعتا الشفع ثم ركعة الوتر وهي مع الشفع افضل صلوة الليل ولكن ركعتا الفجر افضل منهما ويجوز الاتصاف على الشفع والوتر منها بل على الوتر خاصة ولها آداب كثيرة مذكورة في محالها وعلى كل حال فقد ظهر لك ان الثواب

بل الاقوى وجوب
الاجتناب ظهريا
دام بقاءه

القصص
بعض الناس يترك
في لغة الله يعني كذا وقوله
التي هي من اى المجلس الواقعة
التي هي من الله تعالى
التي هي من الله تعالى
التي هي من الله تعالى

وهو ز فيها القيام بل
هو افضل وان كان
الجلوس احوط ظهريا
دام بقاءه

في المواقيت

مع القرائض للحاضر أحد وخمسون ركعة وتسقط عن فرضه القصر ثمانية الظهر وثمانية
العصر والويرة على الأقوى أما يوم الجمعة فمقدار على الستة عشر أربع ركعات وبات
التعرض لغيرها انشاء الله تعالى والأقوى بثبوت الغيلة وهي كعدان بين العشاءين
وبسحب قرائنه وذاتون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فتأدى في الظل
أن لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين فاستجبنا له ونجينا من الغم وكذلك
ينجي المؤمنين بعد الحمد في وليهما وعند مفاتيح الغيب يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر
والبحر وما تسقط من ورقه إلا يعلمها ولا جنة في ظلمات الأرض لا رطب ولا يابس إلا
في كتاب مبين بعد أيضا في ثابتهما والوصية وهي ركعتان بينهما أيضا يقرو في وليهما
إذا زلزلت الأرض زلزلة ثلث عشرة مرة بعد الحمد وفي الثانية التوحيد خمس عشرة مرة
بعدها أيضا لكن مع أن الاحتياط يقتضي عدم فعلها اليستامن الزواجب التي هي عند
الولياء كالواجب المحمدي الثاني في مواعيتها يدخل وقت الظهر والشمس فاذا
مضى منه مقدار رادها اشترك معها العصر إلى أن يبقى من المغرب مقدار رادها فيختصر
حينئذ هو به أيضا ثم يدخل وقت المغرب فيمضي منه مقدار رادها اشترك معه العشاء
إلى أن يبقى من انتصاف الليل مقدار أربع فيختصر هو به أيضا ويخرج حينئذ وقت
المحار وأما المضطر لنوم أو نسيان أو حصر أو غيرها من أحوال الاضطراب فالأظهر بقا
الوقت له إلى طلوع الفجر وأنه يختص العشاء من آخره بالأربع أيضا بخلاف المغرب من
أوله على الأقوى والأولى عند التعرض في النية للإداء والقضاء بل الأولى ذلك حتى
في العامد ثم يدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق الذي كلما زدت نظر الصدق
بزيادة حسنة المستطير في الأفق أي المعترض المنتشر فيه كالقبطية البيضاء وكهـ سور
لا الكاذب المسطير في السماء المتصاعد فيها الذي يشابه ذنب السحابة على سواد
يتري من خلاله واسفله ولا يزال بضعف حتى ينحى أثره ويمتد وقته إلى طلوع الشمس
في أنق ذلك الصلح المراد بالاختصاص عدم صحة خصوص الشريكة فيه مع عدم أداء
صاحبه الوقت مطلقا من غير فرق بين الشهو وعدمه والقضاء وعدمه أما صلوة

بل وكذا في العامد والركن
أما في التأخير فظهر
دام نقاشه

الأقوى صحة الشريكة
مع الشهو وطهرتها
دام ظله

في تعيير المواقيت

غير الشريكة فيه قضاء مثلاً أو صلوة الشريكة فيه أداء بعد فرض أداء صاحبها بوجه صحيح فالظاهر الصحة كما يصح من أحسن الشريكة للآخرى إذا فرض بقاء ركعة من الوقت فقط حينئذ وإن وقع جملة منها في وقت الاختصاص فلو بقي من المغرب خمس ركعات أو من نصف الليل صلى الظهرين والعشاءين ولا يصلي المغرب لو لم يبق إلا مقدار أربع ركعات ويعلم الزوال بزيادة ظل الشاحص المنسوب معتدلاً في الأرض المعتدلة بعد نقصان واحد ونه بعد انقضاء المغرب وبها باب الحرة الشرقية على الأصح بل يقوى اعتبار ذلك بها إلى أن يتجاوزت الراس بل لا حوط مراعاة ذلك بها من تمام المشرق الذي هو ربع القللك وليس لنصف الليل حد في الشرع معلوم ولكن يعرف بالجمود وغيرها نعم انتهاء طلوع الفجر الصادق لا الشمس فنصف جنثي يلاحظ اليه وابتداء الفضل في الظهر الزوال ومنتهاه بلوغ الظل الحادث مثل الشاحص منتهى فضيلة العصر المثلان فالأحوط ابتداء من المثل من الزوال فيكون لرح وقتاً جزء قبل المثل وبعد المثلين وإن كان الذي يقوى أن الفضل فعلها إذا بلغ الظل أربعة أقدام أي أربعة أسباع الشاحص معنى القائمة كما أن من الفضل فعل الظهر إذا بلغ الظل قدمين وعلى كل حال فيسقط التفريق بين الظهر والعصر بما يحصل به انتهاء وفي الكفاءة فيه مجرد فعل النافلة وجه لكن لا قوى خلافة وقت فضل المغرب من الغروب إلى غيبة الشفق إلى الثلث فيكون لرح وقتاً جزء قبل الشفق وبعد الثلث والصبح من طلوع الفجر إلى أن يسفر ويجلل بأن تطلع الحرة في المشرق لا المغرب والغلس في الفضل من غيره كما أن التخييل في جميع أوقات الفضل أفضل من غيره بل هو في وقت الأجزاء كذلك وقت نافلة الزوال من حينه إلى أن يبقى من الذراع الذي هو سبعا الشاحص مقدار الفريضة وكذلك نافلة العصر بالنسبة إلى الذراعين فإن بلغ الظل ذلك ولم يكن قد صلى شيئاً منها فالأولى له البدأة بالفريضة وإن كان قد تلبس بشيء منها ولو ركعة راحم بها الفريضة وانماها مخففة لا اقتصار على الحمد خاصة ونحو ذلك ويجوز الاقتصار على فعل بعضها كغيرها

وإن كان الأحوط
عدم التعرض فيها
للقضاء والأداء ظلياً
دام بقائه

ع
محل ما قل ظريفاً
دام ظله
وإن كان لا يبعد كون
ابتدائها منه ظريفاً
دام بقائه

ع
الأقوى بقاء وقت
نافلة الزوال إلى الذراع
والعصر إلى الذراعين
بل بقاءها إلى آخر وقت
الفريضة بمعنى عدم
صيردها قسماً وقضاء
أن كان الأولى نقلاً
بعد الذراع والذراعين
فالحمد المذكور إنما هو
للافضلية ومع ذلك
الأحوط بعد الذراع
والذراعين عند التعرض
للأداء والقضاء ظريفاً
دام بقائه

هذا هو دون الصفة وهوها والعشاء من ذلك باب الشفق

في تعيين المواقيت

من النوافل ولا تقدر نافلة الزوال فضلا عن نافلة العصر على الزوال لا في يوم الجمعة
فإنه يجوز تقديم العشرين عليه بل هو الأفضل وينبغي له تحريقها ستاعداً بلباس
التمسح ستاعداً ونفاهاً وسنا قبل الزوال وركعتين عند وقت نافلة
المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى هبوب الشفق المغرب والظاهر جريان
حكم المزاخرة فيها على حسب ما سمعته في سابقها ويمتد وقت الوتيرة باستداد
وقت المساء ثم ينبغي ملاحظة تقبها في الجملة كما أنه ينبغي جعلها خاتمة نوافله
فلو فرض رادة فعل بعض الصلوة الموقفة في بعض الليالي بعد المساء جعل الوتيرة
بعد ذلك ووقت نافلة الصبح الفجر الأول ويمتد إلى أن يبقى من طلوع الحمرة في
الفريضة ويجوز رخصة دسها في صلوة الليل من ذلك ولو عند النصف بل لا
يعد جواز تقديمها عليه مع صلوة الليل إلا أن الأفضل أعادها حتى لو صليت
في الفجر الأول إذا نام بعدها وتجري أيضاً فيها المزاخرة السابقة ووقت صلوة الليل
انتصافه إلى الفجر الصادق على الأصح والتمسح أفضل من غيره والظاهر أنه أوسع من
السكن من الأخير بل لا يعد كون الثلث الأخير كله سحرًا نعم أفضله القريب من الفجر
ولا يجوز تقديمها على النصف إلا للسافر والشاب الذي يصعب عليه فعلها في
الوقت بل يلحق به الشيخ وخائف البرد والاحتلام والنوم والمريض وغيرهم من ذوي
الاعذار التي يصعب معها أدائها في الوقت وينبغي لهم نية التجيل لا الأداء و
قصاؤها أفضل من التقديم المزبور ولو أنبها في الوقت بعد التقديم المذكور
فلا حوط عند أعادتها بل هو الأقوى ولو طلع الفجر ولم يكن قد تلبس بشئ منها فلا
له صلوة ركعتي الفجر ثم الفريضة وإن كان قد طلع وقد صلى منها أربع ركعات
اتمها محقة بقرائة الحمد وحدها ولو كان قد ظهر له الضيق بعد أن رسم السعة ولم يكن
قد أكمل الأربع فأولى له إكمال ما في يده والاشتغال بالفريضة وبأفادتها لوطن الضيق
صلى فإن أحزنا الأربع زاحم والآخرها إلى ما بعد الفريضة ويجوز له في الفرض المزبور
صلوة ما اتسع له الوقت فإذا طلع الفجر وتر وآخره والآخر في ذلك كله سهل عندنا

الأقوى جواز النفاة
فيها خصوصاً لمن يعلم
عند التمكن من إتيانها
بعد الزوال فليجأ
دام بقاءه

قوله
دسها في صلوة الليل
الترتيب من باب التيسير
بعد الاستسقاء فلهذا
ومنه يقال للذي يرسو
القوم معبته في الليل

في حق من كان صلياً عند الزوال وهو العذر بعد ذلك
في حق من كان صلياً عند الزوال وهو العذر بعد ذلك
في حق من كان صلياً عند الزوال وهو العذر بعد ذلك
في حق من كان صلياً عند الزوال وهو العذر بعد ذلك

لان الحق جواز التطوع مطلقاً في وقت الفريضة ما لم يتحقق من غير فرق بين الفائتة
والحاضرة وبين القضاء للنفس والغير وان كان الاحوط خلافاً خصوصاً في الحاضرة
فم لو اوجب التطوع عليه بسبب من الاسباب كالنذر ونحوه خالص من الاشكال
عن اصله ولكن ينبغي الاطلاق في النذر وان كان وقع منه في وقت الفريضة اما
لوقته في وقتها فاشكال قواه عند الجواز بناء على المحرمة المبحر الثالث في الاحكام
اذا حصل للمكلف احد الاعذار المانعة من التكليف بالصلوة كالجنون والحيض و
الانغماء وقد مضى من الوقت مقدار فعل تمام صلوة النذر له بحسب حاله في ذلك الوقت
من الحضر والسفر وغيرها وجب عليه لقضاءه والالم يجب عليه على الاصح من غير فرق بين
التمكن من الاكثر وعد مبرين التمكن من الطهارة خاصة دون باقي الشرائط وعد مبرين
ارتفع العذر وقادرك مقدار ركعة كذلك وجب يكون مؤدياً لا قاضياً ولا يفتق
والالم يجب على الاقوى من غير فرق بين الفرائض والابتن الطهارة وغيرها من الشرائط
والمراد بالركعة في كل مقام علق الحكم عليها القيام المشتمل على القراءة والركوع والسجود
كما لا يقتضي ج برفع الرأس من السجدة الاخيرة على الاصح ويعتبر العلم بغیر ذوی الاعذار
بالوقت في الدخول بالصلوة والاقوى لا كفاء باليقظة بل وخبر العدل لكن الاحوط
خلافهما لا يكفي الاذان وان كان من عدل عارف ولا غيره من الامارات نعم يكفي الظن
من اينما حصل لدى العذر ربعي وجبراً ونحوها وفي الغيم ونحوه مع ان الافضل والاحوط
التاخير حتى يعلم ولو انكشف له الخطأ حتى ان لم سبق للصلوة تماماً على الوقت استل
وان كان قد انكشف له الخطأ وقد دخل عليه الوقت الذي يتح فيه الصلوة المتلبس
بها وهو في اثائها ولو التسليم لم يعد على الاقوى الشك في الدخول بل والظن بغير العلم
بالعلم في وجوب الاستيناف ومتعمداً لتقديم ولو جهل بالحكم يستأنف على كل حال
وكذلك التماسي في الاذان بدخول الوقت مع عدم اعتبار ظنه اما لو كان قاطعاً فكلما بعد
بظنه في التفصيل السابق ولو دخل في الصلوة غافلاً عن المراعاة ولم يتفطن الى انفرج قد
صادف تمام قبله الوقت تحت صلوة على الاقوى والاحوط الاعادة وكذلك الجاهل

يعني وجب عليه يجب
تكاليف الفعل حتى من حيث
المريض والعصاة واليتيم و
الوضوء والفعل ونحو
ذلك فلهما دام
بقائه
لو ادرك الطهارة دون
سائر الشرائط بل الطهارة
الترابطة فلا ينبغي ترك
الاحتياط من مرة ظاهراً
دام عمره
الاكتفاء هنا بتمام الله
في السجدة الاخيرة لا يخلو
عن قوة من مرة ظاهراً
دام بقائه
في خبر العدل اشكال
نعم الاكتفاء باذان العدل
العارف لا يخلو عن قوة
ظنه بتمام عمره
هذا الاحتياط لا يترك
ظنه بتمام بقائه
الغالي

طَبَاذِيرُ بَقَاةٍ

465

في القبلة

الحاصل منها ورتما كان اليسير كافياً في ذلك كما هو المشاهد في عباد الأجرام البعيدة نحو الأنجم وما شابهها ومع تعدده يبذل تمام جهده ويعمل على ظنه ولو من أخبار كافر عن حدس فضلاً عن الحس كما أنه لا عبرة هنا بشهادة العدلين فضلاً عن العدل الواحد مع فرض حصول الاجتهاد بخلافهما ولا فرق فيما ذكرنا بين الاعسوف من البصيرة له وبين غيرهما وإن اختلفوا في كيفية بذل الجهد لتحصيل الظن مع تعدده يكفي بالجهة العرفية ومع فرض تعددها ولم يعلمها في أي جهة كراهية الصلوة أربعا ومع سعة الوقت والأوان كان بتقصير منه في التأخير فما وسعه ولو واحدة ولو حصرها في جهتين مثلاً كرهها مرتين بل يفوي في ذلك فيما لو حصرها فيهما ظناً وإن كان الأحوط خلافه ويعتبر في التكرير أن يكون على وجه يحصل معه اليقين بحصول الصلوة على القبلة أو على ما لا يبلغ معه الاشتغال بالذي هو اليقين واليسار ولو كان عليه صلواتان لم يجب صلوة الثانية منهما إلا جهات الأولى بعد المحاطة على ما ذكرنا والأحوط صلوة الثانية مع فرض كونها مرسية على الأولى بعد الفراغ من تكرير السابقة ويقول على قبلة بلد المسلمين في صلواتهم وتبويرهم ومجاوبتهم إذا لم يعلم بناؤها على الغلط أم لا لوطن باجتهاده أنها كذلك على وجه يقتضي خلاف جهتها فالأحوط تكرير الصلوة والأقوى تقديمها على اجتهاده وكذا الحال في الاشتغال بمسألة وشمالاً على وجه يقدح في الاستقبال نعم لا بد من العلم بأنها قبلة البلد فلا يكفي خبر الواحد بها ما لم يقترن بما يفيد الاطمینان بذلك **المبحث الثاني** في استقبال الحرم لا يجب الاستقبال مع الامكان في الفرائض اليومية وتوابعها التي منها سجود السهو في غير اليومية من الفرائض حتى صلوة الجنائز بل وفيما وجب بالعارض من التوافل في وجهه موافق للاحتياط وكذا فيما صار تفلاً من الفرائض خصوصاً الصلوة المعتادة احتياطاً مستحباً ويجب أيضاً الاستقبال بالمختصر وبالميت عند الصلوة وعند الدفن وإن اختلفت كيفية فعلها فيحصل في الأول بالاستلقاء على القفاً وكون الوجه وباطن القدمين إلى القبلة وفي الثاني بالاستلقاء وكون الرأس

الأحوط الجمع بين قول العدلين وبين اجتهادك بالشكر ارض مرة ظمراً دام بقاءك

وان كان أحوط ظمراً طمأناً ما قبله العاقل

وان كان الأقوى جواز الشروع في الثانية بالجهة التي صلى إليها الأولى ظمراً طمأناً عزة العاقل

فيما شكك في مرة ظمراً دام بقاءك

على الأحوط ظمراً دام فضلاً

والأقوى أن المدار على الثقل والفضل بالذم ظمراً دام ظمراً

لا إشكال في وجوب الاستقبال في المعتادة مرة ظمراً دام ظمراً العاقل

فما يستقبل

الى يمين المصلي وفي الثالث بالاضطجاع وكون الرأس الى المغرب والوجه والبطون
مقادير البلد الى القبلة ويأتي الشاء الله حكم الاستقبال في الذبح والنحر في محلة قاتا
النافلة فلا يعتبر فيها الاستقبال اذا صليت حال المشي والركوب حتى التكبير منها و
الركوع والسجود والايما اليها فانه يجوز صلواتها كذلك سفر وحضر من غير فرق
بين المحل وغيره ولا بين البعير وغيره بل الاقوى كون النافلة في السفينة ايضا كذلك
ولا فرق بين كيفية الركوب المشي المتعارفة وغيرها ولا يعتبر التوجه الى ما توجهت اليه
الواحدة بخلاف ما لو صليت على الارض في حال الاستقرار فان الاقوى اعتبارا لا
استقبال فيها **المبحث الثالث** في احكام الخل من صلى الى جهة امرها للطن واللقين
على الاقوى ثم تبين خطاؤه بعد الفراغ فان كان منحرفا عنها الى ما بين اليمين واليسار
منحت صلواته ولو كان في الاشاء مضى ما تقدم منها واستقام في الباقي من غير فرق
بين بقاء الوقت وعدمه على الاصح وكذا الناسي بل والجاهل بالحكم وان كان مقصرا
بعد فرض حصول نية القرية منه على اشكال والا اعاد في الوقت دون خارجة وان
بان انه مستدبر الا ان الاحوط القضاء معبر بل مطلقا وكذا اذا كان في الاشاء شك
ان الاحوط بل الاقوى عدم الحاق الناسي والجاهل هنا في ذلك فيعيدان جفت
في الوقت وخارجة تبين الخطاء ولو ادرك الظان ركعة من الوقت مثلا فدخل
في الصلوة فبان له الخطاء الموجب للاعادة في الثانية مثلا استقام واتم ولا شيء
عليه على الاقوى ما لو اخل بالاستقبال عامدا استأنف في الوقت وخارجة تفاء
اخرا فزولا بعد فرض صدق الخروج عن اسم الاستقبال **المقدمة الثالثة** في
الستر والساتر وفيه مباحث **المبحث الاول** يجب مع الاختيار مستى ستر بشرة
العورة في الصلوة وتوابعها والنافلة دون صلوة الجنابة وان لم يكن هناك ناظر او
كان في ظلمة والاحوط وجوب ستر الجسم ايضا بمعنى الشبح الذي يرى من خلف الثوب
من غير تميز للونه دون الشكل الذي يرى مع الثوب حال لقربه مثلا نعم الاقوى لصحة
لو بكت العورة كالا وبعض الرج او غفلة او كانت خارجة من اول الامر فلا يعلم بها لكن

وان كان هو الاحوط
فيها ايضا طمربا
دام بقائه

في السترة والكسوة

يبادر الى السترة ان علم في الاشياء بل الاحوط الاتمام ثم الاستيناف خصوصاً اذا
احتاج سترها بعد العلم الى زمان معتد به كما ان الاقوى لاعادة لوتسترها من
اول الامر وبعد الكشف في الاشياء فضلاً عما كان عالماً ولم يفعل سواء كان عن عمد او
عن جهل في عورة الرجل في الصلوة عورتها في النظر وهي الذبر والقضيب والانتيان
وليس العجان منها وهو ما بين الاثنيين والثبيري ولا اليسيرة ولا الركبة وما بينهما الا
انه يستحب ستر ذلك بل هو الاحوط وعورة النساء في الصلوة جميعها حتى الراس و
الشعر الا الوجع وجبر الوضوء على الاقوى اليدين الى المزيدين والقدحين الى السترة
ظاهرهما وباطنهما بل يجب عليها ستر شيء من اطراف هذه المستثنيات مقدمة
ولا يجب عليها للصلوة سترها في باطن الفم من اللسان والاسنان ولا ما على الوجه
ونحوه من الزينة كالخضاب والكحل والحبرة والعود والتواد والحلي والشعر الخارج عن
بشرها والقراصل وغير ذلك وان قلنا بوجوبه عن التطهر لو كان الناظر موجوداً
الصلوة ولم تسترها صحت صلواتها وان ائمت كنفس الوجع بالنسبة الى وجودها
برببة والامة وان كانت ام ولد ومكاتبه كالحرة في المستثنى والمستثنى منه وتزيد
عليها بعد وجوب ستر راسها حتى العنق نعم البعض كالحرة في وجوب ستر الراس على
الاقوى ولو اعتقت في اشياء الصلوة وعملت به ولم يتخلل زمان بين عتقها وستر
راسها صحت صلواتها وكذا اذا تخلل زمان الا انها بادرت الى الستر الباقي من صلواتها
بلا فعل مناف ما اذا تركت ستره بطلت صلواتها وان كانت جاهلة بالحكم وكذا اذا
لم يتمكن من الستر الا بفعل المنافي وان كان الاحوط طاح الاتمام ثم الاعادة نعم لو
لم يعلم بالعنق حتى فرغت صحت صلواتها على الاقوى كذا اذا علمت في الاشياء الا انها كانت
فاقة السانرا وكان الوقت ضيقاً وكذا لا يعتبر ستر راس الصبية في صحتها صلواتها بناء
على شرعيةها المبحث الثاني في السانرا ويعتبر فيه امور الاول الطهارة بل
هي شرط في جميع لباس المصلي عدا ما لا يتم به الصلوة منفرد كما عرفت تفصيل الكسوة
في ذلك في كتاب الطهارة الثاني الا باحتر بل هي شرط في جميع لباس المصلي على الاقوى

بل الاقوى عدم وجوبها
ظن طيادام بقا
على الاحوط ظن طيادام
دام بقاها
العجان
كتاب تالين انصبة
خلف الذبر مجمع
البحر

القراصل
اي ما شدة المنة في سترها
من بحر مجمع
البحر

على الاحوط ظن طيادام
دام ظله
الحال

في وصايا النساء

من غير فرق بين الساتر وغيره فلا يجوز في المنصوب ولو من الجاهل بجهته أو بفساده
ولو نسيان له إلا إذا كان جهلاً يعذر فيه شرعاً نعم لو لم يعلم بعصيته صحت صلوة
كالناسي على الأقوى ولو الغاصب إن كان الاحوط له بل أطلق الناسي الاستيناف
كما أنه ملزم الاجرة على كل حال ولو أذن المالك لغير الغاصب بل وله أيضاً في الصلوة
فيه ضم وان بقي العين على حكم العصبية في الضمان ونحوه أما لو قال ذنت في الصلوة فيه
جاز لغير الغاصب ما لم يحصل الظن بإرادته من الإطلاق بل هو كذلك في العام على
اشكال احوطه ذلك وحمل المنصوب غير قاصح على الأقوى إلا أن الاحوط احتياطاً شديداً
اجتنابه كما أن الأقوى عند لباس الشهرة وإن كان هو الساتر وكذا زى الزجاء
للنساء وبالعكس إن حصل لا ثم بذلك لكن الاحوط اجتنابه الثالث كون بل
مطلق اللباس مذكى ما كوال اللحم إن كان من جلود ذى النفس ونحوها من ذى النية التي
تحلها الحيوة فلا يجوز في غير المذكى منه ولود يع سبعين مرة بل الاحوط اجتنابه ذلك
من المأكول غير ذى النفس أيضاً وإن كان الأقوى خلافة والمأخوذ من يد المسلم
وماعليه اثر استعماله بحكم المذكى فإذا ظهر بعد ذلك أنه ميتة لم يعد ما صلا فيه
بل لا بعد ذلك في المطروح في أرض المسلمين وسوقهم وكان عليه اثر الاستعمال و
إن كان الاحوط اجتنابه كما أن الاحوط اجتناب ما في يد المسلم المستعمل للميتة بالذبح
وكذا يجوز في غير المأكول منه وإن ذكى من غير فرق بين ما تم الصلوة فيه وغيره
وبين الجلد وغيره بل الأقوى هنا مساواة الجهل والنسيان لغيرهما في البطلان
كما أن الأقوى عند الفرق بين ذى النفس وغيره بعد الاشتراك في عدم اكل اللحم
لاباس باللباس مما لا تحل الحيوة من مأكول اللحم كالصوف والشعر والريش ونحوها
وإن كان ميتة بخلافه من غير المأكول وإن كان مذكى إلا ما استثنى من غير فرق في
ذلك بين اللباس وجزئه بل الاحوط ازالة الظاهر من فضلات غير مأكول اللحم كالرطوبة
ونحوها عند الانسان عن اللباس والبدن بل هو الأقوى ما هو فلا بأس بها سيما إذا كان
منه لا من غيره بل الظاهر ذلك لو كان اللباس غير الساتر متخذاً من شعره بل وكذا إذا كان

على الاحوط لكن الأقوى
الاقتضار على صورة
العهد والعلم بالحكم
التكليف في الموضوع
ظرياً دام بقائه
بل لا يخلو عن
قوة اذا تحرك المنصوب
محركات الركوع والتجويد
ضم مرة ظرياً
مد ظله
في اشكال ضرة
ظرياً دام عمره

عنه
بل الأقوى عند البطلان
مع الجهل والنسيان
من حيث الميتة أو غيرها
المأكولة نعم إذا كان
نجساً يجري فيه حكم
الصلوة في النجس
ظرياً دام بقائه
أياماً فاضاً
الغالب

من غير فرق بين التام
وعيه ظمربا دام
بقا
فيه اشكال بل لا فوى
علا الفرق بينه وبين
الملبوس منه حتى الشعر
الملاقة او الملتقة على
بعض الخيوط ظمربا
دام ظلهم
جواز الصلوة فيه قوي
خصوصا اذا شك في كونه
من الحيوان ام لا لكن
لا ينبغي ترك الاحتياط
ظمربا دام عترة
فيه اشكال اذا لم يسم
خرا عراضه ظمربا

[illegible]

بشرط الصدق عرفا
ظرفا بادام ظله

التدبر
تدبر في سبل الدمار و
تخفف به و الذمار هو الذي يوق
الشعار و الشعار هو الذي
يلى الجند جميع
البحر

الاعلام
جميع العلم التخرىك
علم النب من طراز وغيره
في الجمع بعض شان
ونحو ان
ان

قوله
كذلك انما هو
الذي بالكتب وشدة الرأى
انما هو في الحق الزايع
كذلك بنى بر ابراد
كذلك بنى بعضى
١٣٤٥

التي
كحى السانعة في خلاف
الغنى وهو مما يطول ما في
جمع البحرين و
سقط البحرين

لكن الا حوط في الزائد
فترك ظريفا داملا

لوان كان تما لا تم
بفعل الصلوة الا اذا كان
فقد ار الكفا واقل ظر
لبا دام عزم

من غير فرق بين ما كان منه تحت التبرع وغيره لكن الأولى والأحوط لبس غيره معه مما
يجوز الصلوة فيه في الحالين وكذا لباس به للنساء ولو في الصلوة على الأصح بل والتجوز
المشكل على الأقوى ولا بما لا تم الصلوة فيه لمستوى الحلقة لصغر كالبثكة والقلنسوة
ونحوها مما يندرج في سم ملبوس كذلك وان خرج عن المعتاد بالتركيب من طيات
متعددة ثم الظاهر الحاق قطع الجرب المنتفع بها كاستفادتها وان لم تدخل تحت اسم شيء منها
لكن بشرط كونها بمقاديرها ولو كان مما لا يتم به الصلوة لرفقته واطيئه طيات متعددة
ولم يكن مندرجات تحت اسم شيء منها لم يجز المنع ولا لباس أيضا بالمحمول ولا بالملصق بالتؤ
بل لا لباس بكل ما لا يعد لباسا كالأقراش والركوب عليه والتدثر به ونحو ذلك في
حال الصلوة وغيرها ولا بما لا يعد ملبوسا كزوايا الثياب أعلامها وما يخط به منها و
السفيايف والقباطين الموضوعة عليها وان تعددت وكثرت وخرق الجبيرة وعصا
الجروح والقروح وحفيظة المسالوس والبطون وكرفس الاستحاضة وخرقة ما بل والحشوية
على وجه لا يكون ملبوسا وان كان الأحوط اجتناب به بل الأحوط اجتناب جميع ذلك
ولا المتمنع بما تحل الصلوة به منها يخرج عن اسم الخلوص من غير فرق بين القطن وغيره
بين كون المرج بالسدا والحرير وغيره كالمسوج من خيوط ممتزجة من الحرير وغيره كالكتان
من القطن ونحوه ولا عبرة بما لا يخرج عن اسم الحريرية المحض كالمسوج في حاشيته مثلا
بعض القطن والخيوط بخيوط من نحو القطن والخيوط مع ثوب من نحوه والملصق به والحشو
بنحوه وغير ذلك كذا لا لباس بالكف به وان زاد على أربع أصابع ولا باللبنة منه التي
هي الجيب لا بما يوجد في كمام البدن ونحوها ولا بما يرفع به الثوب مثلا بل لا لباس بالتؤ
المسوج طرايق بعضها حرير محض وبعضها غيره اذا لم يكن على وجه تكون الطرايق ملبوس
حرير لعظمها ونحوه بل وكذا لا لباس به لو لفق من قطع كذلك نعم لو كان من قبل البطا
لنقيص لم يصح وان كانت الى نصفه كالثوب الذي احد نصفه حرير اما علم البناء فلا
باس به وان تعد ذلك لكن الأحوط اجتناب جميع ذلك كما ان الأحوط اجتناب ما في طرف
العمامة من الحرير المحض بل هو الأقوى ما لم يكن مما لا يتم به الصلوة والله اعلم بالصواب

الذی یبکی بالکلام
و یبکی بالکلام
و یبکی بالکلام
و یبکی بالکلام

في التستر والحكام

لا يعتبر في التستر كيفية خافضة على الاصح كما ان لا يعتبر في الساتر بعد ذكره مما يجوز في الصلوة فيه حال مخصوص من تسبيح ونحوه بل يجزى الصوف والقطن ونحوهما وان لم يكن ثيابا منسوجين بل لا قوى لا جترآء بالحشيش والورق ونحوهما مع الاختيار فضلا عن الاضطرار وان كان الاحوط خلافاً اما التستر بالطين والطين ونحوه فلا يجزى في الصلوة مطلقا على الاقوى وكذا لا يجزى ستر الدبر بالابيتين ولا بالقبيل باليد سواء في ذلك يده او يدا زوجها مثلا نعم يجب الطلح بالطين ونحوه والتستر باليد ونحوهما عن الناظر المحرم فلو لم يجز سائر الصلوة سقط وجوب التستر فيه من التستر فيصلي حينئذ عاريا صلوة المختار مع امن المطلع المحرم على ان بدت عورته حال القيام والركوع والسجود ولا يجب عليه وضع يديه على عورته ولا الطلح بالطين ونحوه مما عرفت انه ليس بساتر للصلوة وان كان هو الاحوط ومنع عدم الامن المطلع بصلته جالسا ويؤى للركوع ولا يجب عليه ما يمكن من الاحتذاء الذي لا يبدى مع العورة ولا وضع الركبتين والبدنين والاهنامين على كفته وضعها حال السجود بل لا راع ما يجود عليه ان ذلك كله احوط مع فرض عدم بدو العورة بئرا ان الاحوط له في صورة الامن فعل الصلوة كما ذكرنا ثم اعادها بالايحاء للركوع والسجود ولو كان يجود الطين ونحوه من اللطوخ حال عدم امن المطلع لطلح به عنه وصلى من قيام كما انه لو وجد حاله حفرة يركع ويجود فيها لجلها وصلى فيها صلوة المختار بل لو وجد ماء كذا او حلا دخلها وتسرها عن المطلع وصلى من قيام واوى للركوع والسجود مع فرض عدم تمكنه منها مستورا العورة وتشرع الجماعة للعبادة كما تشرع لغيرهم لكنهم يصلون من جلوس يتقدمهم الامام ويؤى للركوع والسجود ويركع ويسجد من خلفه اذا امنوا من الاطلاع ولو من بعضهم والا او مواجعا فان امن بعضهم ركع وسجد وان كان في غير الصف الاول دون غيره وان كان فيه اما اذا كان الجميع في ظلمة او لطلحوا بالطين ونحوه مما يمنع الاطلاع صلوا جميعا صلوة المختار على الاقوى كما عرفت في المنفرد ويجب تحصيل الساتر على جملته في الماء ولا يجب عليه الانتظار الى اخر الوقت ما لم يعلم المحصول فيه على الاقوى نعم يستحب

الاجزاء في حال التستر
لا يخلو عن قوة ظمها
دام بقائه
التميم من التستر على الطلح
والطين دون اللين والرخايس
والجمع ابدان مصباح ودرهم
التراب قبل ستره وهر عند
العرب التسمية فليس على كذا
في مصباح التستر
بل هو الاقوى كما عرفت
ولو لم يجز الطين ونحوه
فالا حوط الجمع بين صلوة
المختار والايحاء فاما
ظمها دام بقائه
بل لا يخلو عن قوة
قوة ظمها ما
ظلمه
هذا الاحتياط لا يترك
فيه اشد من قوة ظمها
دام بقائه
المراد التقدم بالركبة
منها فليس من قوة ظمها
دام بقائه
مع الظلمة الاحوط الجمع
بين صلوة المختار والايحاء
مع الاحتذاء ظمها دام
بقائه

في التستر وحكمه

له التأخير مع الرجاء ولو وجد بعد الفراغ مضت صلواته ولا حوط له الاستيناف
 ولو وجد في الأثناء وأمكن التستر من غير فعل المناقاة ستره وتم والاشتاف بل لا حوط له
 ذلك في الأول أيضاً ولو اضطر في الصلوة إلى لبس ما عرفت منه لبرد ونحوه جاز وصلى به
 صلوة المخاروان كان هو الساتر لكن لا حوط له بل الأقوى مراعاة الترتيب بين ما تندفع
 به الضرورة من ذلك فيؤخر ما حرم لبسه لنفسه للصلوة كالمغصوب بالحبر والذهب غا
 لم يكن كذلك كجلد غير المأكول بل يؤخر المغصوب عن الآخرين وليس عند الساتر المحلل من أسباب
 الضرورة المستوعبة للصلوة في الحرم بل يصلي عارياً بل هو كذلك لو اشتبه الساتر القابل
 في غيره مما يحرم لبسه للصلوة وغيرها كالحرير والذهب المغصوب على وجه الانحصار فيجب
 الجميع حينئذ ويصلي عارياً مع فرضه غيره أما إذا كان الاشتباه بين المحلل والحرم من
 حيث الصلوة كالمشتبه في غير المأكول كرر الصلوة زائداً على غير القابل بواحدة من وجوه
 في الثوب النجس المشتبه بالطاهر ولو ضاق الوقت صلى الممكن وعارياً على الأقوى ولو
 لم يتمكن إلا من واحدة أقصره على الصلوة عارياً ولو لم يكن عند الثوب متحد مثلاً
 وشك في أنه من الحرير وغيره جاز له لبسه في غير الصلوة أما فيها فالأحوط له الصلوة
 به وعارياً مؤمياً وإن كان الأقوى الاجتزاء بالصلوة به بناءً على ما ذكرناه في كيفية
 صلوة العارياً أما إذا كان عند غيره فالأقوى والأحوط تعين الصلوة عليه
 فيه دون ذلك الكلام في الثوب المتحد المشكوك في أنه من المأكول اللحم وعنده والله أعلم
 المبحث الرابع لا يجب التستر من جهة الخت للصلوة نعم إذا كان واقفاً على طرف سطح
 أو على شبك مخمر على وجه ترمي عورته لو نظر إليها فالأحوط والأقوى التستر وإن لم
 يكن تحته ما ناظر محترماً كما أنه لو صلى في ثوب واسع الجيب بحيث تنكشف عورته عند الركوع
 لغيره وجب عليه التستر حاله ولو حصل التستر بالحجة وغيرها من الشعر على وجه يصلي
 عليه التستر بالثوب في تلك الحال صح في الأقوى وكذلك الكلام في الثوب المحرق مما يجازي
 العورة فوضع يده مثلاً على وجه حصل معه الصلوة الزبور المبحث الخامس في مكروها
 اللباس تكرر الصلوة حتى للنساء على الأقوى في الثوب الأسود منه عند الخفض العامة

بل الوجوب لا ينحل عن
 قوة ضرورة طهراً
 دام بقائه

في شكال بل لا يبعد
 التخيير وكذا في الفضل
 طهراً دام عمره

الأقوى عند التعبد
 كذا في منسوك المأكول
 إذا كان عند غيره طهراً
 طهراً دام عمره

عزمت أني لا بأس باب
 ضرب نفقة وحرم بالضم
 موضع التقب جميعاً
 مطلع بنين

في كونه لباس

والكساء ومنه العباء والمصبوغ المشبع المقدس والمشيبع بالعصفر والمضرج بالزعفران بل
 الاول جناب مطلق المصبوغ وكذلك تكروه في السائر الواحد الرقيق بل تكروه له الصلوة
 في السراويل الواحدة وان لم تكن رقيقا بل الاولى الصلوة في الثياب المتعددة بل يكره للاه
 ترك الرداء كما انه يستحب هوله ولغيره والنعم والشربل ويكره ايضا فيها الاتراف فوق القيص
 التوسيع ويتأكد كراهته الاخير للامام والمراد به اذ دخل تحت البدن الممتلئ القاذرة على المنكب
 الا ليس كما يفعله الحرم بل الظاهر كراهته اذ القاء على لا يمين ايضا بل الظاهر انه المراد من الثا
 الصماء المعلوم كراهته ايضا فانه اذ خال الثوب من تحت الجناح وجعله على منكبه احد كذا
 يكره في العامة الطائفة وهي المجردة عن التمدل وعن التثخن الذي هو بمعنى التلحي باحد طرفيها
 والظاهر حصوله عليه بحيث يصير تحت جملته قن بل يقوى تحصيل وظيفة التمدل التثخن
 بذلك ولا يعتبر في التثخن جعله تحت الثياب فضلا على جبره في الطرف الاخر ويتأكد
 استحباب التثخن في الخروج للحاجة والسفر وكذا يكره فيها الخزام واللباس للرجل والنقاب
 للمرأة وحل الازرار وتكره ايضا في القباء المشدود ولو جازم فضلا عما يستعمله الجهم من الا
 المشددة وفي ثوب الملتهم بالفتاسة والغضب وغيرها ودي التماثل وفي الخاتم ذي
 الصورة وفي لباس القدم الذي يستر ظاهره ولا يطي الساق كالمشاية البغدادية
 والنعل اسننك ونحوهما اذ اما كان له ساق تحصيل التغطية به فلا كراهته فيه بل تستحب
 الصلوة في النعل العربية ويكره فيها ايضا سدال الرداء واستحباب الحد يد البازر
 سلاحا كان او غيره وبكرة للمرأة الصلوة في الخفان ذي الصوت بل وغيره مما يقضه
 شغل القلب والله اعلم **القد** ما اتر ابعده في مكان المصلي وفيه مباحث المبحث
الاول كل مكان يجوز الصلوة فيه الا المصنوع للعالم بخصيصة المختار غاصبا كان او غيره
 فريضة كانت الصلوة او نافلة على الاصح دون الجاهل والمضطر والمجوس بباطل ونحوه
 بل والناسي وغيرهم ممن لم يحرم المكث فيه عليه فذلك الحال من غير فرق بين الغاصب و
 غيره وان وجب عليهم الاجرة وصالوة المضطر كصلوة غيره بتمام وركوع وسجود ولو
 علم بخصيصة فصلي تم انكشف عدم بطلان صلوة من بخلاف انعكس جاهل التبريم

كقصد كراهته كراهته
 درشت را زرد و زرم جبار
 وركب سرخ خضر و زرم جبار
 كره جامه را بعصر ضعیف
 لله رب

المضرج
 مضرج الثوب كمنكبه سرخ
 كره جامه را زرد و زرم جبار
 مورد استفتی كلاب

المقدما
 قدم سرخ بسیار سرد
 میگویند و ثوب تقدم برك
 كرم نفسی جامه است كرم
 سرخی او منکب نیست

النوش
 ونوش الزبد كمنكبه او
 با زرد و زرم جبار
 ابطه الامن و بطنه على منكبه
 كما يفعله الحرم جمع الحرم
 وطلع الزبد

التمدل
 مد التمدل كمنكبه او
 من اب قام از سینه و بطنه
 من جرم جامه مصباح
 من جرم جامه مصباح

الغضب
 غضب كمنكبه او
 من جرم جامه مصباح
 من جرم جامه مصباح

الخزام
 خزام كمنكبه او
 من جرم جامه مصباح
 من جرم جامه مصباح

النقاب
 نقاب كمنكبه او
 من جرم جامه مصباح
 من جرم جامه مصباح

ادالمحصل منه قصد
 القرية والا صحت طربا
 دام بقائه

في مكان المصلي

والبطالان على وجه لا يعد فيه كالعالم وغضب المتفكر كغضب العاين بل لو تعلق
بالعين حتى يجبر ما نفع من تصرف الغير بالحج فصل في غلبتها غصبا بطلت صلواته فضلا عن
الوقوف الخاص ونحوه نعم الاقوى في نحو المشتريات كالسجود ونحوه على البطلان لو اثم و
غضب حق السبق من آخر فصل في غير وان كان الاحوط اجتنابه والمراد بالمكان الذي
تبطل الصلوة يغصبه ما استقر عليه المصلي ولو بوسائط وما شغله من الفضاء في قيامه
ركوعه وسجوده ونحوها فلا فساد في الصلوة تحت السقف المغصوب بل في النجاسة المفضية
والصهوة فضلا عن الدار التي تقع غضب بعض سورها والنجاسة التي غضب بعض طنائها
او جملها او نواحيها وغير ذلك على الاقوى ان كان الاحوط الاجتناب في الجميع كان
الاحوط له اذا كانت الصلوة على الراحلة اجتنابها مع غضب نعلها فضلا عن غلبتها
او سرجهما او رجلها او وطأها ولا غضب مع نقر من له الاذن في ذلك عليه او كان
شاهد حال عليه كالمضاييق والرباع ونحوها من الافعال الدالة على ذلك عرفا فانه
يؤخذ بها ما لم تعلم الكراهة او كانت مخوية عنى لقطع بالرضا ممن يعتبر رضاه بل الطائفة
عد الغضب في كل ما جرت السيرة والطريقة على فعل ذلك فيه من غير بحث عن مالكه و
مولي عليه ولا كالا راضى المتسعة ونحوها بل وان علم كونه مولى عليه بل الظاهر كون
السيرة على ذلك في المتسعة اتساعا عظيما بحيث يتعدى او يتستر على الناس اجتنابها
حتى لو علت الكراهة فضلا عن عدم العلم ولو ضاق الوقت وكان الفاصلة خذا بالخروج
صلى على هذا الحال مراعيًا لما لا ينافي في الخروج المتأد من الاستقبال ونحوه من الشايط
وسالك اقرب الطرق والاحوط له القضاء مع ذلك خصوصًا اذا لم يكن الخروج عن نك
وتوبة وكذا لو كان غير غاصب نساء المالك عن البقاء وكان الوقت ضيقا ولم يكن
تلبس بالصلوة اما اذا ناه بعد التلبس كان قد اذن لربها او بما يملكها اثم صلواته
مستقرة ولم يلتفت الى غير والاحوط له القضاء بعد ذلك ايضا بل هو كذلك ايضا مع
اتساع الوقت والتلبس بالصلوة الماذون بها بالخصوص بل بالعموم والاطلاق على
الاقوى نعم قد يقوى التساهل بها خارجا في الفرض سابقه اذا فرض حصول الضرر العظيم

على الاحوط والاقوى
الصحة اذا حصل منه قصد
القرينة فمطابا دامت
بقائه
بل لا يخلو عن قوة ضو
ظمها دام عزه
الضهور
البرج في اعلى الزاوية من
صلى كذا في القاموس
كعبه بيان يشترط
بالرأي بر جوده سر كونه را
كرويه منى للركب
١٣١٨
بل الاقوى ظمها
دام بقائه
الرجل
نفسه اول جاي
بجانبه ان يشترط
بجانبه بالان كرويه سر
١٣١٨
الوطاء
لكن يجب سحاب عن الكاء
فلا فاصلة كذا
في القاموس
١٣١٨
البطلان في هذه الصلوة
قوى بل لا ينبغي ترك
القضاء مطم ولو مع التعبد
ظمها دام بقائه
بل متساهلا بالخروج و
ان كان الاحوط القضاء
ايضا مع اتساع الوقت
يقطع ظمها دام عزه

[illegible]

مثنوی لاریب
 الحظیل
 به یکبار برکت نصیر هر روز
 حور و حوریات بخیر از انوار
 ابو جبرئیل مثنوی لاریب
 آنحضرت باضم و باضم
 است خاورد ز سنان و تری
 نر آن مانند سب است لکن برتر
 مثنوی لاریب العاقبت جمع
 عفا و گشتن و آن کسی است
 که مان نرادی عابد
 به امید درود
 مثنوی لاریب

الاقوى لجواز في القدر
 والنوى مع الانفصال
 ظمها داميقا
 الاقوى لجواز مع الا
 انفصال ظمها
 داميقا

عنك فيما يؤكل منها
شايئا ولو في حال المرض
اسكال خصوصا فيما
بعد للأكل في تلك الحال
منه فطهر طباً دار
بقا لله

فِي مَسْجِدِ الْجَمْعَةِ

الناس عليها وعدمه ولا يمنع شرب الثيباك من جواز التجمد عليه كما أن الظاهر عدم جوازه على ما ينبت على جرد الماء ونحوه مما يخلق معصرة لكنه من صف نبات الارض والكلام في الملبوس كالكلاب في المأكول فلا يجوز على القطن والكتان منه وان لم ينسج على الاقوى بل ان لم يغزل بل الاحوط اجتنابها قبل الوصول الى سعة الغزل نعم لا بأس بالتجمد على خشبها وغيره كالورق ونحوه فضلا عن غيرها من الخوص والورق ونحوها مما لم يكن معدا لاتخاذ الملابس المعتادة منها فلا بأس حينئذ بالتجمد على لفيف القطن المتخذ منه والثوب المنسوج من الخوص ونحوها فضلا عن قراب الخشب والسيف والبوريا والخضيرة ونحوها والاحوط اجتناب التجمد على القنب خصوصا فالسيف في بعض البلدان وان كان الاقوى خلافا مطلقا واما القراطيس فيجوز التجمد على السهم به وان كان فيه بعض اجزاء الثورة ومتخذ من الحجر والقطن والكتان نعم يكره اذا كان فيه كاتبة وكان التجمد على غيرها اما اذا كان التجمد عليها فلا يصح مع فرض كونه البست صبغا كانت يحرم مما يصح التجمد عليه حائل بين الجهة والقرطاس بخلاف ما اذا كان صبغا او يحرم مما يصح التجمد عليه كما لا بأس بالتجمد على المراوح المصبوعة والقرطاس كذلك في افضل الثلاثة الارض وافضلها التربة الحسينية التي تحزن الحجب السبع ونور الى الارضين السبع ولولم يجد شيئا من الثلاثة او وجد ولم يتمكن من التجمد عليه تحرا وبرد او تقيته سقط اعتبارا والاقوى عدم بدل شرعي عنه في هذا الحال وانما الواجب عليه قراره من حينئذ على اي شيء يكون بقاء المساجد لكن الاولى له بل الاحوط التجمد على ثوبه القطن والكتان ثم على المعادن الارضية كالغبر ونحوه ثم على ظهر الكف لا يجوز التجمد على الوحل الذي لا يحصل معه للجهة التمكن الواجب التجمد عليه بخلاف ما لم يكن كذلك فانه يجب عليه حينئذ وان وجب عليه زلة الملطوخ منه محل التجمد عند التجمد الثاني مع فرض حجب ومثله التراب الذي يلصق بالجهة عند التجمد على الارض اليابسة ولولم يجد الا الحين الذي لا يمكن الاعتماد عليه سجد عليه واضعا للجهة من غير اعتماد نعم لو كانت الارض ذات طين بحيث يسلخ به بدنه وثيابه لو صلى فيها صلوة المختار جاز له الصلوة مؤميا للتجمد

الغزل
مستخرج من
القطر
للأستاذ

العلب
 لعنه الله عليه
 يوحد الحياثم بعلمه
 الحوس ولا صدى في اللها
 العبد والحدود استعانت
 ذلك على الاستعانة
 محمد الحوس

عدي في القتب
اشكال والاحتياط
يرك من ده ظمنا

دَامِيقَانُ
 الْمَرْجُوحُ
 الْمَرْجُوحُ مَلِكُ مِصْرَ
 يَرْجُو بِهَا كَلِمَةً

برای اطلاع از آخرین اخبار و رویدادها

بلا يخلو عن قوة لكن
في تقدير مثل الفيرج
على ظهر الكف اشكال
ظهور ادم مثله
العالى

الأخطوط مع هذا المحج
 الجلوس للشهد بل التجو
 وان تالط بد نر ولم عكس
 الاعتماد على الطين ظمربنا
 دام بقاها
 الأبرخو جتي
 نعم المرأة التي حزن من ظمربنا
 في موضع عكس ثم يوكم لا يتقال
 ويحرك ويروى كذا
 في مجمع البحرين
 ١٢١١
 السيد
 الموضع الذي تداس
 فيه الحبوب من
 هذا الأحياط لا يتك
 ظمربنا دام بقاها
 م
 بل لا يخلو عن قوة اذا
 تمكن من ما من المشرق
 والمغرب من رة طمربنا
 دام بقاها
 م
 فيه اشكال ولا يتك
 الأحياط ظمربنا
 دام بقاها
 م
 فلا شكال ولا يتك
 الأحياط ظمربنا
 دام بقاها

مدخل على قطر على أن ما ينبغي في الصلوة من الاستقبال مع الله

[illegible]

الکذا
الضلالة والدررین
الکذا

[illegible]

البالوعة
تقبّل من هذه المادّة
البالوعة في هذه المادّة
في مصباح
١٢١٩

الغنية
 بالعين الهرة والنور
 والنزاهة الصفوحات
 الطول من العشاء
 الترحم به روح كرج الترحم كذا في
 الجمع في شرح القواعد في التفسير
 (فيها حكمة في بعضها بول)
 بين يدي في الغزوة
 سورة
 ١٣١٨

في الأذان والاقامة

اتخاذ السترة بين يدي من يقرأ في مكة على الأقوى عمن يترهبها ومن كان حاضراً عند بل الأذان
استجاباً لها حتى لو علم عدم المرور والحضور نعم تكفي فيها السترة ولو بعدوا وتراب مجموع و
مخوها بل يكفي الخط ولا يشترط فيها الحلية ولا الطهارة والله أعلم **المبحث السابع** يستحب
الصلوة في المساجد وأفضلها أربعة مسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة ومسجد
ميدان الأقصى وأفضل الأربعة الأول فإن الصلوة فيه تعدل ألف صلاة في
مسجد النبي عشرة آلاف صلاة وفي الأخيرين ألف وفي المسجد الجامع في البلد مائة
ومسجد القبلة خمسين وعشرين ومسجد السوق اثني عشر وأفضل للنساء الصلوة في
بيوتهن وأفضل البيوت بيت الخديجة وكذا يستحب الصلوة في مشاهد الأئمة وهي البيوت
التي أمر الله أن ترفع ويدكر فيها اسمها هي أفضل من المساجد بل قد ورد أن الصلوة فيها
على مائة ألف صلاة بل قد يظهر من مفاخرة كربلاء والكعبة أنها أفضل منها والله أعلم
المقدمة الخامسة في الأذان والاقامة وفيها مباح **المبحث الأول** هما مستحبان
مؤكدان للصلوة النجس خاصة عما استعرت داء وقضاء حضا وسفر في القصة والمرضى
للجامع والمفرد للرجل والمرأة وإن اشتد تأكد هما الأول من الجميع لذات الجهر من الفرائض
ولخصوص المغرب والغداة منها واشد تأكداً لاقامة خصوصاً للرجال حتى قبل بوجوبها
عليهم وإن كان الأقوى خلافه نعم يسقط الأذان للعصر من يوم الجمعة إذا جمعت مع ركعتي
فيه ولو ظهر عند استجباب الجمع بل الأقوى والأحوط تركه لها في هذا الحال مأمع التفرق
فلا يسقط بل هو الأقوى في الجمع في غير وقته المخصص فيه وإن كان هو الأحوط أيضاً
كذا يسقط العصر يوم عرفة فيها إذا جمع مع الظهر في وقت الجمع للعشاء في ليلة المزدلفة
كذلك أيضاً والعصر والعشاء للستحاضة التي تجمعها مع الظهر والمغرب كذا غيرها
فمن يستحب له ذلك أيضاً كالمسلسوس ونحوه في بعض الأحوال ولا يتأكد للقاضي في
غراول وروده من الصلوة وإن كان لا يخلو من الفضل ويسقطان معاً بقيام البعض
في الجماعة المعتد بها عن الحاضر لها والغائب إذا أتاه قبل التفرق عن موضع الصلوة
مسجداً كان أو غير مسجد قصد لا يتيان إليهما ولا صلى جماعة معها أو مع غيرها أو

المسيرة
قال ابن عباس
كانت السترة بالكرسي
مخوفة الرماة والقد
سرا من باب فليس
بمصلحة قد أمه علامه
عصم يسير تراب وجن
لاست من الروراي
يجه كذا في المصباح
المنسب

المخدع
هو البيت الذي
يكون فيه البيت
والمنزلة التي
تكون فيها
في بيتها
المنسب

لا يترك الاحتياط بالاقامة
بالنسبة إلى الرجال في كل
صلوة من الخمس فاعدا
موارد التسقوط ظروفاً
دام بقائه
بل الأقوى كون التسقوط
في جميع صور الجمع على
الرحضة خمساً
دام عمره
المنزلة
أرفق قريباً كذا
فأول من أدار رال ومنه
مروا لا سيما إلى عرات بعد
التفرق خط الدرس بها قد
سبب مباح المنسب
اختصاص الحكم بالمسجد
يجلو عن قوة ضرة ظروفاً
دام عمره

فصول الأذان والاقامة

فراى اتخذ فرضه منها ولا بعد الاشرى في الاداء اما مع الاختلاف فيه وفي القضاء من النفس والغير فاشكال حوطه السقوط ايضا نعم يعتبر اتحاد المكان عرفا كما ان المعتبر ايضا في صدق التفرق يحصل انصراف الاكثر بل بمجرد سبلان الجماعة في الاذن مثلا من غير ملاحظة الاقل والاكثر ولا قوى الحاق الاضطرار عن الصلوة وتعيينها بالتفرق عن مكان الصلوة وان بقوا فيه كما انه يقوى فيه كون السقوط في الفرض عزيمته لا بخصه وهو الموافق للاحياء ويحترى الحالى لها والتامع اما ما كان او غير امام اذا تم فانقصه المؤذن منهما المبحث الثاني في الاقوى ان فصول الاذان ثمانية عشر التكبير اربعاً ثم الشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم على الصلوة ثم على الفلاح ثم على خير العمل ثم التكبير ثم التمهيل كل فصل مرتان وكذلك الاقامة الا ان فصولها اجمع مشى مشى الا التمهيل في اخرها مرة ويزاد فيها بعد التجلعات قبل التكبير قد قامت الصلوة مرتين فتكون فصولها ح سبعة عشر فصلا نعم يستحب الصلوة على محمد وآله عند ذكر اسمه واكمال الشهادتين بالشهادة العلى بالولاية لله وامره المؤمنين في الاذان وغيره كما انه لا بأس بالشكر في الشهادة او على الصلوة او على الفلاح للباعة في جميع الناس واعلامهم وان كان ذلك كله ليس من الاذان كما ان ما رخص في تركه من فصولها لا ينافى في ذلك نحو الاجتزاء للمرتبة عن الاذان بالتكبير والشهادتين بآيات الشهادتين وعن الاقامة بالتكبير وشهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله ولكن راد صورة الايتام بالخالف تقبتر يقول قد قامت الصلوة الى اخر الاقامة اذا خاف فوات تلك الصورة باقام الاذان والاقامة وللشافعي المستعمل الايتان بواحد من فصولها فانه افضل من اتمام الاذان وترك الاقامة اما العكس فلا يبعد جحانه على قصرهما ويكره الترجيع الا لقصد الاستعداد وهو تكرار الشهادتين جهر بعد قوتها سراً بل هو محرم مع قصد المشروعية واما التثويب وهو قول الصلوة خير من التوم بعد الدعاء الى الفلاح في الصبح وفي العشاء او في جميع الصلوة فهو من البدع التي يحرم الايتان بها مع قصد المشروعية بل لا يحوط اجتناب صورتهما وان لم يكن بقصد هدا الله اعلم المبحث الثالث في شريطينها

والا اتحاد في الوقت لا
مثل العصر والمغرب فخطبا
دام بقائه
عند السقوط لا يخلو من
قوة خصوصاً في القضاء
عن الغرض رة ظمربا
دام عزه
الاذن في الطريق
والسنة والسنن
الخطابين والجمع
والعزيمه
الا قوى كونه رخصه
ظمربا دام ظلهم

الترجم
في الاذان تكرار الصلوة
مراراً على المخطف وقد
تكرر التكبير والشهادة
اول الاذان الجمع
على
بل وكذا بعد قولها جهر
بل لا يبعد كراهته مطلق
تكرار واحد من الفصول
الا للا شعار ظمربا
دام عزه

غير المتبركا لا يعتد بأذان

فیه نظر طبرستان
دامریقات
فصل شکار نعم لباس
بارتراق من بیت المال
ظریط دامریقات

ص
 للتحديد
 الحامد لله الملك
 ذو الجلال والإكرام
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه
 وسلم
 من بعد
 صلاة
 الفجر
 والجمعة
 والعشاء
 من كل يوم
 أربعين
 مرة
 من أراد
 أن ينجي
 نفسه من
 النار
 فليقل
 هذه
 الصلاة
 من بعد
 صلاة
 الفجر
 والجمعة
 والعشاء
 من كل يوم
 أربعين
 مرة

للقِيمِ بِلِغْبِهِ اِيضًا فِي صَلَوةِ
الْجَمَاعَةِ ظَمَّ حَبَابًا دَامَ
رَقَا مَرَّةً

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
الاعجاز والبرهان والهدى
والنور والهدى والهدى

في سنن الاذان والاقامة

الشافعي
في سنن الاذان والاقامة
والنور والهدى والهدى

الحمد لله الذي جعل في القرآن
الاعجاز والبرهان والهدى
والنور والهدى والهدى

بل فيها ايضا طمنا
دام بقاءه

فصل في الاذان والاقامة
ويعني ما ذكره في الاذان
والاقامة من دعاء
والنور والهدى والهدى

الحمد لله الذي جعل في القرآن
الاعجاز والبرهان والهدى
والنور والهدى والهدى

او منفردا ايضا على الا
قوى طمنا دام
بقائه

في صلوة الغداة وأما الاول وهو الطهارة فالاقوى شرطها بركا ان الاحوط ذلك
بالنسبة الى ما بعده الا ان الاقوى ما عرفت ويستحب فيها ايضا الجهر في واخر فصولها
مع الثاني في الاذان والحمد في الاقامة على وجه لا ينافي قاعدة الوقف والافصاح بالالف
والهاء من لفظ الجلالة في آخر كل فصل هو قير ووضع الاصبعين في الاذنين في الاذان
ومدا الصوت فيه ورفع اذا كان ذكرا ويسحب الرقعة في الاقامة ايضا الا انه دون الاذان
ويستحب الفصل بين الاذان والاقامة بصلوة ركعتين في غير المغرب الاولى كوطئا من
النافلة او خطوة او قعدة او سجدة او ذكرا ودعاء او كلام في غير الغداة او سكوت والا
الا يقصر في الفصل في المغرب على الخطوة والسكنة والنسب بجزء كما ان الاولى تخصيص الفصل
بالخطوة بالمفرد ويستحب في المنسوب للاذان ان يكون على ارتفاع الصوت مبصرا بصيرا
بمعنى الاوقات وان يكون على مرتفع منارة او غيرها ويستحب حكاية الاذان سواء كان
للاعلام وللصلوة جماعة وفرادى مكررها كان او مستحبا على الاقوى نعم لا يستحب
حكاية الجهر منه كما لا يستحب الاسرار بالحكاية والمراد بالحكاية قول مثل ما يقول المؤذن
عند السماع من غير فصل معتد به لكن يبدل الحركات بالحوقة وان كان الاقوى حصول
الحكاية بقولها من دون ابدال نعم الاقوى الاحوط ابدالها بذلك اذا حكاها وهو في اثناء
الصلوة كما ان الاولى له ذلك ايضا اذا حكاها وهو في الخلا بجنبها من كلام الآدميين
والاولى للحاكم ان يقول عند حكاية الشهداءين وانا شهدان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله ما اكفى بها عني ابي ومحمد واعين بها من اقر وشهد وان كان الظاهر استجبا
ذلك للحاكم وغيره وكذا يستحب حكاية الاقامة ايضا لكن ينبغي اذا قال المقيم قد قامت
الصلوة ان يقول هو اللهم اقها وادمها واجعلني من خير صالحي اهلها ويحترى
الحاكم في الاذان والصلوة بحكاية عن اعادته بل لو سمعوا الاقامة اجزء به وان لم يحكم
حتى لو كان اذان منفردا واقامة وكان السامع اماما بل الظاهر اجزاء من ائمة به سماعه
نعم بقوى غبار سماعه تماما في الاجزاء به حتى لو نقص المؤذن فضلا عنه هو ومنه يعلم
مشروعية التلفيق من السماع والقول والله اعلم **المبحث الخامس** في احكامها من

في أحكام الأذان والإقامة

ترك الأذان والإقامة عمداً فضلاً عن أحدهما حتى أحرم للصلوة لم يجر له قطعها واستبانت
 نعم إذا كان ذلك عن نسيان جازله القطع ما لم يركع منفرداً كان أو غيره حال الذكر بخلاف
 ما إذا غرم على الترتيب زماناً معتداً به ثم أراد الرجوع بل وكذا لو بقي على الترتيب كذلك فلا
 له حال لقطع الصلوة على النبي والسلام عليه ولا يجب عليه العدل إلى فرضية أخرى فاستتر
 وإن كان ممكناً كما لا يشرع له العدل إلى نافله لذلك على الأقوى ولا يقطع لنسيان الأذان
 وحده بل ولا للإقامة على الأخط ولا قطع لنسيان بعض فصولها بل وشرائطها على الأخط
 وللصلي بعد الكفاءة باحدهما لكن إذا أقام عازماً على ترك الأذان ثم بدله فعليه جاء به
 أعاد الإقامة محافظاً على الترتيب كالتساهي على ما عرفت سابقاً ولو نام في خلال الأذان
 أو الإقامة أو جن أو اغشى عليه أو أسكرا أو ارتد عن ملته ثم أفاق وتاب جازله البناء ما لم
 تقتلوا إلا مراعيًا شرطية الطهارة في الإقامة والفضل له استينافها بالحدث في اثنا
 ومن ارتد بعد أن جازان يعتد به من أراد الصلوة ثم يقيم غيره بل وكذا الإقامة ولو اد
 منفرداً أقام ثم بدله الإمامة استحب له أعادها **المبحث السادس** يستحب الأذان
 في أذن المولود اليمنى والإقامة في اليسرى وكذا يستحب الأذان عند غول لقول والشعا
 الذين هم سحرة الجحيم في الفلوات للناس حتى تضلهم عن الطريق فمكلمهم وفي أذن من ترك
 أكل اللحم أربعين يوماً ويبنى أن تكون اليمنى بل يستحب ذلك لكل من ساء خلقه والله
العالم المفضل يستحب للصلي احضار تمام قلبه تمام الصلوة في أقوالها وأفعالها
 فانه لا يحسب للعبادة من صلواته إلا ما قبل عليها وينبغي له الخضوع والتخشع والوقار
 والتسكين والطيب الذي أحسن والسواك قبل الدخول فيها والتمشيط وأن يكون في
 يده خاتم من عقيق فإن الركعة فيه بالف وينبغي أن يصلي صلوة مودع فيجد التوبة
 والانابة والاستغفار ويشغل فكره في جميع أحواله في طاعة سيده ومولاه وأن يقول
 بين يدي ربه قيام العبد الذي ليس بين يدي مولاه وأن يعلم ما يقول وأن يلهن بياحه
 ولن يسئل وأن يصادق في مقالته عند قرائته إياك نعبداً إياك نستعين الذي
 يراد منه تخصيصه بالعبادة والاستغانة فلا يكون غابلاً لهواً ولا مستعيناً بغيره وأن

القول
 بالصوم واحد الضابط به
 جنس من الجن والانس
 سحرهم وفي الجحيم حيث اذ تقوت
 كرم القول فاذنوا كانت العرب
 تنحرف في الضربات تقول قولا
 تكون كذا في قطعهم عن الطريق
 هؤلاء كذا في جمع التوبة
 والسؤال
 السعادات والعلل كذا
 أو سائر ما يحسن جمع
 سائر ما يحسن
 ١٣١٨

الأجلاء
فنت اشي عذابة
فرب مطفة سرقة على
عفة خست لذة

[illegible]

في أحكام النية

او غير فادحة واما باقى الواجبات فهي كالاركان زيادة ونقصا مع العمد دون التهور
 يتحصر المبحث في المقام في عشرة فصول **الاول** في النية وهي كما عرفها قصد الفعل بنوا
 الامثال للنعم وهو المراد بالنية القرية وذلك اما الاهلية او جزاء لشكر نعمته او طلبا
 الرضاء او خوفا من سخطه او رجاء لثوابه او غير ذلك من المقاصد التي تكون داعيا
 اطاعة والعبادة والاحوط له عدم قصد التوصل بطاعة الله الى الامور الدنيوية
 غير المنصوصة وان كان الاقوى الصحة سيما مع ملاحظتها تبعا كما ان الاقوى ذلك
 مع جعل الغاية للعبادة تحصيل الثواب ودفع العقاب فان كان الاولى لر بل الاحوط
 ايضا عدم ملاحظتها مما لا رجاء والاقتضار على قصد عبادة الله لكونه اهلا لذلك وشكرا
 على نعمه السابقة الظاهرة والباطنة والطاهرة المحققة ونحو ذلك وعلى كل حال فلا يعتبر
 فيها غير الاخلاص غير التيقن مع تعدد المكلف به فلا يجب نية الوجه من وجوب
 ندب لا القضاء والاداء ولا القصر والاتمام حتى في اماكن التخيير ولا غير ذلك على الاقوى
 الامع توقف التيقن عليها من غير فرق في ذلك بين الفريض والنوافل بل لو نوى
 الوجوب في مقام التدب وبالعالمين بعد تنخيص المكلف به ولم يكن على جهة التبرع صح
 وكذا القضاء والاداء بل والقصر والاتمام وان كان الاحوط له خصوصاً في الاخير
 الاستيناف خصوصاً لو نوى القصر في مقام التمام ولو كان في احد اماكن التخيير
 احدهما لم يلتزم به على الاظهر وكان له العدول الى الفرع الاخر ما لم يتجأ ويحل به نيت
 ما يرد ذلك في وجه قوى لو نوى القصر فشك في العدول على وجه يكون كراهة لو كان
 قد نوى التمام فانه يعدل اليه حينئذ ويحتاج صلواته ولا يجب في النية الاخطار وهو
 الحديث الفكري في الصور القلبية بل يكفي فيها الداعي وهو الارادة المؤثرة في وجود
 الفعل المنعشة عما في نفسه من الغايات على وجه يخرج به عن الساهي والغافل لا يجب
 عليه تصور الصلوة تفصيلا بل يكفي الاجمال ولا يقدح مع نية الوجوب فيها استئذانها
 على المندوبات لا يحتاج لها الى تجديد نية ولا الى ملاحظة في استداء الصلوة بل يكفي
 فيها نية واحدة ثم لا بد من نية الجواز او الاجراء على وجه يرجع اليها فلو نوى كل جزء

اذا قصد الامر الواضح
 وكان الاستدعاء في التطبيق
 واما اذا كان على وجه
 القيد ففي الصحة اشكال
 وكذا بالتفسير الى القصر
 والاتمام والقضاء والاداء
 فلهما دامهما

مسألة اشكال ملائمة
 الاحتياط بالاعادة
 ايضا طمأنينة
 دامهما

في أحكام النية

خصوصاً في صلوة
الاحتياط للشكوك
طريقاً لمرقباته

باستقلاله غير ملاحظ فيه الجريئة التي يلزمها نية الجملة لم يمتنع ولو نوى الصلوة من لا
يحسنها واخر حوله يعلمه ولا فاق ولا فلا بأس لا يعتبر فيها اللفظ بل الاحوط تركه في نية الصلوة
وان كان الاقوى الصيغة معه والربو في ابتداء النية او في الاثناء او في اجزائها الواجبة
او المنثبة يبطل لها على الاصح ولو كان ملاحظاً تبعاً بل لو حصل في اوصافها كما لم يجد به
والجماعة ونحوها ابطالها نعم لا يبطل بالربو المتأخر على الاقوى وان حرم ولا بالربو شرك
الاضداد ولا بغيره خطوره بالبطل ولو في ابتداء كما لا يبطل بالعجز المتأخر وان حرم على
الاقوى كل مانع في الاخلاص بالعبادة ابطالها نعم لا ينافي في فعله على الظاهر ضم بعض الغايات
الراجعة للفعل المتحد بل وان لم تكن راجعة ولكن كان الضم تبعاً ومن ذلك قصد فهم
الغير برفع الصوت مثلاً بالقرآن والذكر بخلاف ما لو نوى بعض افعال الصلوة غيرها
بمعنى انه قصد بالفعل الواحد صلوة وغير صلوة كما لو قصد بالسلام تحية والصلوة
وبالقيام والركوع صلوة وقطعاً مثلاً فان الاقوى لبطلان ح معة اذا كان ذلك
في الواجب سواء كان مما يمكن نداء ركركه او لا وسواء كان قلباً او كثيراً بل الاحوط ذلك
في المستحب بضاً اما لو قصد بغير الصلوة محضاً فلا يفسد من هذه الجهة نعم ان كان
كثيراً او مما لا يجوز فعله في شأنها افساد الا فلا وكيف كان فوق النية عند تكبيرة الا
والامر فيه سهل بناء على ما عرفت من انما الداعي المزبور اما على الاخطار فيكفي اتصال اخر
جزئها الفكري باول التكبير والاحوط استمراره الى تمام التكبير وتجب فيها الاستدامة
بمعنى عدم خلوشى من افعال الصلوة عن النية فلو نوى الخروج من الصلوة بعد ان
حصلت النية الصحيحة منه ثم رفض ذلك قبل ان يقع منه مناف او شئ من افعال
الصلوة بعنوان انه منها وعاد الى النية الاولى لم تبطل الصلوة على الاقوى والاحوط
الاستيناف بعد ذلك وكذا لو تردد بين القطع وعدمه ونوى في الركعة الاولى الخروج
في الثانية مثلاً او علق الخروج على امر ممكن كدخول شخص ودخل ونوى المنافي فاثبت
الاقوى الصيغة في الجميع مع الشرط المزبور والاحوط الاستيناف ما لو كان تردده في
بطلان الصلوة لعرض شئ فيها وعدمه فلا اشكال في الصيغة ولو نوى صلوة فذكر

الرفض
يقرب من
قوله لا يخرج من نية
متركة مع العزم
ومطعم البصر
١٢٤

في أحكام النية

في الصلوة صلاة اخرى سابقة عليها عدل من اللاحقة الى السابقة سواء كانت
مؤداتين كان يدخل في العصر او في العشاء ويذكر الظهر والمغرب ومقتضيتين
كن عليه مقتضيتان سابقة ولا حفة ونوى اللاحقة منهما او مقتضية كل ذلك
ما لم يتجاوز محل العدول فلو كانت الفائتة صبحاً مثلاً وقد صلى الثالثة ودخل في
ركوعها فلا عدول ويهدم وقتها اتمام على الاقوى واذا تجاوز محل العدول انما هو
بالتساقطة بعدها وليس العدول فرضاً الا في المؤداتين المرتبتين كالظهر من العشاء
والمقتضيتين مع وجوب الترتيب بينهما اتمام من المؤداة الى المقتضية صلى الله عليه
الاقوى ولا يعدل عن مقتضية الى مؤداة على الاقوى فلو دخل في فائتة ثم ذكر في
اشائها حاضرة ضاق وقتها ابطالها واستأنف ولا يجوز العدول من فرائض الصلوة
الى مثلها في غير ما ذكر ويجوز العدول من الفريضة الى النافلة في يوم الجمعة ليس بشي
قراءة الجمعة وقر التوحيد وغيرها اذا كان بحيث لا يجوز له استئناف الجمعة
النصفاء وغيره والا قطع قرائته واستأنف سورة الجمعة من غير عدول وكذا يجوز
العدول منها الى النافلة في الجماعة اذا كان قد دخل في الصلوة ثم دخل الامام
وخاف السبق ولم يتجاوز المحل ولا يجوز العدول من النفل الى الفرض ولا من النفل
الى النفل على الاقوى حتى فيما كان منه كالفرائض في التوقيت والسبق والحق ولا
باس بترامى العدول كما لو عدل الى سابقة فذكر سابقة عليها وهكذا يكفي في العدول
بمجرد نية من غير حاجة الى ما ذكر في ابتداء النية ولو عدل حيث لا يجوز له العدول
بطلنا معاً كما لو نوى بالظهر العصر وانما على ذلك بل لو دخل في الظهر تجب له الصلوة
فان في الاشياء انما قد فعلها لم يصح له العدول به الى العصر ولو عدل بزعم تحقيق موضع
العدول فبان الخلاف بعد الفراغ او في الاشياء كما لو عدل بالعصر الى الظهر ثم بان
له ان يصلاها فالاقوى عتقها عصر او الاحوط الاستيناف ولو دخل في فريضة
فانما بزعم انها نافلة غفلة او بالعكس صحت على ما افتمت عليه لو شك فيما
في يده ان عتقها ظهر او عصر امثلاً بنى على التي قام اليها فان لم يعلم وامكن العدول

ومؤداة بان دخل في
المؤدات فذكر المقتضية
هـ
والاحوط اعادة اللذان
ايضا فظهر بآدم
بقائه

هـ
محال اشكال نعم لو روي
نفسه في صلوة هـ
وسلك في ثم من الاول
نواها ويؤتي شيها على
ان نواها وان لم يكن
قام البس خسران
دام غم

في تكملة الاحرام

٩١

عدل والا بطلت ولا عدول على الاصح في غير ما سمعت ولو قام لصلاة
الظهر مثلاً فسبق لسانه وخاله خطوراً الى العصر فالبناء على قام اليه
والله اعلم **الفصل الثاني في تكملة الاحرام وفيه بحث**
الاول هي دكن تبطل الصلوة بنقصها عمداً أو سهواً وكذا بزيادتها فاذا كثر
للافتتاح اقل شئ زاد ثانياً لئلا يتردد عمداً أو سهواً بطلت الصلوة واحتاج
الى ثالثه على الاصح فان ابطالها كلك احتاج الى خامسة وهكذا تبطل بالشفع وتصح بالثالثة
ولا يعتبر في ابطالها مقدار الصلاة لها بل يكفي فيه قصد الافتتاح ولو اقيم لصلاة غير ما
في يده ساهياً فالاحوط له الاتمام ثم الاستيناف وصورتها الله اكبر فلا تنقض الصلوة
بدونها وان كان يرد فيها من اللفظ العربي فضلاً عن غيره بل ولا بها ملحوظة في المادة او
الاعراب واخراج الحرف من غير مخرجها وناقصة ولو حرفاً او زائداً كذلك ولو المتولد
من اشباعها لفظ الجلالة او من فتح همزة اكبر او بانه على وجه يخرج به عن قصد قاسم
التكبير عن حرف او مغيراً ترتيبها او ناكلاً للوالاة بين حروفها او غير ذلك مما يغير هيئتها
من ادغام غير مدغم او فك ادغام ونحوهما نعم قد يقوى الاجتزاء بها مع حذف همزة
الوصل من لفظ الجلالة عند وصلها بلفظ النية والدعاء الذي قبلها وان كان
الاحوط خلافه لكن على معنى عدم درجتها باللفظ السابق عليها بل يقف عليه ان
جاء به ويبدل بها الا انه يقطع الهمزة مع الوصل فان الاقوى البطلان ح وكذا
الاحوط الوقف على الراء وان كان الاقوى عدم وجوبه فله اعرابه موصلاً لغيره
فلو ترك اعرابه في الفرض المزبور بطلت صلوة في الاقوى نعم الاحوط الوقف عليه
فاطعاً له عما بعده وكذا الاحوط له عدم زيادة شئ عليها في اخرها ولو بما ورد انه مراد
كقول من كل شئ او من ان يوصف بقيام او قعوداً ولبس او بذكر بالحواش لكن لو فعل
فالا حوط له الاتمام ثم الاستيناف وان كان الاقوى الصحة والاحوط له ايضا عدم
المد والاشباع للهمزة والباء وترك تفخيم اللام والراء وان كان الاقوى الجواز اذا
لم يكن بحيث يخرج عن القانون العربي المجاز في مثاله ويجب فيها القيام التام

على الاحوط ظريفاً
دام بقاءه

اذا لم يكن على وجه التثنية
ظريفاً دام عمره
العالى
انفعاله
انفعاله

في كيفية التكبير واجزاها

فلو تركه عمداً أو سهواً بطلت بلا بد من تقديمه عليها مقدّمه من غير فرق في ذلك بين المأموم الذي أدركه الإمام وأكعاً وغيره على الأصح بل ينبغي له الترتيب في الجملة يعلم وقوع التكبير ثانياً قائماً والاحوط كون الاستقراء كالقيام في البطالان تركه حال التكبير عمداً أو سهواً ويجب اقترانها أيضاً بالنية على حسب ما قد منا والامر فيه سهل بناء على ما عرفت من انها الداعي عندنا ويجب تحقق التلفظ بها ويعلم ذلك باسماعه نفسه ايها المحقق او تقدّر او يجب تعلّمها على من لا يحسنها ويجوز له الدخول في الصلوة قبل الضيق مع رجاء التعلم فان تركه اختياراً حتى ضاق الوقت ثم وصحت صلوته على الاقوى والاحوط له الفصاء بعد التعلم ولو تعذّر استقلاله بالنطق بها نطق بها ناطقاً حرفاً فحرفاً ونطق هو خلافه وان لم يتمكن من الجميع فالاحوط له الايتان بالمكن والترجمة عن الباقي ثم الاستيناف بترجمة الجميع وان لم يتمكن من شيء منها اتي بترجمتها من غير العربية والاقوى عند لزوم الترجمة بلغته وان كان هو الاحوط كما ان الاقوى عدم وجوب لغات الكتب المنزلة واللغة المناسبة للعربية وان كان هو الاحوط ولو توقفاً لايتان بتمام الاحتياط على تكرير الصلوة كروها ولا يخفى عن الترجمة غيرها من الاذكار ولو عربية ما لم يكن مراد فالحال فلو كان قدّم عليها كالمحوت مادة او اعراباً والاخرس الذي لا يستطيع ان ينطق بها صحته اتي بها على قدر الامكان فان عجز عن النطق اصلاً عقد قلبه بمعناها واسار اليه بيده ولسانه وصوته على حسب ما يبرز غيرها من مقاصده والاقوى ثبوت هذه الاحكام في التكبيرات المنذرة ايضاً كما انه يجري حكم تكبيرة الاحرام على بدلها حتى اشارة الاخرس اليها **الثاني** يستحب ضاقه ست تكبيرات اليها حتى يكون المجموع سبعاً وهو اقصى الفضل ودونه الخمس ثم الثالث نعم يستحب له الايتان بعد احرام الصلوة بجميع تكبيراتها وهي احدى عشرة في صلوة الصبح عدل تكبيرة الاحرام وتزيد للمغرب عليها خمساً والرابعة عشرة فيكون مجموع تكبيرات الصلوة تسعين وباصافة سبعة الافتاح تكون سبعة وتسعين والفائدة في جمع تكبير كل صلوة في بدلها انما اذا سها عن شيء منها وقد

ان التكبير في الصلاة على وجهين احدهما التكبير الذي هو في الجملة يعلم وقوع التكبير ثانياً قائماً والاحوط كون الاستقراء كالقيام في البطالان تركه حال التكبير عمداً أو سهواً ويجب اقترانها أيضاً بالنية على حسب ما قد منا والامر فيه سهل بناء على ما عرفت من انها الداعي عندنا ويجب تحقق التلفظ بها ويعلم ذلك باسماعه نفسه ايها المحقق او تقدّر او يجب تعلّمها على من لا يحسنها ويجوز له الدخول في الصلوة قبل الضيق مع رجاء التعلم فان تركه اختياراً حتى ضاق الوقت ثم وصحت صلوته على الاقوى والاحوط له الفصاء بعد التعلم ولو تعذّر استقلاله بالنطق بها نطق بها ناطقاً حرفاً فحرفاً ونطق هو خلافه وان لم يتمكن من الجميع فالاحوط له الايتان بالمكن والترجمة عن الباقي ثم الاستيناف بترجمة الجميع وان لم يتمكن من شيء منها اتي بترجمتها من غير العربية والاقوى عند لزوم الترجمة بلغته وان كان هو الاحوط كما ان الاقوى عدم وجوب لغات الكتب المنزلة واللغة المناسبة للعربية وان كان هو الاحوط ولو توقفاً لايتان بتمام الاحتياط على تكرير الصلوة كروها ولا يخفى عن الترجمة غيرها من الاذكار ولو عربية ما لم يكن مراد فالحال فلو كان قدّم عليها كالمحوت مادة او اعراباً والاخرس الذي لا يستطيع ان ينطق بها صحته اتي بها على قدر الامكان فان عجز عن النطق اصلاً عقد قلبه بمعناها واسار اليه بيده ولسانه وصوته على حسب ما يبرز غيرها من مقاصده والاقوى ثبوت هذه الاحكام في التكبيرات المنذرة ايضاً كما انه يجري حكم تكبيرة الاحرام على بدلها حتى اشارة الاخرس اليها **الثاني** يستحب ضاقه ست تكبيرات اليها حتى يكون المجموع سبعاً وهو اقصى الفضل ودونه الخمس ثم الثالث نعم يستحب له الايتان بعد احرام الصلوة بجميع تكبيراتها وهي احدى عشرة في صلوة الصبح عدل تكبيرة الاحرام وتزيد للمغرب عليها خمساً والرابعة عشرة فيكون مجموع تكبيرات الصلوة تسعين وباصافة سبعة الافتاح تكون سبعة وتسعين والفائدة في جمع تكبير كل صلوة في بدلها انما اذا سها عن شيء منها وقد

ان التكبير في الصلاة على وجهين احدهما التكبير الذي هو في الجملة يعلم وقوع التكبير ثانياً قائماً والاحوط كون الاستقراء كالقيام في البطالان تركه حال التكبير عمداً أو سهواً ويجب اقترانها أيضاً بالنية على حسب ما قد منا والامر فيه سهل بناء على ما عرفت من انها الداعي عندنا ويجب تحقق التلفظ بها ويعلم ذلك باسماعه نفسه ايها المحقق او تقدّر او يجب تعلّمها على من لا يحسنها ويجوز له الدخول في الصلوة قبل الضيق مع رجاء التعلم فان تركه اختياراً حتى ضاق الوقت ثم وصحت صلوته على الاقوى والاحوط له الفصاء بعد التعلم ولو تعذّر استقلاله بالنطق بها نطق بها ناطقاً حرفاً فحرفاً ونطق هو خلافه وان لم يتمكن من الجميع فالاحوط له الايتان بالمكن والترجمة عن الباقي ثم الاستيناف بترجمة الجميع وان لم يتمكن من شيء منها اتي بترجمتها من غير العربية والاقوى عند لزوم الترجمة بلغته وان كان هو الاحوط كما ان الاقوى عدم وجوب لغات الكتب المنزلة واللغة المناسبة للعربية وان كان هو الاحوط ولو توقفاً لايتان بتمام الاحتياط على تكرير الصلوة كروها ولا يخفى عن الترجمة غيرها من الاذكار ولو عربية ما لم يكن مراد فالحال فلو كان قدّم عليها كالمحوت مادة او اعراباً والاخرس الذي لا يستطيع ان ينطق بها صحته اتي بها على قدر الامكان فان عجز عن النطق اصلاً عقد قلبه بمعناها واسار اليه بيده ولسانه وصوته على حسب ما يبرز غيرها من مقاصده والاقوى ثبوت هذه الاحكام في التكبيرات المنذرة ايضاً كما انه يجري حكم تكبيرة الاحرام على بدلها حتى اشارة الاخرس اليها **الثاني** يستحب ضاقه ست تكبيرات اليها حتى يكون المجموع سبعاً وهو اقصى الفضل ودونه الخمس ثم الثالث نعم يستحب له الايتان بعد احرام الصلوة بجميع تكبيراتها وهي احدى عشرة في صلوة الصبح عدل تكبيرة الاحرام وتزيد للمغرب عليها خمساً والرابعة عشرة فيكون مجموع تكبيرات الصلوة تسعين وباصافة سبعة الافتاح تكون سبعة وتسعين والفائدة في جمع تكبير كل صلوة في بدلها انما اذا سها عن شيء منها وقد

في التكبير الا فتحي

جاوز المحل كان ما قدمه من بدلائلها وعلى كل حال فالأفضل له الدعاء بالمأثور بين
 تكبيرات الافتتاح ويجوز له الايتان بالسبع ولا من دونه وله تعيين تكبيرة الاحرام
 في أيتهما شاء وان كان الأولى له اختيار الأخيرة ولو جاء بالسبع مع قصد الافتتاح بها
 من غير تعيين مع مقارنته اليك التي هي الداعي للجميع ففي القيمة وتكون هي الأولى في
 احتمال والأخيرة في آخر وجه قوي لكن الاحوط خلافه مع فرض وقوع ذلك فيه يستأنف
 الضلوة وليس له نية الاحرام بالسبع والخمس والثلاث على الأقوى يستحب الجهر بها
 للإمام على وجه يسمع من خلفه دون الست فانه يستحب الاخفات بها ويستحب
 رفع اليدين بالتكبير الى الاذنين ودونهما الى الجبال الوجه ودونهما الى التهر مبتدئاً بابتداء
 ومنتهياً بانتهائهما ثم يضعهما ولا يلزم فيه الانطباق الذي قلنا يتفق بل تكفي فيها التقادير
 المنزوعة من غير مراعاة الانطباق الوسط ونحوه بل الظاهر كفاية كون الرفع حال التكبير
 من غير اعتبار ملاحظة هذا التدقيق فاذا انتهى التكبير الرفع ارسل اليدين حيث شاء
 ولا ينبغي ان يتجاوز بهما الاذنين نعم ينبغي ضم اصابعهما حتى يختصر الابهام والاستقبال
 بباطنهما القبلة والظاهر عدم اشتراط استحياب التكبير بالرفع فضلاً عن الكيفية
 المخصوصة وكذا العكس كما ان الظاهر عدم اعتبار الكيفية المخصوصة في استحياب الرفع
 حتى يعتد اليدين بل ذلك كله مستحب في مستحب على الأقوى ولا فرق في استحباب الرفع
 بالتكبير بين الواجب منه والمستحب والله اعلم **الفصل الثالث** في القيام وفيه
 ايضاً بحثان **البحث الاول** في القيام ركن في تكبيرة الاحرام التي تقارنها النية كما عرفت
 سابقاً وفي الركوع عنه فمن اخل به فيما عدا او سهواً بطلت صلواته وواجب غير ركن
 حال القرأته بطل به مع الاخلال عداً لا سهواً وله تركه في غير ذلك ولو ترك القنوت
 مثلاً فهو ح نابع لما وقع فيه الوجوب عدم الركبة وعدمها وليس بواجب صلى الا
 ما كان قبل الركوع وبعد والركن منهما الاول فمن سهى وجاء بالركعة تماماً من جلوس
 بطلت صلواته قطعاً وان ذكر حال الركوع وقام مخفياً بركوعه وكذا لو ذكر قبل ان يركع
 وقام متقوساً او غير منتصب ولو ساهى على الأقوى بل وكذا لو سهى بعد حصول القيام

بل الاحوط ظمراً
 دام بقاءه
 بل لا يخلو عن قوة مع
 قصد الابهام بل قصد
 ما في الواقع ايضاً مشكك
 لاحتمال التحيز ظمراً
 دام بقاءه
 فيدنا مقلد الاولين
 بربدالذي ط واحراز
 جميع الاحتمالات من الا
 ول والاخرة بالجمع والقياس
 ان بات بالسبع يقصد
 انه ان كان الحكم هو التحيز
 فالافتتاح هو كذا ويعين
 ما شاء الله فهو ما عنده
 الله ظمراً دام
 بقاءه
 الحال
 فمت جاز اي قوله
 معناه
 على معنى وقوع الركوع
 الاحتمال
 هي العود والظن بغير ركبة
 وكذا ركوبه ونية
 نزع قاموس
 ١٢٤

بمعنى متقوسا ظمنا
دام بقائه
الاقوى اجزاء الوقوف
على الواحد وعلى رؤس
الاصابع واصل القدم
لكن لا ينبغي ترك الاحياء
ظمنا دام بقائه
الاقرب تقديم الاقرب
الى القيام من رة ظمنا
دام بقائه
الانتصاب
نصب
ضرب
بمعنى
بل لا يخلو عن قوة ولا
حوط وضع ما يصح الجود
عليه على الجهة والايمان
بالمساجد الاخر ايضا
من رة ظمنا
دام بقائه

في أحكام القِيَامِ

ونظامها فيقوم للقرأة وان علم بغيره حال الركوع مثلاً على الأصح ولو عجز عن الركوع
والسجود ولو جالساً دون القيام قام وأوى اليهما والأول له الجلوس بإيماء السجود ولا
يجب عليه المقدر من الانحناء أما لو تمكن منهما جالساً جلس لها على الأصح ولو دار
أمره بين القيام مؤمياً والجلوس كما أو ساجداً اختار الأول والأحوط له إعادة
الصلوة جالساً ولو تجدد العجز في أثناء الصلوة أو القدرة عمل بمقتضى كل منهما كما لا
فان عجز عن القيام مثلاً في أثناء انتقاله إلى الجلوس ثم إلى الاضطجاع وهكذا ولو تجدد
القدرة للمستلقي مثلاً انتقل إلى القيام فان لم يمكن فإلى الجلوس فان لم يمكن فإلى الا
ضطجاع ونحو ذلك غيره ويترك القرأة له كان في ثنائها حتى يستقر في المرتبة العليا
وكذا القادر اذا تجدد له العجز على الأقوى فلا يقرب حينئذ في حال الهوى ولو تجددت
له القدرة بعد تمام القرأة قام للركوع ولا يستحب له إعادة القرأة ولو قدر في الركوع
قبل الطائفة فيه ارتفع منحنياً إلى الحد الزاوي ولا يجوز له الانتصاب كذا بعد ها قبل
الذكر الواجب على الأصح ثم يذكركر بل وكذا قبل الذكر المستحب ولو قدر بعد الركوع وذكره
انتصب للارتفاع منه أما لو قدر بعد الارتفاع عنه فالأقوى عدم وجوب القيام
للتجود عنه وان كان هو الأحوط ولا يخفى عليك حال العكس في جميع ما ذكرنا حتى من
عجز حال الركوع بعد الذكر فانه يجلس حينئذ للاعتدال منه اما قبله فان أمكن ان
يهوى متقوساً على وجهه لا يلزم زيادة ركوع هوى ثم ذكره والا اكتفى بالجلوس للاعتدال
من غير استئناف ركوع للذكر ويجب القرار في القيام وغيره من افعال الفريضة كالركوع
والسجود والقعود حتى حال لقد المستحب منها وان كان الوجوب فخرج بمعنى الشريطة كالوضوء
للتاقل بل لا يبعد اشتراط جلوسه الاستراحة به أيضاً فمن تعذر عليه الاستقرار فيه وكان
متمكناً من الوقوف مضطرباً قدمه على القعود على الأصح وكذا الركوع فيرفع مضطرباً
ويذكر كذلك وكذا رفع الرأس منه ولا ينتقل إلى الجلوس وان حصل به الاستقرار أما
اذا لم يتمكن من ذلك ولكن يتمكن من المشي نحوه فالأقوى تقديم الصلوة من الجلوس
مستقراً عليه بل وغيره من الإبدال وأن تعذر عليه الاستقرار في جميع الأحوال سقط

الأحوط تكرار الصلوة
في هذه الصورة وغير
تما كان اللاحق كذا
دون السابق وكذا اذا
دار الأمر بين الأقلين
والأكثر اللاحق ظريفاً
دام بقاءه
مستحب
وجوبه لا بخلافه من قوة
معظم طهارة أمر
لا يترك ظهرياً
دام عزمه
اذا اراد الا يتأن به
ظرياً دام بقاءه
هذا اذا خف بعد
الاعتدال والطائفة
من طهارة ما فاضاً
العالى

عنه
الأحوط الجمع بالتكرار
ظرياً دام بقاءه

[illegible]

لكن مع كون حين التبرع
 قاصدا للاتمام او القرائة
 الى ما بعد اية التمجيد
 ظميا كما مر بها
 لو ذكر بعد قرائة اية
 التمجيد فالأحوط بعد
 الاتمام قرائة سورة
 غيرها بنية القربة
 المطلق لا بنية التجديد
 ضرورة ظميا
 دام عزه
 لا يترك الاحتياط اما
 بذلك واما بالتجديد
 فهو في الفرضية ثم
 اسئنا الصلوة ظميا
 دام تقاض

في القراءة

التي هي مما ترتب من مثبنا للبسملة بينهما على الاحوط واحوط منه اجتنابهما والبسملة
 جزء في افتتاح كل سورة الا برأته ولكن الاقوى عدم وجوب تعيين السورة قبل التلاطف
 بها وان كان هو الاحوط كما ان الاقوى كراهة القران بين السورتين والاحوط تركه
 ويجوز العدل في انشاء سورة الى اخرى اختيارا ما لم يتجاوز النصف لا الحمد التوحيد
 فانه لا يجوز العدل منهما الى غيرها مطابلا للاحوط ذلك بالنسبة اليهما ايضا نعم يستثنى
 من العدل منهما الى سورة الجمعة والمنافقين في محلها من صلوة ظهر يوم الجمعة جمعة
 او ظهر فانه جائز فيها فضلا عن غيرها ما لم يتجاوز النصف اذا كان الدخول فيها عن
 نسيان اتمام العدة فالاحوط عدم العدل بل الاحوط عدم العدل من الجمعة والمنافقين
 بالدخول فيها في الصلوتين السابقتين وان لم يتجاوز النصف هذا كله ما لم يكن خروجه
 الى العدل من نسيان بعض السورة او ضيق الوقت ونحو ذلك اتمامها فيجوز العدل
 وان بلغ النصف من الحمد التوحيد فضلا عن غيرها والا فضل له بل الاحوط العدل
 الى التوحيد مع امكانه ويجب على العالم من الرجال الجهر بالقراءة في الصبح واولي الغزاة
 والعشاء والاختفات فماعد البسملة في الظهرين في غير يوم الجمعة اما فيه فيستحب الجهر
 في الظهر فضلا عن صلوة الجمعة على الاقوى من غير فرق بين الامام وغيره فمن عكس
 عامدا بطلت صلوته بخلاف الناسي والجاهل بالحكم من اصله غير المتنبه للسؤال
 بل لا يعيدان ما وقع منهما من القراءة بعد ارتفاع العذر في الانشاء على الاقوى
 اما العالم في الجملة الا انه جهل محله ونساء فالاحوط استيناف صلوته ايضا بل الاحوط
 ذلك ايضا في الجاهل باصل الحكم المتنبه للسؤال عنه وما سئل وان كان الذي يقوى
 الصحة في الجميع مع حصول نية القراءة مهما نعم الجهل بمعنى الجهر والاختفات ليس عذرا
 كما ان الاحوط عدم معذرتيه المأموم بجهله بوجوب الاختفات عند وجوب القراءة
 عليه لا جهر على النساء حتى في حال الامامة لئلا يلهن بل يتحزن بغيره وبين الاختفات
 مع عدم الاجنبى اما الاختفات فيجب عليهن فيما يجب على الرجال ويعذرن فيما
 يعذرون فيه واقل الجهر ان يسمع القريب الصحيح اذا سمع واما الاختفات

نعم لو عجزها السورة لم
 تكف لغبرها فليجها
 دأمر بقائه
 والاحوط الترتيب
 ايضا فليجها
 دأمر عجزه
 بل لا يخلو عن قوة
 ظميرها دأمر
 القرآن
 قوله تعالى من قرأ سورة
 صفاد وهر من قرأ سورة
 بشى وصلى جمع
 البحرين
 الاختصاص
 خفت حجة ما سكن بك
 وخاتما في ثمة وبحث
 اسرار لمطلق كالمحطة
 والفتاب وكذا
 في القرآن
 ١٣١٨
 المعدور فيه في
 اللاحقة ايضا لاغلو
 عن قوة ظميرها
 دأمر بقائه
 المناط في الجهر والاختفات
 ظهور حوهر الصوت
 وعدم ظميرها
 دأمر فاضلا
 العالي

في كيفية القراءة واحكامها

فالظاهر انه هو القدر الذي يتحقق به أصل اللفظ فان الشرح في اجزاء ما كلف به من قرائنا
كان او غيره ان يسمع المتلفظ به تحقيقا او تقديرًا كما سمع في التكبير ولا ينافيه استماع
الغير الذي هو اقرب اليه من سماع نفسه وبمثلته نعم ينافيه سماع الغير الذي هو ابعد من
ذلك تمام لفظه وان كان بصوت خفي فيستعمله بعض الناس في الاخفات على وجه
يسمع البعيد عنه لانه بصوت خفي كالبحر في غير محله ولا يجوز من الجهل بها
كان منكرًا او اذًا على المعتاد فان ضل الظاهر الفساد ويجب القراءة الصحيحة
فلوصل في فداخل عامدا بحرف وحركة بناء او اعراب ومد واجب وتشديد
او سكون لازم او بدل حرفا غيره وان كان الضاد بالطاء او ترتيب بين اياهما
او كلًا تهما او حروفها او موالاة كذلك بطلت صلوة وكذا لو خرج حرفا من
غير محله او اثبت همزة الوصل في الذرج او حذف همزة القطع في بدل الاقوى و
الاحوط اجتناب الوقف على المتحرك والذرج للسكان بل الظاهر وجوب جميعها
في علم النحو والصرف نعم لا يجب ذكره علماء التجويد كما هو خارج عنها من مداو ادغام
مع الغنة وبلها او امالة او اشباع او تفخيم او تسهيل او توقيق او غير ذلك من
المستباح في ادغام الشوين والتون الساكنة في حروف يرملون من ابتداء
كلمة اخرى مثل لم يكن له ومن ركب وان كان الاحوط مراعاة كما ان الاحوط القراءة
باحكام القراءات السبع وان كان الاقوى عدم وجوبها خصوصا ما اتفق وقوعه
منهم في بعض الكلمات مثلا ما هو غير واجب عندهم ايضا بل يكفي القراءة على النسخ
العربي وان خالف ما وقع منهم في حركة بنية او اعراب ومن لا يحسن الفاتحة يجب
عليه تعلمها وان تمكن من الاتمام على الاقوى فان لم يستطع الا الملحون او المبدل
في بعض الحروف ونحو ذلك كالفاء والتمام مما لا يخرج به عن اسم القراءة اجنبية ذلك
بل الاقوى عدم وجوب الاتمام عليه كالآخر وان كان الاوهم ذلك اما اذا كان
قابلا للتعليم الا انه ضاق الوقت عليه فالاحوط له الاتمام ان تمكن منه والاقراء
ما يحسنه منها مما يقرأنا بنفسه من غير حاجة الى قصد وعوض عن الفائت بقدر

البحر باليمن
الضرب
تج كحمار
كان ذلك

في كونه اقوى
دام بقائه

الفاء
رعد فاء
صلوات
في الفاء
تج البحر
التمتصا
في التاء
الكلام

في القرائة

قرائنها والاحوط له مع ذلك تكرار ما يحسنه قد ذلك ولو كان لا يحسن منها
شيئاً أو غير المعتد به كقول الحمد لله قرء من غيرها بعد آياتها مرعياً للمساواة في اللفظ
من الحروف والزيادة فإن لم يحسن شيئاً ذكر الله بالتسبيح والتكبير والاحوط ألا ينأ
بذكر الأخيرين كما أن الاحوط ملاحظة القرائة في الحروف وأما السورة فيجب
تعليمها أيضاً إلا أن الظاهر عند البدل لها كلاً أو بعضاً مع التعد لصيق وقت ونحو
بليق غير المتيسر منها ومن لسانه أقرت من اللفظ قرء في نفسه ولو توهمها والاحوط
تحريك لسانه بما يتوهمه والآخر من الذي يمكن تفهيم المعنى قرائته بعقد قلبه بذلك
محرراً لسانه مشيراً به على حسب ما يريد مقاصده والذي لا يمكن تفهيم ذلك يحرك لسانه
مشيراً به إلى أن يبدل القرائة ملاحظة لها والاقوى عدم وجوب القرائة على ظهر القلب
فتكفي القرائة في المصحف نحو ما يجري اتباع القارئ أن كان الاحوط اعتبار تعدد
الحفظ بل والایتمام في جزأها ونحوه فيما عدا الأولين من فرائض بين الذكر والفاخرة
وان نسبها في الأولين نعم الأفضل الذكر مطلقاً للإمام والمأموم والمنفرد وضوء
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فباتي به محافظاً على العربية والكيفية
الخاصة وتجرى المرة على الاقوى إلا أن الاحوط التكرار ثلاثاً فتكون اثنى عشر تسبيحة
والأولى ضافاً الاستغفار إليها ومن لا يستطيع يأتي بالممكن منه والآخر بالذكر
المطلق والاقوى بقاء التخيير وإن شرع في أحدهما فضلاً عن نيلته وإن كان الاحوط
عدم العدل عنه بعد الشروع ولو قصد التسبيح مثلاً فسبق لسانه إلى القرائة فالاحوط
عدم الاجترار به أما لو فعل ذلك غافلاً من غير قصد إلى أحدهما فالاقوى الاجترار به
وان كان من عادته خلافه بل وإن كان عازماً من أول الصلوة على غيره والاحوط
استيناف غيره ولا يجب اتفاق الأخيرين في القرائة أو التسبيح بل القرائة في أحدهما
والذكر في الأخرى يلزم الاختلاف فيهما حتى البسملة في القرائة على الاحوط وإن كان
الاقوى استيناف الجهر بها وحكم الجهر والنسيان هنا ما سمعته سابقاً والله أعلم
البخش الثاني يستحب الاستعاذة بالله التمتع العليم من الشيطان الرجيم شر قبل

اجراء احكام عند بقى
الفاخرة هنا لا يخلو
وجه شيخ مرتضى رحمه الله
طمه ناداً
بل باخطار اللفظ وال
شارة اليد على حسبنا
مرتضى التكبير طمها
دام بقائه

في الركوع

في القراءة في الركعة الاولى والجمعة بالبسملة فيما يخفت فيه ولو الاخيرين والترتيل
وتحسين الصوت به بلا غناء وافضاح الحروف والوقف على فواصل الايات مراعاة
لما بينهما متعظا بها سائلا عند ايترة النعمة والتعظيم ما يناسب كلا منهما والسكت بين
السورة والحمد بمقدار نفس وكذا بين السورة والتكبير للركوع والقنوت اذ المراتب
بما يستحب له ايضا من الحمد بعد الفراغ من ام الكتاب نحو قول كذلك الله ربك بعد
التوحيد وقراءة السور القصار من الفصل الذي هو من سورة محمد صلى الله عليه
والله الى اخر القرآن كسورة اذا جاء نصر الله واليهكم التكاثر في العصر والمغرب والوسط
منه في العشاء والظهر كسورة الاعلى والشمس وطواله في الصبح كسورة هلالي ولا
اقسم والاولى اختيارا للقد من السور القصار والاولى والتوحيد الثانية لما فيها
من الفضيلة الثابتة بل لا يبعد استنباطها في جميع الفرائض اذ قرأها من حيث الفضل
المزبور بل لو عدل من غيرها اليها لذلك اعطى اجر السورة التي عدل عنها مضافا الى
اجرها بل ورد انه لا تركو صلوة الا بها بل هي مؤكدة عن ترك التوحيد الخمس نعم يستحب
قراءة سورة الجمعة في الاولى من صلوة الجمعة وظهر يومها والمنافقين في الثانية
بل الا حوط الحافظة عليهما وفي الاولى من يومها والتوحيد الثانية وفي الاولى
من المغرب العشاء والاعلى في الثانية وفي غداة الخميس والاشين سورة هلالي في
الاولى والفاشية في الثانية **الفصل الخامس في الركوع وفيه ايضا بحثان**
البحث الاول يجب في كل ركعة من الفرائض اليومية ركوع واحد وهو ركن في
الصلوة بطل به زيادة ونقصا ناعدا وسهوا في غير الجماعة ولا بد فيه من الانحناء
المعارف بحيث تصل اليد الا حوط الراحه الى الركبة لو كان مستويا الحافة وصولا
لو اراد وضع شئ منها عليها لوضعها ولو مجموع اطراف الاصابع التي منها الاقدام فلا
يكفي مستويا الانحناء عندنا ولا بان يهوس بطنه وصدته على ظهره ونحوه او احدا
على اذنه او يخفض كاهله ويرفع ركبتيه ونحو ذلك وغير المستوي كطويل البدين او
قصيرهما لا يرجع الى المستوي باس اختلاف افراد المستويين خلفه نعم يدرك حكم كل

في الركعة الاولى والجمعة بالبسملة فيما يخفت فيه ولو الاخيرين والترتيل
وتحسين الصوت به بلا غناء وافضاح الحروف والوقف على فواصل الايات مراعاة
لما بينهما متعظا بها سائلا عند ايترة النعمة والتعظيم ما يناسب كلا منهما والسكت بين
السورة والحمد بمقدار نفس وكذا بين السورة والتكبير للركوع والقنوت اذ المراتب
بما يستحب له ايضا من الحمد بعد الفراغ من ام الكتاب نحو قول كذلك الله ربك بعد
التوحيد وقراءة السور القصار من الفصل الذي هو من سورة محمد صلى الله عليه
والله الى اخر القرآن كسورة اذا جاء نصر الله واليهكم التكاثر في العصر والمغرب والوسط
منه في العشاء والظهر كسورة الاعلى والشمس وطواله في الصبح كسورة هلالي ولا
اقسم والاولى اختيارا للقد من السور القصار والاولى والتوحيد الثانية لما فيها
من الفضيلة الثابتة بل لا يبعد استنباطها في جميع الفرائض اذ قرأها من حيث الفضل
المزبور بل لو عدل من غيرها اليها لذلك اعطى اجر السورة التي عدل عنها مضافا الى
اجرها بل ورد انه لا تركو صلوة الا بها بل هي مؤكدة عن ترك التوحيد الخمس نعم يستحب
قراءة سورة الجمعة في الاولى من صلوة الجمعة وظهر يومها والمنافقين في الثانية
بل الا حوط الحافظة عليهما وفي الاولى من يومها والتوحيد الثانية وفي الاولى
من المغرب العشاء والاعلى في الثانية وفي غداة الخميس والاشين سورة هلالي في
الاولى والفاشية في الثانية

بما عدا ذلك من الركعة
كفلسه
هو كهل تحريك معرس
استاد ليس من ناسان
ودان وجمع ان كحل
مردان انجار است
ذكر في شرح الفرائض
١٣١٨

في الركوع

مكلف منهم على يد غيره كبنيده ومن لم يتمكن من الانحناء المزبور ولو باعتماد احدى اليدين
منه ولا ينتقل الى الجلوس وان تمكن من الركوع منه ما اذا لم يتمكن من الانحناء اصلا ركع
جالسا على الاقوى ان تمكن والا وى بأسرها قائما فان لم يتمكن فبالعينين تعظيما
له وفيما للرفع منه وركوع الجالس الانحناء الذي يحصل به مستمدا عرفا ويتحقق على
الظاهر انحناءه بحيث يساوى بوجهه ركبتيه الافضل له الزيادة على ذلك بحيث
يخاضى سجدته ولا يجب فيه على الاصح الانتصاب على الركبتين تسوية اقام ثم ينحني
وان كان هو الاحوط ولو كان كالركع خلقه ولما رخص كفى بالنية عن القيام والركوع
وليوجب عليه الزيادة في الانحناء للفرق على الاقوى ان كان الاحوط ما لم يكن على أقصى
مراتب الركوع بحيث يخرج بزيادة الانحناء عنه ولا يستلزم الانتصاب لو يسير انهم الا
حوط لرح الايماء بالراس والعينين له وللرفع منه ما اذا تمكن من الانتصاب باعتماد
على وجهه يخرج به عن معنى الركوع وجب للقيام فاذا اراد الركوع انحنى حينئذ وان لم يتمكن
من الانتصاب على الوجه المزبور لم يجب ان كان هو الاحوط ايضا ولو هو لغير الركوع حقه
وصل حقه فقصده اجزاء على الاقوى كذا التخيير ويجب فيه الذكر تسبيحا وتكبيرا امثليلا
او غيرها على الاقوى ثم يعتبر فيه التثليث بالذكر على الاقوى لولا التكرار كسبحان الله
ثلاثا ولا اله الا الله كذلك وغير ذلك والاحوط اختيار التسبيح من افراده مختارين
الثلاث الصغرى هي سبحان الله وبين التسبيحة الكبرى الثامنة المجزئة عن التثليث وهي
سبحان ربى العظيم وسبحه واحوط من ذلك اختيار الاخيرة واحوط منه تكريرها ثلاثا
ولا يجب تعيين الواجب منها من غيره مع التكرار وان كان أولى في التسبيح الطائفة بغيره
بل الاحوط استئناف الصلوة مع تركها فيه صلاسه هو افضل عن العمل ان كان الا
قوى خلافا بل يجب الطائفة قد والذكر الواجب فلو صلى فقد تركها في شئ من عمل
بطلت صلواته بخلاف التهور على الاصح وان كان الاحوط الاستئناف معزضا
ولو شرع بالذكر الواجب عامدا قبل الوصول الى هذا الترك او بعده قبل الطائفة او
او اتمم الرفع قبل الخروج عن اسرها او بعده لم يجزها بالذكر المزبور قطعاً بل الاقوى بطلا

والاحوط صلوة آخر
بالايماء قائما ظاهريا
دام بقائه

بل لا يغلو عن قوة من
ظاهره اذ امره

بل الاقوى من ظاهره
دام بقائه
الاقوى ان لا يجري
منه ظاهريا
دام عمره

في كونه أولى تأمل من
في غير الاولى ظاهريا
دام بقائه

الطائفة بغيره
اطمان الرضا وطه
وطه بغيره فغيره
ولم يفتقر الى الاسم
الطائفة بغيره
المعبرين

صاوتة وان ذكر جديدا والاحوط انما هما ثم استينا فها بل الاحوط له ذلك في
الذكر المندوب ايضا لوجاهة ذلك ولو لم يتمكن من الطمانينة لمرض وغيره سقطت
لكن يجب عليه اكمال الذكر الواجب في المخرج من مية من الركوع ويجب ايضا رفع الرأس
حتى ينصب قائما مطمئنا فلو تجدد بناء ذلك عامدا بطلت صاوتة المندوب
فيجب التكبير للركوع منتصبا واقفا يدبر فيه على ما سمعته في تكبير الافتتاح بل الاحوط
عدم ترك التكبير كما ان الاحوط عدم ملاحظة الخصوصية اذا كبرها ويا وضع الكفين على
الركبتين مفترجات الاصابع ممكلاهما ^{عنه} من تحتها واما واضعا لليمنى على اليمنى واليسرى على
اليسرى وزد الركبتين للخلف وتسوية الظهر ومد العنق موازيا ظهره والتجنيب بالرفق
وشغل النظر حاله بما بين الرجلين والتسبيح ثلثا او سبعا ولا بأس بالزيادة ولكن
ينبغي ان يكون القطع على الوتر وان يقول بعد الانتصاب منه سمع الله من حمده
الحمد لله رب العالمين اهل الجحيم والكبرياء والعظمة الحمد لله رب العالمين اما
كان او ما موما او منفردا على الاظهر كما ان الاظهر استخبار رفع اليدين للانتصاب
منه ويستحب فيه غير ذلك مما هو مذكور في محاله كالدعاء بالماثور ونحوه وبكره فيه
حذل الرأس والمنكبين ووضع احد الكفين على الاخرى ثم ادخالهما بين الركبتين بل
الاحوط اجتنابه كذا يكره فيه وفي الصحيح قراءة القرآن وغير ذلك الفصل
الثاني في السجود وفيه مباحث **المبحث الاول** يجب في كل ركعة سجدتان
وهما معان الاركان بمعنى البطلان بزيادة في الركعة الواحدة وتركها معا فها في
سهو او من غير فرق بين الاوليين والاخيرين على الاصح اما الخل بواحدة زيادة او نقصا
سهوا فلا بطلان على الاصح ولا بد فيه من الانحناء ووضع الجبهة على وجهه يتحقق به
سماء وعلى ذلك تدور الركبة والزيادة العديثة والسهو فيه وان وجب مع هذا
امورا اخر لكن لا مدخلية لها في ذلك منها السجود على ستة اعضاء الكفين و
الركبتين والابهامين ويجب لباطن من الاولين مع الاختيار وفي الضرورة
ينتقل الى ظاهرهما ثم الى الاقرب فالاقرب ولا يخرج على رؤس اصابعهما كما لا

[illegible][illegible]

في كيفية التوجه

هذا الاحتياط لا يترك
فقط بادارته

يجزى لو ضم اصابعه وسجد عليها نعم لا يجب استيعاب تمام باطن الكف في التوجه
عليه بل يكفي الصد العرف وهو المدار وكذلك في الركبتين اللتين هما بمنزلة المرفقين
من اليدين ولكن يجب صد مسمى التوجه على ظاهرهما وان لم يستوعبهما الايهامان
فيجزي التوجه على الظاهر منهما والباطن والاحوط مراعاة طرفيهما ويجب على ما بقي من
سناه مع فرض قطعه ولو لم يبق منه شيء يمكن التوجه عليه وكان قصير كذلك سجد على
باقي الاصابع ولو قطعت جميع اصابعه سجد على ما بقي من قدميه الاولى ملاحظة
محل الايهام ولا يجب الاستيعاب في الجهة ايضا بل يكفي صد في التوجه على سنها واشتق
بمقدار الذراعهم والاحوط عدم الانقصر كما ان الاحوط ايضا كونه مجتمعا لا متفرقا وان
الاقوى الاجزاء مطلقا مع الصد الذي هو المدار في المساجد السبعة والمراد بها
هنا ما بين قصاص الشر وطرف الاف الاعلى والحاجبين طولاً وما بين الجبين عرضاً
ولا بد من رفع ما يمنع من مباشرها لمحل التوجه من وسخ فيها او فيه وغيره ولا يجب
الاعتماد عليها وان كان هو الاولى فضلاً عن التساوي فيه وعن مشاركة الغير
كالذراع وباقي اصابع القدم وغيرها بعد صد اسم التوجه عليها بل يجزى لو طلع صد
وبطنه على الارض منها اذا فرض صد في اسم التوجه عليها مع ذلك وان كان الاولى
خلافه وتحت الجهة بوجوب وضعها على الارض ما في حكمها كما سمعت مفضلاً و
الاحوط انفصاله عنها عند كل سجدة فلا يجزى سجدة على الملتصق بها بل هو الاقوى
فيما توقف الصد عليه ومنها وجوب الذكر على نحو ما تقدم في الركوع الا ان
الاولى هنا الدال العظيم بالا على الشبيه الكبير الثابت ومنها وجوب الطائفة
فيه بمقدار الذكر نحو ما سمعت في الركوع ايضاً ومنها وجوب كون المساجد
السبعة في محالها الى تمام نعم لا بأس بتعدد رفع ماعدل الجهة منها قبل الشروع فيه
مثلاً ثم وضعه حاله فضلاً عن التمسك من غير فرق بين كونه لغرض كالحك ونحوه
وبدونه ومنها رفع الرأس من السجدة الاولى معتدلاً مطمئناً كما سمعت في رفع
الرأس من الركوع ايضاً ومنها ان ينحن للتوجه حتى يساوي موضع جبهة موقفة

قول
لما صدره أو لظاهره
والارض من ظاهره أو لظاهره
لصن ورتبه وسمي
سجدة

في السجود كيفيات

الا ان يكون علواً يسيراً قد ولينة موضوعه على اكر سطوحها فانه لا باس به حيثئذ
في الرفع والخفض فلو كان ازيد من ذلك لم يصح الصلوة حتى في الاخير على الاقوى والافرق
بين الانحدار والشم في ذلك على الاصح كما ان الاقوى عند اعتبار ذلك في باق
المساجد لا بعضها مع بعض ولا بالنسبة الى الجهة فلا يقدح حيثئذ ارتفاع مكانها
وانخفاضه مما لم يخرج به التمجود عن مشاء ولو وضع جهته على المنوع من الارتفاع عند
اوسهوا جاز له رفعها ولا يجب عليه التجر على الاصح اما اذا وضعه على المتنع لغير ذلك
جوجهته جزاً ولا يرضها بحيث تحصل زيادة سجدة كما اذا طلب افضل استواء
ونحوه او كان به عب عليه تمكن الجهة منه لخشونة او غير ذلك اما اذا لم يمكن الا
الرفع المستلزم لزيادة سجدة فالأحوط اتمام صلوته ثم استينافها من راس المبحث
الثاني من عجز عن التجر وانحنى بقدر ما يتمكن ورفع المجدد الى جهته واضعاً لها
عليه باعتمادها على طعرفت وجوبه من الذكر والطائفة ونحوها حتى وضع باقي
المساجد محالها وان لم يتمكن من الانحناء اصلاً او لم يتمكن من الارتفاع فان لم يتمكن من العنين
والأحوط له رفع المجدد مع ذلك اذا تمكن من سجد الجهة عليه بل الأحوط له وضع
ما يتمكن منه من المساجد محله ايضاً وان كان الاقوى عند وجوبه وكذا الكلام في
المضطجع المستلقي من حصل فيه علة في جهته فان لم يستقر فيها وامكن سجود على
ما يحصل به الواجب منها وجب ولو بان يحضر حفرة يقع التسليم من جهته على الارض فان
تعدر سجد على احد الجبين من غير ترتيب بينهما على الاصح فان تعدر سجد على
ذقنه فان تعدر راقصه على الانحناء الممكن ولو بان يحضر حفرة ايضاً اذا فرض نقصاً
انحنائه بما يزيد على اللبنة بل الاولى لح استقرار رأسه على حواشيهما وان لم
يماسن شيئاً من جهته او غيرها شيئاً منها فان لم يتمكن من الانحناء اصلاً او لم
كاعرفته سابقاً فان لم يتمكن منه اكتفى بالاحطار بالبال والأحوط الاشارة باليد
ونحوها مع ذلك والله اعلم **المبحث الثالث** في تنبيه التكبيرة على الاصح حال الانحناء
قائماً او قاعداً للاخذ فيه والرفع منه واقفاً يدبره على نحو ما سبق والأحوط عدم

الأحوط التجر الا اذا كان
الارتفاع زائداً يخرج به
عن معنى التجر عرفاً
ميرزا قاسم ستر
ظرياً دام بقاءه
اذا كان اه لتفات اليه
بعد الايتان بالذكر
الواجب كلفاء بالامام
قوى لما قاله ما اذا كان
بعد رفع الرأس من السجود
ظرياً دام بقاءه
هذا الاحتياط لا يترك
ظرياً دام بقاءه
ينبغي تقديم اليمين ظرياً
طبادام بقاءه

للتجود
اللهم لك الحمد و
أمنت ولك أسلمت و
سجد وحيي للذي خلقني
سبحه وتعالى وتعالى
الله رب العالمين
أحسن الخالقين يا ذا الجلال
والإكرام
ولا تأصا دق عليه
السلام
١٠١١

في التكاليف

وأما المستنوي فيه فهو الجلوس منوركا وأشغال النظر في الحجر وأضافه ما ورد من
الزيادات فيها حتى التحيات التي رواها أبو بصير في الشهد الأخير فافتتاح التهنيد بن
الله والحمد لله وخير الأسماء لله وتكبر الحمد بعد ختام التهنيد الأول مرتين وثلاث
بل وقول سبحان الله سبع مرات بل أو مائة باضافة وتقبل تغلته ورفع درجته
الدعاء للنبي صلى الله عليه وآله بعد الصلوة عليه التهنيد بن ويكفي ابتداءها بأ
الله عما ذكر فيها من الأقوال المندوبة والله أعلم **الفصل الثامن** في التسليم وهو
واجب في الصلوة وجزء منها على الأصح ويتوقف التحليل منها عليه والأقوى الاجتزاء
بأحد صيغته وهي السلام علينا أو السلام عليكم وأما السلام عليك أيها النبي و
رحمة الله وبركاته فهي من توابع التهنيد لا يحصل بها تحليل ولا تبطل الصلوة بنهائها
عما فضلا عن التمهول لكن الأحوط المحافظة عليها كما أن الأحوط الجمع بين الصيغتين
بعد هاهما مقدمة للصيغة الأولى مضيغا إليها وعلى عبادة الله الصالحين وللي الثانية
ورحمته الله وبركاته وإن كان الأصح عدم وجوب شيء من ذلك وأنه يكفي قول السلام
علينا والسلام عليكم وعلى كل حال فالأصح عدم اعتبار رتبة الخروج به بل كونى عدا
عما خرج به فضلا عن التمهول وإن كان الأحوط لم يستأنف الصلوة ح وليس للنفقة
ولا للإمام ولا للمأموم قصد التحية به حقيقة والرد كذلك فلو فعل أحدهم كذلك
بطلت صلوة تفرع لا بأس باخطار المنفرد بالملكين الكاتبين وغيرهما من يندرج
في اللفظ والامام المأمومين مع ذلك والمأموم الامام مع ذلك بالبال على وجه
يشبه الدعاء لهم دون التحية مع أن الأصح عدم وجوب ذلك وأنه ليس عليه لأكثر
هذا اللفظ تعبدا ولا بد من العربية والأعراب والهيئة في الصيغتين حتى لو جاء ما
منكر لم يخرج على الأصح ويجب تعلل نحو ما سمعته في التشرع كما أنه يجب أن يخرج من
والطائفة ويستحق التورك وينزل استحياب أسماء المنفرد والامام بتسليمته إلى غير
بمؤخر عينه وبأنفذه وغيرهما على وجه لا ينافي الاستقبال وسليم المأموم بتسليمته
أحدكما إلى اليمين والأخرى إلى اليسار إن كان فيلحد من المأمومين والآخر أقصر

في التهنيد
بسم الله والحمد لله
والحمد لله وخير الأسماء لله
وتكبر الحمد بعد ختام التهنيد الأول مرتين
وثلاث بل وقول سبحان الله سبع مرات
بل أو مائة باضافة وتقبل تغلته ورفع درجته
الدعاء للنبي صلى الله عليه وآله بعد الصلوة عليه
التهنيد بن ويكفي ابتداءها بأ
الله عما ذكر فيها من الأقوال المندوبة والله أعلم
الفصل الثامن في التسليم وهو واجب في الصلوة
وجزء منها على الأصح ويتوقف التحليل منها عليه
والأقوى الاجتزاء بأحد صيغته وهي السلام علينا
أو السلام عليكم وأما السلام عليك أيها النبي و
رحمة الله وبركاته فهي من توابع التهنيد لا يحصل بها
تحليل ولا تبطل الصلوة بنهائها عما فضلا عن التمهول
لكن الأحوط المحافظة عليها كما أن الأحوط الجمع بين
الصيغتين بعد هاهما مقدمة للصيغة الأولى مضيغا
إليها وعلى عبادة الله الصالحين وللي الثانية ورحمته
الله وبركاته وإن كان الأصح عدم وجوب شيء من ذلك
أنه يكفي قول السلام علينا والسلام عليكم وعلى كل حال
فالأصح عدم اعتبار رتبة الخروج به بل كونى عدا
عما خرج به فضلا عن التمهول وإن كان الأحوط لم
يستأنف الصلوة ح وليس للنفقة ولا للإمام ولا للمأموم
قصد التحية به حقيقة والرد كذلك فلو فعل أحدهم
كذلك بطلت صلوة تفرع لا بأس باخطار المنفرد
بالملكين الكاتبين وغيرهما من يندرج في اللفظ
والامام المأمومين مع ذلك والمأموم الامام مع ذلك
بالبال على وجه يشبه الدعاء لهم دون التحية مع أن
الأصح عدم وجوب ذلك وأنه ليس عليه لأكثر هذا
اللفظ تعبدا ولا بد من العربية والأعراب والهيئة في
الصيغتين حتى لو جاء ما منكر لم يخرج على الأصح
ويجب تعلل نحو ما سمعته في التشرع كما أنه يجب أن
يخرج من الطائفة ويستحق التورك وينزل استحياب
أسماء المنفرد والامام بتسليمته إلى غير بمؤخر عينه
وبأنفذه وغيرهما على وجه لا ينافي الاستقبال
وسليم المأموم بتسليمته أحدكما إلى اليمين والأخرى
إلى اليسار إن كان فيلحد من المأمومين والآخر أقصر
وعلى ضاير ما احتاج
تسليمه ضاير

خلاصة الأركان
١٣١٨

في الترتيب لموالاة

على تسليمه واحدة كالأولين والله اعلم **الفصل السابع** يجب الترتيب في أفعال
 الصلوة على حسب ما عرفت من صلى قد قدم مؤخرًا وآخر مقدّمًا عمدًا بطلت صلوة
 بل وكذا السهو إذا كان قد قدم ركعة على ركعة أو إذا قدم ركعة على غير الركعة كالركعة قبل القراءة
 ساهيًا فلا بأس كما أنه لا بأس بتقديم غير الأركان بعضها على بعض وهو ولكن يعود على
 ما يحصل به الترتيب مع إمكانه ونقص صلوته **الفصل العاشر** يجب لموالاة
 في فعال الصلوة بمعنى عدم الفصل على وجه تنفي صورها بحيث يصح سلبك لاسمها
 عنها بل بطل الصلوة بتركها بالمعنى المزبور عمدًا وسهوًا مع خسر حصول الخوف منها وكذا في
 الموالاة في القراءة والتكبير والذكر والتسبيح بالنسبة إلى الآيات والكلالات بل والحرز
 ومدار الجميع على المحو المزبور بالنسبة إلى اسمائها فلا يفسد اختلافه في العرف نعم متى
 فعل ذلك عمدًا بطلت صلوته وإن كان سهوًا فلا بأس مع عدم فوات موالاة الصلوة
 بذلك لعدم بطلان الصلوة بنسيان أصل فضلها عن موالاة ولو كان مع كونه في
 المحل بعد ما يحصل به الموالاة أمّا إذا كان بحيث فانت موالاة الصلوة به فقد
 عرفت الفساد ولو مع السهو وكذا إذا فانت في نفس تادته تكبير الأحرار استئناف السجدة
 من واسلانه بغير نسيانها بل وكذا الكلام في التسليم للمحلل فان فوات الموالاة بينه وبين
 نسيانها أيضًا يجري عليه حكم ذلك بالنسبة إلى الصدور والمنافى عمدًا وسهوًا وعمدًا لا
 سهوًا والله اعلم هذا كله في فوات الموالاة التي يحصل بسببها الحيوان ما إذا لم يكن كذلك
 بل فانت الموالاة بمعنى التساوية العرفية التي لا يفسد فيها التحلل في الجملة فالظاهر بطلان
 ما فانت فيه عمدًا مع السهو فلا كما نعرفه أنساؤه الله تعالى في بطلان ويلحق بهذا
 أمور الأول استصحاب القنوت مرة في المصلي في اليوم عند الجمعة معصية كانت أو
 أخفائية إلا أنه يلزم على تركه فيها ومجاها قبل الركوع في الثانية على الأصح بعد القراءة
 عن الصلاة ثم أو نساؤه فيه فعله بعد رفع الرأس منه فإن لم يذكره وسهوه فعله بيد
 الفراغ منها دون باقي الصلوة وإن ذكره فيها فإن لم يذكره حال الانصراف فعلم
 موافقه ولو حال نزولها ولا يفسد في غنم ماله إذا لم يذكره أمّا صلوة الجمعة فليس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
أداة للتقوى والهدى
والنور والرحمة
والهدى إلى صراط مستقيم
والحمد لله الذي جعل القرآن
أداة للتقوى والهدى
والنور والرحمة
والهدى إلى صراط مستقيم

كَلَّا أَفْتَحُ الْقَبْرَ
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ
 عَلَى آيَةِ الْكُرْسِيِّ
 اللَّهُ الْعَلِيمُ
 سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ
 السَّمِيعُ الْقَدِيرُ
 فَهَيْتَ وَمَا يَكُنْ
 وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ
 وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ
 لَنَا وَارْحَمْنَا
 سَأَى الْأَمْرَ أَنْ يَكُنْ
 كَلَّ شَيْءٌ قَدِيرٌ
 مِنْ خَلْقِهِ

الا اذا كان فاحشا او
 مغيرا للسعي والاحوط
 الترت مطلقا ظهر جانا
 دام ربنا

فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ

[illegible]

في مَبْطُلَانِ الصَّلَاةِ

جاهلاً نعم لا بأس بالجهل بالموضوع كما لو زعم كافر أو هو مؤمن وكذا تبطل على الأ
قوى لو تكلم بالمشرك من القرآن مثلاً من غير تخصيص للقرآنية أما إذا كان مختصاً فإ
لا حوط اجتنابه إذا لم يأت به بعنوان أنه حكاه في قرآن بل يتجوز البطلان فيما اتفق جريانه
على لسان شخص مع علمه بالقرآن والظاهر أن السلام إن كان تحية من الكلام
فيجوز فيه الحكم المزبور وكذا غيره من الفاظ التحية التي لم يقصد فيها الدعائية و
القرآنية مخصوصة بالله بخبر ومثالك الله بخبر وأدخلوها بسلام وفي إيمان الله و
غير ذلك وكذا تسليم الصلوة نعم لا بأس بما كان منه دعاء أو قرآن كما أنه لا بأس
برؤي سلام التحية بل هو واجب إن كان التحية بغير الصيغة الشرعية نعم لا بطلان مع
الترك حتى لو اشتغل بالصد من قرائته ونحوها في الأصح وإنما عليه لأنه خاصة لأن
يجب الرد بالمثل وإن كان مخالفاً للصيغة القرآنية بل لا حوط مراعاة المشايخ في التبع
الأربع في التذكير والتعريف والأفراد والجمع وإن كان وجوب ذلك لا يجاوز من منع
موضوعاً إذا كان الجواب بالصيغة القرآنية ولو كان سلام التحية ملحوظاً أو بصيغة
عليكم السلام وجب الرد بغير المليون ويتقدم السلام ولا حوط ملاحظة الدعائية
مثلاً مع ذلك وأحوط منه استينافاً الصلوة من راسه وكذا الوسم والذلة واستجاء
برياء ونحوه وكان صديقاً ميمراً أو امرأة بمنيته أو رجلاً كذلك في امرأة تصلي ولو
قام الغير بالرد لم يجز ذلك للصلي على الأقوى وفي قيام الصبي وإن كان مميزاً منع ويجب
إسماع الرد فيها ولو قد يركأ في غيرها نعم لا ينبغي المبالغة في رفع الصوت، وكذلك
الفوزية فيه على الوجه المتعارف فلورده مترجماً بطل صلواته ولو كانت اليمنية بغير
لفظ السلام كالصباح والمساء بالخبر لم يجب الرد على الأصح والأحوط الرد مع تردد
الدعاء ونحوه ولا بأس بالحد عند العطاس كافي بغير الصلوة بل لا قوى استنجاب
نسيت العطاس كذلك والأحوط خلافهما **مسألة** الفقهية ولو اضطرا رانعم لا
لا بأس بالستره منها كما لا بأس بتعمد التبتيم الذي هو مقابل طاف المراد بها جند الفخذ
المشتمل على الصوت والمد والرجيع فيه بل مطلق الصوت على الأحوط بل الأقوى

وجوب التقديم محل
تاملاً فلا تترك الاحتياط
أما بقصد الدعائية
وأما باستئذان الصلوة
بعدم إتمام طمطبا
دامر بقاء

الأحوط جند الرد
بقصد الدعاء و
القرآن طمطبا
دامر عمره
الكا

إذا خرج عن صف
الرد والافاقوى
عدم البطلان وجوب
الرد طمطبا إذا دام
الله أيام أفاضاً
العالى

في مَبْطُلَانِ الصَّلَاةِ

البطلان بالضميمك المشتمل عليك بقدر تركه منع نفسه عنه الا ان قد اصابه جوفه
ضحكا واحمر وجهه وارفع من مائل سائر بها تعذبا بالبكاء بالصوت لفوات امر ديني
او طلبه على الاقوى بخلاف ما كان منه للشهو عن الصلوة او غير مشتمل على صوت
او على امر اخر وى فانه غير مبطل وان كان لا طحا الاستنباف في الوسط كما ان الاحوط
ذلك فبين غلبه البكاء قهرا ايضا بل هو الاقوى سائر بها كل فعل حاج لها من
لصورها على وجه يصح سلب الاسم عنها وان كان قليلا كالوئبة والصفقة لاجل
هزوا ونحوها فانه مبطل لها عمدا وسهوا بخلاف غير الحاج وان كان كثيرا كحركة الاصابع
ونحوها من العبث الذي لا صور لها ولا يقوت موالة اضافها اما اذا كان الفعل مقبولا
للموالة فيها بمعنى المتابعة الدنية غير حاج للصورة فهو مبطل مع العمدون والتمهيد
الاقوى بخلاف ما لم يناف المتابعة العرفية فان عمدا غير واجب فيها انما لا يمنع وهو
وبذلك ظهر لك الحكم في السكوت الطويل والفعل القليل في الكثير ونحوه انما لم يرد
ورد من الاشارة باليد وغيرها لنداء احد مثل الجيرة والتقريب في عمل الطاعة او في
وضعه وارضاعه عند بكائه وعدا لا يستغفار في الوتر بالسجدة ونحوه او عند الركعة
بالحصى مناولة الشيخ الصداويجه بالذكر والقرآن الا ان اعلام رغب في ذلك تأمرا غير
مناف للموالة وان كان كثيرا ولا مانح للصورة في الظاهر بل لان باليتم في فعلها
على كل حال تأمرا في الاكثر والشرب وان كانا دليلين فمنهما رابا رابا السلام السكوت
المذنب وبقايا الامام في الغم من ذلك مما لا ينبغي في الاحكام ضرورة ولا مشقة
للموالة وهما كغيرهما في ابطال الناحية مني اعمدا وسهوا او بالهوى وللوايات غير الحاج
عمدا لا سهوا ولا فرق في جميع ما ذكرنا من البطلان بين الانذار والنجاة من
يستثنى من ذلك العطشان المتشاغل في الغاء في الزور في الهوى في الجحيم
الليلة ويختل مع الحاجة الفجر وكان الماء امامه من محتاج الى الخطوبين او نوات فانه يجوز
حله التخطي الزبور والشرب حتى يورى وان طال زمانه زاد المنة في غير ذلك من
منافيات الصلوة حتى اذا اراد السرد في مكانه ربيح في شدة برد فيصير البطلان

الاقوى عدم البطلان
في طلبه من الله خصوصا
اذا كان المطلوب من
الامور الراجحة شرعا
فظهر بانها
فله شكال فلا يترك
الاحتياط شي من رفقته
قدس سره ظهر بانها
بقائه

الصفقة
الصفقة الصبر الذي
وصرت منه كالتصديق
بالله اى التصديق
بها جميعا

العقبة
في حدت على حدتها
ان كانت في الحدود
على من عطف غير اى
ضرورة غير جمع
البحرين

كون الالتفات في
غير حال الاشتغال بالا
جزاء مطلقا لئلا يخل
تأمل ظهر بانها
بقائه

فِي صَلَاةِ الْآيَاتِ

الرياح السوداء والاحمر والاصفر والظلمة الشديدة والصداع والصبغة والهدية و
النار التي تظهر في السماء وغير ذلك من الايات المخوفة عند غالب الناس سواء كانت
او ارضية كالحسف ونحوه على الاصح نعم لا عبرة بغير المخوف من الايات ولا بخوف الناس
ولا بانكشاف احد النيران ببعض الكواكب الذي لا يظهر الا لاهل البيت فان اخاف كما
نكشاف بعض الكواكب كذلك بخلاف ما اذا انكشفت على وجه من شأنه ان يحصل لها
الناس الخوف منه فانما يجب الصلوة ح ولو حصل مانع من تخيم ونحوه فاجزأ الرصد
بكسوف وخسوف ووقته ومقدار مكانه في الاحوط الصلوة خصوصا مع التقدير
والعدالة وان كان الاقوى عدم الوجوب لامع الظمانين بالصلوة ولو من استقرار
وقع لهم من ذلك المبدأ الثاني وقت اداء صلوة الكسوفين الى تمام الانجلاء على
الاصح وكذلك لا يربيع وقتها الصلوة والاحوط بنية الاداء في الاول قبل الانجلاء
الانجلاء والقربة المطلقة في غيره ويدان وقت الفرض في ذلك كما في الية تارة
اذ لم يسع كالزلة غالباً والهدية والصبغة فتجب له صلاة قال لا يترد ان يحصى في غيره
طول العمر والكل اداء بذلك كانت هذه وما شابهها من ذوات الاسباب الا ان
بخلاف الاولى نعم الاقوى بل الظاهر ذلك ايضا في الكسوفين اذا اتفق قسوم وقتهما من
اداء الفعل بل عن الركعة وان كان خلاف المشهور فتجب الصلوة ح عند قبول السبب
نحو غيرها من ذوات الاسباب فهي قديمة في حال وسببية في اخر وكذا غيرها من الايات
التي تمتد وقتها غالباً اذا اتفق قصوره ولم يعلم بغيرها كالكلية في غير وقتها من الايات
ومن لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت الذي هو تمام الانجلاء عند تاوله بان القصر
كله لم يجب القضاء على الاقوى وكذا غيره من الايات ذوات الاوقات اما اذا علم والاهل
ولولسنا على الاصح او كان القرص محترقا وجب القضاء وكذا من انكشفت له فساد صلوة
بعد خروج الوقت بل وكذا يجب الصلوة لغير الوقت من الايات اذا اهل سألوا تربية العلم
ولولسنا اما اذا لم يعلم حتى مضى زمان الاعتدال بالاية عرفاً فالاقوى عدم الوجوب
والاحوط الصلوة ويختص الوجوب بمن وبلد الاية فلا يجب على غيره نعم يقوى الحاق

كون الزلزلة موجبة
لها مطر ولو لم تكن مخوفة
كالكسوفين لا يخلو عن
قوة ظم حجاباً
وعنه

الصبغة
يصبغ بالصبغة
والظلمة
بالظلمة
والاصفر
بالاصفر
والاحمر
بالاحمر
والسوداء
بالسوداء

الهدية
صوت وقع الحائط ونحوه
كذلك في الجمع
والزلازل
والزلازل
والزلازل

الحسف
خوف المكان حجاباً
ضرب وخسوف
والزلازل
والزلازل
والزلازل

الاحوط فيما عدا الكسوفين
القضاء مطر بل الاحوط
ان لا ينوي القضاء
بل القربة المطلقة
ظم حجاباً
العالق

لا يترك هذا الاحتياط
من رقة طم حجاباً
دامقاً

في كيفية صلاة الآيات

المتصل بذلك المكان مما يعدمه كالمكان الواحد المصحح الثالث إذا حصل الكسوف مثلاً وقت فريضة يومية حاضرة واتسع وقتها معاً كان خيراً في الآياتان بإيهما شاء على الأصح ولو شرع في صلاة الكسوف فظهر له ضيق وقت الأجزاء اليومية على وجه يحشى فوات اليومية إذا أتم صلاة الكسوف الذي يفرض سعة وقتها قطع وصلى اليومية ثم عاد إلى صلاة الكسوف من محل القطع بشرط أن لا يقع منه منافعة غير الفصل المزبور بل الأقوى جواز ذلك ورجحانه لا درالك وقت لفيلة اليومية فضلاً عن الأجزاء وإن كان الأحوط خلافه بل الأقوى أن لا الشرع في صلاة الكسوف حال عدمه بسعة الوقت لها واليومية ومتى خاف لفوات قطع وصلى الفريضة ثم بنى على صلاة بل هو كذلك مع عدم بضيق الوقت لها فشرع في صلاة الكسوف بحافظة على اتصال الصلاة بغير قطع ويصلى الفريضة ثم يبنى على صلواته من محل القطع لكن الأحوط في هذا وفي سابقه استيناف صلاة الكسوف بعد ذلك ولا فرق في هذه الأحكام بين الوقتية من صلاة الآيات وذات السبب منها نعم يجب فعلها فوراً وبذلك تقدم على اليومية مع السعة كما أنه أَوْضَاق وقت الكسوف واتسع وقت اليومية بمهما عليها بل يقطعها لو كان قد ظهر له في الإثناء ذلك وإن كان إذا لم يفعل ثم وصحت صلواته كما أنه كذلك لو أشتمل الكسوف الذي قد استقر وجوبه بسعة وقت ولم يفعل في وقت ضيق اليومية والله اعلم **المكية السابعة** هي ركعتان في كل واحدة منهما تسعة أو عاشر فيكون المجموع عشرة وتفصيل ذلك بأن يقرأ الحمد لليلة كما في الفريضة ثم يقرأ الحمد السورة ثم يركع ثم يرفع رأسه ثم يقرأ الحمد السورة كذلك حتى يتم خمسا على هذا الترتيب ثم يسجد سجدتين ثم يقوم ويفعل ثانياً كما فصل أولاً ثم يتشهد ويسلم فإذا فعل ذلك محافظاً على ما عرفت وجوبه في الفريضة من الشرائط وغيرها تمت صلواته وبرئت ذمته ولا فرق في السورة بين كونها متحدة في الجميع أو متفارقة نعم يجزئ تفرق سورة واحدة على كل ركعة فيقرأ في كل قيام آية أو آيتين بعد قراءة الفاتحة في القيام الأول فيكون مجموع قرائته في الركعتين الفاتحة مرتين

بل وإن لم يستقر أيضاً
بان حدث في ضيق
وقت اليومية طمأنينة
دام الفضل
العالى

في كيفية صلوة الآلات

والسورة كذلك ولا يجوز الاقتصار على بعض سورة في تمام الركعة والاحوط بل الاكوف
وجوب القراءة عليه من حيث نقص كما أن الاحوط والاقوى عند مشروعية الفاتحة
لحج نعم اذا اكمل السورة ولو في القيام الثاني وجب عليه الفاتحة في القيام الثالث
ثم سورة او بعضها وهكذا كل ركعة عن تمام سورة وجبت الفاتحة في القيام منه
تجلاً ما اذا لم يركع عن تمام سورة بل ركع عن بعضها فانه يركع من حيث قطع ولا يعيد
الحمد كما عرفت نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورة فانه يركع ثم قام للثانية فالأوفى
وجوب الحمد ثم القراءة من حيث قطع وقد ظهر من ذلك انه لا اشكال في القرآن فيها
بل الاقوى جواز في القيام الواحد كما سمعته في الفريضة فان الظاهر اتحادها معها
فيما عدا ما عرفت وتعرف مما تحققت به في جميع ما قلناه من الفريضة من واجب ذلك
في القيام والعود والركوع والتهجد وفي الشرايط واحكام التهجد والشك في الزيادة
والنقص بالنسبة الى الركعات وغيرها فلا يجوز صلواتها على الراحلة اختياراً
على الاصح والركوعات الزائدة منها اركان ايضاً تبطل الصلوة بزيادتها ونقصها عمداً
وسهوياً وكذا القيام المتصل بها على نحو ما تقدم في الفريضة فلو شك في عدد ركعاتها
بطلت كما في كل فريضة شائت فالحق منها وان اشتركت ركعتها على خمسة ركوعات اذ
الشك في ركوعها فهو كالفريضة اي بمر ما دام في الحال فيمضي ان خرج منها ولا يبطل
صلوته بذلك الا اذا بان له بغير ذلك النقصان في جميع الركعات فخرج ذلك الشك
في الركعات كما اذا لم يعلم انه اتم فليكون آخر الركعة الاولى والسادس من ركعات اول
الركعة الثانية ويستحب فيها الجماعة اداء وقراءة مع خراف الذرع والركعة السلام وهو
ان يدرك المأموم الامام قبل الركوع الا ان يارب في الركعة الاولى والذاتية فيها
اولى له ويفترق عن الامام في حال المفارقة ويتم صلاته حينئذ فمدار كان اذ فرغ
جواز غير ذلك ايضاً كما ذكرنا في كتابنا الذي ذكرنا الاحوط ونرى في الامام فيها من
المأموم الفرائض خاصة كما في الفريضة دون غيرها من الافعال والاقوال ويستحب فيها
ايضاً قبل كل ركوع ثمان بعد القراءة فيكون ان يجزى في الركعة خمس فورات

بلا يخلو عن قوة
ظن طباي عمره
العالق

[illegible]

على الأخطأ لكن كون
"بجاهل بالحكم في خصوص
الصلوة كالناسي في
عده بطلان صلواته
بنقص أو زيادة ما عدا
الأركان لا يخلو عن قوة
فطرطباراً مرفقاً

الأحوط إعادة القراءة
والذكر عند نسيان القضا
والطائفة بقصد القر
المطابقة للجزئية لقوة
احتمال فوت محلهما بعد
انقضاء الذكر بعد م
معلومية شرطيهما
وكذا بالنسبة إلى السان
انما يفتى في الشهادة
التي كان طبيباً
في مرضه

بل بعد السلام وان
له ثبات بالمبطل ظمربا
دام بقائه
الغاء فالتى برة الينا
بالزكوع اذا ذكر قبل
الدخول في السجدة الثا
لا يخلو عن قوة وان
كان الاحوط مع ذلك
اعادة الصلوة اي
ظمربا ذا مرة
العالى
بل الاقوى ظمربا
دام اقباله
الله
لكن الاقوى كفاية
الاعادة فقط وكذا
لو كان بعد الفراغ
ظمربا ذا مرة فافضا
الاقوى هنا ايضا
كفاية لاعادة سواء
كان السك بعد
الفراغ او في الاشياء
ظمربا ذا مرة
فصل في بيان
الاعادة في
الصلوة
لا يخلو عن قوة وان
كان الاحوط مع ذلك
اعادة الصلوة اي
ظمربا ذا مرة
العالى
بل الاقوى ظمربا
دام اقباله
الله

بعد التسليم قبل فعل ما يطل
سهوا قاموا ثم ولو ذكرها

[illegible]

الاقوى رجوع الظان
 ايضا الى المتيقن وعند
 رجوع الشاك الى
 الظان اذا لم يحصل
 له اظن حسمه
 امر الله رايا
 افاضاته
 الغالب

هذا الاختيار لا يترك
أذا لم يحصل له الحق
بالترابطة فمما
دام عليه

بعد التسليم قد قبل التسليم قام واتى بها ولو ذكرها بعد استئناف الصلوة من ركن
من غير فرق بين الرباعية وغيرها والركعة والازيد وكذا يستأنف لو زاد ركعة قبل
التسليم بعد التسليم وقبله جلس بمقداره او لا **المبحث الثاني** في الشك وفيه
مسائل الأولى من شك في الصلوة فلم يدرك ركنه صلى الله عليه وسلم كان ذلك بعد
مضى الوقت لم يلتفت ولا فعل ولو لم يبق الا مقدار اختصاص الأخيرة اقصر عليها
وقد تنزل ادراك مقدار الركعة هنا منزلة تمام الوقت وجهان اما الاقل فالأقوى
كونه بمنزلة الخروج والظاهر ان الضم هنا كالشك في الحكم **المسئلة الثانية**
لا يلتفت الى الشك في شيء منها بعد الفراغ من غير فرق بين التركن وغيرها بين الركعة
وغیرها **المسئلة الثالثة** لا عبرة بكثرة الشك في عدد الركعات وغيرها
من الأفعال بل يبنى على وقوع الفعل ما لم يكن ذلك مفسداً فيبنى على عدمه ولو كثر
شك في فعل خاص في الفريضة كان كثير الشك فيه دوي غيره على الأقوى بل وكذا
لو كان كثيره فيما الأحكم له كالشك بعد تجاوز الحمل مثلاً بل وكذا لو كان كثيره في غير
الصلوة ودونها وعلى كل حال فالمرجع فيه العرف ولا يجزى عليه ضبط الصلوة بالحصى او
بالقيم او نحوها وان كان هو الاحوط وكذا لا عبرة بتات المأموم في عدد الركعات مع
ضبط الامام وان لم يحصل منه ظن وبالعكس وان كان المأموم فاسقاً وامرته بل يرجع
الشك منهما دون الطان على الأقوى فضلاً عن التيقن الى الضابط وان كان ضبطه
بطريق الظن لا القطع على الأقوى في حكم المأموم والامام في السهو بغير ذلك حكم المفرد على
الأقوى فان لم يكن احدهما ضابطاً لعل كل منهما بما يقتضيه الشك مع اتفاقهما في الشك
اتامع اختلافهما كما لو كان المأموم شاكاً بين الثلث والاربع والامام بين الاثنين
والاربع فان جمع بين شكهما رابطة كالتثنية فما لو شك الامام بين الاثنين والثلث
والمأموم بين الثلث والاربع وبالعكس رجحاً اليه او اتما الصلوة والأتعتن الاقرار
كما لو كان شك أحدهما بين الاثنين والثلث والاخر بين الاربع والخمس والاحوط
استئناف الصلوة في الاولى وكذا الأحكام المتبقي في عدد ركعات الاحباط وعدد

في أحكام الشك

الحكم في ركعات الأضحية
مشكل فلا يترك الأضحية
بالإعادة بعد البناء
على الأقل والأكثر ثم
إعادة الصلوة بل في
سجدة التهموا أيضا مشكل
ولا يعيد وجوب البناء
على الأقل وإن كان لا
حوط الإعادة أيضا
فهم لم يأتوا الله
أيام فاضلت
الركعة
الأقوى في التهموا في الركعة
وجوب لا يتان بالنسبة
ولو بعد الدخول في
ركن الآخر ولا يضر زيادة
الركن هنا كما لا يضر زيادة
فيها في غيرها من الصلوة
أيضا على الأقوى ظاهرا
والمقارن
الغالب

بجد في التهموا بل يبنى على الأكثر ما لم يكن مفسدا ولا يبنى على الأقل و
الشك في النافلة تحريم البناء على الأقل والأكثر ما لم يكن مفسدا
أيضا ولا يبنى على الأقل والأفضل الأول ولو عرض صف النقل للمفسد
وبالعكس فالظاهر بقاء حكم الشك على الأصح كما أن الظاهر مساواة
النافلة للفرصة في الشك في الفعل في تدارك المنسي في المحل وعدم بعده والاحتياط
استينافها بزيادة الركن بل هو الأقوى في نقصان نعم لا قضاء للتحريم والتشهد فيها
ولا سجود التهموا يوجب المسئلة الرابعة من شك في شيء فقال الصلوة
وقد دخل في غيره فما مرتب عليه إن كان مندوبا لم يلتفت كما أن يأتى به إذا لم يخل
من غير فرق بين الأولين والآخرين على الأصح كما أن الأصح إرادة مطلق الغير المرتب
على الأول حتى السورة بالنسبة إلى القاطنة فلا يلتفت إلى الشك فيها وهو أخذ في السورة
بل لا إلى أول السورة وهو في آخرها بل لا إلى الآية وهو في الآية المناخرة بل لا إلى الآية
وهو آخرها ولا إلى السورة وهو في القنوت ولا الركوع أو الانضاب وهو في السجدة
وهو قائم أو في التشهد نعم الأقوى وجوب بناء الركعة إذا شك فيه وهو أخذ في القنوت
وفي الحاق التشهد في الشك وجهه إلا أن الأقوى خلافه أما إذا كان الشك في الشيء
قبل الدخول في الغير المزبور فالواجب عليه الرجوع في ذلك وبليت من السورة كالونداد
بعد التسليم في الركعة أو في السجدة أو في الركعة أو في السجدة أو في الركعة أو في السجدة
متأذوقا شدة حاله وقت كونه بدلا عن التمام في ذلك حاله لا أو قد تقدم لا لم يلتفت
على أنه أقوى ولو شدة في صفة تراعى في ذلك في الوقوع في الأقوى على الالتفات
وإن كان في المبدأ لكن لا يتأخر عنه في تركه أو في إمام التهمة أو استينافها من
داس كما لا ينبغي تكرار كل ما شك فيه وهو بين فلهذا فصل آخر مستغنى عنه كالقراءة
والركوع والتبجيل والتشهد والقيام والتسليم ونحو ذلك وإن كان الأقوى لم يرتب
ولو كان الشك في التسليم لم يلتفت إلى ذلك فلهذا فصل آخر مستغنى عنه كالقراءة
من التعقيب ونحوه أو في بعض النجاسات ونحو ذلك مما لا يفهم المسلم أنه بعد الفراغ

في حكم الشكوك

كما أن المأموم إذا شك في التكبير وكان في هيئة الصلح جماعة من الانصات ووضع اليدين على الفخذين ونحو ذلك لم يلتفت على الأقوى وكل شكوك اني به لا تنفي المحل ثم ذكر انه فعله لا يفسد الا ان يكون ركعا كما انه اذا لم يات به للخروج عن المحل فبان عدم فعله كذلك لو شك وهو في فعلاته هل شك في بعض الافعال المتقدمة عليه سابقا لم يلتفت وكذلك لو شك انه هل سهر كذلك ولا يلي هو اولى نعم لو شك في السهو وعده وكان في محل تلافي فيه الشك اني به على الاصح والله العالم **المسألة السادسة** في حكم الشك في عدد ركعات الفريضة وهو بعد استقراده لا يجزئ حصوله وان زال بعد ذلك مفسدا لا صوراً مخصوصة في الرابعة بعد احرار الاثنتين منها الحاصل برفع الرأس من السجدة الأخيرة منهما على الأقوى بخلاف الثانية والثالثة والاوليتين من الرابعة **أحد**ها الشك بين الاثنين والثلاث بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة فانه يبنى على الثلث ويأني بالرابعة ويتم صلواته ثم يجتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس على الاصح والاحوط الجمع بينهما ثم استئناف الصلوة من راس ثانياً **ثانيها** الشك بين الثلث والرابع في أي موضع كان وحكمه كالتفريق حتى في الاحتياط **ثالثها** الشك بين الاثنين والرابع بعد رفع الرأس كمالك فانه يبنى على الرابع ويتم صلواته ثم يجتاط بركعتين من قيام **رابعها** الشك بين الاثنين والثلث والرابع بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة فانه يبنى على الرابع ويتم صلواته ثم يجتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس على الاصح والاحوط ان لم يكن اقوى تاخير الركعتين من جلوس **خامسها** الشك بين الشك بين الرابع والخميس بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة فانه يبنى على الاربع ويتشهد ويسلم ثم يجتاط بسجدة السهو **سادسها** الشك بين الرابع والخميس حال القيام فانه يهدم ويجلس ويرجع شكراً الى ما بين الثلث والرابع فيتم صلواته ثم يجتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس **سابعها** الشك بين الثلث والخميس حال القيام فانه يهدم ويرجع شكراً الى ما بين الاثنين والرابع فيتم صلواته

بشرط ان لا يمكن تلافي
بان كان داخل في
ركن آخر ظمهما
دام بقائه

حصول الاحراز باكمال
الواجب في السجدة الأخيرة
لا يخلو عن قوة وان كان
الاحوط معه البناء
ثم الاعادة ظمهما
دام بقائه

مع تقديم الركعة من
قيام ضرورة ظمهما
دام بقائه

التأني بتقديم الركعة
من قيام ضرورة ظمهما
دام بقائه

في اشكول الصلوة وحكامها



بل ثلث مرات ان استقل

حال القيام بالقرائنة
او التسبيح من رة ظمها
وامر يقاها
وان كان الاحوط فيها
اذا كان الطرف الاقل
حيثما والاكثر باطلا
كالاربعة والست والثلث
والست ونحو ذلك
البناء على الاقل والاعتماد
تم الاغادة في طمها
بل لا يحرى كما تم طمها
عبر الامر يقاها
يعني بعد كما لا يتجوز
هذا الاحتياط لا يخلو من
هذا اذا انفلت من
الشك بين الاثنين
والاربعة الى الثلث والاربعة
واما اذا انفلت من
الاثنين والثلث فليس على
الثلث وما زاد الرقة بعد
رفع المذبح الى منظر الخطا
ويجوز عمل الشك ان يكون
مع سجدة التيمم المستمرة
في سجدة التيمم المستمرة
الغادة الصلوة مستمرة
حاضر مستمرة

ويجعل عمله ثامنها الشك بين الثلث والاربعة والخمس حال القيام فانه يقدم
القيام ويرجع شكرا الى الشك بين الاثنين والثلث والاربعة فيتم صلوة ويعمل عمل
تاسعها الشك بين الخمس والست وهو قائم فانه يقدم القيام ويرجع شكرا الى ما
بين الاربعة والخمس فيتم صلوة ويجوز التيمم مرتين والسادسة هي التيمم في الشك
فمن دخل ما بعدها او هي في غير الفرض المتقدم بطلت الصلوة على الاقوى والاحوط
في الخمسة المتأخرة استئناف الصلوة من راس مع ذلك كما ان الاحوط المخاف
الشك بعد اتمام التكرار الواجب في الاخرة بالشك بعد رفع الرأس منها في جميع
الصحة بل وبعد وضع الجبهة وان لم يذكر وان كان هو اضعف من سابقه
فيعالج عمله ثم يستأنف الصلوة من راس وكذا الاحوط في الشك بين الاثنين
والاربعة والخمس ونحوهما العمل بموجب الشكين ثم لا يستئناف ولو حصل له شك
في شك سابق بعد دخول في محل اخر انه فسد ولا كما لو شك في الثالثة ان
شك في الركعة السابقة بين الاثنين والثلث كان بعد ردي الرأس من السجود
او قبله في على الصحة ولو شك في اربع شدة في الصلوة انه هل كان موحدا
للكعة او الركعتين على الاقل وجهه والاربعة الايمان بها معا والاحوط الاعا
مع ذلك وله كان شاكيا فيما يؤمن ركعتين من ذلك ما يوجب شكرا الى ما يوجب شكرا
في انتهاء الاحتياط او بعد اربع ركعتين وانما في الركعة الاولى والاول والاحوط
الاقتضار فيه على الواحدة لم يكن ذلك خلة في ركوع الثانية والاعا الواحدة ثم
استأنف الصلوة اسما او لغيره الشك ثم جهل كيفيته من راس فان يخص
في التيمم في جميع وهو ركعتان في راس في ركعتين في ركعتين في ركعتين
الاغادة احتياط ولا استئناف لانه لم يذكر على التيمم في ركعتين في ركعتين
المراد بالشك فيما سمعت تساوي الطرفين لا ما يشغل الطرف فان لا يحرى ان
يحكم اليقين في الفعل لانه الركعات وخبرها فلو شك ثم راس ذلك فيما كان
شاكيا كان العمل على الاخير كالعكس وكما انكول التيمم كالتوسك وهو قائم

والاربعة والخمس والثلث

لا يبرر الاحتياط في غادة
الصلوة في صورت الا
هذه في الانشاء معا
اقتصر على الواحدة او اثنتين
وكعتين ضم طمها او اثنتين
فان كانا في ركعتين في ركعتين

في كمال الاحتياط وأما بعد الصلاة

بين الثالث والرابع فلما رفع رأسه من السجود شك بين الاثنين والرابع فلما
 اخذ في التشهد شك بين الاثنين والثالث والرابع ولو تردد في ان الحاصل
 له ظن او شك كما يتفق كثير البعض الناس كان ذلك شكاً ولو حصل له شيء في اثناء
 الصلاة وبعد ان دخل في فعل اخر لم يدركه ان كان ضا او شكاً فهو شك المستلزم
 اليأس بعد ركعات الاحتياط واجبة فلا يجوز ان يدعيها ويعيد الصلاة من لا
 صل وان كان الاقوى الاجراء بالاعادة عنها الوائم بتركها على وجه يرتفع الخطاب
 بها ومن اشتغلت ذمته بركني الاحتياط من لفات من حينه قبل صلها ما كان على
 الولي قضاء الصلاة والاحوط الايتان بها ولا يتم اعادة الصلاة وكذا الاجراء ^{للمسئ}
 واما سجدة السهو فالاحوط قضاؤها مائة واخوط منه اعادة الصلاة بعد ذلك
 المسئلة الثامنة الاقوى ان صلاة الاحتياط ولو كانت ركعة من قبا
 يلا احتياطها الجزئية والاستقلال والقدر اللازم المشترك بين النفل والركعات لا
 من الفرض بالتسبة البطلان بتحلل المنافي بينها وبين الصلاة ركعات الصلاة
 فضلا وتوقع فيها وان لا بد لها من نية ويكبره احرام وفرانها الناحية من احق البسطة
 على الاحوط وركوع وسجود وتشهد وتسليم ولا قنوت فيها وان كانت الاثنين فغدا
 عن الاذان والاقامة كما لا سؤة فيها المسئلة الثامنة عشرة قد عرفت ان الذي
 يقضى من اجزاء الصلاة السجود والتشهد واباضه خصوصاً الصلاة على النبي
 صلى الله عليه واله فينوي انهما عوضا عن التلويح مقاراً بالنية لا وهما محافظاً على
 ما كان واجبا مما حاز العسوة فاهما كالصلاة في الشرايط والموانع بل لا يجوز بفضل
 بينهما او بينهما بالمنافي كاجزاء في صلاة اما النداء والذكر والفعل القليل وغير
 ذلك مما كان جائز في تنافها فالاقوى جوازه والاحوط تركه وكذا بين الصلاة وركعات
 الاحتياط نعم يخرج جميع ما هو مستحب بعد الفراغ من التعقيب وخود عنهما ولو فصل
 بينهما وبين الصلاة بالمنافي عمدا وسهوا استأنف الصلاة من راس والاحوط فعلهما
 قبل ذلك وكذا المنافي عمدا اذا تمدا اما اذا وقع سهوا فلا بأس كذا الكلام في ركعات

الاحوط الايتان بها
 ايضا طمربنا
 دمر بقائه

هذا الاحتياط لا يترك
 طمربنا دمر
 افعلى
 الاحوط مع تحلل المنافي
 الايتان بها مع اعادة
 الصلاة طمربنا
 دمر بقائه
 وان كان الاقوى سجد
 الجهر بها طمربنا
 دمر بقائه

محل اشكال بل منع
 وان كان الاحتياط
 لا ينبغي تركه طمربنا
 دمر بقائه

فيما يلي بعد الصلوة

الاحتياط ولو فعل في الاشياء ما يوجب سجود السهو فالأقوى والاحتياط فعله بعد الفراغ ولو نسي كفاي ركعات الاحتياط وزاده فيها فالأقوى لبطان واستيناف الصلوة والاحتياط فعل الاحتياط ثم الاستيناف ولو نسي سجدة أو ثمناً فيها فاضاً بعد الصلوة ولو نسي بعض أجزاء التشهد المسمى وامكن التدارك فعله أمّا اذا لم يكن كما اذا ذكره بعد تحلل المنافي عمداً وسهواً مثلاً استأنف الصلوة والاحتياط فعل التشهد قبل ذلك ولو تعدت منسياتاً كما لو نسي سجدة من الركعة الأولى وأخرى من الثانية إلى بها واحدة بعد واحدة ولا يشترط التعيين على الأقوى وإن كان احتوط كما أن الاحتوط ملاحظة الترتيب مع واشد منه احتياطاً ملاحظة بالنسبة إلى التشهد السجود فيقدم السابق في الفوات على اللاحق بل لو شك في السابق واللاحق كان الاحتوط له تقديم كل منهما وتأخير الآخر ثم إعادة بل لو نسي على سبق سابق فقد مر ثم ظهر لاحقاً أو بالعكس كان الاحتوط إعادة على ما يحصل به الترتيب ثم استيناف الصلوة الميسرة العاشرة لو فعل الأجزاء المنسية أو سجدة السهو فيان عمداً إن لا سهو ولا نقص تبين بطلان ما فعل فيقطع لو كان في الاشياء وصلوته صحيحة أمّا ركعات الاحتياط فان بان اشتغاف عنها بعد الفراغ منها وقع تلافيه وإن كان في الاشياء أمّا ذلك والاحتوط أضافه ركعة ثانية لو كانت ركعة من قيام وإن بان نقص الصلوة بمقدار ما فعله من الاحتياط بعد الفراغ تمت صلوته على الأقوى والاحتوط الاستيناف وإن كان قبل الدخول في الاحتياط كان له حكم من نقص ركعة مثلاً من التدارك الذي قد عرفت وإن كان في الاشياء أمّا ذلك فيبرع الموافقة في الحكم والكيف أمّا لو كان كسب من جلوس القى ما في يده ورجع إلى حكم من تذكر النقص وإن كان قد دخل في ركوع الأخيرة منهما والاحتوط له الاستيناف أيضاً مطلقاً أمّا لو دخل في ركعة قيام فظهر له نقص الركعة قبل الوصول إلى ركوع الثانية منها سلم على الركعة وصحت صلوته ولا يقدر زيادة التكبير وإن كان بعد الوصول القى ما في يده ورجع إلى حكم من نقص في تدارك ركعة صلوة سواء كان شكه موجبا للركعة مع الركعتين كالسبب بين الاثنين والثلاث والاربع

في الأقوات أشكال

نعم هو حوطاً

في مرقاة

لا يترك هذا الاحتياط

في مرقاة

على الاحتوط في مرقاة

في مرقاة

الأقوى كفاية فعل

التشهد وإن كان لا

يلغي ترك الاحتياط

في مرقاة

ويكفي في حصول ذلك

إعادة ما قد مر بعد

فعل الآخر في مرقاة

في مرقاة

يعني إعادة الصلوة

لكن الأقوى عند وجوبها

وكذا في الفرض اللاحق

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في مرقاة

في سجود التهوي

يكن كذلك كما لو كان شكر بين الاثنين والاربع خاصة فبان نقص الواحد ولو ظهر له نقص الاثنين وقد دخل في ركعة قيام اضاف اليها ثابته وسلم وكان دخل في ركعتي جلوس عرض عنهما وتدارك ما نقص من صلواته وان كان قد دخل في ركوع الاخرة منهما والاحوط احتياطاً شديداً في جميع هذه الصور الاستيناف ايضا **المبحث الثالث** في التهوي بسجود التهوي للكلام هيئاً ولظن الخروج والسلام في غير محله والشك بين الاربع والخمس بل لكل زيادة في الصلوة ونقص لم يذكرها في محلها وان تداركها بعد الصلوة كالسجدة والشهادة اما اذا ذكرها في المحل وتداركها فلا يسجد على الاقوى كما لا يسجد في نسيان القنوت ونحوه من المستحبات التي كان عازماً على فعلها ونساها ولا في الشك في الزيادة والنقص وان كان هو الاحوط والكلام وان طال له سجدة سهو بعد ان كان كلاماً واحداً نعم ان تعد كما لو تذكر في الاثناء ثم سها بعد ذلك فتكلم بعد السجود كما في غيره من الاسباب فان الظاهر تعدده بتعددها اتخذ جنبهما واختلف وكذا الكلام في السئلة لو وقع مرة واحدة يسجد له كذلك ولو يجمع صيغته وان تعدد دترات يسجد له كذلك وان كان الاحوط تعدده لكل تسليم ولا ترتيب في سجود التهوي ترتيباً سبباً به على الاقوى اما بديه وبين الاجزاء المنسية والركعات الاحتياطية فهو مؤخر عنها كما ان الاحوط تاخير الاجزاء المنسية عن الركعات الاحتياطية وان كانت متقدمة في الفوات والاقوى التحيز بل لا قوى عدم وجوب تعيين اسباب سجود التهوي بل لو اخطأ وسجد للتهوي عن الكلام وكان سهوه غيره مثلاً اجزئه على الاقوى والاحوط اعاده السجود ولا يجوز تاخير سجود التهوي عن الصلوة واجزاها المنسية ودكها احتياطية فلو اخرجه بالتأخير وصلواته صحيحة على الصحيح ولا يسقط وجوب السجود عنه بذلك ولا فوريتها فيسجد كما لو نسى مثلاً فاتة يسجد حين الذكر فلو اخره عصي ايضا ويجب فيه التبرع مقارناً بالاول متماه ولو بالاسم من الهوى ليه ولا يجب فيه التكبير

هذا الاحتياط لا يترك في كل مورد كان العلم بالنقص في الاثناء ظهراً مرقباً

بل هو الاقوى اذا كان على وجه التقيد ظهراً طناً مرقباً

في سجود السهو

وان كان الاحوط فعله كما ان الاحوط مراعاة جميع ما يجب في سجود الصلوة عدا الذي
 حتى الظهارة من المحدث والخبث والستر والاستقبال وغيرها من الشرايط والاول
 التي للصلوة كالكلام والضحك في الاثناء وغيرها فضلا عما يجب في خصوص السجود من
 الطمأنينة والتجود على الاعضاء ووضع الجهة منها على ما يصح التجود عليه الانصاف
 مطمئنا بينهما وان كان في وجوب ما عدا ما يتوقف عليه اسم التجود وتعدده نظر
 والاقوى ايضا عند وجوب الذكر فيه مطلقا فضلا عن الذكر المخصوص وان كان الاول
 بل الاحوط ان يقول فيهما بسم الله وبالله وسلم الله على محمد وآله او ذلك مع ابدال الصلوة
 بالله صل على محمد وآل محمد او يقول فيهما بسم الله وبالله اسلام عليك ايها النبي
 ودخلة الله وبركاته او ذلك بعطف السلام بالواو ونعم يجب بعد رفع الرأس منهما
 التمهيد والتسليم على الاقوى والواجب من الاخير المخرج والاحوط السلام عليك
 اما التمهيد فالواجب منه التخصيف وهو السهادة ان والصلوة على محمد وآل محمد
 بل الاحوط الاقتصار على ذلك وان كان الاقوى جواز غيره مما يجوز في الصلوة خصوصا
 المغارف منه فيها الان والله اعلم **المقصود الثاني** في قضاء الصلوة
 وفيه مباحث **المبحث الاول** ما يجب فعله في رغبة النوم عدا الجعة خارج
 الوقت على كل من لم يفعلها فيه بعد رآه او غيره الا اذا كان عدا الفعل في مجموع الوقت
 لصغره وجنونه ولو من فعله على الاصح مطبعا كان او اذرا او غمما وان كان من فعله
 ايضا على الاقوى نعم الاحوط قضاء اخر ايام افاقته ان افاق ظهرا او ليلا ان افاق
 ليلا بل الاحوط قضاء جميع ما فاتة خصوصا اذا كان من فعله وخصوصا اذا كان على
 وجه العصبية او حيض او فاس ولو من فعله ما او كفر صلى تعقله سلام اما المرنه فيجب
 عليه القضاء كما انه يجب في الاصح على المخالف اذا استبصر ولم يكن قد أدى الصلوة على
 وفوقه ذهبه بل الاحوط له ذلك وان اذاعها على وفق مذهبه نائم اذا كان قد فعل
 على مقتضى مذهبه لم يكن عليه قضاء على الاصح ولا استبصره فصل ثم استبصره قضى
 ما فاتة زمان ضلاله على الاقوى وان فعل على مقتضى مذهبه ايضا واسلم الكافر

وجوب ذكر المخصوص لا
 يخلو عن قوة قرن
 ظهرا او مرقبا
 على محمد وآل محمد
 ظهرا او مرقبا

والاحوط ان يقول فيهما بسم الله وبالله وسلم الله على محمد وآله او ذلك مع ابدال الصلوة بالله صل على محمد وآل محمد او يقول فيهما بسم الله وبالله اسلام عليك ايها النبي ودخلة الله وبركاته او ذلك بعطف السلام بالواو ونعم يجب بعد رفع الرأس منهما التمهيد والتسليم على الاقوى والواجب من الاخير المخرج والاحوط السلام عليك اما التمهيد فالواجب منه التخصيف وهو السهادة ان والصلوة على محمد وآل محمد بل الاحوط الاقتصار على ذلك وان كان الاقوى جواز غيره مما يجوز في الصلوة خصوصا المغارف منه فيها الان والله اعلم

بل الاحوط له ذلك و
 ان اذاعها على وفق مذهبه
 من قدس ستم ظاهرا
 حرام فضاله

في قضاء الصلوة

والوقت باق صلى وكذا المخالف اذا استبصر وان كان قد ادى الفرض على وفق مذهبه
 كما ان الاقوى وجوب غسل النجاسة عليه اذا لم يكن قد غسلها على ما عندنا بل لا حظ
 والاقوى وجوب عادة الوضوء والغسل للعبادات الجديدة وفاقدا للطهارة من يسقط
 عنه الاداء دون القضاء على الاعمى وكذا يجب القضاء على شارب الخمر عصيا نابل
 الاخط والاقوى ذلك وان لم يكن ماصيا كما اذا شرب لضرورة او اكرهه او للجهل به
 كما انه يجب القضاء على المجهون والمخاض والنساء والمغيبين اذا حصل العذر بعد ان
 مضى من الوقت مقدار صلوة المختار بحسب حاله من اليأس والتمسك بدينه او لم يفعل
 اذ ارتفع وتلازم من الوقت مقدار ركعة ولم يفعل فانه يجب القضاء مع المصلون من
 واحد في المقامين كما تقدم سابقا في المواقيت ويسقط عن المتميزين الاطهار على
 الصلوة اذ لها وقضاؤها فراقية لا فلقاها شرابطها وانما سبها بان كل عبادة وان
 الذي يقوى عدم شرعيتها بمعنى خطابها نداء كما انه يجب على ائمة من غير التميز
 ايضا عن كل ما فيه ضرر عليهم او على غيرهم من الخلق وعن كل ما علم من الشرع اذادة عند
 وجوده في الخارج لما فيه من الفساد والظواهر ان النساء من كان الظاهر ان اكل
 الاعيان النجسة وشرها مما فيه ضرر عليهم من دون التنجيس وان حرم مناوالتهم
 اما غير ذلك من المحرمات على البالغ كلبس الحرير والدخول في الخمر فالاقوى عدم وجوب
 منع الميزة منها فضلا عن غيره وان كان الاولى ذلك وكذا يجب قضاء غير البوينة
 على حسب ما عرفت سابقا في محله حتى النافلة المستدرة في وقت ويسقط قضاء الروا
 دون غيرها من النوافل وان كانت موقفة استحبنا ما مؤكدا حتى ان يجب الرب تكا
 شأنه ومسكنه منه بانها هيهم به نعم قد لا يتأكد ذلك للمريض نحوه مما غلب عليه بعد
 من لم يقضها يستحب نه القضاء بقدر طوله واداء لكل ركعتين عدا فان لم يقدر
 فلكل اربع فان لم يقدر عدله نية التبرار مما لصاحبه التبرار ولكن الصلوة افضل
 ولا فرق في قضاء النوافل بين الاوقات جديها وتعداها وتار متصددة في ليلة
 واحدة فضلا عن غير الوتر منها كما انه لا فرق في قضاء الغرضية ايضا بينها في قضى

بل الاقوى شرعيتها
 فخر طباري مرهقا
 من غير ما اولته من نجس
 غير معلومة ظاهرا
 واما بقاها

في القضاء على الميت

فيها وذكر القاتلة ولم يتجاوز حمله على ما عرفت سابقا كما أنه لا يجب الفور في القضاء على
الاصح ايضا ومن فاته فرضيته من الخس غير معينة قضى صجحا ومغريا واربعاء في مثله
خبر فيها بين الجهر والاختفات ولو كان مسافرا قضى مغريا واثنين كذلك ولو فاته
صلوة معينة مرات لم يعلم عند ما كثر من تلك الصلوة حتى يطئن بالوفاء وكذا الوفاة
صلوة لم يعلم كيتها ولا عينها **المبحث الثالث** يجب على الميت رجلا كان الميتا و
امرأة على الاصح حرا وعبدان ان يقضى عنه ما فاته من صلوة وصوم يمكن من القضاء
واهل بل لا حوط قضاء ما فاته من الصوم في السفر وان لم يتمكن منه والمراد بالولي
هنا ابر الوالد المذكور اي من لم يكن اكبر منه على الاصح لا ان المراد به الاكبر ثم الاكبر من المذكور
ثم الاناث في كل طبقة حتى الزوجين والمعتق وضامن البحرية وان كان هو الا حوط لهم
لا يعتبر فيه البلوغ عند الموت ولا العقل بل لو اختص احد الاولاد بالبلوغ والآخر
بكر السن كان الثاني هو الولي لا الاول على الاقوى وكذا لا يعتبر فيه الارث فلو كان
مجنونا يقتل ورقا وكفر تعلق به القضاء ولو كان الاكبر خنثى مشكلا فالولي غيره من الذكور
وان كان اصغر منه على الاقوى ولو اشتبه الاكبر فالاقوى تسقط مع احتمال التوزيع والافتقار
ولو تساوى الاولاد في السن تساوى في القضاء بالنقشيط عليهم على الاقوى ويكلف
بالكسر كل منهما نحو الكفائي لهما ان بوقاه دفعة عن الميت وان كان متحدا في مئة الميت
ولو افظ فيه بعد الزوال وكان قضاء شهر رمضان فالاحوط الكفارة على كل منهما
ويجوز الاجنبى الشرع بالقضاء عن الولي على الاصح فضلا عن الاولياء بعضهم عن بعض
وفضلا عن الاجارة والاحوط لولد الولد لقضاء عن الميت ايضا اذا كان هو الاكبر حال
الموت وان كان الاقوى خرافة خصوصا فيما اذا كان للثلاثة ولد اولاد اولاد اكبر
من اولاده والله اعلم **المبحث الثاني** في الجماعة وفيه مباحث **المبحث الاول**
الجماعة من المستحب المؤكدة في الفرائض جميعها خصوصا في اليومين منها وخصوصا في
الادائته منها وخصوصا الصبح والعشاءين منها وخصوصا الجيران المسجد بل من
يجمع التثنية وان فضل الجماعة على الفرد بأربعة وعشرين درجة او بمئتين وعشرين

الاقوى حوان الاقويا
على القلة المعلوم والا
تحصيل العلم بانقراضه
مع سبق العلم بالمقدار
ظري طبارا مرقا
فما فات منه لا عدد
اشكال ولا بشرط في
الصلوة يمكن الميت من
الاداء ولا يمكنه ان لا
ظري طبارا مرقا
لا يخلو عن قوة مبرها
قدس من ظري طبارا مرقا
خصوصا بالنسبة الى
اكبر الذكور من الاقارب
ظري طبارا مرقا
بناء على شيوخها في القضاء
عن الغير ظري طبارا
في اصغر خبر من
قال ان اربعة عشر سنة
في جماعة يفسد على صلوة الذر
في كل من
غير السلام ياروي الكسرة
قال صدق في قوله ان
في يوم من يوم
في كل من
في كل من
في كل من

في الجماعة

او بسبع وعشرين او تسع وعشرين والركعة باربع وعشرين ركعة كل ركعة احب الله
من عبادة اربعين سنة بل الصلوة جماعة افضل من الصلوة فرادى في مسجد الكوفة
الذي الصلوة فيه بالف صلوة فهي احب من الف صلوة بل روى لها بالفي
صلوة بل لو كان الصلوة جماعة حلف العالم الذي روى فيه ايضا ان الصلوة معه
بالف صلوة تضاعف اجرها وكانت بثلاث الاف صلوة بل لو وقت مع ذلك في
مسجد جامع ضوعف بمغروب عدده الى المائة فهي حينئذ معه فيه بثلاثمائة
هذا كله مع اتحاد المأموم فلو تعدد تضاعف في كل واحد بقدر الجوع في سابقه الى
العشرة فان زاد و على العشرة لو صارت السموات كلها قسطا ساوا البحار مدا و لا تحصى
اقلاما و الثقلان مع الملائكة كما بالهم يقدر و ان يكتبوا ثواب ركعة واحدة و على كل حال
فهي غير واجبة بالاصل الا شرعا و لا شرعا الا في الجمعة والعيد من مع الشرائط المذكورة
في محلها بل هي غير مشروعة ايضا في شيء من الازمان الا في اصلية حتى صلوة النذير على
الاقوي و الا حوط و بالصلوة الستة و النعم لا بأس بالجماعة فاصار نقلا بالعراض
او شبهه كصلوة الياء في الفريضة المتبرع بها من اخرى و العادة استحبنا ما و ان تصلى
اليوم مرة ما و ان اخاف من الاعداء و الامم و كذا و الفقهاء بل و هو جوبب النذير
بل يقوى جواز بدو الضابط كالعكس كما ان معنى انه بمصد و الاخر و الجنازة
و العبد كذلك انما لا يترك الصلاة الا في الضرورة و لا يتركها الا في الضرورة و لا يتركها الا في الضرورة
بل لا يتركها الا في الضرورة و لا يتركها الا في الضرورة و لا يتركها الا في الضرورة
ان الا حوط عدم الجماعة في عسرة الاحكام و اربعة اعيان بل الا حوط تركها
افضل في الثانية و لا ضرورة و لا عذر منه بل بدو الجماعة و بدو الجماعة و بدو الجماعة
كما ان معنى ان الركعة شرعا بتما في زيادة و الا لا تمام و الا كما حال و ذكرع الما
على الا في الضرورة و لا يتركها الا في الضرورة و لا يتركها الا في الضرورة
الذي هو اريد به الصلوة فلا يتركها الا في الضرورة و لا يتركها الا في الضرورة
ان انما يتركها في الضرورة و لا يتركها الا في الضرورة و لا يتركها الا في الضرورة
فانما مرها في

بل هو الاقوى في الجماعة
و امر بها

انقطة عند التمسك
ميراثا من
فانما مرها في

في الجماعة وحكامها

ركع المأموم فسلك في أدراكه ركوع الإمام على التحوّل المذكور حكم بعد صبح علم عند الإدراك فبطل صلوة من لم يدركه في الإتمام مع احتمال الالتفات على الأقوى كالمطابق بذلك فإن لم يمتح صلوة ولا بطلت ولو علم عند الالتفات قبل حصول الركوع لم يجز له الركوع بل يزمه إتمام الأفراد وانتظار الإمام إلى الركعة الثانية ولو خاف المأموم من الالتحاق بالصف رفع الإمام رأسه من الركوع نوى بركعتي موضع وركع وسعى ركوعاً وبعد رفع الرأس منه أو بعد الجلوس للتيقّد بين التجلّين أو بعدهما أو حال القيام للثانية وهكذا لكن الأحوط أن لم يكن أقوى أن يكون مشيراً حال عدم الاستعجال بالقول الواجب من ذلك أو قرأه أو نحوها فإما تبرّك الطائفة وإن لا يستلزم الانحراف عن القسمة وإن لا يكون حال قيامه بعيداً على وجه لا يجوز الإتمام معه خيراً أو من هنا جاز له فعل ذلك طلباً للكمال الأفضل كما جاز للتيقّد من كراهية الأفراد في الصف بل الظاهر جواز ذلك سواء كان في المسجد أو غيره وسواء كان المتسلي إلى الإمام أو الخلفاء أو أحد الخائمين إذ ليس فيه الأفضل قليل في أثناء الصلوة وقادراً غير خارج إماماً لم يكن من جناً والأقوى عدم وجوب جزأين عليهما المشي إليه لأشياء تعطلها على جهة تضييق صورة الصلوة ويدرك فضل الصلوة جماعة بالدخول مع الإمام على أي حال كان وإن كان لا بد من الركعة إلا بما عرفت فله حينئذ الدخول مع الجماعة قبل الأخيرين ينوي بركعتي مجلس معهما فإذا سلم الإمام قام وصلى من غير حاجة إلى استئناف بركعتي ركعة وحصل فضل الجماعة وإن لم يحصل ركعة بل له الدخول مع الجماعة في الركعة الأولى بركعة واحدة أو سجدة وسجدة وسجدة إلى التسليم بقول صلوة ركعة واحدة ومن الجماعة لكن يستأنف هناك بركعة واحدة والاحوط له إتمام الأولى بالركعة الأولى ثم استئناف صلاة جديدة المسمى بالشك لا يشترط الجماعة مع الإمام مع أنه من سنة رساله عليه السلام فيها من الإمام والمأموم في سائر الأحوال كالقيام والقعود وحدهما إذا كان في الصلاة أو غيره أو شخصاً إذا كان مع الإمام لم يجز له صلاة صلوة ثم إتمام بركعتي ركعة كان المأموم سجدة

وان كان الأحوط
الدخول مع الجماعة
فصلها من الجماعة

الأقوى الجواز حينئذ
أيضاً ما لم يخرج عن حد
القدرة عرفاً ظاهراً
وإمّا ظاهراً

بل وكذا في التيقّد في
سائر الركعات
ظهيراً من الجماعة

في الجماعة وشروطها

نعم اذا لم يسمع حتى المصحة جاز له القراءة بل لا يستجاب قوئ الا ان الاحوط مع ذلك
 التوكيد اما الاخيرتان منهما فالاقوى مساواة المأمومين فيما للنفرد في وجوب القراءة
 او الذكروا ان قرأ الامام فيهما ولو ظهر الاتهام بالخالف تقية وجب القراءة اخفانا وان
 كانت الصلوة جمعة ولو اجعل عن السورة تركها وركع معر بل لا يخلو قطع الفاعل لذلك
 من قوة وان كان الاحوط له استيناف الصلوة بعد ذلك بل لو وجد ركعا رنم
 يتمكن من قرائته شيء من الفاعل قوئ كرمعة واعتد بها ركعة في وجب الا ان الاحوط
 والاقوى لاستيناف بعد ذلك كالدعي اجعل عن التيقيد جالسا ولا يكتفي بالتشهد
 قائما حينئذ ويجب على المأموم ايضا متابعة الامام في الافعال بمعنى مقارنته ففعله
 لفعله وتاخره عنه على وجه لا يكون فاحشا والا كان غير جائزا للتقدم ولكن لو فعل
 عامدا اثم والافداء باق والصلوة صحيحة ان كان الاحوط له استينافها خصوصا
 اذا كان التخلّف وكنين بل كن فضلا عما اذا كان على جهة تذهب به هيئة الجماعة
 وليس له حينئذ نذر كهنا في ذلك الفعل فان فعل بطلت بصلوته وان لم
 يكن وكنا كما لو رفع راسه من الركوع والسجود قبل الامام عامدا ثم عاد اليه المتابعة بل
 لا يبعد لطلان لو عاد سهوا في الفرض المزبور وكان ذلكا اما اذا كان ترك المتابعة سهوا
 او لم يرفع الامام راسه من الركوع جوب تداركها وان استلم زيادة ركعة فانه
 مغفر في الجماعة في نحو ذلك لكن لو لم يفعل الاقوى صحته صلوته وان اثم بذلك واذا
 استينافها كما ان الاحوط للركعة قبل الامام سهوا الذي رغبتم اعتاد تربية ذلك لو
 ركع مع الامام كما ان الاحوط ان ركع قبل الامام سهوا ولم يرجع استيناف الصلوة
 اذا كان ذلك والامام مشغول بالقراءة كما ان القوي في ذلك فيما لو شهد الركوع قبل
 الامام وهو في حال القراءة وكذا لو رفع راسه عامدا قبل الامام في ركعات بالان لو
 فان البطلان في ذلك لالفوات المتابعة هذا كله في حال رآه الامام فيجب
 المتابعة في تكبيرة الاحرام منها بل الاقوى عدم شروع المأموم فيها الا بعد شروع الامام
 فلو كثر حينئذ قبائح ذلك لم تقع اما غيرها من الافعال فالاقوى عدم وجوب المتابعة

بل الاحوط القراءة بلسان
 القرينة المطلقة لا بلسان
 الخريجة من جهة طمطبا
 وامر بقاءه
 المهمة
 الكلام في المأمومين
 بعد المأمومين
 هذا الاحتياط لا يترك
 طمطبا ولا غيره
 العالي

ركعات السجدة
 في سبيل الله تعالى
 يتابعه عامدا على الامور
 طمطبا
 العالي
 في سبيل الله تعالى
 في سبيل الله تعالى

فانما هو وجهه بغيره

في شرائط الامامة

تجاوز المحل الزبور قوت لكن الاحوط خلافه ولا يجب على غير الحسن الايتام من حسن
وان كان هو الاحوط نعم بجهة الوجوب في تارك التعلم مع التمكن منه والاخر من يوم مثله
لا غيره وان كان غير حسن على الاقوى بل الاحوط ذلك وان كان في غير محل القرية
ويجوز الايتام من لا يمتلن من كمال الافصاح بالحروف وكما للتأدية او نحو ذلك
تما لخلل فيه بالقدر الواجب من شرايته وكذا يعبر في الامام المذكورة اذا كان المامو
ذكر اخا من حازان نومتها اني فضلا عن الحنثي على الاصح ولا يجوز ان يؤمر الحنثي
ذكر ابيه لا حنثي على الاصح ولا يعبر في الامام المندبة التي لا توقف تحت الصلوة عليها
علم الامام بالمماموتية من حيث الامانة اما الواجب كالجعة فالاقوى بينهما وان
كان الظاهر الاكفاء منها بنية الجمعة كما ان التبعة بينهما في المعادة نفلا امامة ولو كان الامام
فالاقوى تحت الصلوة مع عدم بينهما وان اخل بالثبوت والرايت في المجد صاحب المنزل
ولو بعارية التفرقة او بالامامة من غيره وان كان افضل لان الاولى لها الاذن له
فيها كما ان الاولى له في جانب ح على الاظهر والها شمل اوله من غير المساوي في الصفات غيرها
واذا نشأخ الائمة رغبة في تربية الامامة او مع حتم ما لا ينافي الاخلاص بل يؤكد
كعض الصائم التراجع من قدر المامون جميعهم تقديرا ناشيا عن ترجيح شرعي
لا اغراض نيوية وان اختلفوا زاد كل منهم تقديم شخص كان الاولى بالترجيح ترجيح
الفقيه المجتهد الجامع للشرائط على غيره خصوصا اذا انضم اليه مع ذلك سدة التقوى
والورع ونحوهما فان لم يكن او تعدد فقد الاجود فزائدة والا فالافقه في الصلوة ومع
التساوي ذلك فالاعتد في غيرها والا فالاس في الاسلام والافقه في ذلك من الترجيح
الشرعية التي لا تخفى ومع التساوي في الترجيح والاحوط الفرع ويكره ايتام المسافر بالحاضر واما
له وبالعكس في مختلف الكيفية فصر او تامة اما مع عدم كالايتام بالصبح والمغرب بل و
غيرها اذا لم يكن اختلاف فيها كما لو ائتم القاضى منهما بالودي وبالعكس فلا كراهية على
الاقوى ان كان الاحوط في تحصيلها الاجتنان مطر بل بقوى شوقها فيما لو ائتم الحاضر
بمسافر ومسافر بمسافر في المختلف فصر او تامة قضاء واداء ولا يلحق نقصان الفرضين بغير

لا يترك هذا الاحتياط
طريقا بل يقاس

الاحوط من
الاحوط من
الاحوط من

الاحوط من
الاحوط من
الاحوط من

الاحوط من
الاحوط من
الاحوط من

الاحوط من
الاحوط من
الاحوط من

في جوازہ مع فوائد الامام
اشكال سواء الامام
والما موم ظمربا

اگر علف
عاف من
اعلف ولائی علف
شمار

[illegible]

الابوص
محكمة تباين نظري في طهر
لنسا و مزاج برص كفرج فوا برص
وابر صا لته نقه كذا اني
القميص

الحائات
حان الرحمة الثوب من
باب قال نوح احيى كرم بالكر
والساعة جمع البحر
وسطه البحر

في المسائل الطبية
عامة

اذا علم به قبل الوكيع فله
 لها اذ مر طلة

بل لا قویٰ لهم فیما
دارا فضل

الاقوى الصبر اذا لم يات
بما ينال في صلوة المنقر
س تركت القرأنا و زيادة
الترك للمساوية فخطبا
في مرقاة

الاقوى الصبر اذا لم يات
بما ينال في صلوة المنقر
س تركت القرأنا و زيادة
الترك للمساوية فخطبا
في مرقاة

في أحكام الإمام والمأموم

في نسيانه ما يبطل الصلوة براقا إذا علم برنقه عليه فإن لم يتبين أو ترك تبينه وكما
 الفائت مما لا يبطل به الصلوة سهوا فالأقوى بقاء إيمانه وإن المنسى للإمام القراءة
 والأحوط الانفراد والاستيناف بعد الفراغ خصوصا في القراءة ويستحب أن يقف
 المأموم عن يمين الإمام إن كان واحدا وحلفه إن كانوا أكثر وأمرته بل هو الأحوط
 ولو كان المأموم رجلا وأمرته وقف الرجل عن يمين الإمام والمرئيه خلفه ولو كانوا أكثر
 من ذلك صطف الرجال خلف الإمام والنساء خلفهم ويستحب أن يعيد المنفرد صلوة
 التي صلاها إذا وجد من يصلي تلك الصلوة جماعة ما كان أو مأموما حتى لو كانا اثنين
 فإراد العود جماعة على أن يكون أحدهما إماما والآخر مأموما على الأصح والأقوى نية
 التذبح بها وإن كان الظاهر الاجتزاء بها لو بان فساد الأولى قام من صلى جماعة
 إماما ومأموما فاستجاب غايته أيضا لا يخلو من وجه إلا أن الأحوط خلافه ويستحب
 للمأموم المسبوق مثلا أو كان خلف المخالف التسبيح والتحميد والتكبير على الله
 إذاكمل القراءة قبل ركوع الإمام أو قوته بل يستحب له إبقاء آية من قرأته ليكملها و
 يستحب في نظم الجماعة إقامة الصفوف وتسوية فرجها والمحاذاة بين المناكب وأن يكون
 في الصف الأول أهل الفضل ويمينه لأفضالهم والصف الثاني لمن دونهم وهكذا وبكره
 وقوف المأموم وحده في صف إلا أن تملي الصفوف بل الأولى له جئت إن يكون
 جناحا وأن يصلي المأموم نافذة إذا قيمت الصلوة ووقت القيام إلى الصلوة إذا قال
 المؤذن قد قامت الصلوة على الأصح ويستحب أيضا للإمام أن يسمع من خلفه كل ما
 يقوله عدا ما وجب لأخوات فيه بخلاف المأموم بل الظاهر كراهته سماعه شيئا
 مما يقوله والله هو العالم **المقصد الثالث** من في صلوة المسافر والكلام في
 شروطها وهي أمور **أحدها** قصد المسافة وهي ثمانية فرائح امتداد ذهابها
 أو أياها أو مائة من أربعة ذهابا وأربعة مائة في يوم واحد وفي ليلة واحدة أو
 في الملقق منها مع اتصال بالمدى وهو قطع عميت ليلة فصا عدا في السنة
 إذا انقطع بذلك عن جرم متصل به لا فوهة انقطاعه للمسلم بل لا غير ما يروى

بل الأقوى الانفراد
 نه إذا كان قسلا
 طه طبارا

فيه شكال والأحوط
 الترتاد لم تنفقد
 الجماعة الإلهام
 طه طبارا

إذا صار إماما لم يبدل
 لكنه لا يخلو عن اشكال
 يصح فلا يبرأ الاحتياط
 طه طبارا

المناكب من صفين
 من صفين
 من صفين
 من صفين
 من صفين
 من صفين
 من صفين
 من صفين
 من صفين
 من صفين

في صلاة المسند

فالا قوى كونهما مسافرا ايضا فيقصر ويفطر الا ان الاحوط احتياطا شديدا التمام
مع ذلك وقضاء الصوم والمراد بالفرسخ ثلثة اميال والبلد اربعة الاف ذراع بداع
البدان الذي طوله عرض اربع وعشرين اصبعاً كل اصبع عرض سبع شعيرات كل شعيرة
عرض سبع شعيرات من اوسط شعر البرذون فلو نقصت من ذلك ولو يسيرا بقي على
التمام كما انه كذلك لو سلك في بلوغها على الاصح بل وكذا لو ظن على الاقوى نعم لا بها
بقونها بالبينة بل وخبر العدل في وجه قوى والاحوط الجمع كما ان الاحوط ذلك
مع تعارض البيتين وان كان الاقوى التمام في الاخير ولا يكلف الاختيار المستلزم
للجمع اذ غيرهم كالسؤال ونحوه فالاحوط وجوبه ولو كان الشك للجمل بمقدارها التمس
فالاحوط له الجمع ان كان الاكتماء بالتمام لا يخلو من قوة ولو قصر الشك في المسافة
مثلاً اعاد وان ظهر بعد ذلك انه متسا الا اذا فرض التقرب فيه مع مصادفة الواقع فانه
يجزى به في وجه والاحوط الاعادة كما ان الاحوط له ذلك لو صلى تماماً ثم ظهر انه متسا
خصوصاً في الوقت ولو ظهر في أثناء الشرائع المقصد مسافة قصر وان لم يكن الباقي
يسالها ولو قصد الصبي المجنون الذي يمكن منه ذلك مسافة فارتفع عذرهما في أثناء
قصر في وجه والاحوط الجمع مبدء حساب المسافة في صناد البلدان ومتوسطاتها
من سور البلد ومنتهى البيوت فيما لا سور فيها واخر المحلة في البلدان الكبار الحارة
للعادة بحيث تكون المحلة منها قبل البلاد المعتادة والاولى مع ذلك الجمع بين القصر
والتمام خصوصاً مع عدم انفصال المحال بعضها عن بعض والمدار على قصد قطع المسافة
وان حصل ذلك منه في تام لم يتخلل بينهما احد قواطع السفر فالمرجح بذلك عن اسم
السفر عما لو قطع في كل يوم شيئاً من مثلاً لتزده لا لصعوبة السير فانه يتم حينئذ
والاحوط الجمع لو تردد في قل من اربعة فراسخ ذاهباً راجعاً مثلاً حتى قطع ثمانية او
اكثر لم يكن مسافراً وان لم يدخل في تردد محال الترخيص ان كان ذلك من حيث على الاصح
بل الظاهر ذلك في كل تليفق من الداهات والاياب على الاربع فلو كان للبلد طريقان
والا بعد منهما مسافة فذلك لا بعد قصر وان كان ذلك لا وادة التقدير على الاصح

الذي من
بالفعل الذي قال بن لا
يقع على المكره الا في
الاي برودنه قال بن
الحوسل برودنه اذا
الردون من قبل المظهر في
الترن من الجهر في
العرب كذا
المصاح

هذا الاحتياط لا يترك
ظرياً داراً منها

بل لا يخلو عن قوة ظر
لها داراً مرة

اذا كان محتملاً وكان
ذلك بعد الفحص الا

فالاقوى وجوب
الاحتياط بالجمع ظرياً

داراً فصلاً
قوى ظرياً من ذلك

بل لا يخلو عن قوة من
ظرياً داراً مرة

هو الاقوى ظرياً
داراً من ذلك

الاقوى وجوب القصر
في كل تليفق من الداهات

والاياب يكون المحرج
ثمانية وان كان الداهات

فرساً والاياب سبعة
ظرياً داراً منها

الغالي

في تحقيق المسافر أحكامها

ولو سلك الأقرب وكان دون الأربعين بقصره ، حتى لو كان من بيت الرجوع في
الأبعد الذي هو مسافة والأحوط الجمع حينئذ يتم بقصر متى شرب في الرجوع في الأبعد
أما إذا لم تكن مسافة فلا يقصر لو رجع فيها أيضا وإن كان سبعة وأقرب فرسخا وقصد
الرجوع فيه من ذلك الأمر والأحوط الجمع حينئذ ولو سلك مسافة المستدبرة كان
الذهاب فيها الوصول إلى المقصد والعود الباقي سواء زاد على الأول ونقص فليحظ
التلفيق حينئذ بالنسبة إلى ذلك ولا يفرض كون المقصد به يتحقق الرجوع إلى البلد
لكونه منتهى الدائرة من الطرف الآخر كان الكل ذهابا في وجه قوي ولو قصد ما دون
المسافة ثم تجدد له رأى فقصد أخرى مثلها لم يقصر ولو زاد الجمع على مسافة التقصير
فان عاد وقد كملت المسافة فزاد قصره بالقرب وكذا لو طلبت به شربة أو غريبا أو
أبقا ولم يكن قاصدا في طلبه مسافة وان قطع مسافات ثم يتعين عليه التقصير لو عين
واو في إنشاء مقصدا يبلغ المسافة ولو خرج ينتظر دفقة ان يتسرا سافرا معهم فابكان
على حد مسافة قصر في سفره وموضع انتظاره وان كان دونهما ثم يتسرا لهما الوقت
وبسافر به أو طلق بمصوبها قصر بخروج عن محل الترخص ثم لا فرق في اعتبار قصد القيا
بين التنازع وغيره سواء كان التبعيته لوجوب الطاعة كالزوجة والعبد ونحوهما أو اختار
كالحاد ، يحرر أو قهرته كالأسير في ذكره ونحوهما فان تبيته قصد بقصد المتبوع كاف
في وجوب القصر نعم يعبر العلم بكون قصد المتبوع مسافة فلو نزل سلم بدلات بقي على التمسك
ولا يجب الاستنجاء ولا على المتبوع الا بخار كما انه يبقى عليه اذا كان عازما على المفارقة
حتى في الزوجة والعبد ونحوهما ثم يجب عليه طاعة المتبوع بل لو احتمل العتق والطلاق
قبل بلوغ المسافة بقاء عليه وجه لكن الأقوى خلافه حتى لو كان ذلك طوطا لمسا
مالم يكن على وجه ينافي اصل قصد المسافة فيه انزع اذا كانا فاصلا لهما لكن قد عزمنا
على المفارقة على فرض حصولها فالظاهر القصر والأحوط الجمع تأنيها استمرا المقصد
فلو عدل عنه قبل بلوغ أربعة فراسخ انه وكذا لو تردد ومضى ما صلاه قصر ولا يحتاج
إلى إعادة ترقى الوقت فضلا عن خارجه وان كان بعد بلوغ الأربعين بقصره فليحظ

قوله بشرط
شروطه واداه شرطه
بالكسر ثم فخره واداه
شروطه واداه شرطه
وغيره من قاصد
فيشرب في الأبعد
الغني
الذي يكون وجهه
أبعد من الأبعد
الأقرب
أقرب القاصد من الأبعد
وقد ذكرنا في كتابنا
إذا لم يرب من بيده من غير
أو كذا في كتابنا في الأبعد
الأقرب بالكسر ثم فخره واداه
وغيره من قاصد
شروطه واداه شرطه
أبعد

ولو بالتلفيق ظمربا
حارس بقائه

وجوبه لا يخلو عن قوة
فكده ط. ر. ع. ع.

بصيه
فضل المسافة تنعاهم
الذي كوز لا يكاد يتحقق
قوة ظمربا
لما زاد ضاعه
أعلى

في صلوة المسافر

وان لم يرجع ليومه على الاصح ويكفي في الاستمرار الزبور بقاء قصد النوع وان عدل عن
الشخص كما لو قصد السفر الى مكان مخصوص فعديل عنه الى اخر يبلغ ما مضى وما بقي اليه
مسافة التقصير فانه يقصر على الاصح ولو تردد في الاشياء ثم عاد الى الجهر قبل ان يقطع
سبيل الرجوع الى القصر اما لو قطع حال التردد ثم رجع الى الجهر فالاقوى الاكتفاء ببلوغ ما
قطعه حال الجهر وما بقي مسافة واسقاط ما تحلل به مما قطع حال التردد والاحوط له
الجمع مع قصور ما بقي عن المسافة بالثبوت ان لا يسوي قطع المسافة باقامة عشرة ايام فصلا
في ثنائها او مرد في وطنه ولو الشري والاثم في طريقة كما لو غمر على قطع اربعة فراسخ
قاصدا لبيتة الاقامة في ثنائها او على راسها او كان له وطن كذلك وقد قصد المروءية
وكذا لو كان مترددا في بيتة الاقامة والمروءية المترددا في المروءية على وجه ينافي لقصد القطع
المسافة اما اذا لم يكن كذلك كما اذا قصد لها ولكن يحتمل عرض مقتض لبيتة الاقامة
في الاشياء او المروءية المنزل فانه يقصر ولو عدل عن بيتة الاقامة والمروءية فان كان
ما بقي له بعد العدول يبلغ مسافة في نفسه من دون ما يقبل ما بقي قصر فيه والا فلا
وبيتة الاقامة والمروءية بالوطن كما انما في حصول السفر وحصول في ابتداء القصد
ايضا بعد تحققه بمعنى ان من سافر وجب عليه قصر فوي اقامة في مكان او في
في وطن له عاد الى تمام وكذا لو بقي مترددا في مكان ثلثين يوما واحتاج في نحو القصر
الى مسافة جديدة والاقوى حصوله في اقامة العشرة والتردد ثلثين يوما من محل القصر
في الارض بخلاف المترددا فانه لا تقصير مع الخروج منه لا بعد تجاوز محل التخرج كما ستر
وان كان الاحوط فيها ذلك ايضا خصوصا في محل الاقامة ولو كان ببلد وبين وطنه
الاخر الذي قصد السفر اليه والمحل الذي غمر على بيتة الاقامة فيه مسافة قصر في طريقه
خاصة ولا يكفي فيها الاربعة فراسخ هنا لا تقطاع سفره باحدا لمرين فلا يتلحق
ذهابا وايابه ولو كان له عدة مواطن اراد الوصول من احدهما الى اخر اعتبر ما بينهما فان كان
مسافة قصر في الطريق خاصة فاذا وصل الى وطنه انقطع سفره فيتم فيه فالاراد الوصول
الى الاخر فعلى ذلك ولو كان له مقصد اخر متجاوز عن وطنه الاخر الذي هو فيه اعتبر

لا يترك الاحتياط بالجمع
اذا لم يكن مسافة ولو
ملققة في هذه الصورة
والصورة اللاحقة
ظهر ثبوتها
سبب عدم ثبوت
الوطن الشرعي ظهريا
دار بقائه

ولو مع ضم الابواب
ظهر ثبوتها

الاقوى فيها ايضا اعتبار
محل الترخيص كما سبب
والاحوط التأخير او
الجمع ظهريا
افعاله

في قواطع السفر

ما بينهما فان كان مسافة قصر في الازمان لا ياب المقصد الا فلا ويكفي في المسافة
هذا الاربعه فراسخ وان لم يرد الرجوع ليوم على المختار اما اذا كان دون ذلك فلا يجزئ
وان قصد الرجوع ليومه الى طنه الاقل غير الطريق الذي يقطع سفره به نعم مني شرع
في الرجوع المزبور وكان يبلغ الثمانه فصاعدا فمتم وقد ظهر مما عرفت ان قواطع السفر
ثلاثة **اقولها** الوطن والمراد به المكان الذي تحبب الانسان مقرا ومجالا على الدوام
منه ثم اعلم ان ذلك غير عادل عنه من غير فرق بين ما شاء فيه وما استحبته ولا يعتبر فيه
بعد الاتحاد المزبور حصول ملك له فيه ولا الاتحاد ولا اقامة الستة اشهر على الاقوى
كما لا يكفي في مجرد النية نعم لا بد فيه من الاقامة في الجملة على وجه بعد بها انة وطن له عرفا
نعم يبري عليه حكم الوطن مادام متحدا كذلك اما اذا عدل عنه الى غيره ولم يكن له فيه
ملك زال عنه حكمه الوطني فان كان له ملك قد جلس فيه حال الاتحاد المزبور ستة
اشهر ولو متفرقة جرى عليه حكمه الوطني على الاقوى فادام ما كفا فلو اخرجته عن ملكه
خرج عن حكم الوطن ولو كان له فيه منزل مملوك له ولكن لم يكن سكنه ستة اشهر لم يزل
بل كان في غيره جرى عليه حكم الوطن في وجهه لا حوط الجمع اما اذا كان ملكه فيه نخلة
ونحوها تماما هو غير قابل للتسليم لم يجر عليه حكم الوطن في الاقوى ولا حوط الجمع كذلك لو كان
له منزل وقد عدل عنه قبل تمام السكنى فيه الستة اشهر او كان له منزل في بلد قد سكن
فيه ستة اشهر متواليه فضلا عن المتفرقة الا انه لم يكن متحدا وطنا ومقرا وانما كان في
تجارة او نحوها بل لا حوط الجمع بين حكم الوطن وغيره في كل مكان عدل عن الاستيطان
فيه فعلا وان كان له فيه منزل قد سكنه ستة اشهر فصاعدا حال الاتحاد وطنا وعلى كل
حال فلا يكفي في الوضعية القبرية والزوجه ومنزل الاهل من الوالدين ونحوهم على الاصح
وان كانوا لا يخرجونه لو اريد ملكت عندهم فانها اقامة والمراد بها ان يعرف على
ملك عشرة ايام فصاعدا متواليه بلبا اليها المتوسطة في مكان واحد ان يعلم بقائه فيه
كذلك في الاصح اما الطل فلا يكفي فيه من الشك ويكفي تلبق اليوم المنكر من يوم
اخر على الاصح ولا حوط الجمع ولا يعتبر في نية الاقامة قصد عدم الخروج عن خطه سواء

الاقوى الاجل
وان قصد الرجوع
ليوم منه فله
ان يبقاها

المجتبى
عده طمان الامر حجة
وستجد اذا اصررت فخذ
رود في بيتك
لانك كذا في بيتك

الاقوى عدم التمسك
وعدم الوطن شرعي
وان كان الاصح
لم يزل في غيره
اتحاد

المسئلة اشكال وان
لا حظا لظهورها
لا قوى في هذه الصور
ظهورها

في قول طح السفر

حتى الصوم بعد الزوال وان كان الاحوط له الجمع بجميع كما ان الاقوى عدم محو التحوّل
 في ركوع الثالثة بالانتهاء وان كان الاحوط معه الجمع بل الاحوط له ذلك بالقيام الى
 الثالثة ولو بدّل للقيم الخروج الى ما دون المسافة بعد الصلوة تماماً اتم في الذهاب
 والمقصود الاياب ان كان عازماً على اقامة مستأنفة سواء كان في محل الإقامة الاول
 او غيره وان لم يكن عازماً عليها ولا على العود الى محل الإقامة قصر مطمع مع كون المقصد مقصداً
 وان بقي من ردة ايمادونها البعض الاخر وان كان عازماً على العود دون الإقامة اتم
 في الذهاب المقصود قصر في الاياب خصوصاً اذا كان الرجوع الى محل الإقامة باعتبار
 كونه منزلاً في سفره الجديد والاحوط الجمع خصوصاً مع بناءه على كثرة التردد الى محل الإقامة
 كما ان الاحوط ذلك ايضا لو كان من ردة في الإقامة بعد العود وعدمها بل في التردد
 في العود وعدمه بل في الذاهل عن ذلك وان كان القول بالتمام في الذهاب المقصود
 والقصر في غيرها لا يخلو من قوة ولو بدّل للقيم السفر ثم بدّل له قبل قطع المسافة ان يعود
 ويقيم عشر قصر حال خروجه واتم عند نيته على الاقوى ما اذا بدّل العود دون
 الإقامة قصر فيه على الاقوى والاحوط الجمع كذا لوردته الرجوع او دلت لسيان حاجته
 نحوه ومن دخل في صلوة بنيت القصر ثم تمنى له المقام اتم ولو نوى الإقامة ودخل في
 الصلوة ضمن السفر قبل التحول في الثالثة قصرها واجتزأ به بل الاقوى ذلك متى
 كان قبل التمام والاحوط الجمع كما ان البس سافراً إليها التردد في البقاء وعدمه
 ثلثين يوماً ولو تباين المنكر منها الضأ على الاصح في مكان واحد على حسب ما سمعته
 في الإقامة من غير فرق بين السلك المغارة وان كان الاحوط في الأخيرة الجمع في الاجتزأ
 بالسهر لها الى وان كان ناقصاً اذا اتفق المصادفة لاول الطهارة وجهه فوى لا ينبغي ترك
 الاحتياط معه وحكمه حكم الإقامة في وجوب الصلوة تماماً وفي انقطاع السفر على وجه
 يحتاج لعود مع القصر الى مسافة جديدة على الاصح وفي حكم التردد الى ما دون
 المسافة وفي غير ذلك مما لا يخفى جراً منه ولا فرق في تردده بعد بلوغ المسافة
 ما بين ان يكون في وقت مغادرته لبلد وبين ابعاده لبلده والرجوع الى محله نعم

الاقوى بقاءه على التمام
 مط اذا كان عازماً على
 العود اليه من حيث
 محل اقامته لا باعتبار كون
 منزله في سفره الجديد سواء
 كان عازماً على عدم
 الإقامة او متردداً فيها
 ظم طحاً راجعاً
 تعالى

في التردد في العود
 الذاهل بترك الاحتياط
 طحاً راجعاً
 قبل الاربعة ظم طحاً
 راجعاً
 قد مر ان الاقوى الاحتياط
 حال التردد في الرجوع
 مرة طحاً راجعاً
 تعالى

قوله يشير عن
 عن شيخه عن عاصم
 عن ابي ابي بصير
 عن ابي بصير
 عن ابي بصير

في شرط القصر

يعتبر في ان يكون تردده وهو مقبض في مكان واحد اما لو كان ذلك منه وهو يسير
سفره بقى على القصر ان كان قد بلغ مسافرة والاعاد الى التمام او كان قد خرج في اثناء
الثلاثين الى مكان اخر غير الاول ولودون المسافرة فانه لا يجري عليه الحكم على الاقوى
وان كان من قصد الرجوع ليومه او ليلته الرابع من شروط القصر ان يكون السفر
سائعا فلو كان معصيته لم يقصر سواء كان نفسه معصيته كباقي العبد مخواه او غائبا
على وجه يتبعها في السفر كالتسمر لقطع الطريق وبيل المظالم من السلطان ونحو ذلك
على الاقوى نعم ليس منه ما وقع الضرر في اثناءه اذ لم يكن على وجه يؤدي الى حرمان السفر
نفسه فيبقى على القصر اما لو كان كذلك كركوب دابة مفصولة ونحوها فانه يتم على
الاقوى كما انه ليس منه ما كان ضدا لواجب قد تركه وسافر على الاقوى ايضا وان كان
الاحوط فيه الجمع خصوصا اذا قصد التوصل به الى ترك الواجب هو شرط ابتداء و
استدماه فلو كان ابتداء سفره طاعة فقصد المعصية في الاثناء انقطع ترخصه وان
كان قد قطع مسافات كما انه يترخص لو عدل عن سفر المعصية في الاثناء الى غيره اذا
كان الباقي مسافرا ولو اربع فراسخ فان لم يكن وكان العود متساقي صتم ما بقى اليه وجه
ولكن الاقوى فيتم حينئذ حتى يسرع في العود كما انه يتم فيها لو كانت المسافرة ملققة منها
ولم يكن الباقي اربع فراسخ نعم الاحوط الجمع فيهما كما ان الاحوط ذلك ايضا لو عاد الى
الطاعة بعد قصد المعصية في الاثناء وضرر في الارض كان ما بقى لا يبلغ متسا الا بقصره
لما مضى بعد طرح ما تخلل بينهما من المصاحب للمعصية وان كان الاقوى القصر فيه
داوولى منه في ذلك ما لو قصد المعصية ولما يضرب في الارض ولو سافر للصيد طهوا
نحو ما يستعمل بناء الدنيا اتم نعم يقصر في رجوعه اذا كان يبلغ المسافرة كما في كل مسافر
معصيته ولو كان الصيد لقوة قوت عياله فقصر ايضا اما لو كان للتجارة افطر لو كان
صائما واحتياط بالاتمام والقصر في الصلوة وان كان القول بالقصر فيها لا يخلو من قوة
ولا فرق فيما ذكرنا بين صيد البر والبحر كما لا فرق بعد احرار قصدا لمسافرة بين كونه داللا
حول البلد بين التباعده عنها وبين استمراره ثلث ايام وعدة على الاصح وتابع الجائر

لا يبعد جريان الحكم
اذا صدق البقاء للثلاثين
مترددا في ذلك المكان
غرفا فطر طيارا
العالى

مشكل بل وجوب القصر
لا يخلو عن قوة والاقوى
الجمع فطر طيارا

وجوب الاتمام مع
التوصل لا يخلو عن
قوة فطر طيارا

الاقوى عندى كون
المدار على حال المعصية
والطاعة فادام غاصبا
نم وادام مطيعا يقصر
اذا كان مجموع ما نواه
بمقدار المسافرة ولو
ملققة فالحكم ما دامى
من غير نظر الى كون المعصية
مسافرة او لا فطر طيارا
داما فاصلا

لا يبعد وجوب التمام
في العزائيل لانه جزء من
المعصية الا ان يندم
لا يبعد جزء منه والاقوى
مع عدم التمام الجمع فطر
طيارا

في ضلوع المسافر

على وجه يكون من اعوانه وجنده يتم حتى لو كان سفر الجايز طاعة فانه حينئذ يقصر
في نفسه دون اتباعه بل قد يقال بالتمام للتابع المخذ نفسه لا مثالا لمر الجايز لو امره
بالسفر ففعله امثالا لامره وان كان مباحا الا ان الاحوط الجمع حينئذ اما من كان
تابعه لا كراه او لتحصيل غرض منه من دفع مظلمة ونحوها فلا ريب في ان حكمه القصر ^{لله}
هو العالم الخامس ان لا يتخذ السفر عملا له كالمكاري والملاح وغيره من اصحاب
السفن والتساعى ونحوهم ممن عمله ذلك فان هؤلاء يمتون الصلوة في سفرهم الذي
هو عمل لهم وان استعملوه لانفسهم لا غيرهم كعمل المكاري مثالا متاعا واهله من
مكان الى مكان اخر من غير فرق بين من كان عنده بعض الذواب يكرها الى الاماكن
القريبة الى بلاده مما يبلغ مسافة فكرها الى غير ذلك من البلدان البعيدة وغيره وكذا لا
فرق بين من جاز في سفره منهم بان جعل المنزلين مثالا منزلا واحدا ومن لم يكن كذلك
نعم الظاهر القصر في السفر الذي ليس عملا لهم كالملاح مثالا سفينة وسافر للثروة
او غيرها كما ان الظاهر ذلك في نحو الجملد رتبة الذين يستعملون التقري في خصوص اشهر الحج
بخلاف من كان منهم متخذ ذلك عملا له في تمام السنة كالذين يكرهون الاعاجم من اما
الى الحج دهايا وايا با على وجه يستغرق ذلك تمام سنة او معظمها فانه يتم ح والتاجر الذي
يدور في تجارته المستقر عرفا بالسبتاني يتم ايضا اذا كان قد اتخذ ذلك عملا له تمام
سنة اما اذا كان في الضيف دون الشتاء او بالعكس فانه يصلي قصر في وجهه والا حوط
الجمع ولو كان التردد عملا له لكن دون المسافة كالحطاب ونحوه قصر اذا سافر ولا يخطأ
الا اذا صار عملا له فانه يتم حينئذ والمدار في الجمع على صدق اتخاذ السفر عملا له عرفا ولو
كان في سفره واحدة الطولها وتكرر ذلك منه من مكان غير بلد الى مكان اخر نعم يقصر في
استمراره على التمام ان لا يقيم في بلدة عشرة ايام ولو غلبه منوتة بل وان كانت ملفقة من
مجموع ايام يخرج في شأنها الى المادون المسافرة اما غير بلدة فلا بد من نيتها مع بقائها تاما
فلا يخرج حوطها من غير نية ولا ينها من دون حوطها تاما بل لا يخرج على الاصح بقا
ثلاثين يوما مترد في مكان فضلا عن العشرة فلا ينقطع حكم عملة السفر عنده لا باقامة

اذا عد سفره من اعانة
الظالم وصار حوطا له
والا قصر وكن في الضيف
الا قول طه طه ادم

المكاري
يقوم لهم من اب
فان كانا في بلد من بلد
وواحد في بلد من بلد

السفن
فان كانا في بلد من بلد
السفن
فان كانا في بلد من بلد

قوله
من جاز في سفره
والا حوطها
فان كانا في بلد من بلد

لا يخلو عن اشكال فلا
يرك الا حيا طخرة
طه طه ادم

لا يبعد حوط التمام اذا
صدق عملة السفر عرفا
لم يكن سفره عرفا ولا
حوط الجمع طه طه ادم

الا فوي عدم
اعتبارها في بعض احوال
فان كانا في بلد من بلد
فان كانا في بلد من بلد

فان كانا في بلد من بلد
فان كانا في بلد من بلد
فان كانا في بلد من بلد
فان كانا في بلد من بلد

تمام الكلام في شرط القصر

عشرة بعد هاتكن الاقوى عدم احتياجهما حيث ان نسبة عشرة البلد على كل حال في حصة
 العشرة المزبورة انقطع حكم علية السفر وغاد الى القصر لكن في السقرة الاولى خاصة دون
 الثانية فضلا عن الثالثة وان كان الاحوط فيها الجمع لا فرق في الحكم المزبور بين المكثرون
 والملاح والساعي وغيرهم من افراد من عمل السفر اما اذا لم يحصل العشرة المزبورة ففي على
 حكم التمام وان كان الاحوط الحاق الخمسة بها ان الاقوى خلافه والبلد التي الذي يطلب
 القطر والشجر ولم يتخذ مقرا مخصوصا بل مقرة ببيت يتم في صلوة الا اذا انشاء سفر الزيارة
 مثلا على غير الحال الذي اتخذ فانه يقصر حتى لو مضى اختيار منزل مخصوص كان يبلغ
 مساعا على الاقوى والاحوط الجمع فيه ومبدأ مسافة من محل البيوت التي هي بحكم الوطن له
 وتخصصه خفاءها على النحو الذي تمتع في غيره والسائح في الارض الذي لم يتخذ وطنها
 يتم والاحوط الجمع من سائر معرضا عن وطنه لكنه لم يتخذ وطنا غيره يقصر ومن كان في
 ارض سعة قد اتخذها مقرا الا انه كل سنة متلا في مكان منها يقصر اذا سافر عن مقر سنته
 مثلا والراعي الذي ليس له مكان مخصوص يتم في صلوة المسكن ان يضرب في
 الارض حتى يصل الى محل الترحل فلا يقصر قبله على الاصح وهذه الامكان الذي يتوارى عنه
 صور جدران بيوت البلد اشكالها الاشباحها او يخفى عليه الاذان فايها حصل كفي في
 القصر والاحوط مراعاة حصولها معا والمدار في السماع والرؤية على المعتادين دون الخيارات
 وفاقدهما واحدهما يقدرهما في المستوي كما انه يقدر على الحائل لو كان بل يقدر البلدة ايضا
 لو كانت في شاهق ومكان منخفض وان كان الاحوط في المرتفعة خفاها ولا عبرة بالاعلام
 والمنارات والقباب بل بالسور على الاصح بل قد عرف من خفاء صور جدران البيوت اشكالها
 لا اشباحها والاحوط اعتبار خفاء مطلق الصوت حتى المتردد بين كونه اذا نا وغير مفضلا
 عن التميز كونه اذا نا الا انه لم يميز بين حصوله وان كان القول بالاكفاء بخفاء تميز فصوله لا
 يجاوز عن قوة ولو كان صوت المؤذن خارجا المعتاد رد اليه كما انه لو كانت البيوت على خلاف
 المعتاد من العلو والافتخار فحدث اليه ايضا نعم يعتبر فيه كونه على ارتفاع مع ان في اذان
 مثل ذلك البلد لو منارة بل الظاهر اعتبار كونه في اخر البلد في ناحية المسافرين نعم يقوى

الملاح

ما تشبه به المكان وهو
 من الذي يجرى به في
 القصر

فيه اشكال فلا يترك
 الاحتياط فطمنا
 حرام بقائه

السائح
 يسافر به في
 البيت الذي في
 القصر

هذا الاحتياط لا يترك
 فطمنا اذا
 الشاهق
 هو من يتخذ من
 القصر

ان المعبر ما عرفت

المسافر
 ان يرضى به المخرج
 كسائر الناس
 على ما يشاء
 من القصر

تمام الكلام في شرط القصر

الاكفاء باذان البلد ان لم يكن في اخرها اذا كانت البلاد صغيرة او متوسطة ولها ما دته
مرتفعة كالبحر كبرياء ويكفي في البلد حتى ويخوه ممن لا جدران لبيوتهم خفاء البيوت
ولا يحتاج الى تقدير الجدران على الاصح ومنع البلاد على وجه تكون محالها كالقري للمعدن
بعض اذان محلتها وبيوتها واولى من ذلك في اعتبار ذلك منازل اهل الحسنة والبلاد
ويخوهم فان الظاهر تعدد الجميع ان شمله اسم واحد ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه كما
لا تقدر محل الترخيص بالنسبة الى كل سفر معتز خصوصاً محل الاقامة بل والثلثين وان
كان الاقوى اختصاصاً باعتباره بالوطن اقل غيره فيكفي فيه الضرب في الارض وينقطع
السفر بالوصول الى محل الترخيص من وطنه او محل عزمه على نية الاقامة فيه وان كان الاحوط
له تاخير الصلوة الى الدخول المنزل فاذا تمت هذه الشرايط وجب على المسافر القصر فلو
صلى جازماً في تمام ما في غير الاماكن الاربع مع علمه بالحكم بطلت صلواته ووجبت عليه الاعادة
في الوقت والقضاء في خارجها اما اذا كان جاهلاً بان حكم المسافر التقصر فلا اعادة عليه
في الوقت فضلاً عن خارج بل يقوى الحجاج الصوم بالصلوة في ذلك اما لو كان جاهلاً
ببعض الخصوصيات كن جهل انقطاع السفر باقامة العشرة وانقطاع سفر المعصية بقصد
الطاعة في تناقضها فاقم فالاحوط ان لم يكن اقوى عدم معدن وبتدبير ذلك فيعيد الصلوة
حينئذ ومما خارجاً كما ان الاقوى عدم معدن وبتدبير من قصر جهلاً بموجب التمام من الاقامة
ويخوه ابل الظاهر عدم المعدن وبتدبير بنسبانه قصر عن جهله فيعيد ما صلاة قصر في
الوقت وخارجاً نعم لو نسي المسافر سفره ففصل تماماً اعادة في الوقت دون خارجاً ولو اتفق
حصول القصر منه اتفاقاً لا عن قصد لم يجزه ذلك وكذا الجاهل بان حكم القصر واذا دخل
الوقت وهو حاضر متمكن من فعل الصلوة ثم سافر حتى تجاوز محل الترخيص والوقت باق قصر
والاحوط الاتمام معه كما ان يترك لو دخل الوقت وهو مسافر قصر والوقت باق والاحوط
القصر معتزلاً العبرة في القضاء بحال الفوات لا الوجوب على الاصح ويستحب مؤكداً ان يقول
عقب كل فريضة معصورة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
والاولى على الكفاء بها انما ورد من استحباب التعقيب بها بعد كل فريضة وان لم تكن معصورة

الاقوى اعتباراً في محل
الاقامة والثلثين و
ان كان الاولى مراعاة
الاحتياط ظهراً
في مرهات
عدم وجوب الاعادة
على المقيم المقتصر جهلاً
لا يخلو عن قوة ظاهراً
في مرهات
وان حكم القصر ظهراً
طناً اذ امر الله ايام
افاضاته
العلم
فيه تامل وان كان الاحوط
ظهماً ظهراً
مد ظله
العلم
كونه مختاراً بين القصر
التمام في القضاء مع
اختلاف حال الوجوب
والفوات قوى حد
والاحوط اتبع ظهراً
طناً في مرهات
العلم

لا ينبغي تركه في اعتبار مرهات

في نية الصوم

في يقرر ذلك بطل المبحث الثاني لا يقع في شهر رمضان صوم غيره واجبا كان او
ندبا من المكلف بصومه وعينه كالسافر ونحوه على الاصح من غير فرق بين الجاهل والثا
والعالم نعم يكفي فيه نية صوم غد من غير تعرض فيها لكونه من حثي المتوحي له والجاهل بعد
صحته غيره فيه على الاصح وان كان الاحوط خصوصا في الاخيرين ذلك بل لو نوى غيره
جاهلا به او ناسيا له اجزء عنه بخلاف العالم به فانه لا يقع لواحد منهما على الاصح وان
كان جاهلا بعد صحته غيره فيه ثم علم وجده النية قبل الزوال وفي الحاق الواجب المعين
بندرو ونحوه بشهر رمضان في الاجتزاء عنه لو نوى غيره فيه جهلا او ناسيا او جهرا لكن لا
قوى خلافه ولا بد فيما شهر رمضان من نية التعين بمعنى الفصل الى صنف الصوم المخصوص
كالكفارة والتذ والمطلق بل التذ والمعين كذلك على الاقوى كذا قضاء شهر رمضان
وان تضيق ولم يكن في ذمة المكلف صوم واجب سواه بل وكذا المنادى بالمعين كايام
فضلا عن المنادى بالمطلق فان الجميع عداه يجب التعرض في النية للتعيين الزبور فلا يجرى
الاقتضار على نية القرية بدنه وان كان جاهلا لم لا حظ في النية ما في ذمة وفرض انما
كان معينا المبحث الثالث محل النية في الواجب المعين بالاصل وبالعارض مع
عند طلوع الفجر الصادق على وجه تقارنه وهو سهل بناء على انها الداعي واي جزء من
ليلة اليوم الذي يريد صومه وان نام او تناول المفطر بعد هافيه مع استمرار العزم
على مقضاها لكن بقوى مخصوص شهر رمضان الاجتزاء بنية واحدة للشهر كله والاحوط
بتحديد هافيه مع ذلك لكل يوم ولو فاته بعض الشهر اجتزأ بنية واحدة لما بقي من الشهر ايضا
كما انه يجزئ بنية لكل يوم من غير نية للجمع من اول الشهر اما غير شهر رمضان من الصوم
المعين فلا بد من نية لكل يوم مع التذ كرا اما مع نسيانها فيه او في ايام شهر رمضان جده
قبل الزوال واجتزأ بها مع عدم تناوله المفطر وعدم افساده الصوم السابق برياء ونحوه
ولا يجزئ بتحديد هافيه على الاصح وكذا غير النسيان من الاعذار الشرعية كالجمل يكونه
المعين او نسيانه او نحو ذلك فانه يجزئها قبل الزوال ويجزئ بدونه ما بعد الزوال اذا
كان معينا غير شهر رمضان واما هو فقد عرفت الكلام فيه والله العالم وكيف كان

وجوب التعين في الاخير
خصوصا الاول منهما
لا يخلو عن قوة ضرورة
ظريتها في ريقانته
العالى

هذا الاحتياط لا يترك
ميراثا من سيرة ظريفا
فيما فاضلته
العالى

في نيّة الصوم

فحاشا في غير المعين بمشأ ختاراً من أول الليل إلى الزوال دون ما بعده على الأصح ولا
يفرق في ذلك بين سبق التردد بل العزم على العكس وغيرها بل لو نوى الصوم لبدأ ثم نوى
الإفطار ثم بدأ به الصوم قبل الزوال فنوى صام صح على الأقوى نعم لو حصل منه صوم
فأسد برياء ومحوه ثم أراد تجديد بدلة نيّة قبل الزوال لم يقع على الأقوى أما محالها في ليلة
فيتم من الليل إلى أن يبقى من الغروب ما إن يمكن تجديد نيّة لها فبر على الأقوى ويوم
في نثر من شعبان أو رمضان لو صامه بنية لم يكن شعبان نذرًا باجزة عن رمضان لو بدأ
بعد ذلك نثر من رمضان وكذا لو صامه بنية أنه منه قضاء أو نذرًا باجزة لو صادف
على الأقوى بل لو ظهر له في أثناء الليل أنه لم يمتح إلى تجديد النيّة وإن كان هو الأحوط ولو بعد
الزوال نعم لو صامه بنية أنه من رمضان لم يقع لأحدهما على الأصح بل وكذا لو صامه
على أن كان من شهر رمضان كان واجباً والأحكام منه با على وجه التردد في النيّة
أما لو نوى لفرة المطلقة وكان التردد في الشيء نفسه في نيّة فالأقوى الصحة وإن
كان الأحوط خلافه أيضاً ولو أصبح يوم الشك بنية الإفطار ثم بان أنه من الشهر ولم يكن
قد تناول فطر اجتد النيّة ما بين وبين الزوال واجتزأ به وإن كان ذلك بعد الزوال
امسك وجوباً وقضاه بعد ذلك والأحوط له تجديد النيّة مع ذلك ولو نوى الإفطار
في يوم من شهر رمضان عصيانياً ثم تاب فجدد النيّة قبل الزوال لم ينعقد على الأقوى
المبحث الرابع كما يجب النيّة في ابتداء الصوم يجب الاستدانة على مقتضاها في
اثباته فلو نوى القطع بمعنى أنه انشاء رفع اليد عما تابس به من الصوم ولو لم يمتح الإخلال
ثم بان عدمه بطل بخلاف ما لو عزم على انشاء ذلك فيما يأتي ونوى لقاطع فان الأقوى
الصحة معهما وإن كان الأحوط خلافه وكذا ينافي الاستدانة المزبورة التردد في انشاء
كما ينافي ذلك ابتداء النيّة نعم لو كان تردده في البطلان وعدمه لم يرض عارض لم
يكن فيه بأس إن استمر ذلك إلى أن سئل ليس في الصوم عدول مطلقاً على الأصح
غير فرق بين كونه من فرض إلى فرض آخر ونقل كذلك ومن أحدهما إلى الآخر والله العليم
الفصل الثاني في ما يمسك عنه وهو أمور **الأول** الأكل والشرب للعتاد

بل لا حوط من رة ظم
طباراً مرقاشه
أغالي

بل لا قوى من رة
طباراً مرقاشه
أغالي

بل لا يخلو عن قوة مرقاشه
طباراً مرقاشه
أغالي

في مبطالان الضوى

العصارية
عصرت لعنه في حوض
من باب ضرب آخر
وغيره كذا في
المداد
والعصاة في القدر
بالعصاة

هذا مع العلم بكونه
مفطر داخل في قصد
المفطر قد تقدم ان
انفساد فيه لا يخلو عن
قوة طم طمادام
بقائه

هذا ايضا مع العلم بكونه
مفطر داخل في قصد
المفطر طم طمادام
افضاله

وان كان الاحوط
القضاء في الاجرين
طم طمادام
عنه

كالخبر والماء وغيره كالخصاء وعصارية الاشجار الثالث الجماع للذكر والانثى و
البهيمة على الاقوى قبل او دبراً على الاصح جاً او ميتاً على الاظهر صغيراً او كبيراً واطناً
كان الصائم او موطوءاً ويقصد صوم الخنثى بوضي الذكر لها دبراً كالواطى لها وبوطيها
للرثة مع وطى الذكر اياها في فليها دون الرثة والذكر ولو وطئت كل من الخنثيين اخرج
فلا بطلان كما لا بطلان بمضيق الجماع مع النسيان او القهر المانع عن الاختيار وبالايتلاف
في غير الفرجين بلا اترال وادخال غير الذكر من اصبع وغيره ولو طعن بزعم غير الفرج قد مثل
فيه من غير قصد فلا شيء عليه باء كذا العكس على الاقوى ولو ارتفع القهر والنسيان
فترغ من جنسه فلا بأس بخلاف ما لو تراخى بتحقيق الجماع بغيوبة الحشفة او مقدارها
من مقطوعها مثلاً فلو دخل بجلته ملتوباً وامر يبلغ الحد فلا فساد وان كان لو انتثر
بلغ الحد كما لا فساد مع الشك في الاصل وفي غيبة الحشفة والله العالم الرابع تعذر
الكذب على الله ورسوله ولائمة عليهم السلام على الاصح بل يقوى الحاق باقي الانبياء
والاصياء كما يقوى عدم الفرق فيرين كونه في الدنيا والدين وبين الفتوى وغيرها
بعد تحقق اسم الاخبار وبين الرجوع عن الكذب الى تصديق فوراً وعدم مريين الاسناد
وغيره والتوبة وعدمها والجهل بالحكم وعدمه وبين اللغة العربية وغيرها لا بين الاشياء
والكاتبه والكاتبه ونحوها من الافعال التي يراد منها الاخبار في وجه قوى فلو سئل
سائل هل قال لتي كذا فاشار نعم في مقام لا او لا في مقام نعم ترتب الفساد كما انتر لا
فرق في الكذب بالقول بين الصريح وغيره فلو اخبر صادقاً عن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم قال ما اخبرت به عنه كذباً واخبر بالليل عنه مثلاً كاذباً ثم قال باليقين ما اخبرت
به البارحة صدقاً فندفع لونه نقل قول الكاذب عليهم او قصد الطزل وقصد الكذب بين
صدقا والصدق فان كان با او كان ناسياً للقول او تكلم بالخبر غير موجبه خطاب الى احد
او موجها الى من لا يفهم معنى الخطاب فلا فساد بل لو نقله بغيره فذلك على الظاهر
الخامس رفس الرأس في الماء ولو مع خروج البدن كله دفعة او تدريجاً حتى انتهى الى
حصول تمام راسه تحت الماء حينئذ لم يوجب الغرق وان استغرقه لا بأس بالمراد

في بطلان الصوم بحكامها

أبوالرأس مجموع ما فوق الرقبة لا خصوص المنافذ على الأصح وإن كان هو الأحوط لكن لا يفتح خروج الشعر ونحوه مما لا ينافي الصلوات ولا بأس بالإفاضة ونحوها مما لا ينافي رميا وإن كثرت الماء بل لا بأس بمرس البعض وإن كان المنافذ على الأصح بل لا بأس بمرس جميعه غير الماء من المائعات ولو ماء مضاف وإن كان الأحوط الاجتناب خصوصا في المضاف كما لا بأس به كذلك إذا وضع على رأسه ما يمنع وصول الماء إليه ولو طوخا على شكل في الأخير أحوط الاجتناب لو شك في التمام بنى على القصير وخبر العدل فضلا عن العدلين يقوم مقام العلم على الأقوى في ذوالرأسين يبطل بغيره مما معناه لم يكن أحدهما زائدا فيكون المدار على الأصل في الأحوط الاجتناب خصوصا مع عدم تميزه لأصله منهما ولا بأس عما كان منه عن نسيان أو قهرا وسقوط من غير اختيار أو إلقاء نفسه في الماء بتجمل عدم تسببه ذلك ولو ارتكس لصائم معسلا بطل صومه غسله إذا كان القصد الغسل لا قصد التيمم لا رتماس كان الصوم معينا أما إذا كان ناهية أو مستعاضا يجوز له إبطاله فإنه يصح غسله دون صومه وكذلك لو نواه بالملكث والخروج ولو ارتكس في الغصوب مثلا ناسيا للصوم صح صومه دون غسله والناسي للصوم والغصب يصح معاقبته وغير المعذور من الجاهل العامدا المستأثر اتصال أعضائه ولو يمكنه من الوصول لعدم التخيظ ونحوه من غير فرق بين غبار الدقيق وغيره كما لا فرق بين الغليظ وغيره على الأقوى نعم لا بأس بما يصح التحرز عنه وكذلك لا فرق على الأقوى بين كونه نفسا شبرا لم يكن من جنس غيره حتى هوأ إذا ترك التحفظ منه حتى وصل إلى المحل الذي يطر به الصائم نعم لا بأس به مع النسيان أو الغفلة أو تجمل عدم الوصول والقهر إلا إذا خرج هيئة الطير للقضاء الفم ثم ابتلعه ولو خرج الغبار بتجاسده وإضافته لم يحكم بحرقه بالأطوار ما لم يعلم أيضا لرباه على الوجه الذي عنه والأقوى لحاق دخان الثبناك ونحوه به في الفساد **السابع** تعذر البقاء على الجنازة إلى الفجر من غير فرق بين شهيد ومضاد وقضاءه وبين غيرها من الواجب للمعيق والموسع بل والندب في وجهه قوي وإن كان الأقوى خلافه بل الأقوى البطلان بالإباح جبا وإن لم يكن عن عمد في قضاء شهيد مضاد

القطر
لغيره من غير أن ينفذ
وهو على ربه بالمدار من يفتح
ويخرج من هذا الباب
بجمع الحرفين
منه

بل الأقوى ضرورة
ظريها داره
منه
بل الأحوط في كل الوا
ضرورة ظريها داره

منه
يجب الاجتناب من تأ
المقدمة مع عدم التيمم
الآن الفساد لا يفتق
الأبرم منها ضرورة
ظريها داره
منه
إذا كان في غير شهيد
واقفه في الصحة
ملكث شكل لو حو
الامساك عن المصطر
بعد البطلان أيضا بل
في الخروج أيضا المكان
التي السابق كالحرق
من النار الغصبيته
جبا داره
منه
بل الأحوط ضرورة
جبا داره
منه
الأقوى الاختصاص
رمضان وقضائه

فإن كان في ذمة
فإن كان في ذمة
فإن كان في ذمة
فإن كان في ذمة

في وجوب الكفارة

عند نكح الكفارة بانسلاخ ما يخرج من بفايا الطعام من بين اسنانه ولو خرج بلا الاحوط
كفارة الجهر اذا كان من الجنائث وكذا ما يتخلف في الفم من القي بل القلس اي التجمش على الاصغر
ولو تقاس عذابه بصل الطعام ^{الطعام} بغيره الى الحلق لم يكن عليه شيء ولو وصل ولكن سبقه وجوعه
فلا يحوط القضاء نعم لا بأس بالغسل القهري وان وصل فيه الطعام ورجع كما انه لا بأس
بانسلاخ ما يتخلف بين الاسنان ونحوه سهوا وان قصر بترك التخليل وان كان الاحوط له
القضاء حينئذ **المبحث الثاني** كل ما ذكرنا انه يفسد الصوم بعد البقاء على الجنابة
التي قد سمعت الكلام فيه انما يفسد اذا وقع على الابد ونذكره كالنسيان او عند القصد فان
لا يفسد الصوم فسادا من غير فرق بين العالم والجاهل بقصد على الاصح ومنه من اكل
ناسيا قطن فساد صومه فافطرها اذا ااكل ناسيا لنوع صومه فافطر على ان تدب في فمك
وجوبه والمكروه الموجب في حلقه مثالا لا يبطل صوم بذلك بخلاف المكروه على تناول الفطر
بفسه فانه يفطر على الاقوى لو كان لتقته على الاصح كالافطار معهم في عيدهم نعم
لو تناول غير الفطر عند هم تقية لم يبعد صومه بل لا يبعد ايضا الصحة لو افطر تقية
بنهاية القرص من دون **الحمة المبحث الثالث** تجب الكفارة مع القضاء بتعد
شيئا ما ذكرنا انه من الفطرات عند التقى من غير فرق بين المحقة والارتماس والكذب
على الله ورسوله وغيرها على الاصح اذا كان الصوم مما يجب هم فيه كشهري رمضان فساد
بعد الزوال والنذر المعين وصوم الاعتكاف اذا وجب على الاصح دون غيرها من
افراد الصيام سواء كان واجبا كالنذر المطلق وصوم الكفارة او مندوبا بل الظاهر
الايم عليه بالافطار في ذلك قبل الزوال وبدره على الاصح كما ستعرف ولا فرق في
وجوب الكفارة بين العالم والجاهل **المتنب** المقصر في السؤال اما غيره فالاقوى
عدمها وان كان الاحوط له ايضا اذاها والاقوى انما في شهر رمضان محقة بين التقى
وصيام شهرين متتابعين وطعام ستين مسكينا والاحوط مراعاة الترتيب فيحقق
او لا وان يجهل بالصيام فان لم يستطع فالاطعام كما ان الاقوى انما الكفارة وان
كان افطاره على محرر كالجماهير من واكل المفصوب الاحوط لجمع الخصال لثلاث

القلوب من باب
من يخرج من بفايا
الطعام من بين
الاسنان ونحوه
سهوا وان قصر
بترك التخليل
وان كان الاحوط
له القضاء حينئذ
كل ما ذكرنا انه
يفسد الصوم بعد
البقاء على الجنابة
التي قد سمعت
الكلام فيه انما
يفسد اذا وقع
على الابد ونذكره
كالنسيان او عند
القصد فان لا
يفسد الصوم
فسادا من غير
فرق بين العالم
والجاهل بقصد
على الاصح ومنه
من اكل ناسيا
قطن فساد
صومه فافطرها
اذا ااكل ناسيا
لنوع صومه
فافطر على ان
تدب في فمك
وجوبه والمكروه
الموجب في حلقه
مثالا لا يبطل
صومه بذلك
بخلاف المكروه
على تناول
الفطر بفسه
فانه يفطر
على الاقوى
لو كان لتقته
على الاصح
كالافطار
معه في عيدهم
نعم لو تناول
غير الفطر
عند هم تقية
لم يبعد
صومه بل لا
يبعد ايضا
الصحة لو
افطر تقية
بنهاية
القرص من
دون
الحمة
المبحث
الثالث
تجب
الكفارة
مع
القضاء
بتعد
شيئا
ما
ذكرنا
انه
من
الفطرات
عند
التقى
من
غير
فرق
بين
المحقة
والارتماس
والكذب
على
الله
ورسوله
غيرها
على
الاصح
اذا
كان
الصوم
مما
يجب
هم
فيه
كشهري
رمضان
فساد
بعد
الزوال
والنذر
المعين
وصوم
الاعتكاف
اذا
وجب
على
الاصح
دون
غيرها
من
افراد
الصيام
سواء
كان
واجبا
كالنذر
المطلق
وصوم
الكفارة
او
مندوبا
بل
الظاهر
الايم
عليه
بالافطار
في
ذلك
قبل
الزوال
وبدره
على
الاصح
كما
ستعرف
ولا
فرق
في
وجوب
الكفارة
بين
العالم
والجاهل
المتنب
المقصر
في
السؤال
اما
غيره
فالاقوى
عدمها
وان
كان
الاحوط
له
ايضا
اذا
ها
والاقوى
انما
في
شهر
رمضان
محقة
بين
التقى
وصيام
شهرين
متتابعين
وطعام
ستين
مسكينا
والاحوط
مراعاة
الترتيب
فيحقق
او
لا
وان
يجهل
بالصيام
فان
لم
يستطع
فالاطعام
كما
ان
الاقوى
انما
الكفارة
وان
كان
افطاره
على
محرر
كالجماهير
من
واكل
المفصوب
الاحوط
لجمع
الخصال
لثلاث

على الاحوط وان كان
محررا او مملوكا
فانما الكفارة

في موجبات الكفارة

بلا يخلو عن قوة ظهريها
حرام يقاها

في مثل الجفون والجفون
ومحوها من القهريات
اشكال بل لسقوط لا
يخلو عن قوة ظهريها
حرام يقاها

ضرب ظهريها الاقوى على
ظهرها اربعة

الحكم في غير الكفارات
محال للطرفين بما هو
الميسور من الصوم سواء
زاد على الثانية عشرة او
نقص بل لا حوط في
الكفارات ايضا ذلك
ومع الجبر اصلا فالاحوط
ان يتصدق عن كل يوم
من السنين بماء ومع
الجبر يصدق بالملك
طهرها اربعة
العال

في الاخير نعم تنكرت الكفارة بتكرار الوجب في يومين من صوم تتعلق به الكفارة من شهر
واحد فصلا عن شهرين ولا تنكر بتكراره اذ لم يكن جماعا في يومين وانما تنكر في التكفير
بيدهما واختلاف جنس الموجبات كان الاحوط التكرار مرة واحدة في الشهرين لا في كل يوم
التكرار مطلقا اما الجماع والاقوى والاحوط تكرارها بتكرارها واحدة في اطارها
وجب قضاءه بول مراعاة ومحوها وان وجب الامساك فشهري رمضان نعم لو فعل
ما يجب من الكفارة ثم سقط بعد ذلك فرض الصوم بجبر وجبتين او نحوهما من الفضل
لم تسقط على الاصح ومنه اطار المسافر قبل وصوله المحل ان يصرح او لا بدم التسوية
من سافر بعد الاطار بقصد الفرار من الكفارة نعم افطرتم بان انتم من شوال سقط
عنه مع ان الاحوط عدم سقوطها ومن افطر في شهر رمضان عاها عامدا مستمرا فهو
مرتاب وار لم يكن مستمرا عشرين وعشرين سوطا فان عاها عشرين ثانيا فان عاها تنزل في
قول قولي والاحوط قل في الرابعة ومن وطئ زوجته في شهر رمضان وهما صائمات
مكرهاها كان عليه كفارتان وتقريران خمسون سوطا وان كانت مطاوعة كان على
كل منهما كفارتا وتقريره ولو اكرهاها في ابتداء ثم طأ وعنه في ثناء فالاحوط كفا
منها مع الكفارتين منه والاقوى ان على كل منهما كفارة ولا يلحق بالجماع غيره ولو للزوجة
ولا اكرهاها اياه ولا اكرهاها الاجنبى لهما ولا حوطا ولو على اكرهاها الا امر ايضا ولا التائمية
بل لا الامر على الاصح ولو كان الزوج مفطر اسفرو نحوه فاكرهاها لم يتحل عنها ايضا على
و لو كانت المكروهة اجنبية فالاحوط التحلل عنها خصوصا اذا اكرهاها على اطار وجب ثم
بان خلافه بل لا يخلو عن قوة ومن يغتسل عليه شهران متتابعين في كفارة او يذبح
ونحوه على الاصح فحصرنا من عاها ثمانية عشر يوما متبعا على الاطار ولو كان له الجبر
صوم شهر اسناقتي سنة عشر يوما في الاحوط ان لم يكن اقوى ولو عجز عن الصوم
اصلا فصلا عن كل يوم بماء وان حوط مراعاة الستين ح لا التائمية عشر فان تجر نصد
بالكفر فان لم يجد نسأ الله عز وجل ولو مرة ما وبأبهر اليه في كفارة واحدة واد حوط
فيها عاها ثمانية عشر حجرا من خصال الثلب وكفارة من شهرين فان لم يجد ثلثين

في كثرة غيرة شمرها
وفيها الاحوط اختيار
التقيد والجمع احوط
مطلقا ثم رتبها داما

افضل

بَلِّغْ الْأَقْوَىٰ وَكُنْ فِي غَيْرِ
الْعَارِفِ عَمْرُطًا

حکومت سرفراز

الاحوط القضاء فيه
ايضا احسبها ما
ظلت الى

ا

علاء الاخوان في رحمتنا
في يوم عظيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عالمی اتحاد علماء اسلام
عالمی اتحاد علماء اسلام
عالمی اتحاد علماء اسلام
عالمی اتحاد علماء اسلام

في ما يكره للصائم

فصل عن الكفارة والظاهر ايضا مساواة شهر رمضان لغيره في ذلك **فصل**
 ادخال الماء الى الفم للتبرد بالمضمضة او غيرها فبقدر دخول الجوف فانه يقضي جهتين
 وان جازله ذلك على الاصح ولذا لم تجب الكفارة على الاصح بخلاف ما ابلعه لثباته
 فانه لا قضاء على الاصح وان كان هو الا حوط اجزاء ان الا حوط الحاقا لم يثبت بالتبرد بل
 لا يخلو عن قوة ثم لا يلحق به في الاقوى دخال غير الماء في الفم بحيث فضلا عما يكون منه حرج
 صحيح ولا الاستنشق بالماء فدخل الجوف وان قلنا بمساواة الفم في غير ذلك وان كان
 الا حوط القضاء مطلقا ايضا ولا قضاء بصافي سبيل الماء بالمضمضة للطهارة للصلاة
 ولو نافله بل للطهارة وان كانت لغيرها من الغايات من غير فرق بين الطهارة الصغرى
 والكبرى بل لا للتداوى وادراك النجاسة نعم بكرة للمباعدة عن طلق المضمضة ويغني
 ان لا يبلغ ريقه حتى يفرق ثلث مرات وفي الحاق غير شهر رمضان به فحكم المضمضة للتبرد
 وبغيره في يقضي جهتين ان كان سعيًا ويطلب ان لم يكن وان كان الاولى في الاخير لتمام
 وبمقدور **الفصل الرابع** فيما يكره للصائم مضافا الى ما تقدمت ابفا وهو ما
منها مباشرة النساء تغيبا ولها ولا يجزئ تحريك شهوته بذلك ولم يقصد الا
 بذلك ولا كان من عادته والاحرم في العتول المعين في وجه قوي بل الاولى ترك ذلك حتى
 لم يتحرك شهوته بذلك عادة مع احتمال التحرك بذلك **ومنها** الاكثار خصوصا اذا
 كان بالدر وشبهه وكان فيه مسك ووصل منه وبخاف وصوله ويجد طعمه في الحلق كما
 من الصبر ونحوه **ومنها** اخراج الدم المضعف بحجارة او غيرها بل يقوى ذلك في جميع
 ما نوردت ذلك ويصير سببا لحيوان المرة من غير فرق في ذلك كله بين شهر رمضان وغيره
 وان اشتد فيه بل يجزئ ذلك فيه بل في مطلق الصوم المعين اذا علم حصول الغيبا انقضى
 ولم تكن ضرورة تدعو اليه **ومنها** دخول الحمام اذا خشي بضعف **ومنها** السقوط
 وخصوصا مع العلم بوصوله الدماغ والجوف بل الا حوط في الاخيرين القضاء اذا كان
 الصوم معتبرا بل الا حوط الكفارة ايضا فيما تجب فيه ان كان الاخرى خلاف ذلك كله
ومنها ستره لراحيه خصوصا الترحس منها والمراد بها كل نبت خصب لا يخرج ثم لا بأس بالطهارة

لا ينبغي ترك الاحتياط
 فيما كان لصلاة النافلة
 بل في غير ما كان لصلاة
 الفريضة طمعا
 خاسر فاته

قول
 حتى يفرق ثلث مرات
 من باع حرة ويراها
 لفتى جمع العيون وتطلع
 اسير

الذي
 الله في رسول الله
 ليس من الله اوله ليس
 لله في عباده اوله
 في مجمع البحرين

المتبرع
 مفتح تلامذته الذين هم
 في مجمع مراد الكرم
 مجمع البحرين

التعويض
 من ربه
 في ما لا يملك ولا يملك
 ومصدره صحاح
 المير

بحكمه بالقسامع النعك
 الى الحلق لا يخلو عن
 من ربه طمعا
 في مرهاته

فِي عَلَامَتِهِ خُلُوفُ رَمَضَانَ

من البلاد خارجة وجود العدة في السماء وعدة ما نفع لا عبرة بشهادة العدل الواحد على
الاصح ولا بشهادة النساء وبحساب المنجمين لما خوذ من بين القمر واجتماعه مع الشمس
ولا بعد شعبان نافصا ابدا وعدة شهر رمضان تاما ابدا ولا يغيوبه الهلال بعد الشفوع
للمغرب في ليلة الرواية في ثبوت كونه ليلة سابقة ولا برؤية يوم الثلاثين قبل الزوال
ولا بتطويق ولا بعد خمسة ايام من اول الهلاك السنة الماضية ولا بغير ذلك وان افاد
الظن فليس له حينئذ صوم يوم الستة على انه من رمضان وان حصلت بعض هذه
الافادات وجميعها كما لا يجب عليه صوم على انه من غيره وان وجب عليه قضاء
بعد ذلك اذ بان انه من ولورؤية هذا سوال ليلة التاسع والعشرين من هلال رمضان
او قيام بنية برؤية ليلة الثلاثين من شعبان بل او قامت بنية على هلال سوال ليلة
التاسع والعشرين من رؤية هلال رمضان فالأحوط والأقوى قضاء ذلك اليوم
ولو اصبح يوم الثلاثين من شهر رمضان صائما وتبنت الرؤية في الماضية قبل الزوال
افطر وصلى العيد ان كان بعد افطر وقامت الصلوة ولا قضاء عليه على الاصح و
على كل حال فالرجع في شهر رمضان وغيره من الشهور التي لم يعلم هلالها بطريق من
الطريق التي ذكرناها ان يعد ما قبله من الشهور تلاثين تم يحكم به ولو غمتم فهو السنة
او اكثرها بحيث لم يستر ذلك عند كل شهر منها ثلثين يوما على الاصح اذا ارادته جميعها
شهر مخصوص او شهرين بل وازيد ما لم يعلم عادة التقصان كما لو نذر عبادة مثلا في
سنة هلالية وانفق غم الشهور كلها فان المخرج ضالها فيما لم يتقن بمقتضى العادة
تقصانه ومن كان بحيث لا يعلم شهر رمضان بخصوصه مثلا كالاسير والمجنون محققا
ما غلب على ظنه انه شهر رمضان فان استمر الاستباه او علم انه كان شهر رمضان او
بعد اجزائه بخلاف ما لو بان انه كان قبله فانه يقضيه ولو وجد له ظن اخر بعد الشهر
الذي ظنه اولا ولم يكن قد صام عدل اليه ولو لم يكن شهر اصلا تخم في كل سنة شهرا
مراعيا للمطابقة بين الشهرين في سنتين بان يكون بينهما احد عشر شهرا لا اريد انقص
والأحوط القضاء مع ذلك بل يقوى تعيين ذلك عليه وسقوط الادعاء عنه نعم

معنى انه لو تحقق
الهلال في ليلة
عد من اذلة غيبة ايام وصام يوم
انحصر كما لو اهرق ما غلب في ذلك
الا حجة فليكن قول
رمضان ان
انما يوم الخميس
هو
والرغم ان غمته
من باب قلة خطاه وندم
ثم لا ينعني انه رد حكمه في غمته
اي في جرة ايسر جمع
منه عذر وغف
وعلم اليوم فلهذا
بسماعه اليه من باب
وغيره بالالف جار مجاز
عزاه في جمع

فيمنع عن الرضا

لو حصل له العلم بعد التقدم لو صام قوي القوي ^{يقوي} بقول وجوب الصوم عليه نأوياً ما فتمت من
 الاداء والقضاء والاحوط احكام شهر رمضان على ما ظهر من التكاثر والمتابعة
 وغيرها مادام الاشتباه باقيا بل لو بان انه مقدم او متأخر فالاحوط كفارة شهر رمضان
 وان كان يقوى سقوطه في الاول وكوفي كفاية قضاء في الثاني اذا فرض حصوله بعد
 الزوال يكمل ثلثين اوله برهلا في الظاهر فان رآه فيما لم يكن عليه لا صوم شهره الا
 نعم لو تبين مخالفة لرمضان وكان رمضان تاما كان عليه قضاء يوم ان لم يكن الشهر
 الذي صامه سواء الا اذى الحجة والافلية قضاء يومين ويلحق يوم فطرة احكام العيد
 من الصلوة وحرمة الصوم واخراج الفطرة وغير ذلك من الاحكام **الفصل الثالث**
 انما يجب الصوم على البالغ العاقل الصحيح الحاضر وما في حكمه الخالي من الحيض والنفس فلا
 يجب على الصبي والمجنون الا ان يكمل قبل طلوع الفجر دون ما بعده على الاصح وان كان
 الاحوط الصوم في المعين ثم القضاء بعد ذلك ولا فرق في الجنون بين الاطلاق منه
 والادوارى اذا كان يحصل في النهار بل من غير العاقل المعتبر عليه فلا يجب عليه الصوم مع
 حصوله بخبر من التماز وان قل حتى لو كان نوى الصوم قبل الانعلاء ولا على المريض المتضرر
 بالصوم وان وجب عليه بقضاء لكن لو برء قبل الزوال لم يكن قد تناول شيئا جاز
 النية وصام فيه رمضان بخلاف ما لو برء بعد الزوال وكان قد تناول شيئا قبل
 البرء وان استحب له الامساك ح بل يكون وكل من جاز له الاكل في شهر رمضان
 الامساك بل الاحوط تركه كما ان الاحوط له ترك الجماع وان كان الاقوى يجوز من غير
 فرق بين المسافر وغيره نعم يكره ذلك بضا ولا على مسافر قبل الزوال على الاصح غالبا
 بالحكم ون البزمن لم يقد عرفتم حاله في رودة المسافر بعد الزوال انه يفي بصلوة
 وان كان قد ثبت السفر لا على الاصح كما ان الاصح افضاه لو خرج قبل الزوال وان لم يكن
 قد ثبت السفر نعم لو حضر المسافر ببلد او بلدة اخرى على اقامة فيه عشة كان حكمه حكم المقيم
 في الوجوب لو كان قبل الزوال ولم يكن قد تناول لفطرة وعده لو كان بعد الزوال وقد
 تناول وان استحب له الامساك كما ان حكمه حكمه في قضاء وكثير السفر مكاريا كان

يعني ان لم يات بالاداء
 فالقضاء والا فلا وجه
 للاحتياط بالجمع بينهما
 ثم طبارا مرقا

لا يترك الاحتياط في
 هذه الصورة فطربا
 طار بقاء

على الاحوط وان اتقوا
 عدم الوجوب فطربا
 فطربا

والمناط كون الشروع
 في السفر قبل الزوال و
 بعد الاخراج عن محل
 التخص كذا في الرجوع
 المساط دحوال لمدرك
 برك الاحتياط بالجمع وبغيره
 ثم طبارا مرقا
 العالي

قد عرفتم عدم الوجوب
 على المريض فهذا الحكم
 مخص بالمسافر طربا
 حرام عمر
 العالي

فِيمَنْ عَلَيْهِ الصَّيَامُ

وَالْعَاصِي لِبُغْضِهِ وَالْمُتَرَدِّدُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِحُكْمِ الْمُقِيمِ عَلَى حِسَابِ عَرَفَتِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ أَذْ
الْمَدَارِ فِي تَقْصِيرِ الصَّوْمِ عَلَى تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ فَكُلُّ سَفَرٍ يَجِبُ فِيهِ قِصْرُ الصَّوْمِ وَبِالْعَكْسِ مِنْ
غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ السَّفَرِ بِقَصْدِ التِّجَارَةِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْأَصَحِّ وَبَيْنَ كَوْنِ الْمُسَافِرِ أَرْبَعَةً مَعَهُ عَدَمِ
إِرَادَةِ الرَّجُوعِ لِيَوْمِهِ وَغَيْرِهَا عَلَى الْأَقْوَى نَعَمْ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُسَافِرِ الْإِفْطَارُ فِي الْأَمَاكِنِ الْأَلْحِجِ
وَأَنْ جَازَلَهُ فِيهَا الْإِتِمَامُ كَمَا أَنَّ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْبَقَاءُ عَلَى الصَّوْمِ لَوْ خَرَجَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَأَنْ جَبَّ
عَلَيْهِ الْقِصْرُ كَمَا أَنَّ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ لَوْ قَدَّمَ بَعْدَهُ وَأَنْ جَبَّ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ
صَلَّى قَدْ تَقَدَّرَ أَيْضًا لَكَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ أَنَّ الْمَدَارَ فِي قِصْرِ الصَّلَاةِ عَلَى وَصُولِ
الْمُسَافِرِ إِلَى مَحَلِّ التَّرْخُصِ الَّذِي قَدْ عَرَفْتَهُ هُنَاكَ فَكَذَا هُوَ الْمَدَارُ فِي قِصْرِ الصَّوْمِ فَلَيْسَ لَهُ
الْإِفْطَارُ قَبْلَ الْوُصُولِ لِیَسْرِبَ لَوْ فَعَلَ كَمَا أَنَّ عَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ الْكِفَارَةُ وَأَنْ سَافَرَ بَعْدَهُ
وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّفَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ اخْتِيَارًا بَلَّ فِي كُلِّ صَوْمٍ مَعْتَبَرًا بِالْأَصْلِ وَبِالْعَارِضِ
وَأَنْ كَانَ الْأَحْوَطُ خِلَافَ ذَلِكَ الْأَحْوَطُ نَيْتُ الْإِقَامَةِ مِثْلًا مَعَ امْكَاثِهَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ
مَضِيقٌ وَمُتَوَقِّفٌ سَفَرٌ مِثْلًا وَأَنْ كَانَ الْأَقْوَى عَلَى الْوُجُوبِ نَعَمْ لَا فَضْلَ لَهُ الْإِقَامَةُ فِي
شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا فِي حَاجَةٍ لَا يَبْدُلُهُ مِنْ خُرُوجٍ فِيهَا وَتَخَوُّفٍ عَلَى مَالِهِ بِإِلَّا الظَّاهِرَ الْكَرَاهَةَ
إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَنْتَفِثَ وَثَنًا يَوْمًا إِلَّا فِي تَخَوُّفٍ أَوْ عَمَلٍ أَوْ مَا يَنْجُو تَلَفَهُ أَوْ خِيفَ هَلَاكُهُ
وَعَلَى كُلِّ عَالٍ فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَأَنْ جَبَّ لِيَهُمَا الْقَضَاءُ **الفصل**
الرابع في شهر رجب القضاء الذي يجب مع حُصُولِهَا وَبَسْتَفِي بِانْتِقَازِ أَحَدِهَا الْبُلُوغُ وَ
تَحْتِيقُ الْيَوْمِ بِإِمَامِهِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ غَيْرَ لِأَنَّ الْيَوْمَ إِذَا قُبِلَ بِإِبْلَغِهِ بِسَرَقِ طُلُوعِ شَمْسِهِ
وَلَمْ يَصِبْ حَتَّى يَكُنْ بِالْبُلُوغِ غَيْرَ بِلَاغٍ مِنْ لَا يَسْعَى لِمُخَارَئَةِ الْخُطَاةِ مِثْلًا وَلَوْ التَّرَابُتُ
بَلَّ يَوْمًا وَبَارَكَ طُلُوعُ الْفَجْرِ وَجَبَ الصَّوْمُ فِي الْأَقْوَى لَوْ تَوَسَّلَتْ فِي التَّقَدُّمِ وَالْتِمَازِ فِي
تَحْتِيقِ يَوْمِهِ لِأَنَّ شَأْنَهُمَا وَاجِبٌ أَنْ يَصَافِيَ الْأَحْوَطُ وَالْأَقْوَى وَكَذَا الْكَفَّ
عَنِ الشَّهْرِ مِنْ يَوْمٍ يَسْتَرْكَنُ بَيْنَ نَادَانِ مِنَ اللَّهِ وَمَنْ فَعَلَ عَلَى جِهَةِ الْحَرَمَةِ وَتَعَدَّى وَكَذَا
بِشَأْنِهِ مَنْ تَعَدَّى مِنْ يَوْمٍ يَسْتَرْكَنُ بَيْنَ نَادَانِ مِنَ اللَّهِ وَمَنْ فَعَلَ عَلَى جِهَةِ الْحَرَمَةِ وَتَعَدَّى وَكَذَا
أَقْرَبُ مَا يَكُونُ فِي الْإِقَامَةِ وَكَذَا بَيْنَ مَا عُرِجَ بِالْمَعْرُوعَةِ وَلَا تَخْلُفُ عَلَى مَنْ

يجب قصر الصلاة

عدم جواز السفر اختار
في الصوم المعين عمر
رمضان ووجوب
الإقامة عليه لو كان
مسافرًا لا يخلو عن قوة
ظهورها في عمره
العالم

سكحل بل الأقوى عند
وجوب القضاء وكذا
مع الجهل بما روي
ظهورها في عمره
العالم

في قضاء الصيام

عن كسر بل لو اسلم في أثناء اليوم لم يجب عليه صومه ولا قضاءه على الاحتج من غير فرق بين ما ابتدأ الزوال وعدمه ثم يجب عليه قضاء يوم الذي اسلم فيه قبا فجزه ولو لم يجز له ولم يصدر كما يجب القضاء على المرتد سواء كان عن فطرة او ملتزما الظاهر صا واه حكم المخالف لما سمعته منافي قضاء الصلوة ومن عدا هؤلاء يجب عليه لقضاء ويدخل فيه التام والغافل اللذان لم يصدر منهما النية في محلتها بل والشكران من غير فرق بين المهر المحلل للتداوي ونحوه والشيخ الكبير والشيخة كذلك وكذلك العطاش الذين يشق عليهم الصوم وان وجب عليهم الاطعام على الاحتج الا ان الاقوى وجوب القضاء عليهم مع ذلك انما تكون بل الاحتج وجوب الصلوة عليهم عن كل يوم بمد من طعام مع الفصل بل الاحوط عدان و الاول كونه من خطرة من غير فرق في العطاش بين كونه مرجو الزوال ولا كما انه يجب القضاء والفدية بالمقدار المزبور على الجامل لمقرب التي يصرفها الصوم الوصف القليلة الذين كذلك من ملهم من غير فرق في ذلك بين كون الخوف على الوارد والنفس على الاحوط والاقوى بل الاحوط ذلك وان كان الخوف على الولد من المرض من الجوع والطح كما ان الاقوى عدم الفرق في الولد بين كونه ولدا لها او متبرعة برضاعه او مستحرة بل الاقوى عدم الفرق بين تعينها الرضاعة وعدمه فلو حصل من يقوم مقامها تبرعا او باجارة يبدل الابا وكانت ممكنة منها الميجب عليها شيء من ذلك ويجازيها الرضاعة المقضى للاطعام وان كان الاحوط خلافة والله هو العالم **الفصل الخامس** في فرق القضاء على الاصح ويستحب المتابعة فيه وان كان اكثر من ستة لا التفريق فيه مطلقا وفي الزايد على الستة ولا يجب التعيين فيه ايضا بل نوعين الاخير اجزاء ولا يظهر بذلك صحة التخييم لم يقع لغيره على الاقوى بل لو ظهر له ذلك في الاشياء لم يكن له العبدل على الاحوط وان جاز النية للعبد الا لغيره قبل الزوال كما ان الاحوط عدم اعتبار التعيين بعد الفراغ من الصوم وكذا لا ترتيب بين افراد القضاء اذا كان عليه رمضان فضا عدا وان كان لا يبعد وجوب خصوص الحاضر عند التضييق الذي هو الاحوط ولا ترتيب ايضا بين القضاء وغيره من اقسام الصوم الواجب كفارة او غيرها على الاصح نعم لا يجوز التطوع بشيء من

العطاش
بضم العين والواو براء
صاحبه من جنة فخره الله
وهو ان ملاكاته او الفضا
من لغيره على الله
الامر من الله

لا يجوز عن قوة فلا
يجوز لها الاطعام مع قبا
مقامها عن رحمة الله
فهم قبا ان

الاقوى جوار التجريد
فهم قبا ان
العالى

١٧٩
 في هذا الموضع
 من كتاب
 في فقهنا

في قضاء غلبت

في كتابنا
 في فقهنا
 في فقهنا

عليه صوم واجب على الأصح قضاء كان أو غيره من كفارة ونحوها بل الظاهر ذلك و
 ان كان غير متأكد من أداء الواجب لسفر ونحوه أما لو نذر الطوع على الإلحاق أو أماناً
 يمكن وقوع الواجب قبلها جاز بل لو نذر أياً ما مخصوصة لا يمكن وقوعها أصح على
 الأقوى كما يقع لو نذر الواجب فطوع حتى فرغ ولو علم في الأثناء قطع ولم يجد يد البتة
 للواجب مع بقاء محلها ومن فات شهر رمضان أو بعضه بمرض أو حيض أو نفاس فمات
 فيه لم يجب لقضاء عنه ولكن يستحب الأتيان به عنه في ذاته وإن استمر به المرض إلى رمضان
 آخر سقط قضاءه على الأصح وكفر عن كل يوم ولا يجزئ القضاء عن التكفير على الأصح نعم
 الأحوط ضله معها ولا يلحق غير المرض من الأعذار كالسفر في ذلك على الأصح فيبقى جليداً
 على قاعدة القضاء والاولى له الجمع مع ذلك وإن برؤيته ما و آخره غازماً على القضاء مع
 التمكن منه فاتفق حصول الامتناع عند الضيق قضاء ولا كفارة على الأصح والأحوط فعلها
 مع القضاء وأن تركه غير عازم عليه فضلاً عن العازم على العبد حتى دوكر رمضان الثاني
 أو عذر آخر مستمر إليه قضاء بعد الثاني وكفر عن كل يوم وكذا لو غفر على العبد عند
 الضيق وإن كان غازماً على الفعل قبله وغير المرض من الأعذار كالمرض هنا ومقدار الكفاة
 التي ذكرناها من الأفضل بل الأحوط ولا تتكرر بتكرار السنين على الأصح من غير فرق بين
 فدية الاستمرار وفدية التهاون فمن استمر به المرض مثلاً إلى رمضان ثالث لم يكن عليه
 إلا الفدية الأولى على الأصح والأحوط قضاء الثاني **الفصل الثاني في قضاء الميت**
 على الولي لقضاء عن الميت المذكور والأشياء المحرقة والعبد على الأصح ما فاتة عدا أو بعد
 كمرح سفر ونحوها نعم إنما يجب إذا كان قد تمكن الميت من القضاء وأهل وإن كان الأحوط
 فيما فات بالسفر القضاء عنه مطلقاً سواء تمكن من الإقامة ولم يفعل أو لا فرق في الوجوب
 على الولي بين من ترك ما يمكن التصديق به عنه وغيره على الأصح وإن كان الأحوط في
 الأول الصلة عنه برضاء الوارث مع القضاء وقد تقدم في قضاء الصلوة المراد
 بالولي تمامه قد تقدم غير ذلك فلا حظ وتأمل ولو لم يكن له ولي لم يجب القضاء عنه
 على أحد نعم يقوى التحيز بين القضاء عنه ولو باجرة من أصل ماله إذ لم يكن قد وصى بها

يعني لا بعنوان القضاء
 عنه بل بعنوان الأداء
 يتأبه عنه لكن الأولى
 ان يكون بقصد هذه
 الثواب فمقتضى
 مد ظله العالی

بل لا حوط الجمع خصوصاً
 إذا كان العذر في
 تأخير القضاء استمرار
 المرض وإن كان العذر
 في الفوت غير ظرفاً
 دامت عسر

هذا الاحتياط لا يترك
 طمأنينة داراً رباناً
 العالی
 وكذا الفوت مع العبد
 طمأنينة داراً رباناً
 الأقوى في الثاني بقضاء
 الفدية وكفايتهما
 القضاء نعم الأحوط
 الجمع طمأنينة
 داراً رباناً
 فيما فات بغير العبد اشكال
 بل منع طمأنينة داراً رباناً

طمأنينة داراً رباناً
 العالی

في قضاء الصيام في شهر رمضان
 من الثلاث و بين العدة تحت بعد عن كل يوم والا حوط المذات مع التمكن منها ولو كان
 على الميت شهران لا ازيد ولا اقل متتابعان ولو بالتدريج ونحوه تحريم الوقي بين صيامهما و
 بين صيام واحد منهما والصدقة من مال الميت عن كل يوم من الايام بعد سواء كانا معيتين
 او احدا فراد التحريم ولو تبرع بما استبرع سقط عنه كافي كل ما وجب على الولي من صوا و صلو
 وكذا يسقط عنه ذلك اذا اوصى الميت بالاجارة عما فاته منها فاستبرع واذى الاجير
الفصل السابع يجوز للصائم قضاء شهر رمضان عن نفسه فصلا عن غيره
 الا فطار قبل الزوال اذ لم يكن قد نعتن ما بعد فيحرم بل يجب عليه كفارة بذلك
 ان كان لا يجب عليه الامية الك بقية يومه على الاصح وهي اطعام عشرة مساكين لكل
 ميكن متد فان لم يمكنه صام ثلثة ايام والا حوط كفارة شهر رمضان وا حوط منه
 اختيار اطعام الستين منها فاختار والا قوى جواز افطار الواجب لموتع غير القضاء
 قبل الزوال وبعد وان كان الا حوط فلا فخر خصوصا بعد الزوال كما ان الا حوط الحان
 قضاء شهر رمضان عن الغير غير عا و بملزم شرعى به في الحكم الزبوري وان كان بقوى النظر
 خلاف **الفصل الثامن** في صوا الكفارة وفيه بجات البحر **الاول**
 هو ثلثة عشر شهرا وان حدثت بين ما يجب الصوم فيه مع غيره وذوى كفارة قبل العمد
 فان خصها بها الثالث يجب جميعا با و من افطر على محرمة في شهر رمضان فامد على الا حوط
 وان كان الا حوطي خلا فخر عرفه سنا و بين ما يجب الصوم فيه بعد ما يجب من غيره
 وهو كفارة قبل الخطاء وكفارة الظهار التي قد رتب الصوم فيها على ما ساءه عند التقرر و
 كفارة الافطار في كفارة شهر رمضان التي قد عرفها سنا بقا نحو كفارة اليمين بان كفارة
 الا فاصت من عتات قبل امرو ب عامد التي هي صيام ثمانين شهرا يوما لكن بعد من
 على البتة على الا حوط كما ان الا حوط كون كفارة شق الرجل قوبه على وجهه و وادى
 نحو كفارة اليمين وكذا ما تر اوتنه وجهها في المصاب حتى اذمتته و ساءه اذ ساءه اذ
 حرة في كفارة شهر رمضان بل الا حوط كونها مرتبة نحو كفارة الظهار وان كان ثانيا
 جميع ذلك نظرو بين ما يجب فيه الصوم مخيرا بينه وبين غيره وهو في كفارة شهر رمضان

المسئلة على اشكال فلا
 رت الا حوط بقضاء
 التهمين والا حوط مع
 ذلك الصفة عن التهم
 الا و لم يبادر امره
 في جريان الحكم في هذه
 الصورة اشكال والا حوط
 تحريم الوقي كالميت نفسه
 ومع اختاره العقار
 الاطعام فيما من مال
 الميت ثم يبادر امره
 بقا
 في كونه ا حوط فاعل فخر
 كون الا حوط اجبار
 اطعام الستين في عتته
 طمها اذ ساءه الله
 بدلتا به لا يحلو عن عوة
 صرة طمها اذ ساءه الله
 فانها عتوة رتته او انفا
 عنه مساكين او كسوم
 ان عخر خصا ثلثة ايام
 طمها اذ ساءه الله
 الى الا حوطي طمها اذ ساءه الله
 في كفارة

في كفارة شهر رمضان
 في كفارة شهر رمضان
 في كفارة شهر رمضان

فصول الكفارة

على الأصح كما عرفت وكفارة الاعتكاف التي هي مثلها على الأقوى وإن كان الأحوط
مراعاة ترتيب كفارة الظهار فيها وكفارة النذر والعهد كذلك وكفارة حلق الرأس في
الأحرام وبين ما يجب فيه الصوم ترتيباً على غيره بخلاف بين غيره وهو في كفارة الوا
امته المحرمية بإذنه فاتها بدنة أو بقرة فان عجز فشاة أو صبيثاثة أيام **البشائر**
هذا الصوم بل كل صوم واجب كذلك حتى كفارة قضاء شهر رمضان وحلق الرأس والثاني
عشر بل لا بد منه أو الشهرين اللذين عجز عنهما على الأصح يجب فيه التتابع ولو لا قضاء
الزمان ذلك كشهر رمضان على أربعة الأولى صوم النذر واخوة بغيره عدا بقية
التتابع وإن كان صوم شهر ونحوه إذا كان المقصود مطلق الصوم والصوم المطلق إذا
إذا كان المقصود المنساق فالأحوط أن لم يكن أقوى مراعاة التتابع الثاني صوم
قضاء الواجب لو نذر أو معيناً واشترط فيه التتابع وإن كان الأحوط مراعاته في
قضاء شهر رمضان وفي الأخير الثالث جواز الضيق إن كان نعمة إلا أن الأحوط
فيها بل مطلقاً مراعاته الرابع صوم السبعة بدلهما والأحوط أيضاً التتابع
البشائر الثالث كل ما يشترط فيه التتابع إذا فطر في شانه ربه عليه عند
زواله ولا يستأنفه من غير فرق بين الشهرين واسمه على الأصح بل لا ينافي في كفارة
اليمن أو قضاء رمضان والاعتكاف على الأقوى كما أن الأقوى عند الفرق في
أن يذوب من الموضع المحرم وغيرهما من الأعداء التي يردع خطاب الصوم معها وإن كان
أسبابها من الحد بعد نحو نزاشت ريعاً فعلها فبندرج فيها حينئذ السفر وإن لم
يكن اضطراراً على الأصح ونسيان البتة بخلافات وفيها بل يندرج فيها نذر ما
ينافي التتابع قبل تعلق الكفارة كصوم كل خميس فيجزيه حينئذ التتابع فيما عداه ولا
يجب عليه إلا أنعمال غير الصوم من الخصال لغد التتابع نعم لو كان قد نذر صوماً
انحصر ذلك والمراد بالبناء مع العذر وأنه لا يحل بالتتابع شرعاً إلا أن المراد سقوط التتابع
حينئذ مع جميع الصوم حتى ما يقع في داخل التتابع لغيره من راسنات في الشهرين و
الشهر المنذر وصوم متتابعاً فيه وغيرهما من أقسام الصوم التتابع نعم الظاهر عدم

وهي دم شاة أو صبيثا
ثلاثة أيام أو تصدق
على ستة مساكين كل
واحد مدان فطرهما
دراميهما
هذا الكفارة محل منع بل
لا يجب التتابع إلا في موارد
مخصوصة بل الأقوى
في قضاء شهر رمضان وحلق
الرأس والثمانية عشر بدلهما
البدل عند وجوب التتابع
وإن كان هو الأحوط
في الجميع نعم لا يبعد جوزه
في الثمانية عشر بدلهما
اللذين عجز عنهما فطرهما
دراميهما
بل لا يترك الاحتياط فيه
فطرهما دراميهما
النعمان
واحدة النعمان كسبب وهي
الغريسة ثم مخرج مستوفى
الهدى والهدى على
فقدان وهو الهدى إلى البيت
الحرام من هذه الأجزاء
الواحدة بدنة
ع
وجوب الاستيناف
في السفر لا خيار لا يخلو
عن قوة فطرهما
دراميهما

فصول الكفارة

الاستيناف بالاحلال بالتتابع الواجب القضاء ونحوه بنذر وشبهه وان حث
من حيث النذر ونحوه والمواالات في وضوء خاص ولا يتعد الاحلال بالتتابع في الشهرين
بعد صيام شهر ويوم من اثني بل وان كان اليوم سابقا على الشهر فيجب فيه التفريق بل
لا اثم عليه بذلك على الاصح من غير فرق في الشهرين بين كونها كفارة او منذورين
متتابعين اذ لم يقصد التاخر اذ رادة تتابع الايام جميعها والا تعين بل لا حوط فيها
ذلك ما لم يكن المراد تتابع الشهرين الحاصل مما عرفت ولا بالاحلال به عدا فضلا عن
العذر في الشهر المتتابع بنذر وقد صام خمسة عشر منه بخلاف ما لو كان قبل ذلك
فانه يستأنف اذا كان الاحلال غير عذر ولا يحتاج الى زيادة يوم من النصف الاول
على الاصح كما فرق بين المصريح بالتتابع فيه وبين المفهوم منه ذلك بمقتضى الاستيناف
على الاقوى ولا يلحق بالشهر غيره في هذا الحكم على الاقوى بل لا يلحق به غيره صوال شهرين
وكفارة قتل الخطاء ونحوها مما هو واجب بغير النذر ولا بالاحلال بغير الثلثة بداهة
اذا كان صام يوم التروية وعرفة عالمات الثالث العيد فانه يصوم الثالث حينئذ
بعد العيد بل وبعد ايام التشريق على الاقوى نعم لا يؤخره ازيد من ذلك على الاحوط
والاقوى اقالوصام اقل من ذلك بان صام يوم عرفة خاصة استأنف وكذا لو فصل
بين اليومين والثالث بغير العيد كما لو صام قبل التروية بيوم ويوم التروية وافطر
يوم عرفة على الاصح وفي غير الثلاثة المنبورة لا يجوز لمن كان عليه صوم متتابع ان
يبتدئ بغير زمان يعلم انه لا يسلم له يتحلل عبدا وشهر رمضان او نحو ذلك فمن وجب
عليه شهران متتابعان لا يصوم شعبان الا ان يصوم قبله ولو يوما نعم ولم يعلم
فاتفق فلا بأس على الاصح كما انه لا يجوز لمن كان عليه شهران متتابعان ان يقصر
على صوم شوال مع يوم من ذي القعدة او ذي الحجة مع يوم من المحرم لنقصان الشهرين
بالعيد من غير فرق في ذلك بين القاتل في اشهر الحرم وغيره على الاصح والله اعلم
المبحث الثاني في الصوم المنع ب علم ان الصوم من اشرف الطاعات وافضل
القرات ونوابه مخزون في علم الله تعالى والجنة من النار وزكاة الابدان المستغنى

هذا الاحتمال لا يترك
ظرفا خاصا ببقائه

لا يترك الاحتمال بالاحتمال
استدنا في صورة العبد
فهم طباخا مرطبا

يوم التروية
يوم النحر من ذي الحجة
سعى بذلك لانهم كانوا يرون
من الماء لما بعد قاله
احد من كان يوم
التروية قال

لا يصوم يوم التروية
نحو من الذي فسكت فيه
في مجمع البحرين

يوم عرفة
يوم النحر من ذي الحجة
لا بد من الاقوى والادام في
من الفرق الثالث
والعلوية

١٢١٨

في شرائط الاعتكاف

الاول في شرائطه وهي مويا الاول والثاني البلوغ والعقل فلا يصح
 من غير البالغ على الاصح ولا من المجنون مطلقا وادخاله في دوره بل لا من السكران
 وغيره من فاقد العقل الثالث لا سلام بل لا طهارة ابتداء واستدانة فلا يصح
 ان تدعى الاشياء بطل على الاصح الرابع التبت كافي غيره من العبادات ولا يترفع فيها
 بعد الاغتسال والتعيين ازيد من التبت في غير على الاصح وبكفي في التبت في البيت
 اذا اراد التعرض للوجوه وان وجب الثالث لكن الا حوط من لا يفتنه في ابتداء التبت بل لا
 حوط بتجدد التبت الوجوب لليوم الثالث بل لا حوط وان تكون عند الفجر منه وعند
 الغروب من اليوم الثاني على وجه ينحصر بعد المقارنة عرفا من غير اعتبار التقدير
 البسير والتاخر والاسرف فيها سبيل بناء على المختار من الخا الداعي منه بتمام كيفية التبت
 في ابتداء الاعتكاف الذي هو اولا الفجر من اليوم الاول ولا يكفي فيه التبت على
 الاصح نعم الا حوط فعلها عند الغروب من الليلة الاولى وعند الفجر من يومها ويجوز
 بئس عن البيت والحج على الاصح ولا يجوز العادل بالتبت من اعتكاف في غيره لعدم في التبت
 والتدب واختلاف ولا عزية بمنيت في غيره نعم لو نوى واجتهد ان يترك وجوبه فان
 الامر جواز عدوله الى التدب بل لم يثبت له لسعد ولا وانما هو من سنته الوجوب
 في مقام التدب ولا بأس بها كالعكس ما لم يكن على وجه التبت مع التدب كالحائض من الصوم
 فلا يصح بدنه ان لا يعتبر فيه كون له بل يكفي فيه وقوعه في يومه لغيره واجبا كان لشهر
 رمضان او مستحبا مؤديا عن نفسه او مستحبا عن الغير من غير فرق ذلك بين الاعتكاف
 الواجب بسد ومثلا وغيره ولا بأس حينئذ بوقوع الاعتكاف في المنذور ومطلقا في شهر
 رمضان او غيره من الصوم الواجب بل لو نذر الاعتكاف في يوم بعينه وكان عليه
 صوم نذر اخر نذر الصوم في يوم الاعتكاف وقء عن التدب وكذا لا بأس بالاعتكاف في
 المنذور ومطلقا في الصوم المنذور وبما أدى يجوز قهرا ان لا يفتنه به اعتكافه
 وان قطعه قطع اعتكافه واحتاج ان يثبت ان اعتكافا حرم لو كان الاعتكاف
 منذورا مقبلا لم يخبره طمع الصوم حينئذ من حيث وجوب الاعتكاف وعلى كل حال

فيه نظر ولا يصح التفتن
 من غير اقل من سترة
 طمعا لا مطلقا
 العالي

اذا لم يكن على وجه التقيد
 طمعا لا مطلقا
 العالي

في شرائط الاعتكاف

بما نفى من الشهر المنذور اذا فرض الاخلال في لائتا رتوبه وامتنكاف شهر معين
ولم يعلم برجتي خرج كالحجوس والناسي قضاء ولو غبت التيمود توجتي والاعتكاف ولو نذر
اعتكافا وبعث ايام فاخل بالزابع اتي بلك لا بد ان يصير الى اخرين لا يعم الا بتان به
والا قوى التحيز بين جعل اليوم الواجب ولا او وسطا او اخر ولو نذر اعتكافا في خمسة
وجبان يفتقر اليها سادسا سواء افراد اليومين او ضمتهما الى الثلاثة الستة ابع
المكان لا يقع الا في مسجد بل لا يحوط كونه احدا لا بعة مسجد الحرام ومسجد النبي صلى
الله ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وان كان الاقوى جوازه في كل مسجد جامع دون
غيره كمسجد القبيلة والسوق فلو فرض تعدده في الواحد جاز في كل واحد منها نعم ليس له
الشريك بينهما في الاعتكاف الواحد مع عدم الاتصال بل ومعه اذا كان بالثابت بمسجدا
تما لا يرفع التعدد ولا ينحقق معارسم الوحدة التي هي المدار في ذلك ولو تعدد المكث
في محل النية تخوف ويحويه بطل ولا يحجز به جنة البناء في جامع اخر على الاقوى حتى
لو زال المنافع على الاصح فلا بد من الاستيناف مع وجوب الاعتكاف ولا يحجز به البناء
على الاول بل الظاهر ذلك لو تعدد اتمام التبت في المكان الذي اعتكف فيه بخروجه
عن قابلية التبت فيه باحدا لا سبب من المناسبات يطويها على الاصح وسرادها
كبيت المقدس في الكوفة ومنابرها ومخاريبها وغير ذلك مما هو مبني على الدخول ما
يعلم خرج جبر خلاف سبائكها ونحوها مما هو مبني على الخروج ما لم يعلم دخوله ولا ضا
الاجزاء مع غيرها من سبائكها مع اتحادها اتحادها في غير مسلم بعقيل وهان ليس من مسجد
على الظاهر ولو قصد الاعتكاف لا اعتكاف في الاسفل ودر السطح او في مكان خاص من
الجامع دون غيره لم يحصل على الاقوى ثم لو قصد اولى السرى كالحائض في الصلاة
من المنافع امكن منه اعتباره ولو اعتكف في مكان غير المسجد او في مكان من غير
وفد الجامع عليه بامسية والشباع وحكم اليها بغيره بخلاف ما ذكرناه من غير المسجد
نفسه وادراك كانت جهل من الجواه مع لا يجوز الاعتكاف فيه فلو كان في
منه الدجاسة والادب كالحل في جميع ذلك فلا بد من الاعتكاف في المكان الذي عذر

ما بعد في شرائط
الشابح يجري فيه ايضا
ببرائة طه طه في غير
الاعتكاف

منه تا قبل من غير هذه
فريقا في رقبته
انما الى

في انواع الاعتكاف

للاضحية في بلادنا **الثامن** اذن من يعتبر اذنه كالسيد بالنسبة الى مملوكه
 ولو كان قد توثق او ام ولد او كان ثانياً لم يقر منه شيء ولم يكن اعتكافاً كاعتكاف ابنا والمستاجر
 بالنسبة الى اجيره الخاص مثلاً بل لا يحوط امرها قاتها بالنسبة الى زوجته والولد القيد
 واحوط من ذلك مراعاة اذن الوالدة ايضا ويجوز للبعض الاعتكاف في ايامه اذا كان
 معها ما له المولى من دون اذن بل مع المنع ولو اعتق العبد أثناء الاعتكاف الذي لم
 يؤذ فيه لم يلزم منه المضي فيه على الاصح نعم لو كان قد سارع باذن المولى حصل سبب الوجوه
 وحبس **الثاني** مع استدانة اللبس في المسجد فلو خرج اخبأ الغبر لاسباب البيعة
 بطل اعتكافه من غير فرق بين العالم بالحكم والجاهل به ولو كان ذلك من بعد التلثم
 صحت وبطل الزايد ان كان بخلاف ما لو كان في ليل فافاته بطل اعتكافه من اصله هذا كله
 في الخروج اختار اقول خرج نسياناً او كرهاً لم يبطل والمدار على صدق اللبس الذي لا
 يتنافى خروج بعض اجزاء بدن من غير فرق بين الرأس وعيره نعم ليس له ان ينوي الاعتكاف
 ببعض بدن والترك بالاسباب البيعة للخروج الامور الضرورية عقلاً او شرعاً وعادة
 كمناء الحاجة من بول وغائط والاعتسال من الخبائه ولا يستباحصة الوسطى والكبرى
 حتى لو امكن الغسل في المسجد على وجه لا يتعدى اية الخاسنة على الاقوى في شهادة الجنا
 للرجل والصلوة ودهنها وتبسمها وان لم يتعين عليه شيء من ذلك على الاقوى عما
 التريخ في شيع الرئس واذا زاد له زيادة وغير ذلك من الامور التي يلزم الخروج اليها
 عقلاً او شرعاً او عادة سواء كانت متعلقة بنفسه وبغيره ومع مصالحها لا منة او
 التي لا يجب من رتبة الخروج اليها الا ان لم لا يجبر جدياً في مع الإمكان بحسب الظاهر
 بل ولا يمتنع من ان لا يحوط به الجاهل من طاعتها كما انه ينبغي مراعاة الترتيب في ذلك
 وهو انما احذر في ذلك انما هو في شايء جبره في ضرورة الاعتكاف في جميع ذلك والاول
 من ترتيبه ان "الهدى" الشهيرة والانبيا "الانظار" كما انه لو نوى الخروج جسد
 من رجليه من غير ان كان اللبس من اعمدة ونفثه من معناه كانه كاد
 من منجود وان لا يترى مع اوجهه وان كان مكاشاً واستجد به في قصره وقبلة

والا قوى عدم وجوها
 من حيث الاعتكاف
 ظهر في بلادهم بقاها
 العالي

المهاجرات
 في كس القدر
 يقسمان الزمان بحسب مقتضى
 عبادة يكون في كل وقت
 طوله بغير تقاعس
 وتصلح لغيره
 ١٠٦٨

على الاحوط وان كان
 في حرمه فاعلم ان
 في انظره
 قوله

في أحكام الاعتكاف

أوجلس فيه ولغيره سائر من اختصاصه فلا أقوى على بطلان الاعتكاف وكذا لو كان
 لئاسه مضوبا وحاملا له ثم أوجلس على فراش معصوب فلا أقوى لبطلان ولو فرش
 المسجد بمراب معصوب من أئمة وجعل لا يمكن التحرك فيه فلا يمنع من الكون عليه
 كما أنه لا شيء عليه لو جلس على المعصوب محبوزا وجاهلا بالعصبة وناسيا له
 إذا طلف المعتكف رجعا خرجت إلى منزله واعتد وان كان الاعتكاف معصيا
 على الأصح وإن وجب القضاء علمها بذلك المصحح في إفساد الاعتكاف
 واجب ومندوب فالواجب ما وجب منذ أو عهد ويدين أو جازة ونحوها
 والندوب ما عدل ذلك من أداء صلاة عن نفسه وغيره والأول إذا كان معصيا فالاعتكاف
 في الوجوب قبل شروع فصل عنه وإن كان مطلقا فلا أقوى عند وجوب التشرع
 كالندوب لأن الأحوط احتياطاً عند ذلك فيما نعلم إذا مضى يومان من
 المندوب تعين الثالث وهكذا ما أئمة كان سنة طه فيه جمال نشد الرجوع متى
 شاء والأول كان ذات سنة في الثالث عام الدعوة ثم من جواز الشرطية للمعا
 ان عاماً عاماً ذات سنة في الثالث عام الدعوة ثم من جواز الشرطية للمعا
 الاعتكاف لا يستلزم من غيره من الجوارض على الأصح نعم ليس له أن يترك
 الجماع ونحوه من ما لا يفسد به الاعتكاف بل هو في السد أيضاً على الأصح
 نادى من يتركه أو يتركه من غير أن يتركه من غير أن يتركه من غير أن يتركه
 فرق بين بعض وعده للمساكين وغيره لا قضاء فيه ولا إعادة بخلاف ما لو كان
 متروكاً لاعتكاف من غيره من غير أن يتركه من غير أن يتركه من غير أن يتركه
 ما لم يكن له من غيره من غير أن يتركه من غير أن يتركه من غير أن يتركه
 دستور في الاعتكاف على أنه من غير أن يتركه من غير أن يتركه من غير أن يتركه
 مع نفسه به من وراء سائر المخلوقين وجبه ويعني شرط الاعتكاف مفادوه
 لو سار به على ما يستلزم وإنما هو بالفضاء من كان قبله من حول في حاله
 من غيره من غير أن يتركه من غير أن يتركه من غير أن يتركه من غير أن يتركه

الأقوى لبطلان كالأقوى
 لمراسم المنسوب لهم
 طائفة من قائله
 إذا أمكن الخروج من
 المسجد بشكل ظرفها
 في غير ذلك
 لا يبعد التحيز في اعتكاف
 الواحد من مراعاة
 الواحد وإن كان
 الأحوط اختبار المحرم
 إلى منزله طه
 في منزله
 وكذا في الواجب الطلوع
 طه في غير ذلك
 الثاني

وعليه لا اعتبار بالاعتكاف
 بعد ذلك من غير أن يتركه
 في غير ذلك من غير أن يتركه
 فقال

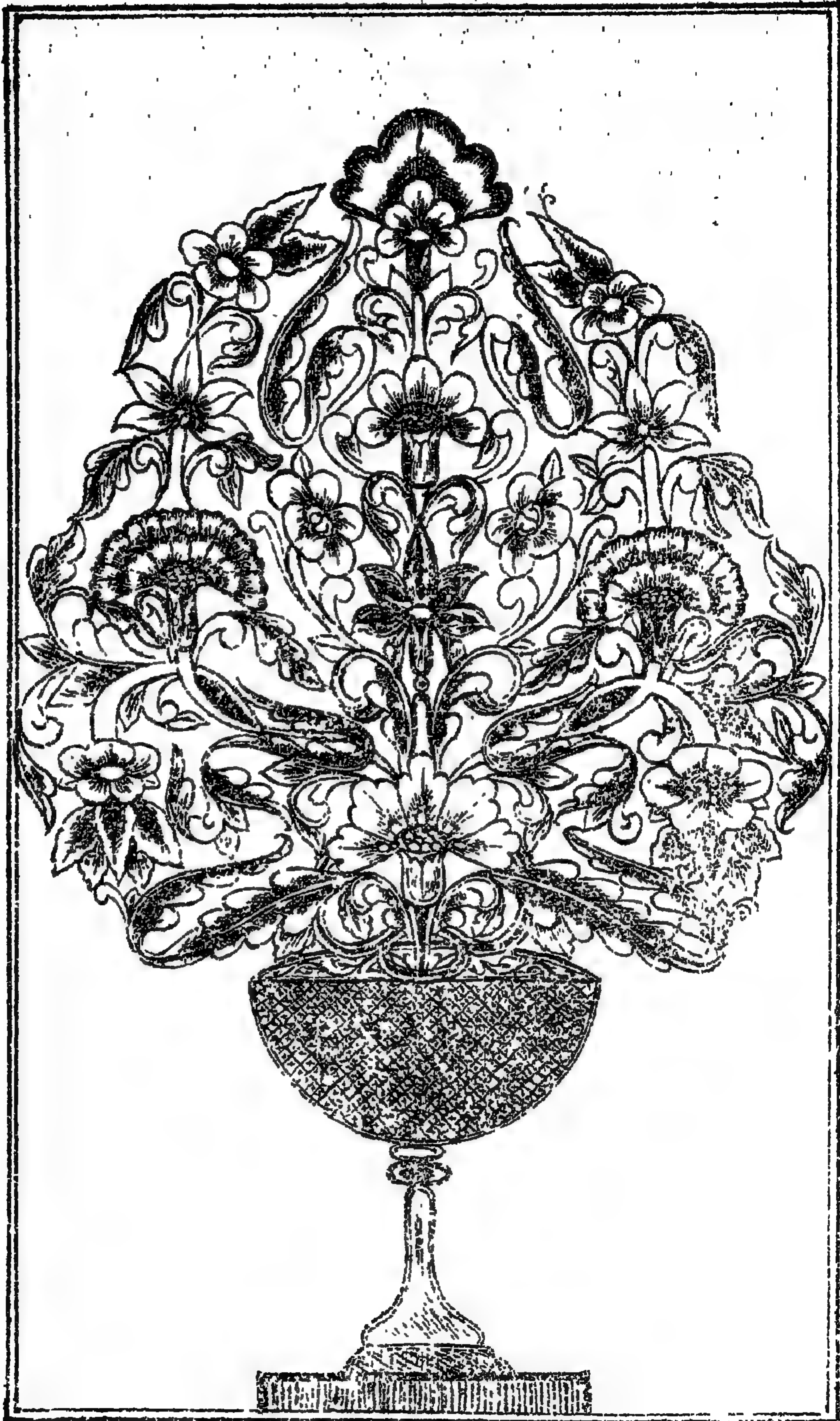
في مفسد الاعتكاف

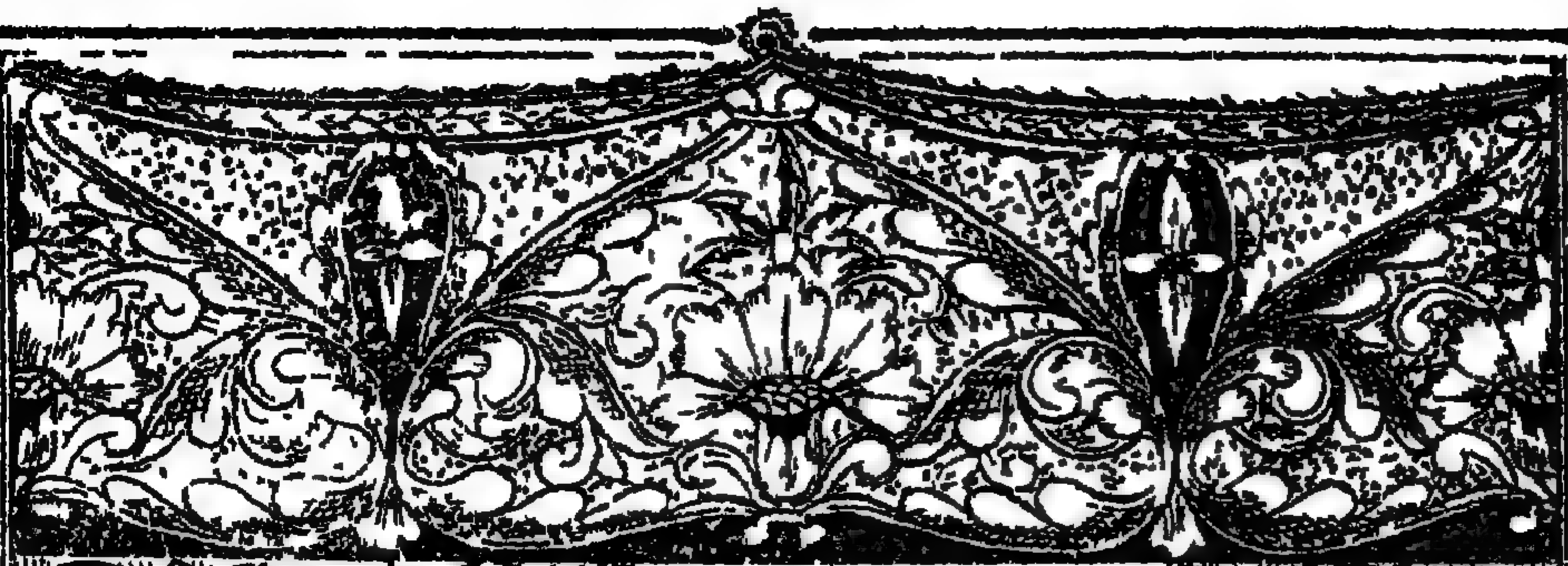
يجب قضاءه اذا فات ولو بناه لم يقبله بل لا حوط الثور فيه وان كان الاقوى
 عنه كما ان الاقوى عدم مشروعية قضاء المنى وبسنة ومن مات قبل القضاء
 اعتكافه الواجب بنذر ونحوه فالاحوط قضاء وليه عنه والا فري عدم وجوبه
 وان كان قد تمكن منه الميت واليه لم يكن نذر القوم معتكفا وجب على الوكيل
 حينئذ قضاء ذلك الميعاد **الاعتكاف** بفسد الاعتكاف كذا يفسد الصوم
 مضافا الى ما سمعنا سابقا في فساد الاعتكاف في يوم فسد الاعتكاف بل ان كان
 افساده بالجماع وكان واجبا ولو لا ذلك لكانت نذره لا خيار له فيه بالشرط وسبب الكفار
 بل لا حوط الخاق الا سماء به واحوط منه الخاق كل مفطر به واحوط من ذلك الكفار
 في مطلق الاعتكاف وان كان مندا وباء واجبا طاعا والظاهر ان وجوبها بالجماع
 في شاء الاعتكاف وان لم يحصل به فساد انتحوا كالموجع في الليل كما ان الظاهر
 وجوب الكفارتين لو كان الاعتكاف في شهر رمضان وقد عساه بعد فرضه
 بالجماع فصارا او كان في ثناء الصوف قضاء عنه وفسده به بعد الزوال بل الاقوى

الاقوى اختصاصها
 بالجماع في الواجب
 فنادا مرقاة
 آتالي

كفاية التلث لا يخلو
 عن وجبه لكس الاحوط
 ما في المتن فسد كفا
 اذ امر الله بامراف
 خاتمة

والاحوط وجوب الاربع عليه اذا كان قد كره امره بفسد الاعتكاف
 فجامعها في ثمار شهر رمضان وكفارة اعتكاف
 كفارة شهر رمضان على الاعوج والاحوط ميراثا
 الترتيب فيها كفارة الظهار والله اعلم
 بحقايق الامور ولاسر ولاسر ولاسر
 واخر اوطاها ابن باصدا كما هو
 اهله وميتهم تمت
 الكتاب
 وقد مر الكافي من المصنف في كتاب الاعتكاف
 الظاهر من غير انكار من المصنف في كتاب الاعتكاف
 بعد ان شرط ان يات في كتابه في غير كتابه





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير من ارسله للعالمين محمد وآله الطيبين الطاهرين
وبعد فيقول لعبد العادة محمد حسن ابن المرحوم الشيخ باقر قدس سره هذه
رسالة مشتملة على احكام الاموات اختصرها من كتاب الكبير لاحتياج الناس الى
ذلك وعموما ليلوي بها وليكون سهلا للشاغل فاقول والله المستعان وعليه
التكلان **كتاب احكام الاموات** وفيه مفصلة ومباحث وخاتمة **الامامة**
فيها فصلان **الاول** ينبغي للمريض بل والصحيح ان لا ينسى ذكر الموت وان يحسن
الظن بربه وان يحمد ويشكره وان يصبر ويحتمل ويترك الشكارة ففي الخبر عن سيد
البشر انتم فقل ما لك يا رسول الله صلى الله عليه وآله انتم تبتعت فقال عجبت من
المؤمن وجزعته من السقم ولو يعلم ما في السقم من الثواب حب اذ لا يزال اسقى الجنة
يلقى الله عز وجل بل زرد اجزا بغير سبيح ومينا حرق قليل ونوم على الفراش نداء
وتقلب جهاد في سبيل الله عز وجل وانه ثلثا من الذنوب كما ينساثر ورق من
الشجر وان يوحى اليه ملك السما ان لا يكتب له اجر كما ان يوحى اليه ملك الارض ان
يكتب له كل ما كان يعمل من الخير زمان صحته انه هو في جسد الله فان حتم عليه ان
من عبادة سنة وحتي لا يلبس تعدل عبادة سنتين وحتي تلبس ثوب تعدل
عبادة سبعة من سنة وانما اذا احب الله عبدا نظر اليه فاذا نظر اليه انظر اليه
من قلب صانع او حتم او رمد او بما رجل اسنكي فصره ما تسبب كعب الله من
الاجر اجر الف شهيد ومن اسنكي ليله فقبلها بقبورها وادى ان الله شكبه
كاست كعبادة سنتين سنة قبل ان يقبورها فاقبورها لا يصبر عليها ولا يخاف ان يكون فيها اذا

قول من
انما هو اسنكي آه
سكنى انكاه المرحوم
على شكره اى
مرصه مجمع
ابوتر

في مستحباتها بداء المريض

يستغفرون له حتى يصح وكان له خريف في الجنة اى ويرى المراكب فيها اربعين ظمًا
 ثم لا تتأكد العبادة في مرض بل ودد انه لا يعاد الارمد وصاحب القروح ووجع
 الضرس كما انه لا تتأكد اذا غلب عليه المرض وطالت به العلة وعلى كل حال فينبغي
 للعائد التماس الدعاء من المريض فانه احد الثلثة الذين يستجاب دعائهم بل دعائه
 مثل دعاء المالك ووضع يده على راع المريض استجواب شدة له من فاكه زاب
 طبيب ومجور او نحو ذلك وتخفيف الجلوس عند الاذاحت لك فان عبادة التو
 اشد على المريض من وجهه الى غير ذلك من الاداب الكثيرة **الفصل الثاني** يجب
 على الاقوى حال الاحتضار ان يتوق اعاننا الله عليه بتسابيل القول الثابت له
 على الناس كفاية حتى المحتضر اذا تمكن منه وان كان الاولى عند مزاجته المولى ان راد
 مباشرة توجيه المحتضر الى القبلة صغيرة كان او كبيراً او عبداً مؤمناً ومخالفاً
 على اشكال في الاخير احوط ذلك بان يلقى على ظهره ويجعل يده على صدره ويوجهه الى
 القبلة بحيث لو جلس كان مستقبلاً ولو تعذرت الكيفية الخاصة حافظ على
 الممكن منها والا وجهه اليها جالساً بل الاولى الاستقبال من جهة مع تعذر الجلوس
 بل الاولى ملاحظة الجانب الايمن وكواشبهت القبلة ولو الى جهتين وجهه الى
 احدهما في الاحوط ان لم يكن اقوى مع جميل المشرق والمغرب كما ان الاحوط استقبالا
 ما بينهما مع العلم بها ويستحب تلقينه بالشهادتين والافران بالائمة بل يستحب تكرار
 ذلك حتى يموت وتلقينه كلمات الفرج وهي لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله
 العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما فيهن وما
 بينهن وما تحتهن ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين وفي خبر القداح عن
 الصادق ع وما بينهما ما يدل ما فيهن وما بينهن ولا بأس بكل منهما وان كان الاولى
 الجمع بينهما بل الاولى قول وسلام على المرسلين قبل التحييد وتلقينه بقول اللهم
 اعظم الكبر من عجايبك واقبل مني اليسر من طاعتك وقول يا من يقبل اليسر
 يقض عن الكبر اقبل مني اليسر واعف عني الكثير اذ لك انت العفو الغفور وتقبل الى

التوكل
 شكرى الله كذا
 ويستحب من فعله ذلك كخرج
 به المولى يستحسن جميعه كما
 ذكره بعض كرمه في خطبة
 نور محمد عليه السلام
 ١٣١٨

بل هو الاحوط ظمنا
 عن اربقائه

السوق
 ما في بعض
 سببا قاده فان كنهه
 بما روي عن الاربع
 ١٣١٨

في حكم الاجتياز

مُصَلِّاهُ الَّذِي عَدَّ لِلصَّلَاةِ أَوْ كَانَ يَكْثُرُ مِنْهَا فِيهِ خُصُوصًا إِذَا اشْتَدَّ نَزَعُهُ عَلَى وَجْهِهِ
لَا يَكُونُ فِيهِ اجْتِهَازٌ عَلَيْهِ وَالْأَسَاجُ عِنْدَهُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ اسْتِجَابًا بِتِلْكَ بَعْدَ
الْمَوْتِ حَتَّى يَصْبِحَ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَتْرُكُ بَعْدَ الْوَفَاتِ فِي الظَّالِمِ بَلَّاءٌ بَعْدَ اسْتِجَابِ الْأَسَاجِ
فِي الْبَيْتِ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُ رَأَيْتُ دَائِمًا وَابَهُ أَوْ قَرَأَتْ الْقُرْآنَ عِنْدَ سَيِّمَاتِهِ الْمَذْمُومَةِ
وَرَدَّ فِيهِمْ فِيهَا وَهُوَ فِي سَكْرَاتِ الْمَوْتِ رَقَرَّتْ عَيْنَاهُ أَنْتَ بِحَيْثُ رَضَوَانِ خَازِنِ
الْجَنَّةِ بِشَرِّهِ مِنْ شَرَابِ الْخَمْرِ فَيَقِيهِمْ بِأَيَّامِهِ وَهُوَ عَلَى فِرَاسِهِ فَيَشْرَبُ فِيهِ مَوْتِ رِيَانِ
وَيَبْهَتُ رِيَانٌ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَوْضٍ مِنْ حِيَاضٍ لَا يَبْدَأُ بِأَيَّامِهِمْ قَرُبَتْ عِنْدَهُ إِذَا
نَزَلَ بِهِ مَلَكَ الْمَوْتِ تَرْلُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا عَشْرَةُ أَمْلَاقٍ يَقُومُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ صُغُوفًا
يَصْلُونَ عَلَيْهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ وَيُشْهَدُونَ غَسْلَهُ وَيُدْعَوْنَ جَنَازَتَهُ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ
وَيُشْهَدُونَ دَفْنَهُ وَسَيِّمَاتُ السَّافَاتِ الَّتِي رَزَقَتْهَا تَجْعَلُ الرَّاحَةَ مِنْ كَرَمِهِ
الْمَوْتِ وَسَيِّمَاتُ الْكَرْسِيِّ أَيْتَانِ بَعْدَ هَازِ آيَةِ السَّحَرَةِ أَنْ رُبَّمَا اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ الْخَلْقَ
ثُمَّ ثَلَاثُ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ الْبَقَرَةِ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْخَلْقَ ثُمَّ سُورَةُ الْأَعْرَابِ بَلَّ
الظَّاهِرِ اسْتِجَابَ مَطْلُوقِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْمَوْتِ قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدَ خُصُوصًا
بَعْضُ السُّورِ الْخَاصَةِ وَتَقْيِصُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَأَخْبَاقُ فِيهِ وَشَدَّ بِحَيْثُ مَدَّ شَتَا
وَمَدَّ يَدَيْهِ إِلَى جَنْبَيْهِ وَتَقْطِيعُهُ بِثُوبٍ وَتَجْعَلُ تَجْهِيْزُهُ الْأَمَشْتَبِ الْحَالِ فَانْتَهَى بِحَيْثُ يَأْخُذُ
إِلَى حُصُولِ لَيَقِينَ بِالْمَوْتِ وَلَوْ بِالسَّخِيرِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَزْيَامٍ فُضَاعَةً وَأَعْلَامَ اخْوَانِهِ لَتَسْبِيحِهِ
وَحَمْدِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالْأَسْتَغْفَارِ لَهُ وَدَفْنِهِ وَبُكَرُهُ ثَقِيلٌ يَطْنُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِالْحَدِّ
نَزْعُهُ فِي وَجْهِهِ قُوَى وَابْقَانُهُ وَحَدَّ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْبُثُ فِي جَوْفِهِ كَمَا أَنْتَ يَكْرَهُ نَزْعُهُ
الْجَنْبِ وَالْحَايِضُ سَاعَةً لَا يَجْزِيهِ بَلَّ يَكْرَهُ تَزِيلُهُمَا الْمَيِّتَ قَبْرَهُ وَأَمَّا الْمُنَاحِثُ فَالْأَوَّلُ
مِنْهَا فِي الْغَسْلِ وَفِيهِ فُضُولُ الْأَوَّلِ هُوَ فَرْضٌ عَلَى الْكَاهِنَةِ تَدْفِنُهُ تَكْسِينُهُ وَالصَّلَاةُ
عَيْنُهُ أَنْ كَانَ أَوَّلَى النَّاسِ بِذَلِكَ مَبَاشَرَةً أَوْ ذَنَا أَوْ لَاهِمَ بِمِرَاثِهِ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلِيَاءُ
بِجَالِ الْأَوْسَاءِ فَالْوَسَائِلُ أَوَّلَى عَلَى الْأَبْوَابِ أَنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى وَأَنْ كَانَ الْمَيِّتُ هَرَبَةً فَالْوَسَائِلُ
رِيَانٌ مِنْ كُلِّ عَدُوٍّ بِزَوْجَتِهِ حَتَّى يَلْذُقَ لَهْفَهُ قَبْرَهُ وَالْأَقْوَى وَجُوبُ مَرَاغَاتِهِ هَذِهِ الْأَوَّلِيَاءُ

الاجتياز
في حديث يوم البصرة
الاجتياز في حديث يوم البصرة
من باب نفع وجوه الاجتياز
إذا كنت عليه وحده
فقد وحده
الاجتياز في حديث يوم البصرة
وقال في حديث يوم البصرة
الاجتياز في حديث يوم البصرة
الاجتياز في حديث يوم البصرة

في عتبات المسائل في الفقه

والأحوط الجمع بين الاستيناد من بين وبين اذن المرتبة اللاحقة ظهر بها حرامها

الأقوى جوازها الكراهة ظاهراً في امر عمره

الأقوى جوازها في امر عمره

فلا يفعل شيء من ذلك بدون اذن الولي فضلاً عن المنع بل لو فعل أعيد ما كان عبادة منه على الأحوط والأقوى نعم يكفي الفحوى حال المحض والغيبه والمولى عليه من الأقوى بالمرأث تسقط اولوبته كما انما ينقطع بالامتناع وحاكم الشرع ولي من لا ولي له ولو لغيبه او نحوها **الفصل الثاني** هو عبادة على الأقوى يعتبر فيه ما يعتبر فيها من النية التي هي الداعي عندنا ولا يجب التعرض للوجه على الأقوى ان كان هو الأحوط فضلاً عن الرفع والاستباحة والأقوى لا يجزأ بنية واحدة للثلاثة وان كان الأحوط يتجدد لها عند كل غيبه لكن من غير تعرض للجزئية وعدمها كما ان الأحوط اتحاد المباشر للثلاثة وان كان الأقوى جواز التوزيع فبنوى كل واحد منهم على الوجه المزبور بل يقوى جواز التوزيع في اجزاء الغسل الواحد بل يقوى جوازه في اجزاء العضو الواحد بل يقوى جواز اشتراك الاثنين فصاعداً في الغسل كله اذا كان على وجه يستند اليهم للاتحاد بالصيب مثلاً والذين من الغاسل دون المقلب لا اذا فرض كون كل منهما غاسلاً فيجزي النية ح من احدهما بل لو كان احدهما غير مكلف لم يقدح **الفصل الثالث** يعتبر المماثل في التفسير فلا يغسل الرجل المرتبة والعكس وان فرض عدم النظر والنسب المماثل في المماثل وبمضاع فيكون لكل منهما تغسيل الاخرى مع عدم تماثل لولا امتناعه ولا يعاد بعد وجود المماثل كما لا يجب تغسل من المستبعد هذا الغسل ولكن الأحوط ان لم يكن أقوى ان يكون من وراء الثياب نعم يقوى جواز تغسيل كل من الزوجين الاخر اختياراً مجزئاً وان كان الأحوط كونه حالاً الا ايضاً كما ان الأحوط كونه من فوق الثياب ايضاً خصوصاً في تغسيل الزوج الزوجة بل الأحوط ان لم يكن أقوى عدم النظر الى عورتها وبظهر الثوب يتعاضد من غير حاجة الى عصر على الأقوى وان كان هو الأحوط ولا فرق في الزوجة بين الحرة والامة والانتطاع والدوام كالعكس ان المتألفه رحيماً يحكم الزوجة على الاصح بل لو انقضت عدة الوفاة وتزوجت وفرج بقاء امت بعير غيباً جازها التفسير والأقوى الحلق الامتزام ولد كانت ولا بالزوجة في جواز التفسير بل من كل منهما اذا لم تكن من زوجة او معتدة او مبغضة او مكاتبه فلهما جازئ تفسيره بادن من انقلبت نية وبالعكس ان كان الأحوط خلافاً حتى في ام الولد الابن

في شرائط الغاسل

اوبنت ثلث سنين فمادون فيجوز لكل من الرجل والمرأة تفصيلهما بمجردين حتى من العورة وان وجد المائل على الاصح وان كان الاحوط خلافاً والخشيش المشكل اذا كان له ثلث سنين فمادون واضح وكذا اذا كان لاكثر مع وجود مملوكة له لا مانع لها من تفصيله فان لم يكن له مملوكة كذلك فالاولى تفصيل المحارم له من الرجال والنساء فان لم يكن له محرماً فالاولى تكرار الغسل من الرجال والنساء وان كان يقوى الاكتفاء بوقوعه من احدهما وكذا لو وجد ميتاً وبعضه وكان مشتبهاً الذكورة والانوثة فيفضل الخشيش المشكل امته ومخارجه نحو ما سمعت فخره دون الاجانب ان لم يوجد غيره وان كان هو الاحوط ولكن مع تجفيفه قبل التكفين كما انه لو ماتت امرته وليس الا الاجانب مثلاً سقط غسلها ودفت كما هي وان امكن من دون لمس ونظر والاولى غسل مواضع التيمم منها من دون لمس ونظر والاولى منه تفصيلها من ورادتها من دون لمس ونظر ولكن مع المحافظة على التجفيف قبل التكفين كما ان الكلام لو مات الرجل وليس معه النساء اجنبيات بل وكذا من زاد على سنين من الذكور فانه يحكم الرجل كما ان الانثى لو زادت على ذلك بحكم الامرته والله العالم **الفصل الرابع** يعتبر في الغاسل كونه مكلفاً تقه منه العبادة فلا تقه من المجنون ولا من القبيح وان كان عتيراً ولا من الخالف فضلاً عن الكافر نعم يجوز تفصيل خصوص الكتابي المسلم اذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات رحم وتفصيل الكتابية المسلمة اذا لم تكن مسلمة ولا ذورحم مع حضور الاجنبي من المسلمين في امر حيلته الكتابي بالاغتسال ولا ثم التفصيل يتولى هو النية دون الكتابي بل الظاهر الجواز وان لم يحضر الاجنبي فيجزي نية الكتابي في هذا الغسل الصوري والاقوى وجوب الاعادة مع فرض وبعود المائل كما ان الاقوى وجوب الغسل بالمسح ان لم يحضر المائل والاولى ان يخرج عن مباشرة الكتابي بناءً الغسل كما ان الاقوى الخروج عن مباشرة بدن الميت بعد غسله مع وطوبته وفي حال غسله ولو بان يكون المقلب له المسلم او المسلمة من ذواته ونحوه او بالاصب عليه بعد المباشرة للتطهير منها وفي الحاق الخالف حكم الزبوة قوة

الاحوط التجمع بين تفصيلها وتفصيل المحارم وظهورها حرام بقائه

لا يبعد انه عترة وان كان الاحوط التكرار حتى مع وجود الامته والمحارم ايضا طريفاً حرام عترة

الاقوى متخير من المبر وان كان لا يجزى عن غيره ظمراً حرام عترة الاقوى عند وجوبه اذا لم يحضر وان كان احوط ظمراً مدققة

بل هو مقدم على الكتابي طريفاً حرام عترة تعالى

غسل وجهك ومجربته لقتلك في سقوط الشهيد عليك

من يقع منه التفسير على الأصح وان لم يكن مما لا بالأغسال على حسب غسل الميت
حتى في مزج الخليطين في الأولين وغيره على الأصح ثم بالتحيط ثم بالتكفين ثم بفنائه ثم بجلا
عليهما من دون إعادة تفسير كما لا غسل على من سبها بل يقوى عند وجوب إزالة الجنا
الحاصلة من القتل عن بدنها وكفنها فإدقنا بعد الصلوة كما هما بالظاهر عند مدح
الحديث الأصغر في ثبوت فضائلهما بعد بل والأكبر ولو جاز به نعم يقوى عند ارتفاع حكمها
السابق عليه ببل لا يدخل فيه شيء من الأغسال المتقدم سببها عليه وان نواها على
الأحوط ان لم يكن أقوى فيجب ان يغتسلح منها ان وجبت غاياتها او قلنا بوجوبها
لنفسها والا استحب وان لم نوجب شيئا من ذلك فيمن مات جنبا ولو اتفق موت
من قدم الغسل المزبور حقا فقتله بغير السبب المزبور وجب تفسيره بل لا
التجدد او عدل عن قتله بذلك السبب الى آخره وان كان موافقا للاول كما لو تعدد
القصاص ان كان الاقوى خلافا حتى مع اختلاف السبب كالقود والرحم كما ان الآخر
ان لم يكن اقوى عند الاجتزاء به لو وقع منه من دون امره به ولو غفلت ولو لم يفعل
بعد الامر به ولو نسي غسل بعد القتل على الاحوط والاقوى **الفصل الثاني**
اذا وجد بعض الميت فان كان فيه الصد او الصد وحده بل وبعض الصد مع قلب
غسله كفن وصلى عليه ودفن بالاحوط ان لم يكن اقوى تكفينه بقطع ثلثة وان كان
الصد وحده ويجب تحنيط ما كان من المساجد بل الاحوط تحنيط الصد وحده وان
كان الاقوى عدم الوجوب ان لم يكن كذلك بل كان قطعة فيها عظم غسله بل وكذا
القطعة من حتى على الأصح والاحوط ويلقى في خرقه ويدفن وان كان الاحوط اللف
في قطع ثلث من سجود اذا كان مما يتناول الصد الثلث حال الاتصال كما ان يجب
التحنيط مع وجود شيء من عظامه ولا يخلو العظم المجرد بدات اليه فجميعه فانقذ
حتى في الصلوة عليه اذ غناهم ينبغي استثناء السن والظفر من الحيوان قطع معهم ما
شي يسير من اللحم والاحوط الصلوة على غير النام من الميت وان كان عظمه كالبدن
والرجل ونحوهما وان كان الاقوى خلافا كما ان الاقوى جواز تفسير كل من الرجل

الاقوى الاجتزاء
بغير طهارته

الاقوى جواز الاقتصار
على ما يتناول فكفى
الثناء في الصد
وحده طهارتها
حار مرقاة

قوله
قرب القوم الى الله تعالى
من الذين هم على راس
الجموع من حيث هو حقيقته
وذلك انهم في ذلك حاله
في كل وقت وحين وانه
يكون بين الناس وبين الله
فوق ما يكون بينهم في
كل زمان ومكان فلهذا
سماه قوماً قريبين
الى الله تعالى
والذين هم على راس
الجموع من حيث هو حقيقته
وذلك انهم في ذلك حاله
في كل وقت وحين وانه
يكون بين الناس وبين الله
فوق ما يكون بينهم في
كل زمان ومكان فلهذا
سماه قوماً قريبين
الى الله تعالى

١٣٨

الافوى كغابة غسل كل
عضو قبل تعسيدا
ظم لجا دارم بقاش

يكفي في مراعات الأولوية
عنه ما بعد الفراغ من
اليمين إذا ابتدأ بها
اليمين ثم ركباً آخر
أيام أفاضاً

بل الاقوي قسما
واسم

في كيفية الغسل

من الطين مثلاً على وجه لا يخرج عن اسم الاطلاق وان كان الاحوط كونها قراحاً
 غير مشوب بشئ نعم لا يجزئ الغسل عن الثالث بماء السد والكافور وان لم يخرج
 معه عن الاطلاق على الاقوى بل الاحوط ان لم يكن اقوى اعتباراً عند من جبر بشئ منهما
 على وجه ينافي في المخلوص منهما عرفاً وان لم يتحقق معه صدق ماء السد والكافور عرفاً
 نعم لا بأس باليسير الذي لا ينافي في المخلوص عرفاً كما ان الاحوط ان لم يكن اقوى عند الاجتهاد
 بالارتعاش في كل من الاغسال الثلاثة نعم يجزئ ومس كل عضو من الاعضاء في كل منها
 مراعيًا للترتيب فيها عن الغسل بغير الرمس لكن يعتد في كل من المياها الثلاثة الكثرة
 ولا يجب الوضوء للميت على الاصح نعم يقوى استحبابه بل هو الاحوط بل ينبغي تقديمه
 على الغسل والله العالم **الفصل الثامن** لو لم يجد الا ماء غسل واحد او
 غسليين اتي بهما مراعيًا للسابق فالسابق في الاقوى مع تيمم واحد في الاحوط ان لم
 يكن اقوى للقاء ولو متعدياً وان كان الاحوط التعدد ولو لم يكن سدر
 ولا كافور غسل القراح مرة والاحوط الثلث واحوط منه التيمم مع ذلك بالنية
 حفاظة على الترتيب بل يجب الثلث في غسل المحرم وان وجب ترك الكافور في ماء
 كما يجب ترك حنوطه وبغيره من الطيب ولو لم يكن الا ماء واحد ووجد لكافور
 دون سد ففي تغسيله بماء الكافور والتيمم للقاء ولا واخراً وقبيلته بالماء
 عوضاً عن السد والتيمم للقاء من ماء الكافور والقراح وجهان اقويهما الاول
 وعلى كل حال يجب ان لا يتردد في وجوب المخلوط ان مثلاً قبل التدفن بل الاحوط ان لم يكن
 اقوى ذلك بعده ايضا وانفق خر وجبر كما ان يجب الغسل بتسديد الاحوط ان لم يكن
 اقوى ذلك في كل غسل شرع بدون سد وكافور للضرورة فضلاً عن التيمم ولا
 يقوم الخطي مقام السد عند تعدده وان غار الغسل به ولو لم يمكن تغسيل الميت
 ولو صبنا لتناثر جلده كالمحترق والمجذور وغيرها اتيتم بالتراب مرة واحدة والاحوط الثلث
 بل الاحوط التيمم بينهما بالنية حفاظة على الترتيب وكيفية تيمم بغير يد المني على الصلابة
 والمسح بها على محل التيمم من الميت والاحوط ان لا يكون اقوى تعدد الضرب كالموت التيمم

مع التمكن من الترتيب
 نظمها دارمها
 العالي

لا يترك نظمها
 دارمها
 بل الاقوى نظمها
 مدخلها
 محل اشكال نظمها
 دارمها
 سقوطه منه وفي التيمم
 لا يخلو عن قوة نظمها
 دارمها

لا يترك بل الاحوط اتينا
 راع نية المدبرة عن
 الجميع او اتيان الثالث
 قصد ما في الدقة
 فخره الله

هذا هو الوجه في كيفية الغسل...
 في كل من الاعضاء في كل منها...
 مراعيًا للترتيب فيها...
 ولا يجب الوضوء للميت...
 على الغسل والله العالم...
 لو لم يجد الا ماء...
 غسليين اتي بهما...
 فالسابق في الاقوى...
 مع تيمم واحد...
 في الاحوط ان لم...
 يكن اقوى للقاء...
 ولو متعدياً وان...
 كان الاحوط التعدد...
 ولو لم يكن سدر...
 ولا كافور غسل...
 القراح مرة والاحوط...
 الثلث واحوط منه...
 التيمم مع ذلك...
 بالنية حفاظة على...
 الترتيب بل يجب...
 الثلث في غسل...
 المحرم وان وجب...
 ترك الكافور في ماء...
 كما يجب ترك...
 حنوطه وبغيره من...
 الطيب ولو لم يكن...
 الا ماء واحد ووجد...
 لكافور دون سد...
 ففي تغسيله بماء...
 الكافور والتيمم...
 للقاء ولا واخراً...
 وقبيلته بالماء...
 عوضاً عن السد...
 والتيمم للقاء من...
 ماء الكافور والقراح...
 وجهان اقويهما...
 الاول وعلى كل حال...
 يجب ان لا يتردد في...
 وجوب المخلوط ان...
 مثلاً قبل التدفن...
 بل الاحوط ان لم...
 يكن اقوى ذلك...
 بعده ايضا وانفق...
 خر وجبر كما ان...
 يجب الغسل بتسديد...
 الاحوط ان لم...
 يكن اقوى ذلك...
 في كل غسل شرع...
 بدون سد وكافور...
 للضرورة فضلاً...
 عن التيمم ولا...
 يقوم الخطي مقام...
 السد عند تعدده...
 وان غار الغسل به...
 ولو لم يمكن...
 تغسيل الميت...
 ولو صبنا لتناثر...
 جلده كالمحترق...
 والمجذور وغيرها...
 اتيتم بالتراب مرة...
 واحدة والاحوط...
 الثلث بل الاحوط...
 التيمم بينهما...
 بالنية حفاظة...
 على الترتيب...
 وكيفية تيمم...
 بغير يد المني...
 على الصلابة...
 والمسح بها على...
 محل التيمم من...
 الميت والاحوط...
 ان لا يكون اقوى...
 تعدد الضرب...
 كالموت التيمم

التنظيف

آمنون

من السيرة الى الانوار
الاصحاح الثاني

في التكفين

والاقوى والواجب منها ورتما قدر بما يصل الى نصف الساق كما انه رتما استحب
الى القد لا باس به ولكن ينبغي اعتبار رضى الوارث في الزيادة على المسمى والوصية به
من الثلث وازاى ثوب يشتمل جميع البدن طولا وعرضا بل الاحوط ان لم يكن اقوى
زيادته في الطول بحيث يشد بل الاحوط الزيادة في العرض بحيث يوضع احد جانبيه على
الاخر ولو لم يحصل الا احد الثلث وجب مع الدوران يقل الثوب الشامل للبدن
بل الاحوط تقديم القميص على الميز ولو لم يحصل الا ما يستر به العورة وجب مع الدوران
يقدم القبل والا في كيفية التكفين ان يبدأ بالفاقة القهذين او لا ثم الميز ثم القميص
الفصل الثاني لا يجوز ان يكون الكفن منصوبا ولو لم يوجد غيره ولا متنجسا
ولو نجاسته بعفوى عنها في الصلوة على الاحوط ان لم يكن اقوى ولا حريرا محضا ولو كان
امرئ بل ولا غيره مما لا يجوز الصلوة فيه للرجل بخلاف كالدن هب صوف ما لا يؤكل
لحمه وشعره ووبره فضلا عن جلده بل مطلق الجلود وان كانت مما يؤكل لحمه على الاحوط
ان لم يكن اقوى نعم لا باس بما يمتدحى ثوبا وان كان متخذ من شعرو وبر وصوف يؤكل
لحمه على الاصح بل يقوى جوازه في الثوب المتخذ من الخمر ونحوه مما يجوز الصلوة فيه ولو لم
الا المتنجس وغيره مما لا يجوز حال الاختيار جازا التكفين به فضلا عن ستر العورة بل
يقوى الوجوب حتى في الحرير ومع الدوران فقديم جلده ما يؤكل لحمه على غيره ثم النجس
مع قلة النجاسة وعدم تلويثها للبدن ثم الحرير على ما لا يؤكل لحمه ثم الثوب من صوف مثلاً
على جلده لا يخلو من قوة والاحوط اعتبار الستر للبدن في كل من القطع الثلاثة وان كان
كان الاقوى لا كفاء بحصول الستر من الجوع كما ان الاحوط حصوله بنفس الثوب لا بالنشاء
ونحوه مما يطلى به الثوب ان كان يقوى الاجزاء به ايضا والله العالم **الفصل الثالث**
لو تنجس الكفن قبل الوضع في القبر وجب ازالة النجاسة عن غسل او قرض غير فادح في
الكفن وكذا بعد الوضع فيه بل لو تعذر الغسل ولو لانت في ارجاءه هتكاً لم يمتدح قطع
بمفراض ونحوه كما انه يتعين الغسل مع تعذر القرض وفساد سائرية الكفن به مثلاً
ولو تنجس معظم الكفن بحيث يفحس قرضه وكان غسله متعذراً فان كان قبل الوضع

وهو الاحوط الاظهار
تقسيماً داراً
العالى

لكن الاحوط الترتيب
طناً مظهراً
العالى
علا المنسوب طناً
داراً مظهراً
تقديم النجس خصوصاً
مع الكثرة على صوف
لا يؤكل لحمه وكن
تقديم الحرير عليه طناً
طناً داراً مظهراً
لا يترك طناً
داراً مظهراً
النشاء
بشيء مفسد
فان من مذهب
القرض
قرضه بقرضه
فان يترك

في تركفن الميراث على زوجها

في القبر ابدل بكذا بعد الوضع فيه مع الامكان في الاحوط ان لم يكن اقوى والا
 دفن فيه **الفصل الثاني** في تركفن الميراث على زوجها الميراث على زوجها الميراث على زوجها
 كانت مدخولا بها ولا صغيرة أو كبيرة عاقلة أو مجنونة حرة بل دامة بل ومنقطعة
 مطبوعة بل وفاشرة بل ومطلقة رجعية بخلاف البائن بل والمحللة كما لا فرق في
 الزوج بين الصغير والكبير والمجنون والعاقلة وان وجب الدفع على الولي نعم يقطع عن
 الزوج مع الاعسار الذي هو بمعنى عدم ملك لا زيد من المستثنيات في الذين ازيد
 من قوت يوم وليته له ولعياله حتى يلاحظ ما انتقل منها اليه وكان العقد متعة
 لا ارض فيه فيكون في اصل تركتها حتى لو ايسر بعد الدفن ولو اعسر البعض وجب
 ما يتيسر منه والا قوى مزاحمة وجوب الكفن حق الديان والنفقة الواجبة ونحوها
 من الحقوق لما لا يترفع لو كان قد تعلق حق الدين في المال بغير فلس قبل موت الزوجة
 سقط وجوب الكفن وكذا لو كان مال الزوج مرهونا لم يجب تكفينها الا ان يبقى بعد
 الدين بقية ولو اقترن موت الزوج والزوجة سقط الكفن عن الزوج ولو لم يكن
 عنده الا كفن واحد قدم عليها حتى لو كان قد وضع عليها نعم لو دنت ختخت بهو
 ان لم يخرج بذلك عن ملكه فلو اتفق وجوده تلفها باكل سبع مثلاً رجوع البئر لا يلحق
 بالزوجة في وجوب الكفن من وجبت نفقة من الاقارب فيدفن ح عارياً مع عدم
 الباذل نعم يجب الكفن للمملوك على السيد من غير فرق بين العرق والمدبر وام الولد
 المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يحرر منه شيء والا كان بالنسبة والاحوط ان لم
 يكن اقوى به السيد والكافور وماء الفسل مع الكفن لمن وجب عليه والله العالم
الفصل الخامس في اخذ الكفن الواجب من اصل تركته دون ثلثه
 مقدماً على الوصايا بالذات والديون وان كانت متعلقة بالمال قبل الموت لفلس بل
 او وهن بل وجباية على شكك استيما في لا خير يذبح مراعات الاحتياط فيه قال الله
 فالاحوط ان لم يكن اقوى باعتبار رضى الوارث حتى في زيادة الاثواب الثلثة بل لو
 كان عليه دين مستوجب منع من التذات الاحوط ان لم يكن اقوى وان كان

عدا ما من قوت يوم
 ليلة له ولعياله ظمياً
 حار بقائه

الا في الامعة المروجة فعل
 زوجها كما شر ظمياً
 حار بقائه

لا يترك مراعات الاحياء
 في الجميع ظمياً
 حار بقائه

فِي مُسْتَحْبَاتِ الْكُفْرِ

على وجه لا يكون من الشدة واللين أما اذا كان كذلك فلا بأس بغيرها ما قيل من
اكثر الذكر حال تكفيره وان يكون الميت حال تكفيره مستقبل القبلة كما كان حال
تفسيره ومنها خرقه الفخذين ليمتد الحامسة وينبغي ان يكون طولها ثلثة اذرع
ونصف عرض شبر ونصفا وان يد من ذلك وانقص بحسب الحاجة اليها تشد
المحقون ثم تلف على الفخذين لفافا شديدا على وجه لا يظهر منه شيء الى ان تصل
الى الركبتين ثم يخرج راسها من تحت رجليه الى الجانب الايمن وتغمر في الموضع الذي
ينتهي اليه او بان يربط احد طرفي الخرقه على وسط الميت اما بان يشق راسها او يجعل
فيها خيط ونحوه ثم يدخل الخرقه بين فخذيه ويضم بها عورتها شديدا وتخرج من
تحت الشدة الذي في سطره ثم يلف حقويه وفخذيه بما بقي لفافا شديدا فاذا انتهت
ادخل طرفها تحت الجزء الذي انتهت عنده وغير ذلك من الهيئات التي يحصل لها
المطلوب ومنها خرقه يعصب بها وسطه ومنها جعل شيء من القطن بلل وواقفوه
مقامه عند تعذره متروك الحب بين الاليتين على وجه يستر القبل والذبر بعد
وضع شيء من الخوط والذي يريه عليه بلل ان خشي خروج شيء سد بشيء منه الذبر
سدا جيدا بل قبل المرنه اولى بذلك بل ينبغي الاستظهار فيه سيما اذا كان يخشى
خروج الدم لفافا ونحوه كل ذلك قبل التلف بالخرقة وان لم يكن احدهما شرط في استحقاق
الاخر بل لا بأس بوضع شيء من القطن في مفخريه اذا خشي خروج شيء منهما ومنها العمامة
للرجال والدمار على مستأها في الطول والعرض وان كان الاولى ان تكون بحيث يلف
بها الرأس بالشد يرب ويخرج طرفاها من تحت الحنا ويلقيان على صدره بعد ان
يلقى فضل الشق الايمن على اليسر وبالعكس بل يكره ان تكون كقمة الاعرابي اي بلا
حنك بل ينبغي ان ياخذ العمامة من وسطها وينشرها على راسه ثم يردّها الى خلفه ثم
يطرح طرفيها على صدره على الكيفية التي ذكرناها ومنها القناع اي المخار للمرنه عوضا
عن العمامة للرجل والدمار ومساء ولعل الاخوط في تحصيل المستحب العمامة والقناع
للحشي المشكل ومنها لفاقة لشد في المرنه شدة ان بها الى ظهرها ومنها كون الكفن

[illegible]

الفصل الرابع

الفصل الرابع يستحب خلط شيء من التربة الحسينية بالخطوط لكن ينبغي اجتناب وضع الخطوط بها على ما ينافي في حرامها من الحال فلا يوضع شيء منه على الأقدام ولا على قطن العورتين ونحو ذلك والآول له ان يستحق الكافر وبسبب ذلك لا ينبغي ان يستحب حجر وعنه المبحث الرابع من السنن المختصرة بالشيعة وضع الحجر بين يمين وطب من جريد النخل مع الميت الصغير والكبير والذكور وغيره والحسن والسبي ومن يخشى عليه عذاب القبر وغيره فان لم يتيسر الاثنان فواحد كما ان ان لم يتيسر الا السبعة اى الحجر وغيره وطه الخوص وضعها معتبر ينبغي لفهما بالقطن كما ان ينبغي تقديرهما بعظم الذنوب وان اجزاء الاقل والاكثر فان لم يوجد النخل من السنة فالخلاف والرومان فطلق الشجر الرطب والآول في كفيته وضعهما مع الاختيار جعل احدهما في جانب لا يمين من عند الترقوة قائمة الى ما بلغت ملصقة بجدار والاخرى في جانب لا يسر من عند الترقوة الى ما بلغت من فوق القيص تحت التفافة واما مع النقية فلتوضع على قدام المكان ولو بالوضع في القبر معه ولو نسيت وتوكت وضعت فوق القبر والله العالم **المبحث الخامس** في التشيع وله اداب لكن ينبغي ان يعلم اوله انه يستحب لولي الميت بل وغيره اعلام الناس بموت المؤمن لتشييعه والصلوة عليه والترحم والاستغفار له كما انه يستحب المباداة لمن علم في الحيى لذلك بل ينبغي تقديمه على الوليمة لودعي اليها فيشيع الجنازة ويخرج معها ولا يعتبر فيه البقاء الى الدفن وان كان هو افضل ودونه الى الصلوة نعم الظاهر ان استحباب التشيع اذا كان محل الدفن محتاجا اليه اما اذا كان قبره في محل تجهيزه فلا يستحب اخراجه ليرثم ارجاعه اليه ولا حدله وان روى ميلين بل اعمل منه الخروج معه للدفن ولو الى احد المشاهد المشرقة وان كان لا يعتبر فيهم حينئذ ما يعتبر في غيرهم من الشيعة من المشي ونحوه ثم الاداب منها المشي بل الظاهر كراهة الركوب الا من غدر كما انه لا بأس به اذا رجع ومنها المشي خلف الجنازة الى احد جانبيه بل الظاهر ان الاول افضل من الثاني نعم هما معا راجح من المشي قدما بل الظاهر كراهة لانه من عمل المجوس من غير فرق بين صاحب المصيبة وغيره وبين

التي تقف
التراب العظيم
الشجرة الواحدة
بمعجزة الله
بالنفس
عن الجسد
من الجسد
فانتهى

في كيفية التشيع

جنازة المؤمن وغيره وان كان الثاني شدة كراهته بل لا يحوط تركه ويستحب التشيع
 التفكير في ماله والخشوع ونصواته هو المحل ويسئل الرجوع الى الدنيا فاجيب بل كره
 اللعب الضحك واللهو ونحوها كما يكره ضرب اليد على الفخذ وعلى الاخرى وقول
 ارفعوا يدي وتزعموا عليه واستغفروا له عفا الله لكم وقول قفوا به للصايف وغيره ومنها
 كراهته الجلوس للتشيع مع هبة القبر حتى يوضع في اللحد ومنها كراهته التشيع للنساء
 سيما الشابة وان كان الميت امرئ ومنها كراهته وضع الرداء لغير صاحب المصيبة اما
 هو فيستحب له ذلك بل الحفاء بل يمكن استحباب مطلق تغيير الزي لصاحب المصيبة
 حتى يعرف سيما في البلاد التي لم يتعارف فيها البس الرداء ومنها كراهته الاسراع على
 وجهه ينافي الرفق بالميت سيما اذا كان بالعدو والجنب نحوها بل ينبغي الوسط في الشيء
 بها ومنها استحباب التزيين بمعنى حمل النعش اربعة واستحباب ايضا بمعنى حمل الواحد
 الجوانب اربعة وان كان الاولى لا يتبدل به من الميت يضعه على عاتقه الايمن ثم
 يحمل مؤخرها الايمن على عاتقه الايمن ايضا ثم مؤخرها الايسر على عاتقه الايسر ثم
 ينقل الى المقدم الايسر واضعاه على العاتق الايسر دائرة عليها دود والرحى ومنها
 ان يقول المشايخ الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم ويقول الله اكبر هذا
 ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما الحمد لله
 الذي نعتز بالقدره وقهر عباده بالموت ومنها يقول عند حملها بين يديه وبالله
 وصلى الله على محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ومنها استحباب انظار
 حتى يدفن بلا ينبغي له ان يرجع قبل ذلك الا الضرورة والاذن له ومنها كراهته
 الاتباع بالنار ولو حجرة الا في الليل فلا يكره المصباح ومنها عدم القيام عند مرور
 الجنازة عليه الا اذا كان كافرا لا ينبغي ان يعلو على المسلم الى غير ذلك ويلحق بذلك
 استحباب نقل الميت في نعش يغطي بثوب سيما اذا كان امرئ لكن يكره وضع الثوب
 المرتين لاثر اول عدل الاخرة ولا بأس بنقل الميت على ابيه سيما اذا كانت المسافة بعيدة
 او كان في نقله مشقة على الحاملين اذا المراد ايصاله الى محل قبره والله اعلم

العدو
 على الفرس من عدو
 عدو او عدو او بالتحريك
 تعدد عدو او عدو او
 ودين خواست
 مني الله
 المحنت
 بالجماعة ضرب من
 حب لا من حب من باطن
 اسرع من غيره في
 كبره في مشيه
 جميع التحريم
 محله
 نوعي او ديني او من
 واحده من نصوص
 وجها وجها
 مني الله

في المصلى على الميت

الحمد لله الذي جعل في الصلاة عليه فيه فصول الاول يجب الصلاة على كل مسلم لم يقع منه ما يقتضي كفره بانكاره وروى نحوه وان كان مخالفا للحق على الاصح و على من كان بجملته كالحمل المحرم الذي قتلته ست سنين من ولادته من غير فرق بين الذكر والانثى والتحتي والحر والعبد وغيرهم ويستحب على من ولد جنادون من ولد ميتا وان ولجته الزوج قبل ولادته بل الاولى الصلاة على من خرج بعضه حيا وان كان اقله ثم سقط ميتا **الفصل الثاني** في المصلى احو الناس بالصلاة عليه ولا هم بميراثه فالاولاد من الجدة والاب والعم والام والابوين من العم وهكذا على حسب الارث في الارحام نعم الاب والابوين من الولد وان كان شريكا مع غيره الارث بل اقل نصيبا منه والجدة للاب والابوين من الاخ للابوين وان كان مساويا له وهو اولى بمن يمت باحدهما والاخ للاب والابوين من الاخ للام والعم والابوين من العم لاهلها والعم للاخضرة والاب من العم للام والجميع اولى من الخال وهكذا على الترتيب المزبور مع خلافة رجحان التقرب بالاب بل قد يقوى تقديم ابن العم للابوين على العم للاب كما في الارث ولو كان الولد صغيرا او مجنونا يقوى الانتقال للجدة ولو لم يكن رحم فالمعتق فضا من الجدة بل فحكم الشرع على الاحوط ان لم يكن اقوى الزوج اولى من غيره من الارحام واذا كان الاولياء جماعة فالذكر اولى من الانثى ولو كان صغيرا او مجنونا او غائبا فالاولاد ايتهم والاحوط الجمع بينهما وبين الحاكم اما اذا لم يكن فطبقته مكلف فالاقرب الرجوع الى الحاكم وان كان الاحوط الجمع بينهم وبين الاعد ولا تجزئ في الاحوط والاقوى صلوة الصبي سقوط التكليف وان قلنا بشريعتيها من غير فرق بين الفرادى والجماعة والحر وان بعد اولى من العبد وان قرب كذا الكلام في باقي موافق الارث ولو كان الميت عبدا فسيده اولى من ارحامه بل لو كان السيد مولى عليه فوليته وفي بعضهم **الفصل الثالث** ان لا يتقدم الولي الا اذا كان عالما بالواجب من احكام الصلاة واستكمل فيه شرط الامامة والاقدم غيره كما انه يجوز له التقديم وان كان صالحا نعم يستحب له المباشرة مع المساواة فضلا عما لو كان اكمل كما انه يستحب له تقديم الغير مع كونه اكمل سيما اذا كان

لا يخلو عن اشكال فلا يترك مراعات الاحياء فلهذا

والاحوط مراعات اذن الحاكم ايضا فلهذا

بل من السيد ايضا فلهذا

لا يبعد الرجوع الى الاعد ومراعات الاحياء احوط فلهذا

افضاله الاحوط مراعات اذهم ايضا فلهذا

فِي كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

عَالِمًا فِيهَا وَيُجُوزُ الرُّجُوعُ بِالْأَذْنِ قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِهِ وَبَعْدَهُ وَلَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً وَفَرَادَى مُبَاشَرَةً وَإِذَا نَاسَقَ أَهْبَارَهُ وَرَجَعَ إِلَى حَاكِمِ الشَّعْرِ فِي الْأَحْوَاطِ أَنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى
وَلَيْسَ لِلْغَيْرِ الْمُبَادَرَةُ إِلَى الصَّلَاةِ جَمَاعَةً وَفَرَادَى مِنْ غَيْرِ إِذْ نَهَى وَلَوْ تَقَدَّرَ الْأَوْلِيَاءُ وَارَادَ
كُلُّ مِنْهُمْ الصَّلَاةَ فَرَادَى فَفَعَلَ جَارِطُهُمْ ذَلِكَ بَلَّ لَا يَبْعُدُ جَوَازُ إِتِمَامِ جَمَاعَةٍ بِأَحَدِهِمَا
مِثْلًا وَآخَرَى لِآخَرٍ وَلَوْ ارَادَ وَالْجَمَاعَةُ الْوَاحِدَةَ وَكَانَ فِي أَحَدِهِمْ جَهَةٌ تَرْجِيحُ لِلْإِقَامَةِ
بِالْعِلْمِ وَالْوَرَعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ يَسْتَحِبُّ لِلْقَائِدِ تَقْدِيمُ الْوَاحِدِ كَمَا يَسْتَحِبُّ لَهُمْ تَقْدِيمُ غَيْرِهِمْ
مَعَ فَقْدِهِمْ وَأَمَّا الْأَصْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجَمْعِ وَالْمُتَأَمِّلُ فِي جَهَةِ تَرْجِيحِهِ كَمَا أَنَّ الْأَحْوَاطَ لِلْوَقْفِ
تَقْدِيمُ مَنْ وَصَّى لَهُ الْمَيِّتُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ **الفصل الرابع** يُجُوزُ أَنْ يَوْمَ الْمَرْثَةِ النَّسَاءُ
وَلَكِنْ تَقُومُ مَعَهُنَّ فِي الصَّفِّ بَلَّ يَكْرَهُ لَهَا الْبُرُوزُ عَنْهُنَّ بَلَّ الْأَحْوَاطُ تَرْكُهُ وَلَا يَشْتَرُطُ فِي
صَلُوقِهِنَّ عَدَمُ الرِّجَالِ بَلَّ تَخْرُجُ صَلَاةُ الْوَاحِدَةِ مُنْفَرِدَةً فَضْلًا عَنِ الْجَمَاعَةِ عَنْ صَلُوقِهِمْ
وَيُجُوزُ صَلَاةُ الْحَرَّةِ عَلَى الْمَيِّتِ أَيْضًا جَمَاعَةً وَفَرَادَى لَكِنْ يَسْتَحِبُّ فِي الْأَوَّلِ قِيَامُ الْأَقَامِ
مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ بَلَّ هُوَ الْأَحْوَاطُ وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ سِتْرُ الْعَوْرَةِ عَنِ النَّاطِرِ الْمُحْتَرَمِ وَلَوْ بِالْبَدَنِ
كُلٌّ يَجْسِتُ لَهُ وَلَوْ لَمْ يُمْكِنِ إِلَّا بِالْجُلُوسِ صَلُوقًا ذَلِكَ وَلَا يَأْتِمُّ الْقَائِمُ مِنْهُمْ بِالْجَالِسِ فِي الْأَحْوَاطِ
أَنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى بَلَّ الْأَحْوَاطُ أَنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى عَدَمُ الصَّلَاةِ لِفَرَادَى مَعَ فَرْضِ سَبْحِ الْمَضَلِيِّ
مِنْ قِيَامٍ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَيْمَةِ بِتَقْدِيمِ عَلَى الْمَامُومِ بِالْأَوَّلِيِّ الْوَقُوفُ خَلْفَهُ بَلَّ يَكْرَهُ الْوَقُوفُ
بِالْجَنْبِ إِنْ كَانَ وَاحِدًا بَلَّ هُوَ الْأَحْوَاطُ وَإِذَا اقْتَدَى النِّسَاءُ بِالرِّجَالِ يَسْتَحِبُّ لَهُنَّ الْوَقُوفُ
خَلْفَهُ إِنْ كَانَ وَرَاءَهُنَّ رِجَالٌ وَقِفْنَ خَلْفَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِنَّ حَائِضٌ وَقِفَتْ بِصَفِّ
مُنْفَرِدَةٍ عَنِ النِّسَاءِ كَذَلِكَ وَاللَّهُ الْعَالِمُ **الفصل الخامس** فِي كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ وَهِيَ
عَلَى الْمُؤْمِنِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ يَأْتِي بِالشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَ الْأَوَّلَى مِنْهَا وَالصَّلَاةُ
عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ الثَّانِيَةِ وَالِدَعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ وَالِدَعَاءُ لِلْمَيِّتِ
بَعْدَ الرَّابِعَةِ ثُمَّ يَكْبِرُ الْخَامِسَةَ وَيَنْصَرِفُ نَعْمَ يَسْتَحِبُّ خُصُوصَ مَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ الْخُصُوصَاتِ
بَلَّ يَسْتَحِبُّ جَمْعُ الْجَمْعِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ كَمَا يَسْتَحِبُّ لِعَفْوِ ثَلَاثَاتِ بَعْدَ الْخَامِسَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ قَائِدٌ
وَيَسْتَحِبُّ أَضَافَةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّادِقِينَ وَجَمِيعَ عِبَادِ اللَّهِ

الأحواط الاستيذان
ممن بعده من المراتب
أيضا إذا كان موجبا
ظهورا لم يبق
الغالب

في وجبات صلوٰة الميت

الصالحين الى الصلوة على النبي واله في الثانية وان كان مخالفا صلى عليه وجوبا
على الاصح والاحوط ولكن يكبر عليه اربعاً والاحوط الخمس والناصب المناوئ
بكفرهما الا صلوة عليهما فاذا دعت ضرورة الى صورة الصلوة دعا عليهما ولعنهما
انشاء وان كان مستضعفا لا يميز له يتمكن به من معرفة الحق ويبعثه على الفساد
كبر عليه خمسا ودعا في الرابعة بنحو اللهم اغفر للذين تابوا واتبعتوا سبيلك فمهم
عذاب الجحيم ربنا وادخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من ابائهم وانهم
وذرياتهم انك انت العزيز الحكيم وان كان له حق عليك ولو بجوار ونحوه قلت اللهم
انك خلقت هذه النفوس انت تهيئها وانت اعلم بسائرها وعلايتها ومستقرها
ومستودعها اللهم وهذا عبدك ولا اعلم منه شئ وانت اعلم به قد جئناك
شائعين كرهت موثرة فان كان مستوجبا فستغنا فيه ونحو ذلك وان كان مجهول
الحال كبر عليه خمسا ايضا ودعا في الرابعة يقول اللهم ان كان يحب الخير واهله
فاغفر له وارحمه ونحو ذلك من الدعاء الذي يندرج فيه ان كان
مؤمنا ومستضعفا ومناصفا وان كان طفلا كبر عليه خمسا ايضا وجوبا ودعا في
الرابعة بنحو اللهم اجعله لا يؤثر ولنا سلفا وفرطاً واجراً ان كان ابواه مؤمنين والا ترك
الدعاء لهما بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحافظة على نحو الدعاء المذكور وان كانت الصلوة
مندوبة **الفصل السادس** يجب فيها التيمم مقامه للتكبير الذي هو اول
العمل تعيين الميت لراعي الاجام متحدا او متعديا او لوبا القصد الى منوى الامام او نحو
ذلك مما يرتفع معه الاجام وان لم يفد معرفة الميت بخصوصه والاستقبال انما
مع التمكن والاضحى حسب ما يتمكن من احواله مع فرض تعيين الصلوة له ولو صلى من
حلوس مثلا بزعم الثقلين عليه فوجد القادر في سقوط التكليف عنه بصلوة الاول
انكالا حوطه ان لم يكن اقوى عند السقوط كما ان الاحوط اعتبار الاستقرار في القبة
وان كان الاقوى خلافا ولا يشترط فيها الطهارة من الحدث الا كبر فضلا عن الاصغر فليجب
والحايز الصلوة على الجماره قبل الغسل نعم الاحوط لها التيمم وان كان الاقوى

التسليم
في حديث دعاء الميت
لما سلفا قبل من سلف الحال
كان قد سلف الارب الذي
على تقدير عليه وفيل سلف الدنيا
من يومه اقرت من اثاره وذكرا
فراشه ولذا سمي الصلوة
الاولى من التيمم
التسليم الصحيح
في
بالتسليم الصحيح
رسله من وعده ووعده
جمع البحرين وطلع
البرق
اللفظ
فقط محركة بواو كسرة
شواذ في الجوزة في قوله
وسمى في الصلوة على الجمار
الجب اللهم اجعله لا يؤثر
اي اجرا بقدر ما
رود عليه
الرب
عليه انا مع وجوده
من يصلي قائما فلا
حوطا لم يكن اقوى
عند مسرعة الصلوة
مع متن

فِي وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ

تأكد استحيائها وكذا لا يشترط فيها رفع الخبث بل يقوى على اعتبار ما يعتبر في ذات الركعة
 فيها من شرط كالستر ونحوه وما منع كالضحك ونحوه على ما تقدم من الاستقبال و
 القيام وعلى ما اختر خصوص مكان المصلي ما يكون ما جيا للصورة فلو تستره فست
 أو كان الميت في مكان كذلك وضحك في الأثناء أو سكت كذلك ونحو ذلك مما
 يكون على وجه غير ما ج لصورتها بذاته أو بكثرته كانت الصلوة صحيحة ولكن لا يحوط
 مراعاة جميع ما يعتبر في ذات الركوع والتبوء من الشرائط والموانع حتى صفات الساتر
 ونحوها كما أن الاحوط أن لم يكن أقوى اعتبار جميع ما يعتبر في الإتيان بذات الركعة
 من صفات الإمام وعلى المهرط ونحو ذلك ولا يجب التسليم فيها بل لا يستحب من
 غير فرق بين الإمام وغيره وكذا فرائض القرآن حتى أم الكتاب أن جاز ذلك ونحوه
 بعنوان الفرائض إذا لم يكن على وجه يكون ما جيا لصورتها وكذا لا يستحب فيها دعا
 الاستفتاح ولا التعوذ ولا التكبيرات الست قبلها نعم يجب فيها على الإمام والمقدم
 المحاذاة للميت بمعنى المقابلة فضلا لا جهة فلا يجوز كونه على أحد جانبي المصلي فضلا
 عن كونه خلفه كما أنه يجب فيها حضور الميت بين يدي المصلي فلا يجوز على الغائب ولو
 في البلد بل لا يجوز على الحائل بحدود ونحوه مما لا يصدق مع رسم الصلوة عليه بخلاف
 الميت في النعش ونحوه مما هو بين يدي المصلي كذا لا يجوز التباعد للمصلي ما ما أو
 منفردا وما موما غير تصفوف عن الميت المتحد المتعة بغير التعدد كثيرا على وجه يصدق
 عليه الوقوف على الميت ومناف لتطم الجماعة وكذا الكلام في العلو والاختصاص ولا
 يتحل الإمام فيها شيئا عن المأموم بل هما سواء فيما عرفت من الواجب المستحب ولا يجوز
 الصلوة إلا بعد التعجيل وما في حكمه والتكفين فلو صلى قبل ذلك أعيد حتى مع
 التسيان على الاحوط أن لم يكن أقوى والفصل والكفن المقدمان في المرجوم ونحو
 كالمؤخرين فيصل على ما ج من دون إعادة شئ منهما كما يصل على الشهيد بدون
 شئ منهما وكذا من تعذر تعيينه أو تكفينه ولعل منه الصلوة على المخالف وإن كان
 قد باشر غسله مثله ومن لم يكن له كفن أصلا أو سكن ستره أو عودته بتوب صلى

في مستحبات الصلوة والميت

عليه قبل الوضع في القبر والأبعد سائر العورته بالدين الحجة والأحوط أن لم يكن أقوى
كونه مستلقياً على قفاه ثم بعد الصلوة يجعل على جانبه ويدفن والمصلوب ينتظر
غسله وتكفينه بعد ترليه ثم يصلي عليه كذلك من تعذر دفنه وكان غير متغسل أو غير
مكفن سعى في حصولهما إلى أن الذفن فيصلي عليه بدوهما على الوجه الذي عرفت ولو
كان غريباً أو تعذر دفنه سترت عورته ولو بجرحه صلى عليه والله العالم **الفصل**
السايع في السنن منها أن يقف الإمام والمنفرد عند وسط الرجل بل معاق الذكر
وقد ركنه بل مطلقاً لأن في أماني الخنثى المشكل ونحوه فتحة وإن كان ملاحظة
الصلوات لا يخلو من رجحان كما أنه يتخير في الأبعاد أيضاً ولو اتفق الرجل والمرأة أو
الصلوة عليهما فمادفعه استحب جعل الرجل وإن كان عبداً أو خصياً مما يلي الإمام وإن
من ورائه فإن أراد مع ذلك الوقوف موقفاً أفضل فيما جعل صلواتها محاذياً لوسط
الرجل ولو اجتمع حرة وعبدة وحرّة وامرأة وأراد الصلوة عليهم دفعة كان الحر أقربهم إلى
الإمام ثم العبد ثم الحرّة ثم الامرأة ولو جامعهم خنثى قدم على الحرّة فالمرءة مملوكة مقدّم
الحرّة عليه ولو كان لطفل حرم مع الرجل والمرأة جعل الطفل آخر بعد الرجل وأخيراً للمرءة
عنه إذا كان ابن سبي إذا كان أقل قدمت المرءة عليه كما تقدم عليه لو كانت حرة وهو
مملوك وإن كان ابن سبي ما لو كانت مملوكة والصبي خنثى وكذا يتخير بين ذى الست
الحر والعبد البالغ ويقدم ذى الست على الخنثى كما يقدم العتبي على الصبيبة للست و
دونها ولوتسا وفي الصفات المزبورة فلا بأس بالترجيح بالفضيلة ونحوها من الصفات
الدينية كما لا بأس بالترجيح بالقرعة مع فرض التساوي فيها والامر سهل بعد كون ذلك
باجعه على الشدب هذا كله بالنسبة إلى قريتهم من الإمام وعدل وهناك كيفية أخرى
بان يجعل الاموات كالميت الواحد يوضع رأس كل واحد منهم عند اليد الأخرى
الدرجة ويقوم المصلّي في الوسط وعلى كل حال يشترك بينهم فيما يتحد لفظه كالتهادين
والصلوة على النبي والدعاء للمؤمنين وراعى في الدعاء لو كان فيهم مؤمن ومجهر
ومنافق وطفل كل واحد مع اتحاد الصف يراعى تهيئة الضمير وجمعته بذكر لا

فِي مُسْتَحَبَّاتِ صَلَاةِ الْمَيِّتِ

وتابيه اوبذكر مطلقاً مبدئاً الميت ويؤتى مبدئاً الجنازة ولعل الاول والى ذلك
 كلمة تخص كل من الاموات بصلوة والله العالم ومنها ان يكون متطهراً ولو خاف
 فواتها يتم بل الظاهر مشروعية التيمم وان تمكن من الطهارة للمائتة وان كانت
 بل الصورية لو كان جنباً مثلاً او في منبر ومنها نزع النعل ولو عرقت به بل ذكر الصلوة
 بالحذاء ولا بأس بالخشية بل وغيره وان كان الحفاء لا يخافون رجحان خصوصاً
 الامام ومنها استحباب رفع اليدين في التكبير الاول بل وغيره على الاصح ومنها
 وقوف الامام موقفاً بل وغيره الامام حتى ترفع الجنازة ومنها وقوعها في المواضع
 المعتادة وان جاز في كل مكان حتى المساجد على كراهية الا في مكة ومنها استحباب
 فعلها جماعة وتجزي الصلوة فرادى لو امرئ ومنها الجهر للامام بالتكبير بل مطلق
 الادكار اما المأموم فلا يستجاب بالاسرار ومنها الاجتهاد في الدعاء
 للمؤمنين فيها الى غير ذلك من المنذبات ويكره تكرير الصلوة جماعة وفرادى من
 المتعمد المتعمد كراهية خفيفة خصوصاً اذا كان فرادى من غير الذي صلى اولاً بل
 الظاهر سقوطها اذا كان الميت اهلاً لتكرير الصلوة عليه بزيادة فضل وعلو مرتبة
 والله العالم خاتمة فيها مسائل اولها من ادرك الامام في ثناء الصلوة
 جاز له الدخول معه تابعاً للتكبير ولكن يجعل تكبيره اول صلوة فياتي بالشهادتين
 فيه فاذا كبر الامام الثالثة مثلاً بزمعة كانت له الثانية فياتي بالصلوة على النبي
 فاذا فرغ الامام اتم ما عليه من التكبير وغيره ان تمكن منه ولو مخففاً مراعيًا للشوا
 والا قصر على التكبير ولا في موقفه والله العالم المسئلة الثانية ما سبق
 المأموم الامام بتكبيره مثلاً استحب له اعادها مع الامام بل هو الاحوط من غير فرق
 في ذلك بين العبد المسمو وله بنية الا نفراد ولو من غير عنز ولكن يعقب في صفة
 صلواته ما يعقب في المنفرد من المحاذاة وعند الخائل كما ان له قطع الصلوة اختياراً
 وان كان الاحوط خلافه المسئلة الثالثة لا يجوز تأخير الصلوة اختياراً
 حتى يدفن وان كان لا تسقط الوضوء ونحو مثلاً بل يجب الصلوة عليه مذكراً فوناً

الحق تعالى
 حفيظ كبر الاول وحفاه
 بر وزن كثر است يعني بارئ
 بالانكسار فتن في مرزوقه
 تعجب برشد برون ست
 وحفي في باب افعال
 يعني ريت بارئ
 في ادوية فتن
 الحذاء
 في الحديث لا يضر على
 الجنازة بجمعه بالكر والتمه
 تفتت بجمع احذ شمس
 بجمع وسمه لا يضر على الجنازة
 بنظر عذابي بغير
 تحدي جمع
 الحفنة
 بالمسح في الرجز وجمعه
 خفاف ككتاب نهج
 سبق الكتاب الحفنين برون
 الكتاب بجمع على التثنية
 الحفنة بجمع على التثنية
 بعده في الحديث لم يعرفوا
 حف الاصح اذ اعلموا انهم
 قال بغير ريت حين ظهر عذابي
 من الطافات ابراهيم
 من سبع الا عادت الطلاق
 الحف على بغير ظهر العبد
 براكان رفاق ام لم يكن مع
 الحف حفي الرجز حفاً
 سلام من باب تعجب في الفعل
 ولا حفي حواف الحف حفاً
 كفاض قضاة الحف
 بالكر والتمه
 من كثره الحف حفي
 رف فداً مجمع
 الحف

في عجزنا تأخير الصلاة

مراعيا الباقي الشرائط كالاستقبال ونحوه ولا يجوز نبش له ذلك والا قرب عند
التحذير بل يصلي عليه ما لم يخرج عن صلاته اسم الميت ثم يرد الصلاة على من صلى
عليه بعد الدفن فالأحوط ان لم يكن أقوى التحذير باليوم واليلة والصلاة الباطنة
كعد الصلاة فيصلي عليه حمد فوا حتى لو كان البطلان يوضع الميت مقلوبا
في الأحوط ان لم يكن أقوى لو اتفق ظهور الميت بعد دفنه وقد صلى عليه مدفونا
لعد الصلاة عليه قبله فالأحوط ان لم يكن أقوى تحذير الصلاة عليه كما أنه يقوى
تكرار الصلاة عليه ان كان ظهوره بعد اليوم واليلة **المسئلة الرابعة**
الافاقات كلها صالحة لصلاة الجنازة بالاكراهة حتى وقت اصفرار الشمس وقت
طلوعها بل الاكراهة في المستحب منها فضلا عن الواجب فعلها في وقت الصلاة
الواجبة ثم يرجح تقديم فضيلة وقت الفريضة عليها دون النافلة بل دون قضاء
الفريضة وان كان المبادرة اليه مستحبا بل لو خيف على الميت مع سعة وقت
الحاضرة قد تمت الصلاة عليه كما تقدم الحاضرة عليها مع تضيق وقتها وسعة
الافاق لو تضيقت معا فتمت الفريضة بل الظاهر تقديم الدفن على الصلاة
عليه لو خيف الفساد فيصلي حينئذ عليه مدفونا بل يقوى تقديمه مع ذلك
على الفريضة المضيق ولو امكن الجمع بين الدفن والاياء للكتوبة لم يكن بعيدا من
الصواب ان كان الاولى فيه القضاء مع ذلك ولا يصلي على الجنازة في أثناء الصلاة
في الأحوط ان لم يكن أقوى وان لم يحصل لها المولم تفت بها الموالاة وكانت دعية
وادكارا والله العالم **المسئلة الخامسة** اذا صلى على جنازة بعض الصلوة
ثم حضرت اخرى تجزئها انما ما تلبس به من الصلوة ثم افشاح صلوة لاخرى
وبين قطعا وجمعهما بصلوة واحدة وبين تشريكهما فيما بقي من التكبير الاولى
فتكون الثالثة مثلا الاولى والثانية جامعا بين وظيفة كل منهما فيا في الثانية
والدعاء للمؤمنين فيها فاذا كبر الرابعة الاولى كانت ثالثة للثانية فيا فيهما
بالدعاء للميت والصلاة على النبي فاذا كبر الخامسة تمت الصلوة الاولى كانت

في سنن الدفن

عذاب القبر وعند الوضع في القبر يقول اللهم عبدك وابن عبدك وابن أميتك
 ترك بك وانت خير من قلبي وبعد الوضع في القبر يقول اللهم جاف لأرض عن
 جنبي وصا عدي عليه ولقمة منك رضوانا ومنها حفر القبر إلى الرقوة فالقامة بل
 يكره تعيقه فوق ذلك ومنها الدعاء له عند معاينة القبر يقول اللهم اجعله
 روضة من رياض الجنة ولا تجعله حفرة من حق النار ومنها اللحد بما يلي القبلة
 في الأرض المصلحة والشوق في الأرض الرخوة سيما بدن يخاف من تلجده بالنور
 المزبورة اهذام عليه والمراد بالشق الحفرة في قعر القبر شبه التهر فوضع الميت
 ويسقف عليه وبالحديد ان يحفر في جانبه مكانا يوضع فيه ويتبغى ان يكون وسعا
 مرتفعا بقدر ما يمكن جلوس الميت فيه ومنها حل عقد الكفن جميعها بعد الوضوء
 في القبر ومنها جعل مقدار ربة مثلاً من تربة الحسين معه تلقاء وجهه بحيث
 لا تصل اليها نجاسة الانفجار ومنها التلقين بعد الوضع في مكانه قبل الشتر
 باللبن في اللحد بان يضرب بيده على منكبيه الايمن ويضع يده اليسرى على عضده
 او منكبيه اليسرى ويدي في فيه الى الشتر ويحركه تحريكاً شديداً ثم يقول له يا فلان بن
 فلان اسمع افهم ثلاث مرات الله ربك ومحمد نبيك والاسلام دينك و
 القرآن كتابك وعلى امامك ثم الحسن الى الخ لائمة افهمت يا فلان ثم يعيده عليه
 هذا التلقين ثلاث مرات ثم يقول بشتك الله بالقول الثابت هداك الله الى
 صراط مستقيم عرف الله بدينك وبين اوليائك في مستقر من رحمة الله عز وجل
 الارض عن جنبيه واصعد بروحه اليك ولقمة منك برهاناً اللهم عفوك عفوك
 ومنها تشريح اللحد باللبن فالجمر مثلاً اي مضد به لا يصل اليه التراب مبتدئاً
 به من عند الرأس واولى من ذلك بنائه به مع الطين ومنها الدعاء له فادام
 مشغولاً بالتشريح بنحو قول اللهم صل وحدته وانس وحشته وامن روعته
 واسكنه من رحمتك ورحمة تعينه بها عن رحمة من سواك فانما رحمتك للظالمين
 ومنها ان يقول ذا وضع الميت في الحفرة بسم الله وبالله وعلى ملته رسول الله

فِي مَسْجِدِ الدُّنْيَا

وَيَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ثَابِتَةً الْكَرْسِيِّ الْمُعَوَّذَيْنِ وَقَالَ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْيَتَعَوَّذُ مِنْ
مِنَ الشَّيْطَانِ وَمِنْهَا أَنْ يَجْبِرَ عَنْ وَجْهِهِ وَيُجْلِسَ خِذْلَهُ عَلَى الْأَرْضِ وَيَعْمَلَ لَهُ وَشَاءً
مِنْ تَرَابٍ يَسْنُدُ ظَهْرَهُ بِمِثْلِ الْمِثْلِ لَا يَسْتَلْقِي مِنْهَا خُرُوجَ مَنْ فِي الْقَبْرِ عِنْدَ
الرَّجُلَيْنِ فَاتَّسَرَّ بِأَبَرٍ مِنْ غَيْرِ فَرَّقَ فِي الْمَيِّتِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْثَةِ قَائِلًا أَنَا اللَّهُ وَأَنَا إِلَهُ
رَاجِعُونَ اللَّهُمَّ ارْزُقْ دَرَجَتِي فِي عِلِّيِّينَ وَاحْضَرْ عَلَى عَقْبِي فِي الْغَابِرِينَ وَعِنْدَكَ
تَحْسِبُ يَا رَبُّ الْعَالَمِينَ وَمِنْهَا أَهَالَةُ غَيْرِي لِزَحْمِ التُّرَابِ عَلَيْهِ يَظْهَرُ الْكَفْتُ
قَائِلًا أَنَا اللَّهُ وَأَنَا إِلَهُ رَاجِعُونَ اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبِيهِ وَاصْعَدِ إِلَيْكَ بِرُوحِي
وَلَقَدْ مَنَنْتَ وَضَوَّأَنَا وَأَسَكَنْتَ قَبْرِي مِنْ رَحْمَتِكَ مَا تَقْسِيهِ بَعْزٌ عَنْ رَحْمَتِكَ مِنْ سِوَاكَ
وَقَائِلًا أَيْضًا يَا أَبَا بَكْرٍ وَنَصْدِيقَا بَعْثْتَ هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ
صَلَّى اللَّهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا وَمِنْهَا رَفَعَ الْقَبْرَ عَنِ الْأَرْضِ بِمَقْدَرِ
أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةً أَوْ مَفْرُجَةً وَمِنْهَا تَرْبِيعُ الْقَبْرِ عَلَى مَعْنَى كَوْنِهِ ذَا أَرْبَعِ زَوَايَا
قَائِمَةً وَتَسْطِيقُهُ بِالْكَرَةِ تَسْنِيمُهُ بِلِ الْأَحْوَطِ تَوَكُّرُهُ وَمِنْهَا رَشُّ الْمَاءِ عَلَى الْقَبْرِ وَالْأَوَّلَى
كَيْفِيَّتُهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةَ وَيَبْدَأُ بِالرَّشِّ مِنْ عِنْدِ الرَّاسِ إِلَى الرَّجْلِ ثُمَّ يَدُورُ بِهِ
عَلَى الْقَبْرِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الرَّاسِ ثُمَّ يَرشُّ عَلَى الْوَسْطِ بِلِ يَبْغِي وَضْعَ مَا يَفْضَلُ مِنَ الْمَاءِ
عَلَى الْوَسْطِ أَيْضًا بِلِ لَا يَبْعَدُ اسْتِجَابَ رَشِّ الْقَبْرِ فِي غَيْرِ حَالِ الدَّفْنِ إِلَى أَرْبَعِينَ
يَوْمًا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً وَمِنْهَا اسْتِجَابَ وَضْعَ الْيَدِ عَلَى الْقَبْرِ مَفْرُجَةً الْأَصَابِعِ وَيَبْغِي أَنْ
يَكُونَ عِنْدَ الرَّاسِ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا بَعْدَ النَّصْحِ بِالْمَاءِ وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ
وَأَنْ كَانَ أَتَى يَتَقَوَّى كَوْنُ ذَلِكَ كُلِّهِ مِنَ السُّبُحِ فِي السُّجُودِ يَتَأَكَّدُ ذَلِكَ لَمْ
يَحْضُرَ الصَّلَاةَ كَمَا أَنْ يَبْغِي قَوْلَ بِسْمِ اللَّهِ خَمَلَتْ مِنَ الشَّيْطَانِ أَنْ يَدْخُلَتْ
عِنْدَ وَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ عِنْدَ الرَّاسِ مَرَّ شَوْشًا بِالْمَاءِ بِلِ يَبْغِي نِيَادَةً غَيْرَ الْيَدِ ذَلِكَ
إِذَا كَانَ الْيَتُّ هُنَا شَمِيَّةً بِلِ يَسْتَجِبُ وَضْعَ الْيَدِ بِمَا فِيهِ الْمُؤْمِنُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْلَةِ
قَارَأْنَا سَبْعَ مَرَّاتٍ أَنَا تَوَلَّاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ كُلِّ وَقْتٍ يَزُودُهُ بِلِ يَبْغِي مَعَ ذَلِكَ
الِاسْتِغْفَارَ وَالذِّهْنَ بِخَوَالِيقِهِ جَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبِيهِ وَاصْعَدِ إِلَيْكَ بِرُوحِي

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا
فقد كنا لنكون
من الخاسرين

المعدة
جمع مدرة كقصب وقصبه
وهو الشرب المتعدد عن الماء
الطهر قطع الطين قال في بعض
بعضهم يقول طين ابيض
الذي لا يخالطه برص في
عده من الاستسقاء يخرج
الغائط بالبرص
الطين ابيض
جميع

فُسُحُنُ الدَّفْنِ

ولقد منات رضوانا واسكن قبره من رحمتك ما تقنيه به عن رحمة من سواك ونحو
 اللهم ارحم غربته وصل وحده وانس حسنه وامن روعته وافض عليك من رحمتك
 واسكن البدر من برود عفوك وسعة عفرانك ورحمتك ما يستغني بها عن رحمة من سواك
 واحشره مع من كان يتولاه ويستحب زيارة قبور المؤمنين والسلام عليهم بنحو السلام
 عليكم يا اهل الديار ثلاث واهدا ما ينسلك من قراءة القرآن والترحم عليهم والاستغفار
 وبالأدب سجناب الزيارة يوم الاثنين وغداة السبت ويوم الخميس سيما عشتية للرجال
 والنساء ما لم ينافا لستره والصبانة لغيره ويستلزم الجرج ونحوه مما ينال في الصبر ومنها
 تلقين الولي او من يامره بعد انصراف الناس اصول دينه ومدن هب بارفع صوتيه
 اذا لم يكن مانع من تقية ونحوها والا لقدر سر بنحو قول يا فلان بن فلان او يا فلانة
 بنت فلان هل انت على العهد الذي رقنا عليه من مفادة ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له وان محمد عبده ورسوله نبينا وان عليا امير المؤمنين سيد الوصيين
 امامك وفلان الى اخر الامثلة وان جميع ما جاء به محمد حق وان الموت حق وان
 حق وبذلك يندفع انشاء الله سؤال منكر وفكر الظاهر التحيير بين استقبال القبلة
 والقبر وبين استقبال الميت واستدبارها بل ينبغي للمقن وضع القدم عند الرأس و
 قبض القبر بالكفين ومنها صلوة الهدى لليلة الدفن ركعتان في الاولى الحمد واية
 الكرسي وفي الثانية الحمد الفلاة عشر او بعد الحمد التوحيد مرتين في الاولى وفي
 الثانية بعد الحمد اهلنكم التكاثر عشر الاولى الجمع بينهما فاذا سلم قال اللهم صل
 على محمد آل محمد وابعث نوابها الى قبر فلان واولى من ذلك ضاقرة كيفية بالستر
 وهي قراءة اية الكرسي والتوحيد مرتين بعد القاء تحفة الزكوة الاولى وفي الثانية
 الحمد التكاثر عشر او اولى من ذلك فتم الصلاة عن مع الصلوة ومنها التغير بالماء
 قبل الدفن وبعد وان كان الثاني افضل والمرجع فيها العرف بل يكفي في نوابها ان يراه
 صاحبها ولا حد لزمانها نعم لو ادت الى تجد يد حزن قد نكح ان تركها اولى وينبغي ان
 مات نساء الميت ثلاث ايام من يوم موته كما سري في كفو انما ذوالعام لم ولا يكره

في مواضع جوار النشك

الجلوس للتعزية بل بما وجب بالعارض كما في بلادنا في هذه الايام من بل مع التكلف
 التام ببذل الطعام وغيره وان كان لولا ذلك يكره اكل الطعام عند اهل البيت
 بل وغيرهم مما يقتضي تكلفهم ولا فرق في استحباب التعزية لاهل المصيبة بين
 الرجال والنساء حتى الشابات منهن متحزات عما تكون به النفس ولا بأس بتعزية
 اهل الذمة والمخالفين متحززين عن الدعاء لهم بالاجر ونحوه مع فرض عدم تقية
 تقتضي ذلك بل ينبغي الدعاء للذمة بكثرة العدد ملاحظا كثرة الجحيز ومما وضع
 حجر وخشبة عند راسه علامة ليزار ومنها وضع الحصا على القبر الى غير ذلك من
 المنذبات المذكورة في المطولات واما المكروهات فامور ايضا منها فرش القبر
 بالساج ونحوه الا لضرورة كندوة الارض بل الاولى ترك الفرش والمخدة ونحوهما
 مما هو عبر الوضع على الارض ومنها ان يهيل ذوالرحم على التراب لا نه تورت الفسوة
 في القلب من قسي طبع بعد عزه ومنها تجصيص طاهر القبر بل وباطنها في
 استداء الدفن وبعد في الارض المملوكة والمباحة والمسبلة الا لمخافة التنس و
 نحوه بل وتطينها ولو بطين القبر ومنها تجد يد القبر بعد اند راسه على معنى جعله كثر
 قبر جديد سيما اذا كان في روض مسبلة مثلاً ومنها البناء على القبر وتطليبه بالحو
 عليه والمقام عنده واتخاذ مسجد اعدا قبور ائمة الهدى التي اذن الله تعالى ان
 ترفع ويذكر فيها اسمه والشهداء بل والعلماء والصلحاء ومنها الحث بينهما والفتك
 كذلك ومنها دفن ميتين في قبر واحد كجسمهما في جنازة واحدة من غير فرق بين الا
 سداء وغيره ولا بين البيت مثلاً وغيره الا لضرورة فقد الا فضل والاولى جعل
 حاجر بينهما وحمل الخصى حلف الرجل والمرأة خلفه ومهما التقل عن مكان مات
 فيه الى غيره الا الى احد مساهد المشرفة والا فاكل المعطرة كالنقل من عرفات الى الحرم
 فانه يستحب سيما ارض العري التي يمدفع بها عذاب القبر وسؤال الملك فكري لا فقرة
 الكاظمين ففقور باقي الاثمة بل لا يبعد استحباب النقل الى مقبرة الشهداء والعلماء
 والصلحاء كما لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد الى اخر بعض الرخات لثمة

اذ لم يسلموا اليك الحرم
 والا فحرم عشر طمينا
 في مرقاة
 الطال

فما يجوز فيه النّيش

بغير نعيم لو استلزم الثقل المثلث وفتنة الحرمة لم يجز على الأقوى كذا الثقل بعد الدفن
الشعير ومنها الاتكاء على القبر والمنع عليه الضرورة ولو زيادة بعضهم قسلاً عن زيادة
الأئمة ومنها زيادة تراب على ما خرج من تراب القبر والله العالم خاتمة فيها
مسائل الأولى لا يجوز نيش القبر على جبر يودي بهتك حرمة الميت قبل العلم
بالاند راس وإن ظن على الأقوى بل لا نيش قبور العلماء والشهداء والصلحاء
وأولاد الأئمة وإن طالت المدة سيما المتحد منها من أراؤه مستحجراً نعيم يجوز النيش
مع الدفن في أرض مخصوبة وإن أدى ذلك إلى هتك حرمة الميت ولا يجب على
المالك قبول العوض إن كان هو الأولي سيما إذا كان وارثاً أو رجلاً أو ملكاً منفعة
الأرض كمالك العين في الغصب لو انقضت مدة اجارة الدفن جاز النيش أيضاً في
الأقوى إن كان الأولي له قبول العوض كالمدفون استبناها أو غفلة أو نحو ذلك
وإن كان الأقوى جواز النيش للمالك في الجمع غصب الكفن كغصب الأرض وإن كان
الأولى للمالك بل لا حوط قبول العوض لو بدل له سيما إذا كان قد شرف على التلف
وكذا لو وضع في القبر مال معتد به في جواز النيش مع التوقف عليه بل وللشهادة
على عينه مع فرض توقف الحكم على ذلك بل ونشأ ذلك الغسل على الأقوى مع فرض
تركه عصياً مأثلاً والعلم بفساده قبل الدفن ما لم يؤد إلى بهالك حرمة بطرق
الفساد ونحوه بل يقوى إلحاق ترك الكفن كذلك ببدون الصلوة عليه المشرع
وقوعها بعد الدفن بل يقوى جواز النيش لو علم بفساد الغسل بعد الدفن نعم لا
بنيش لو دفن بالنيمة بعد المأوئ وجد بعد الدفن كما لا ينش ترك الكفن والحوط
كذلك ولو ترك الاستقبال في القبر فالأقوى جواز النيش له وإن كان عن نسيان
وكذا لو كفن في حرث أو غيره مما لا يجوز التكفين به ولو ابتلع مال القيمة بعدتها
كجوهره جاز النيش في البطن في الأقوى سيما إذا لم تكن له تركه تقوم بغرامتها بل لا
بعد ذلك لو كانت له وأرادها الوارث وإن كان الأولي له بل لا حوط الأعراض
عنها كما أن الأولي للأول قبول العوض ولو أنه لو رها كاسب على ملك المالك ورد

كتاب الزكاة

وعدمتهم ولو لم يعلم جوتهم في بطنها فالظاهر حرمة الشق وان وجب الانتظار حتى
يقطع بموته لو كان حيا ولو كانا معا جتينا وخفف على كل منهما انتظر حتى يقضى الله ثم
ولمجد لله أولا وآخرا **بسم الله الرحمن الرحيم** وظاهرا وباطنا
والحمد لله رب العالمين صلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعجل
فيقول العبد العاثر محمد حسن ابن المرحوم الشيخ باقر انه قد انسى بعض من لا يسعني
مخالفتي الى مختار كتاب الزكاة والخمس فاجتهدت في ذلك بعد الاستشارة وباللغة
التوفيق وعليه التكلان **كتاب الزكاة** التي هي اختاصا في ان وجوبها
في الجملة من ضروريات الدين وان منكره مندرج في سبيل الكافرين ومن منع
قيامها منها فليس بمؤمن ولا مسلم وليمت نساء يهوديا وان شاء نصرانيا ومامن
ذئ كوة مال ونخل وزرع او كرم يمنع من زكاة ماله الا قلده الله تربة ارضيه
بها من سبع ارضين الى يوم القيمة وما من احد يمنع من زكاة ماله شيئا الا جعل
الله ذلك ثعبانا من الثار مطوقا في عنقه ينهش لحمه حتى يفرغ من الحساب وان الله
يحب من يوم القيمة ثقباع ويسلط عليه شجاعا افرج اي ثعبانا لا شعري راسه لكثرة
شتمه يريد وهو مجيد عنه فاذا راي انه لا يتخلص منه امكنه من يده فقتلها كما
يقض الفحل ثم يصير طوقا في عنقه واما فضلها فظيم ويكفيك ما ورد في فضل
الصدقة الشاملة لها من الله يريتها اصاحبها كما يري الرجل فضيله فياتي بها
يوم القيمة مثل اخذ واهنا تدفع مينة السوء وتفك من يحمي سبعائة شيطان و
انها تطفى غضب الرب ونحو الذنب العظيم وهون الحساب تنمي المال وتزيد
في العمر ومنه مقصدان **المقصد الاول** في زكاة المال وفيه فصول
الاول في شرائط وجوبها العامة وهي امور احدها البلوغ فلا يجت على غير
البالغ في التقدين قطعا بل ولا في غيرهم انما اذا انجره انولى الله عي استقب له احرا
الزكاة من ماله كما انه يستقبله ايضا اخراجها من غايته انما مواشيه فغيره تروى
احوطه الترك ولا يدخل الحمل في غير السالغ على الاصح ولتولى لاحراج الزكاة الى

مع عليه بوجوبها
ظنه بتمامه
بقائه

القبض
على ما في الجمع نصفه
قد انسى بعض من لا يسعني
والله اعلم بالصواب

الكسر
كفلس العبد
بسم الله الرحمن الرحيم
الى ان استخرجت ثوبها
كرام الله

القصاع
في البقرة المباركة
منه ارض على غير الهبة
مجموع الثمن

الاستسار
قوله وان كان غنيا
فليس من ثمار الترم
وتسهم ما يكون
وبين المحجب
نكران سوا القوت

المجمل
قوله انك انت
اي تفرق وروى
يحد بل عند
مجموع الثمن

الانصاف
اللاس باطراف
الكلمة بان
شعره من
مرب لغيره
الاجل

في كل جملة من ثوبها

في زكاة المال

بل في غير الصامت ايضا
مع الاتجار ظمربنا
دار بقائه

الصامت
المال الصامت الذي
لا ينفق من خذوف النافع
ويعجز عن ان ينفق
على الجاهل وان لم يكن
منه قول الصالح الزكاة في
النفقات حيث يصير
وغيره من باب قدر
كذلك في صحيح
الشافعي

مشكل بل لا بد من الصدق
الحرفي ظمربنا
مذ طاه

لا ترك الاحتياط فيها
انه يمكن التخليص بالآلة
بصرف المال والاستعانة
بالغير بل وكذا فيما لو مكنته
الغاصب من التصرف
او تمكن من اخذه بالقر
او بالبينه بسهولة وكذا
في المرهون الممكن فله
ظمربنا دار بقائه
الغالي

لا الطفل ولا غيره نعم مع غيبته يتولاه الحاكم ولو تعدد الولي جاز لكل منهم فان
تساوا قدر من تمكن منهم من المال ولو بلغ الطفل مكنه الولي من مباشرة زكوة
مع اطلاع وان لم يثبت رشده واولي من ذلك حساب الولي ايضا ثانيا
العقل فلا زكاة في مال المجنون الا في الصامت منه اذا التحمل الولي استجابا ولا
فرق بين المطبق منه والاداري بمعنى ان عروضه ولو انما يقطع الحول بخلاف
النوم والسهو بل والاعفاء والتكفي وجبر قوي موافق للاحتياط ثالثا التحريم فلا
زكاة على العبد وانما هي على السيد فيما هو في بد العبد مع جامعته لشرائطها
من غير فرق في ذلك بين الفتن والمدبر وام الولد بل والمكاتب المشروط والطلق
الذي لم يؤد شيئا نعم لو ادنى وتحررت شئ وجبت عليه الزكاة في نصيبه لجامع
للشرائط رابعا الملك فلا زكاة على الموهوب لا بعد انقضاء ولا على الموصى الا
بعد لو فات والقبول ولا على القرض لا بعد قبضه نعم لو اشترى نصيبا من الحيوان
جوى في الحول من حين العقلا من الثلاثة ولا من انقضاء مدة الجوار لو كانت على
الاصح خامسها تمام التمكن منه فلا زكاة في الصائب الذي يتعلق به بذر الصدقة
مثلا بقر في ثناء الحول على جبهه لا توقفت فيه ولا تعليق على شرط ولا في الموقوف
وان كان خاصا بل ولا في ثمانية ادا كان الوقف عاما وان انحصر في واحد ولا في
المغصوب الذي لا يتمكن من تحليصه ولو بيعه بل وان تمكن بذلك وبمضايقة
او باستعانة بظالم بل وعادل ولم يفعل في جبر قوي وان كان الا حوط بل وكنت
الغاصب من التصرف مع بقاء يد الغاصب وتمكن من اخذه سرقة لم تكن عليه
زكاة وكذا المال المحجود وان كانت عنده بينه وبينه من انشراحها او بينه ولا
في المرهون وان تمكن من افكه ولا في المغار للزهن ولا في المدفون في مكان منته
ولا في الضال ولا في المسروق ولا في الساقط في بحر بل ولا في الموروث عن غائب
مثلا ولم يصل اليه او وكلمه بل ولا في كل مال له غائب ليس في يده ولا في يده كيله
بل ولا في الدين وان تمكن من استيفائه وكان حيوانا على الاصح والمذرك في التمكن

فيما تجب الزكوة

على العرف ومع فرض الشاقي بعض افراده يقوى سقوط الزكوة وان كان لا يخلو
خلافه ولو عاد المال تمكن صاحبه وقد مضى عليه سنون بل سنتان استجبت
زكوة سنة بل يقوى استجابه بمضي السنة هذا كله في التمكن من التصرف اما
امكان الاداء فهو شرط في الضمان لا في الوجوب والكافر يجب عليه الزكوة لكن
لا تصح منه نعم الامام ونائبه اخذها منه فله ان لا يقوى ان لا اخذ عوضها منه لو
وجد فدانها سادسها التصاب الذي ستعرفه الكلام فيه ان شاء الله تعالى
الفصل الثاني تجب الزكوة في الانعام الثلاثة الابل والبقر والغنم والذهب
والفضة والغلات الاربعه الحنطة والشعير والتمر والزبيب لا تجب فيما عد ذلك
على الاصح نعم تستحب في كل ما ابنت الارض بزيادة كالويوزن حتى لا تسنان على الحي
والبقول كالقث والبادنجان والبخار والبطيخ ونحو ذلك بل روى سقوطها ايضا
عن الثمار لكن الاولى حمله على نفى التاكيد وتصح ايضا في مال التجار على الاصح
في الحمل الاناث دون الذكور منها ودون البغال والحمر والرقى ولو تولد حيوان
بين حيوانين روى الاسم وعده في تحقق الزكوة فيه وعدهما من غير فرق في الحيوان
بين كونهما ذكورا بين ولا فضلا عن احدهما فان الحكم في الصور التسعة واحد فان الله
على كل شيء قدير **الفصل الثالث** زكوة الانعام وشرايط وجوبها مضافا
الى الخمسة السابقة اربعة الاول بلوغ التصاب فيه مسائل الاول هو في
الابل ثمانية عشر نصبا بخمسة كل واحد منها خمس وفي كل واحد منها شاة فاذا بلغت
سنا وعشرين صارت كلها نصبا واحدا وفيه بنت مخاض وهي الداخلة في
الثانية ويحزى عنها ابن اللبون اختيارا على الاصح وان كان الاحوط الا بئنا
على حال عدم وجدانها عنده نعم اذا لم يكونا معا عند تحريم شرايهما سنا
ثم ست وثلاثون وفيه بنت لبون وهي الداخلة في السنة الثالثة ثم ست و
اربعون وفيها حقنة وهي الداخلة في السنة الرابعة ثم احد وستون وفيه
جدعة وهي الداخلة في السنة الخامسة ثم ست وسبعون على الاصح وفيه

هذا الاحتياط لا يثبت
ظرفا اذ امرها
العالى

القيت
نعمه وافق منه ردة
وقايت روى الرطب من عنة
الروايت اربابها وخبر لا يرى
القيت حشرى لا تسمى الا بابل
هان فان عام حشرى فحقا لا يرى
واقا بول من لبن ودره غرة
وقهوه وخرقانه على اية من حشرى
محشرى البجرن ومطبخ
بشور حشرى
فت نصم اول بكرن
نابز بجر حشرى شدة راكوبه
وزايعا رسي سبب وبعرة
انصصه خراصة ران
فاطع ١٢٧٧

في شرايط زكاة الانعام

بنسبوت ثم احده وستون وفيه حقان فاذا بلغت مائة واحد وعشرين فار
 او خمسون او هما على معنى وجوب مراعاة المطابق منهما ولو لم يحصل الا بطريق
 معا ويتخير مع المطابقة بكل منهما او بها حتى ان له حساب البعض باحدهما و
 الباقي بالآخر وكذا يتخير مع المطابقة بشئ منهما ولا يجب مراعاة الاقل عفوان
 قد يقوى وجوب مراعاته في خصوص المائتين وستين بل لا ينبغي ترك الاحتيا
 في غيره ايضا وعلى كل حال ففي كل خمسين حق وفي كل ربعين بنت لبون وفي
 البقر من الجوامس نصابان ثلثون واربعون اي في كل ثلثين تبيع او تبعة وهو
 الداخل في الثانية وكل ربعين مستر وهي الداخلة في الثالثة وفي الغنم خمسة
 نصاب الاول ربعون وفيها شاة ثم مائة واحد وعشرون وفيها شاتان ثم مائة
 واحدة وفيها ثلاث شياة ثم ثلثمائة واحدة وفيها اربع شياة على الاصح فاذا
 بلغت اربع مائة فصاعدا اخذ من كل مائة شاة والفريضة يجب في كل نصاب من
 نصاب هذه الاجناس وما بين النصابين لا يجب فيه شئ غير ما وجبه لنصاب
 السابق **المسئلة الثانية** من وجب عليه سن من الابل وليس عنده او عنده
 على الاقوى وكان له ابله اعلى منها بسن او اراد شراؤها مثلا على الاصح دفعها
 الى الامام او الساعي بل والفقيه بل والفقيه على الاصح واخذ منهم شاتين او
 عشرين درهما او شاة وعشرة دراهم على الاقوى وان كان ما عنده اخفض
 بسن دفعها اليهم كذلك ودفع معها شاتين او عشرين درهما او شاة وعشرة
 دراهم من غير فرق في ذلك بين مساواة القيمة السوقية لذلك وزادها و
 نقصاها على الاصح ولكن الخيار ليس الا لهم كما ان له رفع اليد عن الجبر نعم لو اراد
 ازيد من المقدر شرعا مثلا اعتبر التراضي لو تفاوتت الاسنان بازيد من ذلك
 واحدة لم يتضاعف التقدير الشرعي ورجع في القاصر الى القيمة السوقية على الاظهر
 من الفقرة قيمة المدفوع ولا يجزى ما فوق الجذع من الاسنان عند مع الجبر بل وبدونه الاعلى وجه القيمة
 اليسر فلهذا عشرة كما لا يجزى ذلك في غير الابل كما ينظر كذلك كانت الخمايز والخمسة شياة وان اخرج

بناء على الاحتياط
 ظهرا لاجل عشرة
 الا حوط مراعاة
 ظهرا لاجل بقائه
 بل الاحتياط ولا يخفى
 اندراج هذا المثال
 فيما يمكن المطابقة
 بهما ظهرا
 كما مر عشرة
 ويجب مراعاة المطابقة
 هنا ظهرا لاجل
 افضاله
 الاحتياط الاقتصار
 على ما اذا لم يكن عنده
 وكان عنده الاعلى
 او اخفض ظهرا
 كما مر قبالة
 والاحتياط عدم كتمان
 ظهرا لاجل ظله
 هذا الاطلاق منسك
 فيما اذا استوعب ما وجد
 من الفقرة قيمة المدفوع
 اليسر فلهذا عشرة
 لو كان دفع الجبر منهم
 لا بعد كون الخيار
 اليهم ظهرا لاجل عشرة

لو كان دفع الجبر منهم
 لا بعد كون الخيار
 اليهم ظهرا لاجل عشرة

في زكاة المال

عن الست وعشرين بل لا تجزى عن الشاة الا على وجه القيمة والله العالم **المسئلة**
الثانية لا يزك مال انسان الى غيره مع اجتماع شرايط الخلطة والعشرة بالاشهر
في اربعين شاة مثلاً وكان لكل واحد عشرة واثم المصح والمراح والشرب
والفحل والحالب المحلب بل يعتبر في مال كل واحد منهما بلوغ النصاب وتباضع
الكسور نعمة لا يفرق عندنا بين مال المالك الواحد ولو يتاعد مكافئاً بمسافة القصر
بل وغيره **الثالثة** السوم اي النوى فيه انما مسائل **الاولى** لا زكاة في المعلو
تمام المحول بالاربعين اذ كان على وجه مجرّب عن اسم السائمة في المحول عرفاً ولا
عبرة بانتماسه العرفي فالعلف يومئذ في السنة قادح على الاقوى فضلاً عن الشهر
فيها متصلاً كان او منفصلاً نعم لا عبرة بالخطرة ونحوها مما لا يخرج به عن ذلك
وجه مثلاً فلو اجتمع السوم والعلف لم تكن فيها زكاة سواء كان الغالب فيها السوم
اولاً وسواء كان العلف بنفسها اولاً وسواء منهما من السوم مانع كالثلج ونحوه
فعلفها المالك وعبره من مال او من مال المالك باذنه او غير اذنه على الاصح
اولاً فافطاً تخرج عن السوم بذلك كله نعم لا تخرج عنه عرفاً بمصانعة الظالم عن
المرعى لو بالكثير ولا باستيجار الارض للرعى بل لا بشرء المرعى لا نحو ذلك ما الرعى
من نبات الدار والبستان ونحوه فالظاهر الخروج عن الاسم به **المسئلة**
الثانية لا تعد السخا مع الامتهات اذ كانت نصائباً مستقلة عنها او غير
ممكنة لنصاب اخر اذا اضيفت اليها ولا كان فمان المالك فيها متحداً بل لكل منها
حول بانفراده فلو ولدت خمس من الابل خمسا واربعون من البقر اربعين مثلاً
فلكل حول بانفراده فريضة كالمالك ذلك في الزمان المختلف ما اذا لم تكن نصائباً
مستقلة ولا ممكنة لنصاب فلا شئ فيها قطعاً ومنه على الاصح ما اذا ولدت له اربعون
من الغنم اربعين فانه ليس فيها الا الشاة نعم لو لم تكن نصائباً مستقلة ولكن كانت
ممكنة للنصاب الاخر للامتهات كما لو ولدت ثلاثون من البقر احدى عشر وثمانون
من الغنم اثنتين وربعين استأنف حولاً واحداً للجمع بعد انتماء حول الاول للجمع

قبح يوم او يومين في
الصدق العرفي منكل
ظرياً اذ امرهاته

اذا كانت الارض مزرعة
لا يبعد الخروج عنه
ظرياً اذ امرهاته

العالى
اذا لم يكن النبات مزرعة
لا يبعد الصدق الا اذا
كان مما يبذل بازائه
المال كثيراً فلهما
مدظله

في شرط زكاة المال

عن الزيادة فابتداء حول الزيادة ح من حين الاستيناف في قوى الوجوه كما
 ان اقواها ايضا فمالو كانت الزيادة مع كونهما مكملتين للثواب مشتملة على ضابط يستقل
 كما لو ملك عشرين من الابل ثم في ثناء الحول ملك ستر اخرى بالولادة وبغيرها
 بنوت لا ربع شيعة في العشرين ابداء والزيادة في الست وكذا فيمن ملك خسا او لا
 ثم عشرين المستقلة الثالثة الا حوطان لم يكن قوى ابتداء حول الترخال
 من حين النجاج سيما اذا كانت توضع من السائمة لا من حين الاستغناء بالوغي
 عن الدين والله العالم الثالث ان لا تكون عوامل ولو في بعض الحول فانه لا زكاة
 فيها حينئذ وان كانت سائمة في الاخر والرجع في هذا العوامل المعرف على ما عرفت
 سمع في التوم الرابع الحول بمعنى مضي الحول عليه مجتمعا فيه جميع الشرائط التي
 لكن يتحقق حولا نه بتمام واحد عشر شهرا بل الاقوى استقرار الوجوب به وان كان
 الاقوى احق بآب الثاني عشر من الحول الاو لا الثاني وح فلو اختلف احد شرطيهما
 في ثناء واحد عشر لا بعد بطل الحول كما لو نفقت عن الثواب ولم يتمكن من التضر
 فيها او غارضا بغير جنتها وان كان زكوا على الاصح بل ويجنسها كغير سائمة ستر
 اتمه يغتم كذلك بل ومثلها في الحقيقة كالضمان بالضمان بل والذكورة
 والاثوثة او غير ذلك بل الظاهر بطلان الحول بذلك وان فعله ضرارا
 من الزكاة نفسه لو حال الحول المزبور فتلف من الثواب شيء يتفرط
 من المالك ولو بتأخير الاداء مع التمكن منه فمن ولفي حال جواز ذلك له والاسقط
 من الفريضة بنسبة التالف من الثواب لان الزكاة واجبة العين عندنا واذا اوتى
 المسلم عن فطرة قبل الحول لم يجب الزكاة واستأنف ورثة الحول وان كان الارتداد
 بعد وجبت الزكاة وتولى اخراجها الامام او من قام مقامه وان لم يكن عن فطرة لم
 ينقطع الحول وان كان يتولى ايضا اخراجها الامام او من قام مقامه عند تمامه اجرة
 عنه ذلك لو عاد الى الاسلام بخلاف ما ذهبوا اليه فانفسه نعم لو كانت العين باقية
 او كان القابض المالك بالمال خذ ذلك في هذه كذا في الرجل اما المهرث فلا ينقطع الحول

مشكل بل لا يعدكونه
 مثل السابق يفتده
 حول الجميع عند تمام
 حول العشرين شرطنا
 دار بقائه
 الاقوى المفصيلين
 المرتفعة من السائمة
 فمن حين النجاج ومن
 المعلوفة فمن حين
 الاستغناء شرطنا
 دار قبالة
 بل على نحو ما سمعته
 منا ظمها دارنا
 العالي

في شرائط نزكوة الانظار

برقمها مطلقا ولو كان عند انصاب فحال عليه احوال فان اخرج زكوة في ناس كل سنة من غيره تكرر زكوة فيه لعد نقصا نه حيثين وان اخرج منه لم يحس عليه زكوة غير ذلك الحول لنقصا نه نعم لو كان عند اكثر من نصاب كتسعة واربعين من الغنم مثلا فقال عليه الحول كانت الفريضة في النصاب يجزئ الحول الثاني من الزايد فتجب فريضة وهكذا في كل سنة الى ان ينفى الزايد فينقص المال من النصاب ولو قال رب المال لم يحل علي مالي الحول وقد اخرجت ما وجب علي وتلف مني ما ينقص به النصاب ولا حق علي قبل منه ولم تكن عليه بيضة ولا يمين ما لم يعلم كذا فيلو بينه مقبولة عليه **الفصل الرابع** قد عرفت الفريضة في زكوة الانعام لكن اقل ما يراد من الشاة في الغنم والابل والجبر المجزع من الضان وهو ما اكمل له سبعة اشهر على الاقوى والثني من المعز وهو ما اكمل له سنة سواء كان من غنم البالد وغيره وان كان ادون قيمة وكذا مسمى غيرها من الفرائض الذي من المعلوم كون المرجع فيه الفرد الوسيط من مسماه لا الادنى ولا الاعلى وان كان لو نطوع بالعالى من افراد الوسيط او باعلى افراد الجنس فقد زاد خيرا وليس للساعي الا قراح عليه فان الخيار له على الاصح وعلى كل حال فلا تؤخذ المريضة من النصاب السليم ولا الهرة من نصاب الشاة ولا ذات انوار من نصاب السليم وان عدت منه انما لو كان النصاب جميعه مريضا بمرض متحد لم يكلف شراء صحيحة واجزئت مريضة منها ولو كان بعضه صحيحا وبعضه مريضا فالاحوط ان يكن اقوى اخراج صحيحة من واسط الشاة من غير ملاحظة التقسيط وكذا لا تؤخذ الرجاء في الشاة الواحدة الى خمسة عشر يوما وان بلغها المالك على الاقوى الا اذا كان النصاب كله كذلك بل وكذا الاكولة اي التمينية المعانة الاكل وفحل الضارب ان عد الجميع من النصاب على الاقوى ويجزئ المذكور عن الاثنى في العكس بل المعز عن الضار والعكس على الاقوى لا ظاهرا جنس واحد في الزكوة كالبقرة والجاموس والابل العرب والنجاة وح فلا لو كان النصاب مجتمع من الجنس اخرج المالك الفريضة من اي الصنفين شاء وتساوت القيم واختلفت على الاصح كما ان اذا كانت للمالك اموال متفرقة في ماكن

بما كمل له سنة ودخل
في الثانية ومن المفض
لادخل في الثالثة
فقط باثني عشر

الحمد لله
ابن عربی روزی
عن ب معنی شریعت
روز اولی شریعت
۱۳۱۸

الفحشا
 فوج من الاولاد والوالده
 بخشي منكر روم در وحي ثم جميع
 عطا الهنا في رخصه وشف
 مصباح
 حجب لضم اول سرخره
 مسكونه منكر بخنه زبانه
 مشهوره در راه وجمع آن
 بکانه بفتح اول و ب
 کانه بفتح
 کانه با غا
 می اند کرد
 ۲
 ۳
 ۴

في شرائط زكاة الانعا

مختلفة كان له اخراج الزكاة من انما شاء بل اذ ان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة
 المتوقفة في كل ما وجب من الزكاة وان كان الاخراج من العين افضل بل الاقوى عند
 تعين ذلك عليه رايهم ودنايته والله العالم **الفصل الخامس** في زكاة النقدين
 وفيه مسائل **الاولى** يعتبر فيها مضافا الى ما عرفت من الشرائط العامة **والاول**
 النصاب وهو في الدين عشرة دنانير او وزن مثقال شرعي وهو اربع مثقال الصيرفي
 وفيه عشرة قيراط هي نصفه اذ الدينار ثمان وستون شعيرة واربعه اسباع شعيرة
 والقيراط ثلث شعيرات وثلاثة اسباع شعيرة ثم ليس في الزايد شيء حتى يبلغ اربعة
 دنانير وفيها قيراطان ولا زكاة فيما دون عشرين ولا فيما دون اربعة ثم كلما زاد المالا
 اربعة ففيها قيراطان بالغاما بالغ ولا في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم وخمسة دراهم
 ثم كلما زاد اربعين كان فيها درهم بالغاما بالغ وليس فيما دون المائتين شيء ولا فيما دون
 الاربعين والدرهم ستة دنانير والدينار ثمان جئات من واسطحت الشعيرة فهو
 حينئذ نصف المثقال الشرعي وخمسة لان كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية
 فالعشرون دينارا وزن ثمانية وعشرين درهما واربعه اسباع الدرهم والمائتا
 درهم وزن مائة واربعين مثقالا والمثقال درهم وثلثة اسباع الدرهم كما ان
 الدرهم سبعة اعشار المثقال والمدار على هذا الوزن ولا عجرة بغيره سابقا ولا لاحقا
 فيرجع الناقص والزايد من كل يسكوك منهما ومن غيرها الى ذلك لا على العدة هو على
 التحقيق دون التقريب فلو نقص ولو يسيرا لم يجب نعم لا عجرة بما يختلف به الموازين
 على الاقوى **الثاني** كونها منقوشين من سلطان او شبهه مسكنة للمعاملة كالدينار
 والدينار ولو ببعض الاذن من لا يمكنه بسكته اسلام او كفر بكتابة او غيرها نعم لا
 زكاة في المسحوق اصالة وان تعومل به وان كان الاحتياط لا ينعني تركه فيه حينئذ
 بخلاف المسحوق غرضه بقاء المعاملة ولو كان النقش لغير المعاملة ثم اتخذ بعد
 ذلك لها فالظاهر الا حوط تحقيق الزكاة فيها حتى لو كان الاحتياط عن غير سلطان
 ولو ضربت للمعاملة لكن لم يتعامل بها اصلا او تعومل بها معاملة لم يصان واجها

بل لا يترك ظهرها
 حرا لاجباله
 انما

في حكم زكاة النقود

المحدث تكون دواهم ودناير لم تجب الزكاة ولو اتخذ المسكوك حلية بالزينة مثلاً لم يتغير الحكم زاده الاخذ ونقصه في القيمة فادامت المعاملة به على وجه ممكنة اقلو تغيرت بالاشهاد بحيث لا تبقى المعاملة بها فلا زكاة والظاهر اجتزاء المالك بدفع قدر الزكاة من الدراهم والدناير من غير الحلي وان زادت قيمة الحلي فعم لولم يؤد امكن القول بمشاركته الفقراء في الحلية فلم من الزيادة جئت بسبب التصنع على حسب النسبة وان كان الادنى بالمال مشاركتهم في الحلي بمقدار الزكاة خاصة

الثالث حول المحول بحيث يكون النصاب موجوداً فيلزم جمع فلو نقص النصاب في شائئ او تبدلت اعيان النصاب بمجنس وبغير جنس والتبك لا يقصد الفل بل ومعه على الاصح لم تجب فيه زكاة وان استحب اخراجها اذا كان التبك بقصد الفرار بل هو الاحوط نعم لو سبك الدراهم والدناير بعد وجوب الزكاة بحول المحول لم تسقط الزكاة لكن يدفع قدر الزكاة من الدراهم والدناير **المسئلة الثانية** لا اعتبار باختلاف الرغبة في خصوص بعض افراد الدراهم والدناير مع تساوي الجوهرين في الوزن وصف الاسم وان اختلف القيمة بذلك بل يهتم بعضها الى بعض بالنسبة الى تحقيق النصاب واما بالنسبة الى اخراج الزكاة فان تطوع المالك باخراج الارغب ونحوه من الافراد الكاملة فقد احسن وزاد خيراً وانفق مما يجب والاخر من كل بقسطه ونسبته في الاحوط والاقوى الاجتزاء بالفرد الاقل رغبة عن الجميع بل يقوى الاجتزاء به عن النصاب في الرغبة باجمعه نعم لا يجوز دفع الاعلى قيمة عن الادنى مثلاً ان يخرج نصف دينار جيدته عن دينار ادنى منه الا اذا كان بالصلح مثلاً مع الفقير بقيمة في ذمته ثم احتساب تلك القيمة عما عليه من الزكاة فانه يصح كما يصح دفع الدينار الشام الادنى من نصف دينار جيد وكان فرض النصف **المسئلة الثالثة** الدراهم المشوشة مثلاً بما يخرجها عن اسم الفضة الحالصة ولو الرديئة لا زكاة فيها حتى يعلم بلوغ خالصها النصاب لو شكت فيه ولا طريق الى التعرف ولو للضرر لم يحس الزكاة وفي وجوب التصفية ونحوها للاخبار اشكال احوط ان لم يكن اقواه ذلك

الاحوط الاخراج فله
طباد امره قاله

الاحوط عدم الاجتزاء
فله طباد امره بقائه
العلي

التصفية
معينة من الفقر تصفية
رأته عند ضعفه استغناؤه
وجزه محمد الحزين
وسلطه كبريا
١٣١١

بل عدم الوجوب لا يخلو
عن قوة وان كان احوط
جداً فله طباد امره

في زكوة المال

ولا يجوز له اخراج المغشوشة عن الجياد الا اذا علم اشتغالها على ما يساوي الجياد و
 الاقوى كونهما جنة في رخصة لا قيمة وكذا لو ادعى المغشوشة عن المغشوشة او ادعى
 جياداً عنها ولو ملك النصاب لم يعلم هل فيه غش ام لا وجبت الزكوة في الاصح و
 الاحوط ولو كان غش واحداً باحدهما وبلغ كل من الغش والمغشوش واحدتهما انفاً
 وجبت فيهما او في البالغ منهما ويجب الاخراج من كل جنس بحسب ما عرفه فان علم ان لا توصل
 اليه بما يعلم به من الثبات وغيره ولو علم ان احدهما الاكثر ولم يمكن تمييزه اخرج
 ما يجب في الاكثر مرتين كما لو كان قد احدث النقيدين ستاً ثم احدث الاخرار بعائنة اخرج كونه
 ستاً ثم ذهباً وستاً ثم فضة ويخرج ستاً ثم من الاكثر قيمة واربعائنه من الاقل كمثل
الرابعة اذا كان معد دراهم مغشوشة مثلاً فان عرف قد ما فيها من نصاب
 الفضة اخرج الزكوة عنه فضة خالصة وان شاء اخرج عن الجملة منها ما راعى الله
 كما لو كان معد ثلثمائة درهم والغش ثلثها في كل درهم مثلاً يخرج من اخراج خمسة دراهم
 خالصة واخراج سبعة ونصف منها عن الجملة وكذا لو كان مغشوشة وخالصة ثم
 لو علم قد الفضة في الجملة لا في الافراد الخاصة لم يخرج ذلك بل لابد من اخراج الجياد
 او ما يتحقق معه الرائة وان جهل قد ما فيها من الفضة بعد ان علم النصاب في الجملة
 واخرج جملة ما من الجياد زاد خيراً وان كان ما كسب من تصفيتها جميعاً او ما يعلم منه الحال
 في الجميع على الاصح والاحوط والله العالم **المسئلة الخامسة** مال المقرض
 الزكوى ان تركه المقرض بحاله ولم يحصل ما ينافي بقاء الزكوة مما سمعته سابقاً وجبت
 الزكوة عليه دون المقرض بل بشرط المقرض بقاء الزكوة على المقرض لم يلزم
 الشرط على الاصح نعم لو شرط عليه التبرع عنه ما دام عليه من زكوة بناء على ما هو الا
 قوى من حواره صح بان لم يعمل اذ هو عن ماله **المسئلة السادسة**
 من دفن ماله اسد وكان نصاباً وجهل موضعه او رت ماله ولم يصل اليه ومضى
 عليه ركة له لسند استجنانا بل الاحوط في المدفون الذي لم يجبر الا بعد مضي سنتين
 مثلاً جهل موضعه ثم وجد بعد ذلك الزكوة سنتين وان كان الاقوى على الوجوب

بل عدم الوجوب لا
 يخلو عن قوة وان كان
 احوط جداً خطبنا
 دارم بقائه

لا يترك الاحتياط
 طرئاً لمرأته
 الحيا

في حكم زكاة الغلات

العكس لو أخرج الماء بالذوالى مثلاً على أرض ثم زرعته فكان الذرع يشرب
 به وقرى لا قوى نصف العشر والآخر العشر وكذا لو سقى زرع بالذوالى مثلاً في
 الزايد على زرع آخر من دون علاج والله العالم المسئلة الثانية
 إذا كان له تخيل وزرع في بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض سواء طلع دفعة
 أو لا ضم الجميع كان حكمها حكم الثمرة في موضع واحد بعد أن كان الثمران لعام واحد
 وإن كان بينهما شهر أو شهران أو أكثر وخرج فما أدركت ان بلغ نضاباً أخذ منه ثم يؤخذ
 من الباقي قل وكثروا ان سبق ما لا يبلغ نضاباً فربما في الزكاة حتى يدرك ما يكمل النضاب
 من غير فرق في ذلك بين الطلوع دفعة واحدة كذلك ولا خلاف ولو كان
 له تخيل يطلع في عامين ضم الثاني إلى الأول على أشكال المسئلة الثالثة
 لا يجزى أخذ الرطب عن الزكاة في الثمر فريضة ولا العنب عن الزبيب كذلك فتم يجزى
 قيمة كما يجزى فريضة مع تعلق الزكاة به نفسه لا يجزى الثمر حينئذ عنه فريضة
 كما لا يجزى هو عن البس نحو العكس كذا العنب والزبيب الحصر ولا ربا في متحد الجنس
 بالذفع قيمة ولو أخذ الساعي فجفف ثم نقص بعد أن صار تمراً وزيداً واراد المالك
 دفعه عما عليه صح وطولب بالنقصان كما ان لم المطالبة بالزيادة ولو تلف في يد
 الساعي كان مضموناً عليه ولو تعددت أنواع الثمر فلا حوط والعدل لاخذ من كل
 نوع بحسبه وان كان لا قوى الاجزاء بمطلق الجيد من الثمر والله العالم المسئلة
 الثامنة إذا مات المالك قبل ظهور الثمرة أو قبل بدو صلاحها وكان عليه
 دين مستوعب وغير مستوعب فظهرت الثمرة أو بدو صلاحها قبل قضاء الدين
 وكان الوارث متحداً أو متعدداً يبلغ نصيب كل منهم النصاب وجبت الزكاة على
 الوارث في لا قوى من دون غرامة منه للدين وإن كان هو لا حوط وكذا
 لو مات بعد تعلق الزكاة وجبت في المال وإن كان الدين مستوعباً بالوضا
 الثمرة عن الدين قدمت الزكاة عليه على الأصح المسئلة التاسعة
 عرفت سابقاً أنه إذا مات له نخلاً مثلاً وثمرته بشرأ أو غيره ولو معاذة قبل ان يبدو

يعنى بعد ظهوره وقبل
 تعلق الزكاة طمسها
 حراماً قبله
 هذا في الصورة الأولى
 اعنى إذا كان الموت
 قبل ظهور الثمرة بناء على
 ما هو لا قوى من النضاب
 التركة في الوارث وتعلق
 حق الدينان بينهما أدق
 مما هما فلا يتعلق حق
 الدينان بالثمرتين معاً
 ملك الوارث وكذلك
 الصورة الثانية مع
 عدم الاستيعاب وكذا
 الزائد عن الدين بالغنا
 النصاب لأفضل الأحوال
 مع الغرامة للدينان
 استرضائهم فتمسكها
 حراماً قبله

بالجلب عن قوة إذا كان
 مقصراً في أدائه قبل
 التعلق بتقوية عليهم
 بسبب التأخير إلى زمان
 التعلق طمسها
 حراماً قبله

في زكاة المال

صلاح ثمرته فالزكاة عليه مع بقاء الثمرة على ملكه وكذا الكلام في الزرع من غير فرق
في الملك المحض بالمرأعة أو بالبدن أو غيرها ولو أسفست ليس بعد ذلك الصلاح
كانت الزكاة على المالك الأول مع الشرايط ولا يجب على الثاني الخمس نعم لو اتفق
أنه علم بعد أداء المالك الأول مقدار الزكاة فيما باعه كان لولي المسلمين أو وكيله
إجازة البيع والمطالبة بالثمن على النسبة فان لم يجز كان له اخذ مقدار الزكاة من
المبيع نفسه ولو أراد المشتري الدفع من غيره توقف على التراضي مع الحاكم أو وكيله
في الأخطأ ان لم يكن أقوى ولو أدى المالك الأول مقدار الزكاة التي في المبيع
استقر ملك المشتري من غير حاجة الى تجديد إجازة من الأول للمالك المبيع ما فيه الزكاة
عازماً على الأداء من غيره إلا ان الظاهر يفائده في يد المشتري مراعى الى حين الأداء
والأكان للمالك الفسخ واخذ مقدار الزكاة من العين المستعملة العاشرة
يجوز للساعي خوص ثمرة النخل والكرم بل وباقى متعلق الوجوب والاستحباب
في الأقوى وفائدة الخوص جواز الصرف للمالك مع قبوله كيف شاء بخلافه مع
عند القول الأمع الضبط في الأقوى الأخطأ علل ووقت حين بدو الصلاح
صفته في النخل والكرم ان يدور بكل نخلة وشجرة وينظر كم فيها رطباً أو لباً أو عساً
ثم يقدر ما يجني منه ثمراً أو زبياً ويستحب التخفيف على المالك بحيث لا يكون اضراً
بالفقراء والظاهر اعتبار التراضي في الخوص ولو رضى بعض الشركاء فقط خضع الخوص
لواقع الرضاء على البعض دون البعض جاز أيضاً والتجاء من الأمام أو نائبه الخاص
والعام بل بقوى جوازه من المالك نفسه إذا كان عازماً أو باخراجه عدل كذلك
أو عدلين كما هو الأخطأ خصوصاً مع تعدد الرجوع الى الولي وإن كان الأخطأ
الرجوع الى الحاكم أو وكيله مع أنكر ولا يشترط في الخوص صبغة بل هو موهبة
يكفي فيها بيع الخوص بمانه وان كان لوجبي بصيغة الصلح كان أولى ثم ان زاد في
يد المالك كان له وان كان الأولي له بدل وان تضمن فعلية في موهبة جنيته بلغت
الثمرات منها بآفة سيئة أو ردت منها وظلم ظالم أو نحو ذلك نهى عن بيعه ونحو ذلك

يعني بعد تعلق الزكاة
وقد مر تفصيله فطرياً
دام بقائه

محال شكاً ظهرياً
دام بقائه

محال شكاً فيما اذا
باع تمام الثمن ظهرياً
طناً غير ظهرياً
أنه

في زكاة المال

عن الدم مع نية التجارة به واعدادها فمما فضلنا حصل بالحجارة مثلاً والله العا
وأما الشرط فثلاثة الاول ان يبلغ نصاب حد التقدين بل الظاهر فيها
على حسبهما في النصاب الثاني ايضاً فلا زكاة فيما لا يبلغ بعد النصاب الاول
يعتبر وجوده بنفسه او بعوضه على الاصح في الحول كله فلو نقص في اثناء الحول ولو يوماً
سقطت الزكاة ولو مضى عليه مدة يطلب برأس المال البالغ نصاباً ثم زاد زيادة تبلغ
النصاب الثاني بنفسها او كان في الاول عفو يكملها كان ابتداء حول الاصل من
حين الايتباع وحول الزيادة من حين ظهورها وكذا الكلام في نتائج الذب وثمره
الشجرة والتحل ولا يمنع وجوب العشر فيما من انقضاء حول الاصل ولا حولها على الاصح
الثاني ان يطلب برأس المال وبزيادة فلو كان رأس ماله مائة دينار مثلاً فيطلب
بنقيصته ولو جبة من قيراط يوماً من الحول سقطت الزكاة نعم اذا مضى عليه سنون على
الطلب بالنقيصة استجبت زكاة سنة واحدة وان كان غير مؤكد بل الاولى عند اعتبار
مضى الاحوال في الاستحباب المزبور والمراد برأس المال الثمن المقابل للمناع ولو اشترى
امعة صفقة واحدة واريد بيعها بفرقة رأس المال في كل واحد منها ما خصها من
الثمن فالزكاة فيه يدور على طلبه به او بزيادة وعنده نعم يقوى جبر خسران احدها ولو
الآخر خصوصاً مع ارادة البيع صفقة لكون الجميع تجارة واحدة أما التجارة فان طال
عند جبر خسران احدها يرجح الاخرى فلا يكفي جبر في ثبوت الزكاة في التي طلبت
بنقيصة طلب الثانية يرجح تلك بالنقيصة بل تتعلق الزكاة باحد الجانبين والآخرى
حتى لو اراد بيع الجميع صفقة واحدة **الثالث** مضى الحول من حين التكتسب به
على معنى انه لا بد من وجود ما يعتبر فيها من الشرايط العاقرة والخاصة من اول الحول الى
اخره فلو نقص رأس ماله منه او نوى به القينة كذلك ولو يتمكن من التصرف فيه
انقطع الحول ولو كان بيده نصاب من النقد بعض الحول فاشترى به متاعاً للتجارة
استأنف الحول على الاصح ولو كان رأس ماله من النصاب استأنف عند بلوغه
نصاباً فصاعداً **وأما الاحكام فثلاثة الاولى** زكاة التجارة مستحبة

اعتبار بقائه بنفسه لا
يخلو عن قوة وان كان
ما في المتن احوط نظر
طبارا عشرة

الاحوط اعتبار حول
الاصل طبارا
حارم بقائه

التصديق
بالدائى التبرع بها
في احدى الصفقة
من مائة او مائة
صفقة او مائة
اي ضربت بيدى
ولا تسمى العربة اذا
وجب البيع ضرب احدى
الصفقتين ثم استمر الصفقة
العقد صفقة واحدة
صفقة يدك وعن اللام
تكون الصفقة بالبيع
المستحق

في حكم زكاة مال التجارة

على الاصح ولا تتعلق بعين المتاع بل تتعلق بقيمتها في الذمة وتقوم بالذم والهم والذم ناير
 من غير فرق على الاظهر بين كون ثمن المتاع عرضا ونقدا وبين كون الثمن من جنس
 ما وقع به الثبوت وعدمه ويكفي في الزكاة بلوغ النصاب باحد التقدين دون الآخر
 والله العالم **المسئلة الثانية** اذا ملك احد النصب الزكوية للتجارة مثل
 اربعين او ثلثين بقرعة او عشرين دينارا ونحو ذلك سقطت زكاة التجارة ووجبت
 زكاة المال **المسئلة الثالثة** لو غاوض اربعين سائمة كانت للتجارة بعض
 الحول باربعين سائمة للتجارة سقط وجوب المالية لا اعتبار بقاء شخص النصاب
 تمام الحول فيهادون التجارة على الاصح فانه يكفي فيها النصاب تمام الحول وان قلب
 فيها في ثمانية **المسئلة الرابعة** اذا ظهر في مال المضاربة الربح كانت زكاة
 الاصل مع اجتماع الشرايط على مال المال ويضم حصة المالك الى مال الكوفا مال
 شخص واحد وتخرج منه الزكاة لان المفروض كون راس مال نصيبا في ربح الربح
 مع بلوغه النصاب لا خيرا وان اختلف الحول في كل منهما وليس في حصة الساعي زكاة
 ان تكون نصيبا فيثبت فيها الزكاة مع اجتماع الشرايط وليس له التاديه من العين الا
 باذن المالك والا قوى بقاء صفة الوفاية لراس المال لو اتفق خسرانه بعد ذلك
 مع التاديه من العين باذن المالك ومن غيرهما الماعرفت من ان زكاة التجارة في
 الذمة دون العين **المسئلة الخامسة** الدين المطالب به فضلا عن غيره لا
 يمنع زكاة المال غير التجارة اما هي فالحق المنع بناء على انها في الذمة ومنسحب اخراجها
 ولا زكاة في شيء من المساكن والالات والامتعده ومحوها بما هو متخذ للقتية نعم
 ينسحب في الخيل اذا كانت نانا سائمة وحاربه فيها الحول ففي العاق عن كل فرس منها
 في كل عام ديناران وفي البرازين عن كل فرس دينار بل الا حوط في تحصيل التاديه
 بثوبه حتى مع الاستراك فلو ملك ثمان مثلا فرسا ثبتت الزكاة بينهما كما ان لا
 حوط في ذلك بل دفعها عن الزكاة في كل سنة صانع غير صانع الفطرة والله العالم
الفصل الثامن في من تصرف الى زكاة ويحصره اقسام **الاول**

كوفا كالواجبة متعلقة
 بالعين لا يخلو عن قوة
 فلو طاردا مرة

سقوطها ايضا لا يخلو
 عن قوة فلو طاردا
 حرام بقائه

قد سبق ان الا حوط
 اعتبار الاصل فلو طاردا
 حرام قبالة

مشكل الماعرفت من ان
 زكاة التجارة ايضا
 في العين فلو طاردا
 حرام طاردا

الا وجه عدم المنع مع
 عدم الاستيعاب وعمل
 المطالبة من غير فرق بين
 الشئ بالعين والذمة
 بل معهما ايضا وان اتم
 بترك اداء الذم بنظر
 طاردا مرة فطاردا

العاق
 حقت من اية
 سبقت منه فليس عاقبة
 انحد فرس غير منسحب
 ويمنع ايج عاق منسحب
 سبقت منه فليس عاقبة

وبيان اصناف المستحقين

اصناف المستحقين للزكاة ثمانية **الاول** الفقراء المقابلون للاغنياء وهم الذين لا يجدون مؤنة سنتهم الا بقدر ما يحل لهم ولين يقومون به فلا ولا قوة الا لشا المساكين والمراد بهم هنا الاسواق الا من الفقراء ومن كان ذا اكتساب لما يؤمن به نفسه وعياله على وجه يليق بحاله لا تحل له الزكاة وكذا صاحب الصنعة والضيعة وغيرها مما يحصل مؤنته مما القادر على الاكتساب لكن لم يعمل تكاسلا فالاحوط عند اخذ الزكاة له وان كان يقوى لجواز ولو كان له راس مال يقوم بمؤنة سنته فصاعدا لكن رجة لا يقوم بمؤنة سنة فالاحوط ان لم يكن اقوى عدم جواز تناول الزكاة وكذا لو كان صاحب صنعة تقوم آلاها او صنعة تقوم قيمها به كذلك لا يقوم بالحاصل منها بمؤنة سنته نعم لو فرض قصور نفس راس المال وقيمة الضيعة والآلات نصنعة عن مؤنة السنة مع ذلك جاز له تناول من الزكاة بل لا قوى عند لزوم الاقتصار عليه على اتمام كفايته وان كان هو الاحوط ويعطى الفقير وان كان له دار يسكنها او خادم يخدمه او فرس يركبه او نحو ذلك مما يحتاج اليه ولو لغرضه وشرفه بل لا فرق في ذلك بين المتكبر والمتعبد نعم لو كانت داره السكنى تزيد عن حاجته بحيث تكفيه قيمة الزيادة حولا وامكن بيعها منفردة لم يجز له تناول منها بل لو كانت حاجته تنفذ باقل منها قيمة فالاحوط ان لم يكن اقوى بيها وشراها الا دون وكذا الكلام في العبد الفرس ولو ادعى الفقير ان عرف صدق اوكد به عومل به ولو جهل الامران اعطى من غير تعيين سواء كان قويا وضعفا بل وكذا لو كان له اصل مال من دون تكليف بهمين على الاصح ولا يجب اعلام الفقير ان المدفوع اليه زكاة فلو كان ممن يرفع ويدخله جاء منها وهو مستحق جاز بل استحب صرفها اليه على وجه انصله ظاهر الزكاة وتعا بل استحب اعطاؤها من دون تنبيه بل يستحب منها بل لو صرح الدافع بعد كونه زكاة ونوكدنا وقضها المستحق اجزا اذا لم يكن قد قبضها على اقلها غير زكاة بل قبضها بعنوان التملك لها غير من المخط وجوهه ولو دفعها على من فقير فنان غنيا ان جمعت منه مع بقاء العين بل ومع تلفها على الاصح مع علم القابض بكونها زكاة وان كان جاهلا بجهتها ذلك

لا يترك ظمير طبا
دارم بقائه

الا قوى الجواز دفع
بالتجارة وكذا في صنعة
الصنعة والضيعة
ظمير طبا دارم بقائه

مع سبق فقره والا
فالاحوط اعتبار الفقر
بصد خصوصاً مع سبق
غناء ظمير طبا
دارم بقائه
العالى

في زكاة المال

لغنى بل لو دفعها الدافع اليه على انه غني جاهلا بجهتها عليه او عالما وقعدا رجحت ايضا
 كذلك ولا فرق بين الزكاة المعزولة وغيرها على الاقوى ولو تعذر رجوعها وكانت
 الدافع الامام او الساعي لم يكن عليه ضمان نعم لو كان الدافع المالك فالا حوط ان
 لم يكن اقوى الضمان وكذا لو بان ان المدفوع اليه كافر او فاسق او ممن يجب نفقته
 او هاشمي وكان الدافع من غير قبيلة **الثالث** العاملون عليها وهم الساعون
 في جانيها ويعتبر فيهم التكليف فلا تجوز عمالة الصبي والجن ولو باذن الولي والايمان
 بالمعنى الاخص بل والعدالة بل والفقر في الاحوط سيما ما يحتاج اليه منه وان كان
 الاقوى لا كفاءة بسؤال العلماء وان لا يكونوا من بني هاشم والخيرية على الاقوى الا المكاتب
 نعم لا بأس باستيجارهم والهاشمي من بيت المال بارض الزكاة وغير ذلك مما لا يكون لها
 من العاملين عليها كما لا بأس في العبد غيره حتى الصبي اذا كانوا من نوابح العامل لا
 من العاملين الساعين الذين هم نواب الامام بل قد يقوى جواز استعمال فاقدى
 بعض الصفات المزبورة في مثل الكتابة والحفظ ونحوها مما لا يكون فيه نية عن الامام
 على وجه يكون من العاملين عليها كما انه يقوى عدم سقوط هذا القسم في زمان
 العينة مع بسط يد نائب العينة في بعض الاقطار وعلى كل حال فالامام مخير بين ان
 يقدر لهم جمالة مقدرة واجرة عن مدة مقرره وبين ان لا يجعل لهم شيئا من ذلك
 فيعطهم ما يراه الزايع المولفة قلوبهم وهم الكفار الذين يراذلهم للجهاد والاسلام
 والمسلمون الذين عفا بدهم ضعفة والظاهر عدم سقوط هذا الزمان **الخامس**
 في الرقاب هم ثلاثة **الاول** المكاتبون العاجزون عن اداء مال الكتابة ولو نقصوا
 الكسب عن بل الاحوط مراعاة العجز عند حلول النجم نعم لا فرق بين المطلق والشروط
الثاني العبد تحت الشدة التي يرجع فيها الى العرف خصوصا اذا كان مؤمنا
 في بد غير المؤمن **الثالث** مطلق عتق العبد مع عدم وجود المستحق للزكاة بخلاف
 الاول الذي يشترى وبعث وان وجد المستحق ونية الزكاة في الاخيرين عند الاعتراف
 في الاحوط ان لم يكن الاقوى والولاء فيهما للفقراء ومن وجبت عليه كفارة فيجب العتق

الحاشية
 يعني لو دفعها اليه
 اخرجها وارجاها الذي يرد في
 ايجابها من حيث يخرج جنة
 جنة خاتمة
 في الجحيم
 جحيم ياد بل واد
 است وجب العتق وجب
 العتق وجب ان لا يكون من
 بركات تحت واوله وجب
 نفس اوله وادله يا دار اخر
 يعني كذا وكذا وادله
 وكذا وكذا وادله
 فخر شريح

على الاحوط ظمربا
 ذامر يقانه
 اعتبار الخيرية غير معك
 ظمربا ذامر يقانه
 العالي

بل بعد دفع الثمن و
 يستمرها الى حين لا
 عتاق ظمربا
 عذلة

وبياضنا المستحقين

او كان احد خصمها وكان فقيرا جازا لا حاسب عليه من الزكاة لذلك وبخبر في
الذخ في تلك المكاتب بين المولى وبين العبد لكن ان لم يصرفها الثاني في ذلك ولو
لاستغناثر ببراءة ونحوه استرجعت بل لا حوط ان لم يكن اقوى استجاعتها من المولى
ايضا ذهبت اليد وانفق عجز العبد عن الباقي فعاد الى الرق لكونه مشروطا مثلا ولو
كان الذخ للمكاتب من سهم الفقراء لم يرجع منه ولو ادعى العبد تركه فان علم
صدقا واثام بينة فلا يجت والافان كذب السيد لم يقبل قوله وان لم يعلم حال السيد
ففي قبول قوله اشكال بل لا حوط ان لم يكن اقوى عدم القبول وان حلف بل لا حوط
ان لم يكن اقوى عند تصديق السيد مع تكذيب العبد السيد من الغارمون
الذين علمت عليهم الديون في غير معصية ولا اسراف ولم يتمكنوا من وفاها ولو ملكوا قوت
سنتهم بل لو كان كسوبا يتمكن من قضاء الدين تدريعا اعطى منها وان كان لا حوط خلا
نعم لو كان دينه في معصية لم يقض منه من هذا التهم ولو تاب اعطى من سهم الفقراء
اذا لم يكن مالكا لقوت سنته او سهم سبيل الله وجاز له نفسه قضاء دينه منه
والظاهر الجواز وان لم يثبت بناء على المخار من عدم اعتبار العدا لثري ذلك ما لم يؤد
الى الاعزاء بالقبض بل بقوى الجواز ايضا وان كان مالكا لقوت سنته لكونه فقيرا بما عليه
من الدين وان كان قد صرفه في معصية لكن لا حوط خلافة كما ان لا حوط عند الاعطاء
من سهم الغارمين مع الجهل فيما انفق وان كان الاقوى الجواز نعم لو علم هو حال
نفسه حرم عليه لاخذ والجور والمضطر وغير المكلف والناسي والجاهل بالحكم مع عدم
احتماله المعصية فضلا عن الجاهل بالموضوع ليسوا من العصاة والمراد بالضرورة ما استغلت
به الذمة ولو بانلاف مال الغير بل بقوى عدم اعتبار الحلول فيه وان كان هو لا حوط
ولو استدلت لاصلاح ذات البين كما لو وجد قتيلا لا يدرك من قتله وكاد يقع بسببه
فتنة فتحمل رجل بتر بان استدلت واداهما فعطى حيث شئ من هذا التهم مع عدم التمكن
من الاداء اما معر فالاحوط ان لم يكن اقوى اعطاؤه من سهم سبيل الله بناء على
عمومه لكل قرينة كما لا باس باستدانة الاقام او نائب في ذلك على سهم سبيل الله

بل لا حوط عند تصديق
حتى مع تصديق
فقط ما دام
لا تبرك طمربنا
وامر بقاءه

في زكاة المال

وكذا الكلام في الاستدلال لو تلف مال لا بد من التلف وخشي من ذلك وقوع فتن
وفي عمارة المسجد قري الاضياف ونحو ذلك من المصالح العامة بل لو تبرع بالضيامن
عن شخص لمصلحة مثلا اعطى سهم الغارمين مع عدم تمكنه من الاداء وان كان الغنم
عنه موسرا ولو كان لمن عليه زكاة دين على الفقير جاز له احتساب ما عليه من الدين
من الزكاة بدون علمه بل جاز له احتساب ما عنده من الزكاة عليه فاء عن الدين
ثم ياخذها مقاصدة وان لم يقبضها المديون ولم يوكل في قبضها كما يجوز لمن عليه
دفعها للذيان وفاء من غير علم منه ولو كان لمن عليه الزكاة دين على يان الفقير مثلا
جاز له احتسابه من الزكاة بعد الحوالة به والاذن له من الذيان في ذلك بل له
احتساب ما على الذيان زكاة وفاء له عما في ذمة الفقير ولو كان له على الميت دين ولم
تكن له تركه يقضى منه دينه جاز له احتساب ما عليه من الزكاة بل لو تلف الوارث
مثلا التركة جازا لاحتساب بل لا يبعد جواز ذلك اذا تعدد الاستيفاء من التركة لثلاثة
التمكن من اثبات الدين مثلا ولو كان الدين على من يجب نفقته عليه جاز له قضاء
الدين عنه حيا او ميتا من زكاة وان لم يجز دفعها للنفقة ولو صرف الغارم ما دفع
اليه من سهم الغارمين في غير قضاء الدين ارجع منه حسبته على الاصح وان ثبت
ذمة الدافع من الزكاة ولو ادعى ان عليه دين قبل قوله مع تصديق الغريم بل ومع
الجهل وان كان الاخط فيهما العلم او ما يقوم مقامه فضلا عما لو انكر الغريم وفضلا
عما لو كان دعوى الدين لاصلاح ذات البين فان الاقوى فيه اعتبار العلم او ما
يقوم مقامه ولو ابرء الغارم صاحب الدين بعد دفع السهم اليه رجع منه وكذا لو
بان ان دينه في معصية او غير غارم على حسب ما عرفت في الفقير استباح في سبيل الله
وهو على الاصح جميع سبيل الخير كبناء القنابر والمدارس والجانات وبناء المساجد
اغانة المحتاج والزائرين وكرام العلماء والمستغنين وتخليص الشيعة من بد الظالمين
ونحو ذلك من المصالح الا ان الاخط اعتبار الفقير في الزائر والمحتاج ونحوهما وان كان
الاقوى خلافه بل الاقوى جواز دفع هذا السهم في كل قرينة وان تمكن المدفع اليه

القرى
قربت بعض افريقين
باب زكاة الفقير
قوله اذا جئت الى ان كرت الزكاة
فقرت وان فقت بدت
القرى ايضا قد رت
جاءت في
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لا يترك طس
دام قال
القطر
باب في زكاة الفقير
قوله في زكاة الفقير
وهو في زكاة الفقير
الخاتمة
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
كن مع الاقتصار على
صورة على التمكن من
الزيارة والحق وغيرهما من
مالهم طس اذ اس
بقا

في تزكية المال

والأب غير مؤمن أعطى منها على أشكال الحوط إن لم يكن اقواه العدة نعم لا يعطى ابن
الزنا من المؤمنين فضلاً عن غيره والمراد بالاعطاء الإيصال إليهم على الوجه الشرعي
فلا تدفع من سهم الفقراء الأبيد الولي ولو الحاكم دون غيره وإن كان مأموناً منكهلاً
بأمرة على الأصح وحكم المحض حكم الطفل أما السفيه فانه يجوز الدفع إليه وإن نعلق
المحرم به نعم لا بأس بالصرف عليهم من سهم سبيل الله والنتيج عند كمال النية
في الأول عند الدفع للولي ولو أعطى مخالف زكوة أهل بخله ثم استبصر أعادها بخله
الصلوة والصوم إذا جاء بها على مقتضى ما هب بل وكذا الحج وإن كان قد ترك منه بركاً
عندنا على الأصح بل لو كان قد دفع الزكوة إلى أهل الولاية ثم استبصر أعادها أيضاً
على الأحوط وإن كان الأقوى الأجزاء **الوصف الثاني** العدل في التقدير
على الأحوط فلا يعطى غير العدل سيما المتجاهر بارتكاب الكبائر وإن كان الأقوى
عدلاً اعتباراً لا زيد من الأيمان بالمعنى الأخضر وإن تفاوتت مراتب الرخاء في الأفر
بل يقوى عدل الجواز إذا كان في الدفع اعانة على الاتم أو اغراء بالقيع وفي المنع رده عن
المنكر نعم هي معتبرة في التعامل كما عرفت مما الغارم وابن السبيل والرقاب وغير معتبرة
فضلاً عن سهم سبيل الله تعالى شأنه **الوصف الثالث** أن لا يكون ممن
نفقة على المالك كالأبوين وإن علوا والأولاد وإن سفلوا والزوجة فلا يجوز دفع
زكوة إليهم إلا بالاتفاق ولا للتوسعة عليهم على الأصح نعم يجوز دفعها إليهم إذا كان عندهم
من يجب نفقة عليهم دونهم كالزوجة للوالد والولد للمملوك لها مثلاً كما أنه يجوز
دفع غيرها لزكوة لهم ولولا الاتفاق على الأصح عدل زوجة المؤسر الباذل فانه لا يجوز الدفع
لها بالاتفاق مما للتوسعة إلا بقية مجاها فالأقوى الجواز والأحوط العدة كما أنه يجوز
للزوج فضلاً عن الغير دفعها للزوجة المتمتع بها بل يقوى ذلك في الدائم مع سقوط
نفقتها بالشرط ونحوه بل والنشوز في أقوى الوجهين وإن كان الأحوط خلافه كالأ
يجوز للمتع بها بالاتفاق مع اشتراط النفقة عليه بل وكذا كل من وجبت نفقة عليه
بشرط أو غيره من الأسباب الشرعية ولو غال باحدثها جاز له دفع زكوة له فضلاً

الأقوى جواز الصرف
عليهم من هذا أيضاً
بنفسه أو بواسطة
وكون هذا التهم
باب التمليل فقط
الموقوف على القيص
القيع على منع بل هو أيضاً
كسائر التهام اعم منه
ومن الصبر على الفقراء
ظهيراً لمرافعة
على الأحوط ظهيراً
لما رآه

لا يبعد جواز التوسعة
عليهم وإن كان الأحوط
مافى لمن ظهيراً
مذمومة
إذا كان من يجب عليه
بأدلاً فالأحوط عدم
الدفع ظهيراً
لما رآه

التنوين
نشره إبراهيم
لورا
ردم
نشرت
لورا
دعوت
دعوت

وَبَيَّا صُنَا الْمُسْتَحْقِقِينَ

عن غيره للاتفاق فضلا عن التوسعة من غير فرق بين القريب الذي لا تجب نفقته عليه كالإخ والعقربين الأجانب كما لا فرق في الأول بين كونه وارثا للعد الولد مثلا وعدمه ولا بأس بدفع الزوجة زكوةها للزوج وإن أنفقها عليها وكذا غيرها ممن تجب نفقته عليه بسبب من الأسباب لا يجوز دفع الزكوة من السيد وغيره للمملوك للاتفاق سواء كان أبقا ومطعنا ثم يجوز دفعها من السيد وغيره في فك وجبة لو كان مملوكا مثلا ومن سهم سبيل الله كما لو كان مضطرا وإن لم يرخص المولى كما يجوز دفعها لمن وجبت نفقته في وفاء دينه من سهم الغارمين وفي غير ذلك مما يحتاج إليه غير النفقة من سهم سبيل الله ومن سهم ابن السبيل **لوصف الرابع** أن لا يكون هاشميا إذا كانت الزكوة من غيره من دون فرق بين السهام جميعها بل وبين زكوة المال والفطرة نعم لا بأس بتصرفه في المتخذ من سهم سبيل الله كالحانات والأوقاف ونحوها ويثبت كونه هاشميا بالشياع والبيتة ولا يكفي مجرد دعوة وإن حرم دفع الزكوة إليه مؤاخذاً له بإقراره بل لا حوط عند دفعها لآب الزمانه وإن كان الأقوى خلافاً وكذا مجهول النسب كالقبط أما زكوة الهاشمي فلا بأس بتناولها منه من غير فرق بين السهام جميعها حتى سهم العاملين فيجوز استعمالها على صدقات بني هاشم كما لا بأس بجواز تناولها من غير الهاشمي مع الاضطراب ولكن لا حوط إن لم يكن أقوى لاقتضار على قدر الضرورة يوماً فوماً كما أن الأحوط اجتناب الهاشمي مطلق الصدقة الواجبة ولو بالعاريض وإن كان الأقوى خلافاً نعم لا بأس بدفع الصدقة المندبة ولو زكوة تجارة إليهم **الفصل العاشر في الواحق** وفيه مسائل **الأولى** المتولى لأخراج الزكوة في زمن الغيبة المالك ووكلائه وليته ولا يجب عليه نقلها إلى ثبها وإن كان هو الأفضل والأحوط سيما إذا طلبها نعم لو قال المالك أخرجتها قبل قوله من دون بيتة ولا يمين والأعلان بذلك أفضل من الأسرار عكس الصدقة المندبة **المسئلة الثانية** يستحب القيمة في الأصناف الثمانية مع سعتها وجودهم بل يستحب مراعاة الجماعة التي أفلها قلته

إذا لم يكن المولى بأذلاً ولم يمكن إحياءه فلا بأس بإعطاء الغير بمعنى الضر في نفقته مطعناً كان أو أبقا طمناً طمناً
افضاله

لا يترك وكذا الخسوخ فيقتصر على زكوة أهله له طمناً طمناً
اقباله

اللقبط
لصفت لشيء لفقير
فلم يحدده وأصله لا محسب
لا يحسب رفقة من راس
فقط
لصفت لشيء لفقير
كروى أو يرمى لشيء
ملفوظ برور من مرقوم
يعني لشيء من كرمه
سنة من ربح

في زكاة المال

في كل صنف منهم حتى ابن السبيل وسبيل الله والافضل تخصيص اهل الفضل بزكاة
التصديق بمقدار فضلهم واهل التعفف عن السؤال بل ينبغي تخصيص صدقة الخلف والاطراف
بالمحتاجين من الفقراء نعم قد يحصل بعض المرتجعات الشرعية في بعض الناس فينبغي حينئذ
مراعاة الميزان ولا يجب شيء من ذلك فلو خص بها شخصا واحدا من الاصناف جاز
المسئلة الثالث يجوز ان يعدل بالزكاة الى غير من حضره من الفقراء
مخصوصا مع المرتجعات بل الاقوى جواز نقلها الى غير اهل البلد ولو البعيدة مع وجود
المستحق فيه وان كان يضمها الوتلف بالنقل ومؤنة النقل عليه لا من الزكاة ولو لم
يوجد المستحق فيه تجزئ بين حفظها وبين نقلها الى فقراء غيره ولا ضمان عليه لو تلفت
مع عدم التفريط وان تمكن من بعض المصارف فيه في الاقوى لا فرق بين القريب
والبعيد مع الاشتراك بظن السلامة وان كان الاولى التفريق في القريب ما لم يكن مرجح
للبعيد ولو كان النقل باذن الفقير مع وجود المستحق لم يكن عليه ضمان في الاقوى
واولى منه لو وكل في قبضها عنه بالولاية العامة ثم اذن له في نقلها ولو لم يكن لها
مصرف في البلد اعتد بحفظها وجب النقل في الاقوى ومؤنة النقل من الزكاة ولو كان
للمدين في ذمته شخص في بلد اخر جاز الاحتساب في ذمته ولم يكن من النقل فكذا لو نقل
قد الرزكه من ماله الى بلد اخر وقد فسخ عوضا عنها ولو كان له مال في غير بلد وكان
فيه الزكاة فالفضل صرفها في بلد المال وان جاز له نقلها الى بلد اخر مع الضمان
هذا كل في زكاة المال واما زكاة الفطرة فينبغي ادائها في البلد الذي يستحق عليه
فيه بعينها او قيمة البلد المزور ولو عينها في مال غائب عنه بقيت وجوب عليها
حكم زكاة المال بالنسبة الى النقل عنه مع وجود المستحق وعدمه بالنسبة الى ما خالدا
مع التمكن منه وعدمه المسئلة الرابعة بعد اذ قبض الفقير الزكاة بعنوان
الولاية العامة برئت ذمته المالك وان تلفت بعد ذلك بتفريط او بدو ونحو ذلك
عزل الزكاة وتعيينها في مال مخصوص مع عدم المستحق بل مع عدمه على الاصح بل لا فضل
له ذلك وح تكون امانته في يد لا يضمها الا بالتعدا او التفريط ولو اخرجها كالتج

الخلف
بالفقر لا بالضرورة
استحب دفعه الى المحتاجين
لا باب محبة المحتاجين
والمصلحة

الاطراف
في اجرة من قد اتم
نفعه في اهل البلد
او في اهل البلد
او في اهل البلد
او في اهل البلد

اذا كان مرجوا الوجود
بعد ذلك ولا تعين
النقل طمعا
اقبال المال
الاحوط الضمان مع
التمكن المذكور
حاشا

وكذا لو عينها من مال
خاضر طمعا
حاشا
العالى

وسيا حكم النقل

له ولو ضيق عليه وكذا لو لم يعزها وانجز مجموع المال التي هي بعضه ولو ادر كثر الوفاة
او صوبها وجوباً كغيرها من الامانات بل هو كذلك وان لم يكن قد عظمها ولو كانت
الوارث مستحقها لها جازاً احسبها عليك يستحب دفع شئ منها الى غير المسئلة
الخامسة المملوك الذي يشترى من الزكاة اذ امانات ولا وارث له ورثه ارباب
الزكاة دون الامام على الاصح المسئلة السادسة اذا احتاجت القدر
الى كيل ووزن من لا كانت الاجرة على المالك دون الزكاة المسئلة السابعة
اذا اجتمع المستحق سببان مثلاً يستحق بها الزكاة كالعقر والعزم والكتابة جازان يعطى
بكل سبب نصيباً المسئلة الثامنة لا حد لا كثر ما يدفع من الزكاة للفقير
دفعه فلم يدفع ما يزيد على غناه نعم لو تعاقبت العطية فبلغت مؤنة السنة حرم عليه
تناول ما زاد عليها بالاتفاق بل لا حد للاقل على الاصح حتى في زكاة التقديرات
دفع الاقل من الخمسة التي هي اول نصب الفضة منهما ومن نصف الدينار الذي هو
النصاب الاول من الذهب بل له دفع الاقل من النصاب الثاني وهو الفيرا طان و
ان كان الاحوط عند نقصان المدفوع عن النصاب الاول منها سيما اذا كان اقل
من النصاب الثاني بل هو مكروه بل الاحوط مراعاة مقدار ذلك في المدفوع من غيرها
ايضاً واولى من ذلك اعتبار عند نقصان غما يجب في اول نصاب منه من كل جنس
واما ما له نصاباً واحداً كالغلات فما يجب ولا اذا بلغ النصاب هذا كله مع بلوغ الواجب
المقدار فصاعداً اما لو اعطى ما في النصاب الاول لواحد ثم وجبت عليه الزكاة في
النصاب خرج زكوة وسقط اعتبار التقدير فيه راد المجمع عند نصب كبرة
تبلغ الاول ولغيره عند المالك نصابان اول وثان فالاحوط دفع ما في الاول
لواحد وما في الثاني لآخر واحوط مسد دفع الجميع لواحد المسئلة التاسعة
يستحب الدعاء من نائب الغيبة اذا قبض الزكاة بالولاية لعامة بل لا حوط له ذلك
وان يكون بنحو اللهم صل عليه والاولى اضافة اجرك الله بما اعطيت وجعله
لك طهوراً وباركاته فيما اقبضت ويستحب للولي العام ونائبه حالاً بطل البد

والاحوط صرفه في
العشاء فقط فطرباً
حرامه فانه

وان كان الاحوط لا
فصار على قدر الكفاية
خصوصاً في المحرم
الذي لا تكفه حرمه
طرباً داره فطرباً
العالى

في جوبب الزكوة

حين القبض دون الالتزام بالعين بالامع الراضى فيد فيها نفسها دون الولد هو
نماء المالك للمقتضى لو نقصت الشاة كانت له القيمة الزبورة على الامع ولو استغنى
المقتضى بعين المال ثم حال الحول جاز احتسابه عليه ببقائه على صفة الفقر بالدين ولا
يكلف اخذه واعادته نعم لو استغنى بغيره ولو بما اثر اوارتفاع قيمته بغير الاحتساب
عليه والله العالم **حكم** تجب النية في الزكوة ولكن هي المتاعى عندنا ولا يجب
فيها ازيد من القرية والتعيين دون الوجوب والتدب وان كان هو الاحوط فلو
كان عليه زكوة وكفارة مثلاً وجب تعيين احدهما حين الدفع بل الاحوط ان لم يكن
اقوى ذلك بالنسبة الى زكوة المال والقطرة ولو اتخذ الحق في ذمته لم يجب التعيين
واجزؤه قصداً لا مثلاً بادائه وان جهل نوعه ولا يقتصر الى نية الجنس الذي يخرج
الزكوة منه كالانعام والغلات والتقديس من غير فرق بين اتخاذ عمل الوجوب تعدد
وبين اتخاذ نوع الحق كما لو كان عند اربعون من النعم وخمس من الابل وعند كضرب
من التقديس وواحد من النعم وبين كون المدفوع من جنس احدهما وعند ولكن لو
عين تعيين ونبو لاها الحاكم عن الممنوع كما يتولاها عند اخذ من الكافر وعند
الدفع للفقير عنه لا عن الكافر وكذا ولي الطفل والمالك عند الدفع للفقير وللحاكم
بضمان الولاية عن الفقراء والاقوى جواز التوكيل في اداء الزكوة على وجه يتولى الوكيل
النية كما ان الاقوى جواز التوكيل في الاصل مع تولي المالك النية وليس للحاكم النية
عن المالك في الاقوى مع عدم التوكيل والامتناع كما تجزى النية من المالك عند الدفع
لو كبله على الاصح وتجزى النية من المالك بعد وصول المال للفقير وان تاخوت عن
حال الدفع في الاصح مع بقاء العين بل ومع تلفها مع اشتغال ذمة القابض كغيرها
من الديون اما مع عدم الشغل فلا محل للنية ولو كان له مال غائب مثلاً فقال ان
كان باقياً فهذا زكوة وان كان تالفاً فهو نافلة حتى بخلاف ما لو قال هذا زكوة و
نافلة ولو كان له مالان مثلاً متساويان او مختلفان حاضران او غائبان او احدهما
حاضراً والاخر غائباً فخرج الزكوة عن احدهما من غير تعيين اجزته وله التعيين بعد ذلك

الاحوط توكيل ايضا
حين الدفع الى الوكيل
فكسبها اذ لا
يقاها

في زكاة الأبدان

في الأقوي ولو نوى الزكاة عنهما وزعت بل يقوى التوزيع مع شئ مطلق الزكاة ولو
 أخرج عن مال الغائب زكاة ثم بان نالها كان عين المال باقيا على ملكه ولو تلف كان
 مضموها على القابض العالم بالحال فله جثثا احتساب العين ومثلها اوقية بها زكاة
 عن غير ذلك من امواله على المدفوع عليه ولا اوقية غيره كما ان له اخذها واحتساب
 غيرها عليه وعلى غيره ان كان عليه حق ولو نوى الزكاة عن مال يرجو حصوله لم يجز
 وصل فلا والله العالم **المقصود الثاني** في زكاة الأبدان المبنية زكاة
 الفطرة التي يتخوف على من لم تدفع عنه الموت واركانها اربعة **الركن الاول** فيه
 يجب عليه وهو المكلف الحر الفتي فعلا او قوة وان لم يكن عنده حين تعلق الخطاب
 صانع على الاصح فلا يجب على الصبي والمجنون ولا على وليهما ان يؤدى عنهما من مالهما
 بل يقوى سقوطها عنهما بالنسبة الى من يعولون به ايضا بل ولا على من هل شوال عليه
 وهو مغمى عليه مثالا ولا على المملوك الفتن والدبر وام الولد والمكاتب المشروط ولا
 المطلق الذي لم يحرر منه شئ على الاصح بل يجب على المولى نعم لو تحرر من العبد شئ
 وجبت عليه على المولى بالنسبة مع حصول الشرايط ولا على الفقير الذي لا يملك مؤنة
 سنته له ولعائله زائدا على ما يقابل الدين ومستثنيا من الاضلا ولا قوة وان كان الا
 حوط للغاوم المالك مؤنة سنته اخراجها بل لا حوط لمن يملك عين احد النصب
 الزكوي بل وقمة ذلك ايضا بل لا حوط لمن زاد على مؤنة يومه وليست صناع اخراجها
 بل يستحب للفقير مطلقا اخراجها ايضا ولو بان يدبر صناعا على عياله ثم يتصدق به على
 الاجنبي بعد ان ينتهي الذور اليه من غير فرق بين ان يكون مولى عليه منهم وغيره
 ويكره له بعد الصدقة به على الاجنبي قبوله من الاجنبي صدقة بل وغني صدقة وعلى كل حال
 مع اجتماع الشرايط يجب اخراجها عن نفسه وعن جميع من يعول به حين دخول شوال
 ويؤشرا من الزوجة والولد الابن الاخ والجد وغيرهم من الاقارب الاجانب بل
 والاسير ومخوه ولو على وجه محرم والضيف ولو قبل دخول شوال بالخطبة لانعام الشهر
 ولا نغفر ولا العشرة الاخرى ولا اخو ليرة ولا غير ذلك مما لا مدخله له في مسماه

على الا حوط والا قوى
 اعتبار صدق العيول
 ظمنا وامرهما

وهي من تجب عليه

عرفوا ولا اليلانيين لا خيرتين كما لا عبرة بالضيف بعد ذلك ولا قبله بعد خروجه عن
 مسماه حين الخطاب نعم الاولى خروجها عن المدعويين من اهل البلد في ليلة الطلوع
 بل وغيرهم ممن ياتي من الناس اليك للاكل وان لم يكن من الضيف عرفوا ولا يعتبر تحقق كل
 في الضيف وان كان هو التريل للاكل كما لا فرق في الجميع بين الصغير والكبير والحرة والعبد
 والمسلم والكافر وكيف كان فالنية مقبولة فيها كغيرها من العبادات ولا تقع من الكافر
 ولا المخالف وان كان لو اسلم بعد الطلوع سقطت عنه بخلاف المخالف لو استبصر
 مسائل الاولى من بلغ قبل دخول ليلة شوال بلحظة بل او قارنه او اسلم او زال
 جنونه والاداري وانما امر او ملك ما يصير به غنيا او مخترا وصار غنيا وجبت
 لفطرة اما لو كان البلوغ والاسلام والعقل بعد ذلك لم تجب لفطرة نعم
 يستحب اذا كان قبل الزوال وكذا الكلام في الوجوب الندي لو ملك مملوكا او
 ولد له ولدا او غير ذلك ممن يكون عيالا فان كان قبل دخول وقت الوجوب او
 مقارنا له وجبت لفطره عنه والا لم تجب نعم هو مستحب قبل الزوال كما عرفت والله
 العالم **المسئلة الثانية** تجب لفطرة عن الزوجة ولو متعة والمملوك مع
 العيالة لهما وان لم تجب لفطرتها النشوز ونحوه على الاصح ولو لم يعلمها هو ولا غيره
 مع وجوب نفقتها فالاحوط ان لم يكن اقوى اخرجها عنها كما ان الاحوط ذلك
 وان لم تجب لفطرتها والا قوى العدة ولو عاها غيره وكان مؤسرا وجبت لفطره عليه
 دوما وان لم يخرجها عنها اما اذا كان معسرا فالاحوط اخراج الزوج والسيدة عنها
 وان لم تجب لفطرتها والا قوى العدة ولو انفق على الصغير من ماله سقطت لفطره عنه
 وعن الاب والاحوط اخراج الاب **المسئلة الثالثة** كل من وجبت فطرت
 على غيره لضيافة او عيالة سقطت عن نفسه وان كان لو انفرد وجبت عليه ^{لضيف} كما
 الغنى وكذا لو كان عيالا لثمنه فخره صار عيالا لغيره وقت الخطاب بل الظاهر سقوطها
 وان لم يخرجها من خوطب بها هم عصيانا وان كان الاحوط حينئذ اخراجها عن
 كانت عليه لو انفرد ولو كان المعيل غير ما شتى والعيال هاشميون حرقت ظمير

بل لا قوى على الوجوب
 ظميرها داغرة
 العال

في زكوة الأبدان

على طاعتهم ون العكس لان المداد على المعبود العيال ولذا لو تكلف العيال اخراجها
 بغير اذنه لم يجز عنه بل لا تكون فطرة بل الا حوط ذلك حتى لو قصد التبرع بها عنه وان
 كان الجواز لا يخلو من قوة اتمام مع الاذن في الدفع من ماله فلا اشكال في الجواز
 كما لا اشكال في الاذن في الدفع وكالتر عنه ولو كان المدفوع ماله المأذون نعم لو اذ
 في الدفع من ماله المأذون عن الاذن لا بعنوان التوكيل والرجوع عليه كانه مكلف
 وان كان الجواز لا يخلو من قوة ايضا نحو ما سمعته في التبرع ولو عاى المفسر المؤسر
 ولو لم يكن ضيفا عندنا وانفق انه غاى بعياى للمؤسر فالاحوط ان لم يكن اقوى
 وجوبها على المؤسر بل الاحوط عند الاحتياط انما لو تكلف الفقير اخراجها على جهة
 التذبات كان هو لا يخلو من قوة الميسر سئلوا بعد اذا كان له مملوك
 غائب معلوم الحيوة فان كان يقول نفسه على وجه لم يخرج به عن كونه عياى لا السيد
 عرفا فطرته على مولاه كما اذا كان في عياله وان عاله غيره وجبت على العائل ان كان
 مؤسرا وسقطت عن المولى وكذا الحال في كل من يغيب عنه من عياله بل الظاهر انها
 عنه مع اعسار العائل ايضا وان كان الاحوط اخراجها عنه واحوط منه اخراجها
 عن الغائب لو غيبه منقطعة لا يعلم فيها حيوة والا بق والمروى والمفتوى وغيرهم
 ممن لم يخرج عن الملكية التي تكفي في وجوب الفطرة عند بعض وان كان الاجم خلافا
 ولو كان العبد بين شريكين مثالا فزكوة عليهما مع عيالهما بما به ويساويها ولو كان
 احدهما مؤسرا والاخر معسرا كان فطرة حصته عليه وسقطت عن المعسر فطرة حصته
 على الاصح نعم لو عاله احدهما تبرعا وكان مؤسرا فالزكوة على العائل بل لو كان معسرا
 سقطت عن مولاه وان كان مؤسرا ولكن الاحوط اخراجها عن مولاه عنه كما
 عرفتم سابقا ولو انفق حصول وقت الوجوب في نوبة احدهما مع المهايأة كانت الفطرة
 عليه ما كما اذا تكن مهايأة ولا يعتبر اتفاق جنس المخرج من الشريكين فلا حدما اخرج
 نصف صناع من شعير والاخر من خبطة لكن لا يثبت ان الاولى الاتفاق بل هو الاحوط
 المسئلة الخامسة لو مات المولى او غيره من العائل وعليه من فان كان

بل في الغرض الاول لا
 يخلو عن قوة كانت
 الاقوى لعدم في الغرض
 الثاني قسم طبيا
 داما قاله

المهاياة
 شاء العدم لها زكاة اذا
 جعل كمالا بعد سنة معلومة
 والمراد لزكوة ومهايأة مهايأة وقت
 قبل الحصر في مائة مهايأة
 في المهايأة في كتب ائمة
 بقسمان فمؤن
 كحياتهم
 عليه ويكون كسبه في شهر
 وقت من ظهر له مائة
 محسنة المولى
 ١٢١٨

في زكاة الأبدان في بيئنا جليتها

المرحلات الخارجة كما يرجح لمن يكون قوته الأعلى من البر الذفع منه لا من الشخير بل ولا
من الادون من البر الأول الثالث في القدر وهو صاع من جميع الاقوات حتى
اللبن على الاصح والصاع اربعة امداد وهي تسعة اوطال بالعراق وستة بالمدينة
والاحوط المتيقن ثلثة اواق ونصف بعبارة البقال في الجحف الاشرف في سنة الالف
والمائتين والواحدة الستين من الهجرة وكيف كان فقد عرفت ان الفطرة تجب على
من ادرك شوال جامعاً للشرايط السابقة عنه وعن من كان حين دخول شوال
عبداً له او ضيفاً فلو ولد له ولد مثلاً بعد الحلال لم تجب فطرته وكذا غيره فمن وجد
الصلوة له او ضيفاً بعد بخلاف من كان كذلك قبله وكذا من اسلم بعد دخول
شوال سقطت الفطرة عنه بخلافه لو اسلم قبله والاقوى استمرار وقت ذهابها من
حين وجوبها الى الزوال وان كان الافضل اليوم قبل صلاة العيد بل هو الاحوط
نعم لا تقدم فطرة في شئ من شهر رمضان في الاحوط ان لم يكن اقوى الا على جهة الضرر
كغير شهر رمضان وغيرها من الديون ثم الاحتساب فطرة في الوقت المزبور ويجوز عزل
الفطرة اي تعيينها في مال خاص بقدرها في وقتها بالنية ولو عزل قل منها اخصل الحكيم
اما لو عزل الزائد عليها ففي انغراطها اشكال اقواه ذلك فبقى مستركه واول ما منه لو
كان له بقدرها مال مشترك مع زيد مثلاً فينبغي فطرة وعلى كل حال فان خرج وقت
الفطرة وكان قد غرطها في الوقت بشرائط العزل دفعها المستحق من غير احتياج الى
النية وان كان هو الاحوط وان لم يكن قد غرطها فالاحوط الاقوى عدم سقوطها
بل يؤذيها نأوا بها القرين من غير تعرض للاداء والقضاء ولو اخذ منها بعد العزل
مع الامكان كان ضامناً ومع عدمه لا ضمان والاحوط عدم نقلها الى بلد اخر مع
وجود المستحق وعدم تاجيرها كذلك وان كان يقوى الجواز مع الضمان والافضل
اداء الفطرة في بلد التكليف بها وان كان مال له بل ووطنه في بلد اخر كما ان المعتبر
في مسردها ولو عبى زكاة الفطرة في مال غائب عنه ضمن بنقله عن ذلك البلد
مع وجود المستحق منه الزكوة الرابع في مصرفها وهو مصرف زكاة المال حتى النسيئة

الصناع ستائة واربعه
عشر مثقالا صير في او
ربع مثقال طمها
درام عترة

الأواق
الاول بثلثين واربعة عشر
درهمون درهما قال ابو هريرة
كان في بعض طائفة من المهاجرين
في سنة اربعة امداد وفي بعض
نقله عن الاوقية في قوله من الزكاة
لا بها فقي صاحبها في الفطر
فبعض من الاوقية في قوله من الزكاة
بالشدة في بعض الاوقية في قوله
فيما دون عشرة مثقالا في قوله
الصناع درهمين واربعة عشر
درهما في قوله من الزكاة

لا تبرك بالنسيئة الى
قبلت صلاة العيد
انما صليها فتمها
درام عترة
مشكل فتمها
درام اقباله

لكن يجوز اعطائها للمستحق
من المهاجرين عند عدم
وجود المؤمنين هنا
وان لم يزل به هناك
فتمها درام عترة
الاعلى

كتاب الخمس

الحسب العالمين والمؤلف في زمن الغيبة لو فرض تحقق موضوعها وان كان لا حوط
 الاقتصار على دفعها للفقراء المؤمنين واطفالهم بل المساكين منهم وان لم يكونوا عددا
 ويجوز ان يتولى المالك اخراجها والافضل بل لا حوط دفعها الى الامام او من نضبه
 بالخصوص في زمن الحضور في الغيبة الى فقهاء الشيعة المأمومين الذين هم النوا
 فيها وخصوصا مع طلبهم لها ولا سوطا ان لا يدفع للفقير اقل من صاع او قيمة فان
 كان الاقوى لجواز وخصوصا اذا اجتمع جماعة لا تسعهم كذلك ويجوز ان يعطى
 الواحد صواعا بل ما يغنيه ويستحب اخضا من ذوى الارحام والجيران واهل الحجة
 في الدين والعفة والعقل وغيرهم ممن تكون فيه احدى المراتب ومع التعارض ينبغي
 ملاحظة الميزان والله الهادي والحمد لله رب العالمين او لا واخرا واطاهر وابطنا

لا يترك في غير صورة
 الاجتماع ظمنا
 حراما قبله

الغنى
 في الامام في الغيبة
 لكن لا يترك في غير صورة
 الاجتماع ظمنا
 حراما قبله

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين الغراليامين اقا محمد
 فيقول العبد العائر محمد حسن بن المرحوم الشيخ باقر قدس سره في لما رايته عموم البگو
 في احكام الخمس واحتياج الناس اليها وابتلاهم بجهلهم من فروعها جبت كتابتها
 مشتملة على ممانتها ليسهل تناولها واختصرها من كتابنا الكبير استدل الله تعالى
 ان ينفع بها كما نفع باخوانها فانه المستعان وعبد الله لشكر ان كتاب الخمس الذي
 فرض الله تعالى شأنه الحمد وذو ربه عوضا عن الزكاة اكرامهم عنفا وان كانت
 الديننا جميعها لهم فمن منع منه درهما او اقل كان مندرجا في الظالمين لهم والغا
 بل من كان مستحقا لذلك كان من الكافرين وفيه مباحث **الاول** فيما يجب
 فيه الخمس وهو سبعة على **الاصح الاول** ما يغني باذنا الله تعالى من اهل الحرب
 من المسلمين والكافرين الذين يستحل مالهم واموالهم وشبى ثلثهم واحفاهم
 سواء في ذلك ما حواه العسكر وما لم يحويه كارض ونحوها على **الاصح** وان كان
 الاقوى ابا احتسب الخمس من الارض المفتوحة عنوة في زمن الغيبة الا ان لا حوط
 اخراج الخمس منها ايضا كما باحتسبها كان منها من لا ينفال اني سينعها اشياء

قوله جهاد
 من اهل الحرب
 من المسلمين والكافرين
 الذين يستحل مالهم
 واموالهم وشبى ثلثهم
 واحفاهم سواء في ذلك
 ما حواه العسكر وما لم
 يحويه كارض ونحوها على
 الاصح وان كان

في الخمس

فلم يستثنى من ذلك صفاء الغنيم كالجارية الزوجة والمركب الفارة والسيف
 القاطع والذرع فافها للامام لا خمس فيها بل وفي قبايع المملوك التي هي له ايضا منها
 كما انه يسبغ اخراج المون التي انقفت على الغنيم بعد تحصيلها بحفظ وحمل و
 دعي ونحوها منها قبل اخراج الخمس على الاصح بل لا يبعد استثناء ما يجعله الامام
 من الغنيم على فعل مصلحة من المصالح فلا خمس فيه من حيث كونه غنيمه وان
 تعلق به من حيث لاكتساب مع اجتماع شرائطه اما السلب فهو من الغنيمه و
 فيه الخمس على السالب على الاحوط ان لم يكن اقوى وتقدم الرضا يخفى بالنسبة
 العبيد ونحوهم ممن لا حق لهم في الغنيمه على قيمتها بل والنقل هو العطاء لبعض
 الغائبين بل يقوى عند الخمس فيها على من صار له وان كان هو الاحوط كما
 لا خمس على ما اغتني بالغزو من غير ان الامام لا نه من الانفال للامام على الاصح
 اقام ما اغتني بالسرقة والغيلة فالاقوى الاحوط وجوب الخمس فيه بل الاحوط
 ان لم يكن اقوى لك ايضا في الماخوذ من اهل الحرب بالربا والدعوى الباطلة
 ونحوها بل الاحوط اخراجها من حيث كونه غنيمه لا فائدة فلا يحتاج الى مراعاة مؤ
 التستر وغيرها وان كان الذي يقوى خلافة نعم ما يغتنم من اهل الحرب لو هجوا
 على المسلمين في ما كنهم مثلاً ولو في زمن الغيبة من الغنيمه بل منها ايضا ما حو
 العسكر من مال البغاة الذينهم نصاب الحقيقة في الاحوط ان لم يكن اقوى
 كما ان منها ايضا الفداء بل لا يبعد ايضا الحاق الجزية المبدولة بتلك السرية بخلاف
 غيرها من افراد الجزية وكذا ما صولحو اعلية لا يعتبر وجوب الخمس في الغنيمه بل
 مقلد والعشرين ديناراً على الاصح نعم في الغنيمه ان لا يكون غصباً من مسلم او
 ذمى ومعا هذا ونحوهم من محرمي المال بخلاف ما كان في ايديهم من اهل الحرب
 وان لم يكن الحرب معهم في تلك السرية هذا وقد يقوى الحاق اخذ مال الثايب
 ودفع الخمس منه بهذا القسم خصوصاً بعد ما حرمه كالحرب الثاني المعدن
 بكسر الدال الذي يرجع في مناه الى عقلاء العرب كغيره ومنه الذهب والفضة

الانفال
 يشترط ان يكون من الغنيمه
 الغنيمه ما حو له من اهل الحرب
 ولا يادة ويمنع من الانفال
 من ذلك ما حو له من اهل الحرب
 غنيمه اهل الحرب قال في
 خبره في قبايع المملوك التي
 دارت له في قبايع المملوك
 مقامه بعد جثبها في قبايع
 ومما يخفى في الانفال ان
 عليها كجثبها في قبايع
 غنيمه من الانفال في قبايع
 التي في قبايع المملوك
 كجثبها في قبايع المملوك
 كجثبها في قبايع المملوك
 الفارة من الغنيمه
 من باب قبايع المملوك
 من باب قبايع المملوك
 محل تامل لا يبعد نفاد الخمس
 عليها وعلى النقل بل لا يبعد
 عن قوة ظهراً داراً في مال
 الاحوط اخراج الخمس
 سيما اذا كان للدعاء
 الى الاسلام فطمعنا
 في مبقائه
 الغنيمه
 والامام في الانفال
 ان لا يملك المملوك من اهل الحرب
 في قبايع المملوك
 في قبايع المملوك
 بشكل اخذ امواله مع عدم
 الدخول في عنوان الثايب
 ومعه لا فرق بين ساير
 امواله فطمعنا اذا حرمه
 الحكم
 الهجوم على انتم الدخول
 لهم من غير استئذان في قبايع
 من باب قبايع المملوك
 غنيمه من قبايع المملوك
 وطلع في قبايع المملوك

الحكم

في قبايع المملوك

في الخمس

بالغوص حيوانا ونحوه فما هو من غير الجواهر التي يصاد خروجها بالغوص نعم لو خرج في
بطن الحيوان المخرج بالغوص شيء من الجواهر فعلق به الخمس اذا كان من المعتاد بل وان
لم يكن منه في الاحوط وان كان الاقوى خلافة والآثار العظيمة كدجلته والنيل والفرات
حكمها حكم البحر بالنسبة الى ما يخرج منها بالغوص اذا فرض تكون ذلك فيها كالبحر بل
ما يتحقق به اسم المخرج بالغوص من الماء كذلك لمسئلة الثالثة ما يصاد
خروج من الغوص يخرج عليه حكم كما يخرج حكم المعدن في المفروض كونه منه
ايما غير ذلك ففيه الخمس بل الاحوط ان لم يكن اقوى عند ملاحظة نصنا في المسئلة
التي اجترأنا فيها الخمس في الغوص المعدن والكثير بعد اخراج ما يضره على الحفرة
والغوص والالات ونحو ذلك بل يقوى اعتبار النصاب بعد اخراج والله العالم
الخامس ما يفضل عن مؤنته له ولعياله من القناعات والزراعات وادراج
التجارات بل وسائر التكتسبات ولو بمجازة مباحات من غير فرق بين المن و
والعسل الذي يؤخذ من الجبال وغيرها واستثناءات واستثناءات او ارتفاع قيمته
او غير ذلك مما يدخل تحت مسمى التكتسب لم يكن ذوالنماء مما فيه الخمس وحوط من
من ذلك تعلقه بفحوا الهبات والهدايا والجوايز والمواريث سيما الميراث الذي لم
يحسب له من غوص الخلع ونحو ذلك مما يمتنع فائدة وان كان الاقوى عدم تعلقه بها
لا يمتنع تكتسبا ولا عبادة بارتفاع القيمة التوقيت مع عدم التحقق في الخارج فلو اشترى
عينا مثلا للتكتسب بها فعلت قيمتها ولم يبعها غفلة او طلبا للزيادة او نحو ذلك
حتى رجعت قيمتها الى راس المال لم يضمن الخمس اذا لم يكن قد استغفر فيها بتمام الحول
ولو اشترى عينا للتكتسب بنماؤها وبناجتها واجارها وزراعتها او نحو ذلك
من منافعها فعلت قيمتها العين ولم يبعها لم يكتسب خمس العين وانما عليه خمس ما
يحصل له منها نعم لو باعها وجب عليه الخمس في الثمن ايضا ولو اخرج الخمس من العين
فرادت زيادة متصلة او منفصلة وجب الخمس في الزائد سواء اخرج الخمس من العين
او القيمة وسواء نمي المخرج خسا فخرج ايضا بقدر تلك الزيادة او لا ولو تحقق الرجوع

في الخمس
من غير الجواهر
بطن الحيوان
المخرج بالغوص
شيء من الجواهر
فعلق به الخمس
اذا كان من المعتاد
بل وان لم يكن
منه في الاحوط
وان كان الاقوى
خلافة والآثار
العظيمة كدجلته
والنيل والفرات
حكمها حكم البحر
بالنسبة الى ما
يخرج منها بالغوص
اذا فرض تكون ذلك
فيها كالبحر بل
ما يتحقق به اسم
المخرج بالغوص
من الماء كذلك
لمسئلة الثالثة
ما يصاد خروج
من الغوص يخرج
عليه حكم كما يخرج
حكم المعدن في
المفروض كونه
منه ايما غير ذلك
ففيه الخمس بل
الاحوط ان لم يكن
اقوى عند ملاحظة
نصنا في المسئلة
التي اجترأنا فيها
الخمس في الغوص
المعدن والكثير
بعد اخراج ما يضره
على الحفرة والغوص
والالات ونحو ذلك
بل يقوى اعتبار
النصاب بعد اخراج
والله العالم
الخامس ما يفضل
عن مؤنته له ولعياله
من القناعات والزراعات
والتجارات بل وسائر
التكتسبات ولو بمجازة
مباحات من غير فرق
بين المن والعسل الذي
يؤخذ من الجبال وغيرها
واستثناءات واستثناءات
او ارتفاع قيمته او غير
ذلك مما يدخل تحت مسمى
التكتسب لم يكن ذوالنماء
مما فيه الخمس وحوط من
من ذلك تعلقه بفحوا
الهبات والهدايا والجوايز
والمواريث سيما الميراث
الذي لم يحسب له من غوص
الخلع ونحو ذلك مما يمتنع
فائدة وان كان الاقوى
عدم تعلقه بها لا يمتنع
تكتسبا ولا عبادة بارتفاع
القيمة التوقيت مع عدم
التحقق في الخارج فلو اشترى
عينا مثلا للتكتسب بها فعلت
قيمتها ولم يبعها غفلة او
طلبا للزيادة او نحو ذلك
حتى رجعت قيمتها الى راس
المال لم يضمن الخمس اذا
لم يكن قد استغفر فيها بتمام
الحول ولو اشترى عينا للتكتسب
بنماؤها وبناجتها واجارها
وزراعتها او نحو ذلك من
منافعها فعلت قيمتها العين
ولم يبعها لم يكتسب خمس
العين وانما عليه خمس ما
يحصل له منها نعم لو باعها
وجب عليه الخمس في الثمن
ايضا ولو اخرج الخمس من
العين فرادت زيادة متصلة
او منفصلة وجب الخمس في
الزائد سواء اخرج الخمس
من العين او القيمة وسواء
نمي المخرج خسا فخرج
ايضا بقدر تلك الزيادة
او لا ولو تحقق الرجوع

لا يترك هذا الاحتمال
ولا يترك في الجواهر
والهدايا والجوايز
والمواريث سيما الميراث
الذي لم يحسب له من غوص
الخلع ونحو ذلك مما يمتنع
فائدة وان كان الاقوى
عدم تعلقه بها لا يمتنع
تكتسبا ولا عبادة بارتفاع
القيمة التوقيت مع عدم
التحقق في الخارج فلو اشترى
عينا مثلا للتكتسب بها فعلت
قيمتها ولم يبعها غفلة او
طلبا للزيادة او نحو ذلك
حتى رجعت قيمتها الى راس
المال لم يضمن الخمس اذا
لم يكن قد استغفر فيها بتمام
الحول ولو اشترى عينا للتكتسب
بنماؤها وبناجتها واجارها
وزراعتها او نحو ذلك من
منافعها فعلت قيمتها العين
ولم يبعها لم يكتسب خمس
العين وانما عليه خمس ما
يحصل له منها نعم لو باعها
وجب عليه الخمس في الثمن
ايضا ولو اخرج الخمس من
العين فرادت زيادة متصلة
او منفصلة وجب الخمس في
الزائد سواء اخرج الخمس
من العين او القيمة وسواء
نمي المخرج خسا فخرج
ايضا بقدر تلك الزيادة
او لا ولو تحقق الرجوع

وَبَيَّنَّا مَا يَجِبُ فِي الْخَمْسِ

لا يجب هذا الاخذ
فيكون في الفرض اثنان
فقط ابادا مرقاها

فيمن شغلته التكتيب
في غيره من حين حصول
البيع طرعا اذ مر بقاء
الغالب

المصنف
الاصطلاح فقال
في العينة والكرامة والاحكام
ولم يصنفه ان يفتي شيئا
لكنه سببا في جمع الجور
ومطلع بغيره

في اركان خارجا عن
الدين في بحالها فخرها
في مرقاها

في ثناء الحول ثم انجز به فخرج ايضا فالأحوط ان لم يكن أقوى اخراج ما يتقرر الخمس من
الربح الاول فاذا ربح اولا مثلاً ستمائة وكانت مؤنة مائة فاخذها وانجز بالباقي مثلاً
فخرج خمسمائة كان تمام الخمس مائتان وثمانون مائة من الربح الاول وبيعها ثمانمائة
من الربح الثاني وهو مائة ايضا فيكون الباقي من الربح الثاني اربعمائة وخمسمائة
ثمانون فيكون المجموع مائتين وثمانين ولو كان في يده ما الا خمس فيه لكونه مائة
مثلاً وقد بقاء التكتيب بنائه وجب النحر في الثناء بل الاحوط ان لم يكن أقوى اخراج
الخمس من مائة فان لم يكن قد قصد التكتيب به وهما مسائل **الاول** والخمس في
هذا القسم وان شارك غيره في توقف تعلقه شرعاً على اخراج سائر الغرامات التي
بسببها الثناء والربح لكن يزيد باختصاص تعلقه بالفاضل عن مؤنة السنة التي اوجبت
حاله الشرع في التكتيب على الاصح له وليا له الواجب النفقة عليه وغيرهم مع صدق
اسم العيالة عليه عرفاً والمرجع فيها العرف لا خلافاً فيها باختلاف لازمة ولا مكنته
والاشخاص العوارض والاحوال ونحو ذلك من غير فرق بين ما يحتاجه لنفسه المأكل
والمشرب والملبس والسكن ونحوها وبين ما يحتاجه لزيارته وصدقاته وجواتره و
هداياهم وايضا فدية ومضافاته والحقوق اللازمة له بذرا وكفارة ونحو ذلك فضلاً
عن ديونه التي منها ارض جارية او قيمة او مثل مما تلفه عمداً او خطأ وما يحتاج اليه
من دابة او جارية او عبداً وداراً او ظروفاً واسباباً وقرشاً وكتباً بل ما يحتاج
اليه لتزويج اولاده واختلافهم وما يحتاج اليه المريض في موت احد عياله وغير ذلك
فما لا يمكن حصره نعم يعتبر فيه الاقتصار على التلويح بحال في العادة من ذلك كله
بحيث يكون تركه خروجاً عن اماله دون ما كان سببها وسرفاً بل الاحوط ان لم يكن
أقوى مراعاة الوسط من المؤنة دون الفرد العالي منها الذي نوهل لم يكن مسرفاً ولكنه
من السعة **المسئلة الثانية** لو اتفقوا في ظلم في غير مال التجارة او سرق
منه كذلك وتلف منه لم يحسب من المؤنة فلا يجزئ من ذلك بالربح وان كان
في عامر بل الاحوط ان لم يكن أقوى على جبر تلف مال تجارة بل وخفاؤها بربح

في الخمس

خصوصاً اذا فرض تعقب الربح للخسارة بل لا حوط عند جبر خسارة التجارة الواحدة
 في الوقين سيما لو كان الربح في الوقت الثاني واحوط منه عند جبرها في الوقت الواحد
 لو كان التلف ببقية ونحوها لا يتغير السعر ونحوه مما يحصل به الخسران للتجارة وان
 كان الذي يقوى فيها الجبر في ذلك الحول كجبر خسران بعض مال التجارة الواحدة بربح
 البعض الاخر منها في الحول **المسئلة الثالثة** يعتبر في احتساب الدين و
 الشئ والكفارة ونحوها من المؤنة سبقها على عام الربح واحوطها فيه كغيرها من
 المؤن دون المتجدد منها بعد مضي الحول فانه لا يراحم الخمس في ربح العام الماضي حتى
 استطاع الرجح فاتها من المؤنة بالنسبة الى عام الاستطاعة اما لو استطاع من فضلات
 سنين متعددة وجب الخمس فيما سبق على عام الاستطاعة وكانت مؤنة الرجح في ذلك
 العام من جملة مؤنة السنة اذا صادف سر الزففة حول تلك الفضلة المتقدمة فلو
 كان حول فضلة سنة الوجوب مضان مثلاً فمضى شعبان المكمل لحولها قبل سير
 القافلة للرجح وقد كمل ما يكفي الرجح فانه يجب الخمس في تلك الفضلة ايضاً وان كانت الاستطاعة
 حصلت في تلك السنة بل لو لم يسافر مع سائر الزففة عصافاً فالاحوط ان لم يكن اقوى
 اخراج الخمس كما يؤمر ما اقتربه على نفسه سيما فيما لا يعد تركه نقضاً عليه اما لو اسرف
 وجب الخمس فيما اسرف فيه وكذا لو ذهب المال في ثناء الحول واشترى به من حيلة
 لم يسقط الخمس فان الحول ليس شرطاً في وجوبه وان جازله الشاخير الى تمامه افاقابه
 لاحتمال تجدد مؤن له ولو زاد ما اعده للمؤنة من جوب ونحوها اخرج حسمها عند
 تمام الحول اقاماً كان مبناه على الزيادة على الحول كالفرش والاولى بل واللباس
 فالاقوى عند الخمس فيها فضلاً عن العبد والفرس مثلاً نعم لو فرض الاستقاء على وجه
 لا يكون من المؤن فالاحوط ان لم يكن اقوى اخراج الخمس منها والله اعلم
المسئلة الرابعة لو كان عند مال اخلا خمس فيه فالاقوى اخراج المؤنة
 من الربح دون خاضعة او مع التوزيع وان كان هو احوط سيما الاول نعم الظاهر
 عند احتسابها عند من دارا وعبد ونحوها تماماً هو من المؤنة مع عدمه من الربح

منع عنه تمكنه من اداها
 الى عام الربح على الاحوط
 فلهذا ادرى بقاءه
 العالي

هو الا فكا لغيره مع

المتقرب
 فلهذا عماله قنوا وقنوا
 من باب صواب وقد صحت في
 النفقة وقنوا قنوا وقنوا
 من باب صواب
 ١٢١٨

وَيَا مَا يَجِبُ فِي الْخَمْسِ

بل يقوى لك فمن قام غيره بمؤنته لوجوبها وتبرع وكذا ما بقي من مؤنة التينة ^{منه} لما
 مما كان مبنيا على الدوام كالدار والعبادة الفريضة نحوها نعم لو تاف وأبدى شرا غيرهما
 احتسب له من مؤنة تلك السنة ولو باعها دخل منه في الذي يريد ان يسجد
 فان نقص اكل وان اتفق ببيع دخل في الارباح التي يجب فيه الخمس وكذا كل ما اتخذ
 للقيمة اذا اراد بيعه ولو مات المالك في اثناء الحول بعد الرج سقط المؤنة في
 باقية واخرج الخمس منه كالموافق عند الاحتياج الى بعض ما ظن من المؤنة والله اعلم
المسئلة الخامسة الرج المتجدد لذوي القنابيع مثلا في كل يوم بمثل
 الرج الواحد في السنة يؤخذ منه مؤنة السنة التي مبدؤها من حين التأسيس
 على الاصح ويخمس الباقي بل الاحوط والا قوى لك في التجارة الواحدة اذا تعدت
 وجها بالقلب مثلا في تلك السنة بل على الاقوى والاحوط ذلك ايضا في
 التجارة المتعددة فيؤخذ مؤنة السنة التي مبدؤها ما عرفت ويخمس الباقي ولا يبرأ
 لكل ربح حول بانفراده ولا باس باحتساب مقدار ما وقع منه من المؤن قبل
 حصول الرج منه بعد حصوله ولو لم يحصل الرج في تلك السنة بل حصل في السنة
 الثانية ففي احتساب مؤنة السنة السابقة منه ويخمس الباقي ويجعل مبدئ سنة
 حصول الرج بعد انقضاء الاولى ويخرج مؤنة ما منه ويخمس الباقي وجها لا يخلو
 ثانيهما من قوة **المسئلة السادسة** الخمس في العين في جميع اقسامها حتى
 هذا القسم على الاصح فليس ين في هذه التصرف فيه بعد استقراره بوجه من الوجوه
 بل لو كتبت متلا بعينه ولو في ضمن المشاع فلف غنمه ولو ربح كان له حصته من الربح
 نعم لو كتبت بالذمة ودفعه وفاء اتم ولم تبرء ذمته ولكن لا حصته من الربح في المال
 المفروض شراؤه في الذمة وليس له ضمانه ثم التصرف به بل الاحوط ان لم يكن اقوى ذلك
 في خمس هذا القسم قبل الحول وان جازله التاخير اليه او فاق به وجازله ايضا اعطاء بل
 من عين اخرى نعم لو نقله في ذمته بصلح مثلا مع الحاكم جازله التصرف بصرح ولا حصته
 له من الربح بل لو فرض تجدد مؤن له في اثناء الحول على وجه لا يقوم بها الربح انكف فيناه

بل لا فوق جواز التصرف
 قبل تمام الحول وعد
 المحصة للربح ظهريا
 او امر الله بام
 اما ضانه
 اقل

في الخمس

الصلح وكذا لو عجله فبان بعد ذلك عند كفاية الرجوع لم يحتسب خمسا وكان له الرجوع
بعينه مع وجوده بل يقوى ضمان المستحق العالم بالحال مع التالف **السائل** من الأرض
المستزادة للذي من مسلم ولو حكما بل مطلقا المتقلبة اليه من بعض سواء كانت أرض
مزرعة أو مسكن أو غيرها وسواء كانت ثما فيها الخمس لأرض المفتوحة عنوة أو باعها
أهل الخمس بل وبيعت تبعا لأثار التصرف فيها أو غيرها مثل الأرض التي أسلم عليها
أهلها طوعا فإنه يجب على الذي الخمس فيها وإن باعها من ذي آخر بل ومسلم ولو
الأصل بل ولو ردها باق لنزله وبخياره وجه قوي ولا يسقط الخمس بإسلامه بعد
دخول الأرض في ملكه بخلاف ما لو كان قبله ولو بعد العقد قبل القبض الذي يتوقف
عليه الملك ولو تملك ذي من مثله بعد شروط بالقبض فأسلم الناقل قبل القبض
ففي أخذ الخمس وجهان أحدهما العدل ولو اشتراها من مسلم ثم باعها منه أو من مسلم
آخر ثم اشتراها كان عليه خمس الأصل مع خمس رابعة أخماس وهكذا حتى تقضي قيمتها
ولو اشتراها مشترطا نقى الخمس لم يصح بل فكذلك لو اشتراط كونه على البائع الأعلى إرادة
إداء مقداره عنه فإنه يقوى جوازه وح مصرف هذا الخمس مصرف غيره على الأصح و
محل رقبته الأرض فبخره ولو الخمس حينئذ مع فرضه عند دفع عوضه اليه ينزله من الرقبة
وبين أجزائه مثلا من غير فرق في ذلك بين أرض الزراعة والغرس والبناء وإن كان
ليس له قلع الغرس والبناء فإن عليه إبقائها بالاجرة كما أن عليه أخذ قيمة الأرض ولو
بنائه فتقوم حينئذ مشغولته بالغرس والبناء بالاجرة ثم يأخذ تلك القيمة ولا حول
ولا نصاب في هذا القيس من الخمس بل ولا ينزله حتى على الحاكم لأحين الأخذ ولا حين
الدفع على الأصح **السائل** بيع الحلال المختلط بالحرام ولو من غير كسب مع عدم تميز
صاحب أصله ولو في عدد محصور ولا قد رأينا كذلك ولو على الأشاعة فما المختلط
معه فإنه يخرج منه الخمس حينئذ أمّا علم صاحب بعينه وقد رآه المال وجب فيه اليه
ولا خمس بل لو علم في عدد محصور فالأحوط التخليص منهم جميعهم فإن لم يمكن ففي استقراض
المازك بالقرعة أو توزيع المال عليهم بالتوزيع أو يرجع بحكم مجهول المالک وجوه غيرها

الأحوط في غير الشري
اشترط إداء مقدار
الخمس عليه ظمنا
من مرقا

بل الثبوت هو الأقوى
ظمنا دائما قاله
العالی

الغريب
عزمت أن يخرج من باب
مذهب في الخمس خمس بدلت في
من غير خمس الكسب فما
مؤخر له من كتاب يجب عليه
بعضه فلو ثبت جهل ولا يجوز
زوجه من غير خمس
لا بد من جميعها

وَبَيَّنَّا مَا يَجِبُ فِي الْخُمْسِ

اوسطها ولا يجزئ طنر بالخصوص كما لا يجزئ ذلك في غير المحصول الذي يتصدق به
على من شاء وان كان الا حوط له الصدقة به عليه مع فرض كونه محلا لذلك من غير فرق
في المال المورث بين كونه بمقدار الخمس وازيدا وانقص كوعلم قد رالمال وجهل المالك
جوز عليه حكم المجهول ولا خمس كذا لو علمه زيد من الخمس اجمالا وانقص كذلك
فان كان في الذمة اقصر على دفع ما يرفع به يقين الشغل وان كان في العين فالأحوط
التخلص ولو بالصالح مع انحاكمه ما لا يعلم زيادته على ما في ذمته وان كان يقوى مع
كون المال في يده الا كفاء باليقين ايضا ولو المالك وجهل المقدار تخلص منه بالصالح
فان ابي قنصر على ما يرفع به يقين الشغل كما سمعته في سابقه وان كان الا حوط
صلحه بما يرضى ما لم يعلم زيادته على ما استغلت ذمته به ومصرف هذا الخمس كصرف
غيره على الاصح بل لا يتوقف على الاذن من الحاكم في القسمة فيكفي دفعه مع فرض الشكر
بل يقوى جواز الدفع له من غيره ولوتبين المالك بعد اخراج الخمس مثلا فالأقوى
الضمان حتى للنصف الذي صدر للحاكم بعنوان انه الامام ^ع ولو علم زيادة الحرام
عن الخمس بعد اخراجه منه تصدقا بالزائد ولو خلط الحرام بالحلال عمدًا خوفًا من كثرة
الحرام ولتحصيل مقتضى الخمس عصى واجزه اخراجه ولو كان خلط الحرام بما فيه
الخمس ايضا وجب خمس اخراجه خمس التطهير ولو تملك شيئًا بمعاوضة المخلط جائز
لولى الخمس الرجوع على كل منهما في خمس المخلط دون ما اخذ في مقابله حتى لو جهل صاحبه
فانه يخرج خمس صدقة عن صاحبه كغيره من مجهول المالك ولو تصرف في المخلط بما
تحقق موجب الخمس فيه لم يسقط الخمس عنه وان صار الحرام في ذمته وارتفع الاخلال
فان لم يعرف قد المخلط لينجح خضه لا حوط دفع ما يتقن به برأته ذمته والأقوى
الاكفاء بدفع ما يرفع به يقين الشغل ولو كان الحرام المخلط بالحلال من الوقف العام
او من الخمس او من الزكاة فالأقوى كونه كعلوم المالك سيما في الزكاة والوقف
العام والله العالم **مسئلتان الأولى** الظاهر عند اعتبار التكليف والحرية
في الكثر والغوص كما سمعته في المحدث وان وجب الاخراج على الولي والسبب باليقوى

لا نترك خسر طنا
درام قبالة

الاقوى اخراج الخمس
في صورتين اذا كان
في العين خسر طنا

درام قبالة
اذا لم يكن هناك استغناء
ملكه او ملكه كثر ذلك
الغير ولا يفعل بمقتضى
وكذا في السابق خسر طنا
درام قبالة

محل فاعل ولا يبعد عند
وجوب دفع الزائد
طبا امره

مشكل بل الظاهر من
للعلم المالك وهم
الفقراء لتعين كونه
مجهول المالك قبل
التخلط خسر طنا
مد طر

لكن اذا مضى معامله
ياحد من المقابل
خسر طنا
العالى

في الخمس

الأحوط الأخرى
مما زاد من قبالة
العالى

تعلق الخمس في مال غير المكلف المختلط والأرض المشتراة لو كان ذميا بل لا يخلو وتعلقه
بما يفضل من مؤنة التنزه في ربح مال الطفل وذرعه ونحوهما كما سمعته في المكلف
من وجبه وإن كان الأوجه خلافه الميسر **مسألة الثانية** قد عرفت عند اعتبار
الحول في وجوب الخمس في جميع محال حتى لا رباح وإن جاز التأخير إلى إرخياط المكتسب
ولو أراد التجمل جاز له وليس له الرجوع بعد ذلك لو بان عند الخمس مع تلف العين وعدم
العلم بالحال كما مع بقاء العين أو تلفها مع علم المستحق بالحال وكون الدفع له على الوجه
المنزور فالأقوى الرجوع فيه **المبحث الثاني** في قيمته ومستحقه وفي مسائل
الأولى يقسم الخمس ستة أسهم على الأصح سهم لله تعالى شأنه وسهم للنبي وآله
للإمام وهذه الثلاثة لأن لصاحب الأمر روحه له الفداء وعجل الله فرجه وأحد منها
بالإصالة وسهمان وراثته وثلاثة للإيتام واليتامى كبن وأبناء السبيل **المسألة الثانية**
الثانية لا يجب استيعاب كل طائفة فلو أقصر من كل منها على واحد جاز كما لا
يحب التشاوي لو أراد البسط عليهم بل الأقوى جواز تخصيص طائفة بـ **المسألة الثالثة**
الثالثة مستحق الخمس من نسب إلى عبد المطلب بن هاشم دون المطلب أخيه
على الأصح بالأبوة فلو انتسب بالأم لم يحل له الخمس وحلت له الصدقة على الأصح وهم
بنو أبي طالب العباس والحارث وأبي طالب من غير فرق بين الذكر والأنثى بل لم يعرف
في هذا الزمان إلا المنتسب إلى الأولين بل لم يوارك إلا في ذريته الأول منها وبينه
تقديم الأم علقته بالنبي وآله على غيره أو توفيره ولا يصح مدعى النسب على الأقوى نعم
قد يقال للدفع لجهول المحال بعد معرفة عدالت التوكيل على الإيصال لمستحقه على وجه
يندرج فيه الأخذ لنفسه مع أن الأولى بل الأحوط أن لم يكن أقوى عند دفع من عليه
الخمس لمن يجب نفقته عليه سيما الزوجة وسيم إذا كان مؤسرا على معنى عبد جوار
احتساب ما وجب عليه من النفقة بما عليه من الخمس كما دفعه إليهم لغير ذلك مما
يحتاجون إليه ولم يكن واجبا عليه كالدواء مثلا ونفقة من يقولون به فلا بأس كالآباء
بما دفع خمسين غيره لهم ولو للاتفاق حتى الزوجة المصرة زوجها **المسألة الرابعة**

خلافه كما أن الأولى
ممن

وبياحكم النقل

يجب ايصال جميع الخس الى الاقامه حال بسط يده في اخذ نصفه له بصرفه في ممانته وتقسيم
النصف الاخر على اهل بقدر كفايتهم مقتصدا فان فضل من شئ كان له وان اعور اتم
من نصيبه على الاصح **المسئلة الخامسة** لا يجوز دفع الزايد على مؤنة السنة
المستحق ولو دفعته وان جاز ذلك في الزكوة والاقوى اعتبار الفقر في التامى اما ابن السبل
اي المسافر سفر طاعة او غير معصية على الاقوى فلا يعتبر فيه الفقر في بلده نعم يعتبر فيه
الحاجة في بلده التسليم وان كان عينا في بلده كما عرفت في الزكوة التي حكمها حكم ما هنا في ذلك
في جميع ما نقله من الفروع فيه يار في غيره مما ياتي مثله هنا كالنية والقبض ونحو ذلك
تألا لا يخفى جوازنا في المقام فلا حظ ويعتبر الايمان بالمعنى الاحضار وما في حكمه جميع مستحق
الخس ولا تعتبر العدالة على الاصح وان كان الاولى ملاحظة الرجحان في الافراد سيما المتجاء
بارتكاب الكبائر بل يقوى عند الجواز اذا كان في الدفع اعانة على الاثم واغراء بالقبض وفي
المنع دفع عنه والظاهر الحاق مستضعف كل فرقة بها **المسئلة السادسة** لا يجوز
جواز نقل الخس من البلد الى غيره وان وجد المستحق ولكن مع الضمان اقامه عدمه فلا ضمان
لو تلف من غير تقربطح ولا فرق في ذلك بين البلد القريب والبعيد ان كان الاولى الدفع
في القريب فالبعيد لو كان باذن الفقير مع وجود المستحق لم يكن عليه ضمان
في الاقوى الاولى منه ولو وكله قبضها عنه بالولاية العامة ثم اذن له في نقلها ولو تعدل الحظ
ولا مستحق وجب النقل في الاقوى بل مؤنة النقل منه لا من المكلف ولو كان له دين في دقة
شخص في بلد اخر جاز الاحتساب به خسا ولم يكن من النقل كذا لو نقل قدر الخس من ماله الى
بلد اخر دفعه عوضا عنه ولو كان له مال في غير بلد وكان فيه الخس جاز له نقله الى بلد اخر
مع الضمان وان كان الاول صرفه في بلد المال والاقوى جواز تولي من عليه الخس نصيب
غير الامام اليه بنفسه وان كان الاحوط احتياط اشد يدا دفعه الى نائب الغيبة وهو
المجتهد الجامع للشرائط اما ما يرجع الى الامام من روح له الفدا فلا بد من دفعه اليه
رايه فيه فان لم يكن في البلد نقله اليه بل الاقوى جواز النقل الى غيره من في البلد بل الاولى
والاحوط ذلك اذا كان هو افضل **المسئلة السابعة** يجوز لمن عليه الخس

عوضه
بالفصل لعدم دفعه
في غيره وهو المستحق
لم يحد له مال فقير كان مؤنرا
اي فقره الرغز المحرز الفقر مؤنرا
بشيء اذا خرج الى بلده فقدره
الفقر مؤنرا له
اصح من غيره
١٢٨

على الاحوط ظهريا
دأمر بقائه

في الانفال

الذم من غير العين التي هو فيها من غير فرق بين النقص العريض وبين حق الامام وروحي له
الفداء وغيره وان كان الاول اعتبارا برفض المدفوع له بذلك سببا في حق الامام وروحي له
الفداء كما انه يجب عليه دفع العريض بقيمة نفس الامر ولا يجب قبول المستحق لها باضعافها ما لم
يكن على وجه شرعي لو كان الخس في عين فادفع حق الطوائف مثلا من غير مملات هو التصرف
للمساع فيه فاذا دفع الحاكم عوض الاخر ملك الجميع ولا يبرء من الخس سواء كان في العين او
في الذمة الا بقبض من له القبض من المستحق والحاكم والا حوط ان لم يكن اقوى عند شخص بالغل
ولو كان الخس في الذمة جاز احواله الحاكم الشرعي عن الامام وروحي له الفداء بما له في ذمة
اخر بل يقوى جواز ذلك في الجميع اما احواله شخص معين من الطوائف فلا حوط ان لم يكن
اقوى عند شخصه وله احتساب ماله في ذمة احد الطوائف خسا بل له احتساب ذلك من
حق الامام وروحي له الفداء باذن الحاكم والله العالم **المبحث الثالث في الانفال**
وهي ما يستحقه الامام من الاموال بالخصوص كما كان للنبي وفيه فصلا **الاول**
في تعدادها وهي عدة منها الارض التي لم يوجف عليها بجمل ولا ركاب سواء انجلى عنها
اهلها او سلوها للمسلمين طوعا ومنها الارض الموات التي لا ينتفع بها الا سبيها
او لا يقطع عنها واستيلائه عليها او لغير ذلك ولم يجز عليها ملك لاحد كالمفاوز
او جري ولكن قد باد ولم يعلم الا ان فليس منها حينئذ موات معمو المفتوحة عنوة
حسن الفتح نعم قد يقوى ان منها المعرودة عند الفتح المعلوم احياء الكفار لم يعد نزول
انه لانفال ومنها سف البحار وشلوط الانهار بل كل ارض لا رب لها وان لم تكن مواتا
بل كانت قابلة للاستفاد من غير كلفة كالارض التي تخرج في دجلة والفرات وغيرها السماء
بالبحيرة ومنها رؤس الجبال وما يكون بها مما هو منها وبطن الادوية والاحام عن
فرق في التلخيص ما كان منها في ارض الامام وغيرها على الاصح بل وان لم يكن الاولا
من الموات بل وان كانت في المفتوحة عنوة حال الفتح اما لو صارت جبلا واستوجبت
بعد ان كانت معرودة حين الفتح فهي باقية على ملك المسلمين ومنها ما كان للملوك من
قطايع ومقاي في المفتوحة عنوة اذ لم تكن غصبا من محرم المال ومنها صفا الغنمة

الكتاب
في بيان ما يستحقه الامام من الاموال
من غير العين التي هو فيها من غير فرق بين النقص العريض وبين حق الامام وروحي له
الفداء وغيره وان كان الاول اعتبارا برفض المدفوع له بذلك سببا في حق الامام وروحي له
الفداء كما انه يجب عليه دفع العريض بقيمة نفس الامر ولا يجب قبول المستحق لها باضعافها ما لم
يكن على وجه شرعي لو كان الخس في عين فادفع حق الطوائف مثلا من غير مملات هو التصرف
للمساع فيه فاذا دفع الحاكم عوض الاخر ملك الجميع ولا يبرء من الخس سواء كان في العين او
في الذمة الا بقبض من له القبض من المستحق والحاكم والا حوط ان لم يكن اقوى عند شخص بالغل
ولو كان الخس في الذمة جاز احواله الحاكم الشرعي عن الامام وروحي له الفداء بما له في ذمة
اخر بل يقوى جواز ذلك في الجميع اما احواله شخص معين من الطوائف فلا حوط ان لم يكن
اقوى عند شخصه وله احتساب ماله في ذمة احد الطوائف خسا بل له احتساب ذلك من
حق الامام وروحي له الفداء باذن الحاكم والله العالم

الاحكام
في بيان ما يستحقه الامام من الاموال
من غير العين التي هو فيها من غير فرق بين النقص العريض وبين حق الامام وروحي له
الفداء وغيره وان كان الاول اعتبارا برفض المدفوع له بذلك سببا في حق الامام وروحي له
الفداء كما انه يجب عليه دفع العريض بقيمة نفس الامر ولا يجب قبول المستحق لها باضعافها ما لم
يكن على وجه شرعي لو كان الخس في عين فادفع حق الطوائف مثلا من غير مملات هو التصرف
للمساع فيه فاذا دفع الحاكم عوض الاخر ملك الجميع ولا يبرء من الخس سواء كان في العين او
في الذمة الا بقبض من له القبض من المستحق والحاكم والا حوط ان لم يكن اقوى عند شخص بالغل
ولو كان الخس في الذمة جاز احواله الحاكم الشرعي عن الامام وروحي له الفداء بما له في ذمة
اخر بل يقوى جواز ذلك في الجميع اما احواله شخص معين من الطوائف فلا حوط ان لم يكن
اقوى عند شخصه وله احتساب ماله في ذمة احد الطوائف خسا بل له احتساب ذلك من
حق الامام وروحي له الفداء باذن الحاكم والله العالم

الانحاف
في بيان ما يستحقه الامام من الاموال
من غير العين التي هو فيها من غير فرق بين النقص العريض وبين حق الامام وروحي له
الفداء وغيره وان كان الاول اعتبارا برفض المدفوع له بذلك سببا في حق الامام وروحي له
الفداء كما انه يجب عليه دفع العريض بقيمة نفس الامر ولا يجب قبول المستحق لها باضعافها ما لم
يكن على وجه شرعي لو كان الخس في عين فادفع حق الطوائف مثلا من غير مملات هو التصرف
للمساع فيه فاذا دفع الحاكم عوض الاخر ملك الجميع ولا يبرء من الخس سواء كان في العين او
في الذمة الا بقبض من له القبض من المستحق والحاكم والا حوط ان لم يكن اقوى عند شخص بالغل
ولو كان الخس في الذمة جاز احواله الحاكم الشرعي عن الامام وروحي له الفداء بما له في ذمة
اخر بل يقوى جواز ذلك في الجميع اما احواله شخص معين من الطوائف فلا حوط ان لم يكن
اقوى عند شخصه وله احتساب ماله في ذمة احد الطوائف خسا بل له احتساب ذلك من
حق الامام وروحي له الفداء باذن الحاكم والله العالم

في بيان ما يستحقه الامام من الاموال
من غير العين التي هو فيها من غير فرق بين النقص العريض وبين حق الامام وروحي له
الفداء وغيره وان كان الاول اعتبارا برفض المدفوع له بذلك سببا في حق الامام وروحي له
الفداء كما انه يجب عليه دفع العريض بقيمة نفس الامر ولا يجب قبول المستحق لها باضعافها ما لم
يكن على وجه شرعي لو كان الخس في عين فادفع حق الطوائف مثلا من غير مملات هو التصرف
للمساع فيه فاذا دفع الحاكم عوض الاخر ملك الجميع ولا يبرء من الخس سواء كان في العين او
في الذمة الا بقبض من له القبض من المستحق والحاكم والا حوط ان لم يكن اقوى عند شخص بالغل
ولو كان الخس في الذمة جاز احواله الحاكم الشرعي عن الامام وروحي له الفداء بما له في ذمة
اخر بل يقوى جواز ذلك في الجميع اما احواله شخص معين من الطوائف فلا حوط ان لم يكن
اقوى عند شخصه وله احتساب ماله في ذمة احد الطوائف خسا بل له احتساب ذلك من
حق الامام وروحي له الفداء باذن الحاكم والله العالم

فما ينبغي من راحة السفر الحج

من عتاك وجماعا من معافا ناك وادفع على فيه جميع قضائك على موافقة جميع هوا
في حقيقة احسن امل ولدفع ما احذر فيه وما لا احذر على نفسي ديني وسمالي تمام
اعلم به متى واجعل ذلك خيرا لاخرى ودينياى مع ما اسئلك يا رب ان تحفظنى فيما
خلقت ورائى من اهل و ولدى مالى معيشتى وخرائى وقرابتى واخوانى باحسن ميا
خلقت برغائبنا من المؤمنين فى تحسين كل عورة وحفظ كل مضبغة وقام كل نعمة وكفا
كل مكروه وشر كل سيئة وصرف كل محذور وكمال كل ما يجمع الى الرضا والسرور فى جميع
امورى افضل ذلك الى بحق محمد وال محمد صلى الله على محمد وال محمد والسلام عليهم و
عليهم ورحمة الله وبركاته وينبغى اختيار السبت والثلاثا والخميس من الاسبوع
دون الاحد والاربعاء والجمعة سيما قبل الصلوة بل والاشين بل ينبغى تذكير يوم الخميس
اذا كان عند معصوم ايضا كما انه ينبغى اجتناب السفر فى سبعة من الشهر العربى الا حوط
الفارسي مع ذلك وهى الثالث والخامس والثالث عشر والسادس عشر والحادى و
العشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون بل فى اليوم الرابع من ربل ويا م
السنه التى هى فى رواية اثنا عشر هى الثالث والعشرون فى المحرم والعاشر فى صفر و
الرابع فى ربيع الاول والثانى والعشرون فى ربيع الثانى والثانى والعشرون فى
جمادى الاول والثانى عشر فى جمادى الثانية وفى رجب السادس والعشرون فى
شعبان والرابع والعشرون فى شهر رمضان والثانى فى شوال والثامن والعشرون
فى ذى القعدة والثامن فى ذى الحجة وفى اخرى ربعة وعشرون فى المحرم الحادى عشر و
الرابع عشر وفى صفر الاول من والعشرون وفى ربيع الاول العاشر والعشرون وفى
ربيع الثانى والحادى عشر وفى جمادى الاولى العاشر والحادى عشر وفى جمادى الثانية
الاول والحادى عشر وفى رجب الحادى عشر والثالث عشر وفى شعبان الرابع والعشرون
وفى شهر رمضان الثالث والعشرون وفى شوال السادس والثامن وفى ذى القعدة
السادس والعاشر وفى ذى الحجة الثالث والعشرون وينبغى ايضا ان لا يكون القمر فى
العقرب لا فى الحاق كما انه ينبغى استصحاب شئ من طين قبر الحسين عليه السلام الذى

هذا انتي
الحركة بالضم والفتح
الرجاء الذى يخرجك من
والله اعلم
مضبغة قال ابن حبان
الرمح الذى يضع فيه الاسنان
والله اعلم
الملك سبحانه
١٢١٩

التخاف
الحديث جرد الخ
في محقق به
لست ليا في حرة لا يكاد يرى القمر
فيها كحمار عسقم الحوي
سقطت به من

فَمَا يَكْتُمُكَ إِلَّا مَا سَفَرْنَا إِلَىٰ أَلْحَجِّ

هو شفاء من كل داء وامان من كل خوف واستصحاب خاتم من عقيق اصفر مكتوب على
احد جانبيه ما شاء الله لاقوة الا بالله استغفر الله وعلى الجانب الاخر محمد وعلى
و خاتم في رنج مكتوب في احد جانبيه الله الملك وعلى الجانب الاخر الملك لله الواحد
القهار واستعصا بعض من لوز مر والاولى ان يكتب في رق سلهس وحر بهو بالله
ما ورساره بعارسه ويحفر راس العصا ويضع فيه والتخات واتحاد سفره والتوق
فيها باللوز والسكر والتوق المحض والمحل ويخوذ ذلك بما يناسب الزمان والمكان و
ينبغي ان يكون حلقة السفر من حديد ثم لو كان السفر لزيارة الحسين عليه السلام
كره التوق بل يقصر على الخبز واللبن اذا كان من اهل البلدان القريبة واختار الرقة
من الثلاثة فصاعدا وليكونوا موافقين له ولو اضطر الى السفر وحده فليقل ما شاء الله
لا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني وحشتي واعنتي على وحدتي واذ غيبتني كما اني ينبغي القيد
لو سافر في الايام المكروهة بقصد فخرجت بها مضافا الى القيد للسفر وليقل او وجد
في نفسه شيئا مما يتطير منه الناس اعصمت بك يا رب من شر ما اجد في نفسي فاعفني
من ذلك بل يستحب له الفعل بقصد الخلف لاهل الطيرة وليقل لدفع ضرر الاسد
اعوذ برب دانيال والجب من شر هذا الاسد ثلث مرات وللبيتوتة في ارض قفر
ربكم الله الذي خلق السموات والارض ثم استوى الى العرش الى قوله ببارك الله رب
العالمين ولينادى داخل في طريق يا صالح يا ابا صالح ارشدنا رحمكم الله تعالى في
طريق البحر الاحمر ولبصر في اذن المسافر ان الذي فرض عليك القرآن لرادك
الى معاد انتاء الله وليلتقط خير حبات بعد اسماء اولي العزم وهم نوح وابراهيم
وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه واله ويبلغ تسليع المسافر وتوديعه والذقاء
له بان يزوده الله التقوى ويوجهه الى كل خير ويقضي له كل حاجته ويسلم له دينه و
دينه وامانه وبره سالما الى سالمين وان يحسن له الصحابة ويكمل له المعونة و
يسهل له الحزن ويقر له البعد ويلقيهم الله ويوصيه بتقوى الله ثم يقول سر على
بركة الله عز وجل ثم ليؤذن خلفه وليقيم كما هو المشهور في العمل وينبغي ان يخلفه اهل

[illegible][illegible]

سید بن طاووس

فِي الْحَجِّ زَادَ سَفَرُ الْحَجِّ

وما لم يسم الله اذ كان في سفر الحج ونحوه وليحافظ المسافر على حنية لقمان الذي آتاه الله
الحكمة لولده يا بني اذا سافرت مع قوم فاكثر استشارتهم في امرك واكثر التمس في وجوههم
وكن كريماً على زادك واذا دعوك فاجهم واذا استعانوا بك فاعنهم واستعمل طول القمت وكثرة
الصلوة وسقاء النفس بما معك من دابة او ماء او زاد واذا استشهد بك على الحق فاشهد لهم
واجهد رأيك اذا استشاروك ثم لا تفر حتى تثبت وتظهر لا تجتنب مشورة حتى تقوم
فيها وتقعك تمام وتاكل وتضع وانت مستعمل فكرتك وحكمتك في مشورتك فان من لم
يخص النصح لم يستشاره سلبه الله رايه ونزع منه الامانة واذا رايت اصحابك يمشون
فامش معهم واذا رايتهم يميلون فاعمل معهم واذا قصد قوا واعطوا قرضا فاعطهم واسمع
من هو اكبر منك سنا واذا امر بك بامر وسئلك شيئا فقل نعم ولا نقل لا فاطاعني وتوهم
واذا تجبرتم في الطريق فاتزلوا واذا شككم في القصد فقفوا وتوهموا واذا رايت شخصا واحدا
فلا تسئلوه عن طريقكم ولا تترشدوه فان الشخص الواحد يرب لعله يكون عين اللصوص
او يكون هو الشيطان الذي جبركم واحد والشخصين ايضا الا ان ترون ما لا اري فان
العاقل اذا ابصر بعينه شيئا عرف الحق منه والشاهد يرى ما لا يرى الغائب يا بني اذا
جاء وقت الصلوة فلا تؤخرها لشيء صلها واسترح منها فانها دين وصل في جماعة ولو على
راس نج ولا تمام على دابتك فان ذلك سريع في دبرها وليس لك من فعل الحكماء
الا ان تكون في محل يمكنك التمدد لاسترخاء المفاصل فاذا قربت من المنزل فاقول عن
دابتك وابدا بعلفها فاطا نفسك واذا اردت التزول فعليك من بقاع الارض ان
لونا والينها نوبة واكثرها عشيا واذا انزلت فصل ركعتين قبل ان تجلس واذا اردت
قضاء حاجتك فابعد المذنب في الارض واذا دخلت فصل ركعتين ثم ودع الارض
التي جللتها وسلم عليها وعلى اهليها فان لكل بقعة اهدأ من الملائكة واذا استطعت
ان لا تاكل طعاما حتى تبدد ونصد في منه فافعل وعليك بقراءة كتاب الله ما دمت
راكبا وعليك بالقبيل ما دمت عاملا وعلا وعليك بالدعاء ما دست خائبا واناك
والسيفي اول الليل وسرفي اخره واناك ورفع الصوت يا بني سا فر سيفك وحققك

[illegible]

في ذكر شروط الحج المتمتع على الاطلاق

على الاطلاق المتمتع بالطواف والسعي تمام ذي الحجة **والأول** شرطه سواء كان واجبا او مندوبا فالثلة **الاول** وقوعه في شهر الحج وهي على الاصح شوال وذو القعدة وذو الحجة **الثاني** الايتان بالحج والعرة في سنة واحدة على معنى ارتباط المتمتع بالحج في تلك السنة **الثالث** الاحرام بالحج من مكة والاحوط ان لم يكن اقوى اعتبارا بينه وبين المتمتع بملا مع ذلك مضافا الى نية التفصيل في افعاله فتكون حاربعة ولو احرم بالعمرة في غير شهر الحج لم يجز له التمتع بها وكذا لو فعل بعضها في شهر الحج نعم الاقوى صحةها عمرة لا متعة فلا هديح **والاولى** والاحوط للمتمتع بعد احلاله من عمرة ان لا يخرج من مكة الا عمرا بالحج وان طال ذلك عليه ولو خرج محلا ورجع كذلك ولو انما بعد شهر فالاقوى صحة تمتعه بالعمرة السابقة ولو رجع بعمرة تمتع بالاخيرة المتصلة بالحج **والاخرى** النساء **والاولى** التي قد حل عنها بالتقصير وربما قارب النساء ولو خشي التمتع ضيق الوقت عن الايتان بعمرة التمتع بفوات اختيارى عرفه على الاصح جاز نقل النية الى حج الافراد وكان عليه عمرة مفردة وكذا الحائض والنساء اذا منعها عندهما عن التحلل ونساء الاحرام بالحج لضيق الوقت عن التبرع بقضاء افعال العمرة ولو تجدد الحيض والنفساء قد طافت ربعة اشواط فعلا عدل صحت متعتها فنظروا سعة الوقت طهرها ثم تم طوافها وتسعى ثم تقصر ثم تحرم بالحج اما اذا كان الوقت ضيقا سعت ثم تقصرت ثم احرمت من مكة بالحج وانت ببقية الافعال ثم قصت ما عليها من طواف العمرة مقدما على طواف الحج او مؤخرا عنه وان كان الاول ولولاهما الحيض مثلا على الاقل من الاربعة كالثلاثة ونحوها وكان الوقت ضيقا بطلت متعتها وانقلب حجها افرادا ثم تقصر بعد الحج من ميعات العمرة ومتى خرج المتمتع سقطت العمرة المفردة **والقاجح** الافراد ضرورة على الاجمال ايضا للحج الاحرام من الميقات او من يسوغ له الاحرام ولو بعد ومن سبيلان او غيره على وجه لا يمكن من الرجوع الى الميقات ثم يمضي الى عرفات فيقف بها ثم الى المشعر فيقف به ثم الى منى يوم التبرع فيقضي مناسكه ثم ياتي مكة فيه وبعد الى اخذ ذي الحجة فيطوف بالبيت ويصلي ركعتين ويسعى بين الصفا

المسئلة في غاية الا
شكال فلا تترك الا
حجبا ظاهريا
اقبالا

الاحوط الايتان به
والاولى ان يقصد به
العمرة من غير تعيين
انه الاول والاخيرة
فقط باي اقبال
الغالى

في بيان صور الحج الاول والقرآن على الجبل

والمرءة يطوف طواف النساء ويصلي ركعتين يجوز له تقديم الطواف السعي على الموقنين
وعليه حجة مفردة بعد الحج ان كانت قد جبت عليه الا فانشاء فعلها فياتي بالاحرام
لها من ادنى الحلال والواحد للمواقيت بل الاقوى الجواز فيما بينهما ايضا وان كان لا حوط
العقد كما ان الاقوى جواز تقديم العروة المفردة على من وجبت عليه مع الحج وان كان لا حوط
تاخيرها عنه لاحتياطها مؤكدا وتضع في جميع السنة وان وجب الفور بها وشروط
الحج ثلاثة التبر ووقوعه بتمام شهر الحج وعقد الاحرام للمختار من الميقات ومن منزله
من دون الميقات **واما القرآن** فانه في حاله وشروطه كالافراد على الاصح غير انه يفتي
عن بسياق الحديث عند احرامه بغير القارن في عقد احرامه بين التلبية وبين الاشعار
والنقلية الاولى بل لا حوط التلبية بعد اختيار العقد بالاشعار كما انه اذا التى استجبت
للاشعار ما يسوق من انبلا فيقوم الرجل مع عدد كثيرها من الجانب الايسر فيشق سنام
بجديده من الجانب الايمن باركة مستقبلها القبلة يلطم صفحة يده اليسرى فانه هكذا
وان كانت كسرة قام بين كل بدنتين منها فيشق هذه من الشق الايمن او الاخرى
من الشق الايسر ويستحب له مع ذلك تقليد ما ينعل قد صلى فيه ويحضر البقر والظنم
بالتقليد لو دخل القارن او المفرد مكة واراد الطواف للمكة جازها وكذا الطواف و
السعي اولجيان على الاصح كما سمعت وتسمع انشاء الله تعالى ولكن الاولى تجد يد التلبية
عقب صلوة الطواف وقبلها الذلا يحلوان الاقوى عند الاحلال بذلك كما
يقوي ايضا جواز الطواف ندبا للمتنع اذا حرم بالحج من مكة وان كان الاولى له تركه كما
ان الاولى له ايضا التلبية بعد صلواته وقبلها ويجوز بل يرجح للمفردة الذي يجوز له المتعة
اذا دخل مكة ان يعدل الى التمتع اختيارا فيطوف بالبيت سبعا ويسعى بين الصفا
والمروة كالتيمم ويقصر ويجعلها متعة ثم يحرم بالحج من مكة كغيره ممن حج تمتعا بل الاقوى
ان له ذلك وان لم يبق بعد طوافه على الاقوى وكذا يجوز ذلك لمن دخل مكة معتمرا عرو
مفردة وكان في شهر الحج فان لم ينقلها الى المتعة بل لا يبعد جواز العدول بالحج مفردا
الى عمره كالافراد وان كان لا حوط خلافه فم لا يجوز للقارن العدول الى التمتع اختيارا

هذا الاحتياط لا يترك
نظمها دار مراقباته
الغالب

بل يقع بعد التلبية
على الاقوى نظمها
دار مراقباته
لا يترك هذا الاحتياط
بل سياق منه تقوية
الاجوب وان حصل
العقد بالاشعار
نظمها دار مراقباته

لا يترك الاحتياط بالتجمل
نظمها دار مراقباته
الغالب

بل لا حوط نظمها
من مراقباته
الاحوط لعدم التلبية
نظمها دار مراقباته
عروة الطواف

لا يترك هذا الاحتياط
لغيره ان ضروره
شريعة دار مراقباته

في ذكر كيفية الميرة على الاجمال

وكذا من فرضه الا فراد بل الاحوط ان لم يكن اقوى عند جواز ذلك لما حال الضرورة
وقال العروة المفردة فكيفيتها الثنية والاحرام من اليفات الذي يسوغ الاحرام لها
منه والطواف ودكتاه والسعي والتقصير والحلق وبه يحل له كل شيء عدا النساء وطواف
النساء ودكتاه فحل له النساء حينئذ وتفتح في كل السنة وفضلها في وجبها فأتى الحج
في الفصل ويستحب تكرارها في كل شهر واقل الفصل عشرة ايام على معنى كراهية الابتنان
بالعمرتين ويدينها اقل من ذلك كراهية عبادة والا فيجوز ذلك والاقل منه ولو كل يوم
وقال العروة المتع بها في سواء معها في الكيفية الا انه ينعين فيها التقصير لا طواف
للنساء فيها على الاصح ولا تفتح الا في شهر الحج لا في غيره من حج التمتع وتسقط عنه المفردة
بل الظاهر سقوط الخطاب بها لمن كان فرضه التمتع ولذا لا يجب على من استطاعها
في غير شهر الحج ثم ذهب استطاعته ولا يجب على الاجير بعد اداء ما عليه هو في مكة
على الاصح هذا كيفية الخمسة على الاجمال **وقال التفصيل** فاذا فعل الحج التمتع
العمره وافعلها بعد الثنية اربعة الاول الاحرام الذي هو ركن فيها وفي الحج يبطلان
بتركه عدا دون النسيان على الاصح والاحوط انقضاء وكذا الكلام في الجاهل وعلى
كل حال فيه مباحث الاول في المستحب قبله وبعدا وفيه يستحب توفير شعر الرأس
بل واللحية من اول ذي القعدة بل هو الاحوط بل لعل الاحوط اذ اقر الدم لو حلق فيه
وبناكد عند هلال ذي الحجة من غير فرف في ذلك بين حج التمتع وغيره ثم يستحب
التوفير شهر العمر المفردة وليست تنطبقا بحسد من الاوساخ وقص الاضفار ولا
من الشارب في الشعر الا بط والعانة وان كان الطلي من الحلق كما ان حلق الا
افضل من تقصير وطليها اصلا من حلقه ولو كان مطلقا قبله استحب له الانتظار وايقرب
العهد بالنسل الاحرام بل ينبغي له التيمم مع المذرب بل ينبغي له انتارة العبد بواجر
اكل ما يجوز لبسه واكله للمعصية بما فيه ويمنع لبسه وكذا يلبس به ما يرد له ذلك
في جميع نزول الاحرام ويجوز تقديم الفصل على البقات مع جوبه **وقال العروة**
مشروعيته للنهي والاحرام **وقال العروة** على كل حال المستحب له زيادة فيه وقرب

لا يبعد الجواز حال الضرورة
لكن في كفايته عن الضرر
اشكال فتمسك بما مرقا
التقريب
وقرنت به جارية ففرد
اذا اتمته ولم يقصه سقط
الاولا فلو كان يداه وغيره
من باب ما هو مستحب في
المعز من لونه صاحبها
مريض والمعمل مرقى وقيل
الامر به من ابراهيم عليه
السلام فليس له ان يترك
له سوى ذلك من تقصير
بغير اذن من الله تعالى
القصير القطع من تقصير
من ابراهيم عليه السلام
ساعة ولا يداه تقصير
لأنه اطاق ذلك ما لم يقص
وتسليمه بحسب تقصير
بغير اذن من الله تعالى
جمع بين الاصلين
احرام بتركه في الحج
وإذا حال ركنه فلهما
لان استيف الاضحية
الجانبة فلهما
من الشعر في كل امر
وذكر الرجل والمرأة
في شعره وهذا قول
رجاحة وقال الجوهري
شعر الرأس في المعز
فرضه من كان له فانه
والله عليه جميعه
الطلي المستحب
مدرسه بن كعبه
وسيرة حماد
في

في واجبات عمرة الميتمتع

الاحلال بالحصر مثلاً بالهتك الذي لا يسقط مع الشرط على الاصح من غير اعتبار بلوغ
 محل وان يقول ان تكرر حجة فمرة في خصوص الحج وتجب الاحرام في ثياب لظن و
 افضله الابيض الثاني في المنكر وهات كذلك يكره الاحرام في الثوب الاسود
 كراهته شديدة وفي المصبوغ بالعصفر سيما اذا كان متبعا بل الاولى اجتناب مطلق
 المصبوغ ويكره النوم على الفراش الاصفر والمرقعة الصفراء بل الاولى اجتناب النوم
 على مطلق المصبوغ ويكره الاحرام ايضا في الثوب الوسخ نعم لو اصابه وسخ بعد الاخر
 اخرج منه الى ان يجد وفي الثوب الملعلم واستعمال الخاقيل الاحرام اذا بقي اثر ملابغ
 فضلا عنه بعدة وتحصول الزينة به وان لم يقصد لها فضلا عما لو قصد هاهنا من غير
 فرق بين الرجل والمرأة بل الاحوط له الترتك خصوصا مع قصد الزينة ودخول
 الحمام وتدليك الجسد فيه بل وفي غيره وتلبسته من ينادى وشتم الزاحمين بل مطلق
 استعمالها بل هو الاحوط بل الاولى اجتناب الراس السد والخطمي وخطبة النساء
 والمباغزة في التواك وفي ذلك الوجه والراس في الطهارة والهدر من الكلام والا
 غسال للتبريد بل هو الاحوط والاحياء في المسجد الحرام بل وغيره والمصارعة ودوانه
 الشعر وان كان حقا وخصوصا في الحرم وفي الليل بل ينبغي له اجتناب كل فعل
 يخشى منه اصابته جرح او سقوط بعض شعره بل وغير ذلك مما ينافي في الاحرام اختيارا
 والله العالم الثالث في واجباته وهي ثلاثة احدها التبتنجب فيه كغيره من
 العبادات على الوجه الذي عرفته فيما من اها الداعي دون الاخطار وانه لا يجب
 فيها بعد التحيين الا القرينة والاخلاص على الاصح الا ان الاحوط الاخطار وملازمة
 الوجه فيقصد هنا مثلاً ما يحرم به العمرة المتمتع بحج الاسلام لوجوبه اوند باده
 او قضاء اصالة او تحلا قرينة الى الله تعالى ولا يجب اللفظ فيها كغيرها من السيات فلم
 ينطق بشئ من متعلق النية بعد اتمامه له في نفسه صحح بل لو نوى عمرة المتمتع مثلاً او
 نطق بغيرها عمل على نية كما انه لو نطق بغير نية لم يصح احرامه فالعبرة حينئذ بلها لا به
 ومن هنا لو اخل بها عمداً او سهواً بطل احرامه وكذا لو نوى الاحرام من غير تعيين

والا كما استأذنت من غير ان
 يخرج من حصره بل اذا كان في حصره
 حتى يركب كركب جارية فليأمن
 فتصغر بعضه ليس يركب
 شرح ما تضمنه المرقعة الصفراء
 بالكره فالتسكين الحجة وانه يكره
 اذا اخذ المرقعة ومنه كانت حجة
 من آدم جمع الحج والعمرة
 العلم بالتحريم على الثوب من
 الطراوة وغيره وهو العلة في ذلك
 تلك سبب وبسبب الجمع
 لا يترك الاحتياط بل
 مع قصد الزينة فليأمن
 حراماً قاله
 هذا الاحتياط لا يترك
 فليأمن اذا مر بها
 الاحوط ترك الخطبة
 فليأمن اذا مر بها
 التبتنجب
 يترك في منطقة الرأس بالغير
 وقيل غلط وتكلم على التبتنجب
 والهدر بعضه من جسمه
 والهدر في كلامه كركب جميع
 الاحتياط في الحرم من غير
 سجدة في السجدة بالغير
 الاسم من الاحتياط والهدر
 حرمات كركب او بغيره
 او بغيره والاحتياط في الحرم
 حكمة للحرمة في الحرم
 الطهارة او كركبها حكمة
 تعظيم الله وتوقيره بغيره
 يساهي في امره فليأمن
 المصارعة من غير
 الطرح على الارض ومنه حجة
 جمع والهدر حكمة
 تحريم الجرح
 مغيرة
 لكن مع التمسك لا يبطل
 بتكرار ذلك فليأمن
 حراماً قاله

فِي وَاجِبَاتِ أَحْرَامِ غَيْرِهَا لَمَّا تَمَّعَ

الألفاظ بمعنى أثر لا يتم عليه ولا كفارة في محرمات الأحرار عليه قبلها وإن نواه وحيث
 لم يفعل مستحباته وأما القارن فتخرج في العقد بينهما وبين الأشعار المحترق
 بالبدن والتقليد المشترك بينهما وبين غيرها من أنواع الهدى بل الأولى الجمع بينهما في
 البدن كما أن الأحوط العقد بالتبعية أيضا مضافا إليهما وتجب التبعية في نفسها
 على القارن وإن لم يتعين عليه عقد الأحرار بها ولا تجزئ الترجعة عنها مع التمكن
 بل يجب فيها مراعاة الواجب في النحر والصرف ثم الأخرس يعقد بها قبله بشرط
 معناها بأصعب وليس أن ينحو ما يبرزه من مقاصد والأحوط لمع ذلك الاستسابة
 بل لعلة متعين في الأخرس الذي يتعذر عليه الاستسابة لعدم إمكان
 فهم المعنى بالصم ونحوه أذهو كالصبي يلبي عنده والأولى مع ذلك الجمع كما أن الأولى
 في الجعبي الذي لا يمكن منها ولو بالتعلم الجمع بين الترجعة والتبعية وأحوط من ذلك
 تلفظه بما يستطيع منها بل الظاهر تعيينه إذا تمكن منها ولو ملحونة ومبدا في بعض
 الحروف كما في الصلوة وصورتها الواجبة على الأصح لبيك اللهم لبيك لبيك
 والأحوط إضافة الحمد والتعزية لك والملك لا شريك لك إلى ذلك وأحوط منه
 الجمع بين العقد بالصورة المزبورة وبين العقد بقول لبيك اللهم لبيك لبيك
 أن الحمد والتعزية لك والملك لا شريك لك لبيك وأحوط منه عادة هذا القول
 مقدما مع ذلك فيه لفظه والملك على قظه لك وينبغي ملاحظة المأثور ومنه
 لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك أن الحمد والتعزية لك ولنا في
 ذلك ما راج لبيك لبيك داعيا إلى أو السلم لبيك غفارا أن نوب إلى
 لبيك أهل التبعية لبيك لبيك ذا الجلال والإكرام لبيك مرهوبا ومرغوبا إليات
 لبيك لبيك مبتدأ والمعاد اليك لبيك لبيك كشاف الكرب لعظام لبيك لبيك
 عبدك وابن عبدك لبيك لبيك يا كريم لبيك كما أنه ينبغي الأكرام من خصوص
 لبيك بالمعارج وينبغي للمتمتع أن يقول لبيك بعزة وحجة تمامها عليك ولونها
 ينشر وأبس ثوبه لم يلب وفعلها لا يحمل للمحرر فله لم يلزمه بذلك كفارة إذا كان

بل الى لفظها فـ

دائریہ قارئین

بل الا حوط العجى

ظہیر آباد ارقم آباد

البدن الضمير

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ هَدَانَا لَهَذَا لَكُنَّا سَاءَ قَوْمًا
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ هَدَانَا لَهَذَا لَكُنَّا سَاءَ قَوْمًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان طلاقها على بغيره منافيا

لا تتركوا هذه الخصال من الخصال

در این جشن علی نقاش

و فہمشت است استر جمع ابوہریرہ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة ونورا

مستند به سند و احوال

لنمك افه تقسم الفه

فمن الظلم ان يفتت حرمي
كذلك وروى الشيخان

و مطلع البیرونی

واحوط من ذلك عا

مع زيادة لفظ لك

قبل لفظ 'الشيء بعد'

ظہیر الدین



في اجتناب احرام التمتع

متمتعا ومغردا في حج او عمرة وكذا لو كان قارنا ولم يشعر ولم يقدر ولم يلبس بل لا يجب عليه استئذان التمتع لو اراد العقد ان كان هو الاحوط نعم لو اراد ابطال التمتع ورفع اليد من اصل الاحرام احتج الى تجديد يدها والاولى الطهارة حال التلبس والثاني بغير تحلل كلامي الارز والسلام والصلوة على النبي وآل النبي التلبية في محلها ان بها الحائلا ذكرها اذ لم يتمكن من الرجوع الى الميقات والارجع اليه بل الظاهر عقد كفارة عليه لما فعله من مناقبات الاحرام عمدا لما عرفت من عدم انعقاده بدها الثالث لبس ثوبي الاحرام مع الاختيار بعد نزع جميع ما يجب على المحرم اجتنابا بر قبل عقده الاحرام يا تورد باحد هما كيف شاء وان كان الاولى عقد عقده في عنقه بل مطلقا ولو بغيره ببعض بل عقد غزوه بآبرة ونحوها بل يغزوه بنفسه ويرتدي بالآخر او يتوشع به او غيره مما من الهيئات وان كان الاولى احدهما كما ان الاولى الارتداء منهما والمدار على صدف مستاهما وان كان الاولى كون الازار نمايستر السرة والركبة والرداء نمايستر المنكبين كما ان الاولى عقد الرداء ايضا بل هو اشد وجوبه من عقد الازار ويجزى الا تزار ببعض الثوب الطويل الارتداء بالباقي مع التمكن من التمسك على الاحوط والاقوى كما ان الاحوط تجديد التمتع والتلبس لو فعلهما قبل لبسهما وان كان الاقوى صحة الاحرام مع ذلك وان اثم ولو احرم ناسيا او جاهلا في فيص نزع ولا يجب عليه شرف بخلاف ما لو لبس بعد احرامه بل لعل العالم العا لم كذلك ايضا وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه والاحوط ان لم يكن اقوى ملاحظة التمتع في اللبس فيقول مثلا لبس ثوبي الاحرام لعمرة التمتع الى الحج حج الاسلام لوجوبه قرينة الى الله تعالى بل الاحوط ملاحظتها كك في النزع وان كان الاقوى خلافا ولا يجب استدانة لبس ثوبي احرامه مادام محرمًا بل له ابدالها وعسلها من وسخ ونجاسات نعم يكره له بيعهما واستحب له لبسهما في الطواف ونحو الزيادة على الثوبين في ابتداء الاحرام او في ثمانية اختيارا فضلا عن انشاء الحرة والبرء ولو اضطر المحرم الى لبس القباء في ابتداء احرامه او في الانشاء ولو لم يجد رداءه جاز لبسه من غير قيد بان يجعل علا

لا يترك هذا الاحتياط
ظريها دارم بقائه

يعني عند الفراغ منها
ظريها دارم بقائه

لا يترك
الارزادة كسر ترويض
جميع البدن وجميع الارزاد
تقريبه بلبس الارزاد
بهمز بين زلا و يهزوه
والثانية فاقه فقتل
البحر من مخرج

الغزير
غزوه بالارزاد بغير ارزاد
ضرب بعض يورل و وقت
دورا شرح فاقه فقتل
الارزاد بالكر باستر قاله
فقط وانجم اربعة عشر
سلكه والثانية فقتل
الركوب الذي يجلس عليه
ومن التبعين في الثوب
واو تدي و تدي يعني لبس الرداء
جميع البحر من التمتع وحج
الارزاد بلبس الارزاد
التي به مخرج فقتل
بغيره على منكره
جميع البحر من

بل الاحوط عقد عقده
خصوصا في عنقه و
كذا غزوه وزره ظريها
دارم فضاله

بل الاحوط الارتداء
ظريها دارم عمرة

الاشد بغير معلومة
لكن لا يترك الاحتياط
ظريها دارم عمرة

الاحوط ان لا يترك الاحتياط
في النزع

في وجبات احوال المتع

اسفله بل الاولى مع ذلك جعل ظاهره باطنا بل لظاهر وجوب لبسه عليه عوض
 الزداء بل لظاهره جواز لبس غير القباء كالقبض ونحوه كك فيطرحه على عنقه عوض الرداء
 بعد ان ينكسه ولو لم يكن له الرداء انزوي به ولبس القباء مثلاً منكوساً عوض الرداء
 ولو لم يكن معه اذ جاز له بل وجب عليه لبس السراويل عوضاً عنه من غير قد ترو
 لا يجب عليه فقده وان كان هو الاحوط ويجب التوبين حال الاحرام بها كونهما
 مما يجوز الصلوة فيهما فلا يجوز في التجسين نجاسة لا يعفى عنها ولا في المنسوجين
 من صوف ما لا يؤكل لحمه ولا في الغصوب ولا في الحرير ولا في المدن ذهب لا في غير ذلك
 مما يجوز الصلوة فيه ولكن لا يبطل الاحرام وانما ياتم به بل الاولى جناب ذلك
 في الاستدانة واولى من ازاله النجاسة عن البدن ايضاً ابتداء واستدانة ولا
 يجب شئ من ذلك كما ان الاولى ملاحظة صدق الثوب فلا يحرم المتخذ من جلد ما
 يؤكل لحمه ونحوه مما لا يمتي توما وان كان الاقوى جواره مع فرض خلوه عن موافق
 الاحرام كما ان الاقوى جواره في المتخذ من النبات ونحوه مما لا يعتاد اثماً والقياس
 منه وان كان الاولى ايضاً اجتنابه والاقوى جوار الاحرام في الحرير المحض للنساء
 وان كان مكرهاً بل الاحوط لهن اجتنابه كالرجال كما ان الاقوى عدم وجوب لبس
 ثوب لا احرام لهن وان كان هو الاولى ايضاً بل في خبر الدائم فتحرر المحرقة في ثوبين
 ابيضين وان كان هو محمول على التدب في الله تعالى ولا يجوز لبس احرام بفسك ان ينسئ
 احراماً اخر لغيره حتى يكمل فعال ما يحرمه فان فعل كان احرامه باطلاً وان كان ناسباً
 بل هو اثم مع العلم والعهد نعم لو احرم متعتاً ودخل مكة وطاف وسعى واحرمه الحج قبل
 التقصير ناسباً كانت عمرته صحيحة وحجته صحيحة ويستحب له الفداء وشاة بل هو الاحوط
 وان فعل ذلك عامداً بطلت مشعته وصار حجة افراد على الاصح وهو خوط تحديد
 احرام الحج الافراد ولا يفسد به ذلك عن فرضه الذي هو المنع واحوط من ربات
 ان يقصر وينسئ احراماً للحج المتع ثم يساقفه من تابل المباح الرابع في
 المواقيت اي المواضع المعتبرة للاحرام منها على وجه لا يجوز قتلها ولا تعدد

بل الاحوط ظهرياً
 كما قاله

القباء الذي يلبس به
 قبل اذ ينسئ احراماً
 وادوية تجمع الجوارح
 فقتل الثوب من غير
 نقصت جالته حتى تست
 تعصر من بعضه حتى
 يخرج البخر

الاحوط الفدية طهراً

كما مر
 بناء على عدم شرطية
 لبس الثوبين للاحرام
 وتعدية وجوبه
 فلهذا دام بقائه

لا يترك هذا الاحكام
 حتى في الاستدانة
 ايضاً ظهرياً
 كما قاله
 يعني الاحرام الثاني
 ظهرياً مدظلة

لا يترك هذا الاحكام
 ظهرياً مدظلة
 في احوال شكل
 ضرباً من مراضاً
 تعالى

في الموضع المعينة للأحرام
 في الموضع المعينة للأحرام
 في الموضع المعينة للأحرام
 في الموضع المعينة للأحرام

مع الاختيار من غير فرق بين الحاج والمعتمر مطلقاً نعم من أراد العمرة في رجب و
 فوات أحرامها ان آخر الى الميقات جازله الاحرام قبلها وكذا من نذر احرام عمرة
 مفردة او تجافى شهره ولو تمتعاً من غيرها احرام منه على الاصح والاحوط اعتبار
 الميقات ايضاً والاقوى عند الحاق العهد اليه من بذلك **أحد** ها العقيق
 لاهل العراق ومن يتر عليه من غيرهم وافضل اوله وهو المسلح ثم وسطه ثمرة
 واخره ذات عرف والاحوط عدم تأخر الاحرام الى التقيته او مرض وان كان الاقوى
 خلافه ويجوز له الاحرام من الاول في حال التقيته سواء يقف على ثيابه الى ذات عرف فيظهر
 ويكون ذلك جمعاً بين الفضل والتقية ويكفي في معرفة هذا الوقت وغيره اجاباً لا
 عراب عنه ثانياً في هذا والحليفة والاحوط ان لم يكن اقوى خصوص مسجد الشجرة
 منه المعروف لان والتجنب والتخايف والنفساء لا يجرمون منه الاجتازين مع
 تعدد الاجتياز يجرمون من خارجه مما اذاه ولو تمكنوا من الانتظار للطهارة
 انظروا ويقوم التيمم مقام الماء مع تحقق موضوعه بانقطاع المحض وعدم الماء
 وينبغي ملاحظة وجوه الاحتياط في ذلك ويرخص للمريض والذئيف الاحرام
 من الحجفة التي هي ميفات لاهل الشام ومصر وغيرهم ممن يميز بين الحليفة ولو خرج
 المدي في طريق لا يتر به على ذي الحليفة ويوصله الى الحجفة جازله الاحرام ابتداء
 منها وكذا العقيق وان كان الاولي لمن دخل المدينة ان لا يجرم الا من ميقاتها
 بل يتر له خلافه ولو تر المدي في ذي الحليفة لم يجرم حتى دخل الى الحجفة ثم خرج
 احرامه منها والاحوط العود الى ذي الحليفة **الثاني** الحجفة لمن عرف **الرابع**
 يلزم لاهل اليمن **الخامس** قرن المنازل لاهل الطائف **السادس**
 زل من كان مثله اقرب الى مكة من الميقات من غير فرق بين العمرة المفردة و
 حجة افراد واهل مكة يجرمون منها الا ان ذلك كله رخصة والا فالفضل
 الاحرام من الميقات بن الاحوط للمجاور الذي تنقل فرسه الى اهل مكة الاحرام
 من البصرة **السابع** مكة لمن حج متمتعاً والافضل المسجد الفضل للمقام واقفاً

يلزم لاهل اليمن
 في الموضع المعينة للأحرام
 في الموضع المعينة للأحرام
 في الموضع المعينة للأحرام

التيمم بماء
 وهو اقرب الى مكة
 وهو اقرب الى مكة
 وهو اقرب الى مكة

[illegible]

لا تترك هذا الاحتياط
فمجدد المرافقة
الملك

[illegible]

مجلس القضاء الاعلى

في ترك احرام عمة التمتع

جاء له مع عدم اكتساب يدنه او ثوبه من حجر لكن لمسك نفسه على الاقوى الاحوط
فيما بين الصفا والمروة اذا جاء ربح الطيب من العطارين وكذا لو اراد بيعه وشره
او نحو ذلك بخلاف الرائحة الكريهة فانه يحرم عليه مسك الانف عنها على الا
حوط ان لم يكن اقوى فاقد حاسة الشم يقطع عنه ذلك ويجب عليه ان التمر ما
اصابه منه فمراغور ابل الاحوط ان لم يكن اقوى عند مباشرة التبريد نزيل
الحل لا يغسله ويؤديه بالة خارجة عنه بل لو كان معه ماء لا يكفيه لغسل الثوب
والطهارة ولم يمكن طمع رائحة الطيب بشئ غير الماء فالاحوط صرفه في غسله و
نظم للطهارة بل وكذا التماسه وان كان يقوى التجبر حتى في الاول نعم لا بأس باكل
دي الرائحة الطيبة كالنقاح وغيره مما هو مطعوم كما لا بأس بشم الرباحس وغيره
مما يحولس من الطيب عرفا وان كان دارج طيبه لا بأس بشم غلوث الكستريان
علوق شئ من ذاب والمرا دبر طيب مخصوص لك بغوى الحاق غيره فطيب
حتى الزعفران والتجبر ولكن الاحوط خلافه كما لا بأس استعمال الطيب في حال الضرر
كالداوى ونحوه نعم ينبغي الاقتصار على غداها التي قد يكون في الاكل والاستعمال
دون الشم وبالعكس ولا فرق في حرمة الطيب على المحرم بين استعماله بفسله ومنزجه
بغيره نعم لو استعملك لم يكن باكله واستعماله بأس بلى يحرم عليه مع تضيق وجوب
الاحرام استعماله قبله على وجه يفي ترد بعدا له حرام على الاصح كما يحرم في المحرم
على الاصح والا حوط مطلق الادفان بالزيت والشمس ونحوه ان لم يكن فيه
طيب احتمل اامة الصلوة كتنقيح البياض والاشارة الى ان لا بأس به
دوا طيبا بل الاولى ترك استعماله حال الاختيار فيما لا بأس به اذ كان يمتنع في
والله العالم التماسه ليس المحرم احتمل التوجاهل ان لم يكن فيه طيب بل لا بأس به
على الاصح عداس خرب وبمعرفته ان لا حوط في ان قلت الجملة كما ان
لا حوط في الاقوى من ليس مناسي قلت او براء وسر وبل ونحوه وان كان في
عنطة كالذرية المنسوج والمفقود من غيره يتفق في ثوبه ان سمح

لكن على الاحوط ظم
هذا حراما قاله

الاحوط ترك شم الرباح
منه كما امر به

تأويلها
في حديث ذكر الاحوط
بحسب ما قاله طيب
يخرج من الزعفران وغيره
انواعه من الغلاب على
السكره وانما يحرم من
انواعه من الحبوب بسبع
ومطبخ البزيرين

مع عن قصد الزين
ظرياً دماً بقاءه

آتساب
 اسب البقم و ملته اسب
 خفته المودة فتح البحر و فتح
 الماخضه فخره مغفرة
 في حبه و تقام الغرم بها عليهم
 جمر كاسهم بمغفرة فتح
 البدء في امره ث ان الله
 حرم اخيه من قاتل
 الله في حيا حيا الغرم في لهم
 داء مع الغرم بينه و اداء باع
 سله عليهم و كس في مغفرة وان
 كان صا فافيه و في البحر ليد
 من اسجد يعني الغرم
 القول فتح البحر
 و ملته اسب

مل يقب ان يذبح بقرة
 وهو الا حوط لدلالة
 العتحة حايه ظرنا
 داسرا قبله

لا يبعد ثمانية الخلف
مطلق من الله ولو
مثل التوت وال
لوت قيطاف شجرة
لا يترك الأجزاء
طرية

فلان يلقى في لفظ الله

فخر خاندان مراد خاندان
وکیل مراد خاندان

تاریخ و قمری ایکو
تاریخ و قمری ایکو

فما كان من غيبيته

في ترك الاحتياط المتع

الاحوط ترك مطلق

اليامين ولو في غير مقام
الخصومة كما عرفت
نعم يجوز دفع الدخول
بالأطلة اذا كان في
تركه ضرر وظلمتها
حراما قباله
محل اشكال فظهر بها
حراما قباله

ان رجع الى التسبب
والا فمحل اشكال
فظهر بها حراما

المصليان
القصبة كقراءة بغيره
والبر غوث جميع موثبات
حشيان وقد صلب ربه
قائما في الفراش قد ركب
بعض بوزن ربه وجراد
فرد ووجوه وقردة بفتح
وكسر راجع تحت شرح فاعرف
الحكمة التي في هذه الافراد
والراية على تركه فثبت
الشعث شعث في غير
فروث من اس تسخير
وقد قلنا بغيره بالذات
اعني في غير ثوب طيب
عليها اسلام وشيخ
حتى خربت ثيابها
فيها خمار ممتع
ومقع البرق

صادقا اولدفع دعوى طلة او نحو ذلك في غير مقام المجادلة كما انه لا بأس به مع الاضرار
اليه والله العالم **الخامس عشر** القاء القمل عن جسد او شعره او ثيابه او عن محرم
اخره بل وقلة مباشرة وتسببها بالزئبق ونحوه بل يجوز عليه تمكين الغير وان لم يكن
محرم من قبله والقائه بل الظاهر الحاق ما يتكون من الجسد من الدواب به ايضا
بل الظاهر الحاق الصلبيان الذي هو تابع القمل به بل لا حوط اجتناب البرغوث وبق
خصوصا في المحرم وان كان الجواز للدفع عنه وكذا يجوز القاء ما لا يتكون من جسد
من القراء والحلم ونحوهما عنه بل يجوز له القاء القراء عن البعير بخلاف الحلة فان لا
قوى الاحوط عند جواز القاءها عنه كما يجوز له نقل القمل مثلا من مكان الى اخر
بل ومساو له بل واقص بحيث لا يكون معرضا للسقوط وان كان الاحوط الاقتصار
على الاولين **السادس عشر** لبس الخاتم للزينة على الاحوط والاصح بل هو مك
وان قصد معها غيرها خميها او مستقلا نعم لا بأس به للسترة وغيرها بل وكذا لو
كانامعا العلة بل الاولى للمحرم اجتناب كل ما ينافي كونه اشعثا غير ويجوز على المحرم
احداث لبس الحلي للزينة ولو بالمعاد وغير المشهور كحلي البطن بل الاولى لها اجتناب
كل ما كان زينة في نفسه وان لم تقصد نعم لا بأس بما كان عليها من الحلي قبل الاح
ولكن لا تظهره للزوج بل ولا لغيره **السابع عشر** ازالة الشعر قليلة وكثيرة ولو بغير
الشعرة عن الرأس والحية والابط او غيرها بالخلق والقص والتف والنورة وغيرها
نعم لا بأس بها مع الضرورة من قتل او قروح او غير ذلك والاحوط والا قوى ترك
الفدية عليه بذلك من غير فرق بين الاذنية بنفس الشعر وبغيره كالقمل ولكن يزال
الشعر قد مر ولو قطع عضوا مثلا وكان عليه شعر لم يكن عليه فدية ولا يجوز له
ازالة شعر محرم اخر بل لا محل على الاقوى والاحوط وان لم يكن عليه فدية ولا بأس
بالحلق الذي لم يعلم زوال الشعر به بل وكذا التشيخ وان كان الاولى للتمييز به
ولو سقطت شعرة بمأسة الحية مثلا وعلم انها منسلة فلا شيء ولو شئت في
كوفها فابتدأ ولا فالاحوط الفدية وان كان الاقوى عدمها **الثامن عشر** نظيرة

في ترك احرام عتمة التمتع

بالمضطر الخ لك لعله فيه وخوف حصوطا فيه والاحوط ان لم يكن اقوى عند
 الاكتفاء بمطلق الاذية التي لا يقط معها التكليف وان نوى الكفارة كما ان الاحوط
 عند الاستئذان بالتوب نحو عزالشمس مثلا على وجه لا يكون على راسه وان كان الاقوى
 جوازه على كراهة ولا فرق في حرمة التظليل المزبور بين الراكب الماشي فلا يجوز للماشي
 التظليل بثمبسته ونحوها نعم يجوز له المشي بطل الحمل مثلا عند جبل الشمس الى احد جانبي
 بل هو جائز للراكب ايضا اما المشي تحت الحمل والحمل ونحوهما فهو من التظليل فوق الرأس
 في الاحوط والا قوى بخلافه لكونه المشي بل والركوب تحت ذي الظل المستقر كالحجرة
 والبناء فان الاقوى جوازه وان كان الاحوط اجتنابه مع الاسكان حال السير بل يقوى
 جواز التظليل حال الاستقرار لقضاء حاجته ونحوه كما ان لا اشكال في جواز الجلوس
 تحت الظل حال النزول فضلا عن النوم ونحوه بل يقوى جواز التظليل بثمبسته ونحوها
 بعد النزول في المنزل مثلا حال التردد في اموره وحوائجها الا ان الاحوط خلافه ولا
 بأس بالتظليل على الصبيان ولو زامل الصبي عيلا او امرئة اخقن العليل والمرأة
 يجوز التظليل والظاهر عند صدق الاستظلال بما يبقى من خشب الحمل ونحوه بعد
 رفع الشقف مثلا وان كان الافضل دفع الخشب جميعه والله العالم **الحاكي**
والاعشى ومن الجاهة الامع الحاجة على الاصح والاحوط وبلحقها الفضد
 وحك الجسد والرأس المفضي الى الادماء بالانسواء كانت بل الاحوط ان لم يكن اقوى
 الحاق مطلق الاذية بالاحوط القدية ببناء مع الاختيار واحوط من ذلك طعنا
 مسكين ايضا وان كان الاقوى عند وجوب شيء من ذلك مع الاختيار فضلا عن حال
 الاضطرار الذي يرتفع المحرمه معه ايضا ومنه الجرح بالنودي ان لم يحكم على وجه
 يسيل الدم وكذا عصر الدم وربط الخثرة عليها **الثاني والعشرون**
 قطع القوس وان لم يكن في الاحوط والا قوى الامع الاذية ببقائه بل الاحوط
 انقضاءه ببناء **الثالث والعشرون** قلم الاظفار وبعضها ولو واحدا
 بل وفي بعضه بالمقراض وغيره الامع الاذية ولو بانكسار بعضها بل الاحوط

هذا الاحتياط لا يترك
 نظرا لحد مرقاته

الزامل
 الزامل العبد الذي
 يراى لك اي يعاد لك في كل
 وقت الرقة والمرء في كل
 وقت راحة في جميع احواله
 في شئ من شئ من شئ من شئ
 عليه السلام والمراد المعاملة
 على اتم وجه مع تحريم
 ونسب في البر

على المحرم من الاذية
 لا يخاف عن نية طمأنينة
 حرامه

لا قوى على
 طمأنينة
 اعاد

في وجوب الاحرام على الدخول الى مكة

توعى في الحرم كيف شاءت كما ان لا بأس بالمشي في ارض الحرم على الوجه المتعارف الذي لا تعبد فيه بقطع شئ من بنائه ولا يجوز له الاحتشاش من الحرم لدوابه والله العالم

تليها الاول لا يجوز تعسيل الحرم ولا تحيطه نتي من الكافور بل ولا غيره من الطيب يجري عليه حكم الفسل التام وان فقد الكافور **الثاني** كل من يريد الدخول الى مكة يجب عليه الاحرام للنسك عمرة او غيرها قبل الدخول الى حرمها وان كان فاطناً فيها وفلخرج في حاجة مثلاً الى خارج حرمها الا ان يكون مريضاً لا يستطيع ذلك مع ان المستحب التباينة نعم لو كان الخارج لا يتجاوز الحرم لم يجب عليه الاحرام لدخولها ولو امر السيد عبده بدخولها احرام وان لم ياذن فيه بالخصوص بل لو كان ابناً فالاحوط له الاحرام ولو امره بدخولها وهما عن الاحرام لم يجز طاعته كما ان الاجير لو استوجبر على دخولها كك مثلاً لم تصح ولو كان ممن يتكرر دخوله بحيث يدخل في الشهر الذي خرج فيه كالخطاب المحتشش في الزاوي وناقل الميرة ومن له ضيعة يتكرر دخوله وخروجه اليها لم يجب عليه الاحرام بل بقوى جواز ذلك لمن يتكرر دخوله من هؤلاء ولو بعد الشهر الا ان الاحوط خلافه كما ان الاحوط الاحرام لمن يدخلها بقتال مباح وان اغتفر له بترك تروك الاحرام كحل السلاح وتغطية الرأس بالمعفر ومخوذك وجوى عليه حكم المصدد لو فرض عدم التمكن من اتمام النسك ولو كان قد دخلها محرماً عمرة ثم خرج منها فان عاد اليها قبل مضي شهر من الاحلال والاحلال والخروج جاز له الدخول حالاً لا قطعاً بل لا بد من ذلك ايضا لو كان يحج بل بقوى ذلك لو كان دخوله قبل مضي شهر من يوم الخروج من مكة

الثالث لا ينبغي تركه والله العالم **الثالث** قد عرفت سابقاً ان احرام المرنه كاحرام الرجال الا فيما استثناه من لبس الخيط والتظليل وسر الرأس ومخوذك ولو حضرت المرنه الميقات جاز لها الاحرام ولو كانت حائضاً ولكن لا تصلي صلاة الاحرام ولو تركت الاحرام ظناً منها انه لا يجوز رجعت الى الميقات ولو تعدد عليها ذلك احوطاً من موضعها ان لم تكن دخلت الحرم والاخرجت الى ادنى الحل والاحوط خروجها الى مكة

الاقطاع
قصر بالمكان
باب قد عام به وقوله
واصح فيكون
والفكر فيكون

وان كان هو الاحوط
ظهوراً بما مر بقائلاً

العالى

المسيرة
بالكسر على المقام
بغير مبرر ولا غير
باب امرة في حرم
بالكسر في حرم من الزرع
على قدر الركنين
تحت القنطرة

لا يترك هذا الاحتياط
ظهوراً بما مر بقائلاً
العالى

لا يترك هذا الاحتياط
كما تقدم في المتن
حراماً فضلاً

في التكاليف والاعمال والاعمال

عليه من الحال فان تعدد واحتمت من موضع الادكان ولو مكنه والله العالم **الثاني**
من افعال العمرة الطواف وهو ركن فيها كما ان ركن في غيرها من الشك يبطل تركه بعد النحر
غيره من الاركان الا ان المراد من تركه في حج التمتع والقران والافراد على فعله في تمام
ذي الحجة وفي عمرة التمتع على من حتى يضيء وقت وقوف عرفة وفي العمرة المفردة المجرى الى
تمام التمتع فكذلك المجامعة في الافراد والقران بقاء على عمد وجوبها في سنتها كما هو الاصح
والا فحق تلك السنة نعم الظاهر خروج طواف النساء عن ذلك اذ هو واجب غير ركن
يقوى على الاحتياج الى المحلل بعد فساد الشك بتعدد ترك الطواف للمعصية مثلاً و
الاحوط المحلل بافعال العمرة واحوط منه البقاء على حواضر مع ذلك الى ان ياتي بالفعل
الفائت في محله ولو في السنة لا يترك ولو نسي الطواف في الحج والعمرة فضاءه بنفسه ولو بعد
اداء المناسك وانقضاء الوقت والاحوط ان لم يكن اقوى عادة السعي معه ولو تعدد
عليه العود وسق استتاب نسي ان سعت بهذا ان يكون بدن نه لو واقع بعد الرجوع
الى اهله في طواف الحج وان كان الاقوى عدم الوجوب نعم هو كك في العائد ولو عن محل
وفي الناسى لو واقع بعد التذكر كما انه ينبغي له تجديد بدنة الا حرام بهرة لوجاه الشك
فيقضى الفائت قبل الايمان بافعالها او بعده وان كان الاجتزاء بحكم الاحرام الاول
ولو شك في المترك انه طواف الحج والعمرة اعاد واحدا عاقى نفسه فالاحوط اعادها
ومن نسي طواف النساء حتى يجمع الى اهله لم يحل له النساء حتى ينفس او ياتى به سواء طاف
للوداع او لا ولو تذكر قبل الرجوع الى اهله ولكن كان يتعذر عليه الرجوع بنفسه او
يتعذر استتاب بل لا يبعد ذلك مع عدمها ايضا وان كان الاحوط الرجوع بنفسه
سيما اذا كان بالقرب من مكة ولا مانع له من الرجوع ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة
فيحرم عليها تمكين الزوج قبل الايمان به ولو مات يقضه بنفسه او غيره قضاء عنه
وليست وجوبه او يقوى جواز فعل العير عنه ولو تشرأب من طواف طواف الحج كان بالاختيار
في تأخير السعي الى زمان سابق على صدق اسم الغد ولو قبل الفجر اما التأخير الى غير
جائز مع التمكن ومع عدمه يجوز حتى يضيء الوقت ويجب على المتمتع زجر الطواف

لا يترك هذا الاحتياط
نعم في عمرة التمتع يمكن
العدول الى الحج الافراد
ايضا وان كان لا يكفي
به اذا كان واجبا لم يأت
حراما قبله

لا يجب هذا الاحتياط
فقط لما ذكرناه

الاحوط البعث حتى في
العمرة ايضا فليتها
حراما فضالا

الكفارة في الجاهل لا
توقف على الواقف بل
بجدة ابطال الشك با
لترك والا قوى في العائد

العمرة وان كان احوط
فقط لما ذكرناه

والاحوط مراعات
الترتيب في طوافها
مطلوب

لا يترك هذا الاحتياط
فقط لما ذكرناه
العال

فِي مَسْتَحَبَاتِهَا لِحَقِّ الْعَمَلِ

[illegible]

الطريق التي تسمى بحمار
 قد مر حمارك من الغنم احيانا
 من تبيع والخدمة العبيد التي سرنا
 منها الى ابيها مفارقة وانشط ظفد
 باب سلكه مع الحمار
 ومطبخ البير
 كذا بفتح واو الياء
 يا حمارك من تبيع
 للخدمة وابيها
 ومطبخ البير

من الرفق استلم بشأله وفاقدا ليدينا والتمكن من الاستلام بها وبغيرها يشير اليه
وليقلح اللهم امانتي لديتها وميثاق تعاهدتني لشهدتي بالموافاة اللهم تصديقا
بكتابك وعلى سنتي نيتك ما شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد
عبده ورسوله وان الاممة من ذريته وليتهم حجج في ارضه وشهادته على عباده
صلى الله عليه وعليهم امنت بالله وكفرت بالحيث والطاغوت والمالات والفرى
وعباد الشياطين وعباد كل ندي يدعى من دون الله فان لم تسطع ان تقول هذا
فعضد وقل اللهم اني بسطت اليك يدي فيما عندك عظمت رغبتي فاقبل سبحتي
اغفر لي وارحمني اللهم اني اعوذ بك من الكفر والغل والفقر ومواقف اخرى في الدنيا
والآخرة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله سبحانه
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر الله اكبر من خلقه واكبر من ما خلقه واحذر
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت يحيي بيده
الخير وهو على كل شئ قدير وصلى الله على محمد واله والسلام عليهم وعلى جميع المرسلين
اللهم اني اؤمن بوعدك واوفى نعمتك ثم ليأخذني في الطواف وينبغي تقبل الحج
استلامه في كل شوط مع الامكان زيادة على الابتداء والاختتام وليكن مشغولا
في طوافه بقراءة القران والذكر والدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه واله
من المأثور اللهم اني استلكت باسمك الذي يمشي به على ظلال الماء كما يمشي به على جلد
الارض استلكت باسمك الذي يهترل عرشك واستلكت باسمك الذي هترل
اقدام ملائكتك واستلكت باسمك الذي دعاك به موسى من جانب الطور فاستجب
له والقيت عليه حجة منك واستلكت باسمك الذي غفرت به ل محمد ما تقدم من ذنبه
وما تاخر وامنمت عليه نعمتك ان تفعل به كذا وكذا اللهم اني اليك فقير واني خائف
من غير فلا تغر حبي ولا تبدل اسمي وكلما انتهيت الى باب الكعبة فصل على النبي
والرسل فمابين الركن اليماني والحجر الاسود ربتا الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنه ومنا عذاب النار وينبغي استلام اليماني في كل شوط من طوافه ثم يقول

[illegible]

في استحباب طواف العرة

اللهم تب علي حتى لا اعصيت واعصمني حتى لا اعود ثم يرفع يده مجذبا ويقول يا ولي
 العافية وخالق العافية ورازق العافية والنعيم بالعافية والمنان بالعافية والمتفضل
 بالعافية علي وعلى جميع خلقت يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمنا صل على محمد وال
 محمد وارزقنا العافية ودوام العافية وتتمام العافية في الدنيا والاخرة يا ارحم الراحمين
 وينبغي ايضا استقبال الميزاب قائلا اللهم اعتق رقبتى من النار واوسع علي من
 رزقك الحلال وادر عني شر فسقة الجن والانس وفسقة العرب والعجم وادخلني الجنة
 برحمتك واجزني برحمتك من النار وعافني من السقم وعن النبي ما من طائف
 يطوف بهذا البيت حين نزول الشمس حاسرا عن راسه خائفا يقارب بين يديه
 وينفض بصره ويستلم الحجر في كل طواف من غير ان يؤذي احدا ولا يقطع ذكر الله عن لسانه
 الا كتب الله له بكل خطوة سبعين الف حسنة ورفع له سبعين الف درجة و
 اعتق عنه سبعين الف رقبة ثم كل رقبة عشرة الاف درهم ويشفع في
 سبعين الف من اهل بيته وقضى له سبعين الف حاجة انشاء معجزة وانشاء متعلق
 وينبغي ان يكون في تمام طوافه ماشيا لا راكبا بل هو الاحوط على سكينته ووقاره
 في مشيه لا مسرعا ولا مبظا من غير فرق بين طواف الزيارة والقدرم وغيرها كالا
 فرق بين الاشواط جميعها بل لا يجوز له الطواف اختيارا على يديه ورجليه على الا
 صح من غير فرق بين الواجب والمندوب بل لو عجز الاعن ذلك فالاحوط له الكوف
 وان كان الاقوى الجواز كما ان الاقوى عذر جواز الطواف بغير ذلك من الهببات
 الخارجة عن صف الشئ اختيارا وينبغي ان يلزم المستحجار المسمى بالملتزم والشعور
 في الشوط السابع ويبسط يديه على حائطه ويلصق به بطنه وخطه ويقرب يديه من مئذنة
 لها ويتوب ويستغفر الله منها ويقول اللهم البيت بنك والعبد عبدك وهذا
 مكان العائذ بك من النار اللهم من قبلك بالروح والفرج والعافية اللهم ان
 علي ضعيف فضا عفرتي واغفر لي ما اطلعت عليه مني خفي على خلقتك ويحبرني من
 النار وتنجبر نفسيك من الذلاء ولوجا وز المستجار عذرا ونيانا الى الزكن فالاحوط

يروى شكوا العافية عنه

سبعين الف حسنة
 وحج عنه مائة

في مستحب طواف العرة

عد الرجوع بل هو كك وان لم ينس الى الزكن وان كان القول بالجواز لا يخلو من قوة
مع عك ينشأ بعد ذلك الى موضع الرجوع طوافا وينبغي ايضا استلام الاركان كلها
سيما الذنيرة الحجر واليمنى وهو الكد منها وهولس منها ويجزى عنه المسح باليد ان
كان الاولى الاكثر من اصناف البرك برك الصاق البطن والوجه والارام القليل
ونحو ذلك وليست انى من الست في طوافه وليست ان يطوف مدة مقامة بركته
وستين طوافاً على ايام السنز كل طواف سبعة اشواط فيكون الفين وخمسمائة و
عشرين طوافاً ان لم يتمكن في ثلثمائة واربعه وستون شوطاً اثنان وخمسون اسبوعاً
كل سبوع سبعة ايام على ايام السنة الشمسية فان لم يستطع فما يقدر عليه اذ هو
كالصلوة ان شاء استقل وان شاء استكثر ويكره فيه الكلام الا بالذكر والدعاء
وقراءة القرآن بل ينبغي تحفي كل الشريفة الضحك والتمطي والتشاك في الفرقة ولا يغزى
الا جنسين وغير ذلك مما يكره في الصلوة ويكره الطواف في البر طرفة بل الاولى ترك
السياسة كلها من ذى اليهود والمراد بها قلنوة طويلة كانت تلبس قد يما هذا
لم تحرم عليه نغيطه اناس الاسوام والاحرم اليك الشار في واجباته شرطاً
او غيره او يفتنه وهي امور احدثها الطهارة من المحدث الاصغر والا كبر حتى اذا
كان حرة عمرة مندرة او خرج كك وتقوم الترابية هنا مقام المائتة ويجزى المستحالة
والسلسوس غيرهما من ذوى الاعذار طهارتهم الاضطرابية حتى البطون الذى يتمكن
من بد الطهارة وازالة التنجاس والبناء كالصلوة التى لا ريب في اولوية الطواف
منها بل انك فان لم يتمكن طيف عند بل الا حوط الاستتابة مطلقاً مع فعله المربوب
اولاً ولو ذكر في الواجب عند الطهارة من الحث استئناف معها ولا استئناف
للماء بل لا صلوة تزل الا تحوى عند انية رطبه بالطهارة من الحث ولو الا كبر بغيره
لم يمتد لك مؤكداً غير بل هو لا حوط ولو شئت في الطهارة بقى الاناء وكان محدثاً
سابقاً ولم يعلم حاله استئنافاً ما اذا كان عن يقين الطهارة ثم يلقفت وكذا لو
شاك في ابعده المراح حتى لو علم الطهارة لا تنقض لم يعلم السابق منهما وان شاك في ط

التشاك
قرة لعمري اني قد
جدت ما به محقق
ومطلع البري
الحديث
بالتشاك
حدث من باب
نفسه لا بد من
يترك الماء من الجوانب
الحديث هو عايش
مجمع الجوزي

في مستحب طواف العرة

في واجبات طواف التيمم

له الاستيناف مع ولو احدث في الاشياء فان كان بعد تجاوز النصف ظهر وفي
والاستيناف تأنيها الطهارة من الخبث في الثوب البتة على الاصح بل لا حوط
ان لم يكن اقوى عند العفو عن الاقل من الذرهم وفيما لا يتم الصلوة فيه نعم الظاهر
العفو عن دم الجرح والقرح وعن الجاهل به حتى يفرغ بل والناسي لمركب وان
كان الاحوط الاستيناف ولو علم في الاشياء ازاله وتم الطواف نعم لو احتاج الى
الى فصل ينقطع الطواف بمثله فالاحوط ان لم يكن اقوى مراعاة تجاوز النصف
عدمه فيزيله ويبدئ في الاول ويستأنف في الثاني قال الشافعي حلية الباس في الاحوط
ان لم يكن اقوى بل لو طاف على ثوب مغضوب ودانته كذلك لم يقع فضلا عن
المعصية بنفسه تحطير رابعها ستر العورة على نحو ما في الصلوة للذكر والاقي
في الاحوط ان لم يكن اقوى بل ينبغي القطع بعد جواره منه عزاءا خاصا منها
الحنان للرجل بل والصبي في الاحوط ان لم يكن اقوى بل والتحتي الشكل نعم لا يعتبر
المرتبة واقا غير المتكف فيقوى تاجر الحج الى سيرة التمكن ولكن الاحوط مع ذلك فعلم
واحوط منه الاستئابة ايضا سائر سائر البيت وهي عندنا الداعي ولا يعتبر فيها
ازيد من التعيين على حسب ما معتبر في الاحرام وغيره في العبادات وان كان الاو
له ان يقول اذا زاد الاخطار الجامع للاحتياط في عمرة التمتع مثلاً طوف بالبيت
سبعين شوطا لعمرة التمتع الى حج الاسلام لوجوبه قرينة الى الله تعالى سابعها
وقا منها الابتداء بالحجر الاسود والاختتام به والاقوى عند وجوب قصد البيت
والحتم به بعد حصوله منه ولو من غير قصد فلو ابتدئ الطائف بغيره بما قبله او
بعده لم يعتد بذلك الشوط الى ان ينتهي الى اول الحجر وابتداء الحساب منه مجرد
للنية معرضا عما وقع منه سابقا والاحوط بل الاقوى عند تفرق البتة على الاجزاء
والمدار على صدق البدئية به والختم به عرفا جاعلا له على يساره نحو طواف بيت
البيت بل الاحوط ان لم يكن اقوى اعتبار مجازاة الحجر في اخر شوط كما تبدى به او لا
من غير فرق بين الاول وغيره فينبغي حينئذ وضع علامة محل الاستئابة وان

في واجبات طواف العرة

كان الظاهر عند الباس بالزيادة مقدّمه ومنهنا لو تقدم الحجر في عبدة النية وثانها
عند في الختام لم يبق اشكال في المقام لان به يحصل به الطواف بالحجر ومنه واحوط
من ذلك ان يحاذي اول جزء من الحجر لا اول جزء من مقادير بدنه بحيث يمر كله على كفه
ان لم يكن منافيا للثبته ولا مشارا للوسواس **فاسعها** جعل البيت على بيانه
على صدق عليه ذلك فلا يقدح الاخراف ليسير الى اليمين بحيث لا ينافي ذلك نعم
لو جعله على يمينه واستقبله بوجهه واستدبره عدلا وسهوا لم يضر ولو بخطوة ونحوها
ثم ينافي الصدق الزبور ومنهنا ينبغي الحذر عند فتح الحجر وعند سائر الاركان
بالتباعد عنها مع المحافظة على جعل البيت على اليسار بل ينبغي مراعاة ذلك اذا
شخص حال الطواف فقلبه عن مجراه او غير ذلك **عاشرها** ادخال حجره في
في الطواف فلو طاف بينه وبين البيت لم يصح له ذلك الشوط حتى يتداركه من محل
المخالفة والاحوط استئناف الشوط من راس واحوط منه استئناف الطواف
من راس بعد تمام الاول وان كان قد تجاوز النصف منه **حادي عشرها**
خروج عن البيت والحجر على وجهه بصدقه عليه الطواف بها فلو مشى على شاذروان
الكعبة او على حائط الحجر لم يجزه بل الاحوط ان لا يمس الجدار بيده طائفا في محاذي
الشاذروان وان كان الاقوى خلافا مع فرض صدق الطواف عليه لو خرج من
بدنه فضلا عن مشه لا في موازاته ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه بل الاولى ان لا يصل
اصابع قدميه باساس الحجر والشاذروان وان لا يدنو من الشاذروان مما حول
الباب بل يجعل بينه وبينه قد رابع اصابعه تقريبا ليكون بينه وبين البيت
مقدار عرض الشاذروان من الجانب الاخر **ثاني عشرها** كونه بين البيت و
الصخرة التي هي المقام مراعيًا قدر ما بينه ما في جميع الجهات حتى من جهة الحجر فيجيب
منها وان لم يجز سلوكه لما عرفت من وجوب الطواف به والمراد الطواف بالقدر
المخصوص ان حوال المقام عن مكانه كما ان المراد من الطواف بالبيت الطواف بالحل
وان هدمت الكعبة العياذ بالله نعم لا يجوز الطواف خارجا عن المقدار المذكور

المشاهد
نار البعد
منه نار
وغيره
التي
منه نار
التي
منه نار

الشاذروان
بفتح الدال
من جدار البيت
الحجر
والذي
الذي
الذي
الذي
الذي

في واجبات طواف العمرة

الالتفاتة ثالث عشرها العدة وهو سبعة اشواط فلو نقص شوطا وبعضه ولو خطوة لم يصح طوافه وكذا لو زاد من ذلك سواء كان في ابتداء النية او في الاثناء بل الاحوط ان لم يكن اقوى ذلك بعد الاكمال ايضا نعم لا بأس بفعلها لا بعنوان التوبة عليه فضلا عما لو قصد الخروج عنه بل لا بأس بالزيادة مقدمة على الاصح ولو زاد شوطا سهوا لم يبطل طوافه على الاصح فضلا عما لو نقص من ذلك ويستحب له اكمال الباقي فيكون طوافا اخر نافلا ويصلي الاول قبل السعي والاخر بعده ولو كان اقل من شوط فالاحوط ان لم يكن اقوى العاؤه وعدم اكمالهما ان الاحوط ان لم يكن اقوى فيما زاد على الشوط الاكمال ايضا ويكره القران بين طوافين في النافلة بمعنى عدم الفصل بينهما بالصلوة فلو فعل ينبغي القطع على تركه لثلاثة والخمسة ويجوز في الفريضة بلا بعد بطلاهما معا ولو نقص شوطا سهوا او اقل او ازيدا ثم ان كان في المطاف ولم يفعل المنافي ولو فوات الموالاة على الاحوط والاصح والا استأنف الطواف فالحال يمكن طواف نافلة فانه موالاة به او فريضة ولكن قد تم له اربعة اشواط لا اقل ولو الازيد من النصف على الاصح فانه ينبغي ح على موضع القطع لا من الزكن على الاصح لكن قطعه حاجة ولو الاستراحة وصلوة وترازاخاف فواته وقترا وصلوة فريضة في اول الوقت او صلوة جنازة او ضرورة كفاجاة حيضا وحادثا ومرض اميا لو تعمد قطعه لذلك فالاقوى البطلان والاحوط البناء مع تمام الاربع ثم الا وكذا لو قطعه لدخول البيت والظاهر الاجترار بالاستيناف في موضع البناء وان كان الاولي والاحوط عدم ذلك ولو شك في موضع القطع طاف من المتبقي والاحوط ان لم يكن اقوى عدم جواز قطع طواف الفريضة اقترانا بخلاف التافله وان كان الاحوط ايضا عدم ذلك كما ان الاحوط تجديد النية وان كان الاقوى الاكفاء بالعود للاتمام ولو استمر به ارض حتى ضاق الوقت طيف به مع الامكان والاولى خط رجله حتى تم قدماه الارض وان لم يمكن الطواف به لم يكن مسئولا او مغمى عليه طيف عنه كن لم يذكرك حتى رجع الى اهله مثالا ولم يتمكن من الرجوع

بل هو الاقوى ظاهريا
حرام بقائه

بل الاحوط ذلك في
احوط منه اعادة الطواف
ايضا طم طم احده
اقبال

جواز البناء ولو كان
المنافي به اقل من الا
في خوف فوت الوقت
الصلوة اول الوقت لا
يجلو عن قوة ظم طم
حرام فضاله

الا فراج
افترج بشي ابتدعه
وفرعت على سبيلها
غير روية عنه ثم حدث ان
موت عليه السلام لا يخرج على
في سبيل من روي ذلك
در كماله حرمه
ومطهره بغيره

بل الاحوط طم طم
عظم الغاي
الحط
خط على الارض حتى
علامته مصحح بغير
١٣١٨

واجب طواف الكعبة

ولو لشقة فان له الاستنابة جنتي والآحوط ان لم يكن اقوى الانتظار في الوقت
عن المريض والطواف به الى الضيق كما ان الاحوط الجمع بين صلوة الناسب والنوب
عنه للطواف مع فرض تمكث منها وان كان الاقوى وجوب الصلوة عليه نفسه
ولو شرع في السعي فذكر نقصان الطواف رجع اليه فقامت ان كان قد فعل منه لا رتبة
ثم اتم السعي من موضع قطع تجاوز نصفه او لا وان لم يكن قد اتم الاربعه استأنف
الطواف من راس ثم السعي ولو شئت في عدة اشواط طواف الفريضة او صحتها
لم يلغها ان كان بعد اعتقاد التمام والانصراف بل وكذا اذا استقر اعتقاد التمام
وان لم ينصرف عن المطاف وكذا اذا كان الثلث في الزيادة كالسبعة والثمانية عند
الحجر ولو كان قبل الوصول الى الركن استأنف الطواف كما في غيره من صور النقصان
فهو الثلثة والاربعه حتى يخل بمغز الزايد كالسنة والاربعة والثمانية وان كان
الاحوط اتمام ما في يده بعد البناء على الاقل ثم الاستئناف ولو كان طواف
نافله فالاحوط ان لم يكن اقوى البناء على الاقل ويجوز الاخلاص الى الغير والعدول
مع حصول الظن به وان كان فاسقا بالوصف بما يميز ابل مطلق الظن كالصلوة و
ان كان الاحوط خلافا بل الاحوط عند الاخلاص اولا ولو كان ذكرا ولا رابع
عشرها الركعتان اللتان كفيتهما بما نحو كيفية صلوة الجمع الا انه يتخير فيما بين
الجمعة والاحفات وليست قرائة التوحيد في اولهما والكافرون في الثانية وهما
واجبتان في الواجب على الاصح ومنه وتبان في المنسوبة بنبغي الفور فهما
بعد الطواف ولو في الاوقات التي يكره ابتداء النوافل فيها اذا كانتا الطواف
الفريضة ثم ينبغي تأخيرهما عنها اذا كانتا الطواف النافلة وان كانت الكراهية فيها
ايضا خفيفة بل لا ينبغي ترك الطواف في هذه الاوقات لذلك ويجب على الاحوط
والاقوى مع الاخبار وجوب الطواف بقاعهما في مقام ابراهيم حيث هو والا
لا حيث كان على عهد رسول الله ص والمراد من مقام ابراهيم الصخرة التي عليهما
ان رقد من الصلوة فيه الصلوة عند فلو صلى متباعد عنها على وجه لا يبق

لا يترك هذا الاحيا
طوافه اذ لم يقابل
الغالب

الاخلاص
المخلة الى اشي لم يستند
اليه واخذ الى الدخاكن بها
ولم يهاوتت قد ربت على طهر
في ذم الله ما من وام لها
وجسد اليها فكلما
جمع في حرم
مطهر

بل الاحوط الفور
طوافه اذ لم يقابل

فَالسُّبْحَانَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ

ان لم يكن حاجب فان النظر اليه ايضا مستحب يتأكد ذلك في حق الرجل ليستقبل
الركن الذي فيه الحجر ويحمد الله تعالى عز وجل ويثنى عليه يذكر من الاله وبلائه و
حسن ما صنع اليه ما يقدر على ذكره خصوصاً الدعوات والاذكار الماثورة
وليكبره الله سبعاً ويصلح سبعاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثلاث مرات ثم
يصل على النبي وليقل الله اكبر الحمد لله على ما هدانا والحمد لله على ما ابلانا والحمد
لله الحى القيوم والحمد لله الحى التام ثلاث مرات وليقل شهدان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهدان محمد اعبد ورسوله لا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو
كره المشركون ثلاث مرات اللهم انى سئلت العفو والعافية واليقين فى الدنيا و
الآخرة ثلاث مرات اللهم اتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقاعدنا للبار
ثلاث مرات ثم ليكبر الله مائة مرة ويصلح مائة مرة ويحمد مائة مرة ويستجهر مائة مرة و
يقول لا اله الا الله وحده وحده انجز وعده ونصر عبده وغلب الاحزاب وحده فله
الملك وله الحمد وحده وحده اللهم باركلى فى الموت وفيما بعد الموت اللهم انى اعوذ
بك من ظلمة القبر وحشة اللهم اظلى فى ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وليكفر
من استبدع الله دينه ونفسه واهله بان يقول استودع الله الرحمن الرحيم
الذى لا تضع ودائع ديني ونفسي اهل اللهم استعاضنى على كتابك وسنة نبيك
صلى الله عليه واله وتوفنى على ملتى واعذنى من الفتن ثم ليكبر الله ثلاثاً ثم
يعيد هاتين ثم يكبر واحدة ثم يعيدها وليطرح قوفه على الصفافان النبي ص
كان يقف عليها بقدر ما يفرق البقرة مترسلاً وان طول الوقوف عليه يكبر الله
وليجد رواقه على المرقاة الرابعة حيال الكعبة ويقول اللهم انى اعوذ بك من
عذاب القبر وفتنته ووحشته وظلمته وضيقه وضنكه اللهم اظلى فى ظل عرشك
يوم لا ظل الا ظلك ويرفع يديه ثم يقول اللهم اغفر لي كل ذنب ذنبت فان
عدت فقد عدت بالغفرة فانك انت العفو الرحيم اللهم افعل بى ما انت اهل

في واجبات السعي

تجدد النية ثانياً فيها ابتداءً بالصفاء على وجه يجعل عقبه الذي هو ما بين الشاق
والقديم ملاصقاً له والاحوط جعل العقبين فاذا عاد الصق اصابع قدميه بموضع
العقب ولا وهكذا على الاحوط وان كان الاقوى خلاف ذلك وعليه سيج استيعاب
للساقفة بالسعي بينهما وان لم يكن بالخط المستقيم ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه كما ان لا
ينبغي ترك الصعود للدرجة الرابعة مقدمة وان كان عند وجوبه وسعي الزاكن
باستيعاب المسافة بينهما من مثله عرفاً **قالها** الحتم بالمرودة على وجه يلصق اصابع
قدميه بالاحوط القدمين فاذا عاد جعل عقبه في موضع اصابعه ولا يجب
الصعود عليها ايضاً وان كان هو الاحوط فيقصد السعي من الاعلى ويقصده
من الاسفل فيكفي فيه استمرار الداعي لوبدء بالمرودة عامداً وساهاها اسنانف
ولا يجزى بما وقع منه من شوط الصفا بعد ان لم يكن قد ابتدأ به **وابعها** الله
وهو سبعة اشواط من الصفا الى المروة شوطاً لا اتماماً شوط فقام السعي بحصول
جنته بالذهاب اربعاً من الصفا الى المروة وبالاياب ثلثاً منه اليها ويجب في السعي
الذهاب بالطريق المجهود فلو اقيم المسجد الحرام ثم خرج من باب اخولم يجزى وكذا لو
سلك سوق الليل فيجب فيه استقبال المطلوب بوجهه فلو اعرض ومشى الفهري
لم يجز نعم لا بغير الالتفات بالوجه قطعاً ولو زاد على السبع بطل على حسب ما مشى في
الطواف نعم الظاهر عند تحقق الزيادة لا بقصد ها على انها من السعي فلو تردد في
اتناء الشوط او رجع لوجهه ثم عاد لم يكن ذلك قادحاً في الصحة ولو زاد شوطاً فصلاً
تحريراً البناء على السبعة والغناء ما زاد وبين الاكمال سبعين وان كان الابتداء
في ثابتهما من المروة ولم يحصل النية في شدة ثم ولد كان الاحوط اختيار الاول ولو
كان الزايد اقل من شوط العاء ومن سقى عنده ما في يده من الاشواط وشك في ما
بدأ به في ابتداء الامر قبل الالتفات الى حاله فان كان في الاثنين او الاربعة او الستة
وهو على الصفا او متوجه اليه فقد صح سعيه للعالم جنته بانته بدء به فيتم سبعة
ولا شيء عليه وان كان على المروة او متوجها اليها وعلم بالاثنتين والاربعة والستة

ومن المروة الى الصفا شوط
متممة

الاقصاف من
الذهاب في السعي
وقوة جمع الجوز
وموقع الجوز

سالك المشى خمسها
حاصل بقائه

بعض ان سعيه صحيح
بسبب الاكمال سبعين
فقط بقاء مراقبته
العالى

في واجب السعي

اغاد سعيه لا يتركه ذلك الا مع البدن بالمرودة البطلان على وجهه في ابتداء
السعي فكذلك لو علم الواحد والثلاثة والخمسة والسبعة وهو على وجهه لو علم ذلك ^{انما} هو
على المروءة فتح سعيه والشك في علة كالثبات في الطواف من عدم الالتفات
اليه بعد تيقن الفراغ ومع كون الشك بما زاد على السبع على وجهه لا ينافي البدن
بالصفا كما لو شك بينهما وبين التسعة وهو على المروءة والاستيناف لو كان في
الامناء ولو نقص ساهبا اكمله من غير فرق بين الشوط والاقل منه وبين الذكر قبل
قوة الموالاة او بعده بعد وجوبها فيه وبين تجاوز النصف وعدمه على الاصح
وان كان الاحوط مراعاة الاخير كالحواف ولو علم النقص لم يرد ما نقص استأنف
ولو زعم الفراغ من السعي فاحل وواقع النساء ثم ذكر اكمله وكان عليه ثمة بل الاحوط
ذلك لو لم اطفاره واحل بل الاحوط الجمع بينهما وبين البدن لو كان في شك
يجب فيه طواف النساء كالتحج والعمرة المفردة ولو دخل وقت الفريضة وهو في السعي
في اي شوط كان حازله القطع ثم البناء بعد الصلوة على ما قطع من اسواطه
كذا الحاجة لمراد وغيره فضلا عما تقدم سابقا من قطع النسيان ركعتي الطواف
ثم البناء والاحوط مراعاة تجاوز النصف عدمه في الحاجة ونحوها كما ان الا
حوط اعتبار الموالاة في غير ذلك وان كان الاقوى عدم وجوبها فيه بل الاول
والاحوط عدم قطع الحاجة التي يمكن تأخيرها فصدرا عن قطع الحاجة وسقط
جواز الجلوس في اشائه للراحة بل وغيرها ولا يجوز تقديم السعي في الطواف لا في
عمرة ولا في حج اختيارا كما انه لا يجوز تقديم طواف الدنيا على السعي اختيارا فان
عدم طواف ثم اتمام السعي ثم لو قدمه ساهبا اجزأه . . . الكلام في وفي تقدم
الطواف بالضرورة والخوف من الحيض بل وفيه المروءة . . . من نقصه ناما من طوافه
وانه ان كان قد تجاوز النصف في الطواف بالبيت فصح السعي واتم به ثم اتم . . . في
الاستئناف الطواف من راسه لو سعى على اية مضمومة او ذاك . . . بطل على
قوى كذا اللباس الغصوب بل والمجمل من الخوف والله اعلم . . . السعي المتصير

في الحج وأول ما هو الأحرام

وهو واجب بعد اكمال التمتع في ذلك في نفسه استبنا حذر خطور وان كان برجل
من احرام عمره التمتع بل هو متعين فيها والظاهر حصوله بمسماه الذي هو الاخذ
من شعر الرأس والشارب واللحية والحاجب والاطفار بمجد يدا وست
او نحو ذلك وان كان الاوطل الاخذ من جميع جوانب شعره ليس مبتدئا
بالناحية منه ومن اللحية والشارب والاطفار ولا يجوز له حلق جميع الرأس بل
القصير فلو فعل كفر بدم شاة على الاحوط ان لم يكن اقوى بل الاحوط ذلك حتى
في الناسي والجاهل بل الاحوط له القصير بغير ذلك نعم لادم عليه بحلق بعض الرأس
وان كان الاحوط له على الاجتزاء به عن القصير وكذا لادم عليه بحلق جميع الرأس
بعد القصير فضلا عن البعض بل لا اثم وان كان الاحوط له تركه ولو نزل القصير
حتى اهل بالحج فهو اصح متعة وكفر بدم شاة على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو
كان عن عمد ولو لجهل بطلت متعته وصار خراج افراد فيعتمر بعده والاحوط
له استئناف بالحج من قابل ولو جامع عامدا قبل القصير فالاحوط ان لم يكن
اقوى بدنة نعم اذا قصر التمتع في عمرته حل له كل شيء حتى النساء وان لم يطف
طوافهن لما عرفت من عدم وجوبه فيها على الاصح والاحوط اجتنابهن حتى
يفعل مع ركنيه ويستحب له التمسك بالحرمين بعد التقصير كما ان يستحب لاهل مكة
ذلك اتمام الحج والله العالم **المشايخ في الحج** واول فقال الاحرام بل هو من
او كانه يبطل تركه على حسب ما عرفت في العمرة وابتداء وقته لغير التمتع اول
اشهر الحج ويمتد الى ان يتضيق وقت الوقوف بعرفة والتمتع اذا فرغ من عمرته و
يمتد كك تمام افضل وقته يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة بل هو
احوطها وافضل لغير الامام عند الزوال منه بعد صلوة الظهر فالعصر فغيره
مقضية وان كان لا بأس بوقوعه قبل الزوال بعد نافلة الستة والاربع والاثني عشر
والجاءد بمكة يستحب له الاحرام من اول ذي الحجة واثنائه اذا كان ضرورة والا
فبعد مضى حصة اتمام والا يوم التروية كالتمتع وعلى كل حال فقد عرفت سابقا

المر لاجل التوفيق الواجب
عند بعضهم التمسك
عند فالامن حيث
هو طمأنينة
اقباله
الاستغفار لا يخلو
عن قوة ظنه
ذام بقاءه

وكذا اهل مكة والاندلس
بالحجاءد من انقل
فرضه عن التمتع كما
هو الظاهر من الاجابة
طريقا لا مضافا
الغالى

في واجبات الوقوف بعرفة

الحكومة بجلال ذي الحجة على وجه يكون يوم التروية يوم عرفة لم يجز الوقوف معهم
في الاحوط ان لم يكن أقوى **المبحث الثاني** معنى الوقوف بعرفة ركن من تركه
عامداً بطل الحج ومن تركه ناسيئاً نكراً ما دام وقت الاختيار والاضطرار
باقياً ولو فات اجتزأ بالشعر ويقوى الخاف الجاهل غير المقصر برب كل معذور اما
للقصر في اصل تعلم الاحكام فالاحيط على الاجزاء وان كان هو لا يخلو من قوة
ووقت الاختيار بعرفة من زوال الشمس الى الغروب والاضطرار من الغروب الى
طلوع الفجر من يوم النحر ولا يجب فيه الاستيعاب بل يكفي فيه المتي محاذفة في
الاختيار كما عرفت سابقاً نعم هو كالاختيار في بطلان الحج بتركه من العالم
العام ولو نوى الوقوف بعرفة رجع فوقف بها اذا عرف انه يدرك الشعر قبل طلوع
الشمس اما اذا غلب على ظنه الفوات بل ولو خشي قصر على ادراك الشعر قبل طلوع
الشمس قد تم حجه وكذا لو نوى مثلاً الوقوف بعرفات ولم يدرك الا بعد الوقوف
بالشعر قبل طلوع الشمس وكذا يصح حجه اذا وقف بعرفات قبل المغرب ولم يفته به
ادراك الشعر قبل الزوال وبالليل بل هو كمن لم يدرك الشعر اصلاً على الاصح
كما انه يصح ان لم يدرك الا خياراً من شعر يوم النحر من غير فرق بين ذلك وبين النسيء
والجاهل في نسيئها من الخطيئة اما العامداً بحجة باطل اذا التفت الى الوقوف بعرفات
هنا وان وقف له ثم لم يدرك الشعر حتى طلعت الشمس فوقف فيه قبل الزوال رجع
حجه على الاصح وكذا لو ادرك شعره نسيئاً في شعر اليوم الخامس وادرك الشعر
ادرك شعره نسيئاً في الشعر ثم لم يدرك الا في مصر او في السفر فترجع على الاصح
ولو اليك من ذلك ولم يدرك الا اضطراراً في تفرقة ولو نسيء في مصر او في السفر
وانتصر فيه لم يتمكن من احكامها اختياراً وعرفته ولو حج البدر اذ لم يدر ما هو
ادرك اختياراً في ذلك الوقوف معقالات ذلك من حجة النسيء في اوجبه
الذين لو حجه ولم يتركه كل واحد ذلك في الحجة النسيء في اوجبه
كذلك ان لا يجوز في الاحكام اجمع الحجاء ناسيئاً بل لو نسيء بعد ما نسيء

في القصر مع عدم المروءة
على الشعر اصلاً فامل
بل منع ظهره اذا مر
افضل الراجح
يعني الاختيار من هذه
فهم طياراً مرة
الاختيار في النسيء في
الحج نسيئاً الى
اشكال مخصوصاً مع
نسيء لا يستطاع
من الميقات ثم اشكال
اذا ان اكمل بطلان
حرام مع فرضه يستطاع
نسيئاً في
الحج

في استحباب التوبة

واجتهد في يوم دعاء ومسئلة وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان الشيطان لن
 يذ لك في موطن قط احب اليه من ان يذ لك في ذلك الموضع الموطن واليك
 ان تشتغل بالنظر الى الناس واقل قبل نفسك ولكي فيما تقول اللهم رب المساكين
 قلب رقبتي من النار واوسع علي من رزقك الحلال وادرو عني شر فقه الحق والاك
 اللهم لا تمكروني لا تحذف عني لا تستدجنني يا اسمع السامعين ويا ابصر الناظرين ويا
 اسرع الحاسبين ويا ارحم الراحمين اسئلك ان تصلي على محمد وال محمد ان تفعل
 كذا وكذا ولكي فيما تقول وانت رافع يدك الى السماء اللهم حاجتي اليك التي ان
 اعطينيها لم يضرك ما منعتني وان منعنيها لم ينقصني ما اعطيني اسئلك خلاص
 رقبتي من النار اللهم اني عبدك ومالك واصلت بيدك واجلي بعلك اسئلك
 ان توفقي لما يرضيك عني وان تسلم مني مناسكي التي اربتها خلدك ابراهيم
 ودلت عليها بنيت محمد صلى الله عليه واله ولكي فيما تقول اللهم اجعلني ممن
 رصدت عملهم واظلت عمرهم واجيت بعد الموت جوة طيبة وفي خبره الاخوة عارفة
 ربادة واحدة ما ترة وسبحه مائة مرة ثم قال ولكي فيما تقول اللهم اني عبدك
 فلا تجعلني من اجبت فذك وارحم مسيري اليك من الفج العميق اللهم اني اسئلك
 وعودك وكرمك ومنك وفضلك يا اسمع السامعين ويا ابصر الناظرين
 الحديث وليقل عند ما ترة اللهم ان تغيب اللهم اني اعوذ بك من الفقر
 ومن تشيت الامر من شتر ما يحدث لي بالليل والنهار امسى ظلي مسجيرة بعفوك
 وامسى خوفي مسجيرة ايمانك وامسى ذلي مسجيرة ابرك وامسى وجهي القاني مسجيرة
 بوجهك الباقي يا خير من سئل بالعظمي جلتني برحمتك والبني عافيتك واهل
 عني شر جميع خلقت وفي خبر ابي جبر اذا اتيت للوقف فاستقبل البيت وسبح
 مائة مرة وكبر الله مائة مرة ونقول ما شاء الله لا حول ولا قوة الا بالله مائة مرة
 ونقول شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له لم نملك وله الحمد يحيي ويميت
 يميت ويحيي وهو حي لا يموت بيده الخير فهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم تقرنهما

في حب الوطن

آيات من سورة البقرة ثم تقر قل هو الله احد ثلث مرات وتقر اية الكرسي حتى تقر
 منها ثم تقر اية النقرة ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام الى قول
 قريب من الحصنين ثم تقر قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس حتى تقر
 منها ثم تتحلى الله على كل نعمته نعم عليك وتذكر النعمة واحدة بعد واحدة ما احصيت
 منها وتجد الله على ما انعم عليك من اهل ومال وتجد الله على نعمائك التي لا تحصى
 بعد ولا تكافى بعمل وتجد بكل اية ذكر فيها الحمد لنفسه في القرآن وتسمع بكل اسم
 ذكر به نفسه في القرآن وتكبره بكل تكبير كبر به نفسه في القرآن وتعلم بكل هليل هلل به
 نفسه في القرآن وتصل على محمد ^{عليه السلام} وتكثر منه وتجاهد فيه وتدعو الله بكل اسم سمي
 به نفسه في القرآن وبكل اسم يخصه وتدعوه باسمائه التي في اخر الحشر وتقول سئلتك
 يا الله يا رحمن بكل اسم هولك واسئلتك بقوتك وقدرتك وعزتك وجميع
 ما احاط به علمك ومحجوك وباركانك كلها وبحق رسولاك صلواتك عليه
 واله وباسمك ^{الأكبر} باسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقا عليه ان يجيب
 وباسمك الاعظم الاعظم الذي من دعاك به كان حقا عليه ان لا ترده
 وان تعطيه ما سئل ان تغفر لجميع ذنوبي في علمك بي ونسئل الله حاجتك
 كلها من امر الدنيا والاخرة وترغب البخر الوفاة في المستعمل في كل عام ونسئل الله
 الجنة سبعين مرة وتغيب اليه سبعين مرة ويكون من دعاك الله فكنى من
 النار واوسع على من رزقك الحلال الطيب وادري عني من رقيقة الحق والانس
 وشرقيقة العرب والعجم فان نقد هذا الدعاء ولم تغرب الشجر فانه من اولم
 الى اخوه ولا تمل من الدعاء والضرع والمسا الى غدا ذلك مما ورد من لا يحينه
 بل يستحب الاحتجاج بالدعاء في الامصار فانه يوم عظيم كبير البراء وهو يوم دعاء
 ومسئلة **الثالث** من اغتال الوهوف بالمشعر المسمى بالمريلفة وجمع والشعر
وهو محشان لكن ينبغي ان يعلم قبل ذلك انه ليس بمسجد لله عز وجل
 عزاء الى المشعر التمسك والوقار واستغفار والاقتضار في الشرب والاباء وحف

[illegible]

—**अथ भूतलस्य चतुर्विधं**

[illegible]

فولجبتا الوقت بالسر

ويلحق به ما شاهده بل ربما حرم وان يقول اذا انتهى الى الكتيب الاحمر عن يمين
 الطريق اللهم ارحم موقفي وزدني على سلم الخيبي وتقبل مني مناسك وتاخير المغرب
 والعشاء الى المزدلفة ما لم يفت الوقت بل هو الاحوط والجمع بينهما باذان واقامتين
 فصل نوافل المغرب بعد العشاء **الحديث الاول** يجب فيه البتة على حسب ما فهمت
 في غيره على الاصح والكون فيه قائما او قاعدا او راكبا وان كان الاحوط مستمرا الى
 فيما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس للرجل غير ذي العذر وحده ما بين المازيين الى
 الحياض الى وادي محمرة وان جاز مع الزحام الارتفاع الى حاشية الجبل وبكره بدونه
 بل الاحوط اجتنابهم مع هذه الضرورة ولو نوى الوقوف ووقفنا ثم عرض له الجنون
 او الانحاء او نحو ذلك من الاعذار التي لا تكليف معها صح وقوفه بخلا ما لو استوعب
 نحو ما سمعته في وقوف عرفة وهو ركن لكن على معنى بطلان الحج بتركه عدلا ولو لم يسمعه
 منه في ليلة الفجر الى طلوع الشمس اما لو وقف فيه فيما ناوله واقاض قبل طلوع الفجر
 بل قبل نصف الليل فالاصح صحة حجة وان اثم ووجب عليه الجبرئيلة وحديثنا الوقوف
 فيه حين طلوع الفجر الى طلوع الشمس واجب غير ركن بل الاقوى عدم وجوب الاستيقاظ
 عليه وان كان هو الاحوط كما ان الاحوط للمبيت فيه ناولا ذلك ايضا وان كان
 الذي يقوى عدم الوجوب باحوط منه بجدي البتة عند الفجر للكون فيه وان كان
 قد نوى الكون به مطلقا اما لو نواه ليلا او نوى المبيت فلا اشكال في التحديد
 ولو لم يكن فيه الا عند طلوع الفجر فنوى الوقوف ووقف حتى طلعت الشمس كان
 الركن المسمى منه دون غيره ويجوز للحائض والنساء والضعفاء وغيرهم من ذوي
 الاعذار والضرورات الاقضية من الشعر بعد الوقوف فيه بالبتة ليلة الفجر
 قبل الفجر بلا جبران بدم الا ان الاولى ان يكون ذلك بعد انتصاف الليل بل لا
 جبران على الناس والجاهل لو افاضوا وان وجب عليهم الرجوع بعد التذكرو
 العلم ولو لا ذلك الوقوف بعد الفجر مع التمكن بل هو الاحوط في كل ذي عذر قد
 ارتفع عذره ووقف المضطر من طلوع الشمس الى الزوال على الاصح وبطل

الكبرى

فہرست بی بی بی

کتابت شد

جمعیہ دانش و ادب اسلامی

سید محمد تقی علی نقوی

مجلس شورای اسلامی

100

اسلامی تنظیموں کے لیے

مجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

ماہنامہ

پیشتر از آنکه در این کتاب

[Illegible handwritten signature]

[illegible]

الم بجزء موصفاً حالاً بجزء موصوف

عند دایمی محبته فخری

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

1994

ولم يفتقر

سید محمد علی

والتحریر: محمد رفیع الدین

فریق میں جمع امنی رہو اور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

مجلس شورای اسلامی

ط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كان المراد من الجمل

از ما بزرگوارتر

از مین طرحها
۱۳۱۲

حاشا قبالہ

الحمد لله

في مستحبات الوقوف بالمسعى

يجب من لم يقف بالشعر لئلا يبعد الفجر عما عامدا بخلاف من تركه ناسيا او لعله
 وكان قد وقف بعرفة الوقوف الاختياري لو تركها جميعا اختيارا واضطراراً
 بطلت حجة عامدا وساهيا وتقدم في وقوف عرفة باقي الصور **المبحث الثاني**
 يستحب ان يصبح على ظهر فصل الغداة ثم يقف فرها من الجبل في سفح منوجها
 الى القبلة وليحمد الله وليكبره وليستن على سيدنا محمد من الاله وبلائه ما يقدر
 عليه ليشهد الشهادتين ويصل النبي صلى الله عليه وسلم والائمة واحدا بعد واحد
 وليدع لهم وليبرء من عدوهم بل الا حوطا على ذلك والصلوة على النبي صلى
 الله عليه وسلم وليكن من قوله اللهم رب الشعر الحرام فك رقبتي من النار واوسع علي من رزقك
 الحلال وادء عني شفقة الجحيم والانس اللهم انت خير مطلق وباليك خير
 مدعو وخير مستول ولكل وافد جائرة فاجعل جاني في موطن هذا ان تقبلني
 عثرت وتقبل معذرتي وتجاوز عني خطيئتي ثم اجعل المقوى من الدنيا زاد
 برحمتك يا ارحم الراحمين وادع الله تعالى لكبر النفسك ولوالديك وولدك
 واهلك ومالك والمؤمنين والمؤمنات ثم ليكبر الله سبحانه مائة مرة ويحمد
 ويسبح ويهلل كذلك ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول اللهم اهدني من الضلالة
 وانقذني من الجهالة واجمع لي خير الدنيا والاخرة وخذ بناصيتي الى هداك
 وانقلني الى رضاك فقد ترى مقام هذا الشعر الذي انخفض لك فرقتك ذل
 لك فاكرومته وجلبته على الناس فبلغني فيه نائي ينل رجائي اللهم اني
 استلكت بحق الشعر الحرام ان تحرق شعري بشري على النار وان ترزقني حياة في
 طاعتك وبصيرتي في دينك وعيلا بفرقتك واتباعا لا وامرك وخير الدارين وان
 تحفظني في نفسي والدي وولدي اهلي واخواني برحمتك واجتهد في الدعاء
 والمستلنة والتضرع الى الله سبحانه والتمس ان تطلع الشمس كما انه ينبغي الاجتهاد
 في الدعاء كذلك ليلة ذلك اليوم بل ينبغي اجباؤها فان ابواب السماء لا تقفل فيها
 ويقول الله فيها جلال ثنائنا انار بكم وايتم عبادي اديتم حتى وحق علي ان استجب لكم

تقبلني
 اقله عشر ايام
 من كل سنة

في مستحبات الوقوف بالشعر

وليكن من قوله فيها اللهم هذا جمع اللهم اني استأذنك ان تجتمع فيها جوامع الخير اللهم
لا تؤيبني من الخير الذي استأذنتك ان تجتمع في قلبي واطلب اليك ان تعرفني طعفت
اوليائك في منزلي هذا وان تقبني جوامع الشر ويستحب وطى قريح برجله سبعة اخطى
في حجة الاسلام على الاحوط ذلك والصوم عليه ذكر الله تعالى شأنه والذاعة و
يستحب لمن عاد الامام الافاضة قبل طلوع الشمس لكن لا يجوز وادي محتر قبل
طلوعها بل لا يدخل فيه قبل ذلك على الاحوط واحوط منه على الافاضة قبل الطلوع
بل لو فعل جريئة وان كان الاقوى جواز القطع فضلا عن الدخول فيه اما الامام فيستحب
له التاخير حتى تطلع الشمس مؤكدا ويستحب السعي في وادي محسر للراكب الماشي ولا اقل من
مائة ذراع ودون ذلك مائة خطوة ويقل فيه اللهم سالم عهدك وابل توبتي واجب
دعوتي واخلفني فيما تركت بعدك بل لو ترك السعي فيه جهلا او عملا او سهوا حتى دخل
مكة استحب له الرجوع للسعي فيه والله العالم فكل من كان ممن فاته الحج تحلل بعرة مفردة
من غير حاجة الى نية قلب احرام اليها وان كان هو الاحوط ولا يجب عليه شيء من
افعال الحج وان الاحوط للتمتع ذبح شاة ولا يجوز له البقاء على احرام الحج به نعم لو بقي
عليه رجوع الى بلاده وعاد قبل التحلل لم يجز الى احرام مستأنف من البقيات وان
بعد العهد فيجب عليه كمال العمرة او لا ثم ياتي بما يريد من النيات حتى لو كان فرضه
التمتع وجب عليه الخروج الى احد المواقيت للعمره فان تعذر عن ادنى التحلل كن لم
يتعد مجاوزة البقيات وكوصد عن الرجوع من بلاده لا تمام العمره كان له حكم
المصدد عن الاكمال وهو التحلل بالذبح والتقصير ولو في بلاده وعلى كل حال
هي واجبة من حيث الفوات فلا تجزى عن عمره الاسلام والاحوط ان لم يكن اقوى
الايتان بطواف النساء فيها ويجب عليه الحج من قابل ان كان واجبا قد استقر
وجوبه واستمر والاقتداء باوتيا اذا لم يكن قد اشترط ويستحب لمن فاته الحج الافاضة
بمضى الى نقضاء ايام التثريب ثم ياتي بافعال العمره التي يتحلل بها كما يستحب لمن وثق
لشعر التقاط الحصى منه لرمي الجمار وهي سبعون حصاة كما تمتع تفصيل ان شاء الله

كسر وادى محسر
قال الشيخ زهير
يستحب السعي في
منصرف للعلية
فانزع فقد برأ
الصور من اهل
يجتهد من امره
لم يجتهد من امره
الذين اقاموا
الحج وكذا في
في كل يوم
ذلك من شرين
ويطه في المسح
الاضاحي كانت
وقيل يستحب
والنهي بالانحر
بشمس اي قطع
احمد بن

[illegible]

محل اشكال وكذا اذا انما
 نسبة اسبابا فطرية
 اصابته الجود نعم ولا
 في من اسبابا انما او
 غيره ثم اصابته اجود
 فله طنادا من اجل
 العالي

القول في فعال مني

اللهم هؤلاء حصياتي فاحصيتهم لي ارضعتهم في علي ثم يرمي بقول مع كل حصاة الله
أكبر اللهم اجمعني الشيطان اللهم تصد يقابك بابت وعلى سنة نيك اللهم اجعله
جها مبرودا وعلا مقبولا وسعيا مستكورا وذنا مغفورا فاذا آتيت رحلت ورجعت
من الرمي فقل اللهم بك وثقت وعليك توكلت فعم الرتب ونعم المولى نعم النصير
يستحب ثيابا عشرة اذرع والافضل خمسة عشر ذراعا والحد في الرمي بان توضع الحصاة
على الابهام وتدفع بظفر السبابة بل هو الاحوط والرمي اجلا بل يستحب المشي الى رمي
لجوار واستقبال جمرة العقبة على وجه يكون مستدبرا القبلة بخلاف غيرها فانه يستقبلها
والقبلة الثانية الذبيح او الفريضة فصول الاقل هو واجب على المتمتع ولو نذبا
ولو مكثا على الاحوط والا قوى ون المفرد وان كان مفترضا بل والقاون على معنى
عد وجوب اصل القران عليه اما لو نذره مثلا وجب عليه كما يجب عليه ايضا بالالا
شعار والتقليد يتخير مولى الماذون في التمتع بين الذبيح عنه وبين امره بالصوم
ولو امتنع للمولى عن الذبيح فعين الصوم على المملوك وليس السيد فعنه ولو ادركت
المملوك التمتع احد الموقفين معتقا لزومه الهلك مع القدرة ومع التعداد والصوم
الثاني من لم يجد الهلك ووجد ثمنه واراد الا نضراف وضعه على الاقوى
عند من يشق به بدنه عن طوله في الحجة فان لم يوجد ففي العام المقبل في ذي الحجة
والاحوط له مع ذلك الصوم ولا يجب عليه بيع شيء من ثياب الثعل في الهلك وان كان
لو فصل اجز في الاقوى والاحوط الصوم ولا يجب عليه التمسك بالاثني بحاله لتحصيلا
وان كان هو الاحوط والدار على القدرة في موضعه لابلده الا اذا تمكن من بيع
ما في بلدته فما لا يتضرر به او من الاستدانة عليه فيجب بل الاحوط البيع بدون
من الشل ولا يجزى الهلك الواجب الواحد الا عن واحد من غير فرق بين حال
الضرورة والاختيار وبين اهل خوان واحد غيرهم وبين الخبز والسبعة وغيرهم
فعم يجزى المندب كالا ضحية عن المتعد كائنا ما كان ولو فصل الهلك فذبح غير
صاحبه فواو يابره مني اجز عنه في الاقوى لو علم به الا ان الاحوط والاولى تعريفه

اذا وجد الهلك الناقص
فالا حوط الجمع بينهما
بين ما في المنزلة
حاضر اقباله
الا حوط في حال الضرورة
الجمع بين الاشتراك
بين الصوم فلهما
حاضر بقائه
هذا الاحتياط لا يترك
تكملة الامور
العالى

في حكم من يحد الهدى

في اول يوم النحر وثانيه وثالثه فيد بحرق عشيته وليتصدق منه ويصدق
الاكل عنه ومن ضل هديه وجعل يديه شره آخر فان وجد بعد الشراء ذبح الضال
ويستحب له ذبح الثاني معه ايضا ولو وجد بعد ذبح الذي اشتراه استحب مؤكدا له
ذبحه ايضا ولا يخرج شيئا من الهدى الواجب الذي يحد في منى حتى التسام والجلد الا
عن منى نعم اذ لم يكن له مصرف فيها اخرجه منها ولو اشتراه من المسكين مثلاً الثالث
من لم يجد الهدى ولا ثمنه يصوب له وجوباً عشرة ايام ثلثه منها متواليه والا فصل جعل
يوم عرفة اخرها وان تقدمت على يوم النحر لم يوافق على يوم التروية وعرفة اخره
الثالث بعد ايام التشريق اذا كان بمنى والا فيوم النحر حتى لو فصل ذلك تخاراً على
وان كان الاحوط الاقتصار على حال الضرورة في هذا التفريق ولو فات يوم التروية او
يوم عرفة صامهما في الحج والاحوط المبادرة فيها بعد ايام التشريق وان لم يكن بمنى الا ان
الاقوى ما عرفت كما ان الاقوى جواز تقديمها من اول ذى الحجة بعد التلبس بالثنية
وان كان الاحوط صيامها في الثلثة المتصلة بالنحر فحصل ان الاقوى عند الاثم
بتأخيرها تمام ذى الحجة عند العياد ايام التشريق لمن كان بمنى فضلاً عن الاجزاء الا
ان الاحتياط بما عرفت لا ينبغي تركه نعم لا يصح صومها الا في يومين بعد التلبس بالثنية
ولو باحرام عرفة وان كان الاحوط التلبس بالحج كما انه يجب فيها التوالى الا بما عرفت من
غيره سواء كان بعد رداً على الاصح والاحوط ولو خرج ذى الحجة ولم يصحها فعين الهدى
فلومات خرج من اصل ماله كغيره ممن تعين عليه الهدى ولو قصرت التركة وزعت
على الجميع فان لم تقاخصته بالهدى وجب الحج مع الامكان والا صرف في الدين على
الاقوى لو وجد الهدى بعد صوم الثلثة كان له الاجزاء بالصوم وان كان الافضل
للا رجوع الى الذبح بل الظاهر بعينه اذا كان الوجدان قبل تمامها ولا يجب على
الساخر عن تمام الثمن الاشتراك مع غيره ببعضها يحد منه مع الصوم وان كان
هذه الاحوط بعد كل يوم الصوم الثلثة واما السبعة فيصومها اذا رجع الى اهله و
لا يجب فيها التوالى على الاصح وان كان هو الاحوط ايضا ولو عثر له ما يمنع من صوم

في يوم النحر
ويستحب له
ذبح الثاني
معه ايضا
لو وجد
بعد ذبح
الذي اشتراه
استحب مؤكدا
له ذبحه
ايضا ولا
يخرج شيئا
من الهدى
الواجب الذي
يحد في منى
حتى التسام
والجلد الا
عن منى نعم
اذ لم يكن
له مصرف
فيها اخرجه
منها ولو
اشتراه من
المسكين مثلاً
الثالث من
لم يجد الهدى
ولا ثمنه
يصوب له
وجوباً عشرة
ايام ثلثه
منها متواليه
والا فصل
جعل يوم
عرفة اخرها
وان تقدمت
على يوم
النحر لم
يوافق على
يوم التروية
وعرفة اخره
الثالث بعد
ايام التشريق
اذا كان بمنى
والا فيوم
النحر حتى
لو فصل ذلك
تخاراً على
وان كان
الاحوط
الاقتصار
على حال
الضرورة
في هذا
التفريق
ولو فات
يوم التروية
او يوم
عرفة صامهما
في الحج
والاحوط
المبادرة
فيها بعد
ايام
التشريق
وان لم
يكن بمنى
الا ان
الاقوى
ما عرفت
كما ان
الاقوى
جواز
تقديمها
من اول
ذى الحجة
بعد
التلبس
بالثنية
وان كان
الاحوط
صيامها
في الثلثة
المتصلة
بالنحر
فحصل ان
الاقوى
عند الاثم
بتأخيرها
تمام
ذى الحجة
عند
العياد
ايام
التشريق
لمن كان
بمنى
فضلاً
عن
الاجزاء
الا ان
الاحتياط
بما
عرفت
لا ينبغي
تركه
نعم
لا يصح
صومها
الا في
يومين
بعد
التلبس
بالثنية
ولو باحرام
عرفة
وان كان
الاحوط
التلبس
بالحج
كما انه
يجب
فيها
التوالى
الا بما
عرفت
من
غيره
سواء
كان
بعد
رداً
على
الاصح
والاحوط
ولو خرج
ذى الحجة
ولم يصحها
فعين
الهدى
فلومات
خرج
من اصل
ماله
كغيره
ممن
تعين
عليه
الهدى
ولو
قصرت
التركة
وزعت
على
الجميع
فان لم
تقاخصته
بالهدى
وجب
الحج
مع
الامكان
والا صرف
في الدين
على
الاقوى
لو وجد
الهدى
بعد
صوم
الثلثة
كان
له
الاجزاء
بالصوم
وان كان
الافضل
للا رجوع
الى الذبح
بل الظاهر
بعينه
اذا كان
الوجدان
قبل
تمامها
ولا يجب
على
الساخر
عن تمام
الثمن
الاشتراك
مع غيره
ببعضها
يحد منه
مع الصوم
وان كان
هذه
الاحوط
بعد كل
يوم
الصوم
الثلثة
واما
السبعة
فيصومها
اذا رجع
الى اهله
ولا يجب
فيها
التوالى
على الاصح
وان كان
هو الاحوط
ايضا
ولو عثر
له ما
يمنع
من صوم

لا يجب هذا الاحتياط
خصوصاً في التسام و
الجلد نعم الاحتياط
على عدم الاخراج من الحرم
فلم يهاجر من مكة
الى
الاحوط ان يقصد به
حالي الذمة من الهدى
او الكفارة والاحوط من
ذات الحج يحد بها ذبح
شاةين واحوط من ذبح
ضئ الصواب بناءً على
الحج فيما اذا كان تركه
لعدم رغبته في التمسك
بما مضى

هذا الاحتياط
هو الاحتياط
في الحج

في الثالث من كتابه هو الحلق والتقصير

ويستحب ان يبداء في الحلق بمنى وبغيرها وفي الشك وغيره من قرن الايمن ويبتدى في
الحلق الى العظمين الثابنين الذين عند منتهى الصدغين قبالة وتلا لاذنين واستقبالا
القبلة والتسمية والدعاء اللهم اعطني بكل شعرة نوراً يوم القيمة وحسناً مضاعفاً
وكفر عني السيئات فك على كل شئ قد ير ويحب الترتيب في هذا المناسك الذي هو الحج
ثم الحلق في الاصح والاحوط فلو قدم بعضاً على بعض عالمنا عامداً اثم ولا عادة بخلاف
الناسي والجاهل فيخوفها ممن هو معدن ورجل يفضل الذي منها يوم الضر بل الاحوط ذلك
في الاخيرين كما عرفت سابقاً مسائل ثلاث **الاولى** مواضع التحلل **الثانية** الاول
المتنع عقيب الرمي الذبح والتحرر والحلق والتقصير عنى يحل له كل شئ حتى الصيد من
حيث الاحرام على الاصح الا الطيب النساء خاصة حتى العقد عليهن على الاصح نعم
يحرم عليه لاصيد من حيث الحرم ولا يعتبر ترتيب الثلثة في هذا التحلل بل يعتبر كونه في منى
على الاصح والاحوط اما غير المتنع فيحل له بها مع ذلك الطيب ايضا على الاصح سواء كان
قد قدم الطواف والسعي ولا وان كان الاحوط الاقتصار على الاول **التحل الثاني**
اذا طاف للمتنع بعد مناسك منى للحج وصلى وسعى حل له الطيب ايضا بل يقوى حل ذلك
له لو كان قد قدم هذا الطواف والسعي للضرورة وان لم يات بتمام مناسك منى بل لو
كان قد قدم طواف النساء حيث يجوز له حللن له ايضا فيكون له تحلل واحد هو الحلق
وكذا القارن والمفرد ولا يحل للمتنع الطيب حين الطواف لو قدمه قبل الوقوفين على
الاصح **التحل الثالث** اذا طاف طواف النساء حللن له كما يحل الرجال طه بذا
هو واجب على كل مكلف بل يجب قضاءه عن الميت بل يحرم من على الميت بعد بلوغه لو
كان قد تركه بل يبطل العقد له من وليته عليهن بل وكذا غير الميت لو احرم به حتى يطاف به
عنهن او ياتي به هو بعد بلوغه ولو بالاستنابة وكذا الكلام في المجنون ونحوه النساء
على العبد المأذون باحرامه ان لم يكن مترجعا فلو اذن له في التزوج وهو يعلم ان عليه
طواف النساء فقد اذن له في المضى الى قضائه والاحوط ان لم يكن الاقوى التصريح بان
كأن الاحوط التصريح بفعله لمن اذن له في الاحرام وقد كان مترجعا ويكره للمتنع التحلل

لكن لو لم يحلق في منى و
لم يمكنه الرجوع اجزى في
غيره كما تقدم فله طواف
واحد قبل ذلك

في وجبات الطواف الثلاثة

وتغطية الرأس حتى يطوف طواف الزيارة بعد مناسك منى فإن جازله ذلك كأنه
يكروه من الطيب بعد الطواف حتى يطوف طواف النساء المسبلة الثانية
إذا قضى الحاج مناسكه يوم النحر فالأفضل المضي إلى مكة للطواف والسعي ليومه فإن أخره
فمن غدا وتبأ لذلك في حق الملتزم فإن أخره عن الغدا شددت الكراهة بل لا حرج
له عند التأخير وإن كان يجزيه طوافه وسعيه طوافي الحج وكذا الكلام في المفرد والفا
وان كانت الكراهة فيما انفصل المسبلة الثالثة فليفتن بمضي إلى مكة
والسعي الغسل قبل دخول المسجد بل كثر ياف منى وتقليم الأظفار والاختار من الشارب
اللهم إذا وقف على باب المسجد بما عن الصادق عليه السلام اعني على نسك وسليته له
سلة اسئلك مسئلة العليل الذي ليل المعترف من بئر ان تغفر لي ذنوبي ان تجني
بجاني اللهم اني عبدك والبلد بلدك والبيت بيتك جئت طلب حمتك واقر
طاعتك بنعالي امرك راضيا بقدرتك اسئلك مسئلة الفقير المضطر لا مراك الشفق
من عذاب الخائف لعقوبتك ان تبلغي عفوكم وتجيرني من النار برحمتك ثم تأتي
الحجر الاسود فتستلمه وتقبله فان لم تستطع فاستقبله واوم اليه وكبر وقل كما قلت
يوم قدمت مكة ثم خلف بالبيت سبعة اشواط على حسب ما عرفت سابقا ثم صل عند
مقام ابراهيم ركعتين تقرأ فيها قل هو الله احد قل يا ايها الكافرون ثم ارجع
الى الحجر الاسود فتقبله ان استطعت والا استقبله واوم اليه وكبر ثم اخرج الى الصفا
والمروة فتسعي بينهما كما عرفت فيما مضى فاذا فعلت ذلك فقد حلت من كل شيء آخر
منه الا النساء ثم ارجع البيت وحلف برباسبوعا خول النساء وتصل ركعتين في محلهما
وقد حلت منهن ايضا والاحوط فعله في وقت طواف الحج بل لا يؤخره مع الاختيار الى
اخر ايام التشريق فضلا عن تأخيره ازيد من ذلك وان كان لو فصل اجزته بل لا اثم عليه
في الاصح **فصل** في العود إلى منى ذافع من الطوافين والسعي وجب عليه الرجوع
الى منى ولو قبل الغروب لا ثم لا يجوز له المبيت ليلة الحاد عشر والثاني عشر الا بها
بل والثالث عشر لمن لم يتق النساء والصبيحة احوامه ومن غرت عليه الشمس بها

في ما ينبغي العبد ان يترك

حياة بل في اليوم الثالث عشر كذلك ايضا ان اقام ليلة وان لم يجب عليه البيت فيها ويجب هنا زيادة على ما تقدم شرط الرمي الترتيب ببدء بالاولى ثم الوسطى ثم حجرة العقبة فلورماها من كوستة اعاد على الوسطى حجرة العقبة ووقت الرمي للثاني ما بين طلوع الشمس الى غروبها على الاصح والافضل بل الاحوط ايقاعه عند الزوال ان الافضل في كيفية ما في خبر ابن عمار عن الصادق ع قال رمي في كل يوم عند زوال الشمس وقل كما قلت حين رميت الحجرة العقبة فابدأ بالحجرة الاولى فارمها عن يارها في بطن المسيل وقل كما قلت يوم النحر ثم قم عزيبا والطريق واستقبل القبلة واحمد الله واثن عليه صل على النبي ثم تقدم قليلا فتدعو وتسلم ان يتقبل منك ثم تقدم ايضا ثم اقل ذلك ايضا عند الثانية واصنع كما صنعت بالاولى وتقف وتكبر الله كما دعوت ثم تمضي الى الثالثة وعليك بالسكينة والوقار فارم ولا تقف عندها وينبغي ان يرميها مستدبرا للقبلة وكيف كان فلا يجوز الرمي ليلا الا عند ركائها والمريض والرعاة والعبيد فيجوز لهم رمي حمرات كل يوم في ليلة ولو لم يتمكن من ذلك جاز الجمع في ليلة واحدة ولو رمي الحجرة اللاحقة بعد ان رمي السابقة بأربع حصيات ناسيا بني فخير من اكمال السابقة سبعا ولو كان اقل من اربع استأنفها مع اللاحقة ولا يكفى اكمال السابقة عادة ما بعد في الاصح والاحوط نعم لو كان الناقص الثاني اكلها واكتفى فلورمي الحجرة الاولى ربعا مثلاً وكلا من الثانية والثالثة سبعا اجزئ اكمال الاولى سبعا اما لو كان قد رماها اقل من اربع اعاد على الحمرات الثلاث ولو رمي الاولى سبعا والثانية ثلاثا والثالثة سبعا استأنف الثانية والثالثة اما رمي الثانية ربعا ايضا اجزئ اتمامها سبعا ولكن الاحوط الاستيناف في جميع الصور اذا فاتت الموالاة كما ان الاحوط والاغوى في ذلك ايضا في العالم العام بل الاحوط الحاق الجاهل بكونه رمي يوم او تركه بعد اقصا في الغد في وقت الاداء على الاصح مرقبا يبتدئ بالفائت ويعقب بالحاضر ويستحب ان يكون ما يرمي به بكرة اي بعد طلوع الشمس ما يرمي ليوم عند الزوال ولو كانت حجرة وجعلها

وان كان الاغوى يرمي
بالناسي طرطبا
بقائه

فما يفعل في منى بعد الإحرام

أعاد على الثلاث مرتباً وكذا لو فات ربع حصية من جرة وجهل عنها ثم لو فات دون
الأربع من جرة وجهل عنها كثره على الثلاث ولا يجب الترتيب لأن الفاتت من
واحدة أم لو فاتت من كل جرة واحدة أو اثنتان أو ثلث وجب الترتيب لو فاتت ثلاث
وشئت في كوطها من واحدة مرتباً ولو كان الفاتت أربعاً استأنف ولو نسي رمي الجمار
حتى دخل مكة رجع ورمى مع بقاء الوقت وكذا العالم العامد فضلاً عن الجاهل أما إذا
فات الزمان فلا يجب عليه في العام شيء وإن كان الأحوط الرمي أيضاً ثم يجب عليه
في المقابل القضاء بنفسه وفائب في الأحوط والأقوى لا يحرم عليه النساء فيما بين ذلك
لو كان قد تعد ترك الرمي على الأصح كما أنه لا يجب عليه الحج من قبل وإن كان الأحوط له
ذلك ويجوز أن يرمى عن العذر كما لم يرض ونحوه ممن لا يستطيع الرمي بنفسه بل الظاهر
ذلك وإن لم يكن ما يؤسّر من برئته كما أنه لا إعادة عليه لو اتفق برئته والوقت باق وإن
كان هو الأحوط ولا تبطل النيابة هنا بإعطاء النوب عنه على الأصح بل هي أولى الجزئية
عنه من دون استنابة منه وإن وجبت مع قابلية طهابل ينبغي القطع بغيره من الرمي عليه
وإن كان الأولى مباشرة الولي لذلك كما أن الأول حمل إلى الجمار مع الامكان وضع
الحصاة فيه والرمي بها بالامكان والارمى بها وهي بدء والاخذها من مئذنتها وماها والمعا
بمضى أيام التشريق بعد القضاء ومن الرمي أفضل من الحج إلى مكة للطواف المستحب من لا
نحوه وقد عرفت ففما مضى استحباب الوقوف عند كل جرة داعياً بالمانور ورميها
عن يسارها مستقبل القبلة على جرة العقبة فانه يستدبر القبلة ويرميها عن يمينه
والتكبير عن عقب خمس عشرة صلاة أو لها ظهر يوم النحر وفي الأضاد عشرة مستحب بل
هو الأحوط بل لو لم ينفرد يوم الثالث عشر يستحب له التكبير بعد صلاة الظهر والعصر
المغرب والعشاء بل يستحب له التكبير عقب النوافل الأولى في قبته تليث التكبير في أوله
ثم يقول لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر لله الحمد الله أكبر على ما هدانا الله أكبر على ما
رزقنا من بهيمة الأنعام الحمد لله على ما أبلانا ويحوز النحر في اليوم الأول وهو اليوم الثاني
من ذي الحجة لمن اجتنب وطى النساء والأحوط الحاق القبلة والسر بشهوة والعقد

من واحدة أو أكثر طاف
من كل مع من

فما يفعل في منى بعد العيد

وشهادته به واجتنب الاصطياد والاحوط الحاق الاكل والاحذ والدلالة والقتل
 ونحو ذلك ولكن بعد الزوال من اليوم المزبور دون ما قبله في الاصح والاحوط الا
 لضرورة وحاجة وليقطعه عن الرمي في اليوم الثالث عشر نعم يستحب اللقاء ما عند
 من المحرم في منى بل الاولى له دفن فيها والافضل له البقاء الى النفر الثاني حتى ياتي بالرمي
 واقام من لم يجتنب النساء والصيد فلا يجوز له النفر الا في الثاني واليوم الثالث عشر
 لكن لم ينفر في النفر الاول وبقي في منى حتى غابت الشمس فانه لا يجوز له النفر الا في اليوم الثالث
 عشر ايضا والاحوط للضرورة عند النفر الا فيه وان كان ممن اتقى النساء والصيد نعم
 يجوز للجميع النفر قبل الزوال بل يستحب ذلك خصوصا الامام الذي ينبغي له صلوة
 الظهر والعصر في مكة هذا وينبغي للقيم بمنى ان يوقع صلوة كلها فرضها ونقلها
 في مسجد الخيف وافضل مصلح رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من المنارة الى نحو من ثلثين ذرا
 من جهة القبلة وعن يمينها ويسارها وخلفها ويستحب التسبيح والتهليل والتحميد
 مائة مائة وصلوة مائة ركعة فيه وست ركعات في صل الصومعة والاولى
 كون هذه الست عند رادقة الرجوع الى مكة للوداع اذا ابيضت الشمس من البوالت
فوائد الاولى من احل ما يوجب تعزيرا او حدا او قصاصا ولجاء الى الحرم ضيق
 عليه من الطعام والمشرب المباشرة حتى يخرج ولو احدث في الحرم اخذ الحق منه فيه ولا
 يعد الحاق مسجد النبي ومشاهد الائمة عليهم السلام بذلك الثانية من يكره
 ان يمنع احد الحاج والمعتمر من سكنى دور مكة بل الاحوط الترتيل الثالث تكره
 ان يرفع احد بناء فوق الكعبة ولو بناء مسجد بل الاحوط الترتيل الرابع اجترأ اذا ترك
 الناس الحج او ذفارة النبي كان على الوالي حبرا ما يحصل الكفاية منهم على ذلك فان لم
 يكره لهم مال نفق عليهم من بيت مال المسلمين بل الاولى كون القام عند هذا كذلك
الخامسة اذا اراد الخروج من مكة وابتان اهله استحب له الطواف البيت
 اسبوعا واستلاء الحجر الاسود والركن الباني في كل شوط مع الاسكان والتمسك به
 واخذته مع الامكان ايضا مالى السجادة في صنع عنده مثل ما صنع يوم قدوم مكة

لا يجب العمل بهذا الا
 حياط ظمربنا
 دارا قباله
 الطحا

في زيارتك خول في الكعبة

للضرورة ولا يتأكد ذلك في حق النساء ويستحب الغسل قبل ذلك وليقل اذا دخل اللهم
انك قلت في كتاب ومن دخله كان امنا فآمنى من عذاب النار بل ينبغي للضرورة
قول ذلك في جميع الزوايا كما ينبغي له وبغيره الصلوة من الاسطوانتين على الرخامة الحمراء
ركعتين تقرأ في الاولى الحمد وحم النجدة والثانية الحمد عداها وتصل في زوايا البيت
كل زوايا ركعتين ويقول اللهم من هتاء وتفاء واعذ واستعد لو فادة الى مخلوق
رجاء رفته وحائزته ونوافله وفواضله فاليك باستيذك طيبتى وقبلى واعلادى و
استعدادى رجاء رفته ونوافلك وجائزتك فلا تحبب اليوم رجائى يا من لا ينجب
عليه سائل ولا ينقصه ناثل فانى لم انك اليوم بعمل صالح قد مته ولا شفاعة مخلوق جوت
ولكن انك مقرر بالظلم والاسائه على نفسى فانه لا تجترى ولا عذر فاستلك يا من هو
كل ان نصلى على محمد وال محمد وان نطيق مسئلتى وتقبلنى عثرى وتقبلنى برغبتى و
لا تردنى مجبوها ممنوعا ولا خائبا يا عظيم ارجوك للعظيم استلك يا عظيم ان تغفر الى
العظيم لا اله الا انت ولا تبرق ولا تمتخط فيها ولو منع الرخام عن الخنى الى الزوايا فلا يسبق
كل راوى في مكانه وليكبر في يدك الله وليستد وهو في مكان صلوته وتبين السجود
فيها وان يقول في سجوده لا يرد غضبك لا حلك ولا يجير من عذابك الا رحمتك
ولا يحى منك الا النضرع اليك فهب يا الهى فرجا بالقدره التي هاجت اموات العباد و
هانك مرهيب البلاد لا هلكنى يا الهى حتى تستجيب لدعائى وتغفر لاجابته اللهم ارزقنى
العافيه الى منى اجله ولا تفتنى عدوى لا تمكن من خفى من الذى يرهقنى ان
وصة نبي من ذل الذى يضعنى اى رمتنى اى اهلكنى من ذال الذى يرضاك فى عبدك
ويستلك عماره فقد علمت يا الهى انه ليس فى حكمتك ظلم ولا فى قهرك عجز ولا فى
من يحى الموت ويحتاج الى لطام الضعيف وقد تعاليت يا الهى عن ذلك فلا تخجل
للسلاء عرسا ولا تفتنك نصبا ومهاتنى نفسى واقلنى عثرى ولا تردى عثرى لا
تقبصى بلالا على اربلاء فقد رضى عنى تقصرتنى ايات ووحشتى من الناس و
اليوم فاعذنى واستجبرك فاجرنى واستعير بك على الضراء باعنى في يوم تنصير

الرخامة
في الحج بيت يصلى على الرخامة
الحجر يعني في الكعبة المشرفة والزوايا
محمد معروف الوعدة رجاء من
الذي ان في الحج بيت من من
من بيت السراى هو اعظم ما
اذا خرج منه وادامه ربي وقد
زنى بركى يا من لا ينجب
رأى ان معنى صبرى جميع الجحش
لحاجط محط بغيرهم ليس
انك جبران من ابناء وخلق
الحج ط وقد غلطوا في
درجى به من القبة جمع
الجحش وطلع
السر

فما يستحب دخول الكعبة

فانصرفي واتوكل عليك فاكفني واؤمن بك فآمني واستهد بك فاهدني واستر
فارحمي واستغفرك مما تعلم فاغفر لي استر قل من فضلك الواسع فادزقني ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم فاذا خرج من الكعبة استحب له التكبير ثلاثا وهو خارج ثم
يقول اللهم لا تجهد بلائنا ربنا ولا نثمت بنا اعدائنا فانك انت الصانع ثم
اسرج واجعل الذريرة عزيلا لك وصل ركعتين واذا اردت الولد افرض عليك ثلثا
من ماء زمزم ثم ادخل البيت فاذا قمت على باب البيت فخذ بحلقه الباب ثم قل اللهم
ان البيت بينك والعبد عبدك وقد قلت من دخله كان آمنا فآمني من عبدك و
اجزني من سيئاتك ثم ادخل البيت فصل على الرخامة الحمراء ركعتين ثم قم الى الاسطوانة
التي بجذاء الحجر والصق بها صدرك ثم قل يا واجدا يا ماجدا يا قريب يا بعيد يا عزيز يا
حكيم لا تدري فردا وانت خير الوارثين ثم دز باسطوانة فالصق بها ظهرك وبطنك و
تدعوا بهذا الدعاء الشامنة يستحب الشرب من ماء زمزم بل الاقواء منه فانه
يحدث به شفاء وبصرف عن داء وهو ايضا لما يشرب له وقد روى ان جماعة من العلماء
شربوا منه لطالب مائة كتحصيل علم وقضاء حاجة وشفاء علة وغير ذلك فمالوها
والاهم طلب المغفرة والفوز بالجنة والنجاة من النار واهوال البرزخ والقيامة ويستحب
حملها واهدائه واستعماله الشايسة يستحب للرجل والمرأة ان لا يخرجها من مكة
حتى يبتريها بدراهم ثم ايتصدقار به قبضة قبضتها كان منها في احرامها او لم يكن منها
في حرم الله عز وجل فان ذلك كفارة لما العلة دخل في الحج من حلتا وسقوط قلعة او نحو
ذلك كما يستحب له بعد الفراغ من الحج طواف اسبوع وصلوة ركعتين عرايس واقرو
زوجته وولده وخاصته وجميع اهل بلده والغرم على العود من قابل فانه يزيد في العمر
العاشر كسنت اتيان مود رسول الله وهو الان مسجد زقاق بيتي زقاق
المولد واسان مرل خديجة التي كان رسول الله م يسكنه معها وفيه ولدت
اولادها منه م وتوفيت فيه ولم ير رسول الله م مقيما فيه حتى هاجر وهو الان
مسجد ايضا وزنارة خديجة بالحجون وقبرها هناك معروف في سفح الجبل واتيان

الاسطوانة
بدي من الجذاء
كوفى ربا وبارك في
دله نوى يعني فاكرك
١٣١٩

الشيخ
المسجد
ابن
الى
مسجد
دع

الكفارة وحكم الصيد

الأحوط العدة خصوصاً في الأخير خصوصاً في الحرم كما أن الأحوط والأقوى عدم
 قتل الزنبور إذا لم يردده ولا كفارة في قتله خطأ بل ولا عمدًا إذا كان قد راده وإن كان إلا
 حوط ذبيحاً كالموت قتل عمد مع عدم إرادته وهي الطعام شيء من الطعام ولو كفت والأحوط
 بالكثرة دم شاة مع ذلك ويجوز شراء الطيور المستأمة بالعمارة والدباسة وأجابه
 من مكة على كراهة بل الأحوط احتياطاً شديداً الاجتناب لا يجوز له ذبيحتها وأكلها في
 الحرم والأحرام بل الأولى جنتاً بالآثاف والأكل أخرج بهما الحد من الحرم **الفصل**
الثالث فيما يكون لكفارة تدر بدل مخصوص هو خمسة أسنام **الأول** الثعامة وفي
 قتلها بدنة والأحوط بل الأقوى كوفها من الأبل فإن تكون ثلثاً أي تم له خيس دخل
 في السادسة بل الأولى كوفها ناقرة ولو عجز عن عين البدنة دفع عن قيمتها بتر أو غيره
 مما يجزى في الكفارة وإن كان هو أفضل بل حوط ونصدق به لكل مسكين مدان فإن
 زاد ذلك عن ستين لم يلزم به كما أنه لا يجب عليه كماله لو نقص ولو عجز عن دفع قيمتها
 كذلك صام عن كل مدين يوماً حتى يبلغ الستين لو كانت فلو عجز عن صوم الستين مثلاً
 ثمانية عشر يوماً ولا يجب الزيادة وإن تمكن منها وإن كان هو الأحوط ولو عجز بعد صيام
 شهر الأخير فالأقوى السقوط والأحوط صوم ستين ثم قدر ثم السقوط وفي فرج الثعامة
 ما في سنة من صغار الأبل والأحوط البدنة والأحوط بل الأقوى الترتيب بما سمعت في
 هذه الكفارات أن الأحوط اعتبار التتابع فيها **الثاني** بقرا الوحش فيه بقرة أهلية و
 كذا حمار الوحش وإن كان الأحوط مع ذلك بدنة ومع العجز دفع عن القيمة بتر أو غيره مما
 يجزى في الكفارة وإن كان هو أفضل بل حوط ونصدق به لكل مسكين مدان حتى
 يبلغ ثلثين ولا يلزم بالزائد كما لا يجب عليه إلا كماله لو نقص ومع العجز يصوم عن كل مدين
 يوماً فان عجز صام تسعة أيام **الثالث** الطير وفي قتله شاة ومع العجز دفع عن قدر
 قيمتها بتر أو غيره مما يجزى في الكفارة وإن كان هو أفضل بل حوط ونصدق به لكل مسكين
 مدان ولا يلزم ما زاد على عشرة كما لا يجب عليه إلا كماله في النقصان فان عجز صام عن كل
 مدين يوماً فان عجز صام ثلثة أيام وكذا الكلام في الثعلب لا ريب على الأصح **الرابع**

والأقوى عدم
 قتل الزنبور إذا لم يردده
 ولا كفارة في قتله خطأ بل
 ولا عمدًا إذا كان قد راده
 وإن كان إلا حوط ذبيحاً
 كالموت قتل عمد مع عدم
 إرادته وهي الطعام شيء
 من الطعام ولو كفت والأحوط
 بالكثرة دم شاة مع ذلك
 ويجوز شراء الطيور المستأمة
 بالعمارة والدباسة وأجابه
 من مكة على كراهة بل
 الأحوط احتياطاً شديداً
 الاجتناب لا يجوز له
 ذبيحتها وأكلها في
 الحرم والأحرام بل الأولى
 جنتاً بالآثاف والأكل
 أخرج بهما الحد من الحرم
الفصل الثالث فيما يكون
 لكفارة تدر بدل مخصوص
 هو خمسة أسنام **الأول**
 الثعامة وفي قتلها بدنة
 والأحوط بل الأقوى كوفها
 من الأبل فإن تكون ثلثاً
 أي تم له خيس دخل في
 السادسة بل الأولى كوفها
 ناقرة ولو عجز عن عين
 البدنة دفع عن قيمتها
 بتر أو غيره مما يجزى في
 الكفارة وإن كان هو
 أفضل بل حوط ونصدق
 به لكل مسكين مدان
 فإن زاد ذلك عن ستين
 لم يلزم به كما أنه لا
 يجب عليه كماله لو نقص
 ولو عجز عن دفع قيمتها
 كذلك صام عن كل مدين
 يوماً حتى يبلغ الستين
 لو كانت فلو عجز عن
 صوم الستين مثلاً
 ثمانية عشر يوماً
 ولا يجب الزيادة
 وإن تمكن منها
 وإن كان هو
 الأحوط ولو عجز
 بعد صيام شهر
 الأخير فالأقوى
 السقوط والأحوط
 صوم ستين ثم قدر
 ثم السقوط وفي
 فرج الثعامة ما
 في سنة من صغار
 الأبل والأحوط
 البدنة والأحوط
 بل الأقوى الترتيب
 بما سمعت في هذه
 الكفارات أن
 الأحوط اعتبار
 التتابع فيها
الثاني بقرا
 الوحش فيه بقرة
 أهلية وكذا
 حمار الوحش
 وإن كان
 الأحوط مع ذلك
 بدنة ومع العجز
 دفع عن القيمة
 بتر أو غيره
 مما يجزى في
 الكفارة
 وإن كان هو
 أفضل بل
 حوط ونصدق
 به لكل
 مسكين
 مدان حتى
 يبلغ
 ثلثين
 ولا يلزم
 بالزائد
 كما لا
 يجب
 عليه
 إلا
 كماله
 لو
 نقص
 ومع
 العجز
 يصوم
 عن
 كل
 مدين
 يوماً
 فان
 عجز
 صام
 تسعة
 أيام
الثالث
 الطير
 وفي
 قتله
 شاة
 ومع
 العجز
 دفع
 عن
 قدر
 قيمتها
 بتر
 أو
 غيره
 مما
 يجزى
 في
 الكفارة
 وإن
 كان
 هو
 أفضل
 بل
 حوط
 ونصدق
 به
 لكل
 مسكين
 مدان
 ولا
 يلزم
 ما
 زاد
 على
 عشرة
 كما
 لا
 يجب
 عليه
 إلا
 كماله
 في
 النقصان
 فان
 عجز
 صام
 عن
 كل
 مدين
 يوماً
 فان
 عجز
 صام
 ثلثة
 أيام
 وكذا
 الكلام
 في
 الثعلب
 لا
 ريب
 على
 الأصح
الرابع

فيما ليس كذلك بخصوص

بيض النعام وفي كل بيضة منه اذا تحرك الفرج فيها بكرة من الابل والاحوط بدت وتوان لم يتحرك
الفرج او لم يكن فيه ارسال الفرج من الابل على الاناث منها الصالحة للحمل بعد البيض على
وجبه يحصل الطرقة فاقب منها فهو هكذا وما لم يقب فلا شيء عليه مع العجز عن كل بيضة
ومع العجز اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد ولا حوط مدان ومع العجز صيام ثلثة
ايام ولا فرق بين الكبر بنفسه او بدلت به كما ان لا فرق بين الكسرة فاصته وبين الاكل نعم
لو كسر بيضة مثلاً في فرج ميت لم يلزمه وكذا لو كانت فاسدة بل وكذا لو كسرها فخرج فيها
فرج فهاش الظاهر ان مصرف هذا الهلك مساكين اللحم كغيره من الجوار وفي ذلك الوقت
ولا يجب ان يتأخر للتزينة الخايس ببيض القطا بل والحمل والذراع وفي كل واحدة
منه اذا تحرك الفرج فيها بكرة من الغنم اى صغيرة منه والاولى ان تكون من المعز والاحوط
بخاض من الغنم اى التي من شاتها ان تكون حاملاً وقبل التحرك او لا فرج فيه ارسال
الفرج في الاناث من الغنم بعد البيض كما سمعت في بضع النعام فاقب فهو هكذا ومع العجز
فعلية لكل بيضة شاة فان لم يجد طعم لكل بيضة عشرة مساكين فان لم يجد صنام عن
كل بيضة ثلثة ايام كما في بضع النعام **الفصل الرابع** فيما لا بد له بالخصوص هو
خمس اقسام ايضا **الاول** الحمام وهو اسم لكل طائر هيدر ويعب في الماء ولكن لا ينبغي
ترتلا الاحتياط في المطوق من الطيور عند القطا والحمل والذراع وان لم هيد ويعب في الماء
وعلى كل حال ففي كل الحمامة في الحمل شاة والحمل في الحرم درهم والاحوط القيمة مع فرج
زيادها عليه وفي فرجها الحرم في الحمل والاولى ان يكون ذكر ام الضان قد مضى له
اربعة اشهر بل ولى من ذلك ان يمضى له ستة اشهر وللحمل في الحرم نصف درهم ولو كان
حرمًا وقتل شيئا من ذلك في الحرم اجتمع عليه لمران والاحوط تضعيف القداء وحكم
البيض مع تحرك الفرج حكم الفرج وقبل التحرك على الحرم في الحمل درهم والحمل في الحرم ربع درهم
ولو كان حرمًا في الحرم لزمه درهم وربع ويستوى لانسق والوحشى من حمام الحرم في القيمة
اذا قتل في الحرم لكن لا فضل بل الاحوط الشراء بقية الحرمى علفا الحمام والافضل ان
يكون في حمام وان كان الاقوى التحريم بين ذلك وبين الصلح فيه ما غير الحرمى فليست صدق

القطا

باضه والعصاة عدة بطن
وهو ضرب من الحمام ذوات
شبه البقعة والجارى وهو
الذي من القطا قد اشتهر
بشرة عشرة ايام والآخر من
من طوي الجوارى طوي
والاحوط صادة ولا ولادة
الحمل طوي وفسطاط
الحرم القار يستحق حاج ابراهيم
محمد زان فبعضه وقال
هذه كدلاى كداسه جمعها
يات جمع فاض على كسر
الاحرف فان كان جمع فبان
وهو اربعة اشهر كذا في
جمع الذراع كذا في
باضه والبشره بقر من
لذلك كذا في وهو طائر
كثير اللحم وهو القار كذا في
انتم وعن كعب الابر قال
الرحمن على امرئ سئوى
سعد من فم الحمام لا
فرجه تحت جاحد كذا في
من شاة كذا في
وجسه فبعضه شاة
مكاتب والذراع بضعه فاقب
على لانه يدرج بعد كذا في
الهكاد وداكاد وداكاد
ومنهم من يراهم وهو نازع
حسب الحرم الحب
لما من الحرم لا تقبل
عن الزكاة لانه من
شاة من غير نفع الحمام
عقلى شاة الرواد
طائر الحب والذراع
فبعضه جرحه بعد
جمع الجوارى

في وجبات الضحايا ثلاث

بقية ولو كان ضمن قيمته لكان ايضا على الاحوط والا قوى الثاني في كل واحد من
 القطا والحجل والدراج حمل قد فطم من اللبن ووعى من الشجر بل ينبغي ترك الاحتياط بذلك في
 نظائر من الثالث في كل واحد من الضبي والضب والضب التبروع جدي بل الاحوط ذلك ايضا
 في مشابهين كما ان الاحوط اعتبار الجدي اربعة اشهر وسبعة وان كان الاقوى خلا
 الرابع في كل واحد من العصفور والبقرة والضعوة التي هي على قبل عصفور صغير له رنب
 طويل يبيع به من طعام والاحوط شاة في كل طائر من النعام سيما البط والوزة والكركة
 والاحوط مع ذلك الضد بقية وفي الحرمتين الخامس في مثل الجراد او اكلها
 ثمرة والاحوط مع ذلك كفت من طعام وفي قتل الكبير من الجراد م شاة مع التمكن من الضمن
 والا فلا شيء وفي الفداء القملة من جسد كفت من طعام وكذا في قتلها على الاحوط والا قوى
 وكلما لا تقدر بر فدية بقية فقله قيمته وكذا القول في البيوض التي لا تقدر بر فدية بها والاحوط
 ان لم يكن اقوى اعتبار الشاة في الثقوم والعدالة بل الاحوط ان لا يكون هو واحد هما ولو
 قتل صيدا معبأ فله بمثل العبيبة كالعور والعرج باليمين مثالا والفضل الفداء بالصحيح
 وبعد الذكر بمثله وبالانثى والاحوط المماثلة والاعتبار بتقويم الجزء وقت الاخراج وفيما لا تقدر
 لفديته وقت الاطلاق وفي قيمة البدل من النعم يعني ان كانت الجناية في احوام النج وبمكة
 ان كانت في احوام العرة واذا قتل ما خضما لمثل النعم يخرج ما خضا ولو تعدد وقوم الجزء ما
 ولو لم ترد قيمة الشاة عاملا عن قيمتها خاتلا سقط اعتبار الحمل حيث يراد القيمة بخلاف ما لو
 اريد المثل ولو زاد جزء الحمل عن الطعام المقدركا عشرة في شاة الطير والاحوط وجوب الدية
 بسبب الحمل وان زاد على العشرين ولو كانت حاملا باثني فصاعدا نكاح الحرام والقيمة لو كان
 محرما في الحرم ولو اصاب صيدا حاملا فالقت جنيئا جافا تابا الاصابته فدى الالم مثلها
 والصغير بصغير ولو غاشا معا اثم ولا مداء لاحدهما مع عدم العيب الاضمن ولو مات احدهما
 فذاه دون الآخر ولو الفت جنيئا ظهر امره كان ميتا قبل الضرب لزوم الاوش وهو نقا وقت
 ما بين قيمتهما حاملا ومجهضا ولو ضرب طيرا فنقص عشر قيمته مثلا وجب عليه عشر الشاة
 ولو وجود متاركة ولو قذر القبر ولو ابطال صنع الصيد ضمن الارش والاحوط

مع ذلك مما لو كان ضمن قيمته لكان ايضا على الاحوط والا قوى الثاني في كل واحد من القطا والحجل والدراج حمل قد فطم من اللبن ووعى من الشجر بل ينبغي ترك الاحتياط بذلك في نظائر من الثالث في كل واحد من الضبي والضب والضب التبروع جدي بل الاحوط ذلك ايضا في مشابهين كما ان الاحوط اعتبار الجدي اربعة اشهر وسبعة وان كان الاقوى خلا الرابع في كل واحد من العصفور والبقرة والضعوة التي هي على قبل عصفور صغير له رنب طويل يبيع به من طعام والاحوط شاة في كل طائر من النعام سيما البط والوزة والكركة والاحوط مع ذلك الضد بقية وفي الحرمتين الخامس في مثل الجراد او اكلها ثمرة والاحوط مع ذلك كفت من طعام وفي قتل الكبير من الجراد م شاة مع التمكن من الضمن والا فلا شيء وفي الفداء القملة من جسد كفت من طعام وكذا في قتلها على الاحوط والا قوى وكلما لا تقدر بر فدية بقية فقله قيمته وكذا القول في البيوض التي لا تقدر بر فدية بها والاحوط ان لم يكن اقوى اعتبار الشاة في الثقوم والعدالة بل الاحوط ان لا يكون هو واحد هما ولو قتل صيدا معبأ فله بمثل العبيبة كالعور والعرج باليمين مثالا والفضل الفداء بالصحيح وبعد الذكر بمثله وبالانثى والاحوط المماثلة والاعتبار بتقويم الجزء وقت الاخراج وفيما لا تقدر لفديته وقت الاطلاق وفي قيمة البدل من النعم يعني ان كانت الجناية في احوام النج وبمكة ان كانت في احوام العرة واذا قتل ما خضما لمثل النعم يخرج ما خضا ولو تعدد وقوم الجزء ما ولو لم ترد قيمة الشاة عاملا عن قيمتها خاتلا سقط اعتبار الحمل حيث يراد القيمة بخلاف ما لو اريد المثل ولو زاد جزء الحمل عن الطعام المقدركا عشرة في شاة الطير والاحوط وجوب الدية بسبب الحمل وان زاد على العشرين ولو كانت حاملا باثني فصاعدا نكاح الحرام والقيمة لو كان محرما في الحرم ولو اصاب صيدا حاملا فالقت جنيئا جافا تابا الاصابته فدى الالم مثلها والصغير بصغير ولو غاشا معا اثم ولا مداء لاحدهما مع عدم العيب الاضمن ولو مات احدهما فذاه دون الآخر ولو الفت جنيئا ظهر امره كان ميتا قبل الضرب لزوم الاوش وهو نقا وقت ما بين قيمتهما حاملا ومجهضا ولو ضرب طيرا فنقص عشر قيمته مثلا وجب عليه عشر الشاة ولو وجود متاركة ولو قذر القبر ولو ابطال صنع الصيد ضمن الارش والاحوط

بمكة في الحرم ولو اصاب صيدا حاملا فالقت جنيئا جافا تابا الاصابته فدى الالم مثلها والصغير بصغير ولو غاشا معا اثم ولا مداء لاحدهما مع عدم العيب الاضمن ولو مات احدهما فذاه دون الآخر ولو الفت جنيئا ظهر امره كان ميتا قبل الضرب لزوم الاوش وهو نقا وقت ما بين قيمتهما حاملا ومجهضا ولو ضرب طيرا فنقص عشر قيمته مثلا وجب عليه عشر الشاة ولو وجود متاركة ولو قذر القبر ولو ابطال صنع الصيد ضمن الارش والاحوط

في موجبات الضمان وهي ثلاث

كالحجارة ولو ابطال احدا متاعه كما في النعامة والذئب زاج ضمن الارش قطعاً ولو قتل
 الحرم حيواناً وشاة في كونه صيداً لم يضمن كذا الوسايت في قتل في الحرم وكذا لو شاة في
 الاصابة وعد مهابل وكذا لو شاة في كونه صيداً لير **الفصل الخامس** في
 موجبات الضمان وهي ثلاثة مباشرة الاتلاف والبيد السبب **قال الاول** فقتل
 الحرم الصيد في المحل موجب لفدية فان اكله لزمه فداء آخر على الاصح ولو كان في
 الحرم تضاعف الجزاء ولو روى صيداً فاصاب به الا انه علم بعد اثر رومي لا جرح ولا
 كسر ولا غيرهما فلا فدية ولكن يستغفر الله تعالى لو روى صيداً فكسر رجله او يده ثم رآه
 بعد ذلك قد صلح ويرعى عليه ربع قيمته وان جرحه كذلك فعليه الارش كغيره من
 افراد الاصا بة الموجبة لتعبيه ومع ذلك العلم بمقتل الارش تصدق بشئ يحتمل تطابقه
 عليه لو لم يعلم بحاله لزمه الفداء كما لو علم انه اصابه ولم يدانته او فيه اثر او لا نعم لو رطاً
 ولم يعلم الاصابة فلا شئ مع ان الاحوط الجزاء ايضا ويضمن ابعاض الصيد كما يضمن الجمل
 فيكون عليه الارش في الا في الغزال ففي كسر الحرم احد قرنيه في المحل ربع قيمته وفي كسر قرنيه
 نصف قيمته وفي فقاء عينيه تمام قيمته وفي كسر احدك بديا او رجله نصف قيمته
 وان فعل به ذلك في الحرم كان عليه ثم يهرق مضافا الى ما سمعت ولو اشتركت جماعة
 محرمون في قتل صيد في المحل كان على كل واحد منهم فداء كامل وفي الحرم المضاعفة لثبوت
 ولو كانوا محلين في الحرم كان على كل واحد منهم القيمة ولو اشترك محل محرم في المحل
 الحرم كان لكل منهما حكمه لو كان مستقلاً وكذا يجب الفداء الكامل في الاشتراك بكل
 الصيد ايضا ولو اصاب دالحرم طيرا في الحرم فضرب به الارض فقتله بذلك الصرب كان
 عليه الجزاء وقيمتان والتغزير ولو اخذ ثدي طيرة فاحمله شرب لبنه لزمه ثم وقيمة
 اللبن ولو روى الصيد هو حلال فاصابه هو محرم لم يضمنه كالموجع في راسه يقتل
 الحمل الحرم فقتله اذا لم يتمكن من الاذالته حال الاحرام والا ضمن وكذا لو نصب شبكة
 للصيد حلالا فاصطادت محرماً او احقر يترأ كذلك نعم لو لم يقصد ان يصيد بمفضل
 لم يضمن **الثاني** اليد من الحرم ومعه صيد زال ملكه عنه وجب عليه ارسالة

وكذا عليه الفداء الا اكل

اذا نجس غيره او نجس

وهو محل واكله محرماً

فمطبا

حرام

اي يجب عليه ما للم

من القيمة ايضا فمطبا

حرام اقباله

هذا اذا لم يكن معتبر

مصيد في رمية ولا

فسيجي عليه حكمه فمطبا

حرام اقباله

بناء على الاحوط فمط

طبا مد ظله العالی

الفقاء

في الحرم لو ان رجلاً

علم في بيت قوم فقتلوا

بمن قد تم شئ ابي شقوا

بقتلهم اثمهم ان شقوا

فقتلوا اثمهم ان شقوا

فقتلوا اثمهم ان شقوا

فقتلوا اثمهم ان شقوا

فقتلوا اثمهم ان شقوا

فقتلوا اثمهم ان شقوا

فقتلوا اثمهم ان شقوا

على الاحوط فمطبا

حرام بقائه

بعض حتى مع النكاح من الا

زاله فمطبا

حرام فضاله

العالی

في وجوب الضمان في ثلاث

فلومات حقت نقد ضما لا عما الواقفه قبل ارساله الممكن له ان يفر ضما من غير فريقت
 بين المحرم وغيره نعم لو لم يمكنه الا ارسال حتى تلف فلا ضمان على الاقوى ان كان الا
 ذلك ايضا ولو لم يرسله حتى احل ولم يكن قد ادخل المحرم فلا شيء عليه سواء الاثم والاحوط
 ان لم يكن اقوى رساله بعد الاحلال اذا كان قد وجب عليه حال الاحرام بان كان
 متذكرا فاهل بل الاحوط ذلك مطلقا وان كان الاقوى خلافه ولو ارسله من يده
 مرسل فلا ضمان عليه مكن رفع المنصوب اليه ما لم يكن من يد الغاصب لو ادخل المحرم ثم احرم
 اعاده اليه على الاحوط فان تلف قبل ذلك ضمنه ولو كان الصيد بيده وديعته
 او عارية او شبههما وتعدر المالك دفعه الى يده وهو الحاكم او وكيله فان تعدر في
 بعض العدل فان تعدر ارسله ضمنه ولو كان الصيد نائبا عنه حال الاحرام بان كان
 في منزله او غيره لم يزل ملكه عنده فله البيع والهبة وغيرهما بل له تملك الصيد بهيئته
 او اطلاقه فضلا عن الدخول في ملكه بالارث ولو امسك المحرم صيدا في المحل فذبح محرما
 اخر ضمن كل منهما فدا وكاملا ولو كان في المحرم تضاعف بالخروج ما لم يبلغ بدنه بل وان
 بلغ على الاحوط ان لم يكن اقوى لو كانا محلين في المحرم ثم يتضاعف ولو كانا الذابح والمسك
 محرما والاخر محلا تضاعف الفداء في حقهما دون المحل ولو امسك المحرم الصيد في المحل فذبح
 المحل فيه ضمنه المحرم خاصة ولو نقل المحرم والمحل في المحرم يتضاعف عن موضعه ففسد با
 ونحوه ضمنه بل الاحوط ان لم يكن اقوى فمانه ما لم يتحقق عند خروج الفرج منه سليما
 فلو جهل المحل حال حذمه ولو احضنه طيرا اخر فخرج الفرج سليما لم يضمنه وكذا لو كسر فخرج
 فاسدا ولو ذبح المحرم صيدا مختارا كان ميتة في حق المحل فضلا عن غيره بخلاف ما لو
 اصطاده المحرم وذبحه المحل فانه حلال للمحل والله الشاكت في مياثل الا
 من اعلق على حمام من حمام المحرم وفراخ ويبض بالاغلاق فان زال لسبب ارسلها سليمة
 سقط الضمان ولو هلك ضمن المحرم الحمامة بشاة والفرج بمحل والبيضة بدرهم والمحل
 بدرهم والفرج بنصف درهم والبيضة بربع درهم الثانية الاحوط ان لم يكن اقوى
 وجوب شاة واحدة على من نفر حمام المحرم وعاد وعن كل حمامة شاة اذا لم يجد ولو شئت

يعني فداية غنم طينا

حرام بقاءه

على الاحوط بالنسبة

الى غير المحرم فطينا

محل اشكال غنم طينا

حرام قتالها

وان كان الترتك احوط

فطينا امر فضاله

العالى

بوجوب القيمة فطينا

مد ظله العالى

يعني بالفداء غنم طينا

الامر الله اياما فاضا

العالى

في موجبات الضمان في ثلاث

العدن بنى على الأقل وفي العدم والاقوى تساوى المحرم والمحل هنا في ذلك ولا فرق
 ان لا شئ في الواحدة لو نفرها ورجعت ولو اشتركت في التفرقة جماعة فالأقرب جوب جزاء
 واحد عليهم سواء كان فعل كل واحد منهم موجبا للنفور ولو نفره ولا وسواء عاد الحمار
 او لا بل الظاهر من الفرق بين كون الجميع محلين ومحرمين او مختلفين في المحرم وفي
 المحل نعم الحكم مقصود على طير المحرم دون غيره من الطباء ونحوها ولو عاد البعض في كل
 واحدة لم تعد شاة واما العائد فلا يجب له شئ والاحوط وجوب جزء من شاة ينسب
 الجميع فلو كان الجميع اربعة وعادا ثلثان فمصف شاة ويجب على المتفرقة السعي في اعادة
 مع الامكان ولو افرق مؤثر وجبت ايضا ولو لم يخرج المحرم ولم يتعد كثيرا عن محلهما
 الذي نفرها منه لم يجب السعي في الاعادة وان قلنا بوجوب الجزاء الثالث للثالث المحرمين
 اذ رميا صيدا فاصابا به احدهما كان على كل منهما جزاء وكذا المحرمون نعم لا فداء على الخطي
 من المحلين لو رميا في المحرم الثالث بعد ان اذا وقعت جماعة محرمون نارا في المحل فوقع فيها
 صيد فان كان قصدا واذك بايقادها لزم كل واحد منهم جزاء والا لزمهم فداء
 واحدة لو قصد بعضهم دون الاخر وجب على كل قاصدا للجزاء وعلى مجموع الباقيين جزاء
 واحد وان كان الباقي واحدا على الاحوط ان لم يكن اقوى لو فعل ذلك المحل في المحرم
 قاصدا وجبت القيمة بل الاحوط ذلك وان لم يكن قاصدا ويتضاعف الجزاء على المحرم
 في المحرم مع القصد بل الاحوط ذلك مع عدمه ايضا ولو كان الموقد احدا وديت الشاة
 قصدا ولم يقصد الحيا صيدا ناري صيدا فقتله وجرحه لم يعلم حاله واكن اضطر
 فقتل فرخا او صيدا اخر كان عليه فداء الجميع من غير فرق في ذلك بين المحرم في المحل
 المحل في المحرم ومن جمع الوصفين تضاعف عليه فداء الميت ايست المحرم السابق
 للذات في المحل يضمن ما يتجنبه بائنه باي جزء منها وكذا الركب اذا وقف لها واما اذا
 سافض من ما يتجنبه صيدا ورأسها كالقائد نحوه المحل في المحرم ويتضاعف الجزاء
 مع الاجتماع الثالث بعد ان اذا امسك المحرم صيدا في المحل وفي المحرم وكان له طفل
 في المحل وفي المحرم فالف الطفل امساكه فدون ذلك في الاحوط ولو مع مناعته للجزاء

بل بجلها ايضا على
 حوط وكذا القائد
 طئاد سرفاعة

في موجب الضمان ثلاث

فصل من الام لو تاملت بالامسك وكذا لو امسك المحل صيد في المحل له طفل في
 المحر فتلص الطفل امسك لم يضمن الام لو تاملت الا اذا كانت في المحر ولو امسك
 المحل الام في المحر فتلص الطفل المحل ضمنه على الاحوط بل لا قولى ما الام فلا اشكال
 في ضامها **الثاني** ان الغري المحر كلب بصيد هائله سواء كان في المحل او في
 المحر وان تضاعف في الثاني بل ان اغراه المحل في المحل قد خل الصيد المحر فاخذ غيره
 وبجكم الاغراه حل الكلب لم يوط في المحر او هو محرم والصيد حاضر مثلاً بل وكذا لو
 حل الصيد لم يوط فاخذ الكلب بل وكذا لو امسك باط الكلب لتقصيره في الربط بل لا
 حوط ان لم يكن اقوى لك لو قصر في ربط كلب غيره وان امره الغير بضم لا ضمان بمجرد
 استصحابه مع عدم التقصير في الربط مع ان الاوطى لك فيه ايضا اما لو لم يكن مستصفاً
 له بل تملكه في المحر او محرم او قد اتى به غيره فلا ضمان ولو حفره في محل عد وانا فتردى فيها
 صيد من بل الاحوط الضمان بالحفر في ملكه او موات كالحفر في ملكه بالمحرر ويضرب
 الشبكة فيه لو ارسل الكلب وحل باطه ولا صيد فخر له صيد ضمن على الاحوط ان
 لم يكن اقوى **الثالث** لو نفر صيد فتلص بمصادفة شيء واخذ خارجاً
 صيد آخر بمصادفة ضمن نعم لو غاد الى كره او في حجره او فيما نقر عنه وتلف بعد ذلك
 لا ضمان بل وكذا اذا سكن في غير ذلك ذالم يستند التلص الى ما سكن فيه ما اذا
 استند ضمنه كالتلف قبل افرسما وية العاشرة لو وقع الصيد في شبكة و
 اراد تخلصه فتلص او غاب ضمن في الاحوط كما لو خلاصه من فم هرة او سبع او من شق
 جدار واخذ له دابة ويترقبه فتلص في يد بما ناله من السبع مثلاً وان كان الاقوى
 عند الضمان **الحارث** عشر من دل على صيد من المحر من في المحل والمحرم والمحل في
 المحر فقتل وجرح او اخذ ضمن نعم لا ضمان مع عدم ترتب شيء على الدلالة وكذا لو
 راه المدلول قبل الدلالة وكذا ان فعل ما فطن به غيره ولم يكن قصد به ذلك وتوكل
 محل محرماً على الصيد المحل لم يضمن في الاصح **الفصل السادس** في صيده
 الذي هو محبط بمكة من جميع جوانبها ويحرم من الصيد فيه على المحل ما يحرم في المحل

على المحر مع من

في كفارة صيد الحرم

وجبت من قتل صيداً فيه من المحلين كان عليه قيمته ولو كان محرماً واجباً
 الفداء إذا كان مما له فداء ولا تضاعفت القيمة للأحرام والحرم ولو اشتركت جماعة
 من المحلين في قتله فعلى كل واحد قيمة على الأقوى كما تقدم الكلام فيه وفي غيره
 سابقاً ولا شيء على المحل في قتل القمل والبراغيث والنمل في الحرم ويكره للمحل قتل الصيد
 الذي يقصد الحرم على الأصح فلا ضمان عليه حتى لو أصابته دخل الحرم فمات فيه
 وإن استحب له ذلك وكذا يكره قتله خارج الحرم إلى بريد من كل جانب وهو المسمى
 بحرم الحرم وإن استحب له الجزاء كما يستحب له الضمان لو أصاب صيداً فيه فقتله
 أو كسر قرنه ولو ربط صيداً في المحل فدخل برباطه في الحرم لم يجز إخراج ربه إلا بال
 حوط أجراً حكم صيد الحرم عليه ولو كان في المحل فرس صيداً في الحرم فعليه جزاءه
 ونحوه وأرسل الكلب عليه أمراً إذا أرسله على صيد في المحل فدخل الكلب بنفسه
 إلى الحرم فقتل صيداً آخر على وجه لا يكون صاحبه سبباً في ذلك فلا ضمان كما لو سئل
 من غير أن يرسله صاحبه ثم لو أرسله على صيد في المحل فدخل الصيد الحرم فقتل الكلب
 فقتله في الحرم فمن على الحوط إن لم يكن أقوى كما أنه يضمن لو كان في الحرم فرس صيداً
 في المحل فقتله وكذا لو كان بعض الصيد في الحرم فأصاب ما هو في المحل منه فضلاً عما
 هو في الحرم فقتله ولو كان الصيد على فرع شجرة في المحل فقتله ضمن إذا كان أصلها
 في الحرم وبالعكس إن لا حوط إن لم يكن أقوى تغليب جانب الحرم فكان بعض الفرع فيه
 وإن كان الأصل في المحل ومن دخل الحرم بصيد تحت وجب عليه إرساله بل لو أخرج
 من الحرم فقتل كان ضماناً عليه سواء كان التلف بسببه أم بغيره ولو كان طائراً
 مقصوداً وجب حفظه حتى يكمل ريشه ثم يرسله ويجوز استئجاره ولو من امرأة أو
 الأحوط اعتبار العدل له ولو توقف قبوله على أجره كما يجب الملوثة أيضاً عليه زمان
 بقائه ولو أرسله قبل ذلك ضمن مع تلفه واشتباؤه حاله ولا بأس بالحاق غير الطير
 في ذلك ولو كان هو الذي تنفد ريش الطير كان عليه إدرش مع وجوب حفظه
 يكمل ريشه ويجوز للمحل صيد حمام الحرم وهو في المحل على الأقوى إن كان الحوط

الأحوط في الحماة وحماها
 وببعضها أكثر الأمرين
 من القيمة والمقدار
 الذي مر من الذم
 نصفه وربعه فطريقاً
 حرام بقائه
 بل على الأحوط طريقتاً
 حراماً قبل الدخول

من غير التباعد طريقتاً
 حراماً فضلاً

في كفاية صيد الحرم

خلافه ومن تنفد ريشته من حمام الحرم كان عليه صدقة والاخوط ان لم يكن اقوى ان يكون باليد التي تنقب بها ولو تعددت تنفد الريشة فكررت الفدية به بل الاخوط الارش مع ذلك وان كان الاقوى خلافه نعم لو حلت بالنتف عيب فمزالا شروا لو تنفد اكثر من ريشة دفعة فالاخوط ان لم يكن اقوى تعدد الكفاية ايضا اما لو تنفد غير الريشة او الريش من غير حمام الحرم كان عليه مع النقص والاخوط الحاق غير حمام الحرم من طيور به كان الاخوط الحاق غير النصف مما يوجب به لا يقط الضمة ولا الارش الثبات ومن اخرج صيدا من الحرم غير الدباسي والقماري وجب اعادة المير ولو تلف قبل ذلك ولو حقت نفقة ضمنه والاولى في شاة بمجرة اخرجها ولو رعى بهام في المحل فدخل الحرم ثم خرج الى المحل فقتل صيدا لم يجب الفداء بل وكذا الوارسا كلبا في المحل الى صيد فيه لكن قطع في مروه اليه جزء من الحرم ولو ذبح المحل فضلا عن الحرم في الحرم صيدا كان ميتة ولو ذبح المحل في المحل فدخل الحرم لم يحرم على المحل بخلاف الحرم والصيد في الحرم غير قابل للملك بجميع اسبابه للمحل فضلا عن الحرم نعم لا بأس بملك المحل وهو في الحرم لصيد في خارجة باطصاد ويكل وشرائه فضلا عن الارث **الفصل الثاني** في ما بع في المواقد عرفت سابقا وجوب القيمة على المحل في الحرم وجوب الفداء على الحرم في المحل ان كان له فداء وجوبه مع القيمة على الحرم في الحرم وان لم يكن له فداء فقيمتان وان الاخوط ان لم يكن اقوى في ذلك فيما وجبت فيه البتة فقيمتان في الحرم بدنتان وكلما تكرر من الحرم من الخبايا على الصيد شيئا فالاحرام وجب عليه فمما ذكره الكفاية حبتكرره وكذا لو كان خطاء بان اراد قتل غير قصد للضرب بل وكذا ان كان عن جهل بالحكم الشرعي على الاقوى ما اذا تعدت وجبت الكفاية الاولى ون غيره الذي يرجع الى انتقام الله تعالى حتى لو كان الاول جردة والثاني نعامه ولكن الاخوط الشكر ان نعم الظاهر اختصاص ذلك بالحرم دون المحل في الحرم فيستكرره بتكرره مطلقا بالاجراء او دون الاحرامين فيستكرره وان تعاربت ما هما بان كان في اخر الاول واول الثاني فضلا عن الاحرامين في عامين بل لا فرق في الشكر ان فيه ما بين ارتباطا لحددهما بالآخر

الاقوى عدم التعدد وان كان اخوط ظمرا حراما قباله

بل مطلقا على الاخوط ظمرا قباله

محل اشكال فظمرا مطلقا

بل منتهى قيمة ظمرا حراما فضلا عن العالي غير الصيد فقتله ومنه

في توابع كفاية الصياد

كج التمتع وعمرته وعدم كج الافراد وعمرته كما انه لا فرق في علة الشكر في العبادين تحلل
 التكاثر وعدمه نعم يعتبر فيه كونه عقيبا عما اذا كان عقيب الخطاء وجب الشكر
 كالعكس في ضمن الحرم والمحل في الحرم الصيد يقتله عدل بمعنى العلم بان صيده يقتله
 للاحرام علما بالحكم ولا يختار او مضطر اسوي ما تقدم من الجراد الذي يشق التحريم
 وما حاصل عليه من السباع بل وسهوا بمعنى كونه غافلا عن الاحرام او المحرم او عن كونه
 صيدا بل وخطا بان قصد شيئا فخطا الى الصيد فاصاب به بل وقصد التخليص من
 السبع ونحوه فقتله خطا ضمنه ايضا وكذا لو رمى صيدا فمقلا في السبع فقتله لا فرق
 في مقدار الكفارة بين العام وغيره وان كان الاحوط المضاعفة للاقل ولو اشترى
 محل بيض نعام لحم فاكله الحرم كان على المحل عن كل بيضة درهم وعلى الحرم عن كل بيضة شاة
 من غير فرق فيما بين المحل والحرم وان كان الاحوط وجوب اكثر الامرين من القيمة و
 الدرهم على المحل لو كان في الحرم والشاة والدرهم على الحرم لو كان الاكل منه في الحرم بل لا
 حوط الجمع بين الشاة للاكل والارسال لو كان قد كسره وان كان في المحل فم لو اشتراه
 مطبوخا لم يكن على الحرم غير الشاة وان كسره بنفسه او طبخه الحرم ثم كسره واكله فالظاهر وجوب
 الشاة خاصة والاحوط وجوب الارسال معها ولو كسره له محل بعد ان كان مطبوخا و
 واكله الحرم وجبت الشاة ايضا وليس على الكاسر شيء وان كان محرما على الاصح ولو كان
 المشتري للحرم محرما فالاحوط الدرهم والاحوط منه الشاة معه لو اشترى الحرم بنفسه من
 محل مباشر الاكل ومقدار مائة وجب الشاة والدرهم والاحوط الارسال معهما ولو انتقل
 الى المحل بغير الشراء وبذله للحرم فكسره واكله فالاحوط ان لم يكن اقوى وجوب الدرهم على
 المحل والشاة على الحرم والاحوط مع ذلك قيمة البيض والارسال مع فرض توليه الكسرة
 بترتب على المحل شيء لو كان المشتري غير البيض وان كان اعظم كالتعامه نعم يجب القيمة و
 المصوص على الحرم ولا يملك الحرم ما معه من الصيد بسبب قهره فضلا عن الاختيار
 بل لو كان صيده حال حرامه زارا ملكه منه اما اذا كان بائنا عند كذا اذا كان في يده
 فالاقوى ملكه ابتداء بالسبب لاختياره كشرائه الوكيل فضلا عن القهر في فضلا عن

الوقت
 من الحرم من الزينة
 يعني من وقت تزيين الحرم
 وبما جاء به من الزينة
 من الزينة

بل الشاة او القيمة و
 هذا الاحتياط لا يترك
 ظمنا او لم يقا له
 لا يترك وان كان في
 الحرم يعطى القيمة ايضا
 على الاحوط ظمنا
 فاما قباله
 لا يترك ظمنا
 فاما قباله
 لا يترك هذا الاحتياط
 ظمنا مظهرا
 بل وجب الشاة وال
 رسال والاحوط الدرهم
 معهما طمنا او لم يقا له
 لا يترك ظمنا
 فاما عذرا
 مشكل بل وقد علة التملك
 ابداء وان كان الصيد
 ظمنا او لم يقا له
 العالي

في قواعد كفارة الصيد

استدامة الملك وح فليس للمهر قبض الصيد من البايع والواهب نحوهما بل ولا
 من التركة فان قبض وتلف في يد ضليح الجراء لله تعالى والقيمة للمالك البايع دون الوهاب
 ويبقى المورد في ملك الميت اذا لم يكن وارث غيره فاذا حل في خل المورد في ملكه
 ان لم يكن في المهر وان كان معه مثله في الارث فان احل قبل قبض التركة شارك
 في الصيد الا فلا وان لم يكن معه لا وارث بعد اخضر هو غيره ويتعين للمشتري
 الارش والانتظار للاحلال لو احرم البايع بعد بيعه الصيد لو استودع صيدا
 محلا ثم اراد الودع في الاحرام سلم الى المالك ثم الى الحاكم ان هذا المالك فان تعدد فانه
 ثقة فان تعدد الثقة في الارسال والضمان والحفظ وضمان الفداء وان تلف شكال
 والا ولم يعلم الاحرام حتى يرده الى المالك ولو كان عنده الى ان احرم رده الى ملكه او لغيره
 والا حوط ضمان الفداء ولو اضطر المهر الى اكل الصيد لمحضته جاز اكله بضمنه ولو كان
 عنده مع الصيد ميتة اكل الصيد فذلك في الحال والا ثبت في منته من غيره في ذلك
 بين الصيد المذبوح في المحل وغيره حتى لو تمكن المهر من الاصطباذ بل وان كان في المهر
 فصيدا وبذبحه ويأكل فقد ماله على الميتة واذا كان الصيد ملوكا ضمنه المالك في
 وقيمة اخرى وفلان النصوص للفقراء على الاصح وكلما يلزم المهر من فداء وبذبحه او غيره
 بمعنى ان كان حاجا اما اذا كانت معتمة ابيرة مفردة او متمتع بها فان كان فداء صيده بغير
 او غيره بمكة وان كان غيره تخير بينهما وبين منى ولكن الاحوط مكة ايضا وكل وجب عليه
 شاق في كفارة الصيد عجز عنها اطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام والاحوط
 كونه في الحج والطعام المخرج عوضا عن المذبوح نابع لرفق محل الاحراج نعم لا يتعين
 عليه الصوم في مكان مخصوص والله العالم **الفصل الثامن** في باقي المحاورات
 التي تترتب عليه الكفارة وهي سبعة **الاول** الاستتباع بالثب من جامع زوجته
 ولو اتمه بالمنقطع محرما بالحج فرضا او نذرا قبل المشعر بعد زهره ولو يغيثه الحشفة في الفرج
 فلا او ذبرا عامدا للجماع غالبا بالتحريم كان عليه تمامه زهره والحج من قابل والظاهر ان
 الاولى فرض والثانية عقوبة ولكن الاحوط مراعاة الثمرة على التقديرين فلو مات قبل

بل لا يبعد البقاء على ملك
 الميت مطا الى ان يقول
 المانع في ملكه تحسنا
 كما مر قبله
 يعني فيما لو كان الصيد
 مبيعا ظمير طبا
 كما مر بقائه

في كفاية الأئمة من النسا

التمكن من الاستطاعة على المخار والاحوط القضاء عند كائن الظاهر ترتيب الاحكام المنزوعة
على الزنا واللواط فضلا عما لو جامع امته روح فلو وطئ الخنثى المشكل في الذكر ترتيب الحكم
بخلاف ما لو وطئها في القبل خاصة او وطئ البهيمة على الاصح ولا شيء على الجاهل بالحكم
الناسي الاحرام والمكروه ولو كانت امرئته مثلاً محرمة وطأ وعنه ترتبت عليها الاحكام الشرعية
وفرق بينهما في حجة الاتمام وحجة القضاء اذا جمعا على تلك الطرق الى قضاء المناسك والاولى
ان يرجع الى مكان الخطيئة بل الاحوط ذلك في حجة الاتمام والمراد بالافراق ان لا يخلوا الا
معهما ثالث صالح لحد وقوع الواقعة مع وجوده بخلاف غير الميرة ونحوه مما لا يمنع حصول
حصولها ولو اكرهها كان حجها ما ضيقا كالعكس كان عليه كفارتان ولو جامع عالماً علمه
بعد الوقوف بالمسعى قبل ان يطوف طواف النساء او طاف منه ثلثة اشواط فادون او
جامع الفرجين كالنقيض ونحوه وان لم ينزل كان عليه بدنة لا غير وان طعم حجة ولو حج في
في القابل بسبب الاغتسال فسد لزومه ما لم يزل ولا وهكذا فاذا جاء بعد ذلك بحجة صحيحة كراه
عن الفاسد ابتداء وقضاء ولا يجزئ عليه قضاء اخر وان افسد عشر حج وكذا لا يتكرر عليه القضاء
بتكرار الجماع في الاحرام الواحد وكذا يجب البدن خاصة بالاستسقاء باليد وغيرها فامني
وان كان الاحوط القضاء ايضا ولو جامع محلاً من المحرمين باذن عالماً مختاراً تحمل عنها
الكفارة بدنة او بقرة او شاة مخيرة بينهما مع القدرة عليها وان كان معسر لم يقدر الا على
الشاة فشاء او صام ثلثة ايام والاحوط تعين البدن عليه مع القدرة والاختيار بين الشاة و
الصيام والاحوط ان لم يكن اقوى على الفرق في الامرين بين المكروه والمطأوع ولو كانت محرمته
بغير اذنه لم يكن عليه الكفارة وكذا لو اذنه لغيره باذن وان كان هو المحرم والاحوط جواز
الحكم في الزوجة ايضا وفي صورة العكس وان كان الاقوى خلافه ولو جامع المحرم قبل طواف
الزيارة لم يرد بدنة فان عجز عن الاحوط ان لم يكن اقوى بقرة فان عجز فشاء كما ان الاحوط ان لم يكن
اقوى من عجز البدن بالوطئ قبل التسعة مرة فان لم يجد فبيع شاة ثم الايتان بالبدنة
عند التمكن منها واذا تجاوز المحرم النصف من طواف النساء ثم واقع لم يلزم الكفارة ونبي
على طواف الاحوط اعتبار خمسة اشواط منه فذلك بل الاحوط وجوبها بالواقعة قبل التمام

على اشكال ولكن لا يترك
الاختياط طمها
حراماً بقائه

بل ما لم يتجاوز النصف
فطمها حراماً بقائه

قبل الوقوف طمها
حراماً فضاله

لا يترك طمها
مذمومة

الاحوط المطأوع اذا
كانت عالمة بالمحرمه وثبت
الكفارة عليها ايضا مع
كونه قبل المسعى الحج من
قابل ايضا طمها
حراماً عسرة

لكن الاحوط الكفارة
طمها اذا عجز

وهو ما لو كان محرماً
والامة والزوجة حلت
فاكرهته او طأوعها
طمها حراماً فضاله

لا يجزئ هذا الاختياط غير
يجب الايتان بالبدنة عند
التمكن طمها اذا لم يتركها
افاضاله

فكارة الاستمنا بالبناء

ولو شوطاً ولو عقد الحرم لم يمتد ودخل فعلى كل واحد منهما بناء مع علمهما بالاحرام
والحرمة بل لا حوطاً ان لم يكن اقوى ذلك مع الجهل ايضا بل لو كان العاقد للحرم
مخلاً عاماً بالحرمة والاحرام ودخلها وجبت عليه قضاءاً عن الداخلين وجبت ايضا
على الامرئ ان كانت محرمة بل وان كانت محلة اذا كانت قد علمت ان الذي ترفعها لم
بل لا يبعد الحاق المحل المترفع بحرمه عالمنا بهذا لك ايضا ولو عقد الحرم الامرئ المحرم
للزوج المحلل ففي ثبوت البناء على العاقد وجه موافق للاختياط ولكن لا قوى العقد
هذا كله في البناء واما وجوب الاتمام والقضاء فهو مختص بغير العاقد ولو جامع في
احرام العرة المفردة قبل السعي مستحرمه وعليه بدنه وقضائها في الشهر الداخل ولما لو
كانت عمرة تمتع فالاحوط قطعها واستيناف عمرة متمتع بها من اليقات مع سعة الوقت
ومع ضبط الايتان نتج افراد وعمرة مفردة ثم الايتان نتج تمتع من قابل وان كان الاكفا
باتمام العمرة والتج لا يخلو من قوة هذا كله في الجماع قبل السعي اما اذا كان بعده فلا فساد
في عمرة التمتع وان وجب عليه بدنه للؤسرة بقرة للتوسط وشاة للعسر بل لا فساد في
المفردة بذلك ايضا على الاصح ثم لا قوى وجوب تمام العمرة المفردة الفاسدة ثم استينافها
كالحج الفاسد بل الظاهر كون الاطهر في الفرض والثانية عقوبة نحو ما سمعته في الحج ورجح
فالمراد بالفساد نقصان لا المعنى المصطلح والاحوط ان لم يكن اقوى الايتان بالعمرة
المستأنفة في الشهر الداخل ولو نظر الى غير اهلها فامني كان عليه بدنه ان كانت مؤسرا وان
كان متوسطا فقرة وان كان معصرا فشاء والرجوع في الثلثة الى العرف ولا فرق في الحكم
للمزبورين قاصدا لاسماء وغيره والشيء وعدها وغيره من ايامنا بذلك فمعتاد
وان كان الاحوط في الاخير والاول جواز حكم الاستمنا عليه مع ذلك ولو نظر الى الشهر
او ميتها بغير شهوة لم يكن عليه شيء وان امنى مع عدم اعتياده وعلى قصده اتمامها بالجماع
البدن كما لو نظر اليها بشهوة فامني ولو ميتها بشهوة كان عليه شاة وان لم يمن وان كان
الاحوط البدن مع الامناء ولو قبل امرئ بغير شهوة كان عليه شاة ولو كان بشهوة
كان عليه بدنه ولو قبلها وقد طاف طواف النساء ولكن لم تطف استحب له اهرق دشا

لا يجب هذا الاختياط
فقط بناء مراقبته
العالى

بعد تمام تلك العمرة
فقط بناء مراقبته
لا يترك الاختياط بالان
بالج من قابل ايضا بل
لذلك كورسا بقا طم
دام فضاله
العالى

لا يترك طم
عمرة العالى

في كراهة الاستئمان بالنساء

من عندنا ولا شيء على قبله إلا تم ونحوها مما هي قبله راحة ولو آمنى عزه لا يجنبه بإمرته
 كان عليه بدنه بل وعليها إذا كانت مطاوعة ولو استمع من مجامع فامنى من غير نظر
 إلى امرته لم يلزمه شيء وكذا لو استمع كلام امرته فامنى مع عدم الاعتناء بدنه معروان
 كان الاحوط اجراء حكم الاستئمان عليه كذا لا شيء لو نظر إلى الرجل المجامع أو إلى الذكوة
 المتجامعين أو ذكر وبهية فامنى ولو حج أو اعتمر تطوعاً فافسد بالمجامع مثلاً ثم أحصر
 كان عليه بدنه لا فيناد ودم للاحصار وكفاه قضاء واحد سنة أو في القابل و
 قضاء كل حج فاسد على الفور وإن لم يكن حج الإسلام ونحوه مما هو فوري الثاني
 الطيب فيما يحرم منه على المحرم ابتداء واستدأ متردم شاة مع العلم والعهد من غير
 فرق بين الأكل والشتم والنحو والتدليس وغير ذلك مما يحرم عليه منه بل لو استعمل
 دهنًا مطيباً ولو في حال الضرورة ولو سوطاً واحداً فانا وجبت الشاة نعم أن كان
 عليه أو على ثوبه وسهى عن إزالة إلى أن أحرم أو دفع عليه هو محرم وسهى قطيب
 وجبت إزالة التبر بنفسي أو غيره ولا كفارة عليه بعسله بيده وإن كان الأولى
 غسل المحلل له بل لا يبعد تعينه إذا كان غسله بيده يستلزم بقاء الطيب بيده
 ولا بأس بمخلوق الكعبة وإن كان فيه زعفران وكذا لا بأس بالفواكه كالأنرج و
 التفاح والزيتون كالتلوف والورد ونحوها بناء على تحريم ذلك ونحوه على المحرم
 وإن كان الاحوط الكفارة به أيضاً كما أن الاحوط التكفير بالدم بالأدهان
 بالتمن ونحوه مما يجوز أكله للحرم وإن كان الأقوى لعدم الثالث فلم أطلقاً
 ففي كل ظرف من طعام إلى أن يبلغ العشرة والعشرين وح حتى اظفار يده ورجليه
 في مجلس واحد لا يتم بتخلل التكفير واحد لو كان كل واحد منهما في مجلس لغيره ديان
 والاحوط بثبوت الدم ببلوغ الخمسة كما أن الاحوط أن لم يكن أقوى في اليد اليسرى
 أصبعاً ذلك أيضاً والاحوط إعطاء حكم الأصلية لليد الزائدة بل وكذا الأصبع الرابع
 وإن كان الأقوى خلافه ولو تخلل التكفير عن السابق قبل البلوغ إلى حد بوجوب الشاة
 بعد المدحسب تعدد الأصابع ولو كفر بشاة لليدين أو الرجلين ثم أكمل الباقي

بل الاحوط ظم طيباً
 حرام بقائه

الأنرج
 في الحديث من لم يمسكه
 بقره القرآن مثل ما ترجمه الخ
 يعني طيبها كبيت را كنه طيب
 وكنت المومن الفارسي واللاتجه
 نعم الهرة بنت بهرحيم
 داحرة الأنرج كذا
 في فاكهة من رده
 كذا في مجمع البحار
 ١٦٨

لا يترك الاحتياط طيباً
 حرام بقائه
 العالي

في كفاية خلق الانسان

في المجلس وجب عليه شاة اخرى لو قام تمام اليدين واحدا الرجلين مثالا في مجلس
او بالعكس في الاحوط المذلل للزائد على العشرة مع الشاة والفدية لكل ظفر ولو قام من كل من
اليدين والرجلين ما ينقص عن المجموع ولو لبس اوجبت الفدية لكل ظفر وبعض الظفر
كالكل في الاحوط نعم لو قصت فمات مع اتحاد المجلس لم تنعك الفدية ولو تعابروا في الاحوط
التعد ولو افضاه مفت خطا بتقليم ظفر فقل وادماه لزم المفتي شاة وان لم يكن محرما
بل لا من اهل الاجتهاد نعم يعتبر صلاحية الاضياء بنوع المستفتي لو تعذر المستفتي الا
فلا شيء على المفتي في الاحوط قبول قول المستفتي في الادماء وان كان الاقوى خلافا كان
الاحوط الكفاية على المفتي لو افتى غيره فقل السامع فادعى ان كان الاقوى خلافا وضما
على المفتي لو افتى بالادماء او بغيره من المخدرات وان كان هو الاحوط والا قوى وجوب
الشاة الواحدة على المفتين اجمع اذا كان استناد القلم الى قواهم لا سيما اذا كانت الفتوى
منهم دفعة وان كان الاحوط التعدد مطلقا والاحوط بل الاقوى التكفير بشاة بقلع
الضرس بل والسن وان لم يدم التراجع لبس الخيط من لبس حال الاحرام عامدا عالما
كان عليه شاة بل لو اضطر الى لبس ثوب يبقى به الحر والبرد كان عليه ذلك ايضا وان
جاز له ذلك حتى السراويل بل الاحوط ذلك ايضا لو لبس الخفين او التمسك ولو مضطرا
والاحوط شمول اللبس للتوشيع والحقائق الذرع المنسوج ونحوه بالمخيط وكذا القباء اذا لبس
المضطر غير مقلوب الطليسان اذا زره **الخامس** الرأس في خلق شعره عامدا عالما
بل مطلقا ان الترشاة او اطعام ستة ميساكين لكل مسكين مائة او صيام ثلثة ايام
ولو غير ضرورة وان كان الاحوط ح الشاة كما ان الاحوط احدا لثلاثة في شعر المدن
علا الا بطن امها ففي ثمنها دم وفي احدهما اطعام ثلثة ميساكين في الاحوط الذم ايضا
في قص السارب خلق العانة كما ان الاحوط والا قوى الحاق الحلق بل مطلقا لانه لا ينفك
بل الاحوط اجراء حكم البعض على الكل والمدار على صدق مية حتى خلق الرأس اقامه عدم
فالاحوط الدم مع المساواة لشف الا بطن او ازيد الصدقة بهما كان فيما دون ذلك
ولا فرق في ترتيب الفدية على الحر والخلق بين فعله بنفسه او بغيره مع الاذن له سواء كان

الاقوى عدم الوجوب
وان كان احوط ظهرا
حراما قباله

وان كان الاقوى عدم
مع الاضطرار ظهرا
حراما بقائه

لا يترك ظهرا
مد ظهرا العلى
والاحوط اختيار الشاة
ظهرا حراما
الاحوط الدم ايضا
ظهرا حراما والله
اذا ما فاضا
العلم

في حكمه الجدل

ان يخلوا ويحرما اما اذا لم ياذن له فخلق راسه على وجه لا يستند الفعل اليه ولو بالرضا
 منه فلا فائدة على احد منهما كما لا فائدة على الحجر الخالق للحمل ولو من تحت راسه فوقع
 منهما شيء ولو شعرة اطعم نظام ويستحب الكهان ولو فعل ذلك في الوضوء بل
 مطلق الطهارة ولو التيمم لم يلزم شيء وان كان الاحوط الكف ايضا بل الدم لو كان
 الساقط كثيرا وفي التظليل سائر اولو ضرورة شاة والاحوط الصلة مع ذلك بمدة
 عن كل يوم واحوط منه شاة لكل يوم على المختار نعم الظاهر بعد الشاة بتعدد الشاة
 كما في العرفة والنجيل الاحوط بعد هاتين المضطر بتعدد السبب كما لو ظلل مثلا للصداع
 ثم ارتفع فكشف ثم اصابه سبب اخر افضى التظليل بل لو عاد عليه ذلك السبب تعدد
 ايضا وان لم يكن قد كفر الاول بل لا يثبت ذلك ايضا في المختار لو عصى فظل ثم تاب ثم عصى
 وكذا يجب الشاة لو غطي راسه بثوب مثلا او طيته بطين ستره او ارتس في الماء او حمل
 على راسه ما يستره بل الاحوط بعد هاتين المختار وان كان الاقوى خلافه نعم
 لو كرر المختار والتغطية تعددت وان كان في مجلس واحد لا تعد بتعدد الغطاء ولا فائدة
 بستر بعض الرأس بحيث لا يخرج عن كونه مكشوفًا كالنقطة من الطين عصا القرية والخط
 ويخوذ ذلك نعم يتحقق التغطية بالسائر ولو الرقيق الذي يحكي ما تحته والله اعلم
السابع الجدل وفي الكذب منه مرة شاة ومرة بقر وثلاثا بقر وفي
 الصدق منه ثلاثا شاة وكفارة فيما دون ذلك وان وجب الاستغفار والتوبة
 ولا يعتبر قول الايمان الثلاث في الاخير فضا عن الاول ولو اضطر الى اليمين لا يثبت
 حق او يفي بالحد فلا كفارة ولا اثم وان كان الاحوط ذلك نعم لو اراد به اكرام اخيه لو
 قال له ارفع فخايت على الفعل مرارا لا كفارة والظاهر وجوب بقره بقرته بقره
 بالثلاث اذا لم يذكر بقر عن السابق فاكفر من كل وحدة والشاة ليس الا او يمين فالبقره
 ولو كن ازيد من اثنتي عشر لم يكن بين كفر فليس له بقره واحدة وكذا في ثلث الصدق ولا شيء
 في العيسوسوي لا يستند ولكن يستحب له الصدق شيء بل بقرته والله اعلم **السابع**
 فلع شجرة الحرم غير المستند ولو كان الفاعل حلالا وفي البقرة الصغيرة شاة

على الاحوط ظمربنا
 حراما فضاله
 العالي
 على الاحوط ظمربنا
 حراما فضاله
 العالي

في تكرر الكثرة اجتماع سببها

وابغاضها قيمته الا اذا عادها الى مكافئها ومساوية الجوده والا فحق المحرم وقد
 عادت على ما كانت عليه الا بان جفت ولم تعد لها الا عادة فالكثرة بمخالفتها
 ولا كثره في قلع الحشيش وان اثم الاستئذان كان الا حوط الصدقة بما يتيسر و
 احوط منه ضمانه بقيمته والله العالم **قوله** اذا اجتمعت اسباب الكثرة مختلفه
 كالصبي اللبس وتقليم الاظفار والطيب لزوم عن كل واحد كثره سواء فعل ذلك
 في وقت واحد ووقتين كقصر عن الاول ولم يكفر بل وكثر السبب الواحد كان الصبي
 والوطي ونحوهما مما يفرق الشرع ولا العرف في صدق السبب من مسماه بين اتحاد
 المجلس والوقت وتعددهما وتخلل التكفير وعدمه لزوم ايضا لكل مرة كثره فلو كثر
 الابلاج والاخراج في اللوطه الواحدة في المجلس الواحد تكررت الكثره نعم لو لم ينزع
 الذكر من الفرج كان وطئا واحدا وان تكرر الانزال منه والتحريل بالذهاب الى باب
 اما لو كثر الخلق فان كان في وقت واحد لم تكرر الكثره نعم ان كان المخلوق في وقتين
 مان خلق بعضه ليسر غدا ووالاخر عشيه تكررت الكثره ولو لبس ثيابا متعدده
 واحد بعد واحد تكررت الكثره وان كان في مجلس واحد وكانت الثياب من جنس
 واحد بل لو كثر لبس النوب بان نزع ثم لبس هكذا تكررت ايضا بل ولو لبس الثياب
 للنعمه دفعه واحده تكررت ايضا على الاصح ولو تطيب مرة بعد اخرى تعدت ايضا
 اما اذا جمع انواعا من الطيب برفعة فلا تعد وكذا لو كثر من تناول الطيب في
 وقت على وجه بعد تطيبا واحدا ولو قبل متعددا بان نوع فاه ثم عاد فقبل تكررت ايضا
 بل الا حوط ان لم يكن اقوى تكررها بتكرار الثقيل وان لم ينزع فاه وبالحمله فالمدار على
 صدق تعدد السبب عرفا واتحاده وكل محرم لبس او اكل غامدا عالما بما يحل اكله ولبسه ولم
 يكن له مفذر شرعي كان عليه ثم شاء بل هو كك في كل محرم على المحرم مما لم ينص على عدم
 الكثره منه او ينص على ان فيه ماعن غير معين نعم لا كثره على السامع والناسي والجاهل
 في غير الصبي ان استنحت طعام مسكين في استعمال الطيب بمجهالة التقصير بكف من
 طعام في مقام طهر من اظفاره ناسيا وبما سمعته في سقوط الشعر منه بلا قصد بل يستحب

مع فرض صدق تعدد
 الوطى فله طينا
 حراما قبله
 اعالى

محل اشكال وان كان
 احوط فله طين
 افضل للمعا

في حكم الصدقات

إذا فرغ من مناسكبه وأراد الخروج من مكة شراها ثم التصدق به ليكون كفارة لما أكل ودخل عليه في أحرامه مما لا يعلم به وأما الصيد فتثبت فيه الكفارة مع السهو والجهل بل الظاهر بثبوت الكفارة به على الجحوت فيخرجها بنفسه من إفاق والأقضية نعم لو كان جحوتا أحرم به الولي فالكفارة على الولي مثل الضبي والله العالم والحمد لله رب العالمين **تكملة** في الصدقة الذي هو الامتناع عن فعل النكاح الذي أحرم له بالعد والاحصاء الذي هو الامتناع كذلك بالمرض والمصد الذي يلبس بأحرام الحج ثم صدق تحلل بماله من كل ما أخر مسرحتي النساء إذا لم يكن له طريق غير موضع الصدقة وكان له وقصرت نفقته أما إذا لم تقصر وجب عليه سلوكه واستمر على أحرامه وإن كان أطول بل وأخشى الفوات حنه يتحلل ويصبر حتى يتحقق ثم يتحلل بمرة مفردة كغيره ممن يفوته الحج بغير الصدقة لا يجوز له التحلل بخوف الفوات بذلك فالعلم به قبل تحقيقه على الامتناع ثم يأتي بالحج في الغالب وجها إن كان الحج واجبا عليه جوبا مستقرا أو كان مستطاعا في السنة الغائبة والآن التي بهند باؤا يتحلل المصدق لا بعد نزع المصدا أو مخروفا محل صدق أو بعثه وزمان الفجر من حين الصدق لا ضيق الوقت عن الحج ولا يجب عليه لتأخير الحصول لضيق وإن طرأ لكشف الصدقة قبله الآن إلا حوط الذبح والضحى يوم النحر وأما مكانه فيحوز في الحل والحرم بل في بلدته ولا حوط وجوب نيته التحلل عند الذبح وإن كان الأقوى خلافه كما أن الأحوط الحلو والتقصير أيضا وإن كان الأقوى على اعتبار شيء منهما ولو كان قد ساق هذه بتمام صدق واحد كفا - ما - أنه عزم على التحلل وأنه لا يخط ولا بدل لهذا التحلل اختيارا ولا ضيق إذا فسخ مع العزم إلى أن يقبل عليه وعلى تمام النكاح ونوع غيره ويحقق الصدقة عن الحج بالمنع عن بلوغه من بلوغه بل يتحقق أيضا بالمنع عما يفوت الحج بقواته كما عرفت الحكم بنبذ الأقسام التامية ولا يجوز الاحتبة عليه متى نوى نحر أو ورثت لها ثمرة فين قبضت بغيره لثبوتها له عند الإجماع ونسأو ثم يمكن أن لا نزعها ثم يفرغ من فاته الحج لا تجزم المصدق وإن كان الأحوط اجراء الحكيمين عليه تبرأ صدق بعد ذلك المؤيدين عن نزول من خلافة استنباط الرمز الذي يحكي المريض ثم حلق وتحلل وانتم

صدقة الصدقة مع ظن لا
نكشاف مشكوك
بترك الاحتياط والتأخير
حينئذ ظمها
حراما قالوا
لا يترك قسمها
حراما بغيره
والاحوط الاتقان
وبالدل أيضا ظاهر
حراما ثم الله
الغالي

فحکم الصدق الاخصا

بأقوال الأفعال فان لم يمكن الاستثانة فلا قوى جواز التحلل بالهتك مكانه وأوطأ من ذلك
لو كان الصدق عن معنى مكنة ولو صدق عن مكنة خاصة بعد الإتيان بأفعال معنى فان أتى بالطول
والسعي في تمام ذي الحجته ولو بالاستثانة من مكنة خاصة جاز التحلل بهتك والاحوط البقاء
على حرامه بالنسبة للنساء والطيب في الصيد حتى يأتي بياقي المناسك ولا يتحقق الصدق
بالمع من العود إلى معنى الحج والثلث والبيت بها بل يحكم بصحة الحج ويستيب في الرمي
فلك المستمع الامكان والافق القابل وان كان المصدد معتز بعمره تمنع تحقق صدقه
بمنع من دخول مكنة ومنع بعد الدخول من الإتيان بالأفعال ولو ببعضها بل هو كذلك
في العمرة المفردة حتى لو صدق منها بعد التقصير عن طواف النساء جرى عليه حكم المصدد
وان كان الاحوط البقاء على حرامه بالنسبة اليهن خاصة ثم ان التحلل بالهتك للمصدد
وخصه لا غير فيجوز له التحلل بالعمرة في كل مقام يجوز له ذلك بل من صدق ولا دم عليه فوات
الحج وان كان هو الاحوط ولو جلس بين يدين كقادر عليه لم يبد فصد له التحلل بالهتك والاحوط
مراعاة محلل غير المصدد له اصداً ويتحقق بالحج ظمناً على مال وعلى الحج نفسه ولو صدق
حتى فات الحج لم يجز له التحلل بالحج بالهتك سواء كان ذلك منه لوجاء زوال العدة او لا بل يحلل
بعمره مفردة كغيره ممن يفوته الحج ولا دم عليه لا فوات كما عرفت وان كان هو الاحوط وعليه
تدارك الحج ان كان قد استقر عليه قبل ذلك وكان باقياً على الاستطاعة والاقان كان
ندباً فلا وان وجب بالشرع وكذا ما وجب عليه في عامه ولم يتحقق التقصير ذهب
ولو استمر المنع عن مكنة بعد الفوات تحلل من العمرة بالهتك بل لو صدق له بلده ولم يتحلل و
العود في عامه لخوف الطريق كان له التحلل بالذبح في بلده وان كان الاحوط خلافه ولو
علم انكشاف العدة قبل الفوات لم يجز له التحلل ثم لو غلب على ظنه انكشاف العدة قبل الفوات
جاز له التحلل فضلاً عن كان رجوه وان كان الاحوط البقاء على حرامه كما في غيره من
ذو العلة اعدار فاذ لم يتحلل وانكشف العدة ولم يفت الوقت ثم تسكه ولو اتفق الفوات
تحلل بعمره ولو تحلل فانكشف العدة والوقت متسع للإتيان به وجب الاثنان في الحج الاسان
مع بقاء الشرائط ولا يشترط في بقاء وجوب الاستطاعة من بلده حينئذ ولو افيده

وان عجز عن ادائه تحلل
بالهتك ثم تمت

في حكم الصدق والاحسان

فصد تحلل وكان عليه بدنة الافساد ودم التحلل والحج من قابل للافساد ان كان الحج واجباً
ويستقط عنه وجوب الاتمام بالصدقة ان كان حج اسلام استقر وجوبه واستمر الى
قابل الاحوط ان لم يكن اقوى وجوب حجتين عليه الاولى للاسلام والثانية للافساد
ولو تحلل المصد قبل الفوات وانكشف العتق في وقت يتسع لاستئنا فالحج واجب
عليه فعلم ان كان واجباً وبقيت عليه حجة العقوبة وكذا يجب عليه فعل الحج ايضا ان
كان الفاسد ندباً وليس عليه حج آخر ولو انكشف لم يكن قد تحلل مضى تمام فاسده
وقضاه واجباً وان كان الفاسد ندباً فان فات تحلل بعمره وقضى واجباً وان كان ندباً
وعليه بدنة الافساد لادم الفوات ولو فات وكان العتق باقياً يمنع عن العمرة فلم
التحلل من دون عتق الى العمرة وعليه دم التحلل وبدنة الافساد والقضاء على حسب
عرفته ولو صد فافسد جازله التحلل ايضا وعليه بدنة الافساد ودم التحلل والقضاء
وان بقي محرماً حتى فات تحلل بعمره وتولم يندفع العتق الا بالقتال لم يجب سواء غلب على
ظن السلامة والعطب من غير فرق بين المسلم والكافر نعم يجوز له ذلك في الاول بخلاف
مالوطن العطب وتساوى الاختلاف الان ولو بد العتق بالقتال فان اضطر الى الدفاع وجب
فان لبس حمة للقتال سائرة للراس كالجوشن او مخططة كان عليه لفدية ولو قتل نفساً
او اتلف مالا لم يضمن ولو قتل صيد الكفار كان عليه لفداء ولا قيمة للكفار ولو طلب
العتق مالا لم يجب بذلك ان لم يكونوا مأمونين وان امنوا وكان ممكناً وجب هذا
كله في الصد **واما الاحسان** فمن تلبس بالاحرام حج او عمره تمتع او مفردة ثم احصر
كان عليه ان يبعث ما ساقه ان كان ساق والابعث هدياً او ثمنه ولا يحل حتى
يبالغ الهدى وهو منى ان كان حاجاً كما ان زمانه يوم النحر على الاحوط وان كان الاقرب
الحاق ايام التشريق به وفناء الكعبة ان كان معتمراً فاذا بلغ على مقتضى الوعد نكاح
والا فالى ان يمضي زمان النحر فصر واحل من كل شيء على الحرم الا النساء حاضرات
عنهن حتى تنح في الغابيل بنفسه وبطاف عنه طواف النساء ان كان تطوعاً او اجباً
غير مستقراً ومستقراً وقد عجز عن الرجوع نعم لو كان واجباً مستقراً وممكن من الرجوع توقف

في حكم الصدق الأحصا

تمام الاحلال فيعمل على التمسك بل يقوى الحاق المستاجر والمنبرج عن الغير بالندب ايضا في الاحكام
 بالنيابة ولو احصر عمره الممتع فالظاهر حمل النسيئة له بالتقصير وان كان الاحوط الايمان بغيره واستنا
 ولو بان المحصر عند نفيج هذه الذي يشترط كان قد تحلل لم يكن عليه ثم ولا كفارة فيما فعله من
 منافيات الاحرام وكان عليه هتك في القابل فليست من حين بعث الله الى يوم الوصال
 الاحوط من حين الانكشاف لو بيعت هذه ثم زال العارض قبل التحلل مضى لا تمام نسكه فان
 كان في عمره مفردة انما وان كان في الحج وقد ادرك احد الموقفين صح حجه والاحتلال بعمر مفردة
 وعليه في القابل قضاء الواجب المستقر والمستمر ويستحب له قضاء المندب لو علم القواب
 اوفات بعد البعث زوال العذر قبل التقصير فالاحوط والاقوى وجوب المضي الى مكة للتحلل بل
 واذا احل للعمرة مفردة بالتقصير بعد البعث كان عليه فعل العمرة مع فخره استقرار
 وجوبها عليه سابقا واستمراره والا يستحب له عند زوال العذر من غير مضى زمان وان
 كان الاحوط له فعلها في الشهر الداخل والقارن اذا احصر فحلل لم يجز في القابل الا فارنا
 اذا كان قد تعين عليه ذلك بل وان لم يكن في الاحوط والاقوى نعم لو كان فرضه الممتع فحين
 للضرورة ثم صد او احصر ثم تحلل لم يتعين عليه لقارن والاحوط في التدارك الايتا
 بمثل ما خرج عنه مطلقا مع امكانه من غير فرق بين القران وغيره هذا ويستحب ان يبعث
 هذا يامع من يرب الحج ويواعد يوم اشعاره وتقليده ونحوه فيجب الباعث ما يتجنبه
 المحرم بعد اللبس والنزع وكشف الرأس على صورة المحرم من دون تلبية من ذلك اليوم الى
 نعمان الوعد بالانج من يوم التمران كالث الا في مصنف ما نهى بل الاحوط التكاثر بفضل
 ما يوجبها على المحرم بل لا يخرج به لللبس الثياب لو فعله للنقطة بل الاولى اجراء هذه الاحكام
 على باعث عن الهدى والدار على التحنين في الوصول الى البقعات ويستحب ايضا كيفية اخرى هي
 مقام الحج في كل سنة بان يبعث مع احد من اخوانه ثمن اضيحة ويأمره ان يطوف عنه اسبوعا
 بالبيت ويدبح عنه فاذا كان يوم غرة لبرش ثياب الاول ان تكون كتاب المحرم وطهرا والى المسجد
 ولا يزال في الدعاء حتى تغرب الشمس والله العا والمهادي الحمد والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 قد تم الكتاب بطلب من ذلك التوقيف اقل الطلاب ميرزا غلام حسين شفاء البركة

لا تترك ظمربنا
 درامقباله
 العالي

لا تترك ظمربنا
 درامقضاله
 العالي

كتاب الارث



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين
 العبد لعائز المقصر الفاضل محمد حسن بن المرحوم الميرزا الشيخ باقر الله اذ ب الله تعالى
 شأنه عباده في مناسبات بقرعة الطاعون العظيم وابتلاه بطارقة خطبة بحسب صان
 ذلك سبب الاختلاط الموارث واشتباها الحال فيها سئلني بعض من لا يعني محال
 ولا يمكنني ما طلت كتابه رسالة وجيزه في احكامها واستخرجت الله تعالى اجتهاد الى ذلك
 وانزعته ما لم من كتابنا الكبير نسئل الله التوفيق والمهابة لنا وطم وان ينفعنا واياهم لها
 في الدنيا والاخرة فانه ولي التوفيق ونعم المولى الرقيق وعليه توكلت وبه استعنت و
 على معدن مات ومقصدين وخاتمه **المقدّم الاول في كليات الارث** و
 فيها فصول **الاول** في سبابه وهي اقسامه هو الانتصا بالولادة على الوجه الشرعي
 او ما في حكمه بانها احد الشخصين الى الآخر كالاب والابن او ما في حكمها الى ثالث مع صدق
 الرحم عرفا فلا رث بالزنا بخلاف الشبهة ونكاح اهل الملل الفاسدة واما سبب وهو
 الانتصا بماعتك الولادة من ذكرا او زوجية والنسب ثلاث طبقات مترتبة لا يرب
 واحد من غير الاول مع وجود وارث منها وكذا الثانية بالنسبة الى الثالثة **الاول**
 الابوان من غير ارتضاع والولد ذكر كان او غيره وان نزل **الثانية** الاخوة ولوانا
 واولادهم وان نزلوا والاجداد وان علوا **الثالثة** الاخوال والاعمام لليت ولا بانه
 وامماته واولادهم وان نزلوا وهي طبقة اولى الارحام والسبب اثنان زوجية وولاد
 الثاني مترتبة على النسب بخلاف الاول فانه يجامع كما ستعرف ان شاء الله تعالى فهو
 ثلاث مراتب لا غير على الاصح ولا العتق ثم ولاد من الجربة ثم ولاد الامام **الفصل**

الفارعة
 هذه الفارعة التي تخرج الكتب
 لا اعتماد ولا راع الدبر وادبها
 عنهم فوارع اليها اصابعهم كذا في
 جميع الجوز الطاهر فتدبر في
 احوال من طوارق الاغاث هي
 التي تاتي على خفة الباب في جميع
 الخطب وهذا خطب يسري
 امر يسر وجميع خطب ودر الخطب
 هذا اي من خطب ودر الخطب
 عظم الامور ان تخرج في
 الاول بفتح الواو من ارث
 او من شئ من يفتح من العرب
 والله لو لم يرد من خطب
 هذا عند الله الله في جميع
 الارث بغير نسب ولا راحة
 است من شئ من يفتح من
 ولادهم وتمام الكلام في
 بغير فتح محمد بن الحسين في
 الولاد بفتح الواو اصله في
 والاراد بها بغير احد الشخصين
 على وجه راجع الارث بغير
 زوجية في جميع
 والذات من ذلك لا ما
 بغير نموه في الجدة من
 لم يواحدة في الجدة ولم
 ومنه ضلال الجربة ودر
 كالمعنى في جميع ودر الارث
 تحت بغير من بغير
 يقول المصنف ان كانت
 مصر في ودر مع حق
 ودر بغير فيقول في
 بتخصيص مسئلة
 محمد بن الحسين
 ودر بغير

في إرث بين الميت والميتة

في التهام السمتة بالفروض كقبضة اجتماعها وبعض المسائل المتعلقة بها وفيها أيضا فصول
الفصل الأول التهام المذكورة في الكتاب لعزيسة النصف الربع والثلث
والثلثان والثلث والستين أي النصف نصف ونصف الثلثان نصفهما
ونصف نصفهما فالنصف نصيب الزوج مع عتد الولد وإن نزل والبنات المتحدات والاخت
للأب والام والاب مع عتد ذكر ميتة أو في القربى لأفلد كمثل خط الأنبيين والربع سهم
الزوج مع الولد وإن نزل والزوج مع عتد واحدة كانتا ومنعقدة والثلث سهم الزوج
وإن نعتد مع الولد وإن نزل والثلثان سهم البنين فصاعد مع عتد الذكر الميتة
وسهم الاثنين فصاعد للاب والام والاب كل والثلث سهم الام مع عتد ميتة هان
الولد وإن نزل والاخت وسهم الاثنين فصاعد من ولد الام والستين سهم كل واحد
من الابوين مع الولد إن نزل وسهم الام الاخت للاب والام مع وجود الاب كما ستعرف
في المواضع وسهم الواحد من ولد الام ذكر أو كان وإن في **الفصل الثاني** بقسم بقا
القبضة الارثية الخمسة اقسام احدها من لا يرث الا بالفرض خاصة وهي الزوج على
الاصح من عتد الرذ عليها وكذلك الزوج الا في صورة نادرة وهي اذا لم يكن وارث عتده
الامام ثم فانه يرث عليها على الاقوى ثانيا من لا يرث الا بالفرض ومع الرذ وهم الام من
بنات الابن ثانيا من يرث بالفرض نادرة وبالقربى اخرى هم الاب البنات والبنات
والاخف والاختوات وكلالة الام فان الاب يرث بالفرض مع وجود الولد مع ندره
بالقربى وبالعكس البنات والبنات وكذا الاخت والاختوات بالقربى مع وجود الاخ
وبالفرض مع عتد وكلالة الام بالفرض مع عتد الجد وبالقربى مع رابعها من لا يرث الا
بالقربى وهم من عتد هؤلاء كالاخوة والاجداد والاعمام والاختوات خامسها الارث
بالولاء الذي سنعرف تفصيل الحال فيه شاء الله تعالى **الفصل الثالث**
اعلم ان صور اجتماع الفروض المذكورة كثيرة الا ان الصحيح منها ثلثة عشر والباقي ممنوع
ولو للقول فالنصف يجتمع مع مثله كزوج واخت مع الربع كزوج وبنات ومع الثلث
كزوج وبنات ومع الثلث كزوج وام مع عتد الجاهل مع الستين كزوج وواحد

الكلالة
والاب والام والاب مع عتد ذكر ميتة أو في القربى لأفلد كمثل خط الأنبيين والربع سهم الزوج مع الولد وإن نزل والزوج مع عتد واحدة كانتا ومنعقدة والثلث سهم الزوج وإن نعتد مع الولد وإن نزل والثلثان سهم البنين فصاعد مع عتد الذكر الميتة وسهم الاثنين فصاعد للاب والام والاب كل والثلث سهم الام مع عتد ميتة هان الولد وإن نزل والاخت وسهم الاثنين فصاعد من ولد الام والستين سهم كل واحد من الابوين مع الولد إن نزل وسهم الام الاخت للاب والام مع وجود الاب كما ستعرف في المواضع وسهم الواحد من ولد الام ذكر أو كان وإن في الفصل الثاني بقسم بقا القبضة الارثية الخمسة اقسام احدها من لا يرث الا بالفرض خاصة وهي الزوج على الاصح من عتد الرذ عليها وكذلك الزوج الا في صورة نادرة وهي اذا لم يكن وارث عتده الامام ثم فانه يرث عليها على الاقوى ثانيا من لا يرث الا بالفرض ومع الرذ وهم الام من بنات الابن ثانيا من يرث بالفرض نادرة وبالقربى اخرى هم الاب البنات والبنات والاختوات وكلالة الام فان الاب يرث بالفرض مع وجود الولد مع ندره بالقربى وبالعكس البنات والبنات وكذا الاخت والاختوات بالقربى مع وجود الاخ وبالفرض مع عتد وكلالة الام بالفرض مع عتد الجد وبالقربى مع رابعها من لا يرث الا بالقربى وهم من عتد هؤلاء كالاخوة والاجداد والاعمام والاختوات خامسها الارث بالولاء الذي سنعرف تفصيل الحال فيه شاء الله تعالى الفصل الثالث اعلم ان صور اجتماع الفروض المذكورة كثيرة الا ان الصحيح منها ثلثة عشر والباقي ممنوع ولو للقول فالنصف يجتمع مع مثله كزوج واخت مع الربع كزوج وبنات ومع الثلث كزوج وام مع عتد الجاهل مع الستين كزوج وواحد

وسياعة العول والعصيب

كان او مسيايا بولاء ولو سادكم من كافر ضل من هو متخذ مع الوصلة الى الميت فلما لم
طحا ولو على التفاوت بين الذكر والانثى وان اختلفت الى الموصلة فلكل طائفة نصيب
من يتقرب به كالحال والاخوال والحالة والحالات مع الم او الاغنام والعتر والعقات
فللموثة نصيب الام وهو الثالث والعوثة نصيب الاب هو الثلثان وان كان الوارث
ذا فرض اخذ نصيبه فان لم يكن معه مشا في طبقته كان الرذ عليه مثل بنت مع اخ الوخت
مع عم فلكل واحدة نصيبها والباقي يرذ عليها بالمعروف من عكس الارث بالعصبة عندنا
كما انك قد عرفت عد الرذ على الزوجة مطلقا ولا على الزوج مع وجود وارث عدى
الامام وان كان معه ميراث وفرض وكانت التركة بقدر السهام كابوين وبنين قيمت
على الفرضية وان زادت كان الزايد رذ عليهم بقدر السهام على الاصح كابوين بنت
فان الميراث من الزايد يرذ عليهم احتسابا ما لم يكن حاجبا حدهم عن الرذ كما لو كان اخوة
في المثال المربور فيحق الرذ بالبنت والاب رباا او يكون متقربا بالابوين او بالاب
على الاصح كما في كلاله الام مع الاخت للابوين والابان الرذ محقق فهاج على الاصح
وان نقصت التركة عن السهام كان النقص اخلا على البنت والبنات ومن يتقرب
بالاب من الاخت والاخوات دون من يتقرب بالام ودون غيره من ذوى الفرض
لما سمعته من عدم العول عندنا فالا حجة الى كمثال **الفصل في نسائهم**
قد عرفت فيما تقدم ان الدرجة معتبرة في الطبقات كلها لكن على حسب سبق فلا ارث
جند للاب بعد مع الاقرب الا اذا كان الابعد بن عم للابوين فانه يحجب العم لا بالحق
والاجماع كما يستعرف نساء الله تعالى ولا يمنع البعيد القريب في غيره ولا يرث معه الا اذا
لم يزاخر في استحقاقه كما في اخ عرو ولد نصفه عرقان المال بينهما نصفان بل الظاهر انه
كد لك فيما لو نزل جذا لام وابن اخ طما مع اخ لاب فان ابن الاخ للام لا يحجب الجذا لها
ولا يزاخر الاخ للاب ميرث مع الجذا للام او ترك اخوة لام وجد اقربا لاب جذا بعد
لام سواء كان هناك اخوة للاب ام لا وان الجذا بعد يزاخر الجذا القريب لا يحجب الاخوة
للأم ميرث معهم او نزل مع الاخوة للاب جذا ميرث مع الاخوة للام جذا ميرث بها

لكن الاخطوط مراعات
الاحتياط ولو بالصلح
في جميع الفروض المذكورة
فقط طما احتسابا
آلعالى

في الارث

فات الجدة البعيدة الابن ابنا الجدة القريب فيما يرجع اليها الاخوة للاولاد يحجبون الجدة البعيدة
 فيرث معهم حينئذ والله العالم **المقدمة الثالثة** في موانع الارث وهي
 والشهور منها ثلثة **الاول الكفر** وهو ما يخرج به معتقده او قائله او افعاله
 عن الاسلام وفيه مسائل **الاول** المسلم يرث الكافر ولا عكس فلا يرث ذمي ولا حربي
 ولا غيرهم من اصناف الكفار مسلما وان لم يكن له وارث الا امام بخلاف المسلم فانه
 وان بعد حتى لو كان ضامن جريرة او مولى فخير يرث الكافر ويحجبان قرب فلو مات
 كافر وله ورثة كاهن ووارث مسلم غير الامام كان ميراثه للمسلم خاصة اوله وللانعام
 كما في الزوجة على ما يستعرف فانه نعم لو لم يخلف الكافر ولورثا مسلما ورثة الكافر اذا الامام
 لا يحجب الكفار عن الارث لكن اذا كان الكافر اصليا اما لو كان ميرثا عن فطره بل او عن غيره
 على الاصح ورثه الامام مع علم الوارث المسلم وما في حكمه **المسئلة الثانية**
 اذا اسلم الكافر على ميراث قبل قسمته شارك اهل بيته ان كان مسلما وبني الدرجة وانفق
 ان كان اوليا بل الظاهر ان ذلك على جهة الكشف فيتبعه التماز المتخلل بين الموت والا
 ولو كان بعد القسمة ولو بالقيمة او مقارناتها او شئت في ذلك لم يرث وكذا لو كان
 الوارث المسلم واحدا غير الامام والزوجة ولو زوجا على الاصح اما لو كان الامام مقارنا
 كان اوليا منه ولو كان زوجة فاسلم قبل القسمة بينهما بين الامام اخذ ما فضل عن
 نصيب الزوجة ومنه يعلم ان الاقوى فيهما لو مات كافر وله ولد كافر وزوجة مسلمة
 بان مات في عتقها منه بعد اسلامها مثلا الشركة في الارث بينهما وبين الامام فتا
 نصيبها الا على الباقى له ولو اسلم بعد قسمته بعض الشركة شارك في الباقي على الاقوى
 مع المساوات واخص مع الافراد ولو اسلم بعد قسمته الشركة قبل قسامة من يزاخر
 فيما بينهم شارك واخص كما لو اسلم اخ مع الاخوة للاب وللأم بعد قسامة الممال
 اثلاثا وقبل القسمة فيما بينهم فان كان للابوين اخص فيهما والام شارك فيهما اوفى الثلث
المسئلة الثالثة اذا كان احدا بوى الطفل مسلما حال ولادته وانفاذ
 حكم بالاسلام تبعا وان ارد بعد ذلك المنوع فيرث الكافر ويحجب الكافر وكذا

الذي
 في الاماير المذكورة
 بمعنى العود والادان
 وانه من العود
 لو مات في اي احدى
 لا يحجب ذلك عن جميع المسلمين
 وليس لهم ان يقتضوا عود
 وانه من العود
 وقلنا في ضمان المسلمين وعهدهم
 ومنه سمى المعاهد في ثلثة اقسام
 بمعنى العود في جميع العهود
 واستعرف الاشكال
 فيه فخر طابا ثرا
 المراد من ارثه عن الاسلام
 لا الكفر وهو زوجان فطري وعادى
 المحرث كالمسلم بين المسلمين
 عن الاسلام ومحمد بن محمد بن
 وكذا برهان ومنه في ثلثة اقسام
 صنف ذلك منه وهرثه ما فيه
 منه على تقديره فليس له عود
 وتعد ميرثه عدة ميرثه في ثلثة اقسام
 وعلم الامام ان يقض ان لا يرث
 ولا يستبرأ منه عن الودع وان ارث
 عن الامام فله ميرثه ميرثه
 ولا يورث في ميرثه ميرثه ميرثه
 فان رجع والا فانه قال يقض
 يعني في ذلك ميرثه الذي ليس بين
 المسلمين وعن لقمان في ميرثه ميرثه
 عن الاسلام قال لا يقض
 في ميرثه ميرثه ميرثه ميرثه
 الطعام او ميرثه ميرثه ميرثه
 يقضها ميرثه ميرثه ميرثه
 يقض ميرثه ميرثه ميرثه ميرثه
 ميرثه ميرثه ميرثه ميرثه ميرثه
 الاطري من وده على الاسلام
 لا يورث احد حقه فافهم
 فيكون وميرثه ميرثه

المسئلة محل اشكال بل
 لا بعد تورب الزوجة
 نصيبها الا على واعطاء
 القسمة للولد لا يضر مع
 الاعلى مع وجود الولد لا
 المفروض كوها حاصره
 في قول نصيبها وبعث اعاد
 الاحتياط في ميرثها ميرثها

لا سجد الحكم بصفحة
المراهق القادر على
الاستدلال فليطلبنا
حما رقبا له

المراهق
روايت الخلام مرافقة
وقد اصاب الخلام ولم يحسم
جميع الحروف والمغنى

الاصح وجوب الامر
من الاتفاق والبيع
اليهم اذا بلغوا مسلمين
ظن هذا امر قاض

المخارج
الحمد لله الذي داد هذا المخرج وحسنه
فرقد بين فرق الاسلام
مخارج محمد وحسنه
الحمد لله

الخلد
 هم الذين كانوا في علة
 ويحذرون من انهم
 وحيون من انهم
 واما واما واما
 والمؤمنون
 عا واما واما
 المؤمنون

الإمام يقولها بالقبلة
إلى الكعبة في حرمها
وإمامها

محل اشكال فلا يترك
الاحتياط ولو بالصلح
ظهورها من مرآة
آل العالي

في الارث

للصلب لا يمنع من الميراث بخلافه الميراث الثالث الذي وان كان
عوض العمد في حكم مال الميت تقضى منه ديونته وتنفق منها وصاياه ويرثها كل مناسبت
ومسائبه لا من يتقرب بالام كالاخوة والاخوات منها وان كان له يرث كل واحد من
الزوجين القصاص الا انه لو وقع التراضي بين القاتل والولياء المقتول بالدية ورث
كل واحد منهما الثالث الرق وفيه مسائل **الاول** هو ما نفع في نوارث والود
حتى على القول بملكه وانتقال ما في يده الى سيده بموته ليس من الارث في مؤخره ولا فرق في
ذلك بين المقر والمديون وانما انوارث غيره لا بين كون المولى قريبا او غريبا نعم في المكاتب
المطلق الذي يترك ما في يده كان بغير خلاف ح فمن مات وله وارث حر واخر مملوك
فاليراث للحر وان بعد حتى ضامن الحرية دون الرق وان قرب نعم لو تقرب الحر
بالمملوك لم يمنع وان منع من تقرب به كما لو كان الوارث رقا وله ولد حر الميراث
الثاني في الكلام في العتق قبل الفسحة وبعد ها مع اتحاد الوارث وتعدده كالكل
في سلام الكافر نعم الظاهر هنا مساوات الامام وغيره من الوارث للعتق حيث ظهر
عند فقه القصور الشريعة او نحوه مما يوجب كون الارث له فاذا عتق بعد موت المورث
لم يشارك الامام مع فخر اتحاد الميراث **الثالث** اذا لم يكن للميت قرابة
في جميع الطبقات بل ولا ضم من جيرة على الاصح سواء المملوك اشترى اتحادا وتعد من
الشركة واعطى بغير المال ان لم يكن هو منه فان كان منها لم ينجح الى شراء والاوطى عتقه
على كل حال وان كان يتعق على الميت وليس للسيد الاقتناع عن البيع فان امتنع قوم عليه
قيمة عدل واعتق بل الظاهر ذلك ايضا لو طلب ثابدا على قيمته وان رضى العبد بغيره
كما ان الظاهر نفي الحاكم او من يقوم مقامه ذلك كله مع عدم الوصي للميت بل لا حوط
مراعاته معه ايضا ولو فرض بعد دهره وسبق ذلك حدهم لم يكن له مزاحمة غيره في قيمة فكم
والله العالم **المسألة الرابعة** لو قصرت الشركة عن ثمن لم يفك ولا تنضم
على الاقوى فيكون الميراث ح للامام بل الظاهر في ذلك ايضا لو ترك وارثين واكثر
وقصرت الشركة عن فكم اجمع فلا يفك ح احد منهم بشئ منها حتى لو فرض ذفاء نصيبه

في غير الاخوة والاخوات
من يتقرب بالام اشكال
فلا يترك الاحتياط ظه
ظنا اذا مراقب الدالة
المدير القريب يرتفع
تعد الوارث لا ينفك
بيل الفسحة ظه
حرام فضاله
والاقوى ما عليه المشهور
من كون مال المملوك
ظنه اذا مراقب
في صورة وجود الضامن
بل والعق مجمل جوب
الشراء كما سيأتي لا يشك
البيع الخاصية ظه
حرام عتقه
سبيل ان القصور
لا يمنع من الشراء ظه
حرام عتقه
في منع وجود الضامن بل
مطلوب من عدل الاقارب
اشكال فلا يترك الاحتياط
بل لا ينبغي تركه اذا لم يكن
في طمأنينة وارث سواء
ظنه اذا مراقب
غير شك بل مبدء وجوب
الشراء وكذلك الفرض الاصح
مضوضا مع وفاء نصيبه
نهك ظه ظه اذا مراقب

وبيا موانع

بقدر على الاظهر الميسلة **المسئلة الخامسة** يرث البعض ذكر اكان او انثى من
نصيب على تقدير كونه حرا كاملا بقدر حريته ويختص الباقي بغيره وان تاخرت في الطبقة
وبورث منه كل اجمع بغيره الحر ولو بعد البعض وانما النسبة اقلية وما يستحقونه
على الافراد السوية والا اشتروا فيما يستحقه الاكثر حريته ولو انصرف بنسبة الحرية فلو خلف
او لا امتنع من كل واحد منهم نصفه من لبر لم الانصف للمال يقيمونه بينهم بالسوية
ولو خلف ولدا نصفه حرا واخر حرا كاملا كان للبعض الربع وللحر ثلاثة ارباع ولو خلف
ولدا نصفه حرا واخا كله حرا كان المال بينهما نصفين او اخا نصفه حرا وعما حرا كاملا
فللابن النصف والاخ للربع والباقي للعم ولو خلف ولدين نصفهما حرا كان النصف بينهما
نصفين ولو كان احدهما ثلثاه والاخر ثلثه حرا كان الثلثان بينهما اثلاثا ولا فرق في
ذلك بين الوارث بالفرض والقرابة فلو كان نصفه في الفرض حرا فله النصف تمامه
بالفرض الرذ على تقدير الحرية على الاصح والله العالم **المسئلة السادسة**
يفك الابوان للارث بل الاولاد على الاصح بل جميع اولى الاحكام على الاقوى بل
والزوج نعم في الزوجية مع انحصار الوارث بها ترد ولا ينبغي ترك الاحتياط مع امكانه
حتى بالنسبة الى الرذ عليها هنا والله العالم **هذا** وقد يلحق باسباب المنع اللعاء
الذي هو سبب لسقوط نسب الولد نعم لو اعترف به بعد اللعان الحق به وورثه الولد
وهو لا يرث كما استمر فراسه والجل فانه يرث بشرط انفضال جناه ويجنانه جان ولم يكن
مستقرا الحيوة نعم لو سقط ميتا لم يكن له نصيب في فرض حركته في بطن امه حركته حتى يكن
يعزل له قبل ولادته نصيب كرين فلو اجتمع معرح ذكر اعطى الثلث وعزل له الثلثا
او انثى اعطيت الخمس وذو فرضين اعطى النصيب لادنى ان كان ممن يحجب الحمل من
الا على السر كالزوجة وان كان محجوبا به لم يعط شيئا حتى يثبتن الحال كالاخوة فان خرج
جنا فذلك والآرد العزل الى الورثة على حسب ما تقتضيه قواعد الارث على تقدير عزل
نعم من كان له فرض لا يتغير بوجوده وعدمه كنصيب الزوجة اذا كان معها ولد اعطى كمال
نصيبها واما الغائب غيبة منقطعة فلا يلحق باسباب المنع لان الاصح معاملته معاملة

اللعان
المسئلة السادسة
وهو في اللغة الطرد وبعد فان
لا يمان ان يكون كاذبا في القسم
ويحقق عليه الابعاد الطرد وسرها
للمباذلين الزوجين في ازاله سعد
او ولد بغيره من حجب الحق
وفي شرح المسئلة يقولون ان
المسئلة اذ يقال من اذبح
لوجه لظن ودلالة لعد من حجب
اللعان وسرها المسئلة من الزوجين
في ازاله سعد الطرد وسرها
خدا يحكم قوله بجنايته حقا
اللعان انما هو من حجب الحق
انصرف وانما هو من حجب
عن ايمان المكروه في حجب حق
الشرح عن ايمان اللعان انما هو
للعان انما هو من حجب حق
حتى انفسه وانما هو من حجب
وفي المسئلة لا يلحق باللعان
هو من حجب حق ولا ترد ولا ترد
ودون حجب حق انما هو من حجب
بدون اذبح حجب حجب حجب
ذوي الزعم اذبح حجب حجب حجب
في رد حجب حجب حجب حجب
وبما يرد حجب حجب حجب حجب
انصاف حجب حجب حجب حجب
جنايات حجب حجب حجب حجب
خطايا حجب حجب حجب حجب
جميع حجب حجب حجب حجب

لا تبرك مراعات الاحتياط
في الزوج والاقوى
في الزوجية وجوب الشرع
وان كان لا ينبغي ترك
الاحتياط فيها ايضا
فقطباي ابراهيم
العائ

في الارث

الاجاء في وارثته وموروثته حتى يتحقق موته ولو بانقضاء مدة لا يعيش مثلها وكذا
من مات وعليه دين فان الاقوى ان يقال تركته الى الوارث متعلقا بها حق الذين وان كان
مستوعبا والله العالم **المقصد الرابع** في الجحوق وقد عرفت ان يكون عن اصله
ويتمنى بحسب الحرمان ويكون عن بعض الفرض ويتمنى بحسب النقصان وضابط الاول مراعات
القرب وما نزل الشارع من تركته فلا ميراث لولد وللمع ولد ذكر اكان او انثى حتى انزل ميراث
عندنا لابن ابن مع بنت نعم لا يمنع الابوان الاولاد وان نزلوا امهاتهم فالاقرب منهم يمنع
الابعد كما ان الولد ان نزل بمنع من يتقرب بالابوين او باحدهما كالاخوة وبنينهم والاجداد
وابائهم والاعمام والاخوان فلا يشارك الاولاد وان نزلوا ح سوى الابوين والزوج او
الزوجة فاذا عد الابوان والاولاد فالوارث الاخوة والاجداد لا غيرهم وان منع الاخوة
الاخ وهكذا كل اقرب منهم يمنع الابعد لا يمنع الاجداد شيئا منهم وان نزل كما هم لا يمنعون
احدا من الاجداد وان علا وانما يمنعون من يتقرب بالاجداد من الاعمام والاخوان و
اولادهم وهكذا الاجداد لو اهتموا بطوننا متصاعده فالادنى منهم يمنع الابعد قد تقدم
ذلك وغيره سابقا والناسبان بعد يمنع مولى النعمة وكذا مولى النعمة او من قام مقامه
في ميراث المعتق يمنع ضامن الحرية ويمنع الامام **واما الثاني** اي حجب النقصان
فانسان الاول حجب الولد فان نزل ذكر اكان او انثى يمنع الابوين عما زاد عن السدس
الاعم البنت المتحدة معهم فان بقي سدس يرد عليهم اخماسا ومع احدهما يبقى ثلث يرد عليها
ارباعا ومع البنتين فصاعدا مع احدهما فان بقي ايضا سدس يرد عليهم اخماسا وكذلك
يحجب الزوج والزوجة عن النصيب الاعلى الا في فللزوج والزوجة ثلثه احوال **الاول**
ان يكون هناك ولد وان سفل فللزوج الربع وللزوجة وان تعدت الثمن **الثاني**
ان لا يكون هناك ولد ولا ولد ان نزل فللزوج النصف وللزوجة الربع **الثالث**
ان لا يكون هناك وارث اصل من سبب لا مناسب عدا الامام فالنصف للزوج
والباقي يرد عليه على الاصح بخلاف الزوجة فان لها الربع والباقي للامام على الاصح
ايضا **الثاني** حجب الاخوة للام عما زاد عن السدس ولو على جهة الرد لكن بشرط

سيان ان القول بان
اربع سنين في موروثته
لا يخلو عن قوة ظهريها
فلا مراد بالظن
الحاجب
محمدا بن بابويه
ومنه اخذت جميع حجاب النقصان
ومنه اخذت في اقرابهم
للاخوة بخلاف الامام الى
جميع النقصان
ابن

في بيان حكم الطبقة الأولى من البنات

هل اشكال فلا يترك
الاختصاص لهما
علمنا ما لنا
أقوال

أحد هـ ان يكونوا رجلين فصاعداً او رجلاً وامرأتين او اربع نسلاً ثانيهما ان لا يكونوا
كفرة ولا رقابيل ولا قاتلين على الأظهر ثالثهما ان يكون الأب موجوداً رابعهما ان يكونوا
للأب الأم والأب خامسهما ان يكونوا موجودين حال موت الأخ فلا يكفي الحال حينئذ
سادسهما اعتبار حيوتهم عند موت الموروث فلا يكفي وجود الأخوة الأموات بل
لواقترن موقعهم بموته لا يجب بل كذا واشتباه التقدير والتأخير متى في الفرق على الأصح فلو
ماتت خوان غرق ومعهما ابوان ولها أخ آخر حتى او غرق لم يجب الأم عن الثلث بل
المغايرة فلو كانت الأم اختاً لاب فلا يجب كل يتفق في المحوس والشبهة بوحي الرجل
فولدها أخوها لا يبيها ولا يقوم اولاد الأخوة هنا مقام أبائهم فلا يحو لها حق كما ان
لا يجبها من الخنثى اقل من اربعة والله العالم باحكامه **وما المقصد**
فالأول في تفصيل ميراث الانساب قد عرفت انهم طبقات ثلاثية وفيه فصول **الأول**
قد عرفت سابقاً استقرار المذهب على ان الطبقة الاولى منها الاولاد وفيه مسائل
الاولى لا يخفى على من احاط بخبر ما ذكرناه ان للأب المنفرد بمن يرث معرق
طبقة وعن الزوج والزوجة المال كله قرابة بخلاف الأم فان لها اذا كانت كل الثلث
فرضا والباقي رداً ولو اجتمع الابوان فللأم الثلث فرضا والباقي للأب مع عبد الأخوة
الحاجبين والا كان لها السدس والباقي للابن ان لم يرث الأخوة شيئاً ولو انفرد
الابن فالمال له قرابة ولو كانوا اكثر من واحد فالمال بينهم بالتوتير ولو انفردت البنت فلها
النصف فرضا والباقي رداً والعصبة يفيمها التراب لو كان معها اخرى فصاعداً
فليهما اوهن الثلثان فرضا والباقي رداً والعصبة يفيمها التراب ولو اجتمع الاولاد
الذكور والانات كان للذكور مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الابوان او احدهما مع
الاولاد فلكل واحد من الابوين السدس والباقي للاولاد بالتوتير ان كانوا ذكورا
وان كان معهم انثى او اناث فللذكور مثل حظ الانثيين ولو كان معهم زوج او
زوجة اخذا نصيبهما ^{جاءها} الاثني الربع والثلث الابوان السدسين والباقي للاولاد
فهم لو كان مع الابوين بنت خاصة فلا يوين السدسان وللبنت النصف والباقي

الابوان وعقده

في الإرث

يرد عليهم خمساً على حسب سهامهم ما لم يكن إخوة حاجبون والآكان الرد على البنت
والأب ربا على بنته سهامها دون الأم ولو دخل معهم زوج كان له نصيب كالأبنت
أي الربع وللأبوين السدسان والباقي للبنت لعدم العول عندنا ولو كان معهم
زوجته أخذ كل ذي فرض فرضه فأخذت البنت النصف والأبوان السدسين والزوج
الثلث والباقي ربع السدس يرد على البنت والأبوين خمساً دون الزوجته ومع
الإخوة الحاجبين للأم يرد على البنت والأب ربا ولو انفرد أحد الأبوين مع البنت
كان المال بينهما ابناً فرباً ورثا ولو دخل معهم زوج أو زوجة كان الفاضل رد
على البنت وأحد الأبوين دون الزوج والزوجة ولو كان مع الأبوين بنتان فصلاً
فالأبوين السدسان والبنتين فصلاً الثلثان بالسوية ولو كان معهم زوج أو زوجة
كان لكل واحد منهما نصيب الأذى أي الربع والثلث للأبوين السدسان والباقي
للبنتين فصلاً لعدم العول عندنا ولو كان مع البنتين أحد الأبوين كان للسدس
وللبنتين فصلاً الثلثان والباقي يرد عليهم خمساً على حسب سهامهم ولو كان معهم
زوج كان النقص أخلاً على البنتين فصلاً خاصة لعدم العول عندنا ولو كان زوج
كان لها نصيبها الأذى والباقي بين أحد الأبوين والبنتين فصلاً خمساً ولو
كان مع الأبوين خاصة زوج فله النصف للأم ثلث الأصل والباقي للأب مع الإخوة
الحاجبين للأم السدس والباقي للأب لو كان معهم أي الأبوين خاصة زوجة فلها
الربع وللأم الثلثان لم يكن إخوة حاجبون والباقي للأب معهم لها السدس والباقي
له والله العالم **المسئلة الثانية** قد تلخص ما ذكرناه أن للأب حالتين في
أحدهما لا فرض له وهي حال عدم الولد وفي الثانية رد وفرض هي حال الولد مع إتمام
يرد عليه ولا للأم أيضاً حالان في كل منهما ذات فرض ما الثلث والسدس مع الرد
وعنده والبنت لها النصف فرضاً مع رد أو نقص ولا فرض لها فيما إذا كان معها ابن و
البنتان مع رد أو نقص وبذلكها ولا فرض لهما فيما إذا جتمعا مع الابن **المسئلة**
الثالثة قد تلخص أيضاً ما ذكرناه أنه لو دخل أحد الزوجين على هذه الطبقة

لها الثلثان مع مته

في أحكام الطبقة الأولى من البنات

فإن كان على الأبوين أو أحدهما خاصة فله فرضه لا على النصف الرابع واللام بدون
 الحاجب الثالث ومعه السدس والباقي للأب قرابة وكذا لو انفرد له الباقي قرابة بعد
 فرض الزوجين بخلافه لأم فإن لها مع انفرد الثالث فرضا والباقي وذا لو ولد خلال
 الزوجان على الأولاد فلمما فرضهما إلا ذى الربع والثمن والباقي للولد بالقرابة
 إن كان ذكرا أو ذكورا ومختلفين فلا ينقص جند على الزوجين ولا رد ولا نقص على
 الأبوين ولهما رد وأما البنت والبنات فلمما دوى دخل النقص عليهما إذا اجتمع
 معهما زوج وابوان أو مع البنات زوج واحد الأبوين وابوان واحد الزوجين
 والنقص من البنت نصف سدس من البنات مع الزوج واحد الأبوين كذلك
 ومنهن مع الأبوين واحد الزوجين قد نصيب الزوجين فالنقص في البنت في
 صورة واحدة والرد عليهما في ثلاث وفي لبنات بالعكس والرد ربع السدس
 في البنات وكذا في البنت مع الزوجة والأبوين وفيهما مع أحدهما والزوجة نصف
 السدس مع الزوجة سدس ربع سدس والله العالم **المسألة الرابعة**
 أولاد الأولاد وإن تولوا ذكورا أو إناثا يقومون مقام أبائهم في مقاسمة الأبوين والزوجين
 وجههم عن أعلى التهمين إلى أدنىهما ومنع من عليهم من الأقارب على الأصح ولا هم
 يترتبون الأقرب فالأقرب فلا يرث بطن مع من هو أقرب منه إلى الميت وأما كيفية
 أوظم فيرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به فلولد البنت نصيب أمه ذكرا كان
 أو أنثى وهو النصف إن انفردا وكان مع الأبوين ورثة عليه وإن كان ذكرا كما ورد
 على أمه لو كانت موجودة ولولا لابن نصيب أبيه كذا كان أو أنثى جميع المال إن انفردوا
 ما فضل من الفرائض إن كان مع أهلها كالأبوين والزوجة ولو انفرد ولد لابن وولد
 البنت كان لولد الابن ولو كان أنثى متحدة الثلثان للذاتهما نصيب الأبوين في نحو فرض
 ولولد البنت وإن تعدت وأذكور الثلث هو نصيب لأم في الفرض على الأصح ولو كان
 زوج أو زوجة كان لها النصيب لا ذى الربع والثمن والباقي لولد البنت الثلث
 ولولد الابن الثلثان وتقسما ولولا البنت نصيب أمهم للذكر مثل حظ الأنثيين كما

وسيا حكم الطبقة الأولى من النساء

أول الأب الثلثين في حب الطعام ربيهما الذي هو سدس أصل النكحة أبو يبر أيضاً
 ولو كان واحداً كان له أيضاً ولو حصل أحدهما السدس من غير زيادة وحصل للآخر
 الزيادة استحب الطعمة من ذي الزيادة لأبوي دون صاحب السدس فلو خلف
 أبوين وأخوة حاضرين للام استحب الطعمة بسدس الأصل من نصيب الأب لأبوي أو
 أحدهما دون الأم التي ليس لها في الفرض إلا السدس كما أنه لو خلف أبوين وزوجاً
 استحب الطعمة بالسدس من نصيب الأم التي لا حجب لها دون الأب الذي قد زاحمه
 الزوج فلم يبق له إلا السدس نعم في اعتبار بلوغ الزيادة على السدس السدس في
 الاستحباب للزوجة وجبروح لا استحباب فيما لو اجتمع الأبوان مع البنات وأحدهما
 مع البنات فان الزيادة على السدس خمس الواحد فلو اطعم السدس كانت هي الباقية
 للأبوين وأحدهما ولكن الأوجة خلافه وهو استحباب أقل الأمرين من السدس الزائد
 عليه بمعنى عدم نقصان الأبوين عن السدس وعند استحباب طعام ما زاد عليه إن
 كان أكثر من السدس كما في صورة حجب الأم فان للأب حصة من ستة ولا يثبت
 إعطاء أوجة منها بل يطعم منها واحد وهو سدس الأصل كما أنه يطعم في الفرض ^{الشيء}
 خمس الواحد إن كان أقل من السدس والله العالم **الفصل الثاني في الطبقة**
 الثانية منهم وهي الأخوة مطع الميتمون بالكلالة وأولادهم والأجداد مطع الذين قد
 عرفت استقرار المذهب على تأخرهم عن الأبوين والأولاد الوارثين تقدمهم على غيرهم
 فلا يرث أحد منهم مع وجود أحد من ^{الأولاد} الأبوين والأولاد ولا يتقدم عليهم أحد من غيرهم
 مع تقدمهم وفيه أيضاً مسائل **الأولى** من العلوم أنه إذا انفرد الأخ للأب والأم عن
 يرث مع من أهل طبقة المال كله ولو كان مع أخ أو أخوة منهما أيمع المال بينهم
 بالتوبة ولو كان مع من غيرهم أنثى وإناث منهما أيمع فلذلك ^{مثل حظ الانثيين}
 سهمان وللأنثى سهم ولو كان المفرداً خالها كان لها النصف فضلاً والباقي ردّاً ولو
 كان أخين فصاعداً لها أيمع كان لها أولهن الثلثان فضلاً والباقي ردّاً وتقوم كلاً
 الأب أي الأخوة والأخوات له خاصة مقام كلاً للأب الأم فيكون حكمها

في الابرث

ولو انني صحيح متن

في الافراد والاجتماع نعم لا يرث احد منها مع واحد من كلالته الاب والام ولو انفردوا
من ولد الام خاصة كان له السدس فرضاً والباقي رد ذكر اكان او انني وان تعدد
فله الثلث فرضاً والباقي رداً يقتسمون ذلك بينهم بالتسوية ذكورا واناثا او
مختلفين ولو كان الاخوة الوارثون متفرقين فبعضهم للام وبعضهم لها وللأب
كان لمن يتقرب بالام السدس فرضاً مع اتحاده والثلث كل مع تسوية بالتسوية
بينهم ومن يتقرب بها الباقي وهو الخمسة اسداس والثلاثان واحد اكان واكثر
ذكر اكان او انني نعم لو كان انني خاصة كان لها النصف فرضاً والباقي رداً عليها خاصة
على الاصح ولو كانت اثنتين فصاعداً فلهما او لهن الثلثان فرضاً والباقي ان كان
كما لو كان المشارك واحد من كلالته الام رداً عليهما او عليهن خاصة على الاصح و
ان كانوا ذكورا واناثا فالباقي بعد كلالته الام بينهم بالتسوية وان كانوا ذكورا واناثا
فلذلك مثل حظ الانثيين وتقوم كلالته الاب خاصة مقام كلالته الابوين مع هذا
حتى في الرد عليها خاصة دون كلالته الام على الاصح والله العالم **المسئلة**
الثانية في الاجداد من المعلوم ايضا ان الجدة وان علا اذا انفردت فالحال كله
له لاب كان او لام او لها وكذا الجدة ولو كان جداً وجدة او هما الام وجدة او
هما الاب كان يتقرب بالام منهم الثلث على الاصح بالتسوية لمن يتقرب بالاب
الثلاثان على الاصح للذكر مثل حظ الانثيين وقد عرفت فيما تقدم ايضا ان الجدة
الادنى منهم يمنع الابعد ولكن مع المراجعة له كما قد عرفت ايضا ان يرث الابعد
فقد لا ادنى ذكر اكان او انني فلو عد الاجداد الادنون ورث جد الاب و
اجداد الام ثم اجداد الجدة واجداد الجدة وهكذا في المراتب الاولى اربعة وفي الثانية
ثمانية وفي الثالثة ستة عشر وهكذا فاذا ترك جد ابيه مثلاً وجدة له لا يورث
جدة جده لام ابيه مثلاً للام بالنسبة الى ابيها وامها كان لاجدادها اي الام
الثلث بينهم ارباعاً اذا فرض فيهم اربعة وعشرة كلالته الام ولا جد الاب اربعة
الثلاثان فلهم كلالته ايضا ولكن المشهور على ما قبل فتمت ما بينهم اثلاثا ثلثا ذلك

قد تم الاحتياط مع
عد المراجعة ظمناً
كما يقال
العالى

في حكم الطبقة التي تترك لنا

لجدة وجدته لا يبر بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين والثالث الآخر لجدة وجدته
لا مرة اثلاثا أيضا للذكر مثل حظ الأنثيين ولو قيل يقسم الثلثان بينهما جميعا للذكر
مثل حظ الأنثيين لكان وجهها فيكون القيمة بين أجداد الأم بالتسوية مطلقا
لاهم كلالتهما وبين أجداد الأب بالتفاوت مطلقا لأنهم كلالته إلا أني لم أجد
قائلا نعم عن معين الدين المصري قيمة ثلث الثلث لأبوي أم الأم بالتسوية وثلث
لأبوي أبيها بالتسوية وقيمة ثلث الثلثين لأبوي أم الأب بالتسوية وثلثها لأبوي
أبيه اثلاثا وعن البرزهي موافقة المشهور في القيمة بين قرابة الأب أم قرابة الأم
فينقسم الثلث بينهم اثلاثا ثلث لأبوي الأم بالتسوية والثلثان لأبوي أبيها بالتساوي
وأولى من ذلك كله مراعاة الصلح فيما بينهم والله العالم **مسألة الثالثة**
إذا اجتمع مع الأخ والأخوة للأم والأخت والأخوات لها جدة واحدة
من قبلها كان الجد كالأخ منها والجدة كالأخت منها فالثلث ح بينهم بالتسوية أو
اجتمعا ولحدهما من قبل الأب مع الأخ والأخوة والأخت والأخوات لهما
أولهما كانا كالأخ والأخت من قبله يقسمون ما يبقى لهم بعد كلالته الأم إن كانت
للذكر مثل حظ الأنثيين وإذا دخل الزوج والزوجة مع الكلالتين أو أحدهما أخذ
نصيبهما الأعلى باخذ من يتقرب بالأم نصيب الميراثي اليسر والثلث عن صل
التركة وما يفضل فلكلالته الأب الأم ومع عدمهما فلكلالته الأب فخص النقص ح
بمن يتقرب بالأبوين أو بالأب كافي زوج مع واحد من كلالته الأم مع أخت لأب
كما أنه يخص الرثة بمن يتقرب بالأبوين بل والأب على الأصح كافي واحد من كلالته
الأم مع أخت للأبوين وللأب **مسألة الرابعة** الجد وإن علا يقاسم
الأخوة مع عدل الأدنى ونواحيهما مع الأخوة يشاركهم الأدنى وسقط الأبعد لهم
كسقوط أولاد الأخوة ولولالأبوين مع الأخوة ولولا أحدهما على الأصح نعمهم يقومون
مقام أبائهم في مشاركة الأجداد وفي غيرهم مع عدمهم ويورث ح كل واحد منهم نصيب
من يتقرب بتر يكون بمثلته فإن كان واحدا كالتصيب له وإن كانوا جماعة فقسمو

لا تترك لهم طبعا
حراما قاله
الغالي

قد تترك لأختها طفي غير
المزاج طم طبعا
حراما فضاله
الغالي

في الإرث

ذلك النصيب بينهم بالتسوية وان كانوا ذكرانا واناثا وان اجتمعوا فلذلك كرمنا حظ
الانثيين ان كانوا اولاد اخوة للابوين واللاب مخومن قاموا مقامهم كما اظم لو كانوا
اولاد اخوة من ام اقموا المال بينهم بالتسوية لكن قاموا مقامهم من غير فرق بين كونهم
اولاد اخ واحد واخت وبين كونهم اولاد اخوة متعددين وان كانوا مع النسبة الى
المتعددين ياخذ كل واحد نصيب من يتقرب به ولكنه يقسم ايضا بينهم بالتسوية فلو كان
اولاد الاخوة للام ثلاثة مثلا وكان واحد منهم ولداخ والاخران ولدا واحد فللاولاد
منهم السيدس ايضا نصيب بهما يقتسمان بالتسوية ولا فرق في ذلك بين الذكر والانثى
فلو اجتمع ابن ابنت اخ لابي ولها وابنت ابن اخ كذلك فان

السيدس نصيب ابين
الذي هو نصف الثلث
والاخرين النصف
الاخر الذي هو ثمة

انخذ الاخ كان للامتي ضعف المذكور وان تعدد كان للمال بينهم نصفين وان اجتمع
ابن ابنة اخ للابوين وله وابنت ابنت اخ كذلك وان تعددت امها كان للذكر ضعف
الانثى والا فبالسوية وعلى كل حال في اخذ اولاد الاخ للابوين واللاب في كور كانوا
او انا او متفرقين المال كله والباقي بعد الفرض ان كان معهم صاحبه كايهم الله
لا فرض له واما اولاد الاخ للابوين او للاب في اخذون النصف خاصة نصيب
اتهم الاعلى سبيل الرد كما اذا لم يكن سواهم في درجة فانه يرد النصف الاخر عليهم
ولو كان معهم اولاد الاخ لام واخوة رد عليهم السيدس والسيدسان دون اولاد
كلا لئلا لام على الاصح وياخذ اولاد الاخنتين فصاعدا للابوين واللاب الثلثين فصا
والباقي ردا اذا فرض عند المساوي لمن قاموا مقامهم نعم قد يقصر المال بدخول الزوج
او الزوجة فيكون الباقي لهم وان نقص عن الثلثين كما كان لمن يتقربون به ولو لم
يكن اولاد كلا لئلا لابي لام قام مقامهم اولاد كلا لئلا لابي جميع ما ذكرناه فلا يرث
احدهم مع وجود واحد من المتقرب بالابوين ولو اجتمع اولاد كلا لئلا لابي
كان لاولاد كلا لئلا لام الثلثان تعدد من تقربوا به والا فالسيدس كان لاولاد كلا
الابوين الثلثان وسقط اولاد كلا لئلا لابي باولاد كلا لئلا لابي من تقربوا به ولو
دخل عليهم زوج او زوجة كان له نصيب الاعلى النصف والربع ولن تقرب بالام

في حكم الطبقة الثامنة

ثلث الاصل والسادس الباقي ولا دكالة الابوين زايدان كانا فاصلا ولو لم يكن
 احدهما اولاد دكالة الابوين قام مقامهم اولاد دكالة الاب حتى في الاختصاص بالزاد
 حيث يكون ولا يشادكم اولاد دكالة الام على الاصح ولو اجتمع الاجداد مع اولاد
 الاخوة كانت القسمة بينهم على حسب القسمة بينهم وبين الاخوة لما عرفت من
 قيام مقامهم وهم وان قربوا لا يمنعون اولاد الاخوة وان تزولوا كما عرفت سابقا
 فلو خلف ابن اخ لاب مثلا وبنت ذلك الاخ وابن اخ له ايضا وبنت تلك الاب
 وابن اخ وبنت ذلك الاخ لام وابن اخ لها ايضا وبنت تلك الاخ مع الاجداد
 الثمانية فعلى المشهور اخذ الثلثين الاجداد والاولاد من قبل الاب لكن بقسمة
 بينهم اثلاثا فللجد والجد من قبل اب الاب اولاد الاخ واختر ايضا ثلثا الثلثين
 ثلثا الثلثين ايضا يقسم بينهم اثلاثا للجد واولاد الاخ ثلثا ذلك نصف للجد ونصف
 لاولاد الاخ اثلاثا والثلثا ثلثي الثلثين للجد واولاد الاخ نصف للجد
 ونصف لاولاد الاخ يقسم بينهم اثلاثا ايضا وثلثا اي الثلثين للجد والجد من
 قبل ام الاب اثلاثا واما ثلث الاصل فلا جداد الاربعة واولاد الاخوة من قبل الام
 اسداسا لكل جد سدس واولاد الاخ من الام سدس فيهم بالتوتية واولاد
 الاخ لها سدس اخر بالتوتية فقص من ثلثا ثلثا واربعة وعشرين **الفصل الثالث**
 في الطبقة الثالثة منهم وهي الاعمام والاحوال الذين قد استقر المذهب على تأخيرهم
 عن عرفت وتقدمهم على غيرهم وفيه ايضا مسائل **الاولى** للتم المفرد عن هوف
 طبقته وفي درجته وفي اقربته للميت المال كله وكذا العمان والاعمام والعمة والعمنة
 والعمات ويقسمون للمال فيما بينهم بالتوتية مع اتحاد جهة قريتهم فان اجتمع الذكود
 والانات واتحدت جهة قريتهم بالابوين او بالاب كانت القسمة بينهم للذكر مثل
 حظ الانثيين والابان كانوا جميعا متقربين بالام على معنى كوفهم اخوة واخوات
 لابي الميت من اقرب كانت القسمة بينهم بالتوتية على الاصح ولو اجتمعوا متفرقين في
 جهة القرابة بان كان بعضهم للام وبعضهم للابوين والاب فللمم والعمة من جهة الام

محل اشكال بل وكذا
 التوتية بينهم في صورة
 الفرق فلا يترك الاخوة
 ولو بالصلح فلهما
 ما امر اقباله
 العالي

في الارث

السدس لما زاد على الواحد الثالث يقسمون بالتوبة من غير فرق بين الذكر والانثى
 والباقي للعم او العمة او العمات او العتات او العتات او العتات او العتات او العتات
 الامة يقسمون بالتوبة في غير صورة الاخلاط وفيما للذكر مثل حظ الانثيين فيسقط
 الاعمام للاب بالاعمام للابوين ويقومون مقامهم مع عدمهم كما قد من ذلك سابقا
المسئلة الثانية قد عرفت فيما مضى ان لا يرث بعد مع اقرب فلا يرث
 ابن عم مع عم ولا ابن خال مع خال بل قد عرفت ان هذه الطبقة كلها صنف واحد فلا
 يرث ابن عم مع خال ولا ابن خال مع عم يكون المال كله للخال لكن قد عرفت فيما تقدم
 ايضا استثناء صورة واحدة وهي ابن العم للاب الامة مع العم للابن اولي منه بالانكاح
 ذلك ايضا مع دخول الزوج او البتة معهم ومع اتحاد العم وتقدمه واتحاد ابن العم
 وتقدمه نعم لا يلحق بابن العم بنته ولا ابن ابنة ولا غير ذلك مما يتغير به الصورة المفردة
 بل المشهور تغيرها بوجود الخال معهما فيكون المالح بين العم والخال وان كان القول
 بعدمه لا يخلو من قوة ومنهنا كان الاحتياط مع امكانه لا ينبغي تركه بل ينبغي مراعاة
 احتمال اختصاص الخال به ايضا **المسئلة الثالثة** حكم الاخوال والخالات حكم
 الاعمام والعمات في ان الخال المنفرد بالمال كله وكذا الخالان والاخوال والخالات والخالات
 والخالات وفي سقوط الخولة للاب بالخولة للابوين وفي قيامهم مقامهم مع
 عدمهم نعم لو اجتمعوا ذكورا واناثا وكانت جهة قرابتهم متحدة فالذكر كالانثى
 في القسمة سواء كانوا جميعا لالاب ام لوالام ولو اقرقوا بان كان بعضهم لاب وام
 وبعضهم لأم فلم يقرب بالامة منهم السدس ان كان واحدا والثلاثون ان كان اكثر
 بينهم بالتوبة من غير فرق بين الذكر والانثى والباقي للخولة من الاب والام بينهم ايضا
 بالتوبة من غير فرق بين الذكر والانثى **المسئلة الرابعة** لو اجتمعت
 الخولة والعمومة كان للاولى الثلث ولو مع الاتحاد والاثونة وكوفا للامة وللثانية
 الثلثان ولو مع الاتحاد والاثونة وكوفا للامة وكيفية القسمة فيما بينهم كصورة
 الانفراد فان كان الاخوال مجتمعين في جهة القرابة فالثلث بينهم سواء الذكر والانثى

بل الاقوى قول المشهور
 والاحتياط اولي غلبا
 وانهما

في حكم الطبقة الثالثة

وان كانوا متفرقين فلن يتقرب باللام سندس لثلاثان كان واحدا وثلاثا ان كان
 اكثرينهم ايض بالسوية والباقي لن يتقرب بالابوين او بالاب بينهم ايض بالسوية وان
 كان الاعمام مجتمعين في جهة القرابة كان الثلاثان بينهم للذكر مثل حظ الانثيين الا
 اذا كانوا جميعا باللام فان الاصح القسمة بينهم بالتساوي كما عرفت ولو كانوا متفرقين
 فلن تقرب باللام منهم التسدس ان كان واحدا والثلاثان اكثر بالسوية والباقي من
 خمسة اسداس الثلثين او ثلثه للاعمام من الابوين والاب بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
المسئلة الخامسة اولاد العمومة والخولة يقومون مقام ابائهم على
 نحو ما مضى في اولاد الاخوة لكن مع عدل من هو اقرب منهم ممن هو في طبقتهم فلا
 يرث ابن عم مع عم في المسئلة السابقة ولا مع خال ولا ابن خال مع عم فضلا عن الخال
 وان تقرب بالسببين دونهما عرفت انهم صنف واحد كذا الحال فيما بينهم ايض فلا
 يرث من هو ابعد بطن مع الاقرب منه بها والتقرب بالسببين يمنع التقرب بالاب
 خاصة ممن هو في درجة نعم لو عد هؤلاء جميعا قام مقامهم عمومة اب الميت وعماته
 وخولته وخالاته وعمومة اقر وعماتها وخولتها وخالاتها واولادهم يقومون مقامهم
 على حسب ما عرفت في الاولين فاذا عدوا جميعا قام مقامهم عمومة الجد والجدة و
 خولتهما وهكذا **المسئلة السادسة** لكل من الاولاد القائمين مقام ابائهم
 نصيب من يتقربون به على حسب ما عرفت في اولاد الاخوة فلو ولد لعم اللام التسدس و
 لولد العمين لهما الثلث بالسوية وان اختلفوا ذكرًا وانثى والباقي لبنى العمومة للابوين
 والاب للذكر ضعف الانثى اذا كانوا اولاد عم واحد واكثر وعمه كك لكن بعد ان
 ياخذ كل منهم نصيب من يتقرب به الا انه اذا اجتمع ابن عم وابنة عم اخوان لابن العم
 الثلاثان ولا بنة له الاخر الثلث بل المال بينهم انصفان كما سنعرفه سابقا في
 اولاد الاولاد واولاد الاخوة وكذا البيت في الخولة ولو اجتمع ولد للعم وولد للخولة
 فلو ولد الخولة الثلث وان كان متحدا ولو ولد للعمومة الثلاثان كك ثم اقرهم ان تعدوا
 واتفقوا في الجهة تساوي القسمة والا كان سيد من الثلث لولد الخال والخالة فلا

الاشكال السابق والاب
 حياطي في صورة الانثيين
 جاز هنا ايضا في الضر
 من الاجتماع والتفرق
 فطرياد امر قبالة
 العالي

قد مر الاحتياط في
 حرم بقائه
 العالي

في الارث

ان اتحاد بالتبوية وثلاثون تعدد بالتبوية ايضا لكن لكل نصيب من يتقرب برباقي
 لولد الخولة للابوين والاب اتحاد وتعدد بالتبوية وان كان لكل ايضا نصيب من يتقرب
 به مع التعدد واما الثلثان فسدسهما الولد العمومة للام مع اتحاد من تقرّبوا به وثلاثهما
 مع تعدده ولكن على كل حال يقسمون بالتبوية بعد اخذ كل منهم نصيب من يتقرب
 في صورة التعدد والباقي بعد السدس والثلاث لولد العمومة للابوين والاب اتحاد
 تعدد للذكر مثل حظ الانثيين بعد اخذ كل نصيب من يتقرب به في صورة التعدد
 المسئلة السابعة لو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الام وعمتها
 وخالتها وخالتهما وكانت جهة القرابة متحدة كان لمن يتقرب بالام الثلث الذي هو
 نصيب من تقرّبوا بها ومن تقرب بالاب الثلثان ثلثهما الخال الاب خالت بالتبوية
 وثلاثهما بين العم وعمته للذكر مثل حظ الانثيين الى غير ذلك من الصور المتصورة
 في المقام التي لا يخفى حكمها على من ضبط ما قدمناه له سابقا وعلى تقديره فليلاحظها في
 كتابنا الكبير المسئلة الثامنة اذا دخل الزوج او الزوجة على الخولة وعمومة
 كان لها النصيب الاعلى وهو النصف الربع وللخولة الثلث والباقي للعمومة وان
 في القيمة فيما بينهم مع التعدد والافتراق بجهة القرابة فسدس الثلث لمن تقرب من
 الخولة للام بالام مع الاتحاد وثلاثه مع التعدد والباقي وهو خمسة اسداس الثلث
 او ثلثاه لمن تقرب بها بالابوين او بالاب الكل يقسمون بالتبوية وسدس الباقي
 او ثلثه لمن تقرب للاب من العمومة بالام وخمسة اسداسه او ثلثاه لمن تقرب له بالابوين
 او بالاب يقسمون بالتفاوت فاذا ماتت الامرئة عن زوج وخولة وعمومة فثلاثه
 منها للزوج واثنان لقرابة الام وواحد لقرابة الاب هو سدس الكل فاذا فرض تعدد
 واقترافهم بجهة القرابة كان لمن تقرب بالام منهم سدس السدس ان كان متحدا
 وثلاثه ان كان متعددا يقسمون بالتبوية والباقي لمن تقرب منهم بالابوين والاب
 يقسمون بالتفاوت كما هو واضح انما الكلام فيما لو اجتمع احد الزوجين مع احد
 المختلف بجهة القرابة في ترك زوجها خالا من الام وخالا من الابوين كان

قد مر الاحتياط في
 حاشية قبله

قد مر الاحتياط في
 حاشية قبله

بيان حكم الزوج من حيث المبدأ

للخال من الأم سدس الباقي بعد نصيب الزوج ان اتخذ ثلثين نقد لا سدي
 الاصل ولا سدس الثلث والباقي للخال من الابوين كذا لو ترك زوجا وعمالا
 وعمالا ابوين كان للعم من الأم سدس الباقي بعد نصيب الزوج وثلث لا سدس
 الاصل ولا ثلث والباقي للعم من الابوين على الاقوى فيما ابقوا وان قل القائل
 بذلك خصوصا الاخير لكن لا حشر مع الحق كالاثنين مع غيره وان كثر القائل به
 والله العالم بمجاقب العلوم والاحكام **المقصود الثاني** في الميراث بالسبب
 وفيه فصول **الاول** في سبب الزوجية التي قد تقدم كثير من احكامها وانها
 تشارك الطبقات اجمع ولكن مع ذلك قد هي فيها مسائل **الاول** في الزوجية توث
 ما دامت في جمال الزوج وكانت خاليتها من موانع الارث ولم يدخل بها وكذا يرنها
 الزوج وان لم يدخل بها ابقا نعم يستثنى من ذلك نكاح المريض الذي ستعرفه الكلا
 فير بل لو طلقت رجعية توارثا اذا ماتت احدى في العدة بخلاف المطلقه البائنة
 لا توث ولا توارث كالمطلقه ثلاثا والتي لم يدخل بها واليا ستر والمخالعة والمبارات
 لكن لو رجعت بالبدل في العدة على وجه يمكن الرجوع بها بان لم يكن قد تزوج بها
 مثلا ففي جوع احكام الرجعي التي فيها التوارث قوة كما ان عد التوارث في الرجعي
 اذا صار بائنا بالعارض بالصلح على اسقاط حق الرجوع بناء على جوازه او غير ذلك
 ولا توارث بالموت في عدة وطى الشبهة او في نكاح قطع المسئلة **الثانية**
 قد عرفت مما تقدم ان الزوجية مع عدم الولد الرابع ولو كان اكثر من واحدة كن شركا فيه
 بالسوية ولو كان له ولد منها او من غيرها كان لهم الثمن بالسوية ايضا وكذا لو كانت واحدة
 لا ينقص من ذلك ولا يزدن عليه شيئا حتى لو كن ثمانيا وازيد كما يبتلى المريض
 اربعا وخرج بهر العدة ثم تزوج اربعا ودخل بهن ثم طلقتهم وخرجن من العدة ثم
 تزوج اربعا وفعل كالاول وهكذا الى اخر السنة ومات قبل بلوغ السنة في ذلك
 المرض من غير براء ولم يتزوج واحدة من النساء وبث جميع المطلقات وغيرهن الرابع
 او اثني بالسوية المسئلة **الثالثة** اذا طلق من اربع وتزوج اخي

الاف صورة واحدة و
 هي اذا طلقها وهو
 مريض من غير سؤالها
 ومات بذلك المرض
 فاتها تركة السنة والم
 تزوج ولكنها لا يرنها
 لو ماتت قبله طلقا
 خاتم اقباله
 العالي

في الارث

ثم مات واشتبهت المطلقة في الزوجات الأول كان للاخيرة التي لا اشتباه فيها ربع الثمن مع الولد الباقي من بين الاربع بالتسوية بل يقوى تعدية نحو الحكم في الرابع مع عد الولد فما اذا اشتبهت المطلقة في اثنين او ثلاث خاصة او في جملة المحبي او كان للطلق دون الاربع فطلق واحدة وتزوج اخرى حصل الاشتباه بواحدة او اكثر ولم يتزوج واشتبهت المطلقات بالباقيات وبعضهن او طلق ازيد من واحدة وتزوج كذلك حتى او طلق الاربع وتزوج اربعا واشتبهن او فسخ نكاح واحدة بسبب او غيره او ازيد وتزوج غيرها ولم يتزوج الميسكئ **المسئلة الثانية** لو زوج الصغيرين وليهما متحقق الارث وكذا لو زوجهما الفضوليان ورضيا بذلك بعد البلوغ والرشد اما لو ردها واحدة بعدهما او مائتا واحدة قبل البلوغ فلا ميراث بينهما نعم لو بلغ احدهما فاجاز ثم مات غل نصيب الاخر من تركه الميت وتبرص بالحي فان لم يجز ذلك على الورثة وان اجاز احلف على انه لم يدعه الى الاجابة الرغبة في الميراث ودفع اليه والظاهر تعدية الحكم الى تزويج الفضولي الكاملين والولي احد الصغيرين والاخر الفضولي غيرها من صور الفضولي بل يقوى عدم اليمين في غير الصورة الاولى وان كان هو الاحوط بل وفيها ايضا مع عدم التهمة وان كان هو الاحوط ايضا كما انه يقوى في صورة اليمين عند دفع النصيب مع الشكول نعم لو منع منها ما منع كجنون ونحوه انظر ما لم يحصل ضرر بذلك على الوارث والمال فتبيح دفعه الى الوارث الى ان يتحقق اليمين ولو كان المخرج المتأخر الزوج فالأقوى عند توقف استحقاق المهر عليه على اليمين نعم ليس للوارث المطالبة به وان وجب عليه فعليه بعد فرض كون رضاه لا للطبع في الميراث والظاهر استحقاقه الارث منه في دفع ما اراد على نصيبه منه الى الوارث بل يقوى ان له المقاصلة بباقيه من باقي التركة **المسئلة الثالثة** ميراث الزوج يورث العين من جميع تركته زوجة وان لم يكن ولدهما من غير فرق بين الارض والبناء وغيرها وما هي وان كانت ذكرا ولد منه على الاصح فالأقوى حرمانها من مطلق الارض عينا وفيه سواء كانت

اذا كان مدعيها كون
الاجازة للطبع الا
فله ذلك حكمنا
حارم بقائه

بيان حكم الزرع في الارض

دارا وبستانا وغيرها مشغولة بزراع او غرس او خالصة ومن خصوص عن آلات
البناء كالطوب والجذوع والخشب والقصب والنقص الثمر والتخل والبناء وانما لها
من ذلك كله القيمة مقنوم ح الآلات والثمر والتخل باقية في الارض الى ان تقضى
تجانا وتطحن حصتها من ذلك بل يقوى جبر الوارث على ذلك فلا يجد به بدل العين
حينئذ بل لا حوط معاملة ذلك معاملة المعاوضة على معنى عدم جواز تقاضي
الوارث حتى يدفع القيمة وهل يدخل في الآلات التي لا يملكها ولا في الحال والهرث
الذي يكون عليه غصان الكرم ونحوها وجهان احوالها دخول كل ما يمتد من آلات
البناء من غير فرق بين ما اتخذ للتسكن وغيرها من المصالح كالزراعة الحمام ومضرة
الزيت والشمع العنب الاصطبل والمراح ونحوها بل قد يدخل وجهه صفة الحكم
والمسبب ونحوها فيها نعم الظاهر عدم عدا القدر المتبقي في ذلك ان مثلا لظن
الطرايس والزوس ونحوها من الآلات فترث ح من غير كمال الظاهر ان لها من
عين آلات البناء المهدمة من اجر ونحوها القيمة لو انها مبنية وان كانت
مستعدة للهدم وكذا ما كان ثابتا من الغرس والتخل ونحوها وان انتهى عمره و
استعد للقطع على اشكال ونحوه اليابس من الشعة الاغصان ومثل ذلك
تماما رطباً الا ان متصل باصله اما التخل الصغار المعد للقطع بل لا يلتفت به
من دون قطع فالظاهر استحقاقها القيمة منه نعم لو كان مقلوعاً ورتت من غير
وان كان معد للغرس بخلاف الثمر ولو على الثمر والزرع وان لم يستحصل بل لو كان
بذراً فالتأثير من غير هذا ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالصحة ونحوه في جميع
محال الست المسئلة **مسئلة** نكاح المريض مشروط اذ اذت الزوجة
به بالدخول قبل او دبراً او البز من ذلك المرض فان مات في مرضه ولم يدخل فلا
ميراث بل ولا مهر بل يقوى في النظر على ان ثمة من الوفاة هي في مرضه ثم مات هو
بعدها نعم ثمة لو تزوجها مريضة وان ماتت به قبل الدخول ولو مات المريض
في مرض آخر بعد برثه من المرض الاول ومات بعد الدخول ورثت بل لعله كان

النقص
بالضم والياء بمعنى نقص
القصير الذي على القيمة
على كسر وايجم نقص ومنه
صوت ميراث ميراث
رواجه ونقص نقص
الارباب
الجمع
مشكل حكم ميراثها
حارم بقاها
الاشارة
نظم اول فقه دوده جوده
لغيره مما ثبت من كسبه
في كسبه بشود باو كسبه
است واولا باسناد اول
بكره وديكره واولا باسناد
ميراثه واولا كسبه بشود
ميراثه فامس دونه نقص بل هو
الذي يبره للدار فامس ميراث
وقبيل ميراثه واولا باسناد
واضح فميراثه واولا باسناد
كذا في ميراثه واولا باسناد
براهن صحاح خرج روك لعل
جاهل ميراثه واولا باسناد
العرش عرس بنجر نيت
بكره نيت ميراثه واولا باسناد
ودخت الكور واولا باسناد
والسنة ميراثه واولا باسناد
الكرم كفسس ميراثه واولا باسناد
سنة العرب العرس كفسس
الان ان ميراثه واولا باسناد
المرحى برودن ميراثه واولا باسناد
والفارسى استبا ميراثه واولا باسناد
ميراثه واولا باسناد
برودن ميراثه واولا باسناد
الاصطبل برودن ميراثه واولا باسناد
جاي استادن ميراثه واولا باسناد
ان اصطبلت ميراثه واولا باسناد
استادن ميراثه واولا باسناد
القدس كفسس ميراثه واولا باسناد
قدور كفسس ميراثه واولا باسناد
قدور كفسس ميراثه واولا باسناد
القدس كفسس ميراثه واولا باسناد
برودن ميراثه واولا باسناد
برودن ميراثه واولا باسناد
كفسس ميراثه واولا باسناد

في الارث

لو فرض موت مولى بمخوه لا بد ان الميراث ان لم يكن قد بر من مرضه ولم يدخل بها وكذا
لو طال مرضه بحيث بقي سنين وخصوصاً اذا كان يمشي بها وكان شبه الادوار ومخوه
الفصل الثاني في ولاء العتق وفيه مسائل الاولى انما يرت المنعم بالعتق
بشروط ثلثة الاولى ان يكون المعتق مملوكاً معتقاً في واجب كالكفارة ومخوها لم يرش
على الاصح وكان سائبة ولا تير للامام اذا لم يتولى احد الثاني ان لا يتبرى حال
عتقه من ميراثه وعن ضمان جريرته والا كان سائبة بل الظاهر الا لكفاءه بنكر
البرائة عن ضمان الجريرة كما ان الظاهر عدم اعتبار الاشهاد فيه نعم الاقوى اعتبار
ذكر ذلك حال العتق فلا يجزئ التبري بعده زمان على الاصح الثالث ان لا يكون
للمعتق بالفق وارث مناسب الا كان الارث له قريباً كان او بعيداً اذا فرض ولا نعم
لو كان له وارث سببي كزوج او زوجة لم يمنع المنعم بل كان سهم الزوجية الربع او
النصف لصاحبة الباقي له ولو اعتق عبداً ولم يعلم كونه سائبة ولا فالظاهر الحكم
بالاول حتى يبين خلافه فيرثه للامام ح وام الولد بعد انعاقهما من نصيب لدها
من السائبة على الاصح وكذا سائر افراد الانعاق فمهر ابوعوض كان او بغيره وسواء
كان الدخول في الملك اختياراً او اضطراراً وسواء كان بتكيد او غيره وكذا المعتق في
نذر مطلق بل والنذر وعتقه بالخصوص في وجه قوي كالمترع يعتقه في واجب
عن الغير نعم الولاء ثابت على المدبر والوصي يعتقه بل والمكاتب لكن مع الشرط لامع
عنه **المسئلة الثانية** يثبت الولاء للكافر ولو على مسلم وان كان ادبته له
مشروطاً باسلامه فلو مات ح عتق الكافر المسلم ومخوحي كالميراث للامام ما لم يكن له
اي الكافر ولا ميراث او قريب كذلك والا قدم على الامام **المسئلة الثالثة**
اذا اصبحت شروط السابقة ورثه للنعم ذكر اكان او انثى ميتاً كان او متعديداً
وان اشركوا في الولاء ح بنسبة حصصهم **المسئلة الرابعة** لو مات المنعم
فالاقوى ثبوت ولا تير لابيه واولاده الذكور دون الازواج ودون اقران كان
رجالاً ونعوماً والاولاد الذكور مقام ابائهم مع عدمهم وباخذ كل منهم نصيب من تفرقة

مستبرعاً بالعتق مع من

في طلاقه تامل بل منع
ظرياً اذ امر بقاءه

اي مع شرط الولاء ظرياً
كما اقباله

وبما جكر ولا العنق من الابن

كالميراث ومع ذلك جميع اهل الطبقة يكون للاخوة للابوين والابن والاجداد كانت دقا
 الاخوات والجدات والاخوة للام والاجداد لها والظاهر مشاركة المقرب بالاب
 وحده للمقرب بالابوين ويقوم مقامهم اولادهم ايضا مع عدمهم على حسب ما سمع في
 الاولاد ومع ذلك جميع يكون للاعمام للابوين والاب دون الاخوال والخالات و
 العمات والاعمام للام نعم يترتبون في التقصيب ايضا فالاقرب منهم يمنع الا بعد لو كانت
 المنفعة امرئ فالولاء بعد فقد هاهنا العصبية ومع ذلك قرابة المنعم يكون الولاء لمولى المولى
 فان عد فلقرابته لا يبر دون امته على حسب ما سمع في المولى من كون في الرحم للاب
 والاولاد ثم الاخوة والاجداد ثم الاعمام وفي المرتبة للعصبة ومع ذلك مولى المولى يكون
 الولاء لمعتق الاب ثم لقرابته على حسب ما سمعت فان عدوا جميع فلضامن الجيرة ثم
 للامام **المسئلة الخامسة** الحقان الولاء يورث به ولا يورث فلو ما
 المنعم قبل العنق وخلف وارثا غير الوارث عند موت العنق مثل ما لو مات عن وارث
 ثم مات احدهما عن اولاد ثم العنق كان الولاء للولد الباقي ولا يثا ركة اولاد الابن الا
 لانه لم يجر كلجنة النسب لئلا يصح بيعه ولا هبته ولا اشتراطه في بيع نعم هو اى المعتق
 لا يورث المنعم على الاصح وح فلو لم يخلف وارثا ولا مولى لاضامن جيرة يكون مبرا
 للامام **المسئلة السادسة** ميراث ولد المعتق قبل عتقه او بعد
 حملها ولم يتبعها الحمل من اعتمهم ولا يجر ولا هم نعم لو حملت بعد الصق كان ولا هم
 لمولى امهم اذا كان ابوهم رقا اما اذا كان حرا اصل لم يكن لاحد عليهم ولا ولو كان
 معتقا فولا هم لولا دون مولى الام بل وكذا لو عتق ابوهم بعد ولادهم انجرو ولا هم عن
 مولى امهم الى مولى الاب هل يشترط في الجير التحاق النسب بالاب شرعا ولا يخرج مع
 زناء الاب اشنباه الام مثلا استكراه ذلك نعم قد يقوى ثبوت الولاء على
 الزناء من الطرفين **المسئلة السابعة** لو تزوج مملوك بمعتقة فاولادها
 فولاء الولد لولاها ولو مات الاب اعق الجدة بنجر الولاء الى معتق الجدة القائم مقام
 الاب بل وكذا لو كان الاب باقيا وان كان لو اعق هو بعد ذلك انجر عن مولى الجدة

الا قولى نر يورث في
 الفرج المذكور يشارك
 الاولاد والولد الباقي
 فخر طيارا مرقا

محل ناقلا وكذا في ولد
 الزنا من الطرفين
 فخر طيارا مرقا
 العالي

في الميراث

الى مولى الالب فيكون جراً البحر كما ان لو كان المعتق جذاً بعيداً انجر الولاء الى مولاه
فاذا اعتق المجذ القريب انجر منه الى مولاه فاذا اعتق الالب انجر منه الى مولى الالب
ولو كان المجذ جراً الاصل والالب مملوك فترجى بمولاه قوم واولد لها فالاقوى
عده ولا احد عليه **المسئلة الثامنة** لو انكر المعتق بالفقح ولد زوجته
المعتقة فلا يعتق انتفى عنه ولا ولا مولاه عليه بل هو لمولى الام بل لا فرق في ذلك
بين تقادم اللعان على المعتق وتاخره عنه وبين تقادمه على الولادة وتاخره عنها
بل هو كك وان اعترف به الالب بعد ذلك **المسئلة التاسعة** انجر الولاء
فيما عرفت من مولى الام الى مولى الالب ثم الى عصبته ثم الى مولى النوف ثم الى عصبته و
هكذا ثم الى مولى عصبته مولى الالب ثم الى عصبته موالى العصبات ولا يعود الى
مولى الام وان كان يخلو من وجه مع عد الجميع ثم الى ضامن الحرية ثم الى الامام
المسئلة العاشرة لو اعتقت المرأة مملوكاً فاعتق هو اخر فان مات الاول
كان ولا تمولاه ثم كما ان لو مات الثاني كان ولا تمولاه فان لم يكن هو ولا مناسب
كان لمولاه مولاه وهو واضح كوضوح الحكم فيما لو اشترى احد الولدين وابوه مملوك
واعتقاه اذ لا ريب في ان الولاء لها معاً فان مات الالب ثم مات المعتق كان ثلاثة
ارباع التركة للولد المشتري وربع للاخر **الحادية عشرة** قد عرفت ان ولاء
ولد العبد من معتقه لمولى ماله لكن لو اشترى لولد عبد فاعتقه كان ولا تموله دون
مولى الام فلو اشترى هذا العتق بالمنعم عليه فاعتقه انجر الولاء من مولى الام الى
مولى الالب كان كل واحد منهما مولى الاخر فلو مات الالب كان ميراثه لابنه دون
مولاه الذي لا يرثه الامع عد النسب نعم ان مات الابن ولا مناسب له فولا لعتقه
الذي هو معتق الالب كما ان لو مات هذا العتق ولا مناسب له كان ولا تموله للولد
الذي باشر عتقه ولو ماتا معاً ولم يكن لهما مناسب جمع الولاء الى مولى الام في وجه
وفي آخر الى الضامن ثم الى الامام **الفصل الثالث** ولا ضامن الحرية
في تجنيته والمراد بيان يتوالى كل من شخصين الاخر واحدهما على ان يكون عقله

محل اشكال بل لا يبعد
كونه لمولى الاصام ظاهر
فما ذكره من قبالة
الغالب

الوجه الاول اوجه
ظاهر من جهات
الغالب

في حكم الوارث لا يورث من غير الوارث

عليه ان يرث له والا ولم مع عدم الوارث لاحدهما ان يكون الايجاب من طرفه فيقول
عاقدك على ان تنصرتي وتمنع عني وتعقل عني وترثني فيقول لاخر قبلت وان
كانا معا لا وارث لهما قال احدهما عاقدك على ان تنصرتي وانصرتك وتمنع عني
وامنع عنك وتعقل عني واعقل عنك وترثني وارثك فيقول لاخر قبلت او
يقول احدهما مات دمي ومارك وحرثك وحرثك وسلمك وسلمك وترثني وارثك
وان كان عد وجوب هذه الكيفية الخاصة قويا بل يقوى الاكفاء بذكر العقل
عن ذكر الارث في اللفظ بل والعكس وجه قوي نعم يعتبر فيه مجموع الامرين فلو
براضنا على الارث دون العقل وبالعكس لم يصح ولا يعتبر فيه في قوى الوجوه
اشهاد الضامن والمضمون فيجوز ضمان الواحد لا الاخر في عقد واحد وبالعكس فليست
حيث في عقده وميراثه بل لا يبعد جواز ذلك على الترتيب بمعنى ان يرثني شخصا
ثم يتولى اخرا كما انه لا يبعد عدم اعتبار ما ذكر في العقود اللازمة من الالفاظ المخصوصة
والعريضة والمقارن بين الايجاب القبول وتقديم الاول منهما فيه بل هو اشبه
بشيء في الالفاظ المستبينة وان كانت كيفية السبب فيه مركبة من انشاء وضابط
بل لا يبعد الاكفاء بالفعل المفترق بما يدل على ذلك ولا يكون حكم المعاطاة
بل هو على كل حال لازم بينهما بل يشكل جريان الاقالة فيه كما ان يشكل جريان النجاة
فيه ايضا نعم الظاهر جواز الوكالة واشهاد الموجب القابل فيه مع الوكالة والولاية
او الوصاية فيجوز للمالك او الوصي ايقاعه عنهما الولاية عليه بل الظاهر جريان
الفضولية فيه وهل يجري بين المسلم والكافر على ان يكون المسلم الضامن
اشكال اما العكس فالظاهر عدم جوازه ولا يتعد حكم الضامن الى الوارث كما ان
المضمون لا يرث الا اذا كانا متضامين ويعتبر في المضمون ان يكون سائبة لا
ولا عليه لاحد كالمعتق في كفارة ذنوبه والمبترى من خلع نكاحه اصل الارث له
ما سبب صلا فلو كان المضمون حرة وارث ولومولى كان الضمان باطلا اما
لو ضمنه محررا حال الضمان ثم ولد بعد ذلك مثلا ففي بطلان العقد وبقائه

الثاني في استخرج انما
يطلب برم استخرج عليه السلام
وهو يقول كمن اهدى النار جمع
الجهنم

محل اشكال ظهريا
فما يقابل

محل اشكال ظهريا
فما يقابل

غير بعيد وكذا النجاة
ظاهريا او غير
الغالي

في الارث

بل لا حوط ظهرا
على مراقباله
العالى

مراعي وجهان افويها الاول وبذلك ظهر ان الارث بهذا السبب يكون الا
مع فقد كل مناسبت فقد المولى نعم يرث مع الزوج والزوجة بضيقهما الا
على وهو مقدم على الارث بالامامة **الفصل الرابع** ولاء الامامة وهو
المرتبة المتأخرة فانه عوارث من لا وارث له بل قد عرفت انه لو لم يكن الا زوج
رد المال عليه ونعم على الاصح نعم لا رد على الزوجة فيكون ما زاد نصيبها الاعلى
له ودونها فان كان مخاضرا دفع اليه يصنع به ما شاء وان كان غائبا كافي
هذا الزمان يحل الله فيه قسم بين فقراء الشيعة والاولى **فصل** نائب الغيبة
يصرف فيهم **والخاتمة** فيها مسائل **الاولى** اذا اجتمع للوارث ثبوت
او السبب سببان لم يمنع احدهما الاخر ورث بهما كعم هو خال او معتق او
ضامن هو زوج او زوجة او زوج هو ابن عم او بنت عم هي زوجة
وان منع احدهما الاخر ورث من جهة المانع مثل ابن عم هو اخ لام ومعتق
هو ضامن المراد في الارث بهما مشاركة المتوصل بالواحد منهما واقترافه عندهما
لاخر لا انه يجب فلو كان مع العم الذي هو خال خال فكنى ابن عم او عم فكنى ابن
مع خال وهما فكنى ابن خالين نعم يخرج من ذلك يجب للمقرب بالابوين للمقرب
بالاخوات في جميع حواشي النسب ولو احدا اني مع الذكور المعتدين حتى في
مثل المقام ولو فرض فيه عم للابوين مع العم للاب الذي هو خال يجب من جهة
العمومة وتبقى جهة الخوة خاصة **المسئلة الثانية** يرث ولد الام
ولاء وامه الزوج والزوجة على حسب ما عرفت في ارث غيره دون اب يخرج فلا امر
السدر الباقى للولدان كان ذكرا او ذكرا وانى للذكور سهمان وللانثى سهم واحد
ان كان انثى فلها النصف مع الاتحاد والثلاثان مع التعدد والباقي رداعليهما او
عليهن وعلى الام على حسب ما عرفت في ارث غيره ولو لم يكن له الام كان لها الثلث
لتمية والباقي رداعلى الاصح كما انه لو لم يكن له الاولاد اختص الارث بهم دون
الاخوة نعم مع عم الام والولد يرث الاخوة لها واولادهم والاجداد لها وان علوا

وهي ان حكم ولد الملائعة

مرتبين في منع الاقرب منهم الابعد مع عدم يرث الاخوال والخالات على حسب اعرفته في ترتيب رفق وفي جميع هذه المراتب يرث الذكر والانثى سواء فان عدم قرابة الام اصلا فلولي العتق ثم الضامن ثم الامام ثم الزوج والزوجة يرثان منه فصيدهما مع كل درجة من هذه الدرجات وهو النصف للزوج والنصف للزوجة مع عدم الولد ونصف ذلك معه ويرث قرابة امه من الاخوة والاخوات والاخوال والخالات والاجداد والجذات على الاصح نعم لا يرث ابوه ولا من يتقرب به كما انه هو لا يتم الامع اعتراف الاب به فانه يرثه هو دون الاب وان وافقه في الاعتراف بما الاقارب من جهة غير الاقوى ان لا يرثهم ولا يرثونه وان وافقهم ايضا في الاعتراف **المسئلة الثالثة** لو خلف ابن الملائعة اخوين احدهما لاب ام والاخر لها فما سواء وكذا لو كانا اختين او اخا واختا واحدهما للابوين والاخر للام فان الجميع سواء كالاخوة والاخوات لها الماعز من سقوط نسب الاب بالنسبة اليه ومنه يعلم الحال فيما لو خلف ابن اخيه لابيه وامه وابن اخيه لامه او خلف اخا لابويه مع جد وجدة للام ولو مات اخ لابن الملائعة من ابويه وامه وقد كان له اخ من ابويه لم يحجب بل تنسك في ميراثه في اخذ هو حصته الاخ من الام السدس والباقي للاخ من الاب **المسئلة الرابعة** اذا ماتت امه ولا وارث لها سواء في امها له ولو كان معه ابوان لها واحدهما قلها السدس والاخر السدس والباقي له ان كان ذكرا وان كان انثى فالنصف لها والباقي يرث بموجب التهام اخماسا او ارباعا **المسئلة الخامسة** لو انكر الحمل فتلاعنا فولدت تواما توأنا بالامو فتدون الابوة فيرث كل منهما السدس من الاخرو مات قبله وكذا لو ولدان المتعاقبان باللعان **المسئلة السادسة** ولد الزنا من الطرفين ميراثه لولده واثباته فضلا عن يتقرب بهما ومع عدم الولد فلولي العتق ثم الضامن ثم الامام ثم الزوج والزوجة على فصيدهما الا ان مع الولد

وبيان النخني

والاعلى مع عقد المسئلة السابعة برائة الاب عند السلطان من حصة
الولد من ميراثه لا تنقط ميراثه منه على الاصح المسئلة الثامنة
في النظر ان النخني هو من له فرج الرجال والنساء ان امكن تشخيصه علما او ظنا
بالبول من احدهما او بسبقه وبانقطاعه اخيرا وبعد الاصلاح او بنات اللحية
او الحوض وغير ذلك من الامارات المنصوبة وغير المنصوبة ولو بالترجيح فيما
بينهما مع فرض تعارضها على ابيته الا كان نخني مشكلا على فيه بالقرعة او بنصف
التصديبين فان انفردا خذ المال كله وان تعاد فعلى القرعة يقسم بينهم بالتوبة
ان كانوا ذكورا او اناثا والا فللذكر مثل حظ الانثيين وعلى الثاني يقسمون
بالتوبة ولو كانوا مائة نعم لو كان مع النخني ذكر يقيقين كان له ثلث اسهم وللذكر
اربعة فالقسمه حينئذ من سبعة ولو كان معهما انثى كان لها سهمان فمخرج
من سبعة كما انهما من خمسة لو كان مع النخني انثى خاصة وبالحجة يعطى نصف نصيب
الرجل ونصف نصيب الانثى اي نصف الثالث والثلثين فيكون ثلاثة ارباع
سهم الذكر او سهم انثى ونصف سهم اخرى وقيل انهم يقسم الفرضية مرتين ويقض
مرة ذكر في الاخرى انثى وتعطى نصف التصديبين على التقديرين ايضا ولكن الاول
الصق بالادلة ومن اراد تمام الكلام في كيفية ذلك وفي التفاوت بين الطرفين
وفي سائر صور اجتماعها مع غيرها من الورثة حتى الزوج والزوجة قليلا فخطا بنا
الكبير المسئلة التاسعة من ليس له فرج الرجال ولا فرج النساء ولا غيرها
فما يشخص به كلامهما كما نقل عن شخص وجد ليس في قبيلة الالحمة ثابتة يرثع البول
منها وشحاو عن اخر ليس له الا مخرج واحد بين المخرجين منه يتغوط ومنه يبول
وعن ثالث ليس له مخرج لا قبل ولا دبر وانما يتقيأ ما ياكل ويشرب بغوذا بالله فانه
يوثر بالقرعة على الاصح المسئلة العاشرة من له لسان وبيضان
على حق واحد فمن ابي جميله ان ذى يبارس امرئها لسان وصدرا وفي
حق واحد متر فجه تغار هذه على هذه وهذه على هذه وعن غيره انه راي جلا

كما يعطى مشاركتها
من الذكر والانثى
نصف التصديبين
مع مئة

في بيان شرائع الخنثى

كذلك وكانا ثنتين يعلان جميعاً على حق واحد ووقتاً واحداً فان انتم هما
 فهما وان انتم لحد هما فهما الشان **المسئلة الحادية عشر** الحمل
 ان كان نطفة حال موت المورث يرث اذا علت ولادة جارية بالاستمهال
 البقية من غير فرق بين الذرية وغيرها فان مات بعد وجوده كان نصيبه لو اضر
 وان لم يكن مستقر الحياة نعم لو سقط ميتاً لم يكن له نصيب ان تخرش في البطن
 بل وان علم انها حركت حتى بل لو خرج نصفه واستهل ثم سقط ميتاً لم يرث ولم
 يرث في الاقوى في شرط العلم بوجوده عند الموت ليحكم بانتسابه وتعلم ذلك
 بان تلد ولد من ستة اشهر من حين موته ولا قضى الحمل مع عدو وطى الام طناً
 صحيحاً يصلح استناد الولد معه الى الواطى وعلى كل حال يوقف للحمل نصيب كبير
 احتياطاً فلو اجتمع مع ذكر اعطى الثلث وعزل له الثلثان او انى اعطيت
 الخمس وعزل له الاربعة الخمس حتى يثبت الحمل فان ولد جاكما فرض ذلك والا
 وزع التركة بينهم على حسب ما يقتضيه حال الحمل فان ولد ميتاً خص باقيها بالولد
 الموجود ومن كان محجوباً به كالاخ للبيت لم يعط شيئاً حتى يثبت الحال وكان له
 فرض اعطى النصيب الا ان كان ممن محجبه الحمل من الاعلى اليه كالزوجة فان
 ولد ميتاً اكل النصيب ان ولد جبار وعي حاله وقسم التركة على حسبها وان كان
 له فرض لا يتغير بوجوده وعدمه كنصيب الزوجة اذا كان معها ولد تعطى كل نصيبها
 والذى بقوى عند كون العزل فتعز على جبر بحيث لو تلف ذلك المعزول لم يكن للحمل
 شئ بل يشترك معهم فيما قبضوه مع فرض ذلك ولو سقط بنفسه وبجناية جان
 اعتبر بالحركة التي لا تصد الا من حتى دون القاصر الذى يحصل طبعاً لا اخباراً
المسئلة الثانية عشر الغائب الذى نطعت ثأره واجباره فلم
 يعلم بونه ولا موته يبرقن بما له حتى يتحقق موته ولو ان تقضى مدة لا يعلس
 مثله لها غالباً على الاصح فيحكم حينئذ بميرانه لورثته الموجودين في وقت الحكم
 لا من مات قبله ولو سوم الا اذا علم موته قبله ولو بالبتة هذا بالنسبة الى مورثه
 تنس

القول بالطلب ربع
 سنين ثم التقسيم
 لا يخالوا عن قوة طاعتها
 حراماً قد لا يطاع

في باب الفرق بين الميراث والميراث

واما وارثيته فالاقوى معاملته معاملته المحي الى المدة المربورة فيعطى نصيبه
 يكون كسبيل ماله فاذا بان خلاف ذلك عمل على ما بين المسئلة الثالثة
 عشر اذا تعارفا شأن كاملا ن وورث بعضهم من بعض لا يكلف احدهما
 البتة لكن الظاهر عدم تعدى قرارهما الى غيرهما من ذوي نسابهما الا بالتصادف
 ولو انكر احدهما لم يسمع منه في حق من سبق الاقرار لهما فيهما لم يسمع منهما اقرارهما
 مع معرفتهما شرا بخلاف ذلك النسب المسئلة الرابعة عشر الفرق
 والمهادم عليهم التوارثون مع اشتباه حالهم فلم يعلم اقران موتهما ولا عدمه
 يرث بعضهم من بعض فلو لم يكن لهما معامال او لم يكن بينهما موارثة او كان
 احدهما يرث دون صاحبه كاخوين لاحدهما ولد لم يثبت الحكم المربور وكذا
 لو كان الموت حثفا لانف واشتبه الحال فلا يرث احدهما من الاخر شئ ويكون
 ارث كل منهما الا لغيره من ورثته بل لا توارث بينهما لو كان الموت بسبب هو
 الفرق والمهادم فضلا عن غيرهما ولكن علم اقران موتهما او تقدم احدهما بخصوص
 على الاخر او ظن على وجه يقوم مقام العلم فينتفى الارث حيثن مطلقا او
 عز التقدم مخاضة بل الاقوى عدم ثبوت حكم الفرق والمهادم عليهم للموت
 بسبب غيرهما كالقتل والحرق ونحوهما وان اشتبه الحال في موتهما نحو اشتباه
 الفرق وانما يكون الارث لغيرهم من الورثة بل لا يخلو جريان حكمهم في الفرق بالما
 المضاف والقيروا الطين او التلظ او البالوعة او نحو ذلك وبالمهادم جبل
 او انكسار شجرة او وقوع بيت شعرا وخيمة او نحو ذلك من اشكال وان كان
 الاقوى جريانه في ذلك وغيره مما يمتي موتا بالفرق والمهادم نعم الظاهر عدم
 جريان حكمهم عليهم اذا ترتبوا في الفرق والمهادم ولكن لم يعلم السابق من
 اللاحق والاقوى الرجوع الى القرعة وكذا في الموت حثفا لانف والموت سببا
 غير الفرق والمهادم ولو علم تاريخ موت احدهما بخصوصه احتمال الحكم بالارث
 لجهولهما وسقوط التوارث في غير الفرق والمهادم وعليهم والتوارث بينهما

يعني ولو لاحدهما
 ظهر لهما في مرقاة
 العالي

في بيان الغرق والورث

بل الاول اقوى
في ما قبله
العلي

ولعل الاخيرة لا يخلو من قوة والمراد بالتوارث في الغرق فرض كل منهما ما حيا بعد
موت الآخر فيعطى ارثه نعم الاصح لا يورث الثاني مما ورثه منه او من غيره الا
واما يختص الارث بينهم في صلب المال ونالاه دون طارفة ويشتد لافرق
بين تقديم الاقوى في الارث ثم الاضعف وبين العكس فلو غرق زوج وورث
فرضت موت الزوج اولا ان شئت وتطى الزوجة ثمها او بعدهما ثم فرضت موت
الزوجة ويعطى الزوج نصيب الربع والنصف من تركتها الاصلية لا منها او
مما ورثته وان شئت عكست وان كان الاولى الاقل وكذا لو غرق ابن اب
يورث الاب ثم يورث الابن او بالعكس ثم ان كان كل واحد منهما اولى من بقيت
الوارث انتقل مال كل واحد منهما الى الآخر ومنه الى ورثته كابن لراخوة من
ام واب لراخوة فان ما صار الى كل واحد منهما من الاخر ينتقل الى اخوته ولو
كان لاحدهما ولكل منهما شريك في الارث كابن واب للاب ولا غير من
غرق وللولد ولا فرضت موت الابن اولا ان شئت واعطيت نصيب الاب
من السادس ثم فرضت موت الاب اعطيت الولد الغريق نصيبه مع اخوته ثم
اعطيت هذا النصيب ما بقي من تركته وهي الخمسة اسداس الى ولده ولو غرق
عكس الوارث للغريقين غير الامام عليه السلام كالميراث المنتقل من كل منهما الى
الاخر له عليه السلام وان كان لاحدهما وارث دون الاخر انتقل ما صار اليه
الى ورثته وما صار الى الاخر الى الامام ولو كان الغريق المتوارثون اكثر من اثنين
فالحكم كك ايضا بان يفرض موت احدهم ويقسم تركته على الاحياء ان كانوا
الاموات معهما فيصيب الحي بطن وما يصيب الميت معه يقسم على ورثته
الاحياء دون الاموات وهكذا يفرض موت كل واحد الى ان تصير تركات
جميعهم منقولة الى الاحياء الميراثية الخمسة عشر المجوس وغيرهم
من فرق الكفار الذين ينكحون المحرمات عندنا شبهة جواز ذلك في دينهم
بتوارثون بهذا النسب السبب على نحو ما ذكرناه وان كانوا اسدس بن عندنا

في بيان اثار الجور وغيره من الكفار

فلونك واحد منهم اثم يكون لها نصيب النجاسة وهو الربع والثلث نصيب
الامومة فان لم يكن لها مشارك كالابن فالباقي ردها بالامومة كما ان لم يكن لها
نصيب الزوج النصف والربع فان لم يكن لها مشارك فالباقي كله لها بالبنوة وكذا
الكلام في بنت هي زوجة وغيرها نعم لو اجتمع السببان واحدهما يمنع الاخر
من جهة المانع مثل بنت هي اخت من ام فان لها نصيب البنت دون الاخت
لعدم مشاركتها الاخت للبنت واما السلم فلا يرث بالسبب الفاسد لاجتماع
يرث بالنسب الصحيح فاسد الحاصل من الشبهة والله العالم بالاحكام والحجج
على التمام وصلى الله على محمد وآله الكرام

قال شمس الكتاب المستطاب بن الملك الوهاب يعلو الطلاب من غلام حسين

شفاء اليرى خلف الصدا جاستطافضائل فابك فامير محمد حسين

اليرى حراما فاضلا العا ليعلى هتم امر جناب استطاب

مستقى الالفاب نتيجة الانجاب فابو القاسم حنا

تاجوزي خلف حمت غفران ثناء جنت ورضوان

امام كاه حجاج محمد باقر صاحب تاج زردى

طاب ثراه في نور محمد حسين

في بقعة الحرم من شهور

من الهجرة النبوية علىها

جرها الف سلم

ونحيت

١٦٩٢

الربيع

[illegible]

غلط نامہ مرتب و حواشی

١٥	٩٦	علي قا	علي ما	١٩	١٣٤	مسكة	ملسكة	١٥
٢	٩٧	مقتضيتان	مقتضيتان	٢٣	١٣٨	تربت	تربت	٢
٢٢	٩٧	علي ما	علي ما	١٣	١٤	يا ثم	يا ثم	٢٢
٢	٩٨	علي قام	علي قام	١٤	١٣٣	عدد	عدد	٢
١	١٠٢	للقرأة	للقرأة	٢	١٣٣	قتدك	قتدك	١
١	١٠٢	لسابق	لسابق	٢	١٣٣	فرك	فرك	١
٢١	١٠٤	عليه	عليه	٢	١٣٣	وعا	وعا	٢١
٥	١٠٥	بليج	بليج	٢	١٣٣	شتغل	شتغل	٥
١١	١٠٦	عذا	عذا	٣	١٣٣	ولا	قوة	١١
٨	١٠٨	اكان	كان	٣	١٣٥	وجب	وجب	٨
٩	١٠٩	ويلا وضع	وضع	١٦	١٣٥	ا ثم	ا ثم	٩
٨	١١٠	وان	وان كان	٢١	١٣٥	الويزلان	الويزلان	٨
٢٢	١١٢	احرنا	احر	١	١٣٦	والا	والا	٢٢
١٣	١١٤	بالولو	بالواو	٢	١٣٦	تبطل	تبطل	١٣
٢١	١١٨	لها	بها	٨	١٣٦	الانتظار	انتظار	٢١
١٥	١١٩	امو	امور	١٩	١٣٦	الثالثة	الثالثة	١٥
١٧	١١٩	يقيم	يقيم	٥	١٣٦	مكرو	مكرو	١٧
٨	١٢٥	جوازة	جوازه	١٢	١٣٧	حذف	حذف	٨
٢	١٢٨	يصل	يصل	٣	١٣٧	الغرض	الغرض	٢
١	١٣١	على الاكثر	على الاكثر	٢١	١٣٨	بالوذي	بالوذي	١
٧	١٣٣	صورة	صوره	٨	١٣٩	خدم	خدم	٧
٩	١٣١	انقلت	انقلب	٢٠	١٥٨	الفرض	الفرض	٩
١٨	١٣٣	نحصر	انحصر	١٥	١٥٣	مسائل	مسائل	١٨
٧	١٣٤	الاعادة	اعادة	١٩	١٥٥	يضاقه	يضاقه	٧

غلط نامہ پیش و خواہی

١٩٧	١	استمر	استمر	٢٢٠	٤	يوضع	يوضع	١٩٨	١	استمر	استمر	٢٢١	٣	يوضع	يوضع	١٩٩	٢٣	فانتعله	فانتعله	٢٢٦	٩	المخذة	المخذة	٢٠٠	١٣	اكرامها	اكرامها	٢٢٢	٢	افكر	افكر	٢٠١	١٧٦	٣	وان الاتق	وان الاتق	٢٣١	٩	المختر	المختر	٢٠٢	١٣	قضاء	قضاء	٢٣٢	١	والفقيه	والفقيه	٢٠٣	١٧	يتخلل	يتخلل	٢٣٤	٨	على مانحو	على مانحو	٢٠٤	٩	ان الله	ان الله	٢٣٥	١٤	المطلق	المطلق	٢٣٧	١٣	استثنى	استثنى	٢٣٨	٢٣	وجده	وجده	٢٠٥	٥	افراد	افراد	٢٣٩	١	يخلون	يخلون	٢٠٦	٧	اختيارا	اختيارا	٢٤٠	١٤	الضروية	الضروية	٢٤٣	٢	بدز	بدز	٢٠٧	١٨	يجلس	يجلس	٢٤٤	١١	تحقق في	تحقق في	٢٠٨	٢	شبهه	شبهه	٢٤٥	١٩	عرض	عرض	٢٠٩	٣	حتى با	حتى با	٢٤٧	٣	غناه	غناه	٢١٠	١٨	كان	كان	٢٤٨	١	لغنى	لغنى	٢١١	٢	الذيره	الذيره	٢٤٩	٧	خلف	خلف	٢١٢	٩	ازادو	ازادو	٢٥٩	٤	التريل	التريل	٢١٣	٧	بحره	بحره	٢٥٩	١٠	في والو	في والو	٢١٤	١٨	الضر	الضر	٢٥٩	٣٣	افراد	افراد	٢١٥	٨	خلقت	خلقت	٢٦٠	٣١	اذلم تكن	اذلم تكن	٢١٦	٧	صدى	صدى	٢٦١	٣	دينار	دينار
-----	---	-------	-------	-----	---	------	------	-----	---	-------	-------	-----	---	------	------	-----	----	---------	---------	-----	---	--------	--------	-----	----	---------	---------	-----	---	------	------	-----	-----	---	-----------	-----------	-----	---	--------	--------	-----	----	------	------	-----	---	---------	---------	-----	----	-------	-------	-----	---	-----------	-----------	-----	---	---------	---------	-----	----	--------	--------	-----	----	--------	--------	-----	----	------	------	-----	---	-------	-------	-----	---	-------	-------	-----	---	---------	---------	-----	----	---------	---------	-----	---	-----	-----	-----	----	------	------	-----	----	---------	---------	-----	---	------	------	-----	----	-----	-----	-----	---	--------	--------	-----	---	------	------	-----	----	-----	-----	-----	---	------	------	-----	---	--------	--------	-----	---	-----	-----	-----	---	-------	-------	-----	---	--------	--------	-----	---	------	------	-----	----	---------	---------	-----	----	------	------	-----	----	-------	-------	-----	---	------	------	-----	----	----------	----------	-----	---	-----	-----	-----	---	-------	-------

غلط نامہ مرتب و حواشی									
ک	ک	ک	ک	ک	ک	ک	ک	ک	ک
۱۹	۳۷۷	الادویه	الادویه	۱۵	۳۳۸	بغض	بغض	۱۵	۳۳۸
۳	۳۸۰	معی	معی و سلمی	۴	۳۴۴	محب	محب	۴	۳۴۴
۸	۳۸۰	تَرَکات	تَوَکَلت	۵	۳۴۸	زواية	زواية	۵	۳۴۸
۴	۳۸۲	خَلَقَت	خَلَفَت	۱۳	۳۵۳	مَثَلَاوِ	مَثَلَاوِ	۱۳	۳۵۳
۳	۳۸۶	اَوَالُوا	اَوَا	۲۲	۳۵۴	اَفِ	اَفِ	۲۲	۳۵۴
۲۹۱		العجی	فی العجی	۱۵	۳۵۶	مَحْرُومُونَ	مَحْرُومُونَ	۱۵	۳۵۶
۸	۳۹۶	الشک	الشک	۱۶	۳۵۶	اَشْتَرَاک	اَشْتَرَاک	۱۶	۳۵۶
۱۰	۳۹۸	لَتَذَاذَا	لَتَذَاذَا	۲	۳۵۸	التَقِير	التَقِير	۲	۳۵۸
۱۴	۳۹۹	الاقتضار	الاقتضار	۶	۳۵۸	يُنْسَبُ	يُنْسَبُ	۶	۳۵۸
۱۳	۴۰۰	بَلِيْسَتَن	بَلِيْسَتَن	۲۳	۳۶۰	اَحْرَه	اَحْرَه	۲۳	۳۶۰
۵	۴۰۱	بِالْمَتَع	بِالْمَتَع	۱۹	۴۰۱	الشَرَى	الشَرَى	۱۹	۴۰۱
۴	۴۰۲	هَقَصَه	وَلَمْ يَقْصُرْ	۱۳	۴۰۳	فَبَصِيْدَه	فَبَصِيْدَه	۱۳	۴۰۳
۲۰	۴۱۱	يَنْتَك	يَنْتَك	۹	۴۱۲	اَشْوَاط	اَشْوَاط	۹	۴۱۲
۱۰	۴۱۳	تَجْفِيَه	تَجْنَب	۲۱	۴۱۸	فِي ثَلَت	فِي ثَلَت	۲۱	۴۱۸
۱۰	۴۱۳	الشَّرِيفِيَه	الشَّرِيفِيَه	۱۲	۴۲۱	صَابُو	صَابُو	۱۲	۴۲۱
۱۸	۴۱۶	الآقَات	الآقَات	۵	۴۲۳	هَدِيَه	هَدِيَه	۵	۴۲۳
۱۸	۴۱۷	الطَوَاف	الطَوَاف	۱۳	۴۲۸	وَمِنْ	وَمِنْ	۱۳	۴۲۸
۶	۴۱۸	اَحُوْطَمِنْ	اَحُوْطَمِنْ	۳	۴۲۸	اَوَاو	اَوَاو	۳	۴۲۸
۱۴	۴۱۹	اَنْظَلِي	اَنْظَلِي	۱۶	۴۲۷	اَعْدَه	اَعْدَه	۱۶	۴۲۷
۱۸	۴۲۰	وَهُو	وَهُو	۱	۴۰۲	الْاِمَام	الْاِمَام	۱	۴۰۲
۳	۴۲۵	كَاب	كَالْاَب	۸	۴۰۳	تَرَاضِيَا	تَرَاضِيَا	۸	۴۰۳
۱۰	۴۲۶	الصَّلَوَه	الْقِيَام	۸	۴۰۵	وَاقِفَه	وَاقِفَه	۸	۴۰۵
۲	۴۳۴	اَحْرَنَه	اَجْر	۱۶	۴۰۶	قَلِيْلَا	قَلِيْلَا	۱۶	۴۰۶
۱۴	۴۳۴	السَّيِّد	لِلْسَّيِّد	۱۲	۴۰۸	بِخْصُوصَه	بِخْصُوصَه	۱۲	۴۰۸

غلط نامه متن و خواشی

صغ	سطر	شماره	غلط	صحیح	صغ	سطر	شماره	غلط	صحیح
۲	۴		وجیزه	وجیزه	۱۸	۱۸		به	صحیح
۲	۱۳		حاز	حاز	۱۸	۱۸	۱	حاله	حالة
۳	۵		بالقره اشکا	بالقره اشکا	۱۸	۱۸	۲	تغیر	تغیر
۲	۳۳		ختیا	ختیا	۱۹	۱۹	۱	طیئة	طیئة
۳	۵		لاحتیاط	لاحتیاط	۱۹	۱۹	۴	اذ	اذا
۴	۳۳		مفرمة	مفرمة	۲۰	۲۰		زات	زات
۵	۱۹		بحیضیئة	بحیضیئة	۲۰	۲۰		ال	ال
۶	۲۰		ارابعة	ارابعة	۲۰	۲۰		سقطها	سقطها
۷	۳۰		الثلثة	الثلثة	۲۱	۲۱	۱	احلت	احلت
۸	۱۰		الناية	الناية	۲۲	۲۲	۲	الصلوة	الصلوة
۷	۳۰		المضطرية	المضطرية	۲۲	۲۲	۴	القضاء	القضاء
۹	۳۱		تم	تم	۲۳	۲۳		حكمه	حكمه
۹	۱۶		لم يكن	لم يكن	۲۴	۲۴	۱۶	التابع	التابع
۱۰	۲۰		خسه	خسه	۲۵	۲۵	۱۶	كوا	كوا
۱۰	۲۲		ليساوية	ليساوية	۲۶	۲۶	۲	خسة	خسة
۱۱	۱۸		اخرة	اخرة	۲۸	۲۸	۱۳۰	المتنقع	المتنقع
۱۴	۱۵		زوجية	زوجية	۲۸	۲۸		ومني	ومني
۱۶	۱۲		وجبا	وجبا	۲۹	۲۹	۵	للمو	للمو
۱۲	۱		ترك التعرض	ترك التعرض	۳۱	۳۱	۱	اجزاء	اجزاء
۱۷	۱۴		يدله	يدله	۳۴	۳۴	۶	ليشرة	ليشرة
۱۷	۱۹		لاحوط	لاحوط	۳۹	۳۹	۴	ريج	ريج
۱۷	۲۲		بفتور	بفتور	۳۹	۳۹	۱۰	مع دل	مع دل
۱۸	۹		وسطا	وسطا	۴۰	۴۰	۱۳	باس	باس
۱۸	۱۰		مساواة	مساواة	۴۱	۴۱	۴	الحديث	الحديث

غلط نام مرتب و حواشی

کلمه	کلمه	کلمه	کلمه	کلمه	کلمه	کلمه	کلمه
۱۴۱	۱۴	باقی	باقی	۵۴	۵	المغصیر	العصیر
۱۴۱	۱۷	المنی	المنی	۵۴	۵	بجرت	بجرت
۱۴۱	۳۳	المربوذه	المربوذه	۵۴	۱۷	فرج	منج
۱۴۲	۱	تباکد	تباکد	۵۴	۷	المقی	القی ازمن
۱۴۲	۳	یعلم	یعلم	۵۴	۱۲	حق	حتى
۱۴۳	۱	تعال	تعالی	۵۴	۲۳	المدین	من الدین
۱۴۴	۱۰	بالصبات	بالصباب	۵۵	۱	نخاعه	نخاسته
۱۴۴	۱۷	افصل	افضل	۵۵	۱۸	رجبه	وجه
۱۴۴	۲۲	اجزاء	اجرا	۵۵	۲۳	اثناما	اثناوا
۱۴۵	۲	خلافه	خلافه	۵۶	۳۰	من فرق	من غیر فرق
۱۴۵	۱	التاخر	المتاخر	۵۶	۸	الثلوث	الثلوث
۱۴۵	۱۴	ستطها	ستظها	۵۶	۲	المفاوضه	المفاوضه
۱۴۵	۲۲	لاکتفا	الاکتفا	۵۷	۴	بقرب	بقربا
۱۴۵	۲۳	یعل	قبل	۶۰	۹	یبد	یبعد
۱۴۷	۹	المصغرة	الصغیره	۶۰	۲۲	نغیر	نغیر
۱۴۸	۱۷	اثم	اثم	۶۱	۱۴	ذلك	دلك
۱۴۸	۲۳	یعلو	یعلو	۶۱	۱۸	وان	وان
۱۴۹	۳۰	المحرم	المحترم	۶۲	۵	س	من
۱۴۹	۱۳	الجنارة	الجنارة	۶۲	۱۴	الطبوخته	الطبوخته
۱۴۹	۳	بنیها	بنیهاو	۶۳	۲۳	لما	الماء
۵۰	۶	تخفیفه	تخفیفه	۶۳	۶	تد	ید
۵۱	۱	مرة	مرة	۶۴	۳	والا	ولا
۵۳	۱۶	حالك	حال	۶۴	۷	نما	تما
۵۴	۵	الاقوی	الاقوی	۶۵	۱۳	للسان	للسان

هو العين

سمت انجاسید بن قلی

رساله شریفه کمره سماءه بنجائت
العباد است در زمان دولت
ابد مدت سلطان العادل
وملک البادل اعلی حضرت قدر

شاهنشاه اسلام بنیاه المظفر المنصور

بنیادات الله السلطان ابن السلطان

بن السلطان والحان بن الحاقان بن الحاقان

مظفر الدین شاه قاجار خلد الله

ملک و سلطان الیوم

القیاس

در بند بر بجهت در مطبع احمد طبع کردید

